

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية



دور المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية

دراسة مقارنة: الجزائر-تونس

(2011- 2019)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (LMD) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: السياسات العامة

إشراف الدكتور:

لقمان مغراوي

إعداد الطالبة:

أسماء صالح

الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د قرفي عبد الحميد	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. لقمان مغراوي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. ابتسام أوعشرين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا
د. صارة يخلف	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا
د.عبد القادر سعيد عبيكشي	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا
د. مبروك ساحلي	جامعة أم البواقي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020. 2021



قال تعالى:

" اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿1﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿2﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿3﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿4﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿5﴾

[سورة العلق : الآية 05]

يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِي فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ
أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًا بِمَا يَصْنَعُ، وَإِنَّ الْعَالَمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ
فِي الْأَرْضِ حَتَّى الْحَيَتَانُ فِي الْمَاءِ، وَفَضْلُ الْعَالَمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ
الْكَوَاكِبِ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورَثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا وَإِنَّمَا
وَرَّثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطِّ وَافِرٍ.

[رواه أبو داود والترمذي]

شكروعرفان:

تم إنجاز هذه الأطروحة العلمية بفضل من الله عز وجل وتوفيقه
اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، ولك الحمد والشكر على نعمك التي لا
تعد ولا تحصى.

تحية شكر وتقدير إلى أستاذي المشرف الدكتور "لقمان مغراوي" على صدره الرحب، وتشجيعاته،
ووقوفاته الصريحة النافعة لإنجاز أطروحة الدكتوراه، الذي لم يتخل عني حتى في الظروف
الصعبة، الشكر والعرفان لك على تفهمك الكبير بأننا جميعا في طريقنا نحو هدف واحد للتقدم
برسالتنا نحو جودة البحث العلمي

وفقك الله أستاذ لما تسعى إليه ولك مني كل الاحترام، ولك الأجر العظيم من الله تعالى
حفظك الله وجعلك رائدا من رواد العلماء والعلم في العلوم السياسية.

كما أتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الأطروحة
تحية خالصة إلى مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية السيد البروفيسور "مصطفى
صايح"، وكل الطاقم الإداري كل باسمه الخاص، وكل الأساتذة الكرام الذين تشرفت بالدراسة
والتكوين على أيديهم، ولكل أساتذة مخبر السياسات العامة والتحديات الأمنية والتنمية في بلدان
المغرب العربي

ألف تحية شكر وتقدير لكم

كما أتقدم بالشكر إلى من ساعدني في إتمام هذه الأطروحة:

المسؤولين في القطاع الحكومي الجزائري

المسؤولين في المجتمع المدني في الجزائر

المسؤولين في الاتحاد العام للعمال الجزائريين

الأساتذة الكرام: الدكتور ساحلي مبروك، الدكتورة هجيرة بن بوزيد

السيد رئيس مركز الأبحاث ودراسة السياسات في تونس

المسؤولين في الجمعيات التونسية

السادة الأساتذة من خارج الوطن، ألف تحية تقدير لكم جميعا

إهداء:

أهدي ثمرة جهدي إلى والدي الكريمين أطل الله عمرهما
إلى إخوتي الأعزاء حفظهم الله "سيف الدين، عماد الدين، أميمة"
أهدي أيضا إلى روح جدي وجدتي وعمتي اللذين فارقونا إلى مثواهم الأخير
إلى كل من أحبني بصدق وساندني في أصعب الظروف، رفقاء المحبة والصدق
والإخلاص، الأخت التي لم تلدها أُمي "هجيرة أوبعيش"
إلى صديقتي الغالية "أميرة" والصديقة الحنونة "حليمة"
إلى كل أحابي وزملائي في الدراسة.

الفهرس العام

أ	1. الآية
ب	2. الشكر والتقدير
ج	3. الإهداء
ا	4. الفهرس العام
VII	5. فهرس الجداول
X	6. فهرس المخططات
XII	7. فهرس الأشكال
XV	8. فهرس الخرائط والصور
2	9. مقدمة
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي	
31	10. مقدمة الفصل الأول:
المبحث الأول: قراءات مفاهيمية في تطور مفهوم المجتمع المدني	
32	11. المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني
47	12. المطلب الثاني: موقع مؤسسات المجتمع المدني من حيث مؤشرات الفعالية
51	13. المطلب الثالث: دور المجتمع المدني على الصعيد العالمي والوطني والمحلي
المبحث الثاني: الانتقال الديمقراطي: دراسة في المفاهيم والمداخل النظرية	
54	14. المطلب الأول: مفهوم الانتقال الديمقراطي: إشكاليات التعريف
65	15. المطلب الثاني: مؤشرات وعوامل الانتقال الديمقراطي
67	16. المطلب الثالث: المداخل النظرية المفسرة لعملية الانتقال الديمقراطي
المبحث الثالث: اتجاهات العلاقة بين المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي	
77	17. المطلب الأول: علاقة المجتمع المدني بالدولة في سياق الانتقال الديمقراطي
78	18. المطلب الثاني: علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية في سياق الانتقال الديمقراطي
80	19. المطلب الثالث: علاقة المجتمع المدني بالمواطنة وحقوق الانسان في سياق الانتقال الديمقراطي
86	20. خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني:	

خصوصية البيئة المغربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي تأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)	
21.	مقدمة الفصل الثاني
90	
المبحث الأول: البيئة السياسية المغربية	
22.	المطلب الأول: النظام السياسي التونسي: نحو التوافق الوطني والمجتمعي وتدعيم الانتقال الديمقراطي.
91	
23.	المطلب الثاني: النظام السياسي الليبي: بين مطالب الإصلاحات الداخلية ومعضلة التدخل الأجنبي.
99	
24.	المطلب الثالث: النظام السياسي المغربي: حركة 20 فبراير والمسار الإصلاحي السياسي
107	
25.	المطلب الرابع: النظام السياسي الجزائري: بين حتمية الانتقال الديمقراطي وتعزيز المجتمع المدني.
114	
26.	المطلب الخامس: النظام السياسي الموريتاني: الانتقال الديمقراطي والمجتمع المدني، الإصلاحات والتحديات
130	
المبحث الثاني: البيئة الاقتصادية المغربية	
30.	المطلب الأول: تأثير النظام العالمي على اقتصاديات الدول المغربية
137	
31.	المطلب الثاني: مؤشر مستويات الناتج المحلي الإجمالي (دراسة مقارنة)
142	
32.	المطلب الثالث: مؤشر التضخم (دراسة مقارنة)
148	
33.	المطلب الرابع: مؤشر البطالة (دراسة مقارنة)
149	
المبحث الثالث: البيئة الاجتماعية المغربية	
34.	المطلب الأول: مؤشر التعليم (دراسة مقارنة)
155	
35.	المطلب الثاني: مؤشر الفساد (دراسة مقارنة)
163	
36.	المطلب الثالث: مؤشر المواطنة
171	
37.	خلاصة الفصل الثاني
177	
الفصل الثالث:	
مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس (2011-2019)	
38.	مقدمة الفصل الثالث:
182	
المبحث الأول: مؤشرات تأثير الداخلية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر-تونس (2011-2019)	

183	المطلب الأول: الدستور	39.
198	المطلب الثاني: الإطار القانوني للجمعيات	40.
210	المطلب الثالث: النظام الانتخابي	41.
234	المطلب الرابع: النخبة السياسية	42.
المبحث الثاني: مؤشرات تأثير البيئة الخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر-تونس (2019-2011)		
255	المطلب الأول: العولمة السياسية	43.
269	المطلب الثاني: دور القوى الدولية الكبرى	44.
276	المطلب الثالث: الاتحاد الأوروبي	45.
289	المطلب الرابع: موقف الدول العربية والإسلامية	44.
295	خلاصة الفصل الثالث	45.
مقدمة الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر-تونس (2019-2011)		
299	مقدمة الفصل الأول	44.
المبحث الأول: دور الحركة الجمعوية في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر-تونس (2019-2011)		
300	المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتطور الحركة الجمعوية (دراسة مقارنة)	45.
306	المطلب الثاني: علاقة الدولة بالحركة الجمعوية (دراسة مقارنة)	46.
314	المطلب الثالث: دور الحركة الجمعوية في عملية الانتقال الديمقراطي (دراسة مقارنة)	47.
المبحث الثاني: دور الحركات النقابية في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر-تونس (2019-2011)		
335	المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتأسيس الحركات النقابية (دراسة مقارنة)	48.
337	المطلب الثاني: علاقة الحركات النقابية بالنظام الحاكم (دراسة مقارنة)	49.
348	المطلب الثالث: دور الحركات النقابية في عملية الانتقال الديمقراطي (دراسة مقارنة)	50.
المبحث الثالث: دور المجتمع المدني الافتراضي في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر-تونس (2019-2011)		
363	المطلب الأول: تقنيات الاتصالات جديدة وسيلة جديدة في الانتقال الديمقراطي (2011-2019)	51.

370	المطلب الثاني: المجتمع المدني الافتراضي كبديل للمجتمع المدني الواقعي	52.
379	المطلب الثالث: بيئة المجتمع المدني الافتراضي في فترة الانتقال الديمقراطي (دراسة مقارنة)	53.
393	خلاصة الفصل الرابع	54.
مقدمة الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر-تونس (2011-2025) -دراسة تقييمية مستقبلية -		
398	مقدمة الفصل الخامس	55.
المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية لدراسة: (التقييم، الفعالية، القياس)		
399	المطلب الأول: النقاشات الفكرية حول: مفهوم التقييم، الفعالية، القياس.	56.
407	المطلب الثاني: الأطر المعرفية لتقييم المجتمع المدني	57.
414	المطلب الثالث: دور المؤشرات النوعية والكيفية في تقييم المجتمع المدني خلال عملية الانتقال الديمقراطي	58.
المبحث الثاني: تقييم درجة فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر-تونس(2011-2019) - (دراسة استطلاعية+ استمارة معلومات)		
421	المطلب الأول: معايير فاعلية المجتمع المدني (دراسة مقارنة)	59.
428	المطلب الثاني: تقييم فعالية المجتمع المدني (دراسة مقارنة)	60.
467	المطلب الثالث: تقييم درجة فعالية المجتمع المدني الافتراضي (دراسة استطلاعية+ استمارة معلومات) -دراسة مقارنة-	70.
المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لدرجة فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر-تونس(2011-2019)		
483	المطلب الأول: مفهوم الدراسات المستقبلية وتقنياتها	71.
490	المطلب الثاني: رؤية مستقبلية لدرجة فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي - بتطبيق مصفوفة التأثير المتبادل - (دراسة مقارنة)	72.
498	المطلب الثالث: رؤية مستقبلية لدرجة فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي - بتطبيق تقنية التنبؤ - (دراسة مقارنة)	73.
519	خلاصة الفصل الخامس	74.
521	الخاتمة	75.
531	الملاحق	76.

الفهرس العام

551	قائمة المصادر والمراجع	.77
592	الملخص باللغة العربية	.78
596	الملخص باللغة الإنجليزية	.79

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهم آراء المفكرين في مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالدولة	32
02	مؤشرات فعالية المجتمع المدني	46
03	كرونولوجيا الانتقال الديمقراطي في تونس ما بين سنة (2010-2019)	98
04	كرونولوجيا الانتقال الديمقراطي في ليبيا ما بين سنة 2011-2019	107
05	كرونولوجيا الانتقال الديمقراطي في المغرب ما بين سنة 2011-2019	112
06	الاقتراحات المقدمة من الأحزاب السياسية للخروج من الأزمة السياسية في الجزائر 2019	127
07	كرونولوجيا الانتقال الديمقراطي في الجزائر ما بين سنة 2011-2019	129
08	كرونولوجيا الانتقال الديمقراطي في موريتانيا ما بين سنة 2011-2019	133
09	أبرز المتهمين بقضايا الفساد بالجزائر 2019	158
10	تطور الحركة الجمعوية في الجزائر وفق المقاربة القانونية (1990-2012)	198
11	تطور الحركة الجمعوية في تونس وفق المقاربة القانونية (1956-2019)	199
12	نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2017	212
13	تمثيل المرأة الجزائرية في الانتخابات التشريعية سنة 2017	214
14	إحصائيات الناخبين الجزائريين ونسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية 2014	217
15	إجمالي عدد الناخبين المسجلين في الانتخابات التشريعية والرئاسية التونسية سنة 2014	225
16	المقاعد المتحصل عليها كل حزب سياسي في الانتخابات التشريعية التونسية سنة 2014	225
17	مشاركة المرأة التونسية في الانتخابات التشريعية سنة 2014	227
18	نتائج الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية التونسية سنة 2014	229
19	النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية التونسية سنة 2014	229
20	حجم المساعدات الأمريكية لتونس خلال عملية الانتقال الديمقراطي (2011-2016)	270
21	الإطار القانوني والتشريعي لحق ممارسة النشاط النقابي في الجزائر	340

فهرس الجداول

22	الاتفاقيات الثلاثية المنعقدة خلال الفترة (2011-2019)	346
23	الاتفاقيات الثلاثية الاستثنائية خلال الفترة (2011-2019)	347
24	التزامات الاتحاد العام للعمال الجزائريين في الحوار الاجتماعي بالجزائر للفترة (2001-2019)	356
25	توزيع الجمعيات الوطنية الجزائرية المعتمدة حسب وزارة الداخلية والجماعات المحلية سنة 2012	432
26	توزيع الجمعيات الوطنية الجزائرية المعتمدة حسب وزارة الداخلية والجماعات المحلية سنة 2016	434
27	توزيع الجمعيات الوطنية الجزائرية المعتمدة حسب وزارة الداخلية والجماعات المحلية سنة 2019	436
28	توزيع الجمعيات الوطنية التونسية المعتمدة حسب وزارة الداخلية والجماعات المحلية (2017-2019)	
29	أهم المشاريع المحفزة للتنمية المحلية في إطار برنامج كابدال التي تم اختيارها	463
جداول مقارنة		
01	مؤشر التضخم في الدول المغاربية مقارنة بالدول المتقدمة خلال فترة الانتقال الديمقراطي	149
02	نسبة البطالة في المنطقة المغاربية خلال فترة الانتقال الديمقراطي (2011-2019)	150
03	الشروط القانونية لتأسيس الجمعيات وفق المرسوم الجزائري والتونسي	203
04	مصادر التمويل المجتمع المدني الجزائري والتونسي	207
05	الفرق بين المجتمع المدني الواقعي والمجتمع المدني الافتراضي	380
06	الفرق بين التقييم والقياس	406
07	الفرق بين البيانات الإحصائية والمعلومات والمؤشرات	407
08	التقييم الكيفي والتقييم الكمي	416
09	التحديات التي تواجه المجتمع المدني الافتراضي في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)	481
10	الفرق بين التنبؤ والاستشراف	488

فهرس المخططات

فهرس المخططات:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالدولة	32
02	العلاقة الترابطي والمتشابهة بين مفاهيم ترسيخ النظام الديمقراطي	57
03	مؤشرات ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي وفق مراحل متعددة تمر بها النظم السياسية	61
04	المداخل النظرية المتعددة التفسيرية للانتقال الديمقراطي	67
05	دور مؤسسات المجتمع المدني في سياق الانتقال الديمقراطي	84
06	برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول المغاربية	140
07	انعكاسات الفساد على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية	162
08	مضامين التعديل الدستوري الجزائري سنة 2016	183
09	مميزات الجمعية وفق القانون الجزائري والتونسي المتعلق بالجمعيات	202
10	البعد العالمي لمفهوم العولمة العالمية	261
11	مشروع كابدال: شراكة بين الجزائر-الاتحاد الأوروبي-الأمم المتحدة للتنمية	277
12	الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وتونس	285
13	أهم تشكيلات المجتمع المدني في الجزائر	303
14	أهم تشكيلات المجتمع المدني في تونس	306
15	أهم النقابات الفاعلة في الجزائر	350
16	بيئة المجتمع المدني الافتراضي خلال فترة الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس (2011-2019)	382
17	العلاقة بين المجتمع المدني الواقعي والمجتمع المدني الافتراضي خلال فترة الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس	383
18	عملية تقييم فعالية المجتمع المدني	406
19	يوضح عملية تقييم فعالية المجتمع المدني خلال عملية الانتقال الديمقراطي	414
20	يوضح مخرجات فاعلية وفعالية المجتمع المدني في الجزائر وتونس (2011-2019)	446
21	تأثير المجتمع المدني في السياسة العامة	448
22	مراحل إعداد المخطط البلدي للتنمية	460

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يبين مؤسسات المجتمع المدني حسب تكويناتها	43
02	الاستدامة الشاملة للمجتمع المدني في المغرب سنة 2017	113
03	التقارير الدولية: بنك التنمية الافريقي 2018	143
04	نسبة البطالة في تونس خلال فترة الانتقال الديمقراطي (2011-2019)	152
05	العلاقة بين الديمقراطية والتعليم	163
06	أبرز المتهمين في قضايا الفساد بتونس 2018	160
07	تطور عدد الجمعيات في الجزائر خلال فترة الانتقال الديمقراطي (2011-2019)	430
08	توزيع الجمعيات في الجزائر خلال فترة الانتقال الديمقراطي في الجزائر سنة 2012	433
09	توزيع الجمعيات في الجزائر خلال فترة الانتقال الديمقراطي في الجزائر سنة 216	435
10	توزيع الجمعيات في الجزائر خلال فترة الانتقال الديمقراطي في الجزائر سنة 2019	437
11	عدد الجمعيات في تونس خلال فترة الانتقال الديمقراطي (2017-2019)	438
12	يبين حصيلة طلبات العمل المسجلة في الجزائر (2017-2019)	450
13	يبين قياس الإضرابات في تونس خلال فترة الانتقال الديمقراطي (2011-2014)	455
14	مدى قانونية الإضرابات في تونس خلال فترة الانتقال الديمقراطي (2011-2014)	456
15	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس (الجزائر)	468
16	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن (الجزائر)	468
17	توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية (الجزائر)	469
18	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي (الجزائر)	470

470	توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة(الجزائر)	19
471	إجابات أفراد العينة المتعلقة أيهما أفضل المجتمع المدني الواقعي أم الافتراضي(الجزائر)	20
474	إجابات أفراد العينة المتعلقة بسميزات المجتمع المدني الافتراضي(الجزائر)	21
476	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس (تونس)	22
476	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن(تونس)	23
477	توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية(تونس)	24
477	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي(تونس)	25
478	توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة (تونس)	26
479	إجابات أفراد العينة المتعلقة أيهما أفضل المجتمع المدني الواقعي أم الافتراضي (تونس)	27
481	إجابات أفراد العينة المتعلقة بسميزات المجتمع المدني الافتراضي (تونس)	28
أشكال المقارنة		
156	مؤشر الفساد في الدول المغاربية سنة 2019 (دراسة مقارنة)	01
265	مؤشرات أجود الدول في العالم من منظور مقارن: الجزائر-تونس (2019)	02
267	مؤشر الديمقراطية سنة 2019: دراسة مقارنة الجزائر -تونس	03
370	استخدام الأنترنت والهاتف المحمول والناشطين عبر مواقع التواصل الاجتماعي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2017-2018)	04
371	نسبة استخدام الفيسبوك عبر الأنترنت والهاتف المحمول خلال فترة الانتقال الديمقراطي، دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2017-2018)	05

فهرس الخرائط والصور

فهرس الخرائط والصور:

الرقم	العنوان	الصفحة
الخرائط		
01	تبين قوات القتال في ليبيا بعد 2011-2017	105
الصور		
01	النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية في الجزائر 2014	217
02	النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية في الجزائر 12 ديسمبر 2019	221
03	تبين تداول الشعارات في المسيرات المليونية عبر الفيسبوك خلال الحراك الشعبي في الجزائر 2019	385
04	مسيرة قضاة مجلس المحاسبة لمساندة الحراك الشعبي الجزائري نقلا عن اليوتيوب 2019	386
05	دور الشباب الجزائري المتطوعين في الحفاظ على البيئة خلال المسيرات الشعبية 2019	389
06	الحراك الطلابي الجزائري عبر حساب التويتر	389
07	الحساب الشخصي للمدونة لينا بن مهني	391
08	تغريدة لينا بن مهني عبر حسابها على تويتر "مجرد رأي"	392
09	قانون "مور" للدراسات المستقبلية	

مقدمة

مقدمة:

يعد المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي من القضايا الهامة التي اتخذت عديد من النقاشات والآراء والاتجاهات النظرية، خاصة وأن المجتمع المدني منذ بروزه كمفهوم في البيئة الغربية ارتبط كظاهرة اجتماعية مع بداية ظهور الدولة القومية، إذ تجدد البحث في إشكاليات هذا المفهوم من حيث التشكل والتطور من جهة، ومن جهة أخرى العلاقة الترابطية التي تجمع بينه وبين الدولة، أي علاقة الدولة بالمجتمع، فضلا عن ذلك في إطار التطورات والتغيرات التي فرضتها العولمة، وتصاعد دور الوسائل التكنولوجية الجديدة في التعبئة، توسع مفهوم المجتمع المدني من خلال حجم نشاطه ووظائفه ليكون فاعلا مهما بجانب الدولة في كثير من القضايا منها الديمقراطية.

هذا الارتباط الوثيق دفع عديدا من المفكرين والباحثين المهتمين بقضايا السياسة المقارنة إلى توسيع نطاق أبحاثهم العلمية، نحو إعادة النظر في خريطة الأدوار والوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني خاصة في ظل موجة الانتقال الديمقراطي التي عرفتھا المنطقة المغاربية التي كانت بدايتها الأولى في الجزائر 1989 وفق دراسة "صامويل هنتجتون" في كتابه "الموجة الثالثة للديمقراطية"، بعدها تغلغل في البيئة المغاربية في تونس 2011 ثم الجزائر الموجة الثانية 2011، تليها المغرب وليبيا وموريتانيا، لتواصل مسارها في 2019.

بذلك عملية الانتقال الديمقراطي طرحت عديدا من المداخل والمقاربات النظرية لتفسير وتحليل هذه الظاهرة التي أدت إلى تحول الأنظمة السياسية من سلطوية إلى نظم تقرر بالتعددية الحزبية ومبدأ التداول السلمي على السلطة، وإشراك مختلف الفاعلين في صنع القرار وصنع السياسات العامة، خاصة وأن أول منطلقات التجربة الانتقالية كانت في دول أمريكا اللاتينية ثم أوروبا الشرقية خلال فترة الثمانينيات، لتجتاح في فترة التسعينيات البرتغال وإسبانيا.

جاءت فكرة الانتقال الديمقراطي في البيئة المغاربية نتيجة عديد من العوامل الداخلية والخارجية، منها دول اتبعت مسار الإصلاحات السياسية لتجاوز عتبة التهديدات التي تؤثر على الأمن الوطني والإقليمي وسيادة الدولة (الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا)، ومنها دول لم تتجاوز معضلة التدخل الأجنبي (ليبيا)، هذا الحيز فرض على المجتمع المدني بروزه كفاعل غير رسمي جديد في إدارة المسار الديمقراطي في الجزائر وتونس في إطار الأطر القانونية والتنظيمية التي تحدد أدواره ونشاطه، هذا المسار برز فيه مختلف تشكيلات المجتمع المدني منها النقابات والجمعيات الافتراضية التي حاولت الدفاع عن

مطالب المجتمع الجزائري والتونسي وفق مقترحات وبدائل ذات توجه اجتماعي سياسي، حيث تم اشراكها في اعداد مسودة مشروع التعديل الدستوري 2020 بالجزائر، و وضع دستور بعد سقوط نظام "بن علي" بتونس منذ 2011 بعد انتخاب المجلس الوطني التأسيسي، سعيا منها للحفاظ على الأمن والاستقرار تخوفا من أي محاولة من للتدخل الأجنبي الذي قد يعيق مسار الانتقال الديمقراطي في كلا البلدين رغم المواقف المتباينة من مختلف القوى الدولية الداعمة لعملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس منذ 2011.

أتاح الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس باختلاف خصوصية كل بيئة في مواكبة التطورات السياسية داخل الدولة إلى بروز تشكيلات المجتمع المدني في محاولة منها تقديم حلول ومقترحات توافقية وداعمة لمطالب الشعب، اختلفت ضمن مؤشرات ومعايير منها ما هو مرتبط بالضغط والمشاركة في الحوار الوطني وصناعة القرار السياسي لتحقيق المطالب المرفوعة ذات التوجه العقلاني، ومنها ما هو مرتبط بالمجتمع المدني وعلاقته بالدولة لرسم فضاءات جديدة لتوسيع دائرة النشاطات والأدوار المنوطة لها وفق الدستور وقانون الجمعيات، وقد عرفت الفترة ما بعد 2011 عديد من التغييرات منها تزايد عدد الجمعيات بعد إقرار الإصلاحات السياسية في الجزائر، ووضع دستور تونس 2014، إذ يدل هذا المؤشر على فسخ المجال أمام المجتمع المدني للنشاط السياسي والاجتماعي، وهذا ما أعطى متنفسا للنقابات خاصة الاتحاد العام التونسي للشغل دوره الحقيقي في تأطير الاحتجاجات والاضطرابات في ظل وجود حكومات متعاقبة مقارنة بالاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي بقي ثابتا في موقفه وهو إدارة المرحلة الانتقالية بأسلوب الحوار والتشاور، مقابل ذلك بروز الشباب كفاعل جديد طوعي في عملية الانتقال الديمقراطي في محاولة منه لنشر ثقافة الديمقراطية والدفاع عن الحقوق والحريات الفردية، وكذا دور النخب السياسية في توجيه مسارات التغيير السياسي.

في ضوء الحديث عن المجتمع المدني الواقعي وفي ظل التطورات التي فرضها الفضاء الافتراضي لجأ عديد من مستخدمي الوسائط الالكترونية إلى تقنيات الاتصالات الجديدة كوسيلة جديدة في عملية الانتقال الديمقراطي للتعبير عن الرأي، والتفاعل أكثر حيث لعبت دورا مهما في تأثير في صناعة الرأي العام وزيادة الوعي للحفاظ على الطابع السلمي للمسيرات الشعبية، وتعميق الانتماء للوحدة الوطنية ومحاربة الفساد وكل ما هو مرتبط بالمطالب الشعبية تحت اسم "المجتمع المدني الافتراضي".

رغم الأدوار التي قام بها المجتمع المدني بمختلف تشكيلاته في نشر الثقافة المدنية ودور الشباب في ترسيخ قيم المواطنة، إلا أن الفعالية غابت عنه لعدة أسباب، منها مصادر التمويل، وتقييده بحزمة من

التشريعات والإجراءات الإدارية التي تسير وفق أجندة معينة، وكذا تأثير البعد الاقتصادي الذي بدوره منح السلطة الاعتراف والتركيز على المجتمع المدني كشريك فعال في العملية التنموية والسياسية وحتى الأمنية، ليجد نفسه أمام تحديات ورهانات على رأسها التحديات الداخلية والخارجية المتعلقة به في حد ذاته، وكذا ضرورة الاندماج بين ايدولوجية الدولة والحراك الاجتماعي، رغم المعطيات الكمية والكيفية التي تبين وجود مجتمع مدني قادر على تسيير العملية الانتقالية.

لذا فإن موضوع دراستنا له أهمية بالغة في تحليل موقع المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية وفق دراسة مقارنة الجزائر وتونس، تتضمن مؤشرات ومعايير يمكن قياسها لمعرفة مدى فعاليته في ظل اختلاف البيئة والأوضاع التي كانت سببا في انتشار موجة الانتقال الديمقراطي، وكذا تحليل وتفسير بدراسة كمية وكيفية نشاط ودور المجتمع المدني بتقديم رؤية مستقبلية على مدى 2025.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية دراستنا لهذا الموضوع من خلال جانبين هما:

1. **الجانب العلمي (الأكاديمي):** تكمن المساهمة في توضيح مفهوم المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي في ظل التباين والاختلاف في الرؤى والمفاهيم من قبل المفكرين وهذا حسب انتماءاتهم للمدارس الفكرية، خاصة أنها برزت في البيئة الغربية، ما استلزم منا تحديد الأطر المفاهيمية والنظرية للمجتمع المدني وأهم الإشكاليات التي واجهت هذا المفهوم في الفكر العربي وتطوراتها في الفكر المعاصر في ظل العولمة، وكذا ضبط المداخل النظرية المفسرة للانتقال الديمقراطي التي يمكن من خلالها تحليل هذه الظاهرة في البيئة المغاربية عامة، والبيئة الجزائرية والتونسية من منظور مقارن خاصة.

مقابل ذلك تكمن المساهمة في دراسة موضوعنا في تحليل دور المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي، باعتباره الشريك غير الرسمي الجديد في عملية التجربة العملية الديمقراطية خاصة في ظل التحولات السياسية في المنطقة المغاربية، وذلك بإسقاط المفاهيم والنظريات التي تم تحديدها على البيئة المغاربية لمعرفة موقع المجتمع المدني في إطاره المفاهيمي والواقعي.

2. **الجانب العملي (التطبيقي):** تكمن المساهمة العلمية في موضوعنا في قياس مدى فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي نظرا للدور البارز الذي ظهر به في تأطير التغيير السياسي، وإدارة الحوار الوطني بما يتوافق وصلاحياته ونشاطاته القانونية، لذلك فإن دراسة تشكيلات المجتمع المدني لا

يمكن فهمها وتحليلها من المقاربة القانونية فقط، وإنما البحث عن الأسباب التي تجعله يتصف بالقوة والضعف في ممارسة أدواره الميدانية، أمام هذا الغموض حاولنا تسليط الضوء على المجتمع المدني من حيث تأثير البيئة الداخلية أي الظروف المحيطة به من المقاربة الدستورية والقانونية والتنظيمية في الجزائر وتونس، ثم إجراء دراسات ميدانية للوصول إلى معلومات تمكننا من ضبط التحديات والرهانات التي تعيق فاعلية فعالية المجتمع المدني وعلاقته بالدولة في ظل التطورات التي فرضتها العولمة، مقابل التنافس والصراع بين القوى الخارجية لبسط السيطرة والهيمنة بدواعي تدعيم الانتقال الديمقراطي واحترام حقوق الانسان، إضافة إلى تحديد العلاقة بين مختلف الفاعلين في بناء مؤسسات الدولة والحفاظ على الأمن والاستقرار.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الدور الجديد للمجتمع المدني الافتراضي خاصة وأن أغلب الأبحاث العلمية ركزت على الجانب المفاهيمي والنظري وسرد الأوضاع التي برز فيها المجتمع المدني الافتراضي عبر الشبكة العنكبوتية، إذ جاءت دراستنا لتقييم فعالية كل من المجتمع المدني الواقعي والافتراضي من خلال اجراء مقابلات وتوزيع استمارات للتقرب أكثر من مجتمع الدراسة، وهذا وفق دراسة مقارنة بعدما تم ضبط المؤشرات والمعايير من بداية الدراسة إلى نهايتها.

إضافة إلى محاولة منا تقديم رؤية مستقبلية لدور المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي من منظور مقارن بين الجزائر وتونس على مدى 5 سنوات المقبلة، نظرا لنقص الأبحاث والدراسات المتعلقة بالدراسات المستقبلية فهذا يعد بمثابة إضافة علمية في البحث العلمي.

أسباب اختيار الموضوع:

تكمن أسباب اختيارنا لدراسة هذا الموضوع إلى:

1. الأسباب الذاتية:

- ميول ورغبة الباحثة في دراسة القضايا المتعلقة بالديمقراطية والانتقال الديمقراطي، وكذا المجتمع المدني نظرا لأن هذه المواضيع منذ تاريخ ظهورها وهي محل نقاش بين مختلف المفكرين والباحثين سواء في البيئة الغربية أو العربية، إضافة إلى تزايد الاهتمام من قبل مختلف المراكز والمعاهد بمثل هذه القضايا خاصة منذ انتشار الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، ومن بين المراكز والأبحاث التي منحتني الرغبة أكثر للبحث أكثر في هذا الموضوع هو "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في قطر وتونس"، "المعهد المصري للدراسات"، مركز كوالالمبور للفكر والحضارة"، "مركز الجزيرة للدراسات"، "الملتقيات

الوطنية والدولية التي نظمها مخبر بحث السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي بمقر المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر).

2. الأسباب الموضوعية:

• نظرا لأهمية موضوع المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي في النقاشات الأكاديمية والرسمية وحتى الصحفية وخاصة بعد أحداث الربيع العربي في العالم العربي سنة 2011، برز نقاش شعبي عام، لذا تأتي أسباب اختيار الموضوع في رغبة الباحثة في فهم المنطلقات النظرية والمقاربات المختلفة التي تطرقت لموضوع المجتمع المدني وعلاقته بالانتقال الديمقراطي التي عرفت جدلا في النقاش الفكري والنظري من قبل المفكرين، إذ تحاول الباحثة تحليل وتوضيح هذا الجدل ومميزاته.

• عرف موضوع المجتمع المدني من حيث الدور والنشاط الذي يقوم به في مختلف القضايا ذات الشأن العام اهتماما كبيرا في الأبحاث العلمية، إلا أن هذا الموضوع يعاني من قلة الدراسات في إطار الدراسة المقارنة، نحاول من خلال هذه الدراسة تقديم دراسة مقارنة تتناول مؤشرات ومعايير، إضافة إلى الأساليب الكيفية والكمية لطرح أهم الأدوار التي قام بها المجتمع المدني في تأطير مسار الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية عامة ومن منظور مقارن الجزائر وتونس خاصة نظرا لوجود تأثير للبيئة التي برز فيها، لتحديد التحديات والرهانات التي تحول دون فعالية المجتمع المدني، مع التركيز على المعطيات والبيانات الإحصائية الميدانية.

• يضطلع المجتمع المدني بأدوار مهمة في مرافقة ودعم الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس حيث يقوم بحملات توعوية، والمشاركة في الحياة العامة، ونشر العمل التطوعي، ولا يكتفي بهذا القدر وإنما يلعب دوراً مهماً من حيث علاقته بمؤسسات الدولة والتأثير في السياسات العامة، والضغط على السلطة السياسية لتلبية مطالب الشعب، أمام هذا النشاط والدور الفعال في الحياة السياسية والاجتماعية وحتى الثقافية والاقتصادية، دفعنا إلى البحث عن علاقة هذا الشريك غير الرسمي بالدولة ومختلف مؤسساتها، و الشركاء الفاعلين في بناء الدولة، وكذا الوقوف على نقاط القوة والضعف من حيث وجودها على أرض الواقع.

• نظرا لقلة الدراسات في الأبحاث المهمة بالعلوم السياسية ومختلف فروعها، حاولت الباحثة تقديم هذه الدراسة على أساس الربط بين الدراسة المقارنة والدراسات المستقبلية باعتبارها دراسات حيوية وبالغة الأهمية خاصة وأن الأبحاث العربية تفتقد إلى مثل هذه الدراسات التي تكتفي فقط بتحليل وسرد ووصف الظاهرة من حيث إطارها النظري والمفاهيمي دون إسقاطات ميدانية من جهدها الخاص.

أهداف الموضوع:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مفهوم المجتمع المدني: من حيث التشكل والتطور.
2. تحديد مفهوم الانتقال الديمقراطي.
3. معرفة مدى تجسيد خصائص المجتمع المدني التي حددها صامويل هنتجتون على المجتمع المدني في الجزائر وتونس من منطلق دراسة مقارنة.
4. محاولة معرفة العلاقة الفعلية بين الدولة والمجتمع المدني من منظور مقارن بين الجزائر وتونس وفق قانون الجمعيات.
5. تسليط الضوء على أدوار المجتمع المدني الفعلية التي تقوم بها في إرساء معالم الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية، وكذا في الجزائر وتونس (دراسة مقارنة).
6. تحليل أهم التحديات والرهانات التي تواجه فعالية المجتمع المدني في ممارسة أدواره خلال عملية الانتقال الديمقراطي 2011-2019 (دراسة مقارنة) من حيث قدراتها وعلاقتها بالدولة.
7. تقديم رؤية مستقبلية 2025 عن دور المجتمع المدني في مسار الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس (دراسة مقارنة) بناء على المؤشرات التي تم تحديدها.

إشكالية البحث:

شكل الانتقال الديمقراطي نقطة تحول في الأنظمة السياسية المغاربية بعد 2011، كان للمجتمع المدني دور مهم في إدارة المرحلة الانتقالية في تونس أسهم ذلك في وضع دستور 2014 وإجراء انتخابات رئاسية 2019، مقابل تبني الجزائر جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية سنة 2011، لتواصل مسار التغيير السياسي خاصة في 2019، والذي برز فيه المجتمع المدني بصورة جديدة في إدارة الحوار الوطني وإشراكه في صنع القرار، ثم إجراء انتخابات رئاسية سنة 2019.

هذا الفاعل جديد ظهر بصورتين هما: الأولى إسهامات مختلف تشكيلات المجتمع المدني في التأثير والضغط على السلطة لتحقيق مطالب المسيرات الشعبية، والثانية بروز ما يصطلح عليه المجتمع المدني الافتراضي الذي منح متنفس آخر للتفاعل والتعبير عن الرأي بين مختلف شرائح المجتمع والفئات العمرية، وذلك لوجود إرادة في التغيير السياسي في محاولة للوصول إلى إرساء مبادئ الديمقراطية، وبناء على ذلك نطرح إشكالية الدراسة:

ما مدى فعالية المجتمع المدني من خلال الأدوار التي يؤديها في إرساء معالم الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية عامة وفي الجزائر وتونس من منظور مقارن ما بين سنة 2011-2019؟

وتندرج ضمن إشكالية الدراسة التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالمجتمع المدني؟
2. كيف تؤثر البيئة الداخلية والخارجية على أدوار المجتمع المدني خلال عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية.
3. ما طبيعة الأدوار والوظائف التي تؤديها منظمات المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي في كل من الجزائر وتونس؟
4. ما هي التحديات والرهانات التي تواجه فعالية منظمات المجتمع المدني في الجزائر وتونس من منظور مقارن؟

للإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية نضع الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية:

يمكن تحديد فعالية المجتمع المدني في إرساء معالم الانتقال الديمقراطي من خلال الأدوار والنشاطات التي يؤديها في الجزائر وتونس في الفترة ما بين 2011-2019 من منظور مقارن وفق الأطر الدستورية والقانونية من خلال المشاركة في الحياة العامة وتأطير المسيرات الشعبية، بناء العلاقات مع مختلف الشركاء الفاعلين، وهذا حسب التوجهات السياسية والاقتصادية والدولية التي تؤثر على أدوار منظمات المجتمع المدني.

الفرضيات:

1. المجتمع المدني هو تنظيم غير رسمي وغير ربحي يضم في تشكيلاته النقابات والجمعيات، النوادي، الزوايا، والاتحادات، يتميز بالطوعية، يقوم بأدوار مختلفة بجانب الدولة وفق الإطار الدستوري والقانوني الذي ينظم نشاطه وحدود أدواره.
2. تعتبر الأزمات السياسية والتهديدات الخارجية من المؤشرات ذات الدلالة التي تؤثر على أدوار المجتمع المدني في المنطقة المغاربية وبدرجة متفاوتة حسب طبيعة النظام السياسي وعلاقة الدولة بالمجتمع المدني.

3. كلما كانت هناك ممارسة في تعميق الديمقراطية والمشاركة في صنع السياسات العامة والاستقلالية من المجتمع السياسي، كلما زاد نشاط وأدوار مؤسسات المجتمع المدني الجزائري والتونسي في مسار الانتقال الديمقراطي.

4. تتمثل التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني الجزائري والتونسي في بناء الدولة الوطنية في الأطر القانونية والتشريعية، والأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى القدرات الذاتية.

حدود الدراسة:

1. الحدود الزمنية:

تمتد الفترة الزمنية بين 2011 و 2019 حيث عرفت هذه الفترة العديد من التحولات السياسية في المنطقة المغاربية منها المظاهرات والمسيرات الشعبية المطالبة بإحداث التغيير وتبني الإصلاحات وقيام دولة مؤسسات قوية ومكافحة الفساد، وتحسين الأوضاع السائدة، وما ميّز هذه الفترة العودة التدريجية لتشكيلات المجتمع المدني الجزائري والتونسي في الساحة السياسية لدعم الانتقال الديمقراطي بما يتماشى والظروف الداخلية والخارجية التي تعيشها الجزائر وتونس.

2. الحدود المكانية:

تركز الدراسة على دراسة خصوصية المنطقة المغاربية من أجل تحليل مسار الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة الوطنية، مقابل تحليل وتفسير واقع المجتمع المدني بشكل عام بدراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مع تسليط الضوء على الجانب الميداني الذي اقتصر على المقابلات وتوزيع استمارة المعلومات.

المناهج والمقتربات:

1. المناهج:

أ/ **المقارنة:** تعتبر المقارنة في العلوم الاجتماعية جزءاً أساسياً من البحث العلمي، حيث اعتبر المفكر "ألكسيس دو طوكفيل Alewis de Tocqueville" أن: العقل لا يعرف أن يدرس إلا من خلال إجراء المقارنات. وبالتالي فالمقارنة هي جوهر البحث العلمي، فالتفكير بصورة مقارنة أمر بديهي تقوم عليه أسس معرفة الإنسان منذ طفولته، ومن ثم فقد مارسه علماء الاجتماع طوال الفترات التاريخية المختلفة،

سواء في مقارنة الطبقات، والأنماط العائلية والثقافات الفرعية، والحقب التاريخية، والأقاليم، والأجيال وأنماط الحياة، فالمقارنة هي بديل عن التجربة في العلوم الطبيعية وتؤدي كثيرا من أهدافها.¹

يعرفها "ستيوارت ميل" بأنها: "دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر".²

ومن خلال ما سبق تقديمه حاولت الباحثة الاعتماد على المقارنة من خلال البحث عن أوجه الشبه والاختلاف بين المجتمعات محل المقارنة، المنطقة المغاربية بصفة عامة من خلال الاعتماد على تأثير البيئة الداخلية والخارجية التي ظهرت فيها عملية الانتقال الديمقراطي، وطبيعة النظم السياسية المغاربية قبل وبعد 2011:

• تحليل طبيعة النظام السياسي

• المشاركة السياسية والجمعية (الجزائر تبني عملية الإصلاح) مقارنة (تونس عملية التغيير).

• طبيعة التفاعل مع الأوضاع من الاستقلال إلى مرحلة بناء الدولة.

• موقف القوى الدولية المتباين في إدارة المرحلة الانتقالية في تونس، مقابل طبيعة الانتقال

الديمقراطي في الجزائر (2011-2019).

• طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع المدني إذا ما كانت تصادم/ صراع، أم تعاون، أم تبعية ضمن

مؤشرات عديدة منها طبيعة النظام السياسي، الثقافة السياسية، الإطار القانوني والدستوري.

• أهم المواثيق الدولية والعربية التي تنظم نشاط تشكيلات المجتمع المدني (النقابات) في الجزائر

وتونس.

• تأثير العولمة السياسية.

ب/ **المنهج المقارن:** هو أسلوب في البحث يتعلق بمقارنة خواص الظواهر والعناصر الجوهرية فيها،

وذلك بتناول البنيات الأساسية المكونة للظاهرة، كما أن الهدف من وراء هذا الأسلوب في البحث هو

التعمق في دراسة الظاهرة السياسية، وقياس العلاقة بين المتغيرات وبرهنة الافتراضات المطروحة في

¹نصر محمد عارف، "ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج"، (القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص: 94.

²محمد شلبي، "المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج، الاقتربات والأدوات"، (الجزائر: د.م.ن، 1997)، ص: 71.

البحث لتتجلى بعد ذلك أمام الباحث مسارات واتجاهات المتغيرات ومنحى تبدلاتها ومدى عمق وحدات المقارنة المعيارية.³

وقد تم الاعتماد على المنهج المقارن منذ بداية الدراسة إلى نهايتها طبقا للخطوات المنهجية من تحديد الإشكالية، ثم متغيرات الدراسة المتمثلة في المتغير المستقل "المجتمع المدني" والمتغير التابع "الانتقال الديمقراطي"، ثم وضع فرضيات الدراسة لاختبارها بعد عملية جمع المعلومات والمعطيات التي تحدد العلاقة السببية بين المتغيرات، لاستخلاص النتائج التي أردنا الوصول إليها، وعليه فإن المؤشرات والمعايير التي تم تحديدها لإجراء عملية المقارنة حددت في النقاط التالية:

1. المؤشرات:

- تعريف المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي من الناحية الإجرائية.
- مؤشرات سياسية: طبيعة النظام السياسي، الإصلاحات السياسية، الدستور، قانون الجمعيات، النظام الانتخابي، علاقة الدولة بالمجتمع المدني، العلاقات مع القوى الغربية، دور الوسائط التكنولوجية الجديدة.
- مؤشرات اقتصادية: مستويات الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة.
- مؤشرات اجتماعية: الفساد، التعليم المواطنة.
- مؤشر الفعالية: طبقا للمؤشرات التي حددتها أمانى قنديل.

2. المعايير:

- معيار الفاعلية: طبقا للمعايير التي حددها صامويل هنتجتون:
 - القدرة على التكيف: التكيف الوظيفي والزمني.
 - الاستقلالية.
 - التجانس.
 - الطوعية.

ج/ المنهج الوثائقي: "هو منهج يعني الجمع المتأني والدقيق للوثائق عن مشكلة البحث، ومن ثم القيام بتحليلها تحليلًا يستطيع الباحث بموجبه استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من نتائج، ويمكن الإجابة

³ عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والاعلام (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2010)، ص:

على التساؤلات حول الظاهرة المعاصرة من خلال دراستها أو تحليل الوثائق كالسجلات والوثائق الشخصية، الوثائق الرسمية، وليس بالضرورة أن تكون دراسات تاريخية".⁴

تعتبر الوثائق والسجلات من الأدوات المهمة في جمع المعلومات والبيانات حول موضوع الدراسة ومعالجة إشكاليته، فقد استخدمت الباحثة مختلف الوثائق لتدعيم الموضوع التي تحصلت عليها خلال الدراسة الميدانية نذكرها في النقاط التالية:

- أكاديمية المجتمع المدني، بطاقة هوية. الجزائر: منشورات أكاديمية المجتمع المدني، (د. س. ن)، وثيقة تم الحصول عليها خلال زيارة ميدانية لمقر أكاديمية المجتمع المدني، ص: 07.
- أكاديمية المجتمع المدني، القانون الأساسي، المعتمد من قبل المؤتمر الوطني للأكاديمية في 30-11-2013. الجزائر: منشورات أكاديمية المجتمع المدني الجزائري، وثيقة تم الحصول عليها خلال زيارة ميدانية لمقر أكاديمية المجتمع المدني، ص: 07.
- أكاديمية المجتمع المدني، الميثاق العام للأكاديمية، الدورة الأولى للمجلس الوطني للأكاديمية، السبت 14 ديسمبر 2013، وهران، الجزائر، وثيقة تم الحصول عليها خلال زيارة ميدانية لمقر أكاديمية المجتمع المدني، ص: 04.
- منح الدعم المالي لفائدة 11 مشروعا جمعويا للتنمية المحلية، بيان صحفي، وثيقة متحصل عليها من خلال زيارة ميدانية لمقر برنامج كابدال، بئر خادم، الجزائر، بتاريخ: 06-02-2020، على الساعة 10:14 صباحا.
- د/ المنهج الاحصائي: "هو ذلك الفرع من الدراسات الرياضية الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات لظواهر معينة وتنظيمها، وتبويبها، وعرضها جدوليا، أو بيانيا، ثم تحليلها رياضيا، واستخلاص النتائج بشأنها والعمل على تفسيرها".⁵

⁴ هند عبد العزيز الربيع، منهج البحث الوصفي الوثائقي. قسم إدارة وتخطيط تربوي-المستوى الثاني. ص ص 15-16.

https://cte.univsetif2.dz/moodle/pluginfile.php/6284/mod_resource/content/1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B5%D9%81%D9%8A%20.pdf (07/06/2021)

⁵ ليندة لطاد بن محرز، عائشة عباش، وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية. (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019)، ص: 141.

اعتمدت الباحثة على المنهج الاحصائي من خلال التحليل الكمي والكيفي للمعطيات سواء الميدانية أو التقارير الصادرة من الجهات الرسمية:

1. **التحليل الكيفي:** حيث اعتمدت الباحثة على الاحصائيات التي تحصلت عليها من خلال تطبيق أداة المقابلة مع مختلف رؤساء الجهات الرسمية، أساتذة أكاديميين، إضافة إلى محاولة إبراز التحديات التي تواجه المجتمع المدني في ظل الإصلاحات الجديدة.

2. **التحليل الكمي:** يركز التحليل على البيانات الكمية التي تم جمعها من خلال المقابلات وكذا تحليل الإحصائيات المقدمة في التقارير الوطنية والدولية، إضافة إلى الاستمارة الموزعة في الجزائر وتونس بهدف اجراء المقارنة، إضافة إلى توظيف هذه الاحصائيات وفق المقاربة الاستشرافية لدور المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي المتمثلة في تقنية التأثير المتبادل، أسلوب التنبؤ.

ثانيا: المقترحات

1. **مقترح علاقة الدولة بالمجتمع:** إن علاقة الدولة بالمجتمع تستمد استمراريته وتواصلها من قيام الدولة بسن التشريعات التي تحدد في إطار الحركة لقوى المجتمع من ناحية، ومن احترام قوى المجتمع وقبولها لتلك التشريعات، ومنه يمكن استقراء دور المجتمع المدني في احترام القانون أو التشريع ورفضه، وهو الأمر الذي تحدد من خلاله طبيعة علاقة هذا المجتمع المدني بالدولة: من حيث التوازن أو التصادم أو الدعم المتواصل.⁶

وعليه سيتم استخدام هذا المقترح لدراسة العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع ومن خلالها يتم التقرب من الأوضاع التي تشهدها المنطقة المغاربية التي اتخذت خط الهيمنة من طرف الدولة على مختلف تشكيلات المجتمع المدني منذ الاستقلال وبعد تبني الإصلاحات السياسية الجديدة، من خلال التنظيم القانوني للحق في تشكيل الجمعيات التي تغلب عليها طابع التقييد في العمل الجماعي، وكذا الحق في الممارسة النقابية، إضافة إلى الرقابة المفروضة عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي على النشاط المستخدمين، وكذا الصفحات الخاصة بمختلف تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر وتونس.

برزت رغبة تنظيمات المجتمع المدني والشباب الطموح في ظل الفجوة بين قمة الهرم وقاعدته في بلورة التغيير في ظل التهميش والفقر وغياب الثقة بين الحكام والمحكومين، وبالتالي هذا المقترح يساعدنا

⁶إيمان حسن، "المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي: إطار نظري ومفاهيمي"، ط2(البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017)، ص: 24.

في تحليل علاقة حركة تنظيمات المجتمع المدني والسلطة السياسية كالنخبة الحاكمة، الصراع في تحليل الأدوار التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني باعتماد على الوحدات الأساسية التي ركز عليها "ميجدال" كالمشاركة والتنشئة والتغيير والتأثير في صنع السياسات والقرارات وتدعيم شرعية الدولة والنظام السياسي، هذا الوحدات تبين وتفسر علاقة الدولة بالمجتمع المدني.

2. **المقترح القانوني والمؤسسي:** وهما من أهم المقترحات حيث يركز الأول على دراسة الأحداث والمواقف والعلاقات، والأبنية على الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها، والقواعد المدونة وغير المدونة، في حين نجد المقترح المؤسسي يهتم بالمؤسسات الرسمية ومدى التزامها بالقواعد الدستورية، كما يتهم بالوصف الدقيق والتفصيلي لمكونات النظام السياسي (الحكومي)، فالنظام السياسي كان يطلق على الحكومة ويتجاهل العناصر الأخرى للنظام السياسي (التفاعلات السياسية، الرسمية وغير الرسمية، حيث تضم إلى جانب الحكومة الأحزاب والجماعات، والقوى الفاعلة في المجتمع، حتى لو لم ينص عليها الدستور).⁷

تم استخدام هذا المقترح لوصف الإطار التنظيمي والقانوني المنظم للجمعيات، وكذا التطورات التي طرأت على مختلف المواد القانونية:

- التعديل الدستوري الجزائري 2016، ودستور تونس جديد 2014.
- الجزائر تتبنى الإصلاحات السياسية فيما يتعلق بقانون الجمعيات رقم 12/06 المؤرخ في 12 يناير 2012، الجريدة الرسمية، عدد 02، الصادرة بتاريخ: 15 يناير 2012.
- تونس تبني عملية التغيير السياسي فيما يتعلق بالجمعيات المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 يتعلق بتنظيم الجمعيات، الرائد الرسمي، عدد 74، الصادر بتاريخ: 30 سبتمبر 2011.

3. **مقترح الكوربراتية:** عرفها "هاورد فيورده Haward Wiarda" بأنها: "نظام للسلطة وتمثيل المصالح مستمد أساساً - إن لم يكن كلية- من الفكر الاجتماعي الكاثوليكي الذي يركز على التمثيل

⁷ محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتراحات، والأدوات.** (الجزائر: الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، 1997)، ص ص: 117-120.

الوظيفي، واندماج العمل ورأس المال في نظام هيركي ذي نسيج متسع، ومتجانس، واحتكاري التمثيل، وذي وحدات محددة بصورة وظيفية، وتتم قيادته وتوجيهه من قبل الدولة".⁸

استخدمت الباحثة هذا المقترح لتحليل وتفسير شكل تدخل الدولة في الشؤون العامة لمجموعات المصالح، من خلال القوانين التي تفرضها على التنظيمات النقابية، إضافة إلى كيفية تسيير هذه الجماعات ودمجها ضمن نسق ايديولوجيتها ومساعدتها في رسم السياسات العامة بما يتماشى وتوجهاتها خلال فترة الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس من خلال هيكلية وضبط هذه المجموعات بناء على الترخيص الذي تمنحه لها وإخضاعها للرقابة القانونية في إطار ممارسة نشاطها وأدوارها.

أدوات جمع المعلومات:

تعتبر عملية جمع المعلومات عن موضوع الدراسة خطوة أساسية ومحورية وجوهرية في البحث العلمي، التي تأتي بعد تحديد إشكالية البحث، حيث يتطلب من الطالب تنظيم خطة عمله ضمن خريطة علمية تتضمن مجموعة من الأدوات التي تساعده في تحليل وتفسير موضوع البحث، وقد تم الاعتماد في دراستنا على الأدوات التالية:

1. الملاحظة (Observation):

قدمت عديد من التعاريف للملاحظة ولم يتم تحديد تعريف واحد وشامل، إذ عُرِفَتْ بأنها: "توجه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كشف معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر".⁹

كما عرفها "كارتر جود" بأنها: "الوسيلة التي نحاول بها التحقق من السلوك الظاهري للأشخاص، وذلك بمشاهدتهم بينما هم يعبرون عن أنفسهم في مختلف الظروف والمواقف التي اختيرت لتمثل ظروف الحياة العادية أو لتمثيل مجموعة خاصة من العوامل".¹⁰

لقد اعتمدت الباحثة في دراستها على أداة الملاحظة كأداة مساعدة للتقرب أكثر من الميدان وجمع المعلومات الحقيقية عن موضوع الدراسة، في هذا السياق نجد أن المفكرين والباحثين والمختصين في مناهج البحث العلمي اختلفوا في تصنيف الملاحظة، إلا أننا بعد اطلاعنا على مختلف المراجع ذات

⁸ نصر محمد عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة، التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق، ط1. (عمان: المركز العربي للدراسات السياسية، 2006)، ص: 26.

⁹ عبد النور ناجي، منهجية البحث السياسي. (الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2011)، ص: 66.

¹⁰ المرجع نفسه.

الصلة بالأداة البحثية وجدنا أن هناك تصنيفا من حيث الملاحظة العادية والعلمية وتنقسم إلى قسمين هما الملاحظة بالمشاركة والملاحظة غير المشاركة.

إذن اعتمدت الباحثة على الملاحظة العلمية لأنها أسلوب علمي يتبعه الباحث قصد الوصول إلى حقائق علمية سواء عن طريق الوصف، أو عبر تعميق ذلك من خلال عملية تفسير، وذلك بهدف الكشف عن طبيعة الظواهر والعلاقات الخفية التي توجد بين عناصرها، أو بينها وبين الظواهر الأخرى، إذ هي ملاحظة هادفة ومنهجية دقيقة، غالبا ما تقوم على التسجيل والقياس.¹¹

من خلال تعريفنا للملاحظة العلمية، اتخذنا:

الملاحظة غير المشاركة وهي: "الملاحظة العلمية التي يجريها الباحث بهدف ملاحظة مظاهر السلوك المختلفة ومراقبتها".¹²

إذ يقوم الباحث في هذا الصنف من الملاحظة سلوك الأفراد أو الجماعة عن قرب أو بعد دون المشاركة في الموقف أو التفاعل مع الظاهرة، يقوم بتسجيل المعلومات بما يلاحظه ويسمعه بدون رصد أي انفعالات وردود الفعل والانطباعات التي تظهر على المبحوث،¹³ ويستخدم هذا الصنف في الدراسات الاستطلاعية التي تتوخى جمع بيانات أولية عن ظاهرة ما، أو موقف معين، أو جماعة تعيش في بيئة محدودة وتحت ظروف معينة، ويقوم بها الباحث دون المشاركة في أي نشاط تقوم به الجماعة موضوع الملاحظة.¹⁴

وعليه اعتمدت الباحثة على هذا الصنف كأداة مساعدة للتقرب من المجتمع المدني ودوره في الحراك الشعبي، وقد أفادتنا الملاحظة بغير المشاركة في تسجيل المعلومات مباشرة سنة 2019، وعليه تم التعرف على ما يجري في المظاهرات والمسيرات منذ 22 فيفري 2019، إضافة إلى دور الجمعيات الخيرية والتنظيمات الطلابية في تسيير عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، كما مكنتنا من معرفة طبيعة العلاقة بين الشباب المتطوعين والجمعيات، ومدى مشاركتهم في مختلف الأعمال التطوعية المسطرة من طرف الشباب المتطوع، وطريقة تأطيره للحراك الشعبي، إضافة إلى ملاحظة الظروف المادية والامكانيات

¹¹ محمد، المرجع السابق، ص: 239.

¹² المرجع نفسه.

¹³ عبد النور، المرجع السابق، ص ص: 68-69.

¹⁴ محمد، المرجع السابق، ص: 240.

والتجهيزات أي قدرات المجتمع المدني في تقديم الدعم والاقتراحات والبدائل الممكنة لسد الفجوة بين الحاكم والمحكوم.

كما قامت الباحثة بزيارة ميدانية خلال فترة الحراك الشعبي بالعاصمة وولاية أم البواقي، ولاحظت الباحثة وجود انشقاق في صفوف التنظيمات الطلابية المساندة والرافضة للعهد الخامسة، كما لاحظت وجود تكتل وتعايش وتماسك بين الشعب الجزائري خلال المسيرات التي حددت كل يوم الثلاثاء وهي "مسيرة الطلبة" ويوم الجمعة "مسيرة وطنية"، ويدل هذا التماسك والانسجام على وجود روح المسؤولية وتفعيل قيم المواطنة بعيدا عن أي انقسام أو تطرف رغم المحاولات الداعمة من الأطراف الخارجية، حيث كانت الشعارات المتداولة موحدة بين أفراد المجتمع الجزائري وهذا دليل على الوحدة الوطنية.

ولم يقتصر الأمر في الجزائر فقط، وإنما قامت الباحثة بزيارة ميدانية إلى تونس الشقيقة في محاولة منها التقرب من المواطن التونسي في ظل الأوضاع السائدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة الأمنية، لأن الباحثة قامت بعدة زيارات لمختلف ولايات تونس منها: سوسة، تونس العاصمة، جندوبة، الكاف، القيروان، نابل، رغم محاولات الباحثة تدوين بعض المعلومات، إلا أنها تمكنت من التقرب من بعض الفئات من مختلف الفئات العمرية والجنس، فقد لاحظت وجود تخوف لدى الشعب التونسي من التغيير رغم التفاؤل والإرادة في إسقاط نظام "زين العابدين بن علي"، وهذا التخوف متعلق بالجانب الأمني نظرا للتهديدات الأمنية التي تعيشها تونس قبل إجراء الانتخابات الرئاسية وبعدها خاصة في سنة 2019، حيث شهدت العاصمة التونسية انفجاراً في قلب العاصمة وخلف خسائر مادية وبشرية، الأمر الذي شكل صعوبات في جمع المعلومات حول مدى قدرة المجتمع المدني التونسي في إحداث التغيير ومشاركته في إدارة الحوار الوطني.

كما قامت الباحثة بإجراء الملاحظة غير المشاركة الإلكترونية وتمثلت في مشاركة الباحثة يوميا في ملاحظة المبحوثين من حيث سلوكهم داخل الفضاء الافتراضي، سجلت الباحثة أشكال التفاعل الحاصل بين مختلف تشكيلات المجتمع المدني والنشطاء عبر مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة من حيث الرسائل والمضامين التي يشرف عليها أصحاب الصفحات الرسمية مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين، المنظمات الطلابية، أكاديمية المجتمع المدني، الاتحادية الوطنية للمجتمع المدني، نقابة الصحفيين في تونس، وغيرها من التشكيلات المدنية، وتمكنت من الحصول على معلومات حول آرائهم بشأن قضايا الانتقال الديمقراطي وكيفية إدارته وتنظيمه، وكذا التركيز على المنشورات والمواقع التي تصدر بيانات خاصة عبر صفحاتها الخاصة في منصات التواصل الاجتماعي خاصة المواقع ذات الصلة بالوزارة

الأولى ومختلف الوزارات التابعة لها، وكذلك مختلف الخطابات الرسمية من الوزراء و الأطراف الفاعلة الرسمية وغير الرسمية.

2. المقابلة (Interview):

تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية في جميع البيانات في دراسات الأفراد والجماعات الإنسانية، وهي أكثر الوسائل شيوعا وفاعلية في الحصول على البيانات الضرورية.¹⁵

يعرفها "ماكوبي" (Maccoby) بأنها: "تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف مواجهة، حيث يحاول أحدهما وهو القائم بالمقابلة أن يستشير بعض المعلومات أو التعبيرات لدى المبحوث، والتي تدور حول آرائه أو معتقداته".¹⁶

وهناك عديد من أنواع المقابلة، وقد وقع اختيارنا للمقابلة المقننة وهي عبارة: "مقابلة رسمية، محكمة التنظيم تعتمد على الاستجواب بين الباحث والمبحوث بطريقة مباشرة، تقتصر الإجابة على الاختيار من إجابات محددة في استمارة البحث تحديدا مسبقا، وفي هذه المقابلة يكون المبحوث مزودا بديل أو قائمة من الأسئلة المرتبة".¹⁷

ونظرا لطبيعة موضوع دراستنا اخترنا هذه الأداة بهدف الحصول على إجابات دقيقة للإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة، وجمع المعلومات ذات مصدر موثوق من الميدان لتحليل وتفسير بدقة فعالية المجتمع المدني خلال الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس، وكذا بهدف ربط الموضوع من حيث النص والممارسة وتقييمه بمؤشرات كيفية وكمية، كما تم إعداد أسئلة المقابلة بدقة مع الأستاذ المشرف، ثم إجراؤها مع عديد من المسؤولين في الجزائر وتونس:

أولا: الجزائر

1) مقابلة مع السيد (ز.ل)، رئيس الديوان بالأكاديمية، بمقر أكاديمية المجتمع المدني الجزائري، بتاريخ: 10-12-2019، على الساعة 11:15 صباحا، الشارقة، الجزائر.

¹⁵ محمد زيان عمر، البحث العلمي: مناهجه وتقنياته. (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية للكتاب، د.ت)، ص: 289.

¹⁶ محمد، المرجع السابق، ص: 106.

¹⁷ عبد النور، المرجع السابق، ص: 76.

(2) مقابلة مع السيد (ا.ر)، عضو مؤسس للجبهة الوطنية للمجتمع المدني، ومسؤول الإعلام والاتصال على المستوى الوطني، رئيس مكتب ولاية الطارف، بتاريخ: 2019/09/30، على الساعة 16.30.

(3) مقابلة مع السيد (ا.ر)، عضو مؤسس للجبهة الوطنية للمجتمع المدني، ومسؤول الإعلام والاتصال على المستوى الوطني، رئيس مكتب ولاية الطارف، بتاريخ: 2019/12/10، على الساعة 13.00.

(4) مقابلة مع السيد الدكتور (ط. ش)، رئيس الاتحادية الوطنية للمجتمع المدني، بتاريخ 2020/11/02، على الساعة 14.15.

(5) مقابلة مع السيدة (أ. ب)، مديرة مكتب الإحصائيات ومتابعة نشاطات الجمعيات، بمقر وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتاريخ: 2020-01-20، على الساعة 10:48 صباحا، الجزائر.

(6) مقابلة مع السيد (ن. م)، مدير الحياة الجمعوية، بمقر وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتاريخ: 2020-01-20، على الساعة 11:30 صباحا، الجزائر.

(7) مقابلة مع السيد (أ. م)، الأمين العام لمصلحة المستخدمين علاقات العمل لوزارة العمل والضمان الاجتماعي، الجزائر العاصمة، يوم: 2019/11/02، الساعة: 14.00 زوالا بمقر الوزارة.

(8) مقابلة مع السيد (ت. ع م)، مكلف بالإعلام في برنامج كابدال، المركز الوطني للبحوث المطبقة على السكان والتنمية ceneap، الجزائر، بتاريخ: 2020/02/06، على الساعة 10:00 صباحا.

ثانيا: تونس

مقابلة مع السيد (م. م ب)، مدير مركز الأبحاث ودراسة السياسات في تونس، بتاريخ: 2020/01/22، على الساعة 14:22.

كما تم الاعتماد في دراستنا على النوع الثاني من المقابلة بواسطة التلفزة وهي عبارة عن البث المباشر وباستخدام الأقمار الصناعية، وهذه تتم في وقت واحد وفي أماكن مختلفة،¹⁸ وقد تابعت الباحثة البث المباشر للمناظرة التلفزيونية في الجزائر بتاريخ 2019/12/06 على الساعة 19:30 المتعلقة بالانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019.

¹⁸ المرجع نفسه.

3. الاستمارة "الاستبيان" (Questionnaire):

تعتبر من الأدوات المهمة في جمع المعلومات في الدراسات السياسية حيث تعرف بأنها: "مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين، يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها، يمكن من خلالها التوصل إلى حقائق جديدة عن الموضوع أو التأكد من معلومات متعارف عليها".¹⁹

إن الهدف من استخدام الاستمارة والعمل بها في موضوع دراستنا هو:²⁰

❖ توجيه الأسئلة للمبحوثين بهدف التعرف على الحقائق، أي سمات الفرد وخبراته مثل: السن والنوع والتعليم، والمهنة والحالة الزوجية، إضافة إلى الظروف البيئية والاجتماعية التي تميز الأفراد.

❖ أسئلة تستهدف التعرف على السلوك في الماضي والحاضر: وهي توجيه الأسئلة للمبحوثين للكشف عن دور الفرد وسلوكه حول موقف معين.

❖ أسئلة تستهدف التعرف على الآراء والاتجاهات والمعتقدات والمشاعر، وتظهر الصعوبة في هذه الأسئلة الموجهة في إمكانية تحديد أوزان أو معايير ثابتة لتحديد الاتجاه أو الرأي.

نظرا للظروف التي مرت بها الجزائر وتونس من الحراك الشعبي، والظرف الصحي، ألزمت هذه المستجديات الطلبة في مختلف مستوياتهم الجامعية إلى إجراء الدراسة الاستطلاعية (استمارة الالكترونية) في أبحاثهم العلمية الأكاديمية سواء في إطار إعداد أطروحة الدكتوراه أو في كتابة مقال علمي نظرا لصعوبة التنقل والحصول على المعلومات الكافية، والهدف منها هو التسهيل للباحث عن البحث في مشكلة غير محددة المعالم والنتائج في البحث الميداني.

إن الدراسة الاستطلاعية عبر الانترنت تتضمن عادة طلبات البريد الالكتروني مع روابط استطلاعات الويب، حيث تقدم فوائد عديدة للباحث منها جمع البيانات حول برامج ومواقف معينة، أو أي موضوع محل الدراسة، كما أنها تتميز بسهولة تصميم أي استبيان بأقل تكلفة وجهد مع القدرة في توزيعها

¹⁹ عمار بوحوش، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2007)، ص: 67.

²⁰ سعد سلمان المشهداني، **مناهج البحث الإعلامي** (الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية، دار الكتاب الجامعي، ط1، 2017)، ص: 100.

للوصول إلى بيانات دقيقة، إلا أن صعوبات تواجه الباحث منها قلة تجاوب المبحوثين أي أن نسبة الإجابة تكون قليلة.²¹

وقد اعتمدنا في دراساتنا عليها لمعالجة مشكلة واقع المجتمع المدني الافتراضي من منظور مقارن (الجزائر-تونس) نظرا للأسباب الآتية:

❖ عدم امتلاكنا لقدرة كاف من المعلومات والبيانات التي من شأنها أن تمكننا من إجراء الدراسة الميدانية، وقد تم توجيه أسئلة موجزة على المبحوثين التونسيين لتزويدنا بمعلومات جديدة في الموضوع تمكننا من تحليله تحليلًا دقيقًا.

❖ صعوبة الوصول إلى عدد كبير من الطبقة المثقفة في تونس نظرا للأوضاع التي تعيشها تونس خاصة السياسية (الانتخابات الرئاسية 2019 بجولتها الأولى والثانية)، والأمنية (التحديات الإرهابية) والصحية (أزمة كورونا) التي شكلت أماننا تحديًا لتوزيع الاستمارة ورقياً.

❖ محاولة الوصول إلى أكبر عدد ممكن من فئة الطبقة المثقفة للوصول إلى النتائج المرغوبة.

❖ ضمان إجابة المبحوثين من خلال الزامية كل مبحوث الإجابة على جميع أسئلة الاستمارة بفضل خاصية وجوب الإجابة على السؤال ليتمكن للانتقال إلى السؤال الموالي التي توفرها الاستمارة الالكترونية، الأمر الذي منحنا سهولة جمع المعلومات الكافية لإجراء الدراسة المقارنة.

تم عرض الاستبيان في المرحلة الأولى على المشرف وأساتذة محكمين، حيث تم ضبط مع الأستاذ المشرف المحاور والأسئلة بشكل دقيق، ثم تم تسليم الاستمارة للأستاذة الأفاضل:

• الدكتور لقمان مغراوي/ أستاذ محاضر أ- (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-الجزائر)، (مشرف).

• الدكتور حسام سلمان/ أستاذ محاضر ب- (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية-جامعة الجزائر 03).

• الدكتورة مريم لقرع/ أستاذة متعاقد (كلية الاعلام والاتصال -جامعة الجزائر 03).

وبعد عملية تحكيم الاستبيان، تم تطبيقه عبر موقع "Google forms" وإرساله للمبحوثين في الجزائر وتونس.

²¹ Martha c. Monroe, Damain c. Adams. » **Increasing Response Rates to Web-Based Surveys** ».Journal of Extension, volume 50, N=06, December 2012, p : 02.

تضمن الاستبيان الموزع في الجزائر أسئلة موجزة وتوزيعها على 100 مفردة مقسمة بالإنصاف على الفئة المقصودة في الدراسة (الطبقة المثقفة)، وكذا اعتمدنا على الأسئلة المغلقة مع تحديد الاختيارات حتى تساعدنا الأجوبة في معرفة الدور الحقيقي للمجتمع المدني عبر الفضاء الافتراضي الذي تزامن مع فترة الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس (أنظر قائمة الملاحق).

تم اختيار عينة الدراسة الميدانية في العينة القصدية من خلال اختيار الطبقة المثقفة وفق المستوى العلمي نظرا لتجاوبها والتفاعل المستمر لتفعيل دور المجتمع المدني في مسار الانتقال الديمقراطي، تم توزيع الاستمارة الالكترونية على المبحوثين في الجزائر من مختلف التخصصات الأكاديمية بداية من تاريخ 2021/03/16 على الساعة 18:23:06، وتوقفت الإجابة بتاريخ 2021/04/05 على الساعة 07:23:56.

وقد تم استرجاع (61) استمارة عبر موقع **Google forms** من أصل (100)، والجدير بالذكر أنه هذه المرحلة تم تحديد صعوبات في تحديد الفترة الزمنية لتوزيع الاستبيان على المبحوثين نظرا لقلة التفاعل مع موضوع المجتمع المدني.

مقارنة بتونس تم اتباع نفس الخطوات المنهجية التي طبقت في الجزائر نظرا لكون الدراسة مقارنة مضبوطة بمؤشرات بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة، تم توزيع الاستمارة الالكترونية على المبحوثين في تونس عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي بداية من تاريخ 2020/11/15 على الساعة 18:47:48 وتوقفت الإجابة بتاريخ 2020/12/14 على الساعة 11:20:33 ، تم ارسالها عبر البريد الالكتروني للأساتذة ومراكز الأبحاث المختصة في الانتقال الديمقراطي منها مركز الأبحاث ودراسة السياسات في تونس، مركز فيلاب، وزعت (100) استمارة وتم استرجاع (08) عبر موقع **Google forms**، و(02) عبر البريد الالكتروني الخاص بالباحثة، وقد واجهت الدراسة الاستطلاعية في تونس عديد من التحديات والصعوبات في الوصول إلى النتائج المرغوبة التي سيتم طرحها لاحقا. وتوزعت الإجابة بالتواريخ الآتية:

الإجابات	تاريخ	الساعة
الإجابة الأولى	2020/11/15	18:47:48
الإجابة الثانية	2020/11/15	22:43:36
الإجابة الثالثة	2020/11/16	10:09:11
الإجابة الرابعة	2020/11/16	10:10:56
الإجابة الخامسة	2020/11/18	16:43:19
الإجابة السادسة	2020/11/19	22:44:09
الإجابة السابعة	2020/11/20	08:01:36
الإجابة الثامنة	2020/12/08	18:09:57
الإجابة التاسعة	2020/12/08	21:35:02
الإجابة العاشرة	2020/12/14	11:20:33

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Excel والبريد الإلكتروني الخاص بالباحثة.

تضمنت الاستمارة الالكترونية الموزعة في تونس نفس الأسئلة التي طُرحت في الجزائر (انظر قائمة الملاحق)، وتم الاعتماد في دراستنا لتحليل الاستمارة الالكترونية على البرنامج الإحصائي Excel بهدف دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة، إضافة إلى إجراء المقارنة لتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين مؤشرات فعالية المجتمع المدني الافتراضي في الجزائر وتونس، مع تقديم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن من خلالها تفعيل دور المجتمع المدني على المدى الطويل ومحاولة إيجاد الآليات التي يمكن من خلالها ضمان ديمومة واستمرارية نشاط المجتمع المدني في ظل الأطر التشريعية والقانونية التي تحدد معالم أدواره ونشاطه ضمن مقارنة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

الدراسات السابقة:

• الدراسة الأولى: الدكتورة أماني قنديل بعنوان: الموسوعة العربية للمجتمع المدني الصادرة في سنة 2008، وهي موسوعة مهمة في دراسة المجتمع المدني في النظم العربية، وهي نتاج عمل جماعي، تضمن التأصيل المفاهيمي للمجتمع المدني، والشبكات ومكونات الحكم الراشد، ومفاهيم رئيسية في المجتمع المدني.

مكنتنا هذه الموسوعة من تحديد مفاهيم المجتمع المدني وخاصة في إطارها المدني، أي مفهوم "الثقافة المدنية"، التي حاولنا من خلالها تسليط الضوء عليها في المجتمع الجزائري والتونسي خلال المسيرات الشعبية المطالبة بالإصلاحات والتغيير، إضافة إلى تحديد تصنيفات المجتمع المدني في ظل

تباين الرؤى والأبحاث حول ما إذا كانت تتطوي ضمن مكونات المجتمع المدني أم لا؟ على سبيل المثال الأحزاب السياسية، المنظمات غير الحكومية، والحركات الشعبية. بالإضافة العلمية في دراستنا هي الاعتماد على تصنيف الدكتور أمانى قنديل لتحليل موقع مؤسسات المجتمع المدني في دراسة مقارنة الجزائر وتونس ضمن خصائصها التي تتميز بها، حتى نتمكن من تحديد أوجه القصور التي أدت إلى ضعف فعاليتها.

• **الدراسة الثانية: "غيليرمو أودونيل Guillermo O'Donnell و"فيليب شميتير philippe Schmitter بعنوان: Transition From Authoritarian Rule سنة (1986):**

قدم المفكران دراسة جد مهمة في عملية الانتقال الديمقراطي، وقد اعتبرا أن هذه العملية تتم خلال حدوث انشقاق داخل النظام الدكتاتوري التسليطي وهذا نتيجة ضغوطات المعارضة، إضافة إلى أن النخبة الحاكمة تقدر بأن التحرير السياسي لو أنه يكون جزئيا يسمح لها بالمحافظة على مصالحها، وبذلك تقضي طابع المساومة والتفاوض بين الطرفين (السلطة والمعارضة) إلى عقد اتفاق سياسي للاحتكام لقواعد الديمقراطية من منظور براغماتي، حيث يخضع قرار الانتقال لقرارين إما الربح أو الخسارة. فإن الإضافة العلمية التي ستقدمها دراستنا هو إسقاط هذه الدراسة على البيئة المغاربية عبر دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس خلال موجة الانتقال الديمقراطي منذ 2011، حيث ستبين مدى قدرة السلطة والمعارضة في إحداث التوازن، وإضفاء الطابع التفاوضي للحفاظ على اللعبة السياسية بما يتماشى وايدولوجيتها وسياستها وقرارها المتخذ الذي يخدم مصالحها ومصالح شركائها.

• **الدراسة الثالثة: الباحثة هيبه العوادي بعنوان: النظام القانوني للأحزاب السياسية والجمعيات في الدول المغاربية: تونس-الجزائر-المغرب-دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في الحقوق، جامعة ورقلة (2015/2016)**

طرحَت الباحثة إشكالية دراستها حول "ما هي ضمانات وإجراءات تأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات في الدول المغاربية في تونس والجزائر والمغرب؟ حيث انطلقت من هدف رئيسي وهو رصد وتفسير الضمانات الدستورية التي تنظم الحق في تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات في الدول المغاربية، وتوصلت الباحثة إلى عديد من النتائج منها أن التشريعات المغاربية في ضوء الإصلاحات السياسية والقانونية التي عرفت المنطقة المغاربية التي تمنح الحق في تأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات حددت وفق شروط وإجراءات اتضحت جليا من خلال الدراسة المقارنة أن المشرع التونسي

تقدم على المشرع الجزائري والمغربي في تكريس ضمانات الحق في تكوين الأحزاب السياسية وتبسيط إجراءات التأسيس على المستوى الدستوري والقانوني، والضمانات القضائية.

إلا أن الباحثة اقتصرته دراستها على المقارنة الضمنية في سرد أوجه التشابه والاختلاف بين القوانين المغاربية التي كرست ضمانات الحق في تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات، دون تحديد المؤشرات التي يبنى عليها المنهج المقارن، مما أدى إلى صعوبة تحديد الثغرات القانونية وتحديد الانتقادات الموجهة لكل قانون في الدول المغاربية.

لذا فإن الإضافة العلمية التي ستقدمها دراستنا لهذه الدراسة هو تحديد مؤشرات المقارنة لقياس المتغيرات والوصول إلى النتائج المرغوبة حتى نتمكن من تقييم كل القوانين التي كرست الضمانة الحقوقية لتأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات، كما أن دراستنا اتخذت متغيرا واحدا من دراسة الباحثة وهو الجمعيات باعتبارها جوهرها ومتغيرا أساسيا في دراستنا، تم تحديد الدراسة المقارنة ضمن جدول مقارن حتى نتمكن من توضيح كل الإجراءات التأسيسية للجمعيات وفق القانون الخاص بالجمعيات من منظور مقارن بين الجزائر وتونس لمعرفة التطورات التي مست نشاط وأدوار الجمعيات من حيث الممارسة الفعلية على أرض الواقع.

• الدراسة الرابعة: كتاب وليد عبد الحي بعنوان: مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية الصادر في سنة 2002

يعتبر هذا الكتاب من أهم الكتب العربية التي عالجت موضوع الدراسات المستقبلية، خاصة في ظل تسارع التطورات التي تعرفها المجتمعات المعاصرة، وتأتي أهمية هذا الكتاب في فهم المنطلقات المفاهيمية للدراسات المستقبلية وكيفية التنبؤ للمستقبل حول ظاهرة سياسية أو اجتماعية، اقتصادية، وتوظيف مناهجها وتقنياتها وأساليبها في الميدان.

ونظرا لأهمية الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، فإن مسألة معالجة الظواهر السياسية تأتي من خلال ضبط دقيق نسقي للمفاهيم ومحاولة تطبيق تقنياتها ومناهجها في الأبحاث العلمية، وفي محاولة منا وضع احتمالات وفرضيات للتنبؤ لموضوع دراستنا، ساعدنا هذا الكتاب في تطبيق تقنيات الدراسات المستقبلية باتباع الخطوات التي وضعها المؤلف، إذ تم اختيار تقنية مصفوفة التأثير المتبادل، وتقنية التنبؤ لمستقبل دور المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي من منظور مقارن ووفق مؤشرات محددة في الجزائر وتونس على مدى خمس سنوات القادمة.

صعوبات الدراسة:

في إطار اعداد أي بحث علمي هناك صعوبات تواجه الباحث خاصة في الجانب الميداني، لأن الدراسة الميدانية معقدة من حيث جمع المعلومات والمعطيات والبيانات المتعلقة بموضوع حيوي ومهم في الساحة السياسية، إضافة إلى دراستنا مبنية على المقارنة بين مجتمعات مختلفة ومتباينة عبر الأزمنة، ويمكن حصر ورصد الصعوبات التي واجهتنا في النقاط الآتية:

• **من حيث إجراء المقابلات:** أبرز الصعوبات التي واجهتنا هي الوصول إلى مصدر المعلومات خاصة في ظل المسيرات الشعبية في الجزائر سنة 2019، حيث وجدنا صعوبات في اقناع المسؤولين في القطاع الحكومي من اجراء المقابلة على أساس البحث العلمي وأن المعلومات المقدمة من طرفهم هي إضافة علمية فقط، حيث تلقت الباحثة رفضا من قبل المسؤولين حتى بعد تكرار الزيارات والمحاولات المتكررة بالتنسيق مع إدارة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية لإجراء المقابلة والولوج إلى المكتبة مع تقديم وثائق قانونية صادرة من المدرسة.

مقارنة مع تونس فقد واجهت الباحثة صعوبات عديدة خلال زيارتها لتونس منذ سنة 2017، وبعدها حاولت الباحثة من خلال المنحة التي تحصلت عليها لإجراء التريص في تونس، إلا أنها لم تتمكن من دخول المكتبة أو اجراء المقابلات رغم التنسيق وتوفر الوثائق القانونية من المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ورغم محاولة بعض الأشقاء التونسيين المساعدة إلا أنها لم تتمكن من ذلك، إلا بإجراء مقابلة واحدة فقط مع مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، والوساطة مع نقابة الصحفيين التونسيين، وكذا الجمعية البيئية التونسية.

• **من حيث توزيع الاستثمارات:** وجدنا صعوبة في توزيع الاستثمارات الورقية نظرا للفترة الزمنية التي تعيشها الجزائر وباقي دول العالم إثر تفشي الفيروس المستجد جائحة كورونا، الأمر الذي دفعنا إلى استخدام الاستثمار الالكترونية في الجزائر وتونس، كما اعترضنا عائق في الإجابة على الاستثمار الموزعة على المبحوثين في تونس خوفا من ابداء الرأي وتضييق حرية التعبير وعدم التجاوب معنا رغم مراسلتهم المتكررة عبر البريد الالكتروني بأن المعلومات التي سيقدمونها هي بغرض البحث العلمي وتحظى بالسرية، رغم ذلك ضاعفت الباحثة مجهودها بالتنسيق مع الأستاذ المشرف الذي استمر في إصراره وساعدها في تقديم الحلول للوصول إلى المعلومات المهمة في الدراسة حتى تكون في المستوى المطلوب.

تقسيم الدراسة:

لدراسة موضوعنا وسعيا منا لتغطية كل جوانبه، منها معالجة إشكالية الدراسة والتساؤلات، اعتمدنا في دراستنا على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة.

الفصل الأول: تناول الجانب المفاهيمي والنظري للمجتمع المدني والانتقال الديمقراطي ضمن مبحثين، الأول خصص لدراسة المجتمع المدني وتغطية جوانبه المفاهيمية، أما الثاني فخصص لدراسة المتغير التابع للانتقال الديمقراطي لمناقشة مفهومه وتحديد معايير وأهم النظريات المفسرة خاصة في ظل وجود جدل فكري كبير من قبل المفكرين والباحثين في اختيار النظريات المناسبة في بيئة تشهد الانتقال الديمقراطي، أما المبحث الثالث فحاولنا فيه ربط متغيرات الدراسة لتحديد العلاقة بينهما، أي بين المجتمع المدني والانتقال الدراسة حتى يتبين لنا اتجاهات وتصورات دراسة ومعالجة هذا الموضوع الواسع والشاسع في التحليل في الدراسات السياسية المقارنة.

الفصل الثاني: تم تحليل خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني بناء على الدوافع والمعايير والمؤشرات، ضمن ثلاث مباحث عرضنا من خلالها البيئة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية من منظور دراسة مقارنة.

الفصل الثالث: تناول مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي، وقد خصص هذا الفصل لموضوع الدراسة الذي يتمحور حول الدراسة المقارنة: الجزائر وتونس خلال الفترة الزمنية 2011-2019، وتضمن مبحثين، الأول تم تحليل مؤشرات تأثير البيئة الداخلية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس (دراسة مقارنة) بناء على أربع مؤشرات وهي الدستور، قانون الجمعيات، النظام الانتخابي، النخبة السياسية، أما الثاني فتناول تأثير البيئة الخارجية، واعتمدنا على أربعة مؤشرات وهي العولمة السياسية، دور القوى الدولية الكبرى، الاتحاد الأوروبي، موقف الدول العربية والإسلامية.

الفصل الرابع: جاء كجانب ميداني من أجل تطبيق المعلومات التي جاءت في الفصول النظرية بهدف الوصول إلى النتائج المرغوبة وربطها بالدراسة محل المناقشة للخروج بمجموعة من الاستنتاجات لبناء التقييم ووضع سيناريوهات مستقبلية، هذا الفصل جاء بعنوان مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)، وضم ثلاثة مباحث، الأول تم تحليل دور الحركة الجموعية في عملية الانتقال الديمقراطي (دراسة مقارنة)، أما الثاني فدور الحركات النقابية في عملية الانتقال الديمقراطي (دراسة مقارنة)، ثم المبحث الثالث دور المجتمع المدني الافتراضي في عملية الانتقال الديمقراطي (دراسة مقارنة) .

الفصل الخامس: توجه الاهتمام إلى ربط الجانب الميداني بالجانب المستقبلي، بغية الكشف عن مستقبل المجتمع المدني من خلال الأدوار التي يؤديها، حيث خصص لتقديم دراسة تقييمية ومستقبلية لدور المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة الجزائر وتونس، حيث تم تحليل وتفسير جوانب القوة والضعف لدى تشكيلات المجتمع المدني بناء على المؤشرات والمعايير التي تم تحديدها بداية من الفصل الأول إلى نهايته، كما تضمن في جوهره الأساليب الكمية والكيفية من خلال إجراء المقابلات وتوزيع الاستمارات على المبحوثين، وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها، تم تطبيق تقنيات الدراسات المستقبلية لوضع السيناريوهات على مدى خمس سنوات القادمة.

الفصل الأول

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

المبحث الأول: قراءات مفاهيمية في تطور مفهوم المجتمع المدني

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني

المطلب الثاني: موقع مؤسسات المجتمع المدني من حيث مؤشرات الفعالية

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني على الصعيد العالمي والوطني والمحلي

المبحث الثاني: الانتقال الديمقراطي: دراسة في المفاهيم والمداخل النظرية

المطلب الأول: مفهوم الانتقال الديمقراطي: إشكاليات التعريف

المطلب الثاني: مؤشرات وعوامل الانتقال الديمقراطي

المطلب الثالث: المداخل النظرية المفسرة لعملية الانتقال الديمقراطي

المبحث الثالث: اتجاهات العلاقة بين المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

المطلب الأول: علاقة المجتمع المدني بالدولة في سياق الانتقال الديمقراطي

المطلب الثاني: علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية في سياق الانتقال الديمقراطي

المطلب الثالث: علاقة المجتمع المدني بالمواطنة وحقوق الانسان في سياق الانتقال الديمقراطي

خلاصة الفصل الأول

مقدمة الفصل الأول:

يعتبر موضوع المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين والدارسين والمختصين في القضايا الديمقراطية، حيث طرحت العديد من الإشكاليات سواء كانت نظرية أو عملية بسبب تداوله الكثير، نظرا للتحويلات والمتغيرات التي فرضتها المستجدات الدولية منها بروز موجة انتشار الديمقراطية في مختلف مناطق العالم. وعليه يحاول هذا الفصل البحث في أصول مفهوم المجتمع المدني باعتباره فاعلا جديدا ومحوريا في العملية السياسية وذلك بالرجوع إلى مراحل تطوره عبر فترات زمنية مختلفة ووفق التصورات النظرية في الفكر الغربي والعربي وصولا إلى الفكر المعاصر. انطلاقا من متغير علاقة الدولة بالمجتمع إلى فكرة بناء الدولة المدنية من خلال تبني العديد من المؤشرات ذات الدلالة بدور مؤسسات المجتمع المدني والتي يمكن من خلالها قياس مدى فعالية هذه المؤسسات في مسار الانتقال الديمقراطي، وعلى هذا الأساس فلا يمكن دراسة الانتقال الديمقراطي إلا بالرجوع إلى أدبيات علم السياسية وبالضبط تصورات المفكرين حول المفاهيم الأساسية بهدف تأصيله مفاهيميا ونظريا خاصة في ظل وجود مفاهيم ذات الصلة بالانتقال الديمقراطي، فلا يمكن مناقشة قضية المجتمع المدني ودوره كفاعل جديد بالصورة الجديدة التي برز فيها دون تبني إطار نظري مفاهيمي متكامل ومتناسك، الذي يمكن من خلاله إعطاء صورة تحليلية وتفسيرية لكل الاتجاهات المختلفة في ضبط المفاهيم (المجتمع المدني، الانتقال الديمقراطي)، وكذلك تحديد النظريات التي تفسر موجة الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية وبالأخص المنطقة المغاربية في إطار وجود العديد من النظريات المفسرة لهذه الظاهرة.

ولذلك سنحاول في هذا الفصل البحث والتدقيق في العناصر السابقة الذكر حتى نتمكن من معرفة ماهية المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي، والعلاقة الارتباطية بين المتغيرين لفهم خصوصية كل بيئة ظهر فيها المفهوم وكيفية اختيار النظريات المناسبة والملائمة لتفسير القضية محل البحث.

المبحث الأول: قراءات مفاهيمية في تطور مفهوم المجتمع المدني

ينظر إلى المجتمع المدني على أنه أكثر الموضوعات التي طرحت العديد من الجدل والنقاش في مجال العلوم السياسية ابتداء من القرن السابع عشر، والثامن عشر التي ظهرت معالمه الأساسية بناء على فكرة علاقة الدولة بالمجتمع، وفي هذا المبحث سنحاول تحليل مسار تطور مفهوم المجتمع المدني من بداياته الكلاسيكية وصولاً إلى فكرة تشكل المجتمع المدني المعاصر الذي تجاوز المجال العام إلى الفضاء العام من منطلق التصورات المفاهيمية والنظرية والتقاطعات الفكرية لدى المفكرين والباحثين لاستقراء الأدوار التي تقوم بها مختلف مكونات المجتمع المدني من حيث قياس مؤشرات الفعالية، وتأسيساً على ما سبق سيتم تحليل العناصر السابقة الذكر بشكل مبسط.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني

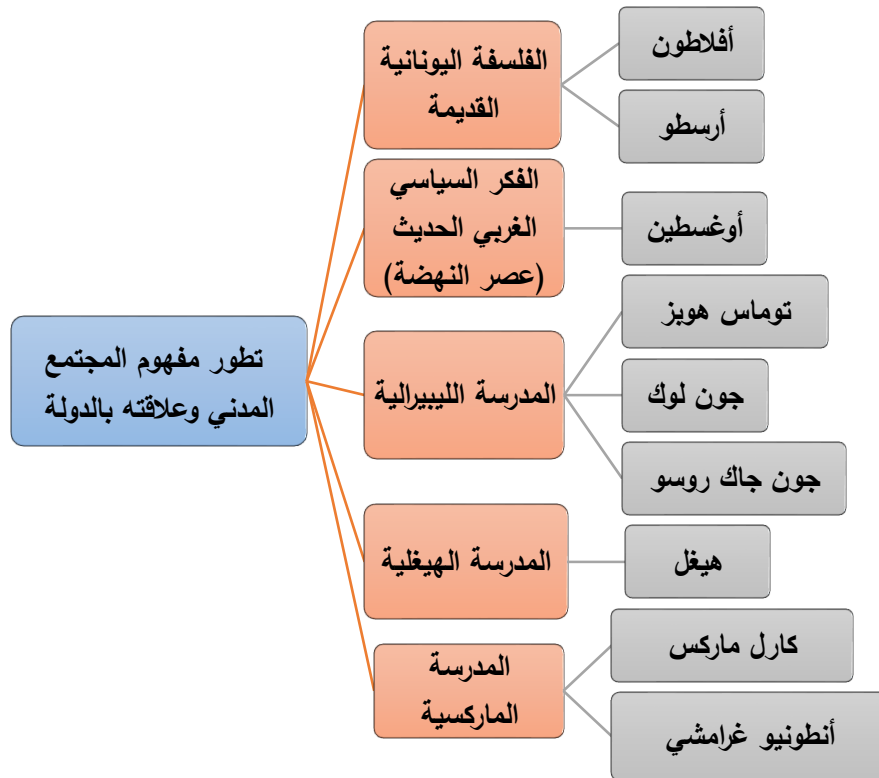
يعتبر المجتمع المدني من المواضيع المهمة التي دفعت الباحثين إلى البحث في طبيعة المفهوم منذ بروزه في الفكر الغربي، إلى الفكر العربي، خاصة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني التي فرضتها خصوصية البيئة الغربية لانتقاله إلى البيئة العربية، ما أدى إلى صعوبة وضع تعريف دقيق وواضح ننطلق منه لقياس وتحليل الأسباب التي أدت إلى بروزه كفاعل غير رسمي جديد في العملية السياسية، ولذلك سيتم تحليل الأصول الفكرية لدى مختلف المفكرين والباحثين من خلال تتبع مسار تطور المجتمع المدني من المرحلة الكلاسيكية إلى الحداثة، وصولاً إلى ما بعد الحداثة، وذلك محاولة منا وضع تعريف للمجتمع المدني في ظل وجود إشكاليات التعريف.

أولاً: تطور مفهوم المجتمع المدني من المرحلة الكلاسيكية إلى مرحلة الحداثة:

مر المجتمع المدني من حيث التشكل والتطور بالعديد من المراحل التاريخية نرصدها في تحليلنا

الآتي:

المخطط رقم (01): تطور مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالدولة



المصدر: من تصميم وإعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع: إيمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحول

الديمقراطي: إطار نظري ومفاهيمي (البحرين: سلسلة كتيبات برلمانية، ط2، 2017).

من خلال المعطيات المدونة في الشكل فإن مفهوم المجتمع المدني عرف تطورات تاريخية في الفكر الغربي باعتباره مفهوماً نشأ في البيئة الغربية، ولقد اختلف تفسيره من مرحلة إلى أخرى نظراً لتعدد المفكرين حسب توجهاتهم وانتماءاتهم للمدارس الفكرية ونستعرض أهم آراء المفكرين لمفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالدولة في هذا الجدول.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

جدول رقم: (01): أهم آراء المفكرين في مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالدولة

المدارس الفكرية	مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالدولة
الفلسفة اليونانية القديمة	اعتبره أرسطو مجموعة سياسية تخضع للقوانين، أي أن الدولة عند أرسطو يقصد بها مجتمع مدني يمثل مجتمع سياسياً أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقاً لها، كما دعا أرسطو إلى تكوين مجتمع سياسي تسود فيه الحرية في التعبير عن الرأي ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة، إلا أن المشاركة في هذا المجتمع السياسي تقتصر على النخبة ويحرم منها (حق المواطنة) العمال الأجانب والنساء. النتيجة: المجتمع المدني = المجتمع السياسي (عدم وجود تمييز)
الفكر السياسي الغربي الحديث	سيطرة مطلقة للكنيسة والتخلي عن النظام القديم والدعوة إلى نظام جديد يقر بحرية الفرد (الإنسان) باسم العقل والمنطق إلى سيادة الشعب والسيادة القومية وحقوق الإنسان التي فجرتها الثورة البرجوازية ودُعِمَتْ مع اندلاع الثورة الفرنسية.
المدرسة الليبرالية	أكدت أن المجتمع المدني يرتبط بتوفر حريات سياسية واقتصادية معينة، حتى إن لم يكن المجتمع المدني مجتمعاً سياسياً ديمقراطياً، إلا أنه يقوم على رابطة تحظى بالولاء من جانب المواطنين. نتيجة: توماس هوبز Thomas Hobbes (1679-1588) ← مجتمع مدني = مجتمع السلطة. جون لوك John Lock (1704-1632) ← مجتمع مدني = مجتمع سياسي جون جاك روسو J.J. Rousseau (1778_1712) ← مجتمع مدني = مجتمع الإرادة إذن : فلاسفة العقد الاجتماعي: المجتمع المدني = المجتمع السياسي
المدرسة الهيغلية	تطرح المدرسة الهيغلية نسبة إلى هيغل Hegel (1831_1770) تصوراً آخر للمجتمع المدني، حيث يشير إلى المجتمع المدني أحياناً باسم المجتمع البرجوازي، وينظر هيغل إلى المجتمع المدني بوصفه حلقة للصراع والتنافس بين المؤسسات الداخلة فيه، حيث لا ترفع أي من مؤسسات المجتمع المدني أي قيم عامة، وأكد أن ترك الحرية لهذا المجتمع يعني أننا نفقرب من حالة "حرب الكل ضد الكل"، وما يقلل من خطورة ذلك الوضع وجود نوع من العقلانية لدى أعضاء المجتمع المدني، ويتضمن المجتمع المدني بالإضافة إلى مؤسسات اجتماعية وتنظيمات متعددة، كما يشمل أجهزة القضاء والإدارة العامة. النتيجة: وجود المجتمع المدني يتطلب ضرورة وجود الدولة.
	اجتهدت في أن تحدد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، مدى تبيان مدى الفعالية التي يمكن أن يتسم بها هذا المجتمع وبعض مؤسساته، فقد افترض: كارل ماركس (1883_1818) أن نمط الإنتاج يتضمن بنية اقتصادية تتوافق معها بنية سياسية وأيديولوجية، بمعنى أن نمط الإنتاج يرتبط بهيكل طبقي أو بنية تحتية، كما أكد أن طبيعة المجتمع المدني ونوع طبقاته والعلاقة فيما بينهما هي التي تحدد طبيعة الدولة.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

المدرسة الماركسية	أما أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci (1891_1937) فيقول: " ينبغي التمييز بين المجتمع المدني كما تصوره هيغل، وكما نستخدمه في هذه اللحظات، أي بمعنى: الهيمنة السياسية والثقافية لجماعة اجتماعية على المجتمع كله، باعتبارها المضمون الأخلاقي للدولة من جهة، ومن جهة أخرى بين المجتمع المدني كما تصوره الكاثوليك الذين يعتبرونه المجتمع السياسي للدولة الذي يقابله مجتمع الأسرة ومجتمع الكنيسة".

المصدر: من تصميم وإعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع: **1

أما اسهامات يورغن هابرماس (**Juergen Habermas (1964_1989)**) فإنه شرع في عملية إضافة ثلاثة مكونات أساسية لفهم المجتمع المدني وتتمثل فيما يلي:²

(1) التركيز على البعد الثقافي والرمزي للمجتمع المدني، ودوره في تشكيل القيم، وتحديد المعاني، تحديد الهوية. ومن هذا المنظور حسب "هابرماس"، فالمجتمع المدني لا يقوم بنقل أو إرساء الممارسات أو المعتقدات فقط، وإنما هو موقع للعدالة الاجتماعية التي يتم من خلالها تشكيل الهويات الجماعية والقيم الأخلاقية، والتحالفات.

(2) التركيز على الشبكات غير الرسمية والحركات الاجتماعية، فهي متميزة عن الجمعيات والمؤسسات التطوعية الرسمية، بمعنى أن الحركات الاجتماعية تعبر عن الانشغالات والمشاريع الاجتماعية الجديدة، وتولد قيما وهويات جماعية جديدة في صراعاتهم على الديمقراطية، كما أنهم يسعون إلى إصلاح ليس فقط نظام الحكم، بل أيضا مؤسسات المجتمع المدني نفسه.

(3) اعتبار المجتمع المدني مجالا للتفاعل بين الاقتصاد والدولة، حيث يتألف من جميع المجالات (الأسرة)، ومجال الجمعيات (خاصة المنظمات الطوعية)، والحركات الاجتماعية، وأشكال الاتصال العام.

¹* إيمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي: إطار نظري ومفاهيمي، (البحرين: سلسلة كتيبات برلمانية، ط2، 2017)، ص: 18.

²* الدولة والمجتمع المدني... حدود التأثير والتأثر، إدراك للدراسات والاستشارات، 13 جوان 2016.

(<http://idraksy.net/state-and-civil-society/> (2019/09/26)

² Habermas on Civil Society, "Lifeworld and System: Unearthing the Social Transformation Theory Ted Fleming". National University of Ireland Maynooth, p: 2_3.

(<http://eprints.maynoothuniversity.ie/1058/1/HabermasTFleming.pdf> (18/06/2018)

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

فالاهتمام الحالي بالمجتمع المدني يعود جزئياً لارتباطه بأفكار الديمقراطية، وبالتالي فالمجتمع المدني حسب "هابرماس" يتألف من: "شبكة من الجمعيات التي ترسخ النقاشات لحل المشاكل حول المسائل ذات الشأن العام، وذلك داخل إطار المجالات العامة المنظمة".¹

ثانياً: الصورة الجديدة للمجتمع المدني (الفكر المعاصر):

عرف المجتمع الإنساني منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي العشرين، العديد من التحولات والمتغيرات نتيجة انتشار ما يعرف بالظاهرة الكونية (العولمة)، ما أدى إلى بروز مفهوم آخر للمجتمع المدني وهو "المجتمع المدني العالمي"، "المجتمع المدني الافتراضي".

أولاً: المجتمع المدني العالمي (Global civil society):

ظهر مصطلح "المجتمع المدني العالمي" في النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبح خلال العقدين الأخيرين يتخذ العديد من الآراء في الأوساط الأكاديمية السياسية، هذا ما أدى إلى صعوبة ضبط مفهومه، سواء كان مفهوماً عالمياً حقيقياً أو مجرد مفهوم غربي، هذا ما طرح العديد من الأسئلة حول جوهر هذا المفهوم.²

فقد ظهر هذا المصطلح بعد التطورات التي عرفها النظام الدولي، حيث أصبح شائعاً بين العديد من الفاعلين سواء المواطنين، أو المصرفيين أو الدبلوماسيين، أو السياسيين وحتى المنظمات غير الحكومية (NGO)، حيث رحب البنك الدولي "بفرصة العمل مع المجتمع المدني"، بالإضافة إلى البنك الآسيوي للتنمية (ADB) الذي "دعي إلى تعزيز التعاون مع المجتمع المدني"، ومنظمة التجارة العالمية (WTO) هي الأخرى أعلنت عن دعمها "للحوار مع مؤسسات المجتمع المدني في العالم".³

نظراً للاهتمام الذي ألقى به مصطلح "المجتمع المدني العالمي"، أدى إلى وجود تناقضات بين العديد من المفكرين، فهناك من يرى أن فكرة المجتمع المدني: "هي طريقة لتحليل الخطوط العريضة كالعلاقات الاجتماعية السابقة، الحالية والناشئة على المستوى العالمي"، وهناك من يرى أنه مفهوم "براغماتي" كدليل

¹ Ibid.

² Leni Wild, « Strengthening Global Civil Society ». (This paper results from an international conference held at the Rockefeller Foundation's Bellagio Study and Conference Centre in Italy, July 2005 Institute for Public Policy Research, April, 2006), p:5.

³ John Keane, "Global Civil Society?". (New York: Cambridge University of Westminster, 2003), p: 3-4.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

لصياغة استراتيجية سياسية، وهناك يرى بأنه مفهوم "معياري".¹ ففي ظل وجود الاختلافات والتناقضات بين المفكرين، وُجب التمييز ما هو "هيكلي" وما هو "معياري".

1) تعريف المجتمع المدني العالمي من الناحية الهيكلية:

يمكن تعريف المجتمع المدني العالمي من الناحية الهيكلية على أنه: "يشمل جميع الجمعيات، باستثناء الحكومات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والتي تعمل عبر الحدود الوطنية".² وقد تم تسهيل هذا النشاط عبر الوطنية من خلال الانتشار الأوسع للعولمة، بما في ذلك سهولة السفر والاتصال عبر الحدود، وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، التي وفرت مستويات ذات جودة عالمية للوصول إلى المعلومات. مكنت هذه العمليات المختلفة الجماعات ذات التفكير المماثل من التعاون وتنمية أنشطتها عبر الحدود الوطنية. كما أن ظهور "قضايا عالمية" مثل: تغير المناخ، وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز شجع أيضًا على الجمع بين الناشطين الاجتماعيين على مستوى العالم حول قضايا مختلفة.³ وبناء على ذلك، قدمت "ماري كالدور" * دراسة تتمحور حول فكرة المجتمع المدني العالمي التي ظهرت بعد عام 1989 وقدمت فيها ثلاثة نماذج معرفية:⁴

1. **تغيرت فكرة المجتمع المدني العالمي في معناها سنة 1989**، وأصبحت تتداول في جميع أنحاء العالم بما يسمى "الحركات الاجتماعية الجديدة"، وبعد هذه السنة أصبحت تهتم بقضايا جديدة مثل: السلام،

¹ Ibid.

² Leni Wild, Ibid, p: 4.

³ Ibid.

⁴ Mary Kaldor, "The Idea of Global Civil Society". **International Affairs**, Vol.79, Issue.3, 2003, P: 588-589.

* **ماري كالدور**: هي أستاذة الحوكمة العالمية ومديرة وحدة أبحاث الصراع، والمجتمع المدني في قسم التنمية الدولية في كلية لندن للاقتصاد، تدير البروفيسورة كالدور أكبر مشروع بحثي للوحدة، وهو برنامج أبحاث الصراع (CRP)، وهو شراكة دولية تمولها وزارة التنمية الدولية البريطانية تبحث في السلطة العامة، من خلال عدسة نظرية للسوق السياسي ومفهوم المدنية، عبر مجموعة من البلدان في أفريقيا و الشرق الأوسط، تحظى البروفيسورة كالدور بتقدير كبير لعملها المبتكر في الديمقراطية والصراع والعولمة، كانت عضوًا مؤسسًا في نزع السلاح النووي الأوروبي (END)، ومؤسسًا ورئيسًا مشاركًا لجمعية المواطنين في هلسنكي وعضوًا في اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في أزمة كوسوفو، التي أنشأها رئيس الوزراء السويدي. للمزيد من المعلومات انظر

Professor Mary Kaldor, The London School of Economics and Political Science.

<https://www.lse.ac.uk/international-development/people/mary-kaldor> (14/04/2021)

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

المرأة، وحقوق الإنسان، البيئة، وأشكال الاحتجاج الجديدة، وقد اتخذ هذا المفهوم بحماس في جنوب شرق آسيا وإفريقيا وخاصة غرب أوروبا وجنوب إفريقيا.

2. سنة 1990 ظهرت فكرة جديدة ذات أهمية كبيرة وهي ظاهرة "شبكات الناشطين عبر الوطنية"، والتي تهتم بقضايا: حقوق الإنسان، وتغير المناخ، وأمراض الإيدز وفيرس نقص المناعة البشرية، وقد كان لها تأثير كبير على تعزيز عمليات الحوكمة العالمية.

3. نهاية التسعينيات، استخدم المصطلح بمفهوم "الحركة المضادة للعولمة"، وهي الحركة المعنية بالعدالة الاجتماعية، ثم تناول المصطلح من قبل المؤسسات العالمية والحكومات الغربية، وأصبح جزءا مما يسمى "بأجندة السياسة الجديدة". وينظر إليه كآلية لتسهيل إصلاح السوق وإدخال الديمقراطية البرلمانية، وفي الغرب اتخذ باسم "الليبرالية الجديدة".

4. أما الفكرة الثالثة التي اتخذها مفهوم المجتمع المدني العالمي حسب (كالدور) هو ما أطلقت عليه تسمية "النسخة ما بعد الحداثة"، فقد انتقد علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية مفهوم المجتمع المدني كمركز متمركز على اليورو، وهو من السياق الثقافي الغربي.

(2) تعريف المجتمع المدني من الناحية المعيارية:

يركز على الاهتمام بالقيم والأهداف التي تحاول هذه الفواعل الجديدة تحقيقها فمكونات المجتمع المدني العالمي، سواء من المنظمات الدولية غير الحكومية أو الأفراد المنخرطين في أنشطة عالمية، تتفاعل مع بعضها البعض وتقود أنشطتها الاجتماعية المشتركة عبر الحدود وخارج سيطرة الحكومات والدول بأدنى حد ممكن من العنف وأعلى درجة من احترام مبادئ المدنية.¹

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن الجمع بين الاتجاهين (الهيكلي والمعياري)، من خلال الاعتماد على التعريف الذي قدمته مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية الذي يحدد المجتمع المدني العالمي "كمجال صاعد من الأفكار، القيم، المؤسسات، المنظمات، الشبكات، والأفراد الذين يحتلون مكانا بين العائلات والدولة والسوق ويتفاعلون فيما بعد حدود المجتمعات، والحكومات، والاقتصاديات الوطنية".²

ثانيا: المجتمع المدني الافتراضي (Virtual Civil Society)

¹ أنور محمد فرج محمود، " المجتمع المدني العالمي بين الفاعلية والشرعية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد (37)، جانفي (2012)، ص: 240.

² المرجع نفسه.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

قدم الباحثون والمفكرون العديد من التعاريف "للمجتمع المدني الافتراضي" أو "العمل الجمعي" باعتباره من المفاهيم والمصطلحات المستحدثة في الفترة الراهنة نتيجة التحولات والتغيرات التي طرأت على العالم، مقابل انتشار ما يعرف بالظاهرة الكونية (العولمة)، وتطور تقنيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال منها الثورة الحاسوبية (العولمة الاتصالية)، التي تعتبر من الظواهر المجتمعية التي تزامن ظهورها مع تطور الحواسيب السريعة، ونتيجة التغيرات التي طرأت على طرق معالجة المعلومات في إطار الثورة الرقمية، وتوجه العالم نحو الواقع الافتراضي، الذي أصبح مشابها للواقع الحقيقي. فالعالم اليوم يشهد تغيرا كبيرا، تحت تأثير العولمة، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال التي أثرت على وسائل الإنتاج والخدمات في نظام السوق، وخاصة في السلوكيات الاجتماعية والثقافية، نتجت عنها ظهور مصطلحات مستحدثة منها: "مجتمع المعلومات" (Information-based society) و "مجتمع المعرفة" (Knowledge-based society)، "المجتمع المدني" (Civil society).

تشير بعض الأبحاث إلى أن الثورة التكنولوجية أحدثت تغيرات كبيرة خاصة في أساليب التواصل بين الأفراد من خلال الشبكة العنكبوتية "الانترنت" التي وفرت نشاطا جديدا للتفاعل، حيث ينضم العديد من الأشخاص إلى مجموعات اجتماعية لتبادل الرسائل الإخبارية الالكترونية أو زيارة المواقع الاجتماعية مثل تويتر Twitter، فقد توسعت الجمعيات الالكترونية بسرعة مع تفاعل الأفراد من خلال المنتديات وغرف الدردشة والصفحات الشخصية المنفصلة عن المجموعات الاجتماعية التقليدية.¹

وبناء على ذلك تقوم الجمعيات الافتراضية بالعديد من الأدوار منها: تشجع تدفق المعلومات والتفاعلات الاجتماعية، وهذا ما يشجع على اكتساب قيم المواطنة، تسهيل عملية جمع المعلومات وتبادلها، كما أنها تسمح للأعضاء بتكوين أفكارهم الخاصة حول مختلف القضايا، وتبادل المعلومات ووجهات النظر، وهذا ما نتج عنه نشاط اجتماعي افتراضي.²

¹ Miki Caul Kittilson, Russell J. Dalton, "Virtual Civil Society: The New Frontier of Social Capital?", (This article is published with open access at Springerlink.com), (2010), p: 04.

² Ibid.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

يعتبر "هارود راينغود" أول من استخدم مصطلح المجتمع المدني الافتراضي وهو: "عبارة عن تجمعات اجتماعية لمجموعة من الناس يستمرون لوقت معين في مناقشة مواضيع تهمهم، ويتم ذلك على شبكة الانترنت.¹

كما يشير مصطلح المجتمع المدني الافتراضي إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة على صفحات الانترنت حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة، وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي يخطر فيها أفراد المجتمع المدني الافتراضي من تقديم الخدمات، أو دعم التعليم المستقل، أو التأثير على السياسات العامة، ففي إطار هذا النشاط الأخير مثلاً: لا يجوز أن يجتمع مواطنون خارج دائرة العمل الحكومي لنشر المعلومات حول السياسات، أو ممارسة الضغوط بشأنها، أو تعزيزها (معاقبة صانعي السياسات العامة أو مكافأته).²

إذا كانت هذه المتغيرات ساهمت في انتشار المجتمع المدني بمختلف مفاهيمه على مستوى العالم، فإن هناك متغيرات أخرى ساهمت في انتشار مفهوم المجتمع المدني المعاصر في العالم العربي، نتيجة ارتباطها بالمتغيرات الإقليمية والعالمية ويمكن حصرها في النقاط التالية:³

- التغيرات في السياسية الاقتصادية والتي اتجهت نحو آليات السوق وخصخصة القطاع العام، وهو الأمر الذي دفع إلى الساحة العربية المئات من المنظمات التطوعية التي تقدم الخدمات في مواجهة تراجع الدولة غير المنظم، والتعامل مع الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية الجديدة.
- انفرجت الديمقراطية في كثير من الدول العربية، وفرت مساحة من الحريات وأتاحت "حركة" لتساعد المنظمات الحقوقية التي تطالب باحترام حقوق الإنسان.
- تصاعد مطلب الإصلاح، وعقد المؤتمرات والمنتديات العربية، في مطلع الألفية الثالثة للضغط في اتجاه الإصلاح الشامل مع مناخ دولي داعم وضغط (على الأقل في السنوات الأولى من الألفية للتوجه نحو الإصلاح، وكان يعكس جزئياً بعد أحداث 11 سبتمبر حصاراً على الإرهاب.

¹ يمين رحايل، "بين سلطة الدولة ونخب الجماعات الافتراضية: أي مصير للحركة الجموعية في الجزائر؟". (مداخلة قدمت في ندوة علمية دولية حول: المجتمع المدني والمجتمع الافتراضي أيام: 4-5-6 ماي 2017 بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية 9 أبريل بجامعة تونس).

² عبد القادر شريف درقاوي، "الفييس بوك في الوطن العربي: دراسة علمية لظاهرة المنظمات الافتراضية"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، عدد (01)، (يناير 2015)، ص: 91.

³ أماني، المرجع السابق، ص: 55.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

• توجه بعض الحكومات العربية التي تبنت الخطاب الإصلاحى للتخفيف من قبضة الدولة، والتفاعل مع ضغوط المجتمع المدني (اليمن، مصر، المملكة المغربية، تونس، الجزائر)، وكذلك للتفاعل مع المتغيرات الدولية.

إن تتبع مختلف الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع المجتمع المدني يجد عدم وجود إجماع حول وضع تعريف دقيق له نتيجة الانتشار الواسع الذي عرفه في هذا القرن وبداية الألفية الجديدة نتيجة ارتباطه بالتحويلات العميقة التي يشهدها النظام الدولي، حيث المرجعية الفكرية لهذا المفهوم نجدها مرتبطة بمجموعة من المفاهيم المتداخلة من حيث الممارسات الفعلية، ما طرح إشكالا في تعريفه ولذلك سنتناول هذا المفهوم بناء على ما قدمه المفكرون من تعاريف، ليتم تقديم تعريف اجرائي له.

قدمت العديد من التعاريف للمجتمع المدني نذكر منها:

❖ **مارتن شو «Martin Shaw»:** المجتمع المدني هو تلك المؤسسات التي تنظم داخل المجتمع وتكون بدورها خارج الدولة كجهاز للحكم ويتضمن المؤسسات التقليدية منها الأحزاب والاتحادات والنقابات، إضافة إلى مؤسسات حديثة كوسائل الاعلام والحركات الاجتماعية.¹

❖ يعرفه **"سعد الدين إبراهيم"** بأنه: مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف.²

❖ ويرى **"عبد الحميد الأنصاري"** بأن: المجتمع المدني هو ذلك المجتمع الذي تتعدد منه التنظيمات التطوعية التي تشمل النقابات والروابط وجماعات المصالح وغيرها من الكيانات غير الحكومية والتي تمثل الحضور الجماهيري وتعكس حيوية المجتمع، الأمر الذي يؤدي لإيجاد مؤسسات في المجتمع موازية السلطة تحول دون تفردا باحتكارها مختلف ساعات العمل.³

❖ وقد جاء تعريف المجتمع المدني على نحو إجرائي، كما اتفق على ذلك في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 بعنوان المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في

¹ هايل عبد المولى طشطوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص: 138

² سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: دار النشر والتوزيع، 1995)، ص: 25.

³ المرجع نفسه.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

تحقيق الديمقراطية، بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها: أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني (الأحزاب السياسية، النقابات الجمعيات).¹

وليس المقصود بالمجتمع المدني إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة. إذ أن فاعلية المجتمع المدني بكل مكوناته تنطوي على أهداف أوسع وأعمق من مجرد المعارضة: إنها المشاركة بمعناها الواسع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا_ أي بالتحديد وظيفة المجتمع المدني هي وظيفة تسييرية شاملة في المجتمع ككل، وليس بالضرورة أن يكون هناك عداء أو تناقض بين الدولة والمجتمع المدني، ومن ثم فإن العلاقة بين الطرفين لا بد أن تحكمها قاعدة أساسية مؤداها الحفاظ على استقلالية المجتمع المدني.²

من خلال رصد وتحليل التعاريف السابقة الذكر، يمكن اعتبار مفهوم المجتمع المدني هو مفهوم ديناميكي خاضع للتغيرات الحاصلة حسب خصوصية البيئة التي برز فيها، ويتفاعل بما يحصل في البيئة الدولية وبالتالي هو مفهوم يصعب تحديده نظرا لتعدد الآراء وتوجهات المفكرين والباحثين، كما أنه يخضع لتأثير من طرف الدولة من حيث الخضوع والسيطرة والاستقلالية، ومنه يمكن تقديم تعريف إجرائي (Opérational définition) للمجتمع المدني:

المجتمع المدني: عبارة عن نشاط طوعي، يبنى أهدافه بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع، كما أنه يضم مجموعة من التشكيلات منها المنظمات والنقابات والجمعيات والزوايا، تمارس عملها بعيدا عن السلطة، وفي هذا الإطار تعمل في استقلالية عن الدولة، إلا أنها تمارس دورها السياسي في التأثير على عملية صنع السياسات العامة، وتعمل على نشر ثقافة المدنية والمشاركة التي تدعم قيم ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي.

ويتميز المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:³

¹ عبد الحميد الأنصاري، الشورى وأثرها في الديمقراطية (القاهرة: دار الفكر العربي، 1996)، ص: 50.

² ناظم عبد الواحد الجاسور، "موسوعة علم السياسة"، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص: 324.

³ ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة-دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004)، ص: 111.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

1. القدرة على التكيف: ويقصد بها قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات الدولية والمحلية فكلما استطاعت المؤسسة التكيف مع الوضع القائم كلما أدى ذلك إلى تحقيق الفعالية في حين أن جمودها وعدم تكيفها يؤدي إلى القضاء عليها أو نقص فعاليتها.

2. الاستقلال: من بين أهم معايير قياس فعالية مؤسسات المجتمع المدني درجة الاستقلال التي تتمتع بها هذه المؤسسات وعدم استقلاليتها وخضوعها لغيرها من المؤسسات أو الأفراد يسهل عملية السيطرة عليها وتوجيه نشاطها بما يتفق مع رؤية المسيطر.

3. التعدد: ويقصد بذلك تعدد المستويات الأفقية والعمودية داخل المؤسسة لأن عدم التعدد يؤدي إلى الضعف، وكذا انتشارها الجغرافي داخل المجتمع ككل فتوزيع فروعها على نطاق واسع يساعد على تحقيق أهدافها

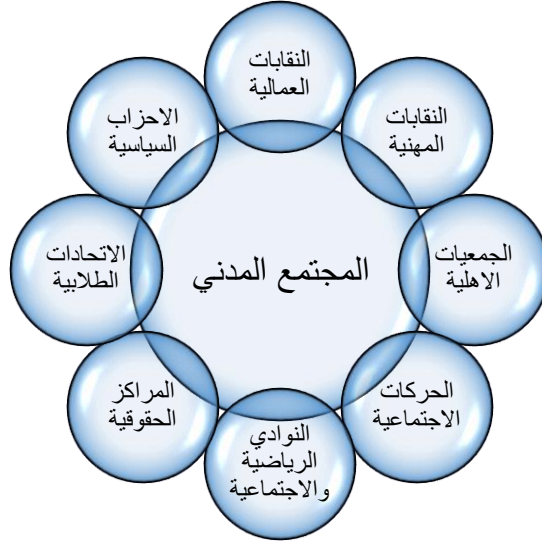
4. الحرية: لن يكون المجتمع المدني موجود دون تمتع أفراد بحرية الاختيار والتعبير عن الإرادة بحيث نجد أن الفرد يسعى للانضمام إلى التنظيمات باختياره وإرادته الحرة لتحقيق غاية معينة بالدفاع عن مصلحة أو قضية معينة.

5. التجانس: بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، كما أنه لا يتسم بالضرورة بالتجانس بل قد يكون ساحة للتنافس والاختلاف بين القوى والجماعات ذات المصالح المتناقضة والرؤى المختلفة، وكلما ازداد نمط العلاقات القائمة على أساس التعاون والتنافس على حساب الصراع بين قوى المجتمع المدني اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية المجتمع بالمعنى الإيجابي والعكس.

ثالثا: مؤسسات المجتمع المدني

يضم المجتمع المدني من خلال تشكيلاته المختلفة العديد من المؤسسات منها النقابات العمالية والمهنية واتحادات والجمعيات الأهلية والخيرية، وتقوم بالعديد من الأدوار في صنع سياسة الرفاه الاجتماعي.

الشكل رقم (01): يبين مؤسسات المجتمع المدني حسب تكويناتها



المصدر: إعداد وتصميم الباحثة

من خلال الشكل التالي سنحاول دراسة مؤسسات المجتمع المدني من منطلق الدراسة المفاهيمية ومن ثم معرفة الأدوار التي تقوم بها في مختلف المجالات.

1. النقابة: هي تجمع مهني لأعضاء في تنظيم رسمي واحد، قد يكون عمالي، فئويًا أو مهنيًا، كما أنه يجمع يدافع عن حقوق أعضائه في المجتمع، ويوفر لهم الحماية المهنية ويمثلهم في التنظيمات الرسمية، وأصبحت النقابات من أشهر رموز التنشئة السياسية والاجتماعية، ومن ضمن القوى الضاغطة التي تؤثر على الحكومات ولها نشاط سياسي بارز في كل المجتمعات في العالم المعاصر.¹

ومن مهامها:²

- رعاية مصالحها الخاصة داخل مجالها الخاص.
- اختيار أعضائها وفقًا لصفات موضوعية تتعلق بمهارتهم واستقامتهم، وأن يكون العدد محدودًا بالبنية العامة للمجتمع.
- حماية أعضائها ضد الأحداث الجزئية العارضة.
- تزويدهم بالتربية اللازمة لتكوين الآخرين ليصبحوا أعضاء في النقابة.

¹ إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية: عربي - انجليزي، (القاهرة: دن، د س)، ص: 464-465.

² المرجع نفسه، ص: 26.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

• للنقابة دور في المشاركة في تنفيذ خطط التنمية والعمل على توفير الكفاية الإنتاجية والمستوى الثقافي والاجتماعي لأعضائها، وتعميق الوعي لديهم.

• للنقابة دور في المساومة الجماعية بشأن شروط الاستخدام، ولرعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية، والالتجاء إلى العمل السياسي في بعض حالات معينة.

2. الأحزاب السياسية: لقد قدمت العديد من التعاريف للحزب السياسي، فقد عرفه "جايمس كولمان Jame S.Colman" و "كارل روزبرج Carl Rosberg" تعريفها للأحزاب السياسية بأنها: "اتحادات منظمة رسمية، ذات غرض واضح ومعلن، يتمثل في الحصول على أو الحفاظ على السيطرة الشرعية(سواء بشكل منفرد أو بالتآلف أو بالتنافس الانتخابي مع اتحادات مشابهة)، على مناصب وسياسات الحكم في دولة ذات سيادة فعلية أو متوقعة".¹

ومن خلال التعريف المقدم يمكن تقديم تعريف الحزب السياسي: "مجموعة من الأفراد يشتركون في أيديولوجية واحدة، يملكون أفكار وتوجهات وأهداف مشتركة، هدفها الوصول إلى السلطة".

التمييز بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية:

هناك الباحثين من يستبعد الأحزاب عن مفهوم المجتمع المدني، وعلى رأس هؤلاء "لاري ديموند" Larry Diamond الذي يرى أن ما يميز المجتمع المدني ليس استقلاليته عن الدولة فقط، وإنما عن المجتمع السياسي أيضاً، وهو ما يعني في جوهره النظام الحزبي، وفي ذلك يقول: "إن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب، ولكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب، فإنها تفقد بالتالي معظم قدراتها على أن تقوم بأداء الوظائف الفريدة في التوسط وتعزيز بناء الديمقراطية".²

¹فتحي معيني، "دور الأحزاب السياسية في التغيير السياسي-حالة تونس"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد (17)، (جانفي 2018)، ص: 201.

²هايل عبد المولى طشوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص: 138.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

وهناك من يرى أن وضع الأحزاب السياسية أمر نسبي، فالأحزاب مادامت خارج السلطة فإنها تقع في دائرة المجتمع المدني*، لكن إذا دخلت السلطة بحكم التداول الديمقراطي فإنها تصبح جزءاً من الدولة، وتخرج من دائرة المجتمع المدني*.¹

3. الجمعيات: يمكن تعريف الجمعية أو المؤسسة الخيرية بأنها: "شخصية اعتبارية تطوعية، هدفها تحقيق أعمال البر والرعاية والنفع العام والتنمية الاجتماعية المختلفة"، كما أن تسميات المنظمات غير الحكومية، مؤسسات العمل الأهلي، القطاع التطوعي، القطاع الثالث، تكاد تكون متقاربة في طبيعتها ومفهومها.²

والغاية من إنشاء الجمعيات والمؤسسات الخيرية:³

- القيام بالأعمال الإغاثية التطوعية المختلفة في حال وقوع الكوارث والأزمات والحروب.
- تكملة دور الحكومات والتنظيمات الرسمية في تقديم برامج الرعاية والتنمية.
- السعي لحل مشكلات قائمة في المجتمع، والقيام بمبادرات للنهوض به ورعاية أفراده.

ولإضفاء الطابع المؤسسي على مؤسسات المجتمع المدني كمؤسسة وحركة وضمان استقرارها نسبياً لابد من:⁴

- ضمان الحقوق الأساسية في تكوين الجمعيات والتجمع والصحافة.

¹ محمد عثمان، المرجع السابق، ص:28.

***الأحزاب التي تعمل خارج السلطة:** هي جزء من المجتمع المدني لأنها تقوم على الرابطة التطوعية والإرادة الحرة ومحكومة بالمصالح المشتركة وتعمل وفق آليات المجتمع المدني فتعي التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتتميز بالديناميكية المستمرة، وتغير برامجها وسياساتها بما يعطيها القدرة على مواجهة المشكلات والتحديات المتجددة بشكل عملي فعال ويمكن لها تقديم حلول إيجابية واقعية.

* **الأحزاب التي لا تنطوي داخل المجتمع المدني:** هي الأحزاب التي لها أيديولوجيتها معينة وهي جزء من الحكومة، وتكون جزءاً من نظام أوتوقراطي مقنع يعلن الديمقراطية ويبطن الأوتوقراطية، متمسكة برموز التاريخ، ولا يزال رئيس الحزب متمسكا برئاسة حزبه.

² محي الدين خير الله العوير، "الجمعيات الخيرية: تعريفها وتأصيلها وصلتها بالمؤسسة الوقفية"، مجلة الإحياء، العددان (17-18)، (2015)، ص:301.

³ المرجع نفسه.

⁴ Andrew Arato, « Civil Society, Transition and Consolidation of Democracy » (International conference Democratic Transitions in latin America and in Easteur Europe: Repture and Continuity:4-5-6 Martch 1996, Paris ,France),p:04.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

- وضع دستور تنفيذي قانوني يدعمه الفصل بين السلطات ولاسيما ما يتعلق بالمحاكم المستقلة.
- إضفاء الطابع المؤسسي على وسائل الاتصال التي يمكن الوصول إليها سياسيا ذات طابع لامركزية نسبيا ومستقلة نسبيا عن الحكومة.
- اللامركزية السياسية والاقتصادية التي تتطوي على الحكم الذاتي المحلي والإقليمي المستقل، وإمكانية تسهيل أشكال الشراكة المحلية.
- القبول والاعتراف بعمل المنظمات الوطنية والدولية (المنظمات غير الحكومية) والمؤسسات المخصصة للرصد والدفاع عن الحقوق الانسان.
- وجود قنوات للتشاور السياسي وتمويل جمعيات المجتمع المدني ذات الأدوار السياسية المحدودة.
- دستورية دور ديمقراطي لجمعيات المجتمع المدني.

المطلب الثاني: موقع مؤسسات المجتمع المدني من حيث مؤشرات الفعالية ودور

إن الحديث عن دور المجتمع المدني سواء في مجال التنمية أو تأثيره في صنع السياسات العامة أو في عملية الديمقراطية يتطلب منا البحث عن المؤشرات التي يتم من خلالها قياس فعالية مدى تحقيق المجتمع المدني بمختلف مكوناته للأدوار والوظائف التي يقوم بها في مختلف المجالات على مستوى البيئة الداخلية ومدى قدرته في تعميق الممارسة الديمقراطية استجابة للمتغيرات التي يفرضها النظام الدولي، باعتباره فاعلا هاما على الصعيد العالمي والوطني وكذا المحلي، وعليه سنحاول إبراز مؤشرات فعالية المجتمع المدني سواء في هيكله أو تنظيمه أو في سياساته ومن ثم استخلاص الأدوار التي يقوم بها في مختلف المجالات، سيتم تحليل مؤشرات فعالية المجتمع المدني بناء على عنصرين أساسيين: من حيث النوع والوصف.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

الجدول رقم (02): مؤشرات فعالية المجتمع المدني **

المؤشر	نوعه	الوصف
1. قدرات المنظمة	1. القدرات البشرية للمنظمة	عدد ونوعية العاملين، الأداء، طبيعة المشكلات، مدى نجاح وفشل في تحقيق الأهداف.
	2. مجال نشاط المنظمة	ما مدى تناسب القدرات المادية مع مجال نشاط وعدد المستفيدين؟، الشفافية والمصداقية، التمويل من المصادر الخارجية، حجم التبرعات من الهبات الداخلية، وعي القطاع الخاص بمسؤوليته في مدى مساندته للمجتمع المدني.
	3. القدرات التكنولوجية	مدى قدرة توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال، القدرة الاتصالية للمنظمة، الإدارة المالية.
	4. القدرات التنظيمية	وهي تمس ما يعرف بالحكم الرشيد، التشاور والنقاش بين أعضاء مجلس الإدارة بشأن السياسات والبرامج، إمكانية المشاركة الجماعية لصنع القرار.
2. البنية	1. انتشار مشاركة المواطنين	مدى الانخراط والاندماج في نشاطات المجتمع المدني، فعل الخير لقضايا إنسانية وحل المشاكل، عضوية منظمات المجتمع المدني أي نسبة الأعضاء المنتمين إليها، التطوع، فعاليات مجتمعية جماعية، قيادة منظمات المجتمع المدني من حيث التنوع (نساء، الريفيين، الأقليات..)
	1. السياق السياسي والقانوني	الوضع السياسي في الدولة وما أثره على المجتمع المدني، مدى قوة القيود على حقوق المواطنين السياسية (مثل: المشاركة في الفعاليات السياسية، حرية انتخاب

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

قيادات سياسية، حرية تشكيل الأحزاب السياسية، انتخابات حرة نزيهة)، مدى ترسيخ حكم القانون في الدولة، الفساد، مدى استطاعت الدولة من تحقيق الأهداف المعلنة في الخطة الإستراتيجية، اللامركزية.		
حرية التعبير، تشكيل الاتحادات، حرية التجمع، هل هناك قانون يضمن حرية الوصول للمعلومة، مدى ضمان القانون تطبيق حرية الصحافة.	2. الحريات السياسية والحقوق	3. التفاعل مع البيئة
ما هو الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الدولة وما أثره على المجتمع المدني؟، إلى أي حد يمثل الوضع الاقتصادي والاجتماعي عائقا جديا لعمل المجتمع المدني؟، الثقة والتسامح بين أفراد المجتمع.	3. السياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي	
مدى استقلالية المجتمع المدني عن الدولة، مدى تحاور الدولة مع المجتمع المدني، مدى الشمولية والمأسسة من حيث الانخراط في القوانين، مجال التعاون بين الدولة والمجتمع المدني.	4. علاقة الدولة بالمجتمع المدني	
تصرفات القطاع الخاص تجاه المجتمع المدني، المشاركة في المسؤولية المجتمعية، مجال التعاون من أجل العمل الخيري.	5. علاقة المجتمع المدني بالقطاع الخاص	
مدى ممارسة المجتمع المدني الديمقراطية الداخلية في عملية اتخاذ القرارات واختيار القيادات، فعالية المجتمع المدني على تعزيز الديمقراطية على المستوى المجتمعي.	1. الديمقراطية	4. القيم

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

مدى انتشار الفساد ضمن المجتمع المدني، الشفافية المالية في المجتمع المدني.	2. الشفافية	
ممارسات المساواة الجندرية في حقبة المجتمع المدني على المستوى المجتمعي.	5. المساواة الجندرية	
مدى قوة المجتمع المدني بالسعي بفعالية لمكافحة الفقر.	6. مكافحة الفقر	
مدى فعالية ونجاح تأثير المجتمع المدني على السياسات العامة في جميع القطاعات.	1. التأثير على السياسات العامة	5. الأثر
مدى فعالية المجتمع المدني في الرقابة على أداء الحكومة، ونزاهتها في الشراكة مع القطاع الخاص.	2. الحفاظ على النزاهة في الشراكة والتعاون مع الحكومة والقطاع الخاص	
مدى تجاوب منظمات المجتمع المدني مع أولويات الاهتمامات المجتمعية، مدى ثقة المواطنين بمنظمات المجتمع المدني	3. التجاوب مع المصلحة المجتمعية	

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة.¹

من خلال الجدول السابق نستنتج أن المجتمع المدني بمختلف مؤسساته يلعب دورا محوريا في مختلف الخدمات و الأنشطة، حيث تنطوي فعاليته في تحقيق أهداف واسعة النطاق منها المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تسمح له الفرصة في مراقبة جميع البنى الاجتماعية بما فيها الدولة، وبالتالي لا يقتصر دورها في المراقبة وإنما حتى في عملية التنشئة بمختلف أنواعها بهدف تعميق الوعي لدى الطبقة الاجتماعية وترسيخ فكرة الديمقراطية التشاركية ودفع عجلة التنمية المحلية من خلال إشراك كل مختلف الفاعلين في طرح الانشغالات وكل ما يهم الشأن المحلي، مقابل ذلك الدور المحوري في

¹*ياسين السيد، "مؤشرات فعالية منظمات المجتمع المدني"، مجلة المستقبل العربي، عدد (380)، (أكتوبر 2010)، ص: 192-193.

* "مؤشر المجتمع المدني وعلامات البنية".

(29/07/2018) ملحق رقم-4-العلامات-التفصيلية-المكونا/.../index.cso-index.net

عملية صنع السياسات العامة، وما ينتج عنها هو تعميق الممارسة الديمقراطية ليتجاوز بذلك الحدود الوطنية إلى العالمية .

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني على الصعيد العالمي والوطني والمحلي

لقد تعددت أدوار المجتمع المدني في مختلف المجالات نرصدها في النقاط التالية:

أولاً: على الصعيد العالمي:

تتنوع وسائل عمل المجتمع المدني العالمي، وتشمل الأنشطة الإعلامية، والعمل على وضع المعايير والقواعد والعمل التنفيذي، وتشمل هذه الوسائل التدخلات التي تستهدف تعديل سلوك المواطنين والسلطات العامة والقطاعات الاقتصادية. يقوم بمناقشة قضايا العولمة والحكم المحلي، والهياكل التنظيمية، والاستراتيجيات المناسبة وسياسات المقاومة والاعتراض على الجوانب السلبية (كمجال مؤثر).¹

كما تقوم منظمات المجتمع المدني الدولية بدور تعويضي عن خدمات الرعاية الاجتماعية التي كانت الدولة تتولاها في الماضي (مثل الصحة والتعليم والسياسات الاجتماعية)، نتيجة للمشروع الليبرالي الجديد الداعي لتخفيض أنشطة الدولة في هذا المجال، أما الانتقاد اليساري للدولة الاستبدادية فيقبله الانتقاد المحافظ لدولة الرفاه.²

كما تقوم المنظمات غير الحكومية في كثير من الدول النامية بدور البديل وتقوم بأنشطة في مجالات الصحة والتعليم بعد أن كانت الدولة تقوم بها سابقاً، وخصوصاً أن البرامج الدولية للإصلاحات الاقتصادية مثل البرامج التابعة لصندوق النقد الدولي التي أجبرت الدول على تخفيض خدماتها العامة.³

ثانياً: على الصعيد الوطني:

- تقوم بدور محوري بجانب مؤسسات الدولة في كل المجالات مثل: رعاية الأيتام والفئات المحرومة ومساعدة المرضى، والتنمية الاجتماعية والتعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية.
- مكافحة الفقر والبطالة كظاهرة اجتماعية سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة، أو بتقديم خدمات للفقراء بشكل مباشر أو غير مباشر.

¹أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص:243.

²مارتينا فيشر، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات التجاذبات والإمكانات والتحديات، ترجمة: يوسف حجازي(د.ن: مركز بحوث برغهوف للإدارة البناء للنزاعات، 2009)، ص:5-6.

³المرجع نفسه.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

- تقديم الخدمات الصحية من خلال البرامج الصحية الخيرية ولاسيما في المناطق الريفية، وجمع تبرعات الدم، وتوفير الأدوية والمعدات الطبية للفئات المعوزة.
- المساهمة في التنمية الاجتماعية من خلال تلبية الحاجات المختلفة للأفراد المحرومين مما يزيد من الاستقرار الاجتماعي عن طريق خفض مستويات الجريمة والاحتقان، بالإضافة إلى ذلك تلعب دور مهما في تثقيف أفراد المجتمع، من خلال تنظيم وعقد المؤتمرات وورش العمل والندوات في مواضيع مدنية واجتماعية وثقافية متنوعة مما يزيد من وعي الأفراد بحقوقهم.
- دعم سيادة القانون وتطبيق العدالة على الجميع دون استثناء.
- الدفاع عن حقوق الإنسان خاصة بالنسبة لبعض الفئات الاجتماعية، حيث تسهم المنظمات المختلفة في متابعة مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
- المساهمة في صنع القرار من خلال تقديم المقترحات والآراء في مختلف القضايا خاصة المعقدة، حيث يجعلها أكثر فعالية في المجتمع المحلي.¹
- المساهمة في تحقيق الديمقراطية سواء في الدول المتقدمة أو النامية، فهي أحد أهم وسائل مقاومة التمرکز والاحتكار وإساءة استعمال السلطة وذلك عن طريق تشكيل جماعات الضغط.

ثالثا: على الصعيد المحلي:²

- تقديم الخدمات للسكان عن طريق الاهتمام بنشاطات ذات صبغة إنسانية اجتماعية مثل مكافحة الفقر، حماية الطفولة، الحفاظ على البيئة.
- التنمية المحلية: حيث إن زيادة الحاجات وتعقدتها فاق إمكانيات الدولة فمؤسسات المجتمع المدني تعمل على التكفل بالمشاريع المحلية والمشاركة في مشاريع تقوم بها البلدية.
- ممارسة السلطة المضادة: فيمكن للمجتمع المدني الأكثر تنظيما وفعالية أن يواجه الدولة عن طريق الاحتجاج والرقابة وهذا ما يمكنه من التعبئة والتجنيد بطريقة منظمة.

¹ جمال بن زروق، أمال عزري، "استخدام جمعيات المجتمع المدني في الجزائر للشبكات الاجتماعية الإلكترونية (دراسة ميدانية على جمعيات المجتمع المدني في ولاية سكيكدة)"، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، عدد (07)، (مارس 2017)، ص: 228-229.

² هبة الله كرفالي، محمد شاعة، "عودة المفهوم وفضاءات المشاركة في تسيير الشأن المحلي"، مجلة الحقيقة، مجلد (04)، عدد (41)، (ديسمبر 2017)، ص: 210-214.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

- يمكن للمجتمع المدني أن يُكْمِل عمل الإدارة المحلية ويشاركها في تدبير الشأن المحلي من خلال إرساء ثقافة التضامن والعمل التطوعي، تشخيص وتحديد الحاجات المحلية وتنفيذ ومواكبة البرامج وإنجاح خطط التنمية.
- تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتخفيف معضلات العمل الجماعي عن طريق مؤسسة التفاعل الاجتماعي والحد من الانتهازية وتسهيل المعاملات، وتعتبر الشبكات المدنية الأكثر تطورا في مهامها في تدفق المعلومات التي تعد أساسا للتعاون بينها وبين الإدارة المحلية.

المبحث الثاني: الانتقال الديمقراطي: دراسة في المفاهيم والمداخل النظرية

مفهوم الانتقال إلى الديمقراطية هو مفهوم غربي يرجع إلى تجارب غربية، لينتقل إلى دول العالم الثالث الذي اتخذ مراحل تاريخية مستمرة، عرف هذا المفهوم اهتماما من قبل المفكرين والباحثين، وحتى المختصين في الشؤون الديمقراطية، حيث لجأت مختلف المراكز البحثية في ندواتها وملتقياتها ومقالاتها إلى نشر كل ما هو متعلق بقضايا الانتقال الديمقراطي كمقاربة ابستمولوجية عرفت جدلا فكريا ونقاشا أكاديميا، نجد في هذا السياق دراسات تبين اختلاف الأبحاث والتصورات النظرية حول هذا المفهوم. اتخذ مفهوم الانتقال الديمقراطي مستويات تحليلية في عديد من الدراسات الأكاديمية منها ما تعلق بدراسة الحالة، الدراسات الميدانية وخاصة الدراسة المقارنة، وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا المبحث دراسة مفهوم الانتقال الديمقراطي ضمن أدبيات غربية وعربية ناقشت هذا المفهوم انطلاقا من الأطر المفاهيمية والمداخل النظرية حتى نتمكن من إجراء التحليل المقارن ضمن الفصول اللاحقة.

المطلب الأول: مفهوم الانتقال الديمقراطي: إشكاليات التعريف

إن مفهوم الانتقال الديمقراطي كغيره من المفاهيم السياسية التي قدمت في أدبيات علم السياسية في عصر ما بعد الحداثة، حيث تداولت العديد من التعاريف له سواء من طرف المفكرين الغربيين أو العرب، نظرا للاختلاف الأيديولوجي والمعرفي وهذا ما أدى إلى تداخل المفاهيم وصعوبة تحديدها وضبط تعريفها، فقبل عرض مختلف المفاهيم المتشابهة والمتشابهة بمفهوم الانتقال الديمقراطي، تقتضي المنهجية العلمية تحديد الإطار العام للانتقال الديمقراطي.

أولا: مفهوم الانتقال الديمقراطي:

يعتبر موضوع الانتقال الديمقراطي من المواضيع الهامة في أدبيات علم السياسية، ومن المفاهيم المعاصرة المتداولة في حقل العلوم السياسية نظرا لما يشكله هذا المفهوم من تطورات في المستجدات السياسية خاصة على الصعيد العربي، ولذلك سنقوم بمقاربة هذا المفهوم من الناحية اللغوية والاصطلاحية.

1. مفهوم الانتقال الديمقراطي من الناحية اللغوية:

الانتقال لغة: هو الخروج من حال لحال، أي الخروج من حالة لأخرى بمعنى آخر أنه ليس كل انتقال

هو بالضرورة "ديمقراطي" بل يمكن أن يعتبر ردة عن الديمقراطية وتكريسا للاستبداد.¹

2. مفهوم الانتقال الديمقراطي من الناحية الاصطلاحية:

برز في أدبيات الانتقال الديمقراطي العديد من المفاهيم من قبل المفكرين والباحثين:

- قدم "O'Donnell" و "Schmitter" تعريف الانتقال: "هو الفترة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر... ويتحدد من جهة بإطلاق عملية انحلال النظام السلطوي، ويتحدد من جهة أخرى من خلال إقامة شكل من أشكال الديمقراطية، والعودة إلى شكل من أشكال النظام الاستبدادي، أو نشوء بديل ثوري".²

- أما "أودونيل" فقد تحدث عن الانتقال الديمقراطي من خلال التفريق بين اللحظة الحالية وفترة زوال الاستبداد، من خلال الحديث عن اثنين من التحولات: الانتقال إلى الديمقراطية، ومن ثم "الانتقال إلى الديمقراطية الراسخة". كما يتم في هذا الإطار التمييز بين "الحكومة الديمقراطية" و "النظام الديمقراطي" فالنظام بطبيعة الحال هو مفهوم أوسع من الحكومة، ويشير إلى القواعد الرسمية أو غير الرسمية التي تحكم تفاعلات الجهات الفاعلة الرئيسية في النظام السياسي، وينطوي مفهوم النظام على إضفاء الطابع المؤسسي، أي فكرة أن هذه القواعد مفهومة ومقبولة على نطاق واسع، وأن الجهات الفاعلة تقوم بترتيب سلوكها وفقا لذلك.³

❖ يرى "محمد عابد الجابري" أن مفهوم الانتقال الديمقراطي يحمل مفهوما مركزيا وهو "الانتقال" ومن البين بنفسه أن الانتقال أيا كان يطرح ثلاثة أسئلة جوهرية وهي:⁴ من أين؟ وإلى أين؟ وكيف؟:⁵ من أين؟ ← هو المسكوت عنه غالبا باعتبار الانتقال يكون من الوضعية التي "نحن فيها"، والتي من المفروض أنها معروفة، غير أن هذا السكوت يصبح غير محتمل بل غير ممكن.

¹سفيان ناشط، عثمان تليمة، الانتقال الديمقراطي بالمغرب الاكراهات والرهانات، بحث لنيل شهادة الإجازة في القانون العام

(جامعة الحسن الأول: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات، 2013/2014)، ص: 09.

² [Transitions to Democracy and Democratic Consolidation - CiteSeerX](https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1...pdf) , p:4-5.

citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1...pdf (30/12/2017)

³ Ibid.

⁴سفيان ناشط، المرجع السابق، ص: 04-05.

⁵المرجع نفسه.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

إلى أين؟ — فالعنوان يجيب عنه "الانتقال إلى الديمقراطية" ولكن يبقى أن يحدد مضمون هذه الديمقراطية التي نريد الانتقال إليها.

كيف؟ — إذ كيف يمكن تحديد كيفية الانتقال بدون معرفة صحيحة للوضع الذي يكون منه هذا الانتقال؟

❖ أما في دراسات السياسة المقارنة فنجد مصطلح الانتقال الديمقراطي يطلق عليه مصطلح "الدمقرطة" "Démocratisation" الذي يشير إلى إقامة النظام الديمقراطي كعملية يمثلها الانتقال (Transition) في إحدى مراحلها التي ينتهي فيها النظام التسلطي ويحدث التوافق على أن يكون الاختيار الشعبي الحر في تشكيل الحكومة، أخيرا نصل إلى عملية ترسيخ الديمقراطية (Democratic Consolidation).¹

ما يمكن استخلاصه أن مفهوم الانتقال الديمقراطي كغيره من المفاهيم السياسية لم يتم تحديده كمفهوم دقيق نظرا لوجود الاختلافات في الاتجاهات الفكرية لدى المفكرين، كل طرف يسعى لتحديد مفهومه حسب البيئة التي خضعت لعملية الانتقال، حسب خصوصية البيئة التي برز فيها والتي كانت بداياتها في البيئة الغربية كنماذج، أما البيئة العربية فقد واجه المفكرون صعوبات في ضبط المفهوم وهذا راجع إلى ترجمة المفهوم، وعليه سنحاول تقديم تعريف اجرائي (Opérational définition) لمفهوم الانتقال الديمقراطي:

الانتقال الديمقراطي: هو الانتقال من نظام استبدادي ديكتاتوري إلى نظام يسوده الانفتاح وفيه يكون النظام السياسي في حالة عدم الاستقرار نظرا لفقدان الشرعية والمشروعية، تشارك فيه مختلف الفواعل سوء كانت ذات اتجاه سلطوي أو معارض للسلطة، كما يسمح بالمشاركة للمواطنين في اتخاذ القرار والتداول على السلطة من خلال الانتخابات، في محاولة بناء مؤسسات الدولة وفق دستور جديد أو تعديل أو إلغاء مواده، كذلك محاولة تأسيس منظمات المجتمع المدني بمختلف تشكيلاتها بما تساهم في عملية ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي عن طريق تبني مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

¹ Ali Resul, « Democracy and Democratization in The Middle East: Old Problem New Context ». **Turkish Review of East Studies**, Annual (2004) , p:380-381.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

انطلاقاً من هذا التعريف، يمكن أن نرى أن التاريخ الحديث عرف ثلاث حالات من الانتقال إلى الديمقراطي:¹

1. **الحالة الأولى:** تتمثل في الثورات الكبرى الأمريكية (1776-1789)، والفرنسية (1789)، التي سمحت بالخروج من النظام الملكي المطلق إلى نظام ليبرالي يركز على الحقوق الفردية وعلى الآليات التي تقسح المجال أمام الفرد لممارسة حرياته.

2. **الحالة الثانية:** تعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث فرضت الدول المنتصرة نظاماً ديمقراطياً على كل من ألمانيا، واليابان.

3. **الحالة الثالثة:** تشير إلى التجربة التاريخية التي عرفت أقاليم مثل جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية في العقدين الأخيرين من هذا القرن، والتي طرحت وبإلحاح مسألة الديمقراطية والتحول إلى الديمقراطية.

اعتبرت الحالة الثالثة حالة مختلفة في نظر العديد من مختصي علم السياسة المقارن، فهي لم تتم من خلال ثورة داخلية أو من خلال سيطرة لدولة ديمقراطية أجنبية، بل من خلال عملية سلمية اتفقت فيها العناصر النشطة على تبديل قواعد اللعبة السياسية دون استخدام العنف، على اعتبار أن الديمقراطية هي تنظيم للصراع الاجتماعي السياسي وحله بطرق سلمية، فالأحداث التي ذكرت في الحالة الثالثة يشار إليها بالتحول الديمقراطي، فهو يشار إليه بأنه مرتبط بالتجربة التاريخية الأخيرة التي تميزت بتحول سلمي وبمبادرة من القوى الداخلية وليس بتحول ثوري وعنيف أو بتحول ناتج عن تدخل قوى أجنبية.²

ثانياً: **علاقة الانتقال الديمقراطي بالمفاهيم المشابهة (التغيير، الإصلاح السياسي، التحول الديمقراطي، الديمقراطية، الترسيع الديمقراطي):**

إن التطرق لمفهوم الانتقال الديمقراطي، يفرض علينا الإشارة إلى بعض المفاهيم المتداخلة والمتشابهة الموجودة بين مفهوم الانتقال الديمقراطي ومفاهيم أخرى، هذا بالرغم من الصعوبة والغموض الذي ظهر في هذه المفاهيم، وهذا راجع إلى ترجمة هذه المفاهيم من قبل الباحثين، ما أدى إلى صعوبة

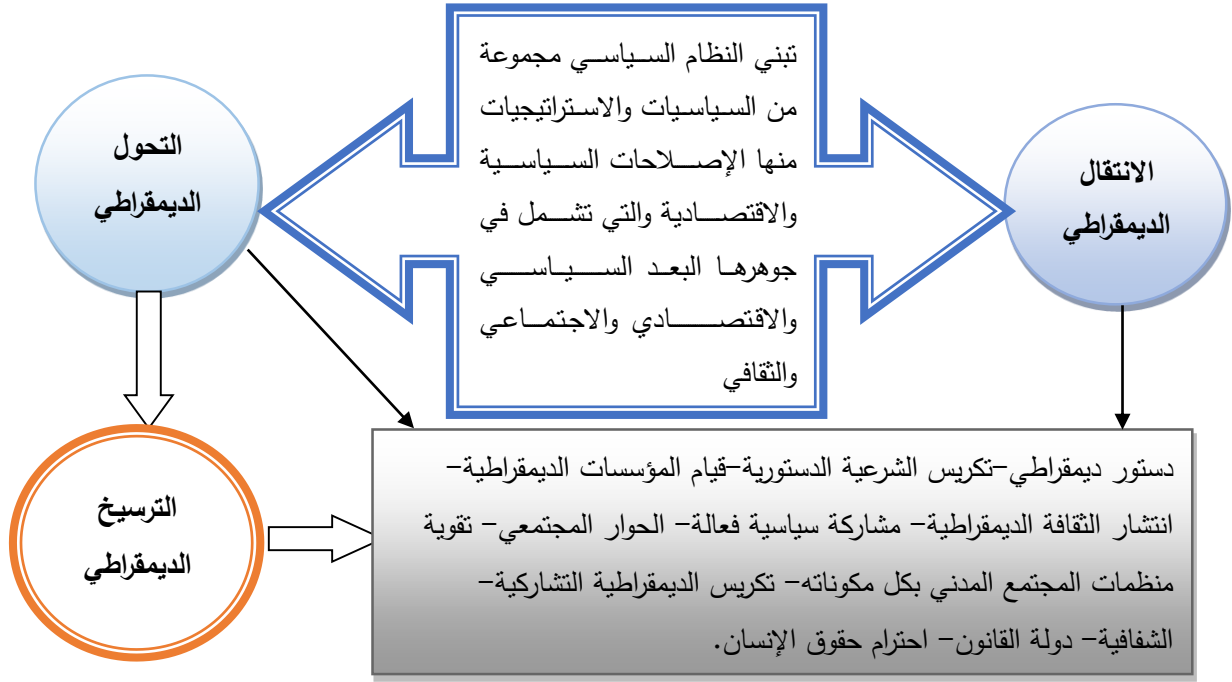
¹ جوني عاصي، نظرية الانتقال إلى الديمقراطية إعادة نظر في براديغم التحول (فلسطين: مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، 2006)، ص: 10.

² المرجع نفسه.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

تحليل الظواهر السياسية محل الدراسة، كما وقع العديد من الباحثين في الخلط بين مفهوم الانتقال الديمقراطي وبين مجموعة من المصطلحات المشابهة له سواء من ناحية التقارب اللغوي أو من حيث المدلول، وعليه سيتم إبراز الاختلاف الموجود بين هذه المفاهيم.

المخطط رقم (02): العلاقة الترابطية والمتشابهة بين مفاهيم ترسيخ النظام الديمقراطي



المصدر: إعداد وتصميم الباحثة

من خلال المخطط يتبين لنا أن عملية ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي تستوجب العديد من المراحل التي تمر بها الأنظمة السياسية، إلا أن ما يلاحظ وجود العديد من المفاهيم المرتبطة بعملية الانتقال الديمقراطي، فوجب التمييز بين المفاهيم المشابهة التي تم ذكرها وسوف نحاول تحديد كل مفهوم على حدة.

1. التغيير: يمكن تقديم تعريف لغوي واصطلاحي للتغيير، فمن الناحية اللغوية يعرف في المعجم

الرائد بأنه هو جعل الشيء على غير ما كان عليه.¹

¹مسعود جبران، الرائد، معجم ألفبائي في اللغة والاعلام (بيروت: دار العلم للملايين للتأليف والترجمة والنشر، 2005)، ص:650.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

أما من الناحية الاصطلاحية فيعني انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطوراً.¹

ومنه فالتغيير (السياسي والاقتصادي) قد يكون عميقاً، ويصطلح عليه بالتغيير البنوي، أي أنه يمس أسس النسق الاجتماعي ويقلب ترتيب الأشياء، وقد يحدث قطيعة وبل ينتج تبديلاً كاملاً حيث يتغير منطق النظام ذاته وقد يكون عرضياً، بحيث لا يمس الأشياء في عمقها وبالتالي يكون نظاماً يحافظ على نفسه ويعيد إنتاج ذاته.² وهنا يمكن إبراز الفرق بين التغيير البنوي الذي يمكن أن نطلق عليه التغيير الثوري، والتغيير العرضي الذي يمكن تسميته بالتغيير الإصلاحي.

2. الإصلاح السياسي: يعرف الإصلاح لغوياً حسب ما ورد في المعاجم حسب لسان العرب على أنه: "تقيض الإفساد، وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه"، أما الرائد فعرفه بأنه: أصلح، إصلاحاً، الشيء أزال فساده".³

أما اصطلاحاً فقد عرفه "صامويل هانتجتون" بأنه: "تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية وتوسيع نطاق الولاء ليصل إلى الأمة، وعقله الحياة وعقله البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة واعتماد مقاييس الكفاءة".⁴

3. التحول الديمقراطي:

إن عملية الانتقال الديمقراطي Transition to Democracy تسبق بالضرورة عملية التحول الديمقراطي Democratic Transformation وهي العملية أو الصيرورة التي تلي حالة الانتقال من نظام الوصاية إلى ترسيخ نظام الحكم الديمقراطي واستقراره، حيث يتم بموجب التحول الديمقراطي نمو وارتقاء الممارسة الديمقراطية من حالتها الإجرائية وحدّها الأدنى عند لحظة الانتقال، إلى تكريسها كقيمة وثقافة وممارسة عامة ترسخ نظام الحكم الديمقراطي وتطور أدائه نوعياً عبر الزمن.⁵

¹ سيد سالم عرفة، اتجاهات حديثة في إدارة التغيير (الأردن: دار الزاوية للنشر والتوزيع، 2012)، ص: 15.

² توم بوتومور، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: وميض نظمي (بيروت: دار الطليعة للنشر والتوزيع، ط1، 1986)، ص: 112.

³ زين مكرم محمد ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، 2004)، ص: 267.

⁴ مسعود، الرائد، المرجع السابق، ص: 99.

⁵ علي خليفة الكواري، "عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون"، مجلة المستقبل العربي، عدد (415)، (سبتمبر 2013)، ص: 144.

من هنا نجد التمييز النوعي بين نظم الحكم الديمقراطية من دولة إلى أخرى، هو تعبير عن إنجازات عملية التحول الديمقراطي واستقرار الثقافة الديمقراطية وتطور الممارسة، ويرى الدارسون للديمقراطية أن المرحلة الراهنة منها مازالت بعيدة عن الديمقراطية المثالية التي يسعى الديمقراطيون للاقترب منها عبر عملية التحول الديمقراطي المستمرة والممتدة عبر التحول، حيث تُصلح الديمقراطية مسارها من خلال آلياتها ما دام الشعب قولاً وفعلاً هو مصدر السلطات ولا سيادة عليه لفرد أو قلة، واستمرار مبدأ المواطنة فيه يطبق بشكل كامل ومتساوٍ لكل المواطنين بلا تمييز.¹

4. الديمقراطية: يعتبر "غي هرميه" أن عبارة الديمقراطية أصبحت شعاراً شبه ساذج تطلق على كل ما هو جيد ومرغوب فيه كما ديمقراطية التعليم مثلاً. ويؤكد أن الأمر يتعلق بالمرور من نظام حكم غير ديمقراطي في بلد معين إلى نظام آخر ديمقراطي، وتحيل الديمقراطية في معناها الحقيقي، معناها السياسي على "مسار إرساء نظام تعددي (الانتقال بمفهومه الضيق) وعلى نتيجته المأمولة سواء لجهة تجذيره أو لجهة أصالته في مادة احترام الإرادة الشعبية وحقوق الإنسان.²

يمكن اعتبار الديمقراطية مرادفاً للتحول الديمقراطي بمعناه الشامل الذي سيتم التطرق إليه لاحقاً، ذلك أن نقطة البداية في هذه الدراسات تتمثل في وضع قواعد وإجراءات جديدة تتم صياغتها - وفق التصور الانتقالي - في إطار محدود وبواسطة نخبة مضيقة قبل أن تستوعب من قبل مجموعة أكبر من الفاعلين ولذلك يميز الباحثون بين مسارين:³

• **المسار الأول:** تتلخص المشكلة الرئيسية للانتقال الديمقراطي في وضع تسويات إجرائية جديدة ولو كانت جزئية وغير مستقرة.

• **المسار الثاني:** ترسيخ الديمقراطية ويعني التوسيع التدريجي لتلك الإجراءات إلى مجموعة أكبر من الفاعلين السياسيين الذين تضبط تلك الإجراءات سلوكهم.

5. الترسخ الديمقراطي: حظي مفهوم الترسخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية، باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي، واجتهدت الكثير من الدراسات في محاولاتها إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة

¹ علي خليفة، المرجع السابق، ص: 144.

² علي ليبيدي، "في الديمقراطية والديمقراطية والانتقال الديمقراطي"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، (15 يوليو 2018)، ص: 11.

³ المرجع نفسه.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

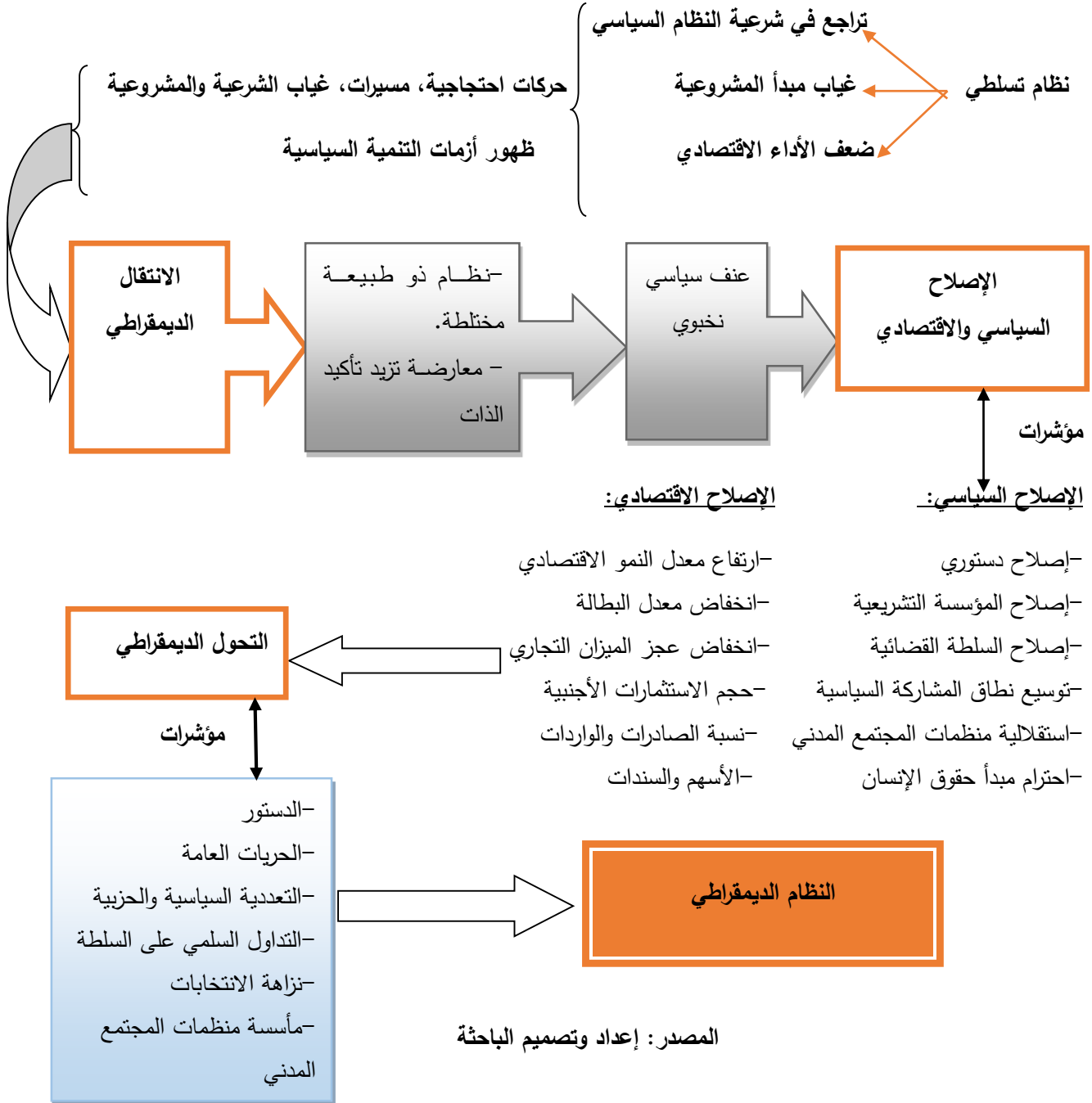
الانتقالية من التحول الديمقراطي وبداية مرحلة الرسوخ، مؤكدة أن تعزيز الديمقراطية ورسوخها يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين وبشكل تدريجي عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود.¹ يشير مفهوم ترسيخ الديمقراطية (Consolidation of Democracy) في أوسع معانيه إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي وعناصرها وآلياتها بشكل حقيق وفعال.²

¹أيونس مسعودي، "التحول الديمقراطي: مقارنة مفاهيمية نظرية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، عدد (0)، (مارس 2014)، ص: 150.

²المرجع نفسه.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

مخطط رقم (03): مؤشرات ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي وفق مراحل متعددة تمر بها النظم السياسية



ثالثاً: مراحل الانتقال الديمقراطي

يمر الانتقال الديمقراطي بمجموعة من المراحل وذلك حسب نموذج نظرية روستو، فلقد قسم عملية الانتقال إلى الديمقراطية إلى المراحل التالية:¹

- **المرحلة الأولى: المرحلة التحضيرية:** وهي مرحلة بدابة الصراع، أي أنها تبدأ عندما تحدث أزمة في النظام ويصبح هناك صراع بين النخب (النخب الحاكمة، والنخب المعارضة). ففي هذا الإطار يفترض "روستو" أن العملية الفعالة للديمقراطية نفسها معدة من قبل نزاع سياسي غير محسوم ومطول، حيث إن الطبقات الاجتماعية من الصفوة والطبقات الأخرى تختلف من بلد إلى آخر ومن فترة إلى أخرى، أما الصراع حسب "روستو" فمن الممكن أن يكون بين الفئات المختلفة من المجتمع أو بين أفراد الفئة الواحدة مثل الطبقة الغنية، أو يكون نزاعاً طبقي بين الفلاحين والطبقة الوسطى.

- **المرحلة الثانية: مرحلة القرار (الاختيار):** وهي المرحلة التي يتم فيها الاتفاق أو عدم الاتفاق على قواعد اللعبة الديمقراطية، وعليه فعلمية الانتقال إلى الديمقراطية حسب "روستو" غير مخطط لها، وهي عملية معقدة قد تطول إلى عقود لتتحقق، الذي يختصر المرحلة التحضيرية هو القرار المدروس من قبل القادة السياسيين لقبول وجود التعددية، وبالتالي فالقرار حسبه يعني الخيار وحين يكون القرار الديمقراطي غير ظاهر حتى تنهياً الظروف والقاعدة يكون قراراً حقيقياً وقد يأتي من تفاعل العديد من القوى.

- **المرحلة الثالثة: مرحلة التعود:** حيث تصبح الديمقراطية أمراً طبيعياً يتم التعود عليها، فهي تفرض نفسها على مصلحة الديمقراطيين المقتنعين، واحد فقط من بين الأحزاب المرشحة في الانتخابات وآخر من بين السياسيين المتنافسين على القيادة، فأول من ينجح من بين هذه الأحزاب التي تبنت الديمقراطية يمكن أن يشجع القوى السياسية وقادتها لتقديم الأسئلة الرئيسية من أجل الإقرار بالإجراءات الديمقراطية.

يشير الانتقال إلى المرحلة المتوسطة التي تبدأ مع حل نظام قديم، وينتهي مع إنشاء واحد جديد. ويتألف من عمليتين مستقلتين في آن واحد: عملية انحلال النظام الاستبدادي وعلمية ظهور المؤسسات الديمقراطية، والفرق الرئيسي بين النظم الاستبدادية وحلفاءها الديمقراطيين هو أن قواعد النظام الأخير تضمن للجماعات المعارضة الحق في تحدي القادة والسياسات القائمة الحالية، واستبدال هؤلاء القادة من خلال انتخابات تنافسية، وتفرض هذه المنافسة حقوقاً واسعة في الاقتراع، وحرية التعبير، تكوين

¹نادية أبو زاهر، قراءة في مقالة دانكوارت رستو -التحول الديمقراطي.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

الجمعيات، وضمانات للحريات المدنية الأساسية، ويمكن اعتبار الانتقالات الديمقراطية قد حدثت عندما تجبر الحكومات الاستبدادية على الاستحواذ على السلطة لتلك التي تعمل في إطار هذه المجموعة من القواعد.¹

رابعاً: أهمية الانتقال الديمقراطي

أثبت العديد من الدراسات الغربية أن عملية الانتقال الديمقراطي لقيت اهتماماً كبيراً من قبل المفكرين والباحثين خلال فترات زمنية مختلفة، باعتبارها تجربة ناجحة في تحقيق الديمقراطية في الأنظمة التي كانت تحت مظلة الاستبداد والتعسف ولذلك فإن المشروع المتعلق بالانتقالات الديمقراطية مثير للاهتمام لأسباب عديدة:²

• تسمح الديمقراطية السياسية بممارسة الحرية الفردية والسياسية مقارنة بالنظم غير الديمقراطية التي تتميز بالقوانين التعسفية وغير العادلة.

إن النظم الديمقراطية تكون أقل عنفاً من النظم الديكتاتورية، ومن منظور السياسة الدولية فإن ضمان الديمقراطية في جميع أنحاء العالم بمثابة وسيلة للحد من الصراع العالمي وتوسيع نطاق التعاون، ويشير منظرو نظريات السلام الديمقراطي إلى تعميم التجربة إذ نادراً ما تذهب الديمقراطيات إلى الحرب مع بعضها البعض. وبالتالي كلما زادت الديمقراطية في الدول، كلما قل احتمال تورطها في الصراع.

تتم عملية الانتقال الديمقراطي في بداية معارضة ما في مواجهة نظام تسلطي قائم، ثم تحدث تفاعلات واستجابات تأخذ عدة أشكال أهمها:³

1. **التفاوض حول سياسة وعملية التحرير:** تتضمن هذه المرحلة بداية تخفيف حدة الضغوطات، وإطلاق المساجين السياسيين وعودة المنفيين السياسيين، وتحرير الإعلام جزئياً، وتبني بعض الإصلاحات الاقتصادية، وهذا المرحلة تحدث بدون ديمقراطية حسب Alfred Stephan.

¹ Sujian Guo, Gary Alex Stradiott, « **Democratic Transitions: Modes and Outcomes** », (London and New York: Routledge Taylor and Francis Group, 26.9.2014), p:19.

² Ibid.

³ سعد ملاح، "عتبات الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، عدد (05)، (جوان 2013)، ص: 244-245.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

2. **التفاوض حول الديمقراطية:** ففي هذه المرحلة الانتقال يجب أن تشارك فيه المعارضة والنظام، لأن الديمقراطية هنا هي من داخل النظام: (المحافظين، الإصلاحيين)، ومن المعارضة: (الراديكاليين والمعتدلين).

ما يمكن استنتاجه أن بداية الانتقال يعني حدوث توافق بين النظام والمعارضة حول تبني الانتخابات والقبول بنتائجها، وعدم التوافق على هذا المبدأ يعني زيادة التعقيد في اللعبة السياسية.¹ فالديمقراطية حسب "دال" تستوفي معايير إجرائية أساسية:²

1. يجب أن تكون الانتخابات التنافسية الطريق الرئيسي للمناصب السياسية. ويجب أن تكون هناك انتخابات شعبية تنافسية للهيئة التشريعية وعادة ما تكون أيضا للرئيس في نظام رئاسي، قد لا يحدد الغش والإكراه نتيجة الانتخابات الديمقراطية.

2. ضرورة توفر الديمقراطيات ضمانات للحرية المدنية التقليدية للجميع، ويجب حماية الأقليات.

المطلب الثاني: مؤشرات وعوامل الانتقال الديمقراطي

سيتم دراسة هذا المطلب من خلال عنصرين أساسيين، يتمثل الأول في دراسة معايير ومؤشرات الانتقال الديمقراطي، أما الثاني فهو يتجلى في العوامل التي تساهم في عملية الانتقال الديمقراطي. أولاً: **معايير الانتقال الديمقراطي:**

رغم استحالة التعميم في مسألة أنماط الانتقال الديمقراطي اعتباراً لتفرد كل حالة ولخصوصية مسارها ومساراتها، فإن الباحثين في هذا المجال حاولوا وضع معايير لتحديد أشكال الانتقال الديمقراطي، من خلال الاعتماد على الإطار الذي وضعه "روبير دوسيو" الذي ميز بين معيارين رئيسيين:³

1. **معياري الرضائية والتوافق أو الاتفاق:** ونميز من خلاله بين ثلاثة أشكال للانتقال الديمقراطي:

- **الانتقال الاتفاقي:** يتم الانتقال على أساس اتفاق بين النظام القائم والقوى الحية أو قوى التغيير الديمقراطي.

¹المرجع نفسه.

²[Transitions to Democracy and Democratic Consolidation](#), Ibid, p: 05.

³علي لبيدي، "المقاربات الإستراتيجية في الانتقال الديمقراطي"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، (21 يوليو) 2018، ص: 11.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

- الانتقال الاستيرادي: في هذه الحالة يقوم النظام القائم باستثمار مطالب الشعب واحتوائها بسرعة لمصلحته.

- الانتقال بالإكراه: وفيه ينتهي النظام القائم من موقف الرفض للتغيير إلى الرضوخ لإجرائه وإن بدون اقتناع.

2. المعيار الشكلي أو الزمني: وتميز اعتمادا عليه بين شكلين:

- الانتقال الشكلي: يقع التعبير عنه صراحة في وثيقة ويكون محدودا في الزمن.
 - الانتقال غير الشكلي: يبدأ شكل هذا الانتقال من حيث ينتهي الانتقال الشكلي ولا يقع تحديده في الدستور الجديد ولا في أي وثيقة أخرى وهو غير محدد زمنيا ويمكن أن يدوم عقودا (حسب ظروف كل دولة) يتم خلالها العمل على إرساء ثقافة ديمقراطية وترسيخ مؤسسات النظام الديمقراطي الوليد.
- ثانيا: مؤشرات الانتقال الديمقراطي:

تتمثل مؤشرات الانتقال الديمقراطي في إطار اللعبة الانتقالية فيما يلي:¹

- اللاعبون لا يعرفون نتائج الانتخابات مسبقا.
- المعارضة لا تتبنى خيار سقوط النظام كليا لتجنب منطق اللعبة الصفرية التي تقود إلى العنف.
- تراجع عوامل الثقة والشك بين اللاعبين والفواعل.
- توفر فوائد للجميع.
- تقليل دور التأثير الخارجي، والإبقاء على الحركات الداخلية للانتقال.

ثالثا: عوامل الانتقال الديمقراطي

يمكن تقسيم عوامل الانتقال الديمقراطي إلى عوامل داخلية وخارجية:

- العوامل الداخلية: وتتلخص فيما يلي:²

¹سعد، المرجع السابق، ص: 245-246.

²حسين مرزود، "تأثير الفساد وانعكاساته على قوة الشارع وحركات المجتمع المدني وعلى سيناريوهات التغيير السياسي في الجزائر؟"، في المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، (الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2012)، ص: 227.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

✓ **النخبة الحاكمة:** التي قد تبادر إلى اتخاذ قرار الانفتاح في حالات تعرض النظام لضغوطات داخلية خارجية، فتعمل على فتح مجال الحرية لتجاوز الصعوبات أو تحقيق ديمقراطية الواجهة كما حدث في الجزائر والعديد من دول العالم الثالث.

✓ **انهيار شرعية النظام:** نتيجة الفساد وضعف الأداء والجديد الذاتي وغياب تعاقب القيادات والأجيال على السلطة وفقدان الضبط والاستقطاب الاجتماعي.

✓ **دور العوامل الاقتصادية:** تلعب الحالة الاقتصادية دورا مهما في عملية الانتقال الديمقراطي وخاصة الأزمات الاقتصادية وتدني الأوضاع الاجتماعية، وقد ساهمت الصعوبات الاقتصادية والمالية في العديد من الدول العربية في تراجع شرعية النظم السياسية ترجمت بالانتفاضات والاحتجاجات للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية.

• العوامل الخارجية: وتتمثل في النقاط التالية:¹

✓ **النظام الدولي الجديد:** انتقال معظم الدول الاشتراكية سابقا نحو الديمقراطية، ودور حركات المجتمع المدني الدولي ودعم الأمم المتحدة حيث أعلن "كوفي عنان" الأمين العام السابق لها في المؤتمر الدولي الذي انعقد في نيويورك 1997 حول الحكم في خدمة التنمية المستدامة والعدالة بأن: " دور إدارة الشعوب في وضع وتأهيل سلطة الحكم أساس تشكيل الديمقراطية وتشكيل الحكم الراشد".

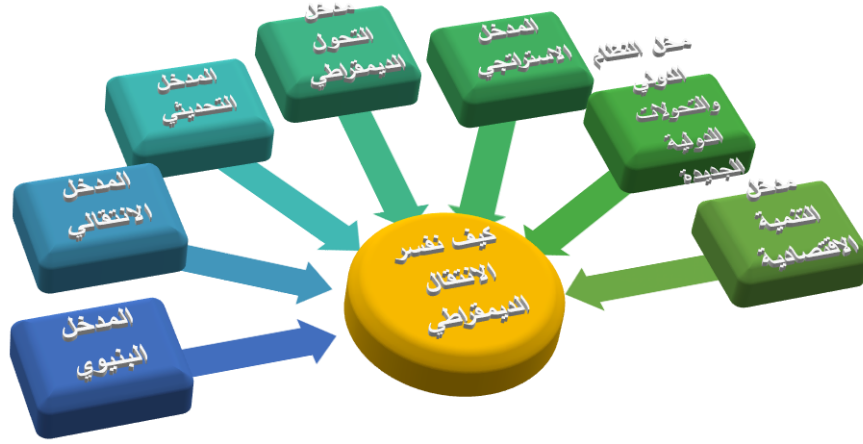
✓ **ضغوطات المؤسسات المالية والدولية:** التي تشترط مقابل تقديم مساعدات مالية مشروطة ضرورة فتح المجال السياسي والديمقراطية واحترام وصيانة حقوق الإنسان والحكم الراشد.

المطلب الثالث: المداخل النظرية المفسرة لعملية الانتقال الديمقراطي

لقد تعددت المداخل المنهجية المفسرة للانتقال الديمقراطي، وهذا بسبب اتساع البحث في مسألة التحولات السياسية التي رافقت البيئة الغربية في الفترات السابقة، لتنتشر في البيئة العربية في الفترة الحالية والأسباب التي أدت إلى سقوط بعض الأنظمة السياسية العربية، كما أنها تعرضت للعديد من الانتقادات منذ ظهورها، حيث نجد من يصنفها ضمن النظرية، ومنهم من يصنفها ضمن المداخل النظرية.

¹ المرجع نفسه، ص: 228.

المخطط رقم:(04): المداخل النظرية المتعددة التفسيرية للانتقال الديمقراطي



المصدر: إعداد وتصميم الباحثة

سنحاول عبر هذه المقاربات التركيبية في الشكل أعلاه تفسير الانتقال الديمقراطي بناء على المداخل الملائمة لموضوع البحث المتعلقة بقضية الانتقال الديمقراطي والتفاعل الحاصل بين مؤسسات الدولة ومدى ارتباطها بفواعل أخرى بارزة في عملية الانتقال والمتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني، ومن جهة أخرى كيفية تحليل وتفسير قضايا الانتقال إلى الديمقراطية بالمنطقة العربية وبالأخص المنطقة المغاربية بناء على العديد من المؤشرات والمعايير والتي سيتم تحليلها في الفصل الثاني. وعليه تم اختيار المدخل التحديثي والمدخل البنوي والمدخل الاستراتيجي، كمدخل نظرية تفسيرية لعملية الانتقال الديمقراطي باعتبارها مداخل ملائمة لتحليل الموضوع.

أولاً: نظرية التحديث: Modernisation

وضعت نظرية التحديث لأول مرة مع "ليرنز" (1958)، وقد عين المجتمعات الحديثة التي يتميز سكانها بالقراءة والكتابة ويسكنون المناطق الحضرية، بمعنى أنهم يحملون دخلاً أعلى، وركزت الأعمال اللاحقة للاقتصاديين مثل "رستو" (1960) و "كونتس" (1966)، و "تشنري وتايلور" (1968)، على التحديث الاقتصادي، وقد أكدوا على أهمية التغيير الهيكلي، وارتبطوا بارتفاع نصيب الفرد من الدخل، مع تدهور الاقتصاد الزراعي وارتفاع الصناعة الحضرية.¹

¹David L. Epstein, Ebert Bates..., "Democratic Transitions ", **American Journal of political Science**), V=50, N=3,(July2006), p:552.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

يرى "دانكوارت روستو" التحديث بأنه: "عملية التوسع السريع في السيطرة على الطبيعة من خلال التعاون الوثيق بين البشر، إلا أنه أكبر مظهرا في التحديث، تمثل في الثورة التكنولوجية التي حملت معها اتجاهات هامة في مجالات التصنيع والتنمية الاقتصادية والاتصال. ويطرح في هذا الصدد في الأدبيات السياسية مصطلح التحديث السياسي الذي يختلط مع مفهوم التنمية السياسية، وإن كان المفهومان متمايزين تحليليا، ولكنهما متداخلان.¹

وتتبع العلاقة بين التحديث والسياسة من خلال الدراسة التي قدمها "ليبيست"، الذي بين العلاقة بين مستوى دخل الفرد والديمقراطية في مختلف القطاعات، بمعنى أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى الانتقال إلى الديمقراطية. وفي هذا الصدد قدم "بروزرسكي" حجة مفادها أن الدول قد تصبح ديمقراطية لأسباب غير مرتبطة بمستواها من التطور الاقتصادي ومع ذلك لو ازدهرت الديمقراطيات ذات المستويات الأعلى من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عادت إلى الاستبداد، ومع مرور الوقت كانت العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والديمقراطية ستظهر بالرغم من أن النمو الاقتصادي لا يسبب الديمقراطية.²

تقوم نظرية التحديث على الأفكار التالية:³

- تركز على فكرة أن الديمقراطية تنشأ في مجتمع يتطور وينمو اقتصاديا.
- تنطلق من كون الحداثة الاقتصادية تؤدي إلى تمايز البنى والوظائف الاجتماعية حيث تصبح أكثر تعقيدا نظرا لوجود التنمية الاقتصادية والثورة التكنولوجية وهذا ما يؤدي إلى صعوبة قيادة المجتمع انطلاقا من سلطة مركزية، وكل هذا يساهم في التطور السياسي والذي سيؤدي إلى سقوط النظام السلطوي.

اكتست قضية التحديث السياسي أهمية قصوى، انطلاقا من حاجات الجماعات السياسية في العالم النامي إلى المزيد من تنظيم السلطة وترشيدها وضمان توازنها مما يتيح فرصا أكثر للمشاركة في الحياة

¹ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية (لبنان: دار النهضة العربية، 2008)، ص: 182,181.

² David L. Epstein, **Ibid**, p:552.

³عاصي جوني، نظريات الانتقال إلى الديمقراطية إعادة النظر في براديجم التحول (فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، ص: 31.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

العامة وصنع القرار السياسي في الدولة. وبالتالي يعني التحديث السياسي: "قدرة النظام السياسية على التكيف مع التغيرات الحاصلة في النظام نفسه، فتصبح التحولات الاجتماعية احتياجات ومتغيرات سياسية، إلا أن هذا التطور السياسي العام يحتاج إلى ظرف لاستيعابه وإرساء سياسة عامة وبنى جديدة تحمي عملية التطور من التفكك والانقلاب نفسه عن طريق إنتاج شكل جديد للنظام السياسي لا يملك قدرة الاستجابة لتحدي التحديث.¹

تؤكد نظرية التحديث على ثلاثة عناصر أساسية:²

- **النسق القيمي:** حيث تدعو إلى تفعيل القيم وجعلها فعالة وقادرة على توزيع القوة في المجتمع لتحقيق ديمقراطية حقيقية وليست شكلية مؤسسية، وهذا بدوره يتحقق عن طريق الإقرار بالتعددية داخل نسق قيمي فعال.
- **النخبة:** إذ تؤكد نظرية التحديث السياسي على أهمية دور النخبة في صناعة سلطة سياسية تشاركية، تدعم المشاركة السياسية لعموم فئات المجتمع داخل الدولة بصورة موسعة.
- **العامل الاقتصادي:** طرح التحديث السياسي العامل الاقتصادي وعده مركزيا في تطور الدولة ككل من نظام تقليدي إلى آخر حديث.

لذلك فمن خلال نظرية التحديث السياسي سيتم تحليل الموضوع بناء على مؤشرات باعتبارها دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس خلال فترة زمنية ممتدة من 2011 إلى 2019، فيتضمن في جوهره الدستور، وطبيعة النظام الانتخابي، إضافة إلى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ففي الجزائر تم تحديث الأساس الدستوري بناء على متطلبات البيئة الداخلية لامتناس غضب الشعب الجزائري على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية منذ سنة 2011 حيث لجأت الدولة إلى تبني مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وبعدها التعديل الدستوري 2016 حيث تم تعديل بعض المواد في الدستور بما يحقق شرعية ومشروعية السلطة الحاكمة، إلا أنها لم تُجد بالنفع وقناعة الشعب الجزائري خاصة لدى فئة الشباب (الجيل الجديد)، ليتم اتخاذ قرارات وإصدار أوامر تنفيذية وتشريعية، ومن هنا نصل للأساس الثاني في جوهر الديمقراطية وهي الأساس الانتخابي، من خلال اختيار طبيعة النظام الانتخابي بما يحقق

¹ خالد يايوت. " الحداثة السياسية والتحديث السياسي - مقارنة نظرية ودعوة للتجاوز ". مجلة سياسات عربية، العدد(09)، يوليو(2014)، ص:81.

² المرجع نفسه.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

الديمقراطية التي تبنتها الجزائر من اختيار عملية التمثيل النسبي، ثم توسيع المشاركة السياسية لدى الناخبين الجزائريين مقابل التعددية الحزبية والتنافس والتداول السلمي على السلطة وهنا نحلل ونفسر التحديث المؤسساتي سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الرسمية أو غير الرسمية.¹

مقارنة بتونس فمنذ الإطاحة بنظام "زين العابدين بن علي" اتخذت تونس خطوة جريئة في عملية الانتقال الديمقراطي وهي وضع دستور جديد للدولة بعد انتخاب المجلس الوطني التأسيسي ليتم تغيير المواد المنصوص عليها في الدستور خاصة ما يتعلق بالمبادئ العامة التي يقوم عليها الدستور (دستور 2014)، وفي نفس المسار نظمت البلاد أول انتخابات رئاسية وتشريعية نزيهة وشفافة حسب مختلف التقارير الوطنية والدولية ما فتح المجال أمام الناخبين التونسيين للمشاركة في اتخاذ القرار وبما يحقق مطالبهم. فطبيعة النظام الانتخابي مثله مثل الجزائر (التمثيل النسبي)، لتتوجه تونس نحو تحديث مؤسساتها الرسمية غير الرسمية.²

ثانيا : النظرية البنوية (بارنغون مور)

اهتمت النظرية البنوية بالبنى الاجتماعية الطبقيّة داخل المجتمع وبالعلاقة المجتمع مع المجتمعات الأخرى، بعكس "ليبيست" الذي انطلق في دراسته للمجتمعات غير الأوروبية من النموذج الغربي، قام "بارنغتون" بدراسة تطور المجتمعات الأخرى بموازاة النموذج الغربي في محاولة لفهم انحراف هذه المجتمعات عن تطور النموذج المثالي المجتمع البرجوازي الغربي.

وقد ميز "مور" بين ثلاثة مسارات إلى الحداثة:³

- **المسار الأول:** وتمثله كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة، حيث اتخذوا شكل ثورة البرجوازية.
- **المسار الثاني:** ويمثل كلاً من ألمانيا واليابان، حيث شهدت هذه الدول تطورا رأسماليا ورجعيا، بمعنى أن هذا التطور أتى بفضل ثورة من أعلى.
- **المسار الثالث:** أما روسيا والصين فمثلتا انحرافا ثانيا عن المسار الديمقراطي الذي أخذ شكل نظام الدولة الاشتراكية الذي نتج عن ثورة فلاحية.

¹وسام حسين علي العيثاوي، **التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003** (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2018)، ص ص: 40-42.

²المرجع نفسه.

³جوني، المرجع السابق، ص: 42.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

ويمكن تحليل وتفسير مسارات إلى الحداثة حسب "مور" التي تم ذكرها في النقاط التالية:¹

1. **القوة الدافعة باتجاه الديمقراطية هي البرجوازية:** أي قوة البرجوازية أو الطبقة التجارية لها تأثير غير مباشر على توجهات الطبقات العليا الفلاحية التي بدورها تحدد النتائج السياسية، في حال أن البرجوازية قوية فهي التي تقرر الخطاب السياسي والثقافي للتحالف، وفي حالة أن البرجوازية ضعيفة فإن الطبقات الأرستقراطية هي التي تقرر هذا الخطاب، لا يهتم من يحتل المناصب السياسية.

2. **الزراعة التجارية مقابل الزراعة القمعية:** يخلق تكون الأسواق حلفاً سياسياً بين الفلاحين والبرجوازية المدنية مناسباً لتطور الديمقراطية، فقد لا يوفر النظام الزراعي القمعي الأرضية الملائمة لتطور الديمقراطية، وفي حال فشل ثورة الفلاحين ووجود الأرستقراطية القوية قد يقود ذلك إلى الفاشية، قد تتعارض الزراعة القمعية مع مصالح السلطة المركزية ولكن قد تتحد معها بهدف تجنيد الدعم السياسي لها، هذا الوضع قد يشجع على الحفاظ على الأخلاقيات العسكرية بين النبلاء، الأمر الذي يصعب تطور المؤسسات السياسية.

3. **القوة الثورية للفلاحين هي التي تحدد نمط الثورة،** ثورة من أعلى أو ثورة من أسفل، يحدد القوة الثورية الفلاحية العلاقة بين الأرستقراطية والفلاحين من جهة، ودرجة التضامن بين أفراد طبقة الفلاحين من جهة أخرى، فيحسب "مور" تحديث رأسمالي رجعي يحدث في حالة فشل حدوث ثورة برجوازية وثورة فلاحية من أسفل.

4. **إهتمام "مور" ليس بالعلاقة بين مستوى الحداثة الاقتصادية وتطور الديمقراطية داخل مجتمع معين** فحسب، وإنما أيضاً بالعلاقة بين المرحلة التاريخية التي دخلت فيها الدولة الحداثة وتطور الديمقراطية السياسية.

كما حظيت الموجات الأولى للدمقرطة في العالم بدراسات وتحليلات بنيوية تعتمد على متغيرات فرعية كلية ثقافية، اقتصادية، اجتماعية (الدين، الثقافة المدنية، مستوى الثروة الاقتصادية، البنية الزراعية)، ومن بين إسهامات نذكر كذلك أعمال "ألموند" و"قريا" حول الثقافة المدنية:²

• يعود استعمال مصطلح الثقافة السياسية إلى سنة 1956 عندما اعتمده "ألموند" أداة للتحليل الذي يمكن تطبيقه على كل المجتمعات وفي إطار تاريخي تميز بالتوتر مع الاتحاد السوفياتي، ويمكن تعريف

¹المرجع نفسه، ص ص:45.

²علي لبيدي، المرجع السابق، ص:17.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

الثقافة السياسية على أنها: مجموعة القيم والمعتقدات والتوجهات التي تسمح للأفراد بالمشاركة في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

- يميز "ألموند" و"قربا" بين ثلاثة أبعاد للثقافة السياسية:¹

✓ البعد المعرفي الذي يحيل إلى المعارف، المؤسسة وغيرها، التي يكون الفرد قادرا على بنائها حول الفاعلين وقواعد عمل الحكومة.

✓ البعد العاطفي ويعني الانفعالات التي تثيرها القضايا السياسية ومنها اللامبالاة/ الاهتمام، الانجذاب/الرفض المتعلقة بأحداث أو رموز أو قيم تعرفها الساحة السياسية.

✓ البعد القيمي ويعني القدرة على اتخاذ أحكام قيم حول ما يدور في المجال السياسي (أصناف مثل فعال غير فعال، قانوني غير قانوني، مشروع غير مشروع).

ولتحليل هذه النظرية وفق دراستنا فإن نمط الطبقة الوسطى في الجزائر وتونس التي لم تعد تحقق الاستقرار نتجت عنها ايديولوجية الاحتجاجات التي سيطرت عليها، فالمجتمع الجزائري منذ الاستقلال في ظل ظروف النظام الاشتراكي إلى زمن النظام الرأسمالي تمركزت الطبقة البرجوازية في نقل المجال الصناعي إلى التجاري وأعطت هذه النوعية الأولية لنمط الاستهلاك على الاستثمار مما انعكس عنه وجود فوارق بين الطبقات الاجتماعية ما أدى إلى تفعيل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية داخل النظام السياسي الجزائري، فهذه المعطيات تبين أن الطبقة الوسطى في المجتمع الجزائري تأثرت بالعوامل الاقتصادية منها انخفاض أسعار النفط دون وجود بدائل لتعويض مصادر الطاقة المتجددة.

بالرغم من تبني الإصلاحات الاقتصادية والسياسية توجه اقتصاد الجزائر إلى اقتصاد السوق (الخصوصية)، وبالتالي في ظل مرحلة الانتقال الديمقراطي منذ سنة 1989 إلى 2019 طبيعة هذا المسار الذي يعرفه المجتمع الجزائري أثر على بنية الطبقة الوسطى في ظل هيمنة الدولة، ما أدى إلى تصاعد وتيرة الاحتجاجات خاصة من فئة الشباب المثقفين، مقارنة بتونس فإن الطبقة الوسطى ارتبطت بنشوءها بالدولة منذ الاستقلال إلى سنة 2019، فمسألة الفجوة التي يعيشها المجتمع التونسي أدى إلى تفاقم وتيرة الفقر والبطالة ما دفعها إلى تغيير النظام السياسي التسلطي في ظل غياب الطبقة البروليتارية التي يعتبرها الشعب التونسي القوة الثورية، ولذلك فدراستنا اعتمدت على مؤشرات لتحليل البنى الاقتصادية والاجتماعية

¹ المرجع نفسه.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

التي أدت إلى موجة الاحتجاجات في سعيها لتحقيق ديمقراطية وتنمية اقتصادية في كلا البلدين وتتمثل في: مؤشر الديمقراطية، مؤشر الفساد، مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر السكان، مؤشر مستوى التعليم.

ثالثاً: المدخل النخبوي الاستراتيجي في الانتقال الديمقراطي

يعود الاهتمام بتوظيف المقاربات الاستراتيجية في الانتقال الديمقراطي إلى نهاية سنوات السبعينيات من القرن الماضي بالتزامن مع "الموجة الثالثة" للانتقالات الديمقراطية في العالم وخاصة بعد نموذج الانتقال الإسباني، ويوظف هذا المدخل متغيرات سياسية تحاول تفسير مسار الانتقال ذاته وليس فقط شروط ظهوره، ويشكل "براديغم مبادرات القادة وخيارها العقلاني الأساس في فهم الانتقال الديمقراطي ("سواريز"، "كارامنليس")¹.

وتقوم هذه الإسهامات النظرية على فكرتين رئيسيتين:²

1. الأهمية القصوى للمتغيرات السياسية بالنسبة لغيرها من المتغيرات في فهم مسارات الانتقال ولا يمكن فهم الليبرالية للأنظمة الاستبدادية إلا من زاوية الصراع من أجل السلطة الذي تخوضه مختلف الجماعات والشرائح في إطار الدولة.

2. الانتقالات الديمقراطية هي وضعيات غير عادية تكون فيها المبادرات الاستراتيجية للنخب والمهارة السياسية للقيادات محددة لفهم لحظة تغيير النظام وتباين المسارات.

ومن بين الإسهامات التي برزت في دراسة الانتقال الديمقراطي من منظور استراتيجي، نشير إلى أفكار "لينز" و "هيرشمان" التي بينت المتغيرات السياسية لتحديد مراحل الانتقال الديمقراطي من منطلق دور النخب والقادة السياسيين في إعداد الأجندة السياسية.

يرى "باري غرانت Parry Graint" أن النخبة هي زمرة صغيرة لها أدوار استثنائية في المجالات الاقتصادية والسياسية، ويرى أنه من الضروري توفر شرطين حتى تصبح الأقلية نخبة وهما الوعي الذاتي، والتعاون والتماسك الداخلي بين أفرادها.

وقد شاطر العديد من المفكرين "لاسويل وجرانت" على أن النخبة الحاكمة ينبغي أن تمتلك القوة على غرار "بوتومور، سوزان كلير، ويليام كونهاوزر، فوليد هنتز، رايت ميلز، سيمون مارتن ليبست، لويس

¹ علي لبيدي، المرجع السابق، ص: 01.

² المرجع نفسه.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

إيدنجر"، فنجد على سبيل المثال "رايت ميلز" يرى أن النخبة الحاكمة في أي مجتمع تقوم على متغيرين أساسيين هما:¹

✓ الموقع الذي تمثله المؤسسات الحاكمة في المجتمع.

✓ العضوية في الشريحة العليا في المجتمع.

يقول إنها مستمدة من ثلاث مؤسسات مهيمنة هي الجيش، السياسة، ورجال الأعمال، بمعنى "الأقلية العسكرية والسياسية والاقتصادية".² يرى "لينز" أن دور النخب يكون صعبا وحاسما خلال مراحل التغيير والتعديل، فإعداد الأجندة الأولية والإدارة الماهرة يحددان منذ البداية مالا الانتقال، فالقادة مطالبون بإثبات جدارتهم بالحكم وتأكيد شرعية النظام الجديد وما يتصل بالأخيرة من حسن إدارة لأطراف الموالاة والمعارضة وغيرها من المسائل.³ من خلال التأكيد على مقتضيات الانتقال الديمقراطي الناجح يكون "لينز" قد أبرز الأهمية الاستراتيجية لمبادرات النخب السياسية وفتح الطريق أمام تحليل الانتقالات بوصفها تفاعلات استراتيجية و"التفسيرات" الإرادية للتغيير، ويبقى الافتراض الرئيسي لدى "لينز" أن: "الدمقرطة في جوهرها قضية مهارة سياسية".⁴

أما نموذج "هيرشمان" المعروف "بالإصلاح" الذي يتعلق بالبحث في كيفية أن الحكام في الوضعيات غير المحددة للانتقالات يمكنهم زيادة احتمالية نجاح الإصلاحات ببناء تحالفات سياسية.⁵

بالرغم من وجود العديد من المدخل النظرية لتفسير عملية الانتقال الديمقراطي، إلا أنه توجد تحديات تواجه التنظير في الانتقال الديمقراطي:

إن نظريات الانتقال واجهت في السنوات الأخيرة انتقادات حادة رأت فيها أنموذجاً يبين الاختلال لقيامه على جملة من الافتراضات الخاطئة، فهو يستصحب أن جميع الدول التي تتداعى فيها الأنظمة الاستبدادية تتجه بالضرورة نحو الديمقراطية، وأن هذا المسار يمر بحقبة محددة المعالم تمر عبر الانفتاح إلى الاختراق ثم ترسيخ الديمقراطية، هناك أيضا افتراض بأن الانتخابات تلعب دوراً حاسماً في هذا

¹أكريمة بلهاري، "النخبة الحاكمة في الجزائر بين المحافظة والتغيير"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، عدد(08)، (أكتوبر 2015)، ص: 61.

²المرجع نفسه.

³علي ليبيدي، المرجع السابق، ص: 03.

⁴المرجع نفسه.

⁵المرجع نفسه، ص ص 03-04.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

الترسيخ، كما أن العوامل البنيوية من مستوى الدخل ومرحلة التنمية الاقتصادية ونسب التعليم... ليست بذات أهمية في التحول.¹

فالواقع يعكس ذلك، حيث إن أقل من 20 دولة من بين الدول المئة التي زعم أنها في طور الانتقال إلى الديمقراطية حققت ذلك، أما البقية فقد بقيت في منزلة "رمادية" بين المنزلتين، بالقدر نفسه، فإن الانتخابات حتى حين تكون حرة ونزيهة نسبياً فهي لا تحقق الديمقراطية ولا الاستقرار في غالب الأحيان، كذلك فإن العوامل البنيوية لا يستهان بها حيث ثبت أن كل البلاد التي تحقق فيها الانتقال الناجح كانت تتمتع باقتصاد متطور وتقاليد ديمقراطية سالفة.²

¹ إدريس لكرين، وآخرون، "أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية". (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015)، ص: 165.

² المرجع نفسه.

المبحث الثالث: اتجاهات العلاقة بين المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

يعرف مفهوم المجتمع المدني في العقود الأخيرة العديد من النقاشات والأبحاث نظراً لظهوره كفاعل غير رسمي جديد في مختلف القضايا ذات البعد العالمي والوطني والمحلي ودوره في ترسيخ قيم الديمقراطية من منطلق العلاقة بين مجموعة من المتغيرات للوصول إلى ديمقراطية حقيقية وإمكانية بناء علاقة تشاركية بين الدولة والمجتمع القائمة على الصراع والسيطرة والخضوع وغياب مبدأ الاستقلالية في المجتمعات العربية، وعليه تحاول الأجندة البحثية تفسير الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني في ضوء مثلث العلاقة: المجتمع المدني والدولة، المجتمع المدني والديمقراطية، المجتمع المدني والمواطنة وسط رهانات في زمن الانتقال الديمقراطي بهدف توضيح أدوار المجتمع المدني في ضوء مقارنة الانتقال الديمقراطي باعتباره فاعلاً جديداً في هذه الظاهرة السياسية.

المطلب الأول: علاقة المجتمع المدني بالدولة في سياق الانتقال الديمقراطي

إن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني أنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار وليست علاقة تناقض أو خصومة، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات جميع الأطراف والجماعات داخل المجتمع، كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات، فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة من دون مجتمع ولا مجتمع من دون دولة، بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ومن أجل موازنة قوتها.¹

لم يتطور المجتمع المدني في الغرب لتقويض الدولة، لقد كان المجتمع المدني والدولة القوية حصيلة التطور المتوازي، كما أن الدولة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني أو في تطور مجتمع مدني صحي من خلال وضع قوانين واضحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع، وأيضاً تقديم الحوافز له، كما أن منظمات المجتمع المدني تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع السياسة إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها.²

¹ أحمد السيد النجار، وآخرون، دولة الرفاهية الاجتماعية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006)، ص:500.

² المرجع نفسه.

إن واقع المجتمع المدني في العالم العربي يمكن تقسيمه حسب وجود تكوينه إلى أربعة نماذج هي:¹

- **النموذج الأول:** وهذا النموذج يضم مجموعة الدول التي تمارس أشد القيود على حرية التنظيم فلا توجد فيها أحزاب سياسية ولا نقابات عمالية، ولا نقابات مهنية، ولا اتحادات ولا روابط لأي قوى سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. ويضم هذا النموذج أغلب دول الخليج وخصوصاً السعودية والإمارات.
- **النموذج الثاني:** وهذا النموذج يضم مجموعة الدول التي يسود فيها نظام الحزب القائد أو المسيطر حيث تخضع كافة التنظيمات النقابية والمهنية والروابط والاتحادات إلى سيطرة الحزب، ويضم هذا النموذج كلا من سوريا حيث يخضع كل منها لحزب البعث العربي الاشتراكي، العراق قبل سقوط نظام "صدام حسين" سيطرة حزب البعث العراقي على كل التنظيمات، ليبيا قبل سقوط نظام "القذافي" حيث تخضع معظم التنظيمات الليبية لسيطرة اللجان الثورية، وهذا ما أدى إلى تضيق حرية المجتمع المدني.
- **النموذج الثالث:** وهذا النموذج يضم مجموعة الدول التي تسمح بشيء من التعددية السياسية حيث إنها بالرغم من وجود أحزاب سياسية وتنظيمات مجتمع مدني لبعض القوى السياسية والاجتماعية، إلا أن الاستخدام التعسفي لسلطة الدولة فرض قيوداً على حرية التنظيم وتشمل هذه الدول: مصر قبل سقوط نظام "حسني مبارك" وبعد إسقاط نظام "محمد مرسي"، تونس قبل إسقاط نظام "بن علي"، اليمن قبل الإطاحة بنظام "علي عبد الله صالح"، بالإضافة إلى الجزائر والمغرب وموريتانيا والسودان والكويت.
- **النموذج الرابع:** وهي تضم الدول العربية التي حدثت فيها عملية الانتقال الديمقراطي أو ما يعرف إعلامياً "الربيع العربي" وتشمل: تونس، مصر وليبيا واليمن، حيث فتح الباب على تشكيل التنظيمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية، إلا أن هذه الدول تواجه العديد من التحديات التي تحد من فاعلية المجتمع المدني نظراً لوجود القيود المفروضة من قبل الدولة.

المطلب الثاني: علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية في سياق الانتقال الديمقراطي

شهد النظام الدولي العديد من التغيرات والتحولات خلال القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، اتخذت هذه التغيرات والتحولات الناتجة عنها في الإطار الاجتماعي والسياسي صورة مد عالمي اجتمعت كل قوته في موجة كبيرة حملت تسمية "الموجة الثالثة"، أما على المستوى السياسي فوصف

¹ علي محمد ديهوم، "المجتمع المدني في الوطن العربي وعلاقته بالإسلام، مجلة آفاق اقتصادية، عدد (03)، (2016)، ص: 181-182.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

"صموئيل هنتنجون" هذه الموجة بأنها الموجة العالمية الثالثة للتحوّل السياسي الديمقراطي التي وسعت نطاق تطبيق الأفكار والنظم القائمة على المساواة بين الأفراد واحترام حقوقهم وحرياتهم السياسية، وضمان مشاركتهم في العملية السياسية على حساب الأفكار والنظم الشمولية والتسلطية التي لا تحترم هذه الحقوق والحريات أو تحترمها نظرياً وتنتهكها عملياً.¹

كما أثبتت شواهد تاريخية متعددة ومتكررة أنّ قيام "تجربة مشروع ديمقراطي" في بلد من بلدان العالم الثالث سرعان ما يستدعي تدخل (المؤسسة العسكرية) وأجهزة الاستخبارات فيه للجم تلك التجربة أو إجهاضها، ناهيك عن التدخلات الحكومية الداخلية لاختراق المجتمع المدني كلما ازدادت واشتدّت مطالبه قواه ومؤسساته بالديمقراطية وحقوق الإنسان.²

وفي هذا الإطار لقد حظي المجتمع المدني باهتمام واسع في دراسات الديمقراطية والدمقرطة، وقد أظهرت الدراسات قدرة المواطنين العاديين الذين يعملون خارج مؤسسات الدولة والأسرة على إحداث تغييرات هائلة، وفي سياق موجة التحولات الديمقراطية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي تعاضم الإجماع حول فكرة المجتمع المدني الفعال والنمط كمكمل لنمو مؤسسات ديمقراطية قوية وفعالة.³ يتجلى الارتباط بين أركان الديمقراطية والسلطة السياسية والمجتمع المدني في اشتراكهم في المبادئ والقواعد الأساسية التي تقوم عليها ويعمل وفقها كل منهم والمتمثلة في: المساواة، المواطنة، السلطة الدستورية والقانونية، تعدد السلطات والفصل بينها، التداول السلمي على السلطة، المصدر الاجتماعي للسلطة والشرعية، الحريات والحقوق الإنسانية الأساسية.⁴

كما لاحظ "روبرت بوتنام" في قوله: "لقد ظلت محددات الديمقراطية تساوياً موضوع جدل، والمجتمع المدني النابض بالحياة من بين أكثر الأسباب والظروف التي تصنع الديمقراطية توثيقاً". إن الصلة بين المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي والتحوّل الديمقراطي هي واضحة ومنطقية من منطلق أن

¹ كلثوم بلعلمي، "المجتمع المدني والديمقراطية جذور وآفاق"، مجلة دراسات اجتماعية، عدد (15)، (د.س.ن)، ص ص: 126-128.

² المرجع نفسه.

³ محمد عبد الكريم الحوراني، "المجتمع المدني ضرورة وظيفية للدولة"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، عدد (08)، (ديسمبر 2013)، ص: 54.

⁴ كلثوم، المرجع السابق، ص: 128.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

الديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته، التي تدير العلاقات بين الجماعات المتنافسة سلمياً، ومن ثم فإن الأساس المعياري للمجتمع المدني هو الأساس المعياري الديمقراطي.¹ إن دور المجتمع المدني في إرساء ودعم الديمقراطية يتبدى بالنظر إلى الديمقراطية باعتبارها تتألف من ثلاثة مستويات متداخلة:²

1. الديمقراطية كنظام للقيم: وهي تقوم على قيم الحرية والعدالة والمشاركة والمساواة والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية، فهذه القيم تتطابق مع القيم الضرورية لقيام وفاعلية المجتمع المدني، ولذلك يمكن القول بأن المجتمع المدني بقيمه وأخلاقياته يمثل شرطاً للديمقراطية.

2. الديمقراطية التنظيمية أو الإجرائية: أي كأسلوب لممارسة السلطة من خلال مجموعة من الأطر الاجتماعية والهياكل السياسية والمؤسسية والقواعد الإجرائية، ومنه نجد دعم المجتمع المدني الذي يقوم على نفس هذه الأطر ونفس هذه القواعد يمثل دعماً للديمقراطية.

3. الديمقراطية كأسلوب للحياة: فيستلزم من الفرد أن يطبق هذه القيم وتلك القواعد في حياته اليومية وعلاقاته مع الآخرين ونحن لسنا بحاجة إلى أن نعيد كيف أن المجتمع المدني بقيمه وممارسته يدعم هذه السلوكيات والممارسات.

وما يمكن قوله أن المجتمع المدني في الحالة الغربية جاء لدعم المشاركة الشعبية والمجتمعية وتحقيق الديمقراطية المباشرة، وذلك لتحقيق الديمقراطية التمثيلية، أما في الحالة العربية التي لم تتحقق فيها الديمقراطية، فلا تقتصر على مجرد التعويض عن دور الدولة في مجالات الرعاية الاجتماعية، بل تمتد مهمة المجتمع المدني للمطالبة بالديمقراطية والتمهيد لها.³

من هنا فإن المجتمع المدني يواجه العديد من التحديات في تعميق الديمقراطية "الشمولية الديمقراطية" أو "الاحتواء الديمقراطي Democratic Exclusivity"، أي قدرة المجتمع المدني على استقطاب الأفراد من البنى التقليدية واحتوائهم في مؤسساته، والتحدي الأساس هنا لا يكمن فقط في القدرة على زيادة عدد الأعضاء، أو تضخيم حجم العضوية في المؤسسات الدينية، وإنما يكمن كذلك في تعميق الفهم

¹ محمد عبد الكريم، المرجع السابق، ص: 56.

² مصطفى محمد عبد الله قاسم. التعليم والمواطنة (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، 2006)، ص: 66.

³ المرجع نفسه، ص: 167.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

بالديمقراطية من حيث أصولها وممارستها، فليس المطلوب من المجتمع المدني إقناع الناس بوجوده، بل تربية الأعضاء على ممارسة الثقافة المدنية التي تجسد روح الديمقراطية.¹

المطلب الثالث: علاقة المجتمع المدني بالمواطنة في سياق الانتقال الديمقراطي

إن فكرة المواطنة العربية تعبير عن الهوية الاجتماعية والثقافية المشتركة لمختلف المواطنين العرب من البلاد المغربية إلى شط العرب على حدود الخليج العربي الإسلامي مع بلاد فارس، وتطبق المواطنة العربية على الإنسان العربي، المسيحي أو المسلم.²

إن مفهوم المواطنة غير ثابت وديناميكي اختلف دوماً من مجتمع لآخر ومن عصر لآخر تماماً مثلما اختلفت مواطنة اسبرطة عن مواطنة أثينا، والمواطنة الحديثة عن كل أنماط المواطنة القديمة.³

نجد المفكر "هابرماس" ربط بين الحرية الفردية وممارسة الحقوق السياسية وسيادة الشعب، كما أنه أكد على سيادة الشعب كمبدأ من المبادئ الأساسية للدولة الدستورية بقوله: "لما كان هدف الدولة الدستورية هو تطوير أسباب الحرية الفردية والجماعية فإن الهدف الأول هو سيادة الشعب التي تستلزم أن تكون كل سلطة سياسية منبثقة عن السلطة التوافقية للمواطنين، والسلطة التوافقية للمواطنين تكون من خلال مجتمع مدني حر ومنفصل عن الدولة وتتوحد فيه الحرية والتعددية وترتبط بمستقبل سياسي حر ويشكل ميدانا شعبيا غير رسمي يسيطر على مؤسسات الدول، وكل هذا في إطار الدولة الدستورية التي تستلزم مفهوما خاصا للسياسة ويكون الهدف الأساسي للسياسة هنا هو بناء القوانين مادامت السلطات الثلاثة تعتمد على هذه القوانين".⁴

وبناء على ما سبق فإن مفهوم المجتمع المدني يرتبط بمفهوم المواطنة من خلال الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في تنمية رأس المال الاجتماعي، فقد جاءت العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني في الأدبيات الغربية، فقد اعتمد "روبرت بوتنام" على نفس الفكرة عندما أعاد

¹ المرجع نفسه.

² سيدي محمد ولدبيب، الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية (عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، 2010)، ص: 231.

³ المرجع نفسه، ص: 242.

⁴ نادية خلف، "المواطنة كمؤشر للديمقراطية وكمسألة دستورية: الجزائر نموذجا"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، عدد (09)، (جوان 2016)، ص: 96.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

صياغة وطرح المفهوم في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، فقد أكد على أهمية المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي المتجسد أساساً في كافة القيم وصور النشاط التي تساهم في دعم الديمقراطية الحقيقية، بشكل أساسي في الثقة المجتمعية التي يمكن الاستدلال عليها من خلال إقبال المواطنين على التصويت في الانتخابات والانضمام لتنظيمات طوعية رسمية والمبادرة بإنشاء تنظيمات مدنية جديدة.¹

و افترض "بوتنام" في دراسته عن الرأس المال الاجتماعي، والذي يتجسد في مجموع الروابط والعلاقات الاجتماعية التي يكونها مجموعة الأفراد نتيجة عضويتهم في جماعة اجتماعية معينة لتحقيق مجموعة من الأهداف، وهؤلاء الأفراد في إطار تعاونهم يقومون بتكوين مجموعة من القيم المتمثلة أساساً في الثقة المجتمعية، الاحترام المتبادل، مبدأ المعاملة بالمثل كلها قيم المواطنة، مقابل ذلك نجد المشاركة السياسية من أهم مقومات المواطنة والبناء المؤسسي للدولة، فمشاركة الأفراد في الحياة السياسية والاجتماعية تتبع من إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها.²

انطلاقاً من افتراض "بوتنام"، فإن علاقة المجتمع المدني بالمواطنة هي بمثابة علاقة تأثير وتأثر، لأن الدور الذي يلعبه المجتمع المدني باعتباره مكوناً أساسياً للديمقراطية وللمواطنة يتجسد من خلال الأدوار التي تقوم بها مؤسساته المختلف سواء تعلق الأمر بالنقابات، الجمعيات، أو الاتحادات، فمؤسسات المجتمع المدني في حد ذاتها فضاء لممارسة المواطنة، ويكمن الدور الذي تقوم به من خلال أنشطتها بالتأثير على السياسات العامة، خاصة في إطار ظهور مفاهيم جديدة في حقل علم السياسة والتي تزامن ظهورها مع التغيرات والتحولات الحاصلة في النظام الدولي (العصر ما بعد الحداثي)، وانتشار الظاهرة الكونية (العولمة)، وعليه فإن بلورة مفاهيم جديدة مثل: الديمقراطية، التعددية، حقوق الإنسان، بناء الدولة، المواطنة... انعكس دورها بصورة واضحة في عملية الانتقال الديمقراطي، وذلك من خلال ترسيخها لقيم ومفاهيم تمارس من خلالها بلورة ثقافة المواطنة، باعتبارها إحدى القضايا الرئيسية التي برز فيها الجدل السياسي في المجتمع وارتباطه بالانتقال الديمقراطي.

¹ محمد العجاتي، وآخرون، المواطنة وحقوق النساء في مصر بعد الثورات العربية (القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، ديسمبر 2014)، ص: 81.

² المرجع نفسه.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

فمن الصعب ممارسة حقوق المواطنة بدون ترسيخ ثقافة المواطنة في الوعي الاجتماعي العام المدعم بممارسة الحقوق والواجبات ورصد كل الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان خاصة في النظم الاستبدادية، أما في المجتمعات التي تتطوي فيها التعددية والحرية في ممارسة الحقوق والواجبات فإن مؤسسات المجتمع المدني في هذا الإطار تعمل على تنشئة الفرد على القيم المحورية وغرس روح الانتماء بين أفراد المجتمع داخل الدولة ما يؤدي إلى انتشار مفاهيم متعلقة بالمساواة، والحرية والانتصاف، وفق هذه المعايير تقاس فعالية المجتمع المدني.

بالإضافة إلى ذلك ففي حالة وجود اضطرابات وحالة عدم الاستقرار السياسي داخل النظام السياسي وبالتالي بروز مؤشرات توحى بأزمة الهوية، فإن منظمات المجتمع المدني تلجأ لتبني العديد من الوسائل منها: الحوار السلمي، التعبئة لخدمة الصالح العام، نشر قيم التسامح والتعاون والحفاظ على مرجعية الانتماء، هذا دليل على الحفاظ على الأمن واستقرار الدولة.

وفي هذا المقام يرى "روبرت مابرو": "إن المكسب من إنشاء مجتمع وطني قومي مدني هو تعزيز مفهوم المواطنة، ولا يمكن أن يوجد مجتمع مدني في الأصل إذا لم يكن هناك مفهوم المواطنة، ولكن إذا كان مفهوم المواطنة موجودا حتى في حالة ضعيفة والمجتمع المدني ينمو، فمفهوم المواطنة يزداد".¹

وفي هذا السياق تشير العديد من الدراسات والأبحاث المهمة بقضايا الانتقال الديمقراطي والمجتمع المدني، إلى ضرورة تفعيل قيم المواطنة خاصة في ظل التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية منذ عام 2011، خاصة وأن معظم الدول تعرف معضلة العشائر والقبائل والأقليات، الأمر الذي أدى إلى بروز أزمة الهوية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية. وعليه فإن الحديث عن دور المجتمع المدني في تكريس قيم المواطنة وترقية حقوق الإنسان في سياق الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية لابد من الأخذ بالاعتبارات المفاهيمية وحدود فعالية نشاط المجتمع المدني خاصة من ناحية المنظومة الداخلية التي يتكون منها وبالتالي:

• إن موضوع المواطنة يعبر عن الإطار القانوني والسياسي لممارسة حقوق المواطنة وتحمل واجباتها على أرض الواقع، وعليه وفق هذا التصور فالمواطنة بنية من المستلزمات والمقومات، وبنية

¹ بشير نافع، آخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004)، ص:30.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

فكرية وقيم، وبنية حقوق ودستورية وقانونية، وبنية مؤسسية وكذا بنية تتعلق بالسياسات والممارسات، ولذلك فمن الأسباب التي تعيق المواطنة الفعلية هي تأجيل القضايا الجوهرية للإصلاح السياسي والنقل الشكلي للديمقراطية إلى بلدان العالم الثالث وتوظيفها لتكريس مصالح الحكام وترسيخ التبعية ما يفسر الإحباطات الكثيرة التي شهدتها الوطن العربي تجاه الممارسات الشكلية للديمقراطية في معزل عن المشاركة الفعالة لمعظم أفراد المجتمع وجماعاته في الخيارات واتخاذ القرارات وتحديد الخيارات.¹

• إن تفعيل قيم المواطنة ضرورة حتمية من أجل رفع فعالية نشاط مؤسسات المجتمع المدني بمختلف مكوناته، ولكن ما يلاحظ خلال مسار عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية أنه يعاني في بيئته الداخلية نظرا لوجود أزمة القبيلة والعشائر، وهو يلغي مبدأ أساسيا من المبادئ التي يقوم عليها المجتمع المدني هو " فكرة الطوعية" للانضمام لهذه التنظيمات وهذا ما انعكس سلبا في تحقيق الديمقراطية وتضييق الأدوار التي يقوم بها مقابل ترسيخ قيم المواطنة داخل المجتمع.

• إن التحولات السياسية الواقعة في العالم العربي منذ عام 2011 يشكل مناسبة لرفع عدد من المطالب ذات الصلة بالمواطنة مثل (المطالب الاجتماعية والاقتصادية وغيرها التي كانت منقوصة أو منعدمة)، فإن موجة الانتقال الديمقراطي تفتح المجال لتوسيع مفهوم المواطنة وتعميقه في إطار عقد اجتماعي جديد يتحكم إلى القوانين ويتدعم بالمؤسسات من أجل احترام الحقوق والحريات وتجسد المبدأ الدستوري القائل بأن: "الشعب هو مصدر كل السلطات"، بمعنى أن السلطات تستمد علة وجودها من إرادة الشعب ورضاه لذلك قيل: "لا مواطنة بدون مواطن ولا مواطن بدون مواطنة"، وهنا تكمن العلاقة بين المواطنة والمواطن والوطن.²

• إن عملية تكريس مفهوم المواطنة تحتاج إلى شروط وذلك بالانتقال بالمفهوم من مجرد شعارات إلى ممارسة حقيقية تقبل الانفتاح من خلال توفير المناخ الملائم ويكون ذلك بتوفر الإرادة السياسية الحقيقية التي تقبل الانفتاح على كل الشركاء الفاعلين في المجتمع، كما أن عملية تجسيد المفهوم تحتاج إلى آليات ثقافية تربية تعمل على ترسيخ مبدأ المواطنة في الفكر والسلوك وهنا يتجلى الدور الكبير لمؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة.³

¹صالح فيداح، "قيم المواطنة في الفكر الجزائري-الواقع والأفاق"، مجلة أبعاد، عدد (06)، (جوان 2018)، ص: 388.

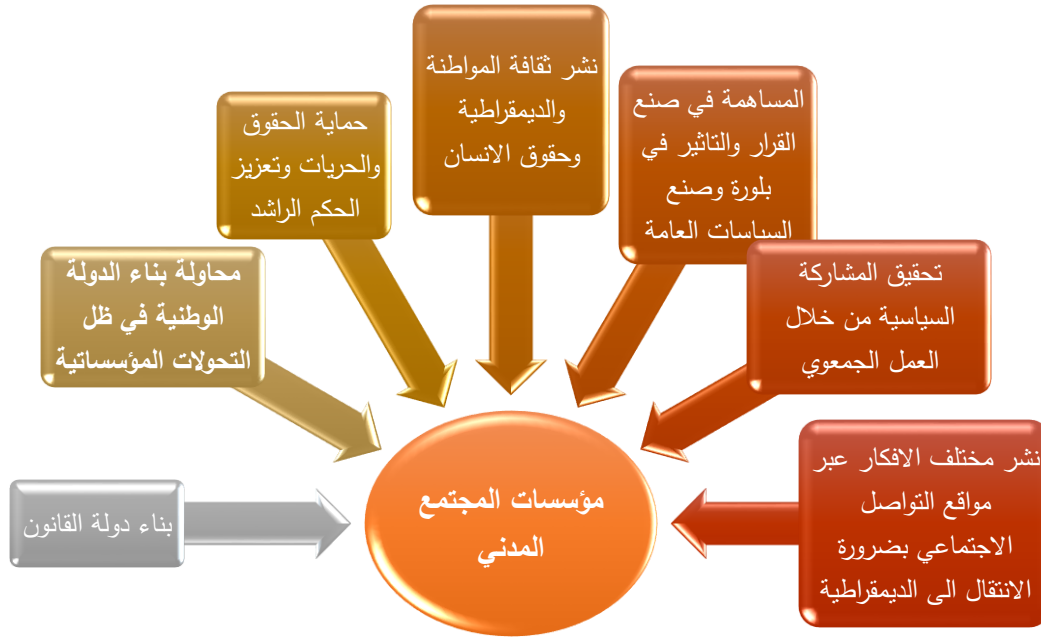
²نادية، المرجع السابق، ص: 97.

³صالح، المرجع السابق، ص: 389.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

يندرج ربط متغير المجتمع المدني في إطار ما يسمى بـ "الشريك الفاعل غير الرسمي" بمجموعة من المتغيرات (المتغير الوسيط: الدولة، المواطنة، الديمقراطية)، لتحليل الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في سياق الانتقال الديمقراطي.

المخطط رقم (05): دور مؤسسات المجتمع المدني في سياق الانتقال الديمقراطي



المصدر: إعداد وتصميم الباحثة

من خلال الشكل السابق نستنتج أن المجتمع المدني في سياق الانتقال الديمقراطي يقوم بالعديد من الأدوار وهذا حسب خصوصية البيئة التي برزت فيها عملية الانتقال من منطلق طبيعة نظام الحكم السائد في الدولة (مطلق أو مقيد)، فهو بمثابة فاعل محوري رئيسي مع الدولة في بناء الديمقراطية وفتح الحرية السياسية والتعددية الحزبية، وتحقيق المشاركة السياسية من خلال العمل الجماعي، بالإضافة إلى نشر ثقافة الديمقراطية والدفاع عن الحقوق والحريات الفردية للوصول إلى مقتضيات الحكم الرشيد التي تحتوي في جوهرها بناء دولة القانون.

خلاصة الفصل الأول

بناء على ما تم تحليله في هذا الفصل، نستخلص ما يلي:

✓ لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالمجتمع المدني وذلك لتعدد الاتجاهات الفكرية لدى المفكرين من الفكر الغربي إلى الفكر العربي وصولاً إلى الفكر المعاصر الذي اتخذ صورة جديدة بمفهومه الواسع نظراً للمتغيرات والتحديات التي فرضتها البيئة الدولية ليكون بمثابة فاعل محوري في مختلف القضايا ذات البعد العالمي والذي تشكل من منظر الثورة التكنولوجية والرقمية وانتشار الظاهرة الكونية (العولمة) ليكون بذلك العمل الجماعي عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ليتجاوز الأدوار التقليدية والتوجه نحو العالمية من خلال المجتمع المدني العالمي، فعند تفحص واستقراء مختلف الأدوار التي يقوم بها من خلال العديد من المؤشرات الدالة على الفاعلية في الدور، نجده يحتوي على مختلف المؤسسات التي أثرت بشكل كبير في صنع القرار، ما جعل البعض يبحث عن مضمون هذه المؤسسات إذا ما كانت ذات اتجاه سلطوي أم أنها لا تخضع للوصول إلى السلطة بالرغم من الدور السياسي الذي تقوم به.

✓ شكلت تجربة الانتقال الديمقراطي والتي كانت بداياتها بالبيئة الغربية (اسبانيا والبرتغال) نموذجاً لدراسة البيئة العربية التي عرفت الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي كما أطلق عليها "صمويل هنجتون"، حيث أصبح محل نقاش وأبحاث عن جوهر هذا المفهوم، لذلك تعدت التعاريف المتعلقة به وذلك لتعدد المداخل النظرية التي تفسره، حيث إن كل مفكر يعطي تعريفه حسب انتمائه لمدرسته وزاوية نظره الخاصة به، لذلك لم يتم وضع تعريف واحد مضبوط ودقيق شامل له، كما أن هناك العديد من المداخل النظرية المفسرة لعملية الانتقال الديمقراطي، إلا أن اختيار المداخل الملائمة للدراسة يتوقف على عنصرين: مدى اتساق المداخل مع طبيعة الموضوع محل البحث والثاني مدى قدرة هذه المداخل على تحليل قضية الانتقال الديمقراطي من حيث الإطار النظري الأكاديمي والإطار التطبيقي الميداني.

✓ شكل المجتمع المدني من خلال مختلف تنظيماته أبرز الفواعل التي ساهمت في عملية الانتقال الديمقراطي داخل المجتمعات العربية، ولقد برز من خلال المستوى النظري والذي يقصد به تنمية وتعزيز الوعي بضرورة الانتقال من الوضع السائد إلى وضع قائم على مثلث: الديمقراطية، التعددية، الحرية، وعليه فالنظر إلى الدور التعاوني بين الدولة والمجتمع المدني لا يقتصر على العمل الفردي على ترسيخ قيم الديمقراطية وإنما بوجود إرادة سياسية من جانب الدولة ومؤسساتها المختلفة من خلال تبني العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتوجه نحو النظام الديمقراطي.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري لدراسة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي

✓ إن المجتمعات المدنية في المجتمع الغربي متواكبة مع النضال من أجل الديمقراطية، ففي ظل الاستعصاء الديمقراطي الذي تشهده البيئة العربية جعلنا نطرح الكثير من التساؤلات حول إمكانية الحديث عن المجتمعات المدنية في ظل غياب الاستقلالية السيطرة والخضوع؟ هل يمكن للمجتمع المدني باعتباره فاعلا جديدا في مسار الانتقال الديمقراطي أن يكون بمنزلة المجتمع الغربي؟ ما مدى فعالية المجتمع المدني في ظل العلاقة غير الواضحة المعالم بين الدولة والمجتمع المدني والديمقراطية في المنطقة العربية وبالأخص المنطقة المغاربية في عملية الانتقال الديمقراطي؟ وهذا ما سنحاول تحليله في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

المبحث الأول: البيئة السياسية المغربية

المطلب الأول: النظام السياسي التونسي: نحو التوافق الوطني والمجتمعي وتدعيم الانتقال الديمقراطي

المطلب الثاني: النظام السياسي الليبي: بين مطالب الإصلاحات الداخلية ومعضلة التدخل الأجنبي

المطلب الثالث: النظام السياسي المغربي: حركة 20 فبراير والمسار الإصلاحي السياسي

المطلب الرابع: النظام السياسي الجزائري: بين حتمية الانتقال الديمقراطي وتعزيز المجتمع المدني

المطلب الخامس: النظام السياسي الموريتاني: الانتقال الديمقراطي والمجتمع المدني، الإصلاحات والتحديات

المبحث الثاني: البيئة الاقتصادية المغربية

المطلب الأول: تأثير النظام العالمي على اقتصاديات الدول المغربية

المطلب الثاني: مؤشر مستويات الناتج المحلي الإجمالي (دراسة مقارنة)

المطلب الثالث: مؤشر التضخم (دراسة مقارنة)

المطلب الرابع: مؤشر الفساد (دراسة مقارنة)

المبحث الثالث: البيئة الاجتماعية المغربية

المطلب الأول: مؤشر البطالة (دراسة مقارنة)

المطلب الثاني: مؤشر التعليم (دراسة مقارنة)

المطلب الثالث: مؤشر المواطنة

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

مقدمة الفصل الثاني:

تحليل خصوصية النظم السياسية المغاربية وتوضيح طبيعتها، يساعدنا على تحليل وفهم النسق البيئي، مع تحديد معايير ومؤشرات الانتقال الديمقراطي التي تعرفها المنطقة المغاربية منذ فترة 2011، وهي بمثابة خطوة أولية لمعرفة السمات المشتركة والمختلفة ضمن المقارنة الضمنية للبيئة المغاربية، وهذا ما سيتم التطرق اليه في المبحث الأول انطلاقا من الخلفية التاريخية لتطور الأنظمة السياسية المغاربية، ثم محاولة التفصيل في ابراز عوامل الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية (العوامل الداخلية والخارجية)، بالاعتماد على معايير الانتقال الديمقراطي التي تم التطرق اليها سابقا (الفصل الأول)، وقد تم الاعتماد على معيار الانتقال بالإكراه لان النظام القائم ينتهي من موقف الرفض، نظرا لعدم وجود اتفاق بين النظام القائم وقوى التغيير الديمقراطي، وعدم قدرته على احتواء مطالب الشعب بما يخدم مصالحه، وهذا ما أدى إلى تغيير النظام، والانتقال الى مرحلة جديدة تبرز فيها إصلاحات جديدة وإعادة الهيكلة، كما تم الاعتماد على المعيار غير الشكلي للانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية لأنه تتم فيه إرساء معالم الديمقراطية بثقافة، وإصلاحات دستورية ومؤسسية جديدة..، ليخصص في المضمون الأسباب التي أدت إلى اندلاع موجة الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية بداية 2010، باعتمادنا مؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

المبحث الأول: البيئة السياسية المغاربية

إن النظر في الخريطة الجغرافية لدول المنطقة المغاربية أو ما تعرف بالمغرب العربي*، سنجد تكاملا وتناصقا طبيعيا، وذلك لما تتمتع به من أهمية جيو استراتيجية، من حدود مشتركة وتنوع في الموارد الطبيعية، إضافة إلى الأهمية الجيو سياسية من وحدة اللغة، والثقافة والدين المشترك الذي يشكل عاملا إيجابيا في التكامل بين هذه الدول.

في هذا المبحث سنحاول تحليل البيئة السياسية المغاربية انطلاقا من السمات المشتركة والمختلفة بين دول المنطقة المغاربية، من خلال المسار التاريخي لتطور النظم السياسية المغاربية في طريقها نحو بناء الدولة والحفاظ على السيادة الوطنية.

المطلب الأول: النظام السياسي التونسي: نحو التوافق الوطني والمجتمعي وتدعيم الانتقال الديمقراطي

إن تحليل التطور التاريخي لبناء الدولة التونسية يرجع الى عهد وصول العثمانيين للحكم، فلم تشهد استقرارا سياسيا وأغلب البايات الذين تعاقبوا على السلطة وقعت الإطاحة بهم إما بالاغتيال وإما بالانقلاب أو الحروب، وصولا إلى آخر البايات من الدولة الحسينية "محمد الأمين باي" الذي وقع تنحيته من قبل المجلس القومي التأسيسي في 25 جويلية 1957 ومن قبل "المنصف الباي" الذي أقالته فرنسا عن الحكم وأبعدته للمنفى بسبب معارضته لسياستها سنة 1943.¹

منذ إصدار دستور 1959 وبداية تأسيس الدولة الحديثة لم تعرف تونس سوى رئيسين وكلاهما وقعت تنحيته عن طرق غير دستورية، فالرئيس "الحبيب بورقيبة" حكم البلاد ل 30 سنة ووقعت تنحيته من طرف "زين العابدين بن علي" في 7 نوفمبر 1987، وكذلك تكرر الأمر معه حيث تم تنحيه من طرف الشعب في 14 جانفي 2011 على إثر ثورة شعبية عمّت كافة مدن البلاد وتم تأسيس نظام جديد مبني على التداول على السلطة واحترام إرادة الشعب عن طريق اختيار الحاكم.²

¹ منعم برهومي، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية (تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014)، ص: 17.

² المرجع نفسه.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

فالدولة في تونس لها عمق تاريخي معروف، كما لها حركة إصلاحية ذات توجه تحديثي يتجاوز عمرها أكثر من قرن ونصف، وهو ما وفر تراكمات مكنت من تحقق بعض شروط النجاح لمشروع الدولة الحديثة، وبعد تولي بن علي الحكم تميّزت بالانسداد السلطوي (شخصنة السلطة) بعدما قرّر التنصيب في الدستور على أن تكون رئاسته مدى الحياة، وهو ما أوقع البلاد في سلسلة من الأزمات، والتي كانت بداياتها بحادثة "البوعزيزي".¹

لقد تميّزت البيئة السياسية في تونس بالجمود السياسي، واستمر احتكار اتخاذ القرارات في شخص واحد، في ظل غياب اشراك مختلف الفاعلين في صياغة القرارات، وهو ما عمّق الفوارق الاجتماعية، وولد لدى الشرائح المهمشة والمناطق التي تعرف أزمة التوزيع بالتهميش، ودفع بالنخب المبعدة عن مراكز صناعة السياسات إلى تشجيع حالة التمرد والاحتجاج،² ما أدى خروج الشعب التونسي عبر مختلف مدن الوطن للمظاهرات والاحتجاجات مطالبين بإسقاط النظام والتغيير، ومنها كانت انطلاقة موجة الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية عامة، والمنطقة المغاربية خاصة، نتيجة الأوضاع السائدة في الدولة من انتشار البطالة وارتفاع معدل الفقر، مقابل الزبونية السياسية، و تدني الأوضاع المعيشية والاقتصادية، وهذه خصائص الانتقال الديمقراطي في تونس التي كانت بداياتها أواخر 2010.

استمرت الاحتجاجات في تونس إلى غاية رحيل "الرئيس بن علي" عن الحكم، وقد حصل الفراغ على مستوى من كان يمسك بكل مؤسسات الدولة، فلم تكن المعارضة مهيأة لملء هذا الفراغ، إذ فاجأتها الأزمة السياسية وتداعياتها، وهو ما دفع بأحد الفاعلين داخل الأجهزة الأمنية والسياسية إلى الميل نحو الصياغة

*تم تأسيس اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير 1988 بمدينة مراكش، تم توقيع انشاء اتحاد المغرب العربي من قبل خمس دول هي: المغرب، الجزائر، تونس، وليبيا، وموريتانيا، وقد ظهرت هذه الفكرة قبل الاستقلال، تبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة 30 ابريل 1958 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري التونسي، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية. للمزيد من المعلومات انظر اتحاد المغرب العربي. "فكرة التأسيس".

<https://maghrebarabe.org/%d9%81%d9%83%d8%b1%d8%a9-> (15/08/2020)

¹ صلاح الدين الجورشي ، أربع تونس: التآرج بين الأمل والخوف ، مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية" العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيع العربي، 2014، ص ص: 21-22.

²المرجع نفسه.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

الدستورية التي حددت كيفية انتقال السلطة في حالات الشغور بمنصب رئاسة الجمهورية، وتوالت التغييرات الداخلية.¹

1. انتخاب المجلس الوطني التأسيسي:

في فترة الاحتجاجات التي اندلعت في كانون الأول/ ديسمبر 2010/ يناير 2011، لم يكن إلغاء دستور 1959 ووضع دستور جديد بدلاً عنه على مقربة من رأس جدول الأعمال، وهو ما كان أمراً مفاجئاً، وكانت السلطات الجديدة تخطط للدعوة لانتخابات رئاسية في بدابة الأمر وفقاً للمادة 57 من الدستور السابق، إلا أنه في حالة تنفيذ ذلك، فقد كان سينتج عنه انتخاب رئيس يتمتع بسلطات كاملة يهيمن على أجهزة الدولة وهي ما كانت عليه الحالة المتاحة للرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، وفي ظل تزايد المظاهرات الشعبية في شباط/ فبراير 2011 وإدراك أن نصوص المادة 57 لم تعد مجدية في تلك الفترة الزمنية، تسببت في المغادرة النهائية لرئيس الوزراء وغيرهم من الوزراء الموروثة من النظام السابق.²

أعلن الرئيس السابق لمجلس النواب الذي كانت تحت سيطرة التجمع الدستوري الديمقراطي أن الانتخابات سيتم عقدها لتشكيل ما عُرف بالمجلس الوطني التأسيسي، وكانت الخطة تقتضي في بدايتها إجراء انتخابات في تموز/ يوليو 2011 بموجب القانون الانتخابي، غير أنها تأجلت في نهاية الأمر بموجب المرسوم (المؤرخ في 8 حوزيران/ يونيو 2011) حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2011، مما عمل على توفير فترة زمنية كافية لتشكيل سلطة انتخابية جديدة ذات كفاءة وفي شهر أيلول/ سبتمبر يتم مراجعة القوانين الانتخابية، وقد تم انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في 23 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2011 وفق الأمر الرئاسي في 23 آذار/ مارس 2011 المتعلق بانتخاب المجلس التأسيسي*.³

¹ المرجع نفسه.

² بيل بروكتور، إقبال بن موسى، تحليل النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي التونسي (تونس: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2012)، ص: 11-12.

³ المرجع نفسه.

* مرسوم عدد 35 لسنة 2011 مؤرخ في 10 ماي 2011 يتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 10 ماي 2011. يتضمن المرسوم التونسي المتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي: ديباجة، وثمانون (80) فصلاً، وقد حددت فيه كل الإجراءات القانونية التي يتم من خلالها انتخاب المجلس بناء على شروط وقواعد

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

2. الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس:

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات هي هيئة عمومية مستقلة ودائمة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي، تسهر على ضمان انتخابات واستفتاءات ديمقراطية وحرّة وتعددية نزيهة شفافة، وقد أحدثت الهيئة حسب ما جاء في القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012، وتتكون من مجلس له سلطة تقريرية وجهاز تنفيذي، كما تضم تسعة أعضاء.¹

تتولى هذه الهيئة بجميع العمليات المرتبطة بتنظيم الانتخابات والاستفتاءات وإدارتها والإشراف عليها طبقاً لهذا القانون وللتنشيع الانتخابي، وتقوم في هذا الإطار ب:²

1. مسك سجل الناخبين وتحيينه بصفة مستمرة.
2. ضبط قائمة الناخبين الخاصة بكل انتخاب أو استفتاء مراجعتها عند الاقتضاء وإشهارها خاصة على الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة وفي آجال يحددها القانون الانتخابي.
3. السهر على ضمان حق الاقتراع لكل ناخب.
4. ضمان المعاملة المتساوية بين جميع الناخبين وجميع المترشحين وجميع المتدخلين خلال العمليات الانتخابية والاستفتاءية.
5. وضع رزنامة الانتخابات والاستفتاءات وإشهارها وتنفيذها بما يتفق مع المدد المقررة بالدستور والقانون الانتخابي.
6. قبول ملفات الترشح للانتخابات والبت فيها وفقاً لأحكام التشريع الانتخابي.
7. وضع آليات التنظيم والإدارة والرقابة الضامنة لنزاهة الانتخابات والاستفتاءات وشفافيتها.
8. فرز الأصوات والإعلان عن النتائج الأولية والنهائية للانتخابات والاستفتاءات.
9. وضع مدونات حسن السلوك الانتخابي الضامنة لمبادئ النزاهة والشفافية والحياد وحسن توظيف المال العام وعدم تضارب المصالح.

قانونية، وصلاحيات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، للاطلاع على أكثر يرجى تصفح المرسوم. وقد تم انتخاب هذا المجلس لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، ولوضع دستور جديد للبلاد.

¹ الموقع الرسمي للهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

10. مراقبة تمويل الحملات الانتخابية واتخاذ القرارات اللازمة في شأنه مع ضمان المساواة.

3. مرحلة إعادة بناء النظام السياسي التونسي

❖ الجدول الزمني لاعتماد الدستور:

لم يعلن المجلس التأسيسي عن أي جدول زمني واضح المعالم حول عملية صياغة الدستور على الرغم من الدعوات المتتالية من مختلف الفاعلين، الأمر الذي ساعده على هيكلة أشغاله ومنح الشعب قدرا كبيرا من وضوح الرؤية حول مسار الانتقال الديمقراطي، كما لم يقدر أعضاء المجلس الوطني التأسيسي حجم مهامه التشريعية فضلا عن الأحداث السياسية الخارجة عن نطاقه مما استغرقهم مزيدا من الوقت في عملية صياغة الدستور، كما أدى تحديد مواعيد وتواريخ كثيرة لإنجاز الدستور وعدم احترامها إلى عدم وضوح الرؤية بشأن التقدم الذي أحرزه المجلس الوطني التأسيسي في أشغاله واستياء الشعب من النسق البطيء الذي يسير عليه مسار صياغة الدستور.¹

❖ التعاون بين المجلس الوطني التأسيسي والمجتمع المدني لإعداد مسودة الدستور:

لم ينفصل المجلس الوطني التأسيسي عن المجتمع المدني في فترة إعداد الدستور، حيث تم تنظيم يومين مفتوحين بتاريخ 15/14 سبتمبر 2012 مع أكثر من 300 جمعية تعبر عن تحفظاتها إزاء المسودة الأولى. أما المسودة الثانية فقد أطلقت اللجنة عبارة رئيسية: "نحو صياغة تشاركية للدستور"، وقد بدأت اللجنة مناقشة مفتوحة داخل المجلس الوطني بمشاركة أعضاء المجتمع المدني، وتم الاتفاق على مجموعة من النقاط منها القيام بجولة إلى مختلف المناطق الداخلية لإجراء اجتماعات والاستماع لمختلف الشكاوى وتدوين مطالب المواطنين، حيث قدر (26) اجتماعا، وبعدها تم تسليم المسودة إلى اللجان في مارس 2013 بهدف تحسين المسودة الثالثة، وقد فتحت الهيئة موقع على شبكة الانترنت لتقديم مقترحات اللجان.²

¹ مركز كارتر يهنئ المجلس الوطني التأسيسي على المسودة النهائية للدستور ويحثه على تكريس حقوق الانسان.

<https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/pr/tunisia-full-report-061213-arabic.pdf>

(09/08/2019)

²Hamadi Redissi, Rihab Boukhatia, « The National Constituent Ass Embly of Tunisia and Civil Sociatey Dynamics», **Working paper**, N=2, p: 05.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

تتألف منظمات المجتمع المدني المشاركة في عملية صياغة الدستور من أربع (04) منظمات تتمثل في: الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الهيئة الوطنية للمحامين، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، وقد دعت هذه المنظمات الأطراف المتنازعة يوم 05 أكتوبر 2013 إلى حوار وطني، إلا أن ما يلاحظ خلال هذه الفترة صعوبة التنسيق وتقريب وجهات النظر في رسم خريطة طريق النظام السياسي التونسي الذي يحدده الدستور الجديد والمصادقة عليه من طرف المجلس الوطني التأسيسي.¹

وقد بدأت الجلسة العامة اجتماعها بعد جمع اللجان المقترحات في 3 جانفي 2014، وبتاريخ 26 من نفس الشهر، وبعد مفاوضات طويلة وثابتة بين الجلسة العامة ولجان التوافقات، صوت النواب على المشروع فصلا فصلا، قبل أن ينتهي المجلس من التصويت على الدستور بأكمله بمائتي (200) صوت على مجموع 217 نائبا، وانعقد حفل التوقيع الرسمي على الدستور يوم 27 جانفي 2014، وأعلن رئيس المجلس التأسيسي على نشر الدستور في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية يوم 10 فيفري 2014.²

4. الحوار الوطني:

بعد اغتيال السياسي محمد براهمي في 25 يوليو 2013، والمصادقة على دستور تونس 2014، دخلت تونس مرحلة حاسمة تميّزت بالتوتر وعدم الاستقرار على جميع المستويات، منها المتعلقة بصعوبات صياغة دستور جديد، ورفض الترويكا تلبية مطالب المعارضة المتمثلة في استبدالها بحكومة تكنوقراط، مقابل الصراعات بين حزب النهضة والحكومة من جانب، ومن جانب آخر بين المعارضة اليسارية والعلمانية، في الوقت الذي تدافع فيه منظمات المجتمع المدني المتمثلة في الاتحاد العام التونسي للشغل عن العمال والشعب التونسي بصفة عامة، بهدف تحقيق مطالبهم، مع تبني إصلاحات اجتماعية واقتصادية من خلال أسلوب المظاهرات والاضرابات.³

¹ شوقي قداس، أحلام الضيف، وآخرون، المسار التأسيسي: الدستور التونسي تحت المجهر (تونس: فريدريش ايبرت، 2014)، ص: 12.

² المرجع نفسه.

³ ريكي هوستروب هوجبول، أمين غالي، وآخرون، الحوار الوطني في تونس عام 2013 إدارة الأزمة السياسية (ألمانيا: برغوف فاونداتيش، 2017)، ص: 25.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

كل هذه الأزمات كانت تنذر بالانهيار الكامل للبلاد والعملية الانتقالية، لدرجة جعلت التونسيين على كافة المستويات يخشون أن تتعرض تونس للفوضى والنزاعات المسلحة أو لنظام مستبد وقمعي، وبالتالي كان الحوار الوطني بمثابة مخرج لإدارة الأزمة، وتم وضع هيكليّة للعملية:¹

- التوقيت ومدى النضج
- الاعداد والتحضير للمرحلة الأولى: إنشاء المجموعة الرباعية.
- الاستكشاف: التحدي الذي تمثل في القبول بعملية الحوار الوطني.
- الاعداد والتحضير للمرحلة الثانية: الاتفاق على خارطة الطريق
- تنفيذ خارطة الطريق والعقبات التي واجهتها.

5. إجراء انتخابات مبكرة على إثر وفاة الرئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي 2019:

بعد وفاة الرئيس التونسي "الباجي القايد السبسي"، تولى رئيس البرلمان المنصب مؤقتاً، وجرى تقديم موعد الانتخابات، وكانت الهيئة العليا للانتخابات قد شرعت في التحضير لإجراء الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية منذ مطلع عام 2019، على تجرى الأولى في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، والثانية في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، و رغم أن أطرافاً سياسية بينها الجناح الموالي للرئيس الراحل في حزب نداء تونس، التي أبدت في العديد من المرات تأجيل الانتخابات، فإن الرئيس الراحل السبسي حسم الجدل بهذا الشأن وصدّق على قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.²

لكن بوفاة الرئيس اقتضى تغيير في المواعيد الانتخابية، فعملاً بمقتضيات الدستور يجب إجراء انتخابات رئاسية في موعد أقصاه تسعون (90) يوماً من شغور منصب الرئاسة، ما يعني حصولها وجوباً قبل 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، دفع هذا الأمر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلى تقديم موعد الانتخابات الرئاسية إلى 15 أيلول/ سبتمبر 2019، ما يفرض على المترشحين تقديم ملفات ترشحهم في

¹ المرجع نفسه.

² المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "مستقبل المسار الديمقراطي في تونس بعد السبسي"، سلسلة تقدير موقف، (أغسطس 2019)، ص: 01.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

الفترة ما بين 2-9 آب/ أغسطس 2019، أي في أجل عشرة أيام بين إعلان موعد الانتخابات الرئاسية وغلق باب الترشح.¹

جدول رقم (03): كرونولوجيا الانتقال الديمقراطي في تونس ما بين سنة (2010-2019)

الأحداث	تاريخ
انطلاق موجة الاحتجاجات التي كانت بداياتها "انتحار البوعزيزي".	ديسمبر 2010
مغادرة الرئيس "زين العابدين بن علي" تونس نتيجة الضغوطات الشعبية، كما ميزت هذه الفترة تشكيل حكومة مؤقتة.	يناير 2011
التوقف بالعمل بدستور 1959.	مارس 2011
تم تنظيم أول انتخابات وفوز حزب النهضة الإسلامي بأغلبية المقاعد.	أكتوبر 2011
اغتيال "شكري بلعيد" واندلاع أزمة سياسية في البلد واستقالت على أثرها حكومة النهضة الإسلامية.	فبراير 2013
مصادقة البرلمان على دستور جديد لتونس.	يناير 2014
تم تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية، حيث فاز حزب نداء تونس بالانتخابات التشريعية، وانتخاب "الباجي قايد السبسي" رئيس جمهورية تونس.	أكتوبر 2014
الرباعية الراحية للحوار تستلم "جائزة نوبل للسلام".*	ديسمبر 2015
انعقاد مؤتمر العاشر لحزب النهضة والذي يؤكد فيه على الزامية الطابع المدني والفصل بين العمل السياسي والنشاط الدعوي.	مايو 2016
التحالف بين الفاعلين غير الرسميين (19 حزبا سياسيا، 3 منظمات وطنية) لتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة "يوسف الشاهد".	يوليو 2016
انطلاق مظاهرات في تونس ترفع شعار ' عدم التسامح ' تنديدا بقانون المصالحة.	مايو 2017
تم التصويت على القانون الخاص بالمصالحة في القطاع الإداري.	سبتمبر 2017
انطلاق المظاهرات في الشوارع التونسية تنديدا للأوضاع المعيشية نتيجة تازم الوضع الاقتصادي في البلاد	يناير/ كانون الثاني

¹ المرجع نفسه.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

ماي 2018	فوز حزب النهضة بالانتخابات المحلية البلدية
يوليو 2019	وفاة القائد السبسي وإعلان تقديم الانتخابات الرئاسية إلى شهر نوفمبر
7-9 سبتمبر 2019	تنظيم أول مناظرة تلفزيونية في تونس للدعوة الأولى من الانتخابات الرئاسية
15 سبتمبر 2019	إجراء الانتخابات الرئاسية في تونس وفوز قيس سعيد ونبيل القروي في الدورة الأولى
13 أكتوبر 2019	أجراء الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية، إعلان الهيئة الوطنية العليا المستقلة عن فوز قيس سعيد رئيس جمهورية تونس.

المصدر: تصميم الباحثة بالاعتماد على الموقع: مستقبل المغرب العربي ودور المجتمع المدني 17 فبراير 2019، مركز الجزيرة للدراسات، تونس 2019.

<http://www.youtube.com/watch?v=j32zjaGW-GK> (22/07/2019)

المطلب الثاني: النظام السياسي الليبي: بين مطالب الإصلاحات الداخلية ومعضلة التدخل الأجنبي

عرفت ليبيا العديد من الأحداث التاريخية والسياسية، التي رسمت ملامح النظام السياسي الليبي قبل وبعد الاستقلال، وذلك لما عرفه من الغزوات قبل الاحتلال الإيطالي، وتعتبر الحضارة الفرعونية من أولى الحضارات التي كان لها اتصال مع ليبيا القديمة، ومع مرور التاريخ، تم احتلال ليبيا من طرف الاحتلال الإيطالي عام 1911، وتعد فترة مهمة وأكثرها عمقا في التاريخ الليبي المعاصر، استقلت في 31 كانون الأول 1951، وأصبحت ليبيا دولة ملكية بنظام فيدرالي تضم ثلاث ولايات (طرابلس، برقة، فزان)، وتم اختيار "أدريس السنوسي" رئيسا لها، رغم محاولة الاحتلال الإيطالي بقاءها مقسمة ضعيفة تحت النظام الاتحادي، إلا أنها بممثليها المنتخبين تمكنت في 26 نيسان 1963 من تعديل الدستور وتأسيس دولة ليبيا الموحدة.¹ تولى العقيد معمر القذافي* الحكم في ليبيا بعد انقلاب عسكري في 1

¹ منى حسين عبيد، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، دراسات دولية، عدد (51)، (2012)، ص: 22.

*معمر القذافي من مواليد 1942، تولى رئاسة حكم ليبيا منذ الانقلاب العسكري سنة 1969، واستمر في الحكم إلى فترة الانتقال الديمقراطي سنة 2011، والذي أطاح بحكمه الشعب الليبي، ودامت فترة حكمه إثنين وأربعين (42) عاما، توفي في 20 أكتوبر 2011.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

سبتمبر 1969، مطيحا بالملك "إدريس" الذي كان الملك الأول لليبيا، وقامت به مجموعة من الضباط الأحرار وشكلوا مجلس قيادة الثورة، تم إلغاء الحكم الملكي وأنشأ الجمهورية العربية الليبية.¹ حين أعلن القذافي ليبييا ذات نظام حكم جمهوري، قدم أعمالا وأفكارا في كتابه "الكتاب الأخضر" * و "النظرية العالمية الثالثة" *² واستمر في حكم البلاد مدة 42 عاماً، حتى بداية الانتقال الديمقراطي في 17 فبراير 2011، التي تم اسقاط نظام حكمه نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في النظام الليبي.³ إضافة إلى موجة الإصلاحات والتغيير التي تبنتها دول الجوار، والدول العربية، حيث كانت هناك تجارب انتقالية حققت مبدأ الحفاظ على السيادة واستقرار الدولة (تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، ودول دخلت في منعرج أزمة بناء الدولة نتيجة التدخل الأجنبي (ليبيا).

تعد ليبيا رابع أكبر البلدان مساحة في قارة افريقيا، والسادسة عشرة على مستوى العالم، وهو ما يفرض عليها معضلات كبرى من الناحية الجيوسياسية، منها عدم الاستقرار والنزاع المسلح منذ سقوط القذافي، ومن أبرز المشكلات هي انعدام السيطرة على هذه الحدود ما أدى إلى سهولة تهريب السلاح، وما له من أثر في نشوء الكثير من المجموعات المسلحة والمليشيات التي تسهم في تمزيق السلم

¹ أحمد سعيد نوفل، عاطف الجولاني، وآخرون، "الأزمة الليبية إلى أين؟"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عدد (13)، (مارس 2017)، ص: 07.

² معمر القذافي، "الكتاب الأخضر". (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والاعلان والتوزيع، 1978)، ص: 47-48.

* **الكتاب الأخضر**: وهو كتاب سياسي، ألفه العقيد معمر القذافي عام 1975، ويعتبر كتاباً مقدساً بالنسبة له، يضم 206 صفحة، ويتكون من ثلاثة فصول: الأول: يتضمن الركن السياسي ويتناول فيه مشاكل السياسة والسلطة في المجتمع، أما الثاني تتناول الجانب الاقتصادي فيه حلول المشاكل الاقتصادية والتاريخية بين العامل ورب العمل، أما الثالث والأخير ضم الجانب الاجتماعي، وقدم فيه طروحات عن الأسرة والأم والمرأة والطفل والفنون والثقافة، وقد عرض معمر القذافي أفكاره حول أنظمة الحكم وتعليقاته حول التجارب الإنسانية كالاشتراكية والحرية والديمقراطية. للاطلاع أكثر المرجع نفسه.

* **النظرية العالمية الثالثة**: وهي نظرية سياسية جاء بها معمر القذافي تقوم على سلطة الشعب عن طريق الديمقراطية المباشرة، وذلك من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية كأداة للتشريع، ولجان شعبية كأداة للتنفيذ، فهي طرح اشتراكي كبديل عن الرأسمالية والماركسية، ووصفها بأنها خلاصة التجارب الإنسانية، كما قدم معمر القذافي أداة سياسية تعرف باللجان الثورية ليس من أهدافها الوصول إلى السلطة. للاطلاع أكثر المرجع نفسه.

³ أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص: 07-08.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

الاجتماعي.¹ وما يعرف على المجتمع الليبي أنه مجتمع قبلي، حيث كان ومازال يضم قبائل عديدة، وكان للحركة السنوسية الليبية دور بارز في توحيد المجتمع الليبي في ظل وجود أربع مجموعات قبلية كبيرة.² وقد اختلفت دوافع وأسباب الانتقال الديمقراطي في ليبيا مقارنة بتونس من حيث طبيعة الحفاظ على سيادة الدولة، فقد عمل القذافي من خلال كتابه الأخضر على ترسيخ مجموعة من القيم الأساسية في الهوية الثقافية الليبية ومثال على ذلك: المواطنون شركاء لا أجراء، البيت لساكنته، الأرض ليست ملكاً لأحد، واعتمد في نشر ايديولوجيته على مجموعة من المؤسسات، ممثلة بالمؤتمرات واللجان الشعبية التي أعطت للنظام قدراً من الشرعية، كما قام بشر ايديولوجيته كذلك على الجانب الاقتصادي المتشكل من عائدات النفط، والقمع الشديد ضد وجود معارضة داخل وخارج ليبيا.³ وبذلك أثر على بنية النظام السياسي الليبي نظراً للانسداد السلطوي، وعدم وجود قابلية لتقبل وجود المعارضة أو مجتمع مدني يساهم في صنع القرارات وإشراك مختلف الفاعلين خاصة المواطنين الليبيين في الديمقراطية التشاركية، لوجود القبيلة الليبية.

أدى هذا الوضع إلى خروج الشعب الليبي في 15 شباط/ فبراير 2011 إلى شوارع المدن الكبرى للمطالبة بإسقاط نظام القذافي، إلا أنه أعلن استمراره باستعمال مختلف الوسائل الضرورية للتمسك بالسلطة، وركز جُل اهتمامه على قاعدة سلطته الرئيسية في طرابلس، ورغم التدخل العسكري الذي تم تفويضه من طرف الأمم المتحدة فقد تمكن من الصمود في حكمه. توالى المظاهرات في المدن الليبية بضرورة إسقاط النظام والتغيير والإصلاح نظراً لانتشار البطالة والفقر، وتدني المستوى المعيشي نتيجة تدني الوضع الاقتصادي، تحولت الاحتجاجات إلى العنف.⁴

¹ المرجع نفسه.

² عبد الوهاب بن خليف، "أزمة المواطنة في المجتمع الليبي في ظل التوازنات بين القبيلة والدولة"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، عدد (01)، (جوان 2014)، ص: 61.

³ أحمد خليف عفيف، " الثورة الليبية شباط 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(42)، العدد(03)، (2015)، ص: 666.

⁴ الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الأوسط (V): فهم الصراع في ليبيا. تقرير الشرق الأوسط، رقم 107، 6 حزيران/ يونيو 2011، ص: 05

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

في ظل هذه الأوضاع المتأزمة بدأت الحكومات الغربية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا دعوة القذافي إلى التنحي، دون مزيد من العنف أو التأخير، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة الليبية، مما منع المسؤولين الليبيين من الحصول على تأشيرات السفر إلى الأمم المتحدة، وبتاريخ 27 فبراير تم الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الجديد، الذي تم تشكيله ليكون بمثابة الوجه التنفيذي والسياسي لتولي الأدوار الإدارية، وقد استعادت القوات العسكرية سيطرتها على جميع المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، واستمرت الأزمات السياسية في ليبيا ما أدى إلى التدخل الأجنبي، ودخول في صراع بين الدول الغربية والدول العربية في انقسامات داخلية مدعمة لكل طرف.¹

لم تتم حتى الآن عملية الانتقال السلمي إلى نظام ديمقراطي سار كما توقعه الإعلان الدستوري ومنذ عام 2012 عرفت ليبيا انقسامات عدة بحسب الأطياف السياسية، والإيديولوجية والدينية، والقبلية، وتحظى هذه الفئات المختلفة بالدعم من مجموعة واسعة من الميليشيات المتصارعة على السلطة والساعة للتحكم بمصير البلاد.²

وبالنظر إلى نظام الحكم خلال المرحلة الانتقالية فقد تولى المجلس الوطني الانتقالي المؤقت سلطة الدولة الليبية، وبيّش أعمال السيادة العليا، بما في ذلك التشريع ووضع السياسة العامة للدولة وهو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي حيث يستمد شرعيته من ثورة السابع عشر فبراير، وهو المؤتمن على ضمان الوحدة الوطنية وسلامة التراب الوطني، وتجسيد القيم الأخلاقية ونشرها، وسلامة المواطنين والمقيمين، والمصادقة على المعاهدات الدولية، وإقامة أسس الدولة المدنية الدستورية الديمقراطية وهذا ما نصت عليه المادة (17) من الباب الثالث لدستور ليبيا الصادر عام 2011.*³

¹ Matteo Capasso, Jdrzej Czerep, « Libya Country Report », European Unions Horizon, (2020) , p : 06.

² المرجع نفسه.

³ دستور ليبيا الصادر عام 2011 شاملا تعديلاته لغاية عام 2012، ص: 05.

* بناء على الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور بتاريخ 2015/10/06 ، ودستور ليبيا الصادر عام 2016/06/02، ومشروع دستور 2017، حيث تضمن : اسم وشكل الدولة (المادة 01) ، النظام السياسي (المادة 08) ، العدالة الاجتماعية والتنمية (المادة 22)، مكافحة الفساد (المادة 23)، حرية الصحافة والإعلام (المادة 38)، حرية تشكيل الأحزاب السياسية (المادة 40)، المجتمع المدني (المادة 41)، حق التجمع والتظاهر (المادة 43)، إعلان حالة الطوارئ (المادة 187)، للمزيد من المعلومات اطلع على دستور ليبيا 2011.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

لاتزال ليبيا في مأزق الانتقال الديمقراطي، نظرا للانقسام الرئيسي الموجود في ليبيا اليوم بين اتجاهين: الأول رضى المحكومين على العيش في زمن الاستبداد والثاني عدم رضاه على الاستبداد والتسلط، أدى هذا الاستقطاب إلى خلف أزمة داخل المجتمع الليبي تسبب في تفتت السلطة وارتفاع مستوى الصراع بين مختلف الفصائل، عدم وجود هوية وطنية قوية بين المجتمع الليبي مقابل عدم وجود مؤسسات الدولة التي من الفروض أن تعزز من الحفاظ على الأمن الهوياتي الليبي.¹

ويمكن تلخيص أسباب أزمة بناء الدولة في ليبيا فيما يلي:²

❖ عدم وجود سيادة حقيقية للدولة الليبية تمكنها من الإفلات من سيطرة بعض القوى الخارجية الإقليمية والدولية، والتحرر من تأثيرها، لذلك يصعب الحديث عن حكومة ليبية حرة الإرادة ضمن معطيات الوضع الحالي بسبب تبعية بعض الأطراف السياسية للخارج، وهو ما يجعل المصالحة بعيدة عن التحقق من هذه الزاوية.

❖ ساهمت الخلافات السياسية والأيدولوجية بين القوى والأحزاب السياسية الليبية وتباين المصالح المختلفة، حول العديد من القضايا ذات العلاقة بالشأن الليبي العام في إحداث مزيد من الانقسام في صفوف الليبيين، وقد أدى هذا التناقض الحاد إلى تباين الرؤى بين طرفي الانقسام الليبي جعل من الصعوبة إيجاد صيغ للتوافق نتيجة تغلب المصالح الحزبية الضيقة على المصلحة الوطنية العليا.

❖ غياب الثقة المتبادلة بين الطرفين، وهو ما يدفع كل طرف إلى تجنب تقديم تنازلات تفضي إلى مصالحة وطنية شاملة.

تأثير الأوضاع السياسية على المجتمع المدني الليبي خلال فترة الانتقال الديمقراطي، يبرز الاقتصاد ريعي المتركز أساسا في النفط كأحد أهم المعوقات التي تضرب قاعدة المجتمع المدني لأن القوى المدنية تأتي قوتها من واقع إسهامها في الدخل القومي وهو الدور الذي يعطي للنقابات قوة المشاركة في الحياة السياسية، لأن إضراب قطاع من المجتمع أو عصيانه المدني يهز أركان الدولة، والنفط كمورد

¹ Karim Mezran, » Libya: Stuck in Transition », Geographical Overview/Maghreb, **Panorama, Mediterranean Yearbook**, (2018), p:01.

² محمد عبد الحفيظ الشيخ، " المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، عددة (21)، (ديسمبر 2018)، ص: 42.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

محتكر من قبل السلطة يؤدي إلى نقص فعاليتها ومن ثم الفراغ في العمل النقابي.¹ فيما يتعلق باتحاد العمال في ليبيا فهو معطل في نشاطه نظرا للأسباب السابقة، أما باقي الاتحادات والنقابات معطلة لأسباب تتعلق بضعف خبرة العمل المدني المستقل، أو العمل الجماعي عموما، بعد عقود من تأميم العمل النقابي واحتوائه من قبل السلطة، ولم تتجح معظم المحاولات التي بدأت بعد سقوط النظام في التأسيس لقاعدة عمل نقابي مهم يستطيع أن يكون مؤثرا في مسار سياسات الدولة وفي الإسهام في حل أزمتها.² من بين التحديات التي تواجه النظام الليبي هي بناء مجتمع مدني فعال وأحزاب سياسية ذات تأثير قوي فالمجتمع الليبي أشكال متعددة من مكونات المجتمع المدني في وقت مبكر من تاريخه قبل أن يقرر النظام العسكري احتواء جميع أشكال التنظيمات التي تمتعت بأية درجة من الاستقلال، وعندما زال هذا النظام نشط الليبيون من جديد وطوروا في كل مدينة أشكالا لمؤسسات المجتمع المدني، لذلك يتطلب الأمر بعد استقرار الوضع وبناء الدولة الجديدة سن قوانين تنظم العمل في هذا المجال، كما تسير الأمور وفق قواعد الديمقراطية: وجود لوائح تنظيمية، مجالس إدارية يتم انتخابها دوريا مع المحافظة على مبدأ التداول على المناصب الرئيسية وتطبيق قواعد الشفافية في جميع الموارد المالية وفي صرفها.³ إضافة إلى:⁴

- ❖ انعدام القدرات الذاتية على صياغة الرؤيا ووضع الاستراتيجيات على المدى الطويل.
- ❖ غياب التجانس والتكامل وضعف التعاون المنظم بين مؤسسات المجتمع المدني.
- ❖ غياب مبدأ الطوعية تسبب في تنامي قضية مهنة مؤسسات المجتمع المدني من حيث الربح والكسب من العمل.
- ❖ ضعف التمويل الذاتي إذ أغلب منظمات المجتمع المدني تعتمد في عملها على الدعم المقدم من المنظمات الدولية ولم تطور عملها بوسائل تمويل ذاتية تسعى من خلال ريعها لتحقيق أهدافها.

¹ أحمد نظيف، المرجع السابق، ص: 07.

² المرجع نفسه.

³ وليد تركي، "الإشكالية الدستورية في تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس"، دفاثر المتوسط، عدد (02)، ملف خاص حول: إشكالية الانتقال الديمقراطي في جنوب المتوسط، (جانفي 2016)، ص: 195.

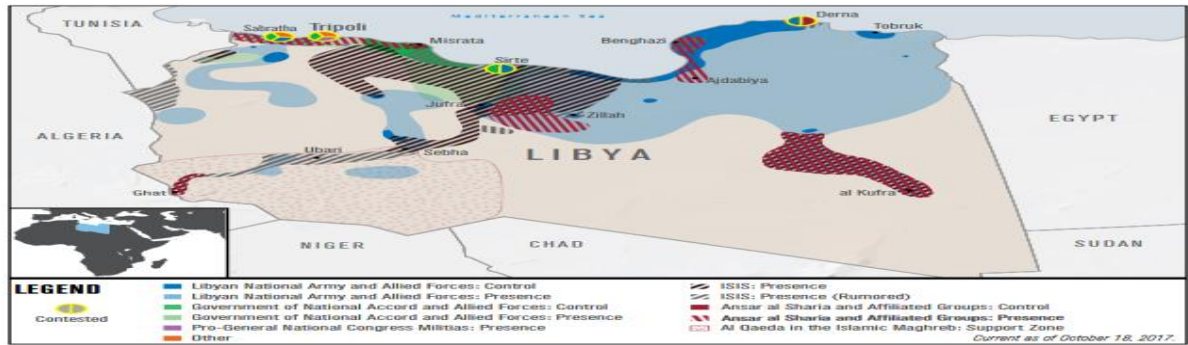
⁴ محمد سالم محمد بن سعيد، "واقع وتحديات مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا في الفترة من 2011-2015"، مجلة كلية الآداب، عدد (06)، (أغسطس 2016)، ص: 235-236.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

❖ الثقافة العامة للمجتمع: تشكل الثقافة المجتمعية وإدراكها لعمل مؤسسات المجتمع المدني أحد أهم وسائلها في طريقها للنجاح، ولا يخفى أن الثقافة العامة في ليبيا تعاني من فهم مشوه لعمل هذه المنظمات ويشكل بمجمله بيئة رافضة لعملها.

إن تغيير النظام في ليبيا لم يضمن تحقيق الديمقراطية في فترة ما بعد حكم القذافي، نظرا للتأيد المنخفض للحكومة إلى جانب عدم قدرتها على ممارسة السيطرة السيادية على مواردها، سمحت للميليشيات بلعب دور ريادي في التأثير على مسار المشروع الديمقراطي الليبي، بإصدار قانون العزلة السياسية يمثل تحديا للبعد الأمني الذي تواجهه ليبيا بعد فترة حكم الرئيس معمر القذافي. إن استخدام سياسة القوة والإكراه للتأثير على التشريعات يقلل من مصداقية الحكومة الجديدة، حيث تهدد الميليشيات الاستقرار الإقليمي ليبيا.¹

خريطة رقم(01): تبين قوات القتال في ليبيا بعد (2011- 2017)



Source : Emily Estelle, « A Strategy For Success in Libya », **American Enterprise Institute**, (November 2017), p: 10 .

إن البحث في أسباب الصراع في ليبيا ترجع نتيجة التمرد، والانقسامات الداخلية والاختلافات الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة، أدى إلى انتشار التطرف الإسلامي في ظل نظام القذافي وبعده نتيجة عدم وجود هوية وطنية قوية لمواجهة الشرعية السياسية، مقابل غياب فاعلية الدور للدولة، عدم

¹ Okey Oji, Raymond Adibe , Other.” Neoliberal democratic reforms in post-gaddafi era : implications for political stability in libya, 2011-2016”, **Journal of Social Research**, (v=12), (Issue: 02), (30.05. 2018) , p: 2686.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

التحكم في القدرة الاقتصادية، فكانت مخرجاته الإطاحة بنظام القذافي وتغلغل القوى الأجنبية داخل النظام السياسي للدولة.¹

أدى تدخل حلف الناتو لإسقاط النظام الليبي إلى نتائج كارثية على منطقة الساحل منها زيادة انتشار الحركات الإرهابية في المنطقة لسببين رئيسيين:²

➤ انتشار السلاح بكمية كبيرة في المنطقة نتيجة لنهب مخازن السلاح الليبي إثر تدخل حلف الناتو الذي تغاضى عن عملية النهب التي وقعت وعجز عن حمايتها ومراقبتها وهو ما انتقدته دول المنطقة مثل: مالي والجزائر وعليه فإن انتشار الأسلحة الثقيلة إلى جانب الحدود التي يسهل اختراقها شجع من عملية توافد الإرهابيين من شتى البقاع للتبضع من هذا السوق المفتوح.

➤ انهيار الدولة الليبية أدى إلى حالة الفوضى أدى إلى تموقع الجماعات الإرهابية والإجرامية للقيام بأنشطتها ما جعلها تتخذ من ليبيا مكانا آمنا لها.

كما ساهمت مشاركة القوى الدولية والجهات الفاعلة الإقليمية في تقسيم البلاد، ما أدى لصعوبة القيام بعملية المصالحة الوطنية، في حين انخرطت فرنسا والمملكة المتحدة الأمريكية بعمق في الحرب الجوية للإطاحة بالرئيس الراحل معمر القذافي، في المقابل قدمت مساعدات واسعة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية، والأمنية التي فشلت جميعها، ليتم دخول قوى أخرى إلى ساحة النزاع منها مصر والمملكة العربية السعودية والامارات المتحدة العربية من جهة، وقطر وتركيا من جهة أخرى تقديمها للدعم العسكري، وبذلك دخلت ليبيا في دائرة النزاع المسلح والميليشيات والحرب، لتتصارع الجهات الداخلية بين أنصار الجيش الوطني الليبي التابع للواء حفتر، وحكومة الوفاق الوطني، رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر في تبني أسلوب الحوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية الليبية.³

¹ Sergei Boeke, Jeanine de Roy van Zuijdewijn, **Transitioning From Military Interventions To Long-term Counter-Terrorism Policy The case of Libya(2011-2016)**(Leiden University-Institute of Security and Global Affairs, April 2016) , p:21-22.

² خالد بشكيط، "التحديات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة - دراسة في حدود العلاقة"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، عدد (06)، (جوان 2018)، ص: 205.

³Winer Jonathan, « Origins Of The Libyan Conflict and Options For Its Resolution », **Policy Paper**, (May 2019) , p :10.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

جدول رقم(04): كرونولوجيا الانتقال الديمقراطي في ليبيا ما بين (2011- 2019)

التاريخ	الأحداث
فبراير 2011	انطلاق الاحتجاجات على حكم معمر القذافي من مدينة بنغازي
مارس 2011	الحلف الأطلسي يفرض منطقة حظر الطيران ويحطم قوات القذافي الجوية.
أكتوبر 2011	مقتل الرئيس الليبي "معمر القذافي".
يوليو 2012	تنظيم أول انتخابات ديمقراطية وفوز المستقلين بأغلبية المقاعد في المؤتمر الوطني العام.
سبتمبر 2012	اغتيال السفير الأمريكي من طرف المسلحين في بنغازي.
مايو 2014	إعلان الخليفة "حفتر" * بدء عملية الكرامة*.
يونيو 2014	تنظيم انتخابات البرلمان بديل عن المؤتمر الوطني.
13 يوليو 2014	إطلاق عملية فجر ليبيا ضد عملية الكرامة.
أغسطس 2014	فجر ليبيا مدعومة بفصائل إسلامية وتسيطر على طرابلس وانتقال البرلمان إلى طبرق.
يناير 2015	مصر تقصف تنظم الدولة في درنة بليبيا.
ديسمبر 2015	توقيع اتفاقية الصخيرات * بين الفصائل الليبية برعاية أممية.
23 ديسمبر 2015	تصويت مجلس الأمن على الاعتراف بحكومة الوفاق الوطني باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة.
ديسمبر 2016	استرجاع القوات الحكومية وحلفائها مدينة "سرت" من قبضة تنظيم الدولة.
يوليو 2017	إعلان "حفتر" سيطرته على مدينة بنغازي.
20 سبتمبر 2018	تقديم مشروع مجلس الأمن الدولي مع إجراء ملتقى وطني واستفتاء على الدستور -إقامة مبادرة دولية من طرف فرنسا بين حفتر ورئيس مجلس الرئاسي فايز لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية
11 فيفري 2019	مطالبة مندوب ليبيا بالأمم المتحدة مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الهجمات العسكرية التي يقوم بها حفتر في ليبيا.

المصدر: تصميم الباحثة بالاعتماد على الموقع: مستقبل المغرب العربي، المرجع السابق.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

المطلب الثالث: النظام السياسي المغربي: حركة 20 فبراير والمسار الإصلاحية السياسي

نظام الحكم في المغرب هو نظام ملكية دُستورية، يستند الحكم فيه إلى عدد من الأسس يرجع تاريخها إلى عصور سابقة، لُقّب أثناءها السلطان بالإمام أو أمير المؤمنين، ويتمتع النظام الملكي في المغرب بقوة سياسية هائلة تجاه مختلف التنظيمات السياسية.¹

ترجع دعوى العمل بالنظام الدستوري في المغرب إلى بداية القرن العشرين، حيث قام أحد المثقفين المغربية برفع مذكرة إلى السلطان عبد العزيز (1894-1908)، مُطالباً فيها بمشروع دستوري، وإقامة النظام السياسي كمرجع تعود إليه الأمة في إقرار أمورها، وقد عرفت المملكة المغربية الدستور بعد مدة قصيرة من الاستقلال، بذلت جهود كثيرة في وضع دستور للبلاد منذ تولي محمد الخامس رئاسة الحكم.² وقد قام الملك محمد الخامس بوضع النظام السياسي المغربي الحديث مع نهاية فترة الحماية* عام 1956، ولم يعرف النظام أي تغيير حتى فترة التسعينيات من القرن العشرين، لقد كان من الناحية النظرية نظاماً يسمح بالتعددية لكنها مقيدة في التطبيق، وقد رخص بإنشاء الأحزاب ولكنها مهمشة ومقيدة في ممارسة نشاطها واستقلاليتها، وكانت تضم كلا من حزب الاستقلال (الذي تزعم معركة الاستقلال) والاتحاد الوطني للقوات الشعبية (الحزب اليساري)، والذي فاز بأول انتخابات جرت بعد الاستقلال.³ واتسم النظام الذي ورثه ابنه الحسن الثاني سنة 1961 بالسيطرة المباشرة على السلطة، وهشاشة الأحزاب السياسية، وخلال الثلاثين السنة الموالية، عزز الحسن الثاني موقعه أكثر عن طريق تقويض

¹ خالد خميس السحاتي، "ملاحج التجربة الحزبية في المملكة المغربية: دراسة حالة المشاركة الحزبية لحزب الاستقلال (1997-2007)، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المركز العربي الديمقراطي، المجلد (02)، عدد (05)، (مارس 2019)، ص: 217.

² علي سلمان صايل، "النظام السياسي في المملكة المغربية (قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستورية)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، عدد (53)، (2012) ص: 24-25.

* مفهوم نظام الحماية : ذلك النظام الاستعماري الذي خضعت له المغرب في الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1912م وحتى سنة 1956م، وقد جاء فرض هذا النظام في أعقاب توقيع معاهدة فاس المبرمة في أواخر شهر مارس سنة 1912م، وقد ترتب على هذه المعاهدة تقسيم الأراضي المغربية إلى ثلاث مناطق استعمارية؛ وهي منطقة طنجة الدولية، ومنطقة النفوذ الفرنسي في أواسط البلاد، أما المنطقة الثالثة فهي منطقة النفوذ الإسباني في الأجزاء الشمالية والجنوبية.

³ مارينا أوتاوي، رايلي ميريديث، "المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟"، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، (2006)، ص: 08.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

المعارضة، وعزل كل عمل سياسي مستقل عبر مزيج من المناورة المؤسسية والاعتماد على شبكات المحسوبية والقمع الصريح.¹

تعهد الملك الحسن الثاني بإصدار الدستور قبل نهاية سنة 1962، وقد عمل بهذا القانون حتى صدور الدستور المغربي في 7 كانون الثاني 1962، وبهذا الإعلان تم الانتقال من الدولة التقليدية إلى الدولة الدستورية المغربية ذات المجلس النيابي، وعرفت المملكة المغربية خمسة دساتير (1962، 1970، 1972، 1992، 1996).² ثم توفي الملك الحسن الثاني في 23 يوليو 1999، وكان هناك تساؤل مهم طرح في تلك الفترة: "ماذا سيؤول إليه الوضع في المغرب؟"، وقد أُعطيت أمال جديدة حول الانتقال السلس للسلطة، وزاد تعميق السؤال حول المسار المرتبط بالملك الجديد محمد السادس إزاء التعامل مع القضايا الحاسة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.³

تولى الملك محمد السادس عرش المملكة في سنة 1999، وقدم أول خطاب للعرش عن رغبته في ترسيخ سياسة داخلية قائمة على التثبيت بنظام الملكية الدستورية والتعددية الحزبية والليبرالية الاقتصادية، وإقامة دولة الحق والقانون. و ما يمكن ملاحظته على هذه الإرادة في تبني الإصلاح الذي جاء ضمن خطابه هو التركيز على خلق حياة سياسية وإدارية بعيدة عن الفساد والبيروقراطية، وإضفاء الشفافية والوضوح على فئات الأحزاب السياسية التي تتطلب وضع تشريع خاص بها يميزها عن المجتمع المدني، ولذلك فإن الانتقال الديمقراطي كمشروع له وركائزه ومعطياته لم يشكل رهانا ملكيا واضحاً، فالملك الحسن الثاني تحدث عن التناوب والعتو العام والمصالحة، كذلك الملك محمد السادس تحدث عن المجتمع الديمقراطي الحداثي، وعن المفهوم الجديد للسلطة، ولم يتحدث عن الانتقال الديمقراطي كمشروع اجتماعي يستلزم في الحالة المغربية.⁴

ومنذ اندلاع أحداث ما يصطلح عليه إعلامياً "بالربيع العربي" في عام 2011، قدمت الدولة المغربية نفسها كاستثناء سياسي في المنطقة المغاربية، حيث قامت السلطات المغربية بتنفيذ مختلف التدابير والإجراءات السياسية وهو مبدأ "الإصلاح الدستوري Constitutional Reform" تحت وصاية لجنة

¹ المرجع نفسه.

² علي ، المرجع السابق، ص: 25.

³ خالد ، المرجع السابق، ص: 220.

⁴ المرجع نفسه.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

كان من المفترض أن تمثل الشعب، وهذا الرأي السياسي الذي اتخذته المملكة المغربية ينطوي ضمن منطق "الإصلاح" بهدف تقادي دوامة التدخل الأجنبي والتنافس والصراع بين القوى الدولية الكبرى، مقابل الحفاظ على الأمن واستقرار الدولة من الفوضى والثورة.¹

من أجل الفهم والتحليل العميق للإصلاحات السياسية التي تبنتها المملكة المغربية في عام 2011، يتعين علينا فهم السياق التاريخي الذي تطورت فيه الإصلاحات الدستورية والحركات الاجتماعية التي دفعت إلى إجراء الإصلاحات، ففي مناخ فقدت فيه الأحزاب السياسية مصداقيتها وقوتها السياسية نزل إلى الشوارع قرابة 150-200 ألف مغربي في 53 مدينة من سائر أرجاء البلاد في 20 فبراير 2011 للمطالبة بالديمقراطية والتغيير تحت شعار "الشعب يريد دستورًا جديدًا" ومنه انبثقت حركة 20 فبراير التي سيتم تحليلها فيما بعد، وعلى خطى الأحداث السياسية في تونس ومصر، وبمساعدة شبكات التواصل الاجتماعي انضم آلاف الشباب المغاربة إلى الحركة وأصبحوا ناشطين فيها في التظاهرات، وكنتيجة للأحداث السياسية أصبحت المملكة المغربية تتميز بمجتمع مدني ديناميكي ظل ناشطًا في الميدان.²

وقد ظهر فاعل جديد "حركة 20 فبراير" التي بدأت نشاطها على إثر المظاهرات التي عرفتتها الشوارع المغربية، ويتألف الهيكل التنظيمي لها من فصول محلية يضم أكثر من 90 بلدة ومدينة، وشملت عضويته أساسا الشباب الذين ليس لهم أي انتماء سياسي، وقد ضمت أيضا الحركة ناشطين شبابا من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (AMDH)، والحركة البديلة للحريات الفردية، ومنظمات الشباب التابعة للأطراف غير الحكومية مثل (النهج الديمقراطي)، الحزب الاشتراكي الموحد (PSU)، حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي (PADS)، الحركة الأمازيغية، نشطاء من منظمات غير معترف بها ولكن متسامحة مثل: (منظمة العدل والإحسان)، (حزب البديل الحضاري).³

¹Mouna Khalid, "The Role of Civil Society in Morocco : Towards Democracy Or Authorcracy ?", Working Papers, **MEDRESET**, (N= 13), June 2018, p:08. (livre)

²محمد مدني، إدريس المغروي، دراسة نقدية للدستور المغربي للعام 2011 (الرباط: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2012)، ص: 10.

³ Mouna , **Ibid** , p: 09.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

وقد تحول المجتمع المدني من خلال حركة 20 فبراير إلى القوة الدافعة للتغيير الاجتماعي، وهو مجتمع مدني ناشط يهدف إلى رفع هيمنة النظام الملكي والتحرير على التغيير السياسي وليس لها إلا هدف انتخابي يسعون للحصول على الشرعية في المحكمة الملكية، وبالرغم من أنهم لم ينضموا جميعا إلى حركة 20 فبراير بالدعوة الأولى للمظاهرات في 20 فبراير 2011، فإن مختلف الجهات الفاعلة سواء كانت مستقلة أو تابعة للأحزاب السياسية قد توحدت حول مطالب مشتركة منها:¹ وضع دستور ديمقراطي) إلغاء الفصل 19 *بالإضافة إلى الفصول (23،24،27،30)*،² العدالة الاجتماعية(الحصول على الرعاية الصحية، التعليم والعمل...)، رفض المحسوبية والفساد، وخصخصة الخدمات العامة للدولة، تنفيذ مبادئ الحكم الراشد في إدارة الشؤون العامة، الاعتراف بالتنوع الثقافي.³

تبنت المملكة المغربية مبدأ الإصلاح السياسي بدءا باعتماد دستور جديد يوليو 2011،⁴ كما تم تنظيم انتخابات مبكرة في 25 نوفمبر 2011 مع تشكيل حكومة جديدة وفق دستور جديد.

والملاحظ على هذه الإصلاحات التي تبنتها المملكة المغربية في فترة الانتقال الديمقراطي هي هيمنت الملك على صياغة القوانين المتعلقة بتنفيذ الدستور، وسيطرة أيديولوجية الأفكار على مؤسسات نظام الحكم الدستوري، وأدت مخرجات النقاشات والآراء التي كانت في زمن عدم الاستقرار الداخلي إلى توافق في الآراء حول العديد من النقاط التي طالب بها الشعب المغربي، إلا أن هذه النقاط لم تتوصل بالأغلبية

¹Ibid.

***الفصل 19:** ينص على "الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات. ²محمد، المرجع السابق، ص: 11.

³ Mouna , Ibid ,p: 09

⁴دستور المملكة المغربية، ظهير شريف رقم 91.11. 1. صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، الجريدة الرسمية، عدد 5964-مكرر- 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011)، ص: 03-04.

* يتضمن نص دستور المغرب لعام 2011 عددا من المبادئ لحقوق الإنسان وذلك وفقا لمبادئ التشريع الدولي وتتضمن ديباجة الدستور المملكة المغربية العضو العامل النشط في المنظمات الدولية، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات، وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا، إضافة إلى نظام الحكم بالمغرب طبقا للفصل الأول، الأحزاب السياسية ينص الفصل السابع، المنظمات النقابية والجمعيات المهنية وفقا للفصل الثامن، أما الفصل الثاني عشر فتتص على تأسيس جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، الفصل الثامن والعشرون ينص على قانون الصحافة والنشر، للمزيد من المعلومات الاطلاع على دستور المملكة المغربية 2011، المرجع السابق.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

الحكومية والمعارضة إلى توافق مشترك، وبالرغم من اعتماد دستور 2011 على تفعيل القوانين منها المتعلقة بتنظيم الحريات الجماعية والفردية، لم تتم الموافقة على بعض المشاريع والقوانين الأساسية التي يجب تفعيلها بسرعة.¹

جدول رقم(05): كرونولوجيا الانتقال الديمقراطي في المغرب ما بين (2011- 2019)

تاريخ	الأحداث
20 فبراير 2011	مظاهرات في عديد من المدن المغربية مطالبة بإصلاحات سياسية.
مارس 2011	الملك المغربي "محمد السادس" يعلن عن إصلاحات دستورية.
يونيو 2011	الملك المغربي "محمد السادس" يعلن اللغة الأمازيغية لغة رسمية في المغرب.
نوفمبر 2011	حزب العدالة والتنمية المغربي يفوز في الانتخابات البرلمانية المبكرة.
يناير 2012	تكليف "عبد الإله بن كيران" برئاسته الحكومة المغربية.
سبتمبر 2015	فوز حزب الأصالة والمعاصرة المغربي بأغلبية المقاعد في الانتخابات البلدية والجهوية.
أكتوبر 2016	فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية بالأغلبية (التمثيل النسبي)
أكتوبر 2016	احتجاجات تعم المدن الرئيسية تنديدا بالظلم.
مارس 2017	الملك "محمد السادس" يكلف "سعد الدين العثماني" بتشكيل الحكومة بعد فشل "بن كيران" في تشكيلها.
ديسمبر 2017	انعقاد مؤتمر حزب العدالة والتنمية وانتخاب "العثماني" أمينا عاما.

المصدر: تصميم الباحثة بالاعتماد على الموقع: مستقبل المغرب العربي، المرجع السابق.

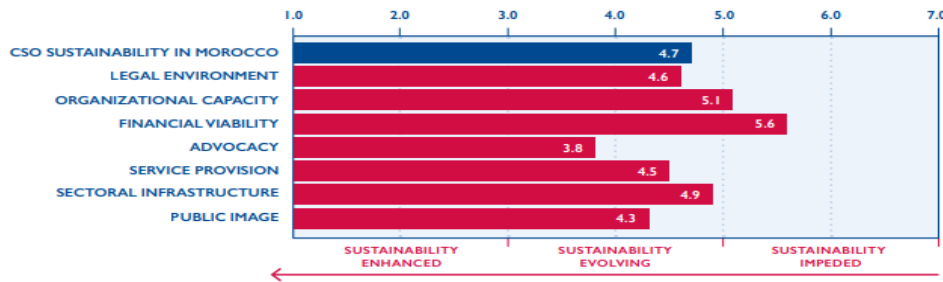
¹Solid South Med Social Dialogue : **Morocco: Economic, Sosial, Political and Institutional** ,Situation and its Connection With Social Dialogue, Study dated 15 August 2016, Not to be circulated or used without prior authorisation by the Arab Trade Union confederation, p:16.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

بذلك فإن هذه الإصلاحات الجديدة التي تبناها الملك محمد السادس لم تعط مجالا واسعا لممارسة النشاط السياسي والحزبي، رغم أن دستور 2011 نص على حرية ممارسة النشاط بما يتماشى ومبادئ الديمقراطية، مع إشراك المواطنين في صناعة القرار وفق الديمقراطية التشاركية، وبذلك فإن موجة الانتقال الديمقراطي فسحت الطريق لعمل المجتمع المدني، من خلال الدور الفعال في تحقيق التغيير ومكاسب الشعب المغربي، إلا أنها بقيت في حيز مغلق ما أثر على نشاط المجتمع المدني المغربي، خاصة ما يتعلق بالجانب التمويلي فحسب الدراسة التي قام بها "المعهد المغربي لتحليل السياسات" سنة 2019، فإن المجتمع المدني المغربي تواجهه عديد من التحديات.

من بين التحديات التي تواجه المجتمع المدني المغربي هو الجانب التمويلي، فالكثير من منظمات المجتمع المدني تلجأ إلى الاعتماد على المنح قصيرة الأمد من أجل تنفيذ المشاريع المحدودة، وفق "مؤشر استدامة المجتمع المدني لسنة 2017، فإن نسبة التمويل العمومي المخصص للجمعيات المدنية من طرف الجهات الوزارية والمؤسسات والشركات الحكومية قُدر بحوالي 6.423 بليون درهم (حوالي 681 مليون دولار) سنويا، ويستهدف التمويل الحكومي الذي يمر عبر عملية طلب العروض، بالخصوص المشاريع الموجهة لتنمية بعض المناطق، رغم وجود شكوك حول الكيفية التي يُصرف بها هذا التمويل وفي مدى احترام معايير الشفافية والكفاءة، ولذلك يظل التمويل الدولي مهما للعديد من منظمات المجتمع المدني المستقلة.¹

الشكل رقم(02): الاستدامة الشاملة للمجتمع المدني المغربي لسنة 2017



Source : The Middle East and North Africa, 6 th Edition, the Report 2017 Civil Society Organisation Sustainability Index. December 2018, p : 40.

¹ كاتيا برادة، " جهود المجتمع المدني " المستقل " من أجل التأثير"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، أبريل 2019.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

ويبين تقرير استدامة المجتمع المدني لسنة 2017، أن التمويل الدولي يأتي من ثلاثة مصادر أساسية: الاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي ثم القنصليات والمنظمات الأجنبية، فإذا أخذنا الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، فإنه يقوم بتمويل مباشر للعديد من المشاريع المتعلقة بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والهجرة والجندر بحصة سنوية تقدر بحوالي 15.5 مليون أورو. ويبقى أن الاعتماد على التمويل الدولي المخصص للمشاريع سيحد من استدامة منظمات المجتمع المدني وذلك بسبب قصر أمدتها وصرامة المعايير التي تعتمدها المؤسسات الدولية المانحة وعجز العديد من الجمعيات المحلية والوطنية في استيفائها.¹

إن تحليل البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني في المغرب في عامي 2014 و 2015 تحسنت حيث تم ترسيخ مبدأ حرية تكوين الجمعيات أول مرة بموجب مرسوم ملكي للحريات المدنية في عام 1958 وتم تعديله في عام 2002، وبالرغم من ذلك تبقى القيود مفروضة على عملها فثاك العديد من الحالات التي فرضت الحكومة فيها استخدام سلطتها ضد بعض منظمات حقوق الإنسان ومثال ذلك: اتهمت وزارة الداخلية الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتنفيذ أجندة مبهمه وبتهديد سلامة أراضي المملكة، كما هددت الوزارة بنزع حالة المنفعة العامة من الجمعية والتي حصلت عليها الجمعية منذ عام 2000 وردا على ذلك رفعت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان شكوى ضد الوزارة لسوء استخدام السلطة في محاولة تعليق أنشطة الجمعية.²

المطلب الرابع: النظام السياسي الجزائري: بين حتمية الانتقال الديمقراطي وتعزيز المجتمع المدني

مرّ النظام السياسي الجزائري عبر التاريخ بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: من 4 ق.م إلى الفتح الإسلامي 1518م

¹ المرجع نفسه.

²الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مكتب الديمقراطية والنزاعات والمساعدات الإنسانية، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعامي 2014/2015 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص:48.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

عرفت الجزائر بدءا من القرن الرابع قبل الميلاد قيام عدة ممالك أهمها مملكة نوميديا بقيادة ماسينيسا، ومع الفتح الإسلامي اعتنق الشعب الجزائري الاسلام، وفي نفس الفترة قامت عدة دول: الدولة الزييرية سنة 1043م، الحمادية سنة 1050، دولة الموحدين سنة 1145م، دخول الأتراك سنة 1518م.¹

المرحلة الثانية: من الخلافة العثمانية 1518م إلى 1830م:

وفي بداية القرن السادس عشر (16)، تعرضت منطقة المغرب الإسلامي لهجمات الإسبان، لجأ الجزائريون إلى الاخوة عروج وخير الدين اللذين تقلدا سلطة الحكم في الجزائر، وبذلك دخلت الجزائر تحت حماية الدولة العثمانية، إلا أنها في سنة 1671 انفصلت عنها، فكانت تعتبر دولة مستقلة ذات سيادة تقيم علاقات دبلوماسية مع كثير من الدول التي تمتلك النفوذ على حوض البحر الأبيض المتوسط.² ونظرا للموقع الاستراتيجي الهام الذي تحتله الجزائر، استطاعت بفضلها ان تحافظ على مكانتها وأمنها، خاصة أنها كانت محل أطماع الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا، نظرا لاهتمامها ورغبتها في السيطرة على الحوض المتوسط نتيجة لخسارتها لمستعمراتها في أمريكا الشمالية، وفي سنة 1827 تحطم أسطول الجزائر في معركة نافارين، وتأكد ضعف الدولة العثمانية، تعرضت الجزائر سنة 1830 إلى انهيار تام أمام القوة الفرنسية التي انطلقت من ميناء تولون تحت قيادة دييورمون، واستطاعت أن تنزل بسيدي فرج في منتصف شهر جوان.³

المرحلة الثالثة: من بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م إلى فترة الاستقلال 1962م:

منذ احتلال المستعمر الفرنسي للجزائر اتخذت مختلف الأساليب والأشكال والمظاهر والمؤامرات لطمس مقومات المجتمع الجزائري، ونهب ثروات البلاد، ونشر الثقافة الفرنسية في الإدارة الجزائرية من خلال فرض قوانينها، كما أنها ادعت بأن الجزائر جزء لا يتجزأ منها، إلا أنها وجدت أبطال الجزائر في مواجهتها بكل الوسائل والأشكال، وهذا أدى إلى بروز المقاومة السياسية، قادها نخبة من الجزائريين

¹ شارل روبيرا جيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور (باريس: منشورات عويدات، ط1، 1982)، ص: 12.

² المرجع نفسه.

³ كمال بن صحرابي، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19: شخصيات-أماكن-أحداث-معارك (تيارت: ألفا دوك، 2019)، ص: 04.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

وحملوا على عاتقهم مسؤولية الدفاع عن وطنهم وعن سيادة دولتهم، وحق شعبها في تقرير مصيرها، ومنها برزت "ثورة الأمير عبد القادر"، "ثورة أولاد سيدي الشيخ"، "ثورة لالا خديجة"، "ثورة الزعاطشة"، "ثورة المقراني والشيخ الحداد"، "ثورة الشيخ بوعمامة"، "انتفاضة الشمال القسنطيني"، ثم "ثورة أول نوفمبر 1954"، ونظرا لتخوف فرنسا من المقاومة السياسية تبنت سياسة جديدة للمستوطنين الأوروبيين بالجزائر سنة 1870، حيث تم إلغاء المكاتب العربية.¹

في ظل الثورات المستمرة ضد المستعمر الفرنسي، انبثقت عديد من الأحزاب السياسية في محاولة منها المطالبة بحقوق الشعب الجزائري التي انتهكت من طرف المستعمر نذكر منها: حزب نجم شمال افريقيا 1926، الذي تحول بعدها إلى حزب الشعب سنة 1937، ثم مع مرور الوقت لينتقل إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946م، الحزب الليبرالي 1927م، جمعية العلماء المسلمين 1931م التي كانت تدافع عن القيم الإسلامية للشعب الجزائري، الحزب الشيوعي الجزائري الذي انفصل عن الحزب الشيوعي الفرنسي 1935م، أصدقاء البيان والحرية 1944م بقيادة فرحات عباس، انشاء المنظمة السرية من قبل حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1947م.²

نتجت عنها أحداث 8 ماي 1945 التي تعد الحد الفاصل بين ما كان يراود بعض الجزائريين في الحركة الوطنية، من أمل في نيل الاستقلال بطرق الكفاح السياسي والدبلوماسي، وبين البعض الذين امنوا بأن أسلوب الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد للاستقلال، راح ضحيت هذه الاحداث خمس وأربعون (45) ألف شهيد من أبناء الجزائر، والتي عملت بدورها على تنشيط الحركة الوطنية، ولاسيما المناضلين الشباب في حزب الشعب الجزائري المنحل في ذلك الوقت، الذين عمدوا على تشكيل التنظيمات السرية حتى انتهت بميلاد جبهة التحرير الوطني.³

¹ أعمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997)، ص: 143-228.

² المرجع نفسه.

³ محمد لحسن أزغدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 - 1962 (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص: 45.

* بيان أول نوفمبر: هو أول وثيقة رسمية لجبهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري وتعرف كذلك ب نداء الى الشعب الجزائري كما هو صادر في الوثيقة الأصلية، وتضمن هذا البيان أهداف الثورة التحريرية منها: الاستقلال الوطني بواسطة

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

بعد انشاء هذه الحركات والأحزاب السياسية وانشاء التنظيمات السرية، تم تفجير ثورة أول نوفمبر سنة 1954م، تأزمت الأوضاع الداخلية في حركة انتصار الحريات الديمقراطية بانقسام بين المركزيين والمصاليين، وبادرت مجموعة من المناضلين إلى إعلان الثورة التحريرية في الفاتح من شهر نوفمبر 1954 باسم جبهة التحرير الوطني، وقد انبثق في هذه المرحلة بيان باسم "بيان أول نوفمبر" * الذي حدد فيه أهداف الثورة التحريرية.¹

مرت سنتان من اندلاع الثورة التحريرية، وحققت فيها عدة انتصارات، مقابل مرورها بمراحل صعبة جدا منها أحداث 20 أوت 1955، والتي كانت نتيجة انعقاد جبهة التحرير الوطني لمؤتمرها الذي يعتبر الحدث الأكبر في تاريخها والذي يعرف "مؤتمر الصومام" * والذي انبثق منه المؤسسات الدستورية * لمرحلة الثورة التحريرية.²

إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن اطار المبادئ الإسلامية، احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني، كما تضمن نص البيان الأهداف الداخلية: التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملاً هاماً في تخلفنا الحالي، تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري. أما الأهداف الخارجية: تدويل القضية الجزائرية، تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي، في إطار ميثاق الأمم المتحدة تؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية، إضافة إلى وسائل الكفاح ليختم البيان بحق الشعب في تقرير مصيره. للمزيد من المعلومات الاطلاع على بيان أول نوفمبر.

¹ عمار، المرجع السابق، ص: 380.

² محمد لحسن، المرجع السابق، ص: 131.

* **مؤتمر الصومام**: هو ثاني وثيقة رسمية بعد بيان أول نوفمبر 1954، عقد في مدينة بجاية بقرية إيفري، وقد خرج المؤتمر بمجموعة من القرارات، كان أبرزها انشاء مجلس وطني للثورة، وإعادة التقسيم بإدراج الولاية السادسة تشمل الصحراء الغربية، وتنظيم الجيش الوطني، وإعطاء أولوية العمل السياسي على العسكري، إضافة إلى أولوية العمل الداخلي على الخارجي. للمزيد من المعلومات الاطلاع على المرجع السابق.

* **المؤسسات الدستورية المنبثقة من مؤتمر الصومام تتمثل في**: المجلس الوطني للثورة: ويتكون من 34 عضوا منهم 17 دأثمون و 17 مساعدون، ويجتمع المجلس مرة في السنة مدة وجود الحرب، وهو الوحيد الذي يستطيع إيقاف القتال. لجنة التنسيق والتنفيذ: وتتكون من خمسة أعضاء، ولهم السلطة لمراقبة المنظمات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية المندوبين في الخارج. للمزيد من المعلومات الاطلاع على المرجع محمد لحسن أزغيد. "مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، المرجع السابق، ص: 139.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

استمر العمل بالمؤسسات الدستورية التي انبثقت من مؤتمر الصومام حتى 19 سبتمبر 1958 تم الإعلان عن الحكومة الجزائرية المؤقتة. وبتاريخ 19 مارس 1962، تم إبرام اتفاقية إيفيان وأنشأت هيئات مؤقتة للإشراف على الاستفتاء تقرير المصير، وكذلك نقل السلطة من الفرنسيين إلى الجزائريين، وضمت المحافظ السامي وهو يمثل الدولة الفرنسية في الجزائر، والهيئة التنفيذية المؤقتة والتي حدد مهامها بالإشراف على الشؤون العامة، وقد تم عقد مؤتمر طرابلس الغرب للمجلس الوطني للثورة في 27 جوان 1962، وقد تمت الدعوة لعقد هذا المؤتمر بعد التوقيع على اتفاقية إيفيان.¹

وبتاريخ 1 جويلية 1962، بدأ الشعب الجزائري في الاستفتاء حول تقرير المصير، وفي اليوم الثاني أعلنت النتيجة الاستفتاء بنعم حول استرجاع السيادة الوطنية، وكان تاريخ 5 جويلية 1962 يوما حاسما في تاريخ الجزائري، حيث خرج الشعب الجزائري يعبر عن فرحته بالاستقلال، وهكذا تخلصت الجزائر من استعمار استيطاني دام 132 عاما.²

المرحلة الرابعة: من الاستقلال 1962م إلى 1989م:

عرفت الجزائر بعد الاستقلال مجموعة من الدساتير بدءا من دستور 1963 ثم دستور 1976، حيث كانت الجزائر في هذه المرحلة تحت غطاء النظام الاشتراكي، وهيمنة الحزب الواحد المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي يهتم بتحديد سياسة الأمة ويراقب مؤسسات الدولة، وما يلاحظ على دستور 1963 *انحصار الهيئات في المجلس الوطني والسلطة التنفيذية، والعدالة.³

كما نص على الحقوق وحريات الأفراد من منظور التوجه الاشتراكي، وتولى رئاسة الجمهورية "هوارى بومدين" بعد الانقلاب، أما دستور 1976 * فقد اختلف عن الدستور السابق حيث حدد وظائف بدلا من السلطات أو الهيئات التي كانت من قبل، وقد عبر الرئيس "بومدين" عن نيته في العمل بالشرعية الدستورية بدل من الشرعية الثورية، ونص الدستور على تنظيم السلطات وفق الوظائف الستة المتمثلة في

¹ المرجع نفسه، ص ص: 273-274.

² المرجع نفسه.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.

*تضمن دستور 1963 : مقدمة، المبادئ والاهداف الأساسية، الحقوق الأساسية، جبهة التحرير الوطني، ممارسة السيادة- المجلس الوطني، السلطة التنفيذية، المجلس الدستوري العدالة، المجلس الأعلى، تعديل الدستور، احكام انتقالية. للمزيد من المعلومات، الاطلاع على دستور الجزائر 1963.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

الوظيفة السياسية تحت قيادة حزب جبهة التحرير الوطني، الوظيفة التنفيذية برئاسة رئيس الجمهورية (شخصنة السلطة)، إضافة إلى مهامه التشريعية عن طريق الأوامر، الوظيفة التشريعية تحت قيادة المجلس الشعبي الوطني، الوظيفة الرقابية والتي تتولاها لجنة التحقيق من النواب التي يعينها رئيس المجلس الشعبي الوطني في إطار صلاحياته المخولة له دستوريا، إضافة إلى الأجهزة القيادية في الحزب والدولة طبقا للميثاق الوطني ولأحكام الدستور، الوظيفة التأسيسية التي تنص على حق لرئيس الجمهورية المبادرة باقتراح تعديل الدستور، مع إقرار المجلس الشعبي الوطني قانون التعديل الدستوري بأغلبية ثلثي أعضائه، وما يميز هذه الدساتير هو هيمنة السلطة التنفيذية والحزب الواحد دون تبني مبدأ الفصل بين السلطات، مع تبني الخيار الاشتراكي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.¹

المرحلة الرابعة: من سنة 1989 إلى سنة 2008

ان تحديد طبيعة النظام السياسي في الجزائر، نجد انها تشكلت وفق معطيات سايرت التاريخ السياسي للجزائر، وقد عرفت الجزائر بعد 1976 مرحلة جديدة نتيجة أحداث أكتوبر 1988، حيث تم تبني الشرعية الدستورية بدلا من الشرعية الثورة، مع الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، التعددية السياسية، والتحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الليبرالي، وهكذا تم صدور دستور للبلاد سنة 1989*، وتم الاعتراف بوجود ثلاث سلطات في الدولة، السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، لكل منها اختصاصها وفق أحكام الدستور.²

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر 1976، ص: 23-24.

*تضمن دستور 1976: تمهيد، المبادئ الأساسية لتنظيم المجتمع الجزائري الجمهورية، الجمهورية، الاشتراكية، الدولة، الحريات الأساسية وحقوق الانسان والمواطن، واجبات المواطن، الجيش الوطني الشعبي، مبادئ السياسة الخارجية، السلطة وتنظيمها: الوظيفة السياسية، الوظيفة التنفيذية، الوظيفة القضائية، وظيفة المراقبة، الوظيفة التأسيسية، وأحكام مختلفة. للاطلاع على جميع المعلومات، الاطلاع على دستور الجزائر 1976.

² سنوسي خنيش، " النظام السياسي الجزائري: بين الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، مجلة أبحاث، المجلد(01)، (جوان 2016)، ص: 41.

*تضمن دستور 1989 : ديباجة وأربعة أبواب، تضمن الباب الأول المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، أما الباب الثاني فهو مخصص لتنظيم السلطات الثلاثة، والباب الثالث الرقابة والمؤسسات الاستشارية، والباب الرابع هو التعديل الدستوري، للاطلاع أكثر على دستور 1989.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

وبذلك تؤرخ الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي حسب "صمويل هنتجون"، إذا اعتبرنا الموجة الأولى تغطي مرحلة التسعينيات، بعد صدور دستور 1989، اتسمت بالصراع الدموي بين المؤسسة العسكرية والتيار الإسلامي بعد وقف المسار الانتخابي، حيث استقال الرئيس "الشاذلي بن جديد" تاركا الفراغ الدستوري لمجلس أعلى للدولة، كما تم حل البرلمان، وإنشاء مجلس استشاري، واستمر الصراع الدامي بحصيلة مأسوية، وتميزت هذه المرحلة بحالة العصيان المدني.¹

وهنا نجد سنة 1992 هي الفترة التي حكم فيها الرئيس المغتال "محمد بوضياف" والتي تمكنه من القيام بدور كبير، حيث اقترح برنامجا للإنقاذ يقوم على إرساء نوع من الوفاق الوطني، يضم معظم التيارات السياسية والمنظمات المهنية والنقابية، باستثناء الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي قام بحلها، وحل المجالس البلدية التي تهيم عليها، كما قام بشن حملات اعتقالات واسعة النطاق ضد قياداتها، وهذا ما عجل برحيله.²

وفي جوان 1992 تم الإعلان عن المجلس الأعلى للدولة برئاسة "علي كافي" الذي امتدت ولايته إلى غاية نهاية 1993، وقد تدخل المجلس الأعلى للدولة بإعداد وثيقة تمثل مدة الفترة الانتقالية حتى عام 1996، وأرسل هذه الوثيقة إلى الأحزاب والتنظيمات المهنية والنقابية لمناقشتها، وعرض ما يتم الاتفاق عليه في استثناء شعبي، إلا أن الاتفاق فشل بسبب قضية إشراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي أعلنت رفضها لأي حوار مع المؤسسة العسكرية، وأعلنت تمسكها بالدولة الإسلامية كبديل.³

استمرت الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في الجزائر إلى فترة تولي الرئيس "ليامين زروال"، الذي اعتمد على سياسة مزدوجة للتعامل مع الوضع السائد، قوامها الحوار مع كافة القوى السياسية دون استثناء، ومع وصول سياسة الوفاق الوطني إلى أعلى مستوياتها، تم الإعلان عن عزم السلطة إجراء انتخابات رئاسية تعددية في 16 أكتوبر 1996 بهدف تجاوز الأزمة السياسية.⁴

¹ مصطفى صايح، "ثلاثة محددات ترسم مستقبل الجزائر وتحدد مكانتها العربية والإقليمية والأفريقية". مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع، (2 يناير / كانون الثاني 2020).

² سنوسي، المرجع السابق، ص: 43.

³ المرجع نفسه.

⁴ المرجع نفسه.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

تم صدور دستور 1996، وقد عرف تعديلات جديدة مسّت المادة 74، حيث تم تحديد العهديات الرئاسية بعهدتين رئاسيتين فقط.¹ ثم تولى رئاسة الحكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بعد فوزه في ثاني انتخابات رئاسية تعددية في ربيع 1999 بنسبة 73.79% وذلك عقب إعلان الرئيس "زروال" تقليص مدة الرئاسة وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة بطرح منهج جديد للخروج من أزمة الشرعية السياسية وأحداث العنف الدموي التي خلفت حصيلة ضحايا ووفيات إلى جانب الخسائر المادية، وفي هذا السياق قدم مشروع المصالحة الوطنية أكثر انفتاحا على التيار الإسلامي بما في ذلك الجبهة الوطنية الإسلامية للإنقاذ.²

استمر مسار الانتقال الديمقراطي في الجزائر، ولم يتم الأخذ بدستور 1996 حيث عرف تعديلا آخر سنة 2002* وذلك بإضافة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية، نتيجة أحداث منطقة القبائل، الأمر الذي يدل على أن التعديلات الدستورية كانت بغرض احتواء أزمات وطنية، بسبب فشل الحكومة في مواجهة الأزمات.³ تم بعد ذلك إدخال تعديلات جديدة على دستور 2002 من خلال التعديل الدستوري* 2008

¹ دستور الجزائر 1996: تضمن هذا الدستور الديباجة التي أكدت على مقومات الجزائر الأساسية وهي العروبة والإسلام والأمازيغية، أما بالنسبة للحقوق والحريات فقد تم إضافة مواد جديدة 37- 38 - 42 - 43، التي أكدت على حرية التجارة والصناعة والابتكار والصناعة والابتكار الفكري والفني والعلمي، كما تضمن حق انشاء الأحزاب والجمعيات. للاطلاع أكثر انظر دستور الجزائر 1996.

² سنوسي، المرجع السابق، ص: 43.

³ عبد الحليم بوقرين، " طبيعة نظام الحكم في الجزائر وأثره على تعديل الدستور لسنة 2008"، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، المجلد (02)، عدد(01)، دن، ص: 06-07.

*دستور 2002 : هو بمثابة أول تعديل دستوري في الجزائر في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وقد تضمن هذا الدستور تعديل جوهرى تمثل في الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية في الجزائر وقد نصت المادة 02 مكرر : "تمازيفت هي لغة وطنية، تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية عبر التراب الوطني". للاطلاع أكثر انظر القانون رقم 02-03 المؤرخ في 27 محرم عام 1423 الموافق 10 أبريل 2002، يتضمن تعديل الدستور، الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002.

*دستور 2008 : وهو ثاني تعديل دستوري في الجزائر وبعد التعديل الدستوري 2002، وفي نفس فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ومن أهم ما تضمن هذا التعديل هو تحديد العهديات الرئاسية في عهدتين قابلة للتجديد، وقد نصت المادة 74 : "مدة المهمة الرئاسية خمس(05) سنوات، يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية". للاطلاع أكثر أنظر القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

والذي ألغى بموجبه العهدتين وجعل العهدة مفتوحة ليفتح الطريق أمام الرئيس حتى يظل في منصبه طيل حياته، وهو ما يتناقض مع مبدأ التداول على السلطة.¹

المرحلة السابعة: من سنة 2012 إلى سنة 2019

شهدت الجزائر في أواخر جانفي 2011 موجة احتجاجات عنيفة قام بها المواطنون في عدة مناطق، ولم تقتصر المطالب على ارتفاع أسعار المواد الغذائية فقط مثل الزيت والسكر، بالإضافة إلى مواد أخرى ذات استهلاك أوسع، ولكن أيضا لأزمة النظام السياسي في حد ذاته، حيث تعود جذورها إلى ثلاثة عوامل أساسية: العامل الأول هو ظروف نشأة دولة الاستقلال في عام 1962، والعامل الثاني هو طبيعة النخب التي تقلدت السلطة مباشرة بعد الاستقلال، والعامل الثالث هو خصوصية المجتمع الجزائري وطبيعة التطورات العالمية.²

وأبانت هذه الاحتجاجات عن ضعف وهشاشة المؤسسات الرسمية أو ما يعرف بعدم اكتمال البناء المؤسسي للدولة الجزائرية وقدرتها المحدودة على مواجهة المشكلات والتحديات، إضافة إلى هيمنة البعد التسلسلي على الدولة القطرية في الجزائر وميلها للسيطرة على المجتمع، وانتشار الفساد السياسي والإداري في أجهزتها ومؤسساتها بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة وتبعيتها للخارج.³

¹ المرجع نفسه.

² عبير شليغم، "واقع الديمقراطية في الجزائر في ظل الربيع العربي"، دفا تر المتوسط، عدد (02) ملف خاص حول: إشكالية الانتقال الديمقراطي في جنوب المتوسط، (جانفي 2015)، ص: 147.

³ المرجع نفسه.

*إلغاء حالة الطوارئ: لعل أهم ما صرح به رئيس الجمهورية في تقديمه لمبادرة الإصلاحات السياسية، رفع حالة الطوارئ التي فرضت منذ 09 فبراير 1993 في فترة شهدت فيها البلاد انقلابا، وفي ظل المتغيرات الإقليمية تم إلغاء حالة الطوارئ وتم الرجوع للعمل بقوانين الإجراءات الجزائية نظرا لتحسن الأوضاع الأمنية. تم الاعتماد على مرجع حسين قوادة، "الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر". محاضرات قدمت في مقياس الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014/2015، ص: 19. قانون عضوي رقم 12-01 مؤرخ في 12 يناير 2012 يتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، عدد (01)، المؤرخة في 14 يناير 2012، ص: 09، قانون عضوي رقم 12-02 مؤرخ في 12 يناير 2012، يحدد حالات التتافي مع العهدة البرلمانية، الجريدة الرسمية، عدد (01)، المؤرخة في 14 يناير 2012، ص: 41، قانون عضوي رقم 12-03 مؤرخ في 12 يناير 2012، يحدد كليات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، الجريدة الرسمية، عدد (01)، المؤرخة في 14 يناير 2012، ص: 46، قانون عضوي رقم 12-04 مؤرخ في 12 يناير 2012، يتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، عدد (02)، المؤرخة في 15 يناير

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

وفي هذا السياق الاحتجاجي تبنى صانع القرار الجزائري مجموعة من الإصلاحات السياسية التي جاءت في أعقاب خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في 15 أبريل 2011 ويتعلق الأمر بإجراء تعديلات على مختلف القوانين الجزائرية*.

انطلقت موجة الاحتجاجات في الجزائر نظرا لعدم إمكانية النظام السياسي الجزائري الحفاظ على السلام الأمني، فمنذ نهاية الأزمة في عام 2000، تمكنت الحكومة فعليا من الحفاظ على الاستقرار عن طريق الاستفادة من الغاز والنفط، ثم بعد في عام 2014 انخفضت أسعار النفط من حوالي 100 دولار أمريكي للبرميل إلى حوالي 50 دولار ، وتقلصت الميزانية الوطنية واحتياطيها من العملات إلى النصف تقريبا، ومنذ ذلك الوقت لم تعد الحكومة قادرة الاعتماد على استراتيجيتها للحفاظ على الاستقرار، ولم تعد النخبة القوية قادرة على تأمين الثقة لدى المواطنين الجزائريين، 70% منهم تقل أعمارهم عن 30 عاماً وأغلبهم لم يقتنعوا بالأوضاع المعيشية منها ارتفاع معدلات التضخم والبطالة التي تؤثر على أكثر من 30% من السكان.¹

ارتفعت وتيرة الاحتجاجات في الجزائر، مع تصاعد التوتر في دول الجوار نظرا لموجة الانتقال الديمقراطي التي تغلغت في المنطقة المغاربية، إضافة إلى تخوف السلطة من تداعيات الازمة السياسية التي تعرفها دول الجوار المستهدفة من قبل القوى الغربية، فتبن صانع القرار مرة أخرى إصلاحات جديدة من خلال التعديل الدستوري 2016 في محاولة منه امتصاص غضب الشعب الجزائري، وغلق مسار أي محاولة للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة.

إلا أن هذا التعديل الدستوري لم يقنع الشعب الجزائري ولم يكن هناك رضا عن الحكام، بتاريخ 22 فيفري 2019 وقعت أزمة سياسية بين المحكومين والحكام (أزمة المشروعية) نظرا لسحب الثقة

2012، ص:09، قانون عضوي رقم 12-05 مؤرخ في 12 يناير 2012، يتعلق بالاعلام، الجريدة الرسمية، عدد (02)، المؤرخة في 15 يناير 2012، ص:21، قانون عضوي رقم 12-06 مؤرخ في 12 يناير 2012، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد (02)، المؤرخة في 15 يناير 2012، ص:33.

¹ Tarek Cherkaou , Michael Arnold, Yasmina Allouche, "Algeria: A Grassroots Movement for Change or Elite Political Gamesmanship?", Research centre, policy outlook, p: 03-04.

https://researchcentre.trtworld.com/images/files/policy_briefs/Algeria_Outlook.pdf

(26/08/2019)

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

والمصادقية من النظام السياسي بمختلف مكوناته ومؤسساته، ما نتجت عنه طفرة المظاهرات من طرف الشعب الجزائري التي كان يعاني منها منذ سنوات والخوف من تكرار سيناريو العشرية السوداء، ولكن مع تفشي ظاهرة الفساد بكل أنواعه وتدهور الأوضاع الاجتماعية من البطالة وتفاقم أزمة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري، مقابل ذلك غياب رئيس الجمهورية على الساحة الوطنية والدولية، كذلك ضعف المؤسسات التشريعية والقضائية مقابل هيمنة السلطة التنفيذية على مركز صناعة القرار، أدت هذه المشكلة الى خروج الشعب الجزائري بمختلف فاعليه لإيجاد حلول وبدائل لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومحاسبة الفاسدين تحت مسمى "العصابة".

وفي هذا السياق استتجدت السلطة الجزائرية بعد عودة رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" إلى أرض الوطن من مستشفى سويسرا" بالخبير الدبلوماسي الجزائري "الأخضر الابراهيمى" في محاولة منه لإدارة الأزمة السياسية في الجزائر والحفاظ على السيادة الوطنية خاصة وأن الشعب الجزائري مارس أسلوب الضغط من خلال المطالبة بتطبيق المادة 102 والمادة 02 من الدستور الجزائري، فكانت زيارته ذات هدفين الأول تقديم حلول سياسية للاستجابة لمطالب الشعب الجزائري والذي أطلق عليه مصطلح "لحراك الشعبي"، أما الهدف الثاني فهو طمأنة الدول المتنافسة للحفاظ على تبعيتها.

استمرت الأوضاع السياسية بالرغم من محاولة الطبقة الحاكمة امتصاص غضب الشعب الجزائري، إلا أنها ولأول مرة تخسر رهان ولعبة الحفاظ على الوضع القائم، واستجابة لمطالب المتظاهرين في شوارع العاصمة ومختلف ولايات الوطن، خرج الملايين من الجزائريين الى الشوارع عبر مختلف ولايات الوطن منددين "لا للعهد الخامسة" والمطالبة برحيل النظام وحكومته وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، أصبح النظام السياسي الجزائري في أزمة سياسية (شرعية ومشروعية) بالرغم من المحاولات التي قدمها النظام، فإن أي مشروع سياسي ديمقراطي لا يستند إلى شرعية الشعب فهو مرفوض، ولا يمكن تطبيق أي حل سياسي من غير تنظيم انتخابات حرة ونزيهة تشرف على مراقبتها لجنة وطنية مستقلة ذات شرعية سياسية.

وبتاريخ 11 مارس 2019 قدم رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" رسالة طويلة للشعب الجزائري، تضمنت إجراء الانتخابات المقررة في 18 أبريل 2019 وهدفها استجابة لمطالب الشعب، وقدم اقتراحا حول تشكيل "ندوة وطنية جامعة مستقلة" وهي هيئة تتمتع بكل السلطات لإعداد الإصلاحات

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

الجديدة تضم مختلف الفاعلين في المجتمع الجزائري، حيث تتولى مهمة تحديد تاريخ إجراء الانتخابات الرئاسية، وتنتهي مهامها قبل نهاية 2019، وسيعرض مشروع الدستور للاستفتاء الشعبي، وبعد نهاية رسالته للشعب تم تعيين وزير الداخلية "نور الدين بدوي" وزيراً أول خلفاً للوزير "أحمد أويحي" كمطلب من مطالب الشعب الجزائري.

استمرت التعبئة الشعبية في الاحتجاجات ضد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بالرغم من إعلانه عدم ترشحه للعدة الخامسة، وتواصلت المسيرات عبر شوارع ولايات الوطن في 13 مارس 2019، فقد خرج أساتذة التعليم العالي والطلبة في مسيرات احتجاجية بساحة البريد المركزي بالجزائر العاصمة، لتلتحق بذلك مختلف النقابات المستقلة من أجل دعم الحراك الشعبي الذي يطالب بتقديم رحيل النظام وأتباعه، وقد كانت شعارات ذات دلالات ومضامين تعبر عن تغيير الطاقم الحكومي والمطالبة برحيل كل الوجوه السياسية وحتى رجال الأعمال ومحاسبتهم في إطار الجزائر حرة ديمقراطية شعبية، تطبيق دولة الحق والقانون، وقد التحق بمسيرة الطلبة والأساتذة الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين ورفضت الإجراءات التي أعلنها رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" كونها غير مشروعة واعتبرتها بأنها إجراءات غير دستورية .

استمرت الإضرابات عبر مختلف ولايات الوطن حيث تم غلق المدارس والثانويات من طرف التلاميذ بهدف الانضمام للحراك الشعبي، وقد تم عبر وسائل التواصل الاجتماعي تقديم دعوة لإضراب عام، مقابل تنديد الأساتذة والطلبة الجامعيين بقرارات وزير التعليم العالي بتقديم عطلة الربيع عشرة أيام وبعدها يتم تمديدھا. وقد تم عبر وسائل التواصل الاجتماعي تطبيق "العصيان المدني" لمدة ثلاثة أيام فشهدت شوارع الوطن شللاً في حركات النقل حيث دخل عمال وموظفو النقل في إضراب، كذلك تم غلق المحلات التجارية والمخابز، خروج موظفي الشركات (الكهرباء والغاز) في مسيرات دعماً للحراك الشعبي. وما يلاحظ في هذه الفترة الحساسة التي تمر بها الجزائر من أزمات سياسية هو موقف الجيش باعتباره فاعلاً رئيسياً، لعب دوراً محورياً في إدارة الدولة والتحكم في التفاعلات السياسية بقيادة "نائب وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان الفريق أحمد قايد صالح"، فقد تبين دوره في الحفاظ على الأمن واستقرار الدولة، وقد أكد ذلك في العديد من المرات في خرجاته المختلفة للنواحي العسكرية عبر مختلف ولايات الوطن، كما أنه منذ بداية الأزمة أصدر عدة بيانات لموقفه تجاه المطالب الشعبية والحفاظ على أمن واستقرار الدولة من التهديدات الخارجية.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

كما تفاعلت مختلف الأحزاب السياسية وأعلنت رفضها للقرارات المعلنة من طرف رئيس الجمهورية بعدما كانت مؤيدة للنظام ومكوناته لتلتحق بصوف الشعب وهي بمثابة أحزاب سياسية معارضة بمختلف تياراتها الإسلامية، وغير الإسلامية، مجتمع السلم، حزب العمال، حزب القوى الاشتراكية، إضافة إلى شخصيات أخرى ظهرت على الساحة السياسية في الآونة الأخيرة منهم 'كريم طابو القيادي السابق لحزب القوى الاشتراكية"، أما الأحزاب الموالية للنظام التي كانت تساند وتدعم ترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" (حزب جبهة التحرير الوطني، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي الكتلة البرلمانية الثانية) فرحبت بقرار رئيس الجمهورية، إلا أن هذه الأحزاب المعارضة والمؤيدة للنظام لم تحظ بتأييد الشعب فهو يطالب بتغيير كل الوجوه الموجودة في قيادة الأحزاب السياسية، بدءا من حزب جبهة التحرير الوطني، لأنها أحزاب تتنافس حول إيديولوجياتها التي ستكون في الانتخابات القادمة، وما يلاحظ على هذه الأحزاب أنها لا تملك خارطة طريق واضحة المعالم نظرا للانقسامات الداخلية التي تعاني منها وذلك يعني غياب الديمقراطية داخل الحزب السياسي.

1. الحوار الوطني (الندوة الوطنية لفعاليات المجتمع المدني 2019):

انعقدت الندوة الوطنية لفعاليات المجتمع المدني بتاريخ 15 جوان 2019 مبادرة بتقديم اقتراحات للخروج من الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد منذ 22 فيفري 2019 بهدف تحقيق المطالبات المشروعة للشعب، ودعت المبادرة التي وقعت أكثر من 71 نقابة وجمعية وطنية منهم (كونفدرالية النقابات المستقلة، المجتمع المدني، مجموعة الأمل، المنتدى الوطني للتغيير، جمعية العلماء المسلمين)، على تقديم مقترحات للخروج من الأزمة السياسية وكل ما هو ناجع في ضمان الديمقراطية وبناء مؤسسات شرعية ذات مصداقية، والحد من النظام الاستبدادي والفساد، وضرورة ضمان حرية ممارسة الحقوق والحريات الفردية والجماعية، واحترام مرافقة العملية السياسية بهدف إرساء الثقة في الشعب الجزائري.¹

كما قدمت الأحزاب السياسية الجزائرية المعارضة نقاطا عديدة كحلول واقتراحات للخروج من الأزمة السياسية التي تعرفها منذ 22 فيفري 2019 ضمن فعاليات المجتمع المدني خلال المنتدى الوطني للحوار.

¹ المرجع نفسه.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

جدول رقم (06): الاقتراحات المقدمة من الأحزاب السياسية

للخروج من الأزمة السياسية في الجزائر 2019

أهم الأحزاب السياسية المشاركة في منتدى الحوار الوطني	أهم النقاط التي قدمت
حزب طلائع الحريات	1. الخروج من الانسداد السياسي يقتضي تفاهما وتوافقا في إطار حوار وطني هادئ ومنظم. 2. يجب أن ترفع المؤسسات السيادية المنبوذة شعبيا يدها عن الحوار.
منسق المنتدى الوطني للحوار	1. الهدف من الحوار هو الخروج من الانسداد السياسي بالطرق السلمية. 2. الحوار وحده من سيساهم في انتقال ديمقراطي حقيقي.
رئيس حركة مجتمع السلم	1. لا سبيل لتحقيق النجاح في هذه المرحلة الحساسة سوى الحوار الذي يقوم على النوايا الصادقة. 2. الاعتماد في الحوار على شخصيات ذات مصداقية أمانة مشجعة غير أن هذا وحده لا يحقق الاطمئنان.
رئيس جبهة العدالة والتنمية	1. على السلطة توفير ضمانات وشروط التهدئة برحيل الحكومة وإطلاق سراح سجناء الرأي. 2. لا يجب أن يقتصر الحوار على ملف الهيئة الوطنية للإشراف على الانتخابات بل سبل تفعيل المادة 07 من الدستور.
رئيس حزب جيل جديد	1. تغير الحكومة الحالية واستخلافها بحكومة كفاءات محايدة مع رحيل كل رموز النظام السابق. 2. إطلاق سراح جميع سجناء الرأي.
عضو فعاليات قوى التغيير	1. لابد من حوار صريح وجاد للخروج من الأزمة. 2. إطلاق سراح جميع سجناء الرأي وشباب الحراك.

المصدر: أهم مداخلات الأحزاب السياسية في فعاليات المجتمع المدني خلال المنتدى الوطني للحوار.

<http://www.youtube.com/watch?v=wqoth-mlclw>. (2019/08/28)

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

2. مصادقة أعضاء مجلس الأمة على مشروع القانونين العضويين المتعلقين بنظام الانتخابات وبالسلطة الوطنية المستقلة لسنة 2019:

بتاريخ 12 سبتمبر 2019 انعقد اجتماع بمقر مجلس الأمة لدراسة مشروع القانون العضوي الذي يعدل ويُتم القانون العضوي رقم 16- 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2019 المتعلق بنظام الانتخابات ومشروع القانون العضوي الذي يتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، نظرا لأهمية هذين المشروعين لمستقبل البلاد في ظل الأوضاع التي تعرفها وتلبية لمطالب الشعب الجزائري وطموحاته في تنظيم انتخابات رئاسية تتميز بالشفافية والنزاهة.¹

وبتاريخ 13 سبتمبر 2019، عقد مجلس الأمة جلسة علنية لمناقشة والمصادقة على مشروع القانون العضوي الذي يُعدل ويُتم القانون العضوي رقم 16- 10 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 أغسطس لسنة 2016 المتعلق بنظام الانتخابات، وكذلك مشروع القانون العضوي الذي يتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي كانت من بين مطالب الشعب الجزائري الذي تم تدوينه من طرف الهيئة الوطنية للحوار بالتنسيق مع مختلف الفاعلين.²

وقد ترأس الجلسة رئيس المجلس بالنيابة "السيد صالح قوجيل"، وممثل الحكومة "السيد بلقاسم زغماتي"، وزير العدل حافظ الأختام "فتحي خويل"، بالإضافة إلى وزير العلاقات مع البرلمان، وقد قدموا عرضاً مفصلاً حول مضمون المشروعين، كما قدمت اللجنة المكلفة بالشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والنقسيمة الإقليمي التقريرين التمهيديين اللذين أعدتهما اللجنة في الموضوع، كما قدمت مختلف القوى السياسية الممثلة في مجلس الأمة "جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي" وجهات نظرهم وموقفهم حول مضمون المشروعين، ثم فسح المجال أمام أعضاء

¹ الموقع الرسمي لمجلس الأمة.

<http://www.majliselouma.dz/index> (13/09/2019)

² الموقع الرسمي لمجلس الأمة.

<http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-10-05-06-52-20/2520-2019-09-13-13-48-14> (14/09/2019)

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

المجلس للتعبير عن انشغالهم وتساؤلاتهم بشأن مضمون المشروعين، ليتم في النهاية المصادقة على المشروعين تبعا للشروط القانونية المطلوبة.¹

3. السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات 2019:

"تشكلت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات استجابة لمطالب الشعب الجزائري، لتنظيم انتخابات نزيهة وشفافة، أوكل لها القانون صلاحيات واسعة، لاسيما فيما يخص تكريس الديمقراطية الدستورية وتعميقها، وكذا تعزيز النظام الانتخابي والإشراف على العمليات الانتخابية ومراقبتها وتنظيمها وإجرائها، وتستمد مرجعيتها الوحيدة من السيادة الشعبية التي تمارس عبر انتخابات تتسم بالحرية والشفافية والتعددية والنزاهة".² حسب المادة الأولى من القانون العضوي المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات: "تنشأ سلطة وطنية مستقلة للانتخابات تمارس مهامها بدون تحيز، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي وتدعى في صلب النص "السلطة المستقلة".³ أما من حيث الصلاحيات المخولة لها فإن القانون حدد لها مجموعة من الصلاحيات وفق الاحكام القانونية.*

جدول رقم(07): كرونولوجيا الانتقال الديمقراطي في الجزائر ما بين (2011- 2019)

تاريخ	الأحداث
يناير 2011	انطلاق الاحتجاجات على الظروف المعيشية وارتفاع معدل البطالة.
فبراير 2011	رفع حالة الطوارئ المفروضة منذ 1993.
مارس 2014	خروج "حركة بركات" * للميدان تدعو إلى مظاهرات مناهضة للسلطة وتطالب بالانتقال الديمقراطي.

¹ المرجع نفسه.

² السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

<http://ina-elections.dz/%d8%aa%d8%b9%d8%b1%d9%8a%d9%81-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%84%d8%b7%d8%a9/> (15/01/2020)

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 19-07 المؤرخ في 14 محرم عام 1441 الموافق 14 سبتمبر سنة 2019، المتعلق بالانتخابات، ص: 09.

* المادة: 08-من القانون العضوي للاطلاع أكثر انظر المرجع السابق، ص ص: 10-11.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

نوفمبر 2014	مرض رئيس الجمهورية السيد "عبد العزيز بوتفليقة" بجلطة دماغية ونقله للعلاج في فرنسا.
سبتمبر 2015	عزل الجنرال "محمد مدين" مدير جهاز الاستخبارات بعد تغييرات واسعة في قيادات الجيش.
يناير 2016	تصويت البرلمان على تعديلات دستورية منها الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة ثانية وتحديد فترة رئاسية بـ 05 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
مايو 2017	فوز جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي بأغلبية المقاعد البرلمانية.
فبراير 2019	الائتلاف الحاكم في الجزائر يرشح "بوتفليقة" لولاية رئاسية خامسة.
22 فبراير 2019	انطلاق المسيرات عبر الوطن مطالبة بالتغيير ورفض ترشح الرئيس "بوتفليقة" للعهدة الخامسة"، مع محاسبة الفاسدين والناهبين لأموال الشعب.
11 مارس 2019	إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة انسحابه من الانتخابات الرئاسية
19 مارس 2019	اقترح المؤتمر الوطني للخروج من الازمة التي تعيشها البلاد
15 جوان 2019	انعقاد الندوة الوطنية لفعاليات المجتمع المدني
12 سبتمبر 2019	تعديل القانونيين العضويين المتعلقين بنظام الانتخابات والسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات
06 ديسمبر 2019	انطلاق أول مناظرة تلفزيونية في الجزائر تم فيها تقديم أسئلة لكل مترشح للانتخابات الرئاسية
12 ديسمبر 2019	اجراء الانتخابات الرئاسية، وإعلان السلطة الوطنية المستقلة عن فوز المترشح عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بفوزه الساحق بأغلبية الأصوات المنتخبة.

المصدر: تصميم الباحثة بالاعتماد على الموقع: مستقبل المغرب العربي ، المرجع السابق.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

المطلب الخامس: النظام السياسي الموريتاني: الانتقال الديمقراطي والمجتمع المدني، الإصلاحات والتحديات

إن نظام الحكم في موريتانيا مر بحقتين رئيسيتين: إحداهما مدنية ألغت التعددية الحزبية، والتي كانت موجودة في موريتانيا في نهاية الحقبة الاستعمارية، وقد استمرت بعض الوقت بعد الاستقلال، وتميزت بهيمنة الحزب الواحد سنة (1960-1978)، وكذا الحال مع الحقبة العسكرية التي حكمت البلاد في سنة (1978-1991)، إذ لم تكن تحمل برنامجا سياسيا، ورؤية مستقبلية للأوضاع المتردية التي كانت قد تعهدت بالإصلاحات.¹

إلا أنها التزمت بثلاثة أهداف أساسية تتمثل في حل مشكلة الصحراء، وتقويم الاقتصاد، وإرساء الديمقراطية التعددية، وما ميز الحقبة العسكرية أنها تمثلت في عدم الاستقرار السياسي، وتكرار الانقلابات، وكثرة الانقلابات، واتسام الساحة السياسية بالعنف المضاد، وتعليق الحريات الذي كان موجودا، ولم تسهم القنوات الشرعية التي أوجدها العسكريون في بلورة حوار سياسي فعلي وممارسة تعددية²، وبالتالي لم تشهد أي بوادر للإصلاح السياسي، وقد افتقدت إلى مرتكزات الديمقراطية وهي الحرية والمساواة، والتداول السلمي على السلطة، والسبب من ذلك هيمنة المؤسسة العسكرية على الحكم، إذ لم يسمح غياب الإطار الديمقراطي الفعلي للحرية الناتج عن الحزب الواحد في الحقبة المدنية، وحظر الأحزاب في الحقبة العسكرية من توفير شروط مجتمع مبني على العدالة الاجتماعية والمصلحة العامة وتسيير الاقتصاد والإدارة في الشفافية تماشيا مع تعاليم الإسلام.³

¹ خيري عبد الرزاق جاسم، "التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي". مجلة دراسات دولية، عدد (43)، د.س.ن، ص: 27.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

بلغت الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ذروتها الى التذني والتوجه نحو منعرج عدم الاستقرار الى سنة 1991، حين دخلت موريتانيا منعطفاً هاماً في تاريخها السياسي، تمثل في انتقال النظام السياسي نحو مرحلة جديدة وتميزت ب:¹

- القبول بالتعددية السياسية والحزبية.
- سن دستور جديد.
- العودة إلى الحياة البرلمانية.
- تنظيم انتخابات رئاسية.
- اعتماد الانتخابات الدورية ذات الطابع التنافسي.
- تراجع سياسة القمع والتدخل التي كانت تمارسها الحكومة على الجمعيات والصحافة وظهور النشاط السياسي المستقل عن الحكومة.
- الانفتاح الاقتصادي عبر نهج الإصلاحات الهيكلية والخصخصة.

استمرت الرهانات السالفة الذكر الى سنة 2011، حيث عرفت موجة الاحتجاجات التي تغلغلت في المنطقة المغاربية، حيث عرفت موريتانيا في 25 فبراير 2011 خروج الشباب الموريتاني في العاصمة نواكشوط بعد الدعوات التي اطلقها المدونون والنشطاء الموريتانيون على مواقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" ورفعوا عدة مطالب منها: سقوط حكم العسكر والدولة المدنية، العدالة الاجتماعية، الحرية والكرامة الإنسانية، وتعزيز الوحدة الوطنية، وفاجأ خروج الشباب الموريتاني العفوي النظام، فلم يكن هناك أسلوب للقمع من قبل القوات الأمنية في بداياتها، إلا أنه بعد التعبئة الشعبية والتفاعل مع الشباب الموريتاني، استخدمت النظام أسلوب القمع ما أدى إلى تراجع المظاهرات خوفاً من القمع.²

بالرغم من تراجع الشباب الموريتاني من الاحتجاجات والمظاهرات، استطاعت حركة 25 فبراير أن تحافظ على نشاطها حتى يوم 25 فبراير 2013 وهي الذكرى الثانية لخروج الشباب، وقد رفعت

¹ محمد الأمين ولد سيدي باب، محمد لمين صديقي، "الإصلاحات السياسية والدستورية في موريتانيا: الواقع والتحديات". المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد (03)، العدد (02)، (ديسمبر 2019)، ص: 10.

² أحمد ولد جدو، "موريتانيا: الشعب يريد إسقاط النظام". تم تصفح الموقع يوم: 2020/01/13.

<https://www.jadaliyya.com/Details/28340> (13/01/2020)

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

مطالب منها: إقامة دولة ديمقراطية مؤسسية تكون فيها السلطة للشعب، تعزيز الوحدة الوطنية ومحاربة كل أشكال العنصرية والتمييز، دعم للأسعار يراعي قدرات الفئات الأكثر فقرا وتوفير الرعاية الصحية، توفير نظام تعليمي يراعي حاجيات سوق العمل، وقف النهب الممنهج لثروات البلاد واستغلال الأمتل لهذه الثروات.¹ بادر الرئيس ولد عبد العزيز الذي تولى رئاسة الحكم من سنة 1991 إلى سنة 2018، بإجراء تعديلات على الدستور والحريات العامة، الحق في تكوين الجمعيات، وغيرها من المبادرات الإصلاحية ويمكن ذكرها في النقاط التالية:

• **على المستوى الدستوري:** دعا الرئيس "ولد عبد العزيز" إلى استفتاء دستوري، بعد ما تم رفضه من مجلس الشيوخ (الغرفة الثانية في البرلمان) اقتراحاته بشأن تعديل الدستور في مارس/ آذار 2015، وقد بلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء مطلع أغسطس 2017 نحو 54%، رغم قرار أحزاب المعارضة بالمقاطعة، كما أنها رفضت النتائج ووصفتها بالمزورة، كما أنها احتشدت ضد الاستفتاء ضمن تحالف "المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة"، واعتبرتها انقلابا على الدستور، واتهمت الرئيس "عبد العزيز" بالميل الخطير ' للاستبداد' من خلال تقييد ولايته بفترتين، في المقابل وصف الرئيس "عبد العزيز" موقف مقاطعة المعارضة الاستفتاء بالوهمية والافتراضية، ووعد بإجراء تعديلات على الدستور القادم.²

• **على المستوى القانوني:** تمت المصادقة في 22 مارس/ آذار 2018 على قانون إجراء تعيين أعضاء لجنة التسيير وانتخاب رئيس ونائب رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ويحل مشروع المرسوم الجديد محل المرسوم رقم 117-2012 في 13 مايو/ أيار 2012، ويأخذ في الاعتبار التعديلات المدخلة على القانون رقم 27-2012 في 12 ابريل/ نيسان 2012 المنشئ للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وذلك في إطار الإصلاحات المؤسسية التي أسفر عنها الاتفاق السياسي بين الأغلبية الرئاسية وبعض الأحزاب والكتل المعارضة.³

ولكن رغم المبادرة الإصلاحية التي قام بها الرئيس "عبد العزيز" إلا أن احتجاجات الشباب الموريتاني تواصلت، ولم تستمر ولاية الرئيس "عبد العزيز" في الحكم، وهذا نتيجة لمخالفة الدستور، ولم

¹ المرجع نفسه.

² الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

<http://aohr.net/portal/wp-f> (13/01/2020)

³ المرجع نفسه.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

يترشح للانتخابات الرئاسية لسنة 2019، وتنتظر موريتانيا في 22 يونيو 2019 أهم انتخابات رئاسية في تاريخها، نظرا لأنها انتخابات تجرى بعد انتهاء مأموريات الرئيس القادم بحكم الدستور، كما أنها تجري في ظل متغيرات سياسية أعادت المشهد بطريقة جذرية.¹

إن دلالات النتائج الرئاسية الموريتانية في مسار الانتقال الديمقراطي منذ سنة 1991 إلى سنة 2019، تحسب على النظام القائم بمدى قبوله بالأوضاع والإصلاحات التي قام بها الرئيس السابق "عبد العزيز"، أم هناك تغييرات وإصلاحات جديدة في بنية النظام القائم من حيث مستوى قبول الحرية الإعلامية والسياسية، وهذا لا يمنع من استخدام وسائل القمع عندما يجد الحاجة إليها، كما حصل عقب إعلان نتائج الانتخابات من إنزال قوات عسكرية وشبه عسكرية إلى شوارع العاصمة نواكشوط واعتقال بعض المحتجين على النتائج، هذه الإجراءات تؤكد محافظة النظام على نهج القمع في التعامل مع الازمات السياسية والاعتماد على المقاربة الأمنية في تسويتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى علاقاتها الخارجية مع تجربة الصحراء، وأزمتهما مع السنغال.²

جدول رقم (08): كرونولوجيا الانتقال الديمقراطي في موريتانيا ما بين (2011-2019)

الأحداث	تاريخ
انطلاق الاحتجاجات المنددة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية.	يناير 2011
إلغاء عقوبة حبس الصحفيين.	يونيو 2011
بعد المفاوضات مع معارضة الحكومة تعترف بالأقليات وإبعاد الجيش عن السياسة.	سبتمبر - أكتوبر 2011
الحكومة تأمر بإغلاق المراكز الخيرية الإسلامية، خاصة التي يديرها الشيخ "محمد الحسن ولد الددو".	مارس 2014
إعادة انتخاب "محمد ولد عبد العزيز" رئيسا للجمهورية.	يونيو 2014
تحول قوات تحرير أفارقة موريتانيا إلى حزب، تنشر وثيقة عن الحكم الذاتي في موريتانيا.	أغسطس 2014
الحزب الحاكم للاتحاد من أجل الجمهورية يفوز بالانتخابات التشريعية.	سبتمبر 2018

¹رئاسيات 22 يونيو... حظوظ المرشحين وآفاق المستقبل"، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية. <https://www.cmers.org/989869/193-22-> (13/01/2020)

²المرجع نفسه، ص: 02.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

يناير 2019 الاتحاد من أجل الجمهورية يرشح قائد الأركان للانتخابات الرئاسية المقبلة.

المصدر: تصميم الباحثة بالاعتماد على الموقع: مستقبل المغرب العربي، المرجع السابق.

أما بالنسبة للمجتمع المدني الموريتاني، والتحديات التي تواجه نشاطه في ظل الانتقال الديمقراطي، قد ظهر مع تأسيس الجمهورية ما بعد الاستقلال، كأحد أهم مظاهر وجود الدولة، ولم يكن ظهوره سوى انعكاس للمجتمع التقليدي الذي جاء من الحياة التقليدية أو ما يعرف بالمجتمع البدوي، وكان أول ما ظهر من مؤسسات المجتمع المدني في موريتانيا " على حد علمي " النقابات المهنية بما فيها النقابات التي تمثل العمال، تلك الشريحة ذات الأهمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.¹

وظهرت كذلك اتحادات الطلاب في فترة تشبعت الساحة الجامعية بالأيديولوجيا لحظة المد الشيوعي، و التيارات الوافدة بما فيها التيار الإسلامي و البعثي و الناصري، تلك الاتحادات التي ستخرج في فترة لاحقة زعامات سياسية سترسم المشهد السياسي لموريتانيا، كما ظهرت الجماعات الحقوقية المدافعة عن حقوق المرأة و الطفل و الطبقات المهمشة، و المناضلة ضد العبودية ، بيد أن أقوى حركة حقوقية في تاريخ موريتانيا لم تظهر إلا ما قبل سنوات من الآن ، حركة إيبرا ، تلك الحركة التي هزت الساحة الاجتماعية والسياسية لموريتانيا مطلع 2011.²

إن النظر لقانون الجمعيات في موريتانيا متنوع، فمن الناحية الدستورية فقد نصت المادة 10 من الدستور 1991: " تضمن الدولة لكافة المواطنين الحريات العمومية والفردية وعلى وجه الخصوص: حرية التنقل والإقامة في جميع أجزاء تراب الجمهورية، حرية دخول التراب الوطني وحرية الخروج منه، حرية الرأي وحرية التفكير، حرية التعبير، حرية الاجتماع، حرية انشاء الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة سياسية ونقابية يختارونها..."³، أما من الناحية القانونية، فنصت المادة الأولى من القانون رقم 64-098 المتعلق بالجمعيات في موريتانيا: إن الجمعية هي اتفاق بين عدة أشخاص يجعلون بموجبه، بصفة

¹ زين العابدين على بتيش، " أولويات المجتمع المدني الموريتاني في المرحلة القادمة"، الإصلاح، 12 أكتوبر 2019. <http://elislah.mr/?p=2909> (13/01/2020)

² المرجع نفسه.

³ الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المادة 10، دستور 1992- يونيو 2006، ص: 03. <http://www.arabwomenlegal-emap.org/> (14/01/2020)

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

مشتركة ودائمة، معارفهم أو نشاطاتهم في اطار غير تقاسم أرباح، وهي تسير فيما يتعلق بشرعيتها، وفق المبادئ العامة للقانون المطبقة على العقود والالتزامات".¹

عند تحليل دراستنا للجمعيات في موريتانيا من حيث النص والممارسة، فقد واجهت العديد من الانتقادات حول الظروف التي صدر فيها القانون 64-098، فالدولة المركزية عند نشأتها كانت تخشى من ظهور جمعيات ذات طابع عنصري أو جهوي أو قبلي، باعتبار أن المجتمع الموريتاني يتميز بالقبيلة والعشيرة، وهذا هو السبب في كون القانون خول على المستوى المركزي كامل السلطة لوزارة الداخلية للترخيص للجمعيات مهما كانت طبيعتها وحجمها أو دائرة نشاطها، وبذلك فمفهوم الجمعيات في موريتانيا يكتنفه الغموض نظرا للظروف التي صدر فيها القانون المنظم للجمعيات والنقابات والتعاونيات ما أدى إلى غياب مفهوم المجتمع المدني والحوار الاجتماعي، مقابل غياب تصور واضح يلزم الفاعلين بالتعامل مع منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.²

هناك قيودا وتحديات مفروضة على المجتمع المدني في موريتانيا منذ الانفتاح السياسي في ممارسة نشاطاته وأدواره في مسار الانتقال الديمقراطي منذ 1991 الى 2019، الا أنها بادرت في تغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية والدفاع عن حقوق الانسان مارست مختلف الأدوار منها:³

1. **النقابات المهنية:** من أهم أولوياتها الضغط لرفع رواتب العمال، والضغط أيضا من أجل أن تكون ساعات العمل أسبوعيا لا تتجاوز الساعات التي حددها القانون، فإذا تم تجاوزها وجب التعويض للعامل، وكذلك السعي لإنشاء اتفاقات جماعية جديدة مع أرباب العمل تمنح حقوقا أكثر للعمال الموريتانيين.

2. **الحركات الحقوقية:** كشف المزيد من حالات العبودية والعمل على إحقاق الحق ومحاربة كافة مظاهر الاستعباد مهما كانت، ورفض تشغيل الأطفال خاصة في الأماكن التي تشهد إصلاح السيارات،

¹ القانون رقم 64-098 بتاريخ 9 يونيو 1964 يتعلق بالجمعيات، المادة الأولى، ص: 01.

² المركز الدولي للاستشارات، " إعداد خريطة وظيفية تفاعلية (ديناميكية) للمجتمع المدني في موريتانيا ما بين فترتي تنفيذ الصندوق الأوروبي ال 10 وال 11: خريطة المجتمع المدني". بلجيكا، ابريل 2015، ص: 23.

³ زين العابدين، المرجع السابق.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

كذلك يطلب من الحركات الحقوقية أن تخفف من الخطاب التصادمي الذي يزيد من الإحتقان بين مكونات المجتمع ويسبب التفرقة بين مختلف فئاته.

3. **النقابات الطلابية:** وأهم أولوياتها فرض التعليم للجميع وإسقاط القرار الباطل من حيث المشروعية (غياب الأخلاقية وغياب رضى المجتمع)، وليس بالضرورة الشرعية (استتفاد الإجراءات القانونية)، بإقصاء مواليد ما قبل 1994 من دخول الجامعة.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

المبحث الثاني: البيئة الاقتصادية المغربية

تختلف الدول المدرجة في المنطقة المغربية بشكل كبير من حيث مستويات تنميتها، وهياكلها الاقتصادية، فمن الصعب تحديد درجة التفاوت بين هذه الدول لتحديد العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى التغيير السياسي، خاصة أن التطورات الراهنة في النظام العالمي تؤثر بدرجة كبيرة على التنمية الاقتصادية للدول مقابل الحفاظ على الامن والسلم الوطني والإقليمي.

ونظرا للأثار الاقتصادية العالمية على النمو الاقتصادي في الدول المغربية شكل خطر البنية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما أن هذه الدول تعتمد تقريبا على تصدير النفط والغاز (الجزائر - ليبيا)، مقابل التصنيع والخدمات والسياحة (المغرب، موريتانيا، تونس)، وبذلك ستحاول دراستنا في هذا المبحث تحليل البيئة المغربية وفق مؤشرات أساسية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الأثار الاقتصادية على اقتصاد الدول المغربية، الفساد) بهدف معرفة مدى تأثير فشل السياسات الاقتصادية للحكومات المغربية وعدم قدرتها على توليد نمو مستدام وخلق فرص العمل، رغم اعتمادها على إصلاحات موجهة نحو اقتصاد السوق، لاسيما وأنها لجأت للمؤسسات المالية الدولية لتطوير هياكلها الاقتصادية وتوسيع نطاق الاستثمار، الأمر الذي أدى إلى اندلاع الاحتجاجات سنة 2011.

المطلب الأول: تأثير النظام العالمي على اقتصاديات الدول المغربية

منذ استقلال الدول المغربية، اتبعت حكوماتها العديد من الإصلاحات، والاستراتيجيات في محاولة منها إعادة بناء الدولة وفق التوجه الليبرالي، وفي فترة الثمانينيات لم تحقق نتائج اقتصادية جيدة، وانما متواضعة وأثبتت أنها غير مستدامة من الناحية المالية، وهذا يرجع للأزمة العالمية، حيث أدت نهاية الطفرة النفطية (1971-1981) إلى زيادة تدهور اقتصاديات المنطقة وواجهت عجزا كبيرا، ومستويات عالية من الديون والتضخم مثلا في تونس سنة (1986)، ثم الجزائر سنة (1994)، اضطرت هذه الأخيرة إلى طلب المساعدة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقد اتبعت هذه الدول، مع اختلافات معينة في التوقيت والنطاق، سلسلة من الإصلاحات الموجهة نحو السوق بهدف الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد، وتعزيز نمو القطاع الخاص، ودمج اقتصاداتها في السوق العالمية.¹

¹ Maria Cristina Paciello, « The Arab Spring : Socio-economic Challenges and Opportunities », Istituto Affari Internazionali, 11 | 15E – December 2011, p : 03.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

قبل عام 1950، عرفت الدول المغاربية انخفاضا في النمو الاقتصادي مقارنة بدول العالم نظرا للأوضاع التي تعيشها من الاستعمار الأجنبي، أما خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، فشهدوا نمواً اقتصادياً مستداماً، يعتمد بشكل أساسي على معدل مرتفع من الاستثمار في رأس المال المادي¹.

منذ أوائل التسعينيات، قامت الدول المغاربية بتبني سلسلة من الإصلاحات تحت رعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي تهدف إلى زيادة درجة الانفتاح الدولي وتحرير بعض القطاعات، باستثناء ليبيا، قامت هذه البلدان بخصخصة المؤسسات العامة المتنوعة، وخفضت تدخل الدولة في القطاعين المالي والمصرفي، وحسنت السياسات المالية والنقدية، وبسطت تنظيم سوق العمل².

إن الانفتاح الدولي الأكبر يولد فوائد، ولكنه يعرض الاقتصاديات لمخاطر كبيرة في حالة حدوث أزمة دولية، وقد ضربت الأزمة العالمية اقتصادات الدول المغاربية، سواء في القطاعات "الأكثر قوة"، من خلال انخفاض أسعار النفط، والمواد الخام، وانخفاض السياحة، وفي القطاع الأكثر هشاشة المتمثل في قطاع التصنيع. في صيف 2008 والأشهر الأولى من سنة 2009، حدث انهيار في انخفاض أسعار النفط، وكانت له تداعيات مباشرة وغير مباشرة على اقتصاد الدول المغاربية، تسبب في تأثير مباشر على الدول المصدرة مثل الجزائر وليبيا، وتأثيرات غير مباشرة على الدول المغاربية الأخرى، وهذا نتيجة انخفاض تدفق رؤوس الأموال وتحويلات المهاجرين في البلدان المنتجة للبترو³.

ومنذ بداية التسعينيات، انتهجت الدول المغاربية برامج الإصلاح الاقتصادي*، استهدفت تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية من خلال تنفيذ سياسات الاستقرار، وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية، وفي السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات، تحول الزخم الإصلاحي في الدول المغاربية باتجاه الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز فرص النمو المستدام. ولقد

¹ Andrea Ansani Vittorio Daniele, » About a revolution. The economic motivations of the Arab Spring », **International Journal of Development and Conflict**, Vol. 3(3), (2012), p : 03.

² **Ibid**, p p: 04.-06.

³ **Ibid**.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

قامت مؤسسات التمويل الدولية الإقليمية بتقديم الدعم المالي والفني لمساندة برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي، والتصحيح الهيكلي.¹

مخطط رقم (06): برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول المغاربية^{2***}

¹ هبة عبد المنعم، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، صندوق النقد العربي، يناير 2012، ص: 18.

* سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي **Economic stabilization policies** تتضمن حزمة من الإجراءات التي تستهدف تحقيق التوازن بين جانب الطلب الكلي والعرض الكلي، بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية القائمة من خلال الاتجاه إلى خفض مستويات الطلي الكلي مع توجه نحو إعمال آليات السوق، وذلك باستخدام كل من السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف. " دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية". صندوق النقد الدولي، فبراير 2018، ص: 07.

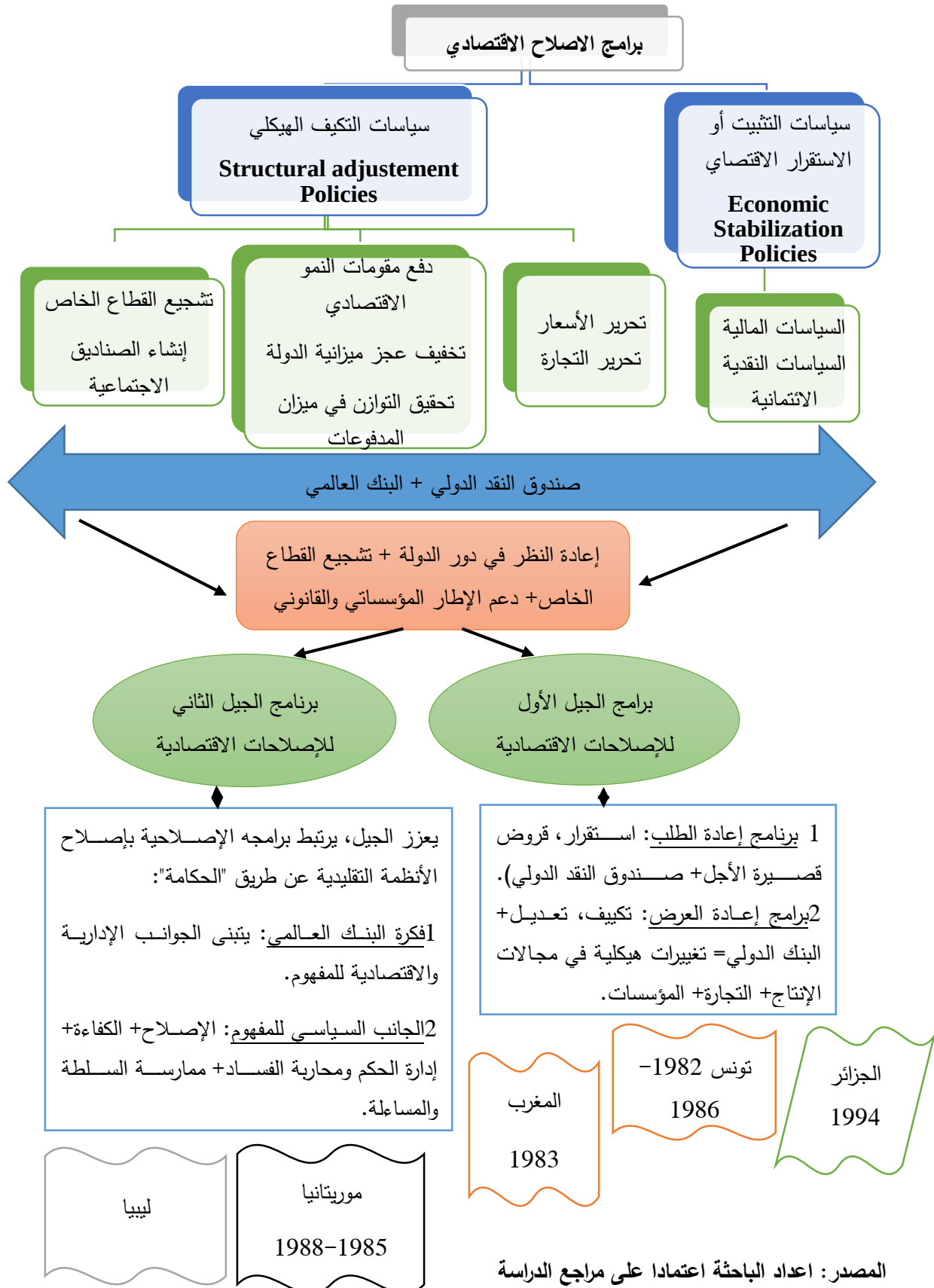
سياسات التكيف الهيكلي **Structural adjustment policies**: تسعى إلى تحقيق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية بما يساعد على زيادة مستويات العرض الكلي، بغل على هذه السياسات الطابع القطاعي، حيث توجه إلى زيادة مستويات الصادرات، وإلى ترشيد دور الحكومة في الاقتاد لصالح زيادة دور القطاع الخاص، بهدف دعم النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل. محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم. المرجع نفسه، ص: 08.

² هبة عبد المنعم، محمد إسماعيل، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، فبراير 2018، ص: 07.

** أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير (جامعة سطيف: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013/2012)، ص: 136_151.

*** حاكمي بوحفص، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا. دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب-تونس"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد(07)، (ديسمبر 2009)، ص: 08.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)



الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

ما يلاحظ على الهياكل الاقتصادية للدول المغاربية وجود اختلافات، مثلاً في الجزائر وليبيا هناك تنوع من حيث الهياكل الإنتاجية التي تعتمد تقريباً على تصدير النفط والغاز، حيث تلعب الشركات المملوكة للدولة دوراً بارزاً، مقارنة بتونس والمغرب وموريتانيا لديها هياكل أكثر تنوعاً من حيث التصنيع والخدمات، ولا سيما السياحة التي تركز عليها كثيراً تونس والمغرب في اقتصادها.¹

على الرغم من اعتماد إصلاحات موجهة نحو السوق، ظلت اقتصادات البلدان المغاربية، رغم الاختلافات، لا تزال تعاني من الهشاشة والضعف الهيكلي، نظراً إلى فشل السياسات الاقتصادية للحكومات وعدم قدرتها على توليد نمو مستدام وخلق فرص العمل، كما أن الهياكل الاقتصادية تفنقر إلى التنوع، وتعتمد بشكل كبير على مصادر الإيرادات الخارجية (مثل التحويلات، والسياحة، وصادرات النفط، والمساعدات المالية، التي تجعل أداءها الاقتصادي عرضة بشكل كبير للصدمات الخارجية وبالتالي هي غير مستدامة على المدى الطويل.²

شكلت هذه التحديات عائقاً للدول المغاربية في الحفاظ على استقرارها وأمنها الداخلي والخارجي، حيث أصبح عرضة للتهديد، نظراً لتأزم الأوضاع الاقتصادية وتداعياتها على الأوضاع الاجتماعية، ولد ارتفاع نسبة البطالة لدى الشباب المغربي، وانخفاض مستوى المعيشة، لأن هذه الإصلاحات لم تكن نافعة وذات أبعاد قصيرة المدى، نتج عنه موجة الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية.

اندلعت الاحتجاجات الأولية في تونس، والتي كانت متوترة بسبب مزاعم الفساد، وارتفاع نسبة البطالة لدى الشباب خرجي الجامعات، حيث لجؤوا إلى بيع الخضار والفواكه في الشارع، وهذا ما لم يُسمح به، وهي ما تعرف بحادثة "محمد بوعزيزي"، حفز هذه الأخيرة الشباب التونسي في 18 ديسمبر 2010 للخروج في مظاهرات واحتجاجات مطالبين بالتغيير، ثم انتشرت إلى دول الجوار، امتدت الاحتجاجات إلى الجزائر في 28 ديسمبر 2010، ثم إلى موريتانيا في 17 يناير 2011، المغرب في 30 يناير 2011، إلى ليبيا في 17 فبراير 2011، لتنتقل موجة الانتقال الديمقراطي إلى منطقة الشرق

¹ Andrea, Vittorio, **Ibid**, p : 04.

² Maria, **Ibid**, p : 03.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

الأوسط ودول الخليج العربي، مع تأثير الفضاء الافتراضي عن طريق الهواتف المحمولة وأجهزة التلفاز الفضائية والإنترنت.¹

إن الدوافع التي أدت إلى تصاعد وتيرة الاحتجاجات في دول المنطقة المغاربية، رغم تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، يمكن رصدها في مؤشرات رئيسية تتمثل في: الأزمة العالمية، التضخم، الميزان التجاري (الصادرات والواردات)، مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، حجم التجارة الخارجية، التعليم، الفقر، وبناء على التقارير الصادرة من المؤسسات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد العربي، منظمة الشفافية الدولية، بنك التنمية الإفريقي)، والتقارير الوطنية (المجلس الوطني للإحصاء لدول المغاربية).

المطلب الثاني: مؤشر مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دراسة مقارنة)

تختلف الدول المغاربية بشكل كبير من حيث مستويات تنميتها الاقتصادية، وهياكلها الاقتصادية، يوضح الشكل أدناه مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث من السهل أن نرى كيف أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المصدرة للنفط أعلى من المتوسط إلى تسع مرات مقارنة بدول العالم، باستثناء ليبيا، فإن مستويات التنمية في دول شمال أفريقيا أقل من المتوسط الإقليمي.² بين عامي 1960 و 2010، كانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة نسبياً: حوالي 5% في تونس، و 4 % في المغرب، و 3.4 % في الجزائر. وبسبب الديناميكية الديموغرافية المستدامة، كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد أدنى. وفي السنوات الـ 15 الماضية، كانت معدلات النمو أعلى قليلاً من تلك خلال الفترة 1960-2010، وخلال الأزمة العالمية 2008-2010 تباطأ النمو، ومع ذلك استمر الدخل الإجمالي ونصيب الفرد في الزيادة، وإن كان بوتيرة معتدلة.³

¹ Ismet Gocer, Sertan Cinar, « The Reasons and Economic and Political Consequences of Arab Spring ? », *Khazar Journal of Humanities and Social Sciences*, Vol (17), (N= 2), (2014), p :04.

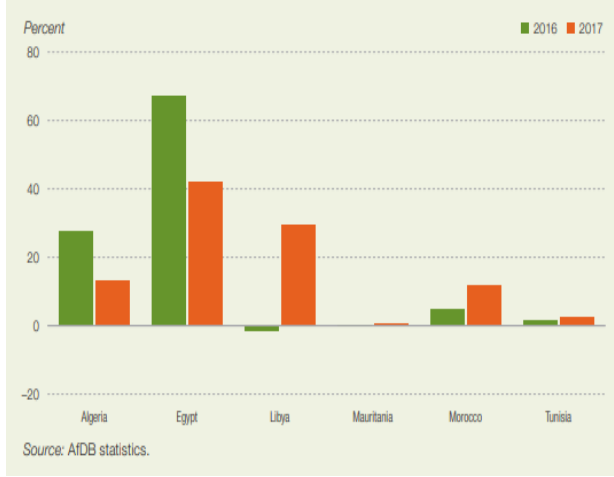
² Andrea, *Ibid* , pp : 03-04

³ *Ibid*.

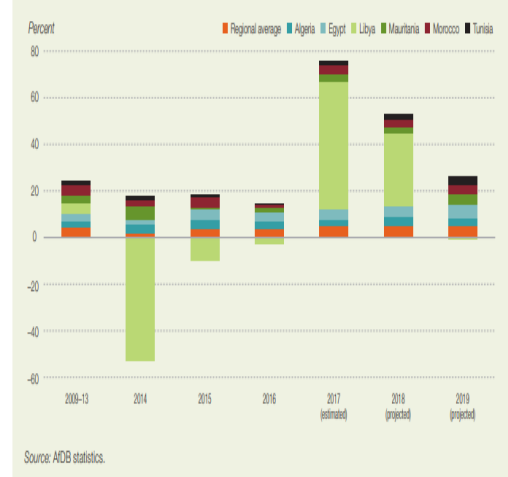
الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

الشكل رقم (03): التقارير الدولية: بنك التنمية الافريقي 2018

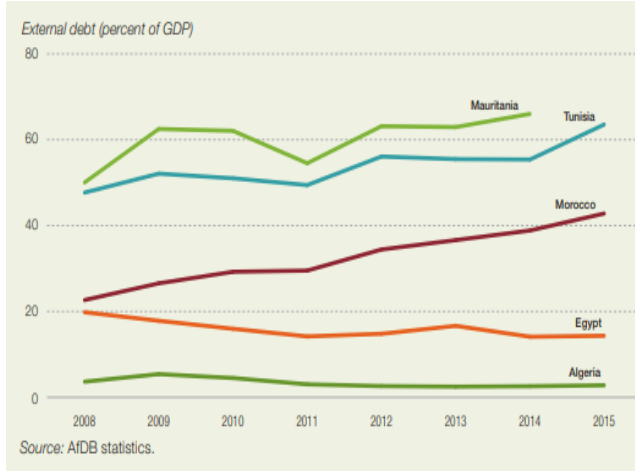
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة شمال إفريقيا 2017



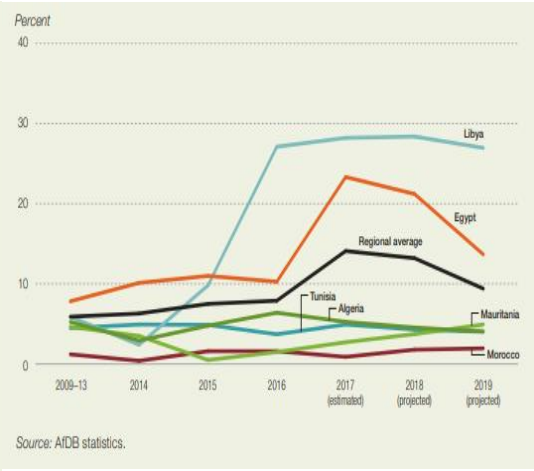
النمو الاقتصادي لبلدان شمال أفريقيا 2009-2019



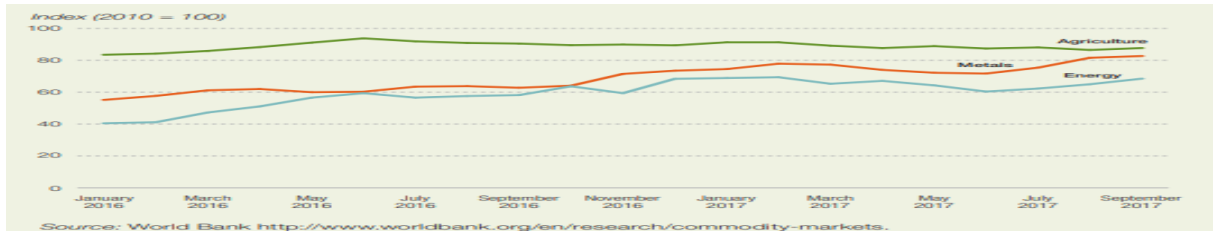
تراكم الديون الخارجية في خمسة من بلدان شمال أفريقيا 2008-2015



التضخم في دول شمال أفريقيا 2009-2016



مؤشرات أسعار السلع العالمية الشهرية يناير 2016 -سبتمبر 2017



Source : North Africa Economic Outlook 2018. African Development Bank 2018. p : 24. تقرير

<https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/2018AEO/African-Economic-Outlook-2018-North-Africa.pdf> (13/07/2020)

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

في الجزائر بلغ الناتج المحلي في عام 2017 نسبة 1,60% مقارنة بالسنوات الماضية، أما متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فبلغ 3.54 % ما بين عام 2001 - 2017 رغم تبني الحكومة الجزائرية استراتيجيات جديدة بالاعتماد على الاقتصاد غير النفطي منها الطاقة الشمسية، واتخاذ القطاع الزراعي كبديل تنموي في تحقيق النمو الاقتصادي الجزائري.

رغم تبني الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية منذ بداية الثمانينيات إلى يومنا هذا، مازال الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا تابعا لأداء قطاع المحروقات، ففي الفترة التي أعقبت طلوع الألفية الجديدة إلى غاية سنة 2013 عرفت أسعار المحروقات ارتفاعا كبيرا في الأسواق العالمية، وهو ما ساهم في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، مقابل استمرار الفائض في الميزانية العامة للدولة، وتضاعفت احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، حينها توجهت الحكومة الجزائرية إلى تنفيذ برامج تنموية طموحة في المستقبل.¹

فحسب تقرير بنك الجزائر الصادر في سنة 2017، فقد سجل سعر البرميل الجزائري خلال فترة ما بين سنة 2014 و سنة 2015 من 100.2 إلى 53.1 دولار أمريكي وهذا يفسر تراجع سعر البرميل بسبب تقلبات أسعار السوق العالمية من حيث العرض والطلب، ليرتفع مجددا وبنسبة عالية خلال الفترة ما بين 2016 إلى 2018 حيث قدر سعر البرميل من 45 دولار أمريكي إلى 54 دولار أمريكي ليصل إلى 71 دولار أمريكي، وهذا راجع إلى الاختلالات الموجودة في الأسواق العالمية خاصة لدى منطقة اليورو وكذلك إلى معدل الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات سواء لدى الدول المنتجة أو المصدرة للنفط.²

وقد عرفت منذ 2014 موجة التقلبات الاقتصادية التي أثرت على أهم المتعاملين الاقتصاديين، التزمت الدولة بمواصلة المحافظة على استدامة تمويل المالية العامة وموازنة الحسابات الخارجية، من خلال النموذج الجديد لنمو الاقتصاد الوطني، والمُصادق عليه من طرف الحكومة، ساهمت عدة عوامل على تحسين النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال عام 2018، تمثلت في ارتفاع الأسعار العالمية للنفط

¹ علي بلاو، "الازمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر: الأسباب... الآثار والحلول المقترحة"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد (07)، عدد (11 مكرر)، (جوان 2019)، ص: 431.

² Banque d'Algérie. Rapport annuelle économique et monétaire en Algérie et Bulletin monétaire et financier de premier semestre, 2017-2018, p : 153-07.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

مقارنة بالسنوات الماضية، والحد من الواردات لاسيما الواردات الاستهلاكية، واللجوء إلى التمويل الداخلي لعجز الموازنة من خلال موارد صندوق ضبط الإيرادات، وإلى الاقتراض الداخلي، يسير في إطار خطتها الاستراتيجية "الجزائر 2030" إلى رفع معدل نمو القطاع غير النفطي إلى 6.5 %، وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج على ست (06) ركائز أساسية: تطوير المزيد من المشروعات، تنويع مصادر تمويل القطاع الخاص، التنويع الاقتصادي، تنظيم عمليات إدارة الأراضي، ضمان أمن وتنوع مصادر الطاقة، تحسين الحوكمة الاقتصادية.¹

بالمقارنة مع تونس فإن السياسات التي طبقها الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" بين عامي (1957-1987)، و "زين العابدين بن علي" الذي حكم من بعده لمدة ثلاثة عقود، أدت إلى بروز ما أطلق عليه "غوندر فرانك" «تتمية التخلف» Development of underdevelopment، حيث عرفت أزمة التوزيع بين المناطق المركزية التي استغلت رأسمال والاكتفاء الذاتي الاقتصادي، والمناطق الطرفية التي بقيت في عجز وأزمة في المورد.²

ولم يتبع "بورقيبة" و "بن علي" تنفيذ سياستها التي صرّحاً بها، والتي تقضي بالحرص على تأمين استثمارات متجددة مخصصة كانت موجهة للمناطق المحرومة، ولا يمكن التحقق ما إذا كانت الدولة تحاول تطبيق سياسة التوزيع العادل بين المناطق بشكل جيد، إلا بالنظر حول نوع من السياسات التي تم تهميشها في المناطق ذات الكثافة السكانية القليلة.³

فقد بلغ الناتج الإجمالي المحلي في عام 2015 إلى 43 مليار دولار أمريكي مقارنةً مع سنة 2013 الذي بلغ 47.6 % وسنة 2014 بلغ 46.2 %، أما سنة 2017 في ظل فترة الانتقال الديمقراطي بلغت بنسبة 2.8 %، مقارنةً مع السنوات التي سبقتها، وهذا نتيجة استكمال الإصلاحات التي تبنتها تونس خلال هذه الفترة بتوسيعها النمو في القطاع الزراعي والصناعي وبنسبة كبيرة ثم اعتمادها على السياحة كركيزة أساسية في نمو الاقتصاد التونسي.⁴

¹ صندوق النقد العربي، تقرير أفاق الاقتصاد العربي، الإصدار 09، أبريل 2019، ص: 19.

² العربي صديقي، "التتمية الإقليمية في تونس: تداعيات التهميش المركب"، موجز السياسة، (يناير 2018)، ص: 02.

³ المرجع نفسه.

⁴ المرجع نفسه.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

وقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 2.7% عام 2019، مقارنة مع 2018 التي قدرت 0.2%، وذلك في ظل التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي، وارتفاع متوقع لنمو قطاع الخدمات، وبدء الإنتاج للغاز الطبيعي الذي سيساعد على تلبية جزء من الطلب المحلي على الطاقة، وتقليل كلفة الواردات النفطية، ويشار إلى أن الحكومة تستهدف زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 5%، وخفض البطالة إلى 12% بنهاية 2020، مقارنة بنحو 15% للمستويات الحالية، من خلال إدخال "نموذج جديد" للتنمية، كما تعتزم الحكومة زيادة مرونة نظم أسعار الصرف، وتعزيز الاحتياطات من العملات الأجنبية، وتقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة، ومنها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل دعم الإصلاحات التي تتبناها الحكومة التونسية.¹

مقارنة بالمغرب فإن اعتمادها على القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 1.1% سنة 2016، وارتفع في سنة 2017 بنسبة 4.1% وهذا دليل على ازدياد ديناميكية النمو الاقتصادي لأنها لا تعتمد على قطاع واحد، وإنما تتنوع في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات.

ركزت منذ عام 2012 على تبني إصلاحات تستهدف تجاوز الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية لخفض العجز في الموازنة العامة للدولة، ودعم أوضاع ميزان المدفوعات تم في إطارها اتخاذ العديد من التدابير التي نجحت بشكل كبير في التقليل من حدة اختلالات. تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي إلى 3.3% في 2018 مقابل 4.1% مقابل النمو المحقق عام 2017، ذلك يعكس انخفاض معدل نمو القطاع الزراعي إلى 4.6% مقابل 15.4% عام 2017.²

بالمقارنة مع ليبيا شأنها شأن الجزائر في النمو الاقتصادي، حيث تعتمد بشكل كبير على النفط، نظرا للظروف السياسية والأمنية التي تعرفها الدولة منذ سقوط نظام "القذافي"، وتساعد حدة الصراع السياسي والانقسام الداخلي، إضافة إلى التسابق والتنافس بين الدول الغربية والعربية، أصبحت ليبيا محل أطماع كل الدول المتدخلة، مما انعكس على النمو الاقتصادي الليبي، حيث بلغ سنة 2016 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.8%، ليرتفع سنة 2017 إلى 26.7%.

¹ تقرير أفاق الاقتصاد العربي، المرجع السابق، ص ص: 24.

² المرجع نفسه.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

ونظرا لأن قطاع النفط هو المصدر الرئيسي للنمو، تظل الأنشطة الاقتصادية مقيدة بفعل الاشتباكات المتكررة حول مرافق البنية التحتية النفطية بهدف السيطرة على الثروة النفطية. ويرى البنك الدولي أن طموح البلاد إلى رفع إنتاج النفط إلى 1.6 مليون برميل يوميا (أعلى مستويات الإنتاج قبل الثورة) أمر مفرط في التفاؤل، حيث إن هذا الهدف يتعطل بشكل متكرر بسبب الصراعات السياسية. ويعوق ما يرتبط بذلك من انعدام الأمن وإصلاحات الاستثمار وتنمية القطاع الخاص.¹

ونظرا لكون الصادرات النفطية تساهم بما لا يقل عن 95% من نصيب إجمالي، جعله المحفز الرئيسي للنمو الاقتصادي، حيث يعتمد التنبؤ بمستويات النمو الاقتصادي بشكل كبير على التطورات في أسعار وإنتاج وصادرات النفط الخام، إضافة إلى التطورات الداخلية، شهدت كميات إنتاج النفط زيادة ملحوظة عام 2018، حيث ارتفعت كميات الإنتاج النفطي إلى ما يقارب من مليون برميل في اليوم، بما يزيد بنحو 17% مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2017، وهو ما ساعد على دعم مستويات الناتج في القطاع النفطي خلال العام، ورغم ارتفاعه إلا أنها لا تزال أقل من المستويات المسجلة قبل عام 2011 البالغة 1.6 مليون برميل يوميا، رغم ذلك لا يزال يواجه العديد من التحديات على ضوء الأوضاع الداخلية التي تؤثر على مستويات الاستثمار والبنية الأساسية اللازمة لدعم النمو في القطاعات الاقتصادية.²

مقارنة مع موريتانيا بعد الإصلاحات التي تبنتها الحكومة الموريتانية في تعزيز اقتصادها بالشاركة مع المؤسسات المالية الدولية، عرفت موريتانيا ارتفاعا مُعتبراً في معدل الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ 1.2 % في سنة 2016، وهذا دليل على التقدم والنشاط القوي في القطاعات التي تعتمد على الخدمات كبذل عن الربح النفطي، نظرا لكونها استمدت نموها من القطاعات الأولية مثل النقل والكهرباء والاتصالات، ساعدت السياسات المالية والأسعار الدولية للمعادن في بلوغ معدلات تصاعدية، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2017 بنسبة 0.3%، ليرتفع ويحقق فائض في سنة 2018 بنسبة 1.5%، ونظرا لموجة الانتقال الديمقراطي في المنطقة

¹ الاقتصاد في ليبيا. فنك، يونيو 2020.

<https://fanack.com/ar/libya/economy/> (17/07/2020)

² تقرير آفاق الاقتصاد العربي، المرجع السابق، ص: 20.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

المغاربية، إلا أنها لم تؤثر على نشاطها الاقتصادي بالدرجة الأولى على المستوى الداخلي، أما من حيث مؤشر التضخم والمديونية، فإنها تواجه تحديات إنمائية ومخاطر كبيرة للاستخدام غير العقلاني للإيرادات، وهذا ما ينعكس على البنية التحتية، والتنوع المحدود في اقتصادها.¹

المطلب الثالث: مؤشر التضخم (دراسة مقارنة)

تشير مختلف البيانات الصادرة من مجموعة البنك الدولي إلى ارتفاع معدل التضخم في مختلف دول العالم منذ سنة 2011، حيث بلغ في الدول المتقدمة 2.7% مقارنة بسنة 2011 بلغ 1.5%، وهو قريب من الحدود العليا للمعدلات المستهدفة مسبقاً من المصارف المركزية لتلك الدول، ويرجع لعدة عوامل منها عودة السياسات المالية التوسيعية ذات الآثار التضخمية لدى الاقتصادات المتقدمة، وقيام المصارف المركزية لتلك الدول بضخ السيولة في الاقتصاد للتغلب على الانكماش الذي تعانيه في أعقاب الأزمة المالية.²

بالمقارنة مع الدول النامية ومنها دول المنطقة المغاربية فقد سجلت ارتفاعاً في معدل البطالة في تونس بلغت نسبة التضخم 3.9% في سنة 2017 مقارنةً مع سنة 2015 قدر بـ 3.7% وفي سنة 2016 بلغ 4.9%، مقارنةً بليبيا حيث بلغ معدل التضخم مستوى قياسياً نسبته 28.4% في سنة 2017 بعد أن بلغ 25.9% في سنة 2016، مقارنةً بالجزائر حيث بلغت نسبة التضخم 5.59% في سنة 2017، بعدما كان في سنة 2016 بلغ 6.40%، مقارنةً بموريتانيا نجد نسبة التضخم بلغت في سنة 2015 إلى 0.5%، وفي سنة 2019 بلغ 2.3%، مقارنةً بالمغرب حيث بلغت نسبة التضخم 1.6% في سنة 2016، لتتخفص سنة 2017 إلى 0.3%.

¹ البوابة العربية للتنمية، موريتانيا.

<https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/country/> (17/07/2020)

² التطورات الاقتصادية الدولية، ص: 07.

https://www.amf.org.ae/sites_0.pdf (17/01/2020)

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

جدول مقارنة رقم (01): مؤشر التضخم في دول المغاربية مقارنة بالدول المتقدمة خلال فترة الانتقال الديمقراطي

Inflation annuelle (%)	أغسطس 2017	يوليوز 2017	يونيو 2017	التتالي الثاني 2017	التتالي الأول 2017	معدل 2016	التضخم السنوي (%)
	Août 2017	Juillet 2017	Juin 2017	Trim. 2 2017	Trim. 1 2017	Moyenne 2016	
الجزائر							
Ensemble	4,5	3,1	4,1	5,2	7,6	6,4	المجموع
Alimentation	3,5	-0,1	1,4	3,8	7,1	3,4	التغذية
ليبيا							
Ensemble	-	-	30,5	31,3	25,7	25,9	المجموع
Alimentation	-	-	34,8	35,1	23,6	30,1	التغذية
المغرب							
Ensemble	0,3	-0,1	0,3	0,3	1,3	1,6	المجموع
Alimentation	-1,1	-1,3	-0,7	-0,8	0,9	2,7	التغذية
موريتانيا							
Ensemble	2,2	2,5	2,4	2,7	3,2	1,5	المجموع
Alimentation	3,4	3,0	3,0	3,6	4,0	2,3	التغذية
تونس							
Ensemble	5,7	5,6	4,8	4,9	4,6	3,7	المجموع
Alimentation	5,2	3,6	4,0	4,4	4,8	2,6	التغذية
Egypte	31,9	33,0	29,8	30,3	29,8	-	مصر
Zone euro	1,5	1,3	1,3	1,5	1,8	0,2	منطقة اليورو
Etats-Unis	1,9	1,7	1,6	1,9	2,5	1,3	الولايات المتحدة
Chine	1,8	1,4	1,7	1,5	1,4	2,0	الصين

المصدر: نشرة شهرية للأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، المملكة المغربية، 2017/10/09، ص:01.

<http://maghrebarabe.org/wp-content/uploads/2019/03/Indice> (17/07/2020)

وترجع أسباب ارتفاع معدل التضخم في دول المنطقة المغاربية إلى ارتفاع معدلات الطلب في الدول النامية الكبرى الناتجة عن ارتفاع مستويات الدخل، وارتفاع أسعار الغذاء والنفط، إضافة إلى التطورات السياسية والأوضاع الأمنية التي تشهدها المنطقة المغاربية منذ سنة 2011 التي أدت إلى اختناقات في مستويات العرض لبعض السلع الرئيسية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم.¹

المطلب الرابع: مؤشر البطالة (دراسة مقارنة)

من أجل فهم بطالة الشباب في دول المنطقة المغاربية، نتساءل عن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الاحتجاجات وموجة الانتقال الديمقراطي سنة 2011، حيث إنه لا بد من إجراء دراسة استطلاعية على مختلف التقارير الصادرة من الجهات الدولية والوطنية، وبناء على التقارير الدولية الصادرة من البنك الدولي، والاحصائيات المقدمة من الجهات الرسمية الوطنية.

¹ المرجع نفسه.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

جدول المقارنة رقم (02): نسبة البطالة في المنطقة المغاربية

خلال فترة الانتقال الديمقراطي 2011-2019

السنة	البلد	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريتانيا
2011	%5.80	%18.33	%8.91	%19.00	%9.85	
2012	%5.77	%17.63	%8.99	%19.03	%9.86	
2013	%5.77	%15.93	%9.23	%19.06	%9.89	
2014	%5.63	%15.06	%9.70	%18.96	%9.81	
2015	%5.64	%15.22	%9.46	%18.88	%9.76	
2016	%5.67	%15.51	%9.30	%18.79	%9.69	
2017	%5.57	%15.38	%9.19	18.63%	%9.58	
2018	%5.39	%15.46	%9.08	18.47%	%9.49	
2019	%5.40	%16.02	%9.02	%18.56	%9.55	

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا إلى الاحصائيات الصادرة من البنك الدولي سنة 2019.

تبين الاحصائيات المقدمة من البنك الدولي أن مؤشر البطالة في الدول المغاربية يختلف من درجة إلى أخرى حسب الفترات الزمنية التي تطبق فيها البرامج التنموية، وربط الاقتصاد بسوق العمل، ووفق الاحصائيات والتقارير التي تقدمها الجهات الرسمية الوطنية للبنك الدولي، إذ أن الجزائر تعرف انخفاضا في درجة البطالة مقارنة بالدول المغاربية الأخرى، في حين أن ليبيا وموريتانيا تعرف ارتفاعا كبيرا في البطالة نظرا للأوضاع السياسية التي تعيشها ليبيا، مقابل الإصلاح الذي قامت به موريتانيا في تطبيق برامج التصحيح الهيكلي.

أما على المستوى الوطني، فإن النتائج وفقا للديوان الوطني للإحصاء في الجزائر، فإن ارتفاع معدل البطالة لدى الشباب الجزائري يعود أساسا إلى ارتفاع معدل البطالة لدى الذكور حيث بلغ 0.7 نقطة، بينما شهد هذا المؤشر انخفاضا لدى الإناث قدر ب 0.5 نقطة خلال نفس الفترة مع تباينات معتبرة حسب السن والمستوى التعليمي والشهادة، أما معدل البطالة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 سنة - 24 سنة فقد بلغ 29.9%، وقد سجل تراجع معدل البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية من سبتمبر 2014 إلى سبتمبر 2015، انخفض من 16.4% إلى

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

14.1%، بينما سجل ارتفاع لدى فئة الأشخاص بدون شهادة خلال نفس الفترة بلغ 1.2 نقطة، حيث ارتفع من 8.6% إلى 9.8%¹.

وعرفت فئة خرجي معاهد التكوين المهني ارتفاعا بلغ 0.7 نقطة خلال نفس الفترة، وتجدر الإشارة في هذا السياق أن التركيبة النسبية لفئة البطالين حسب الشهادة المحصل عليها 55.7% من إجمالي هذه الفئة غير حاملة لأي شهادة وهو ما يعادل 745000 شخصا، بينما 23.3% حائزين على شهادة من معاهد التكوين المهني، أما أصحاب الشهادات الجامعية والمعاهد العليا فيمثلون 21% من إجمال هذه الشريحة.²

كما بينت الدراسة المسحية للديوان الوطني للإحصاء في الجزائر أن ما يعادل 175000 شخصا لم يقوموا بمساعي البحث عن منصب شغل خلال شهر سبتمبر 2015، لاعتقادهم بعدم وجود مناصب شغل شاغرة، أي 9.2% لم يجدوا مناصب عمل في الماضي، و 25.8% منهم قد قاموا بمساعي للبحث عن مناصب شغل قبل سبتمبر 2015.³

بالمقارنة مع تونس قدم المعهد الوطني للإحصاء إحصائيات مفصلة من خلال الدراسة المسحية التي قام بها خلال فترات مختلفة، وباعتبار دراستنا تبدأ من فترة الانتقال الديمقراطي من 2011 إلى سنة 2019، فإن الإحصائيات المقدمة تعطي دلالات كمية مختلفة.

¹الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر.

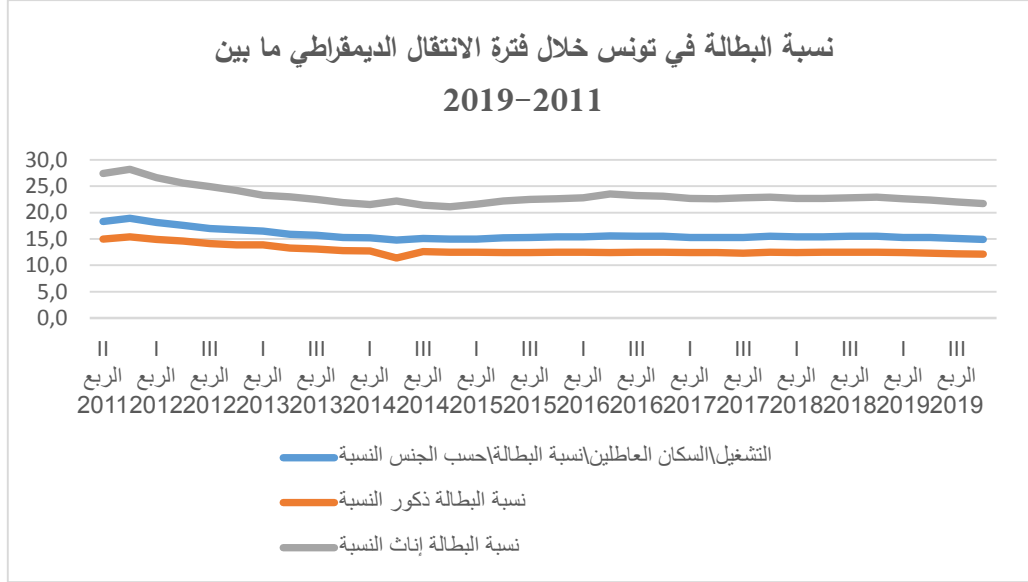
http://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie2019_bis.pdf (23/07/2020)

²المرجع نفسه.

³المرجع نفسه.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

الشكل رقم (04): نسبة البطالة في تونس خلال الانتقال الديمقراطي
(2011-2019)



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا إلى الاحصائيات المقدمة من المعهد الوطني للإحصاء في تونس

تظهر النتائج المسجلة إلى التذبذب في نسب البطالة منذ بداية الانتقال الديمقراطي، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في الثلاثي الأخير من سنة 2019 حوالي 623.9 عاطلا، وسجلت نسبة الذكور العاطلين عن العمل 360.2 مقابل 263.7 لفئة الإناث، مقارنة بسنة 2011 حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 738.4 عاطلا.

في حين سجل عدد العاطلين عن العمل فئة الذكور 437.1 عاطلا مقابل 301.3 لفئة الإناث، هذا دليل على تغير في السياسة الاقتصادية التي تبنتها الحكومة التونسية خلال المرحلة الانتقالية، أي ما يقابل انخفاض في عدد العاطلين عن العمل لسنة 2016 حيث بلغ 600.5 بدون منصب عمل، ليرتفع مجددا في السنوات التي تليها حيث سجلت سنة 2016 حوالي 632.5 مقابل 644.9 لسنة 2018، حيث انتقل عدد العاطلين عن العمل لفئة الذكور من 362.5 لسنة 2016 إلى 370.4 لسنة 2018 مقابل 270.0 فئة الإناث لسنة 2016 لتنتقل إلى حوالي 274.5 لسنة 2018.¹

¹ المعهد الوطني للإحصاء في تونس.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

مقارنة بالمغرب حسب الاحصائيات المقدمة ضمن المؤشرات الاجتماعية الصادرة من وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة للملكة المغربية، فقد سجل المعدل الوطني للبطالة لسنة 2019 نسبة بلغت 9.5% مقارنة بالسنوات الماضية وبالصليب منذ فترة الانتقال الديمقراطي، حيث لاحظنا أن المملكة المغربية لم تقدم إحصائيات واقتصرت على حصر معدل البطالة في الفترة ما بين 2008-2014 حيث بلغ 9.2% ليسجل ارتفاع بنسبة 9.9% لسنة 2015، لينخفض مرة أخرى بنسبة 9.7% سنة 2016 و سنة 2017 ب 9.4%، وقد سجل ارتفاع كبير سنة 2018 حيث بلغ 10.2% وهي أعلى نسبة سجلتها المغرب في معدل البطالة.¹

أما على مستوى التقسيم بين الجنسين ذكور وإناث، فقد سجلت المملكة المغربية سنة 2019 لفئة الذكور 8.4% مقابل 14.0% مقارنة بسنة 2018 بلغت 8.8% بطالا مقابل 14.7% بطالة، وهو ما يبين ارتفاع نسبة البطالة لدى فئة الإناث أكثر من فئة الذكور، أما على المستوى الحضري، بينت الإحصائيات أن معدل البطالة بلغ 14.7% سنة 2018 مقابل 18.8% سنة 2019 مقارنة بالمعدل القروي حيث بلغ 4.0% سنة 2018 مقابل 3.6% سنة 2019 و ذلك يرجع للاختلافات الموجودة بين المناطق الحضرية والمناطق القروية في الكثافة السكانية ونسبة التعليم، ومبدأ التوزيع.²

وسجل معدل البطالة بالوسط الحضري حسب الشهادة المحصل عليها خلال الفترة 2008-2014 ب 7.7% لينخفض إلى 6.7% سنة 2018، ثم 6.2% سنة 2019 وهذا يمثل الفئة التي لا تحمل الشهادة، أما الحاصلين على الشهادة بلغ 19.1% سنة 2019 مقابل 19.6% سنة 2018 مقارنة بالفترات السابقة الممتدة بين 2008-2014 سجلت 18.6%.³

مقارنة بليبيا فإنها تعاني من ارتفاع معدلات البطالة في العالم، خاصة بالنظر إلى ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي، نظرا للأوضاع الأمنية والسياسية التي تعيشها ليبيا منذ سقوط نظام القذافي، فإنها لم تقدم دراسات مسحية للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك اعتمدنا في دراستنا على التقرير

<http://www.ins.tn/ar/themes/population#sub-3701> (23/07/2020)

¹وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، المملكة المغربية.

<https://www.finances.gov.ma/ar/Pages/9.aspx> (23/07/2020)

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

الذي قدمته مجموعة البنك الدولي، حيث ارتفعت نسبة البطالة الاجمالية من 13.5% سنة 2010 لتصل إلى 19% سنة 2012، وبلغت نسبة البطالة بين الشباب 48% مقابل 25% بين النساء، ووجد تقرير البنك الدولي أن الشركات تقوم بتوظيف لبيبين لتلبية حصص العمالة المنصوص عليها باللوائح التنظيمية في الوقت الذي تستعين فيه بعمال أجانب على مختلف مستويات المهارة لتلبية الاحتياجات الفعلية للعمل، وبالنسبة لعملية التوظيف، تعطي الشركات ثقلاً أكبر لخبرة العمل السابقة لا للخلفية التعليمية، مقابل تضخم في القطاع العام.¹

بالمقارنة مع موريتانيا فإن الدراسات الوطنية لم تقدم إحصائيات حول البطالة والتشغيل حيث اكتفت بتقديم حصة الإنتاج ومعدل الناتج المحلي الإجمالي، والعلاقات الخارجية، فقد اعتمدنا على شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية التي أصدرت تقريراً بين أن السكان غير الناشطين بشكل رئيسي من النساء يمثل 51.3%، أما حسب العمر فإن 70% منهم تتشكل من شباب تقل أعمارهم عن 26 سنة، وحسب المستوى الدراسي فإن 16% فقط منهم تابعوا تعليماً عالياً و 2% فقط وصلوا إلى مستوى عالٍ، ويوجد من بين السكان غير الناشطين 60% من الشباب، ويقدر عدد السكان الناشطين في موريتانيا 31.333 شخصاً من أصل 1 مليون و 900 ألف في سن العمل، لكنهم غير ناشطين كلهم، إن أغلبية السكان الناشطين من الذكور المقيمين في الوسط الحضري بنسبة 63.3% مع تركيز قوي لهم في المراكز الحضرية الكبرى.²

¹ البنك الدولي، ديناميكية سوق العمل في ليبيا: إعادة الاندماج من أجل التعافي، تقرير صادر عن البنك الدولي، 2016، ص: 14.

<http://documents1.worldbank.org/> (07/08/2020)

² محمد أحمد المحبوبي، "العمل غير المهيكّل في موريتانيا"، شبكة المنظمة العربية غير الحكومية للتنمية، ص: 415. <http://www.annd.org/cd/arabwatch2016/pdf/arabic/15.pdf> (10/08/2020)

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

المبحث الثالث: البيئة الاجتماعية المغاربية

تشترك دول المنطقة المغاربية في بعض الخصائص منها: الديمغرافيا، التعليم، والصحة، فمن ناحية الجانب الديمغرافي نلاحظ ارتفاع الكثافة السكانية في الدول المغاربية، ويمثل مجموع سكانها فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم من سن 15 إلى 29 سنة، أي حوالي 30% من مجموع السكان، هذا ما انعكس على مخرجات سوق العمل هيكليا، أما على المستوى التعليم فزادت بشكل ملحوظ في العقود الثلاثة الماضية.¹

يمكن أن يكون لهذه الخصائص الاجتماعية والاقتصادية دور بارز في عمليات التغيير الاجتماعي، ولا سيما الديمقراطية، حيث تشير الدراسات إلى أن الدول ذات الهياكل العمرية الشابة أو الشباب أكثر عرضة لخطر الشغب والعنف السياسي والصراعات الأهلية.²

المطلب الأول: مؤشر الفساد (دراسة مقارنة)

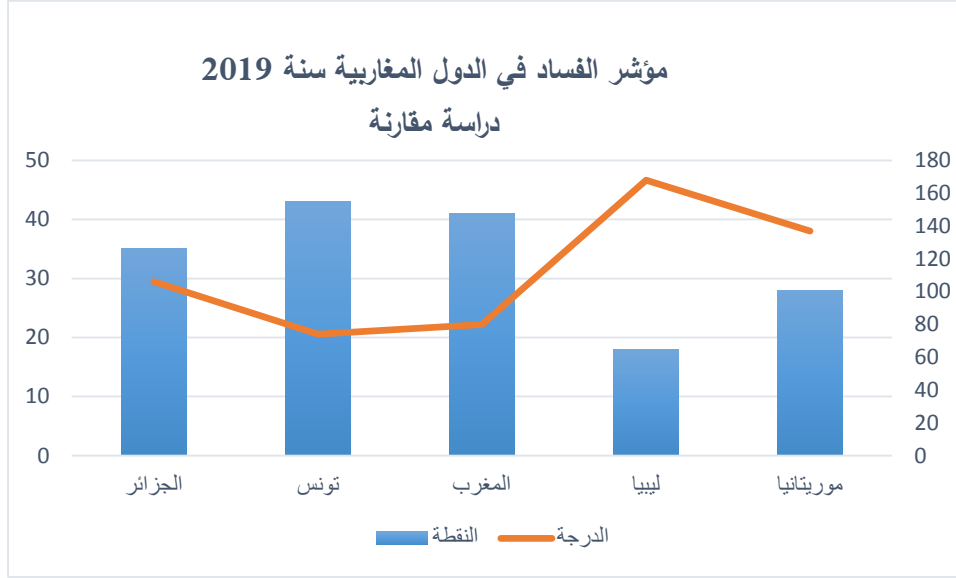
عرفت المنطقة المغاربية استفحال ظاهرة الفساد بكل أنواعه وأشكاله منذ سنوات عديدة، رغم وجود المعاهدات والاتفاقيات الدولية المنصوص عليها لمكافحة جرائم الفساد، مقابل تبني دول المنطقة المغاربية قوانين منها انشاء هيئات وطنية تشرف على مكافحة الفساد ومعاقبة المجرمين، إلا أن ما يلاحظ على هذه الدول المغاربية من خلال التقارير الصادرة من منظمة الشفافية الدولية ارتفاع درجة الفساد بكل أنواعه وأشكاله، أما على المستوى الوطني والإقليمي فأثبتت موجة الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية تراكما في انتشار الفساد الذي أدى إلى غضب الشعب المغاربي والخروج في مظاهرات واحتجاجات مطالبين بإسقاط الأنظمة السياسية ومعاقبة الفاسدين منذ سنة 2011، ولا تزال المطالب متواصلة عبر الميدان بمواصلة الكشف عن الفاسدين ومعاقبتهم، نظرا لتأثيرها على المستوى الوطني، أي تزايد حجم الرشوة والاختلاس، انتشار المحسوبية والبيروقراطية بمفهومها السلبي، استغلال المال في المصالح الشخصية وبما يحقق الرفاه السلطوي، أما على المستوى المحلي، فإن جرائم الفساد بمختلف أنواعه وأشكاله أثر على السياسة المالية المحلية إلى جانب انعكاساتها على تنفيذ البرامج التنموية، ضعف دور القطاع الخاص والمجتمع المدني.

¹Andrea Ansani, Vittorio Daniele, « About a revolution. The economic motivations of the Arab Spring », **International Journal of Development and Conflict**, Vol. 3(3), (2012), p : 10.

² Ibid, p : 12

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

الشكل المقارن رقم (01): مؤشر الفساد في الدول المغربية سنة 2019



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى منظمة الشفافية الدولية لسنة 2019

www.transparency.org.kw.au-ti.org (11/06/2020)

وقد أثبت مؤشر مدرك الفساد لسنة 2019 إلى ارتفاع وتيرة الفساد في الدول المغربية خلال فترة الانتقال الديمقراطي، وهذا نتيجة لعوامل عديدة منها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية:

- **على المستوى السياسي:** إن تدفق مستويات الفساد في الدول المغربية ترجع أساسا إلى هيمنة الساسة الفاسدين على مختلف نواحي الحياة، وهو السبب الرئيسي في انتشار حالات الفساد، وتتمثل ملامح هذه البيئة السياسية الفاسدة في انعدام الاستقرار السياسي، وسيطرة الدولة على وسائل الإعلام، إضافة إلى اعتماد الولاء السياسي كمعيار في تعيين القيادات الإدارية في المواقع المهمة، تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة، غياب الديمقراطية الحقيقية، غياب التداول السلمي على السلطة والفصل بين السلطات، وأجهزة الرقابة الحاسمة، وعدم وجود مؤسسات مستقلة لمكافحة الفساد الإداري والمالي.¹

وحسب مؤشر الادراك للفساد لسنة 2019، تبين لنا من خلال المعطيات المدونة أعلاه ارتفاع درجة الفساد في الدول المغربية، في حين وجود اختلافات في الترتيب العالمي، حيث صنفت الدول المغربية

¹ حمزة ضويفي، عبد القادر بوكريد، "دراسة تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام مع الإشارة إلى حالة الجزائر (2012-2018)". مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد (12)، عدد (02)، (2020)، ص: 49.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

"تحت المجهر"، ومثال على ذلك حسب الدراسة التي قامت بها منظمة الشفافية الدولية لسنة 2019، فإن المغرب احتلت المرتبة 80 بنقطة 41، رغم التشريعات والقوانين التي أصدرتها في مجال مكافحة الفساد، فحسب الدراسة تبين أن هناك غياب الإرادة السياسية، وضعف المساءلة، تدني مستوى الحكومة في المغرب تسبب في تفشي الفساد الممنهج، ورد المواطنون على ذلك باحتجاجات انطلقت في سنة 2011، وكشف التعامل مع قضايا الفساد فجوة بين الوعود التي يقطعها القادة، وعملهم على أرض الواقع، ووفقا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة أن معظم القضاة وموظفي القضاء والشرطة متورطين في قضايا الفساد.¹

ونظرا لوجود الفساد في الركائز الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية، بما في ذلك الجهاز القضائي، فإن ذلك يؤدي إلى حلقة مفرغة، حيث يتسبب في اضعاف المؤسسات الديمقراطية، مما يؤدي إلى ضعف الدور المؤسسي لها.²

أما في الجزائر ونظرا للمطالب المرفوعة من قبل الحراك الشعبي ومختلف الفاعلين من المجتمع المدني، بضرورة مساءلة المجرمين المتورطين في قضايا الفساد، جدد الفريق أحمد قايد صالح نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان المجلس الوطني الشعبي بتاريخ 8 آب/ أغسطس 2019 خلال زيارته للناحية العسكرية الأولى بالبلدية، تطرق في كلمة توجيهية إلى ملفات قضايا الفساد التي تتولى العدالة معالجتها، حيث أكد أن الجيش الوطني الشعبي وفق مهامه الدستورية، ملتزم بتعهده في مرافقة وتدعيم العدالة.³ وفي هذا السياق ووفق وكالة الأنباء الجزائرية قال الفريق أحمد قايد صالح:⁴

"فيما يتعلق بالعدالة، التي يتولى شؤونها رجال مخلصون، تعهدنا في الجيش الوطني الشعبي، انطلاقا من مهامنا الدستورية وصلاحياتنا، على مرافقتها وتدعيمها وتشجيعها، وتقديم كافة الضمانات

¹ روبرتو مارتينيز، كوكوتشكا جون فروشي، مقياس الفساد العالمي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2019: آراء المواطنين وتجاربهم مع الفساد، منظمة الشفافية الدولية، 2019، ص: 13.

² المرجع نفسه.

³ الفريق قايد صالح: التزم قيادة الجيش الوطني الشعبي بمساعدة العدالة على فتح ملفات الفساد الثقيلة. وكالة الأنباء الجزائرية يوم: 08 أغسطس 2019 على الساعة 15:02.

⁴ المرجع نفسه. <http://www.aps.dz/ar/algerie/74956-2019-08-08-14-04-38> (10/08/2020)

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

لها، ومساعدتها على تأدية مهامها في أحسن الظروف، بعيدا عن أي شكل من أشكال الضغوطات، وفتح جميع الملفات الثقيلة، بما فيها تلك التي كانت عن قصد حبسية الأدرج وفي طي النسيان، وهي ملفات تتعلق بالجرائم والانحرافات الخطيرة المقترفة من قبل العصابة في حق الشعب وفي حق أمواله وثرواته".

في إطار مكافحة الفساد في الجزائر، أعلنت النيابة الجمهورية لدى محكمة سيدي أمحمد بالجزائر العاصمة في بيان لها عن الأحكام الصادرة في إطار محاكمة المتهمين منهم "أحمد أويحي" ومن معه في قضية تركيب السيارات، والتمويل الخفي للأحزاب والحملة الانتخابية لأفريل 2019، و الحكم عليهم بالحبس النافذ مع غرامة مالية لكل متهم حسب القضية، ويذكر أن المتهمين هم من مسؤولين سامين سابقين في الدولة ورجال أعمال، متهمين بقضايا تبديد لأموال عمومية وإساءة استغلال الوظيفة، وتعارض المصالح، الرشوة في مجال إبرام الصفقات العمومية،¹ وبعد انتخاب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أمر بفتح تحقيق على المستوى المحلي من الولاية ورؤساء البلديات.

جدول رقم (09): أبرز المتهمين في قضايا الفساد بالجزائر 2019

الغرامة المالية	العقوبة	المتهم
(02) مليون دج غرامة مالية	20 سنة نافذة مع اصدار ضده أمر بالقبض الدولي	بوشوارب عبد السلام
(02) مليون دج غرامة مالية	15 سنة حبس نافذ مع مصادرة ممتلكاتهم المحجوزة	أحمد أويحيى
(01) مليون دج غرامة مالية نافذة	12 سنة حبس نافذ	عبد المالك سلال
500 ألف دج غرامة مالية نافذة	10 سنوات حبس نافذ	يوسف يوسف
//	03 سنوات حبس نافذ	سلال فارس

¹ المرجع نفسه.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

علي حداد	07 سنوات حبس نافذ	500 ألف دج غرامة مالية نافذة
عبد الغاني هامل	15 سنة سجن نافذ	8 ملايين دج
الاخوة الثلاثة كونيلاف	في إطار التحقيق	في إطار التحقيق
محي الدين طحكوت	16 سنة حبس نافذ	//
طحكوت رشيد وحميد وبلال	07 سنوات حبس نافذ	//
عمار غول	03 سنوات حبس نافذ	.

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا إلى وكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ: ديسمبر 2019 و 15 يوليو 2020

● **المستوى الاقتصادي والاجتماعي:** يساعد الفساد على ارتفاع في معدل الفقر وتدني مرتبات الموظفين، وعدم ارتباطها بالأسعار، مما يؤدي إلى اللجوء إلى المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول الكبرى للحفاظ على التبعية، حيث إن أغلبية المعونات المقدمة هي خدمة للدول المانحة لتلك المساعدات مما يؤثر سلبا على القرار السيادي للدولة الملتقية للمساعدات، هذا ما انعكس على طبيعة السياسة العامة للدول منها ارتفاع معدل البطالة، التغيرات المتلاحقة للنظم الاقتصادية التي تؤدي بالكثير من التعديلات والتغيرات في أدوار الإدارة العامة وهياكلها التنظيمية، الشيء الذي يقلل في المدى الطويل من كفاءة الإدارة، مقابل تعزيز الفساد.¹

إضافة إلى التفاوت الاقتصادي الحاد، فعدم العدالة في توزيع الدخل القومي يعني وجود طبقتين في المجتمع، إحداها الطبقة الغنية إلى تشغل المناصب العليا في الدولة، وتتمتع بالنفوذ والقوة، وتحتكر الخدمات والوظائف ما ينتج عنه تزايد البيروقراطية.²

مثلا في تونس فإن الفساد في تونس مس كل القطاعات، ووفق التقرير السنوي للفساد لسنة 2018 الصادر من "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" في تونس، تبين نتيجة الاستطلاع التي قامت بها من مختلف الفئات الاجتماعية المستجوبة أجمعت أن موظفي الإدارة والقطاع العمومي، وأعضاء مجلس النواب هم أكثر الأطراف تورطاً في الفساد، مقابل تم تصنيف القضاة أقل فساد.³

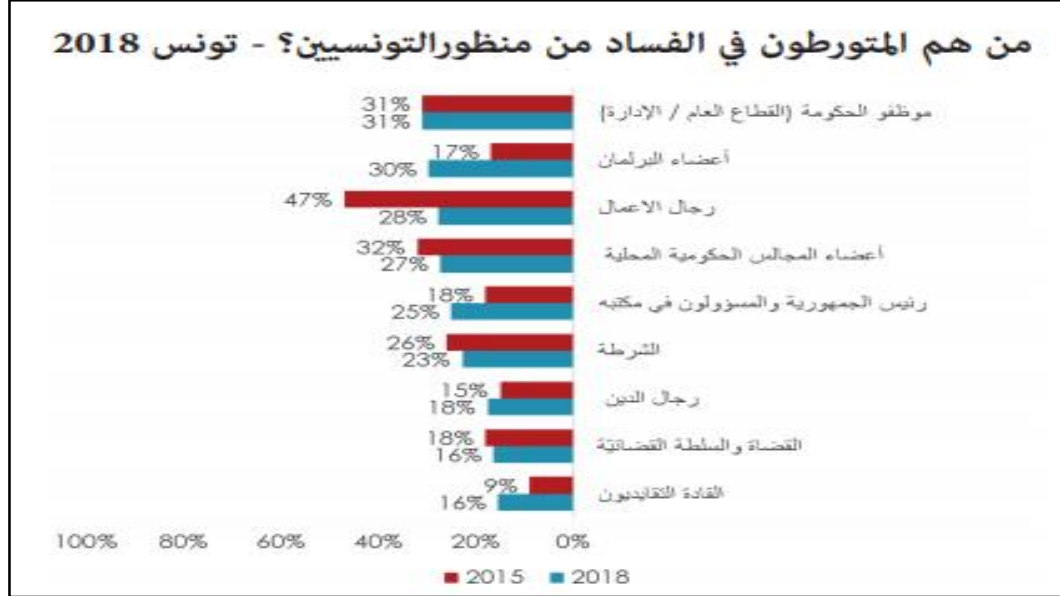
¹ حمزة ضويفي، دراسة تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام". المرجع السابق، ص: 49-50.

² المرجع نفسه.

³ الجمهورية التونسية، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التقرير السنوي 2018، ص: 48.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

الشكل رقم (06): أبرز المتهمين في قضايا الفساد بتونس 2018



المصدر: الجمهورية التونسية، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التقرير السنوي 2018، ص: 48

قد تبين أن الصفقات العمومية تشكل أكثر المجالات عرضة لمخاطر الفساد في قطاع الدفاع وفقا لتقييم المؤشر الحكومي لسنة 2015، ويرجع ذلك إلى نقص المعلومات المنشورة على العلن بشأن الصفقات، وبرامج الموازنة، وتوقيع العقود في قطاع الدفاع، كما بينت الدراسة التي قامت بها منظمة الشفافية الدولية في مجال مكافحة الفساد، أن الحدود والتجارة غير القانونية جزء لا يتجزأ من ارتفاع الفساد، من خلال التهريب على الحدود التونسية مع ليبيا والجزائر، في ظل المخاوف الأمنية التي ظهرت في السنوات الأخيرة مع انتشار موجة الانتقال الديمقراطي، أصبحت المنافذ الحدودية تحدياً أمنياً جديداً، على رغم من التزام الحكومة التونسية بأولوية التصدي للتجارة غير المشروعة، إلا أن المقاربة الأمنية المكثفة على المناطق الحدودية من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الفساد.¹

أما موريتانيا فحسب تقرير التقييم المتبادل للجمهورية الإسلامية الموريتانية لسنة 2018 من بين المخاطر التي تواجه الاقتصاد الموريتاني، وارتفاع جرائم الفساد هي الرشوة وعملية غسل الأموال، وتأتي جريمة الرشوة من أبرز الجرائم إلى جانب جرائم الاتجار بالنفوذ وإساءة استعمال السلطة، على الرغم من المجهودات المبذولة، والتي كان من أهمها الانضمام للاتفاقية الألفية لمكافحة الفساد (UNCAC)،

¹ منظمة الشفافية الدولية الدفاع والأمن، "التصدي لمخاطر الفساد في قطاع الدفاع في تونس".

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

واتفاقية الاتحاد الافريقي للوقاية من الفساد ومكافحته، ورغم ذلك تبقى مهددة بالفساد نظرا لوجوه القصور التي تعاني منها في تطبيق القوانين المحلية وضعف الفعالية المطبقة من قبل المؤسسات المالية.¹ إلى جانب الرشوة هناك جرائم أخرى منها الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، جرائم الضرائب سواء المباشرة أو غير مباشرة.²

أما في ليبيا فإن الولاءات الاجتماعية الضيقة التي يكتسبها الموظف العام بحكم انتمائه الموروث لبيئة اجتماعية معينة من الأسرة والقبيلة، حيث يقدم الموظف العام العلاقات الاجتماعية على غيرها من علاقات العمل وأخلاقيات الوظيفة وقواعدها السلوكية، منصاعاً بذلك لما تمليه عليه تلك الولاءات من تجاوز للقوانين واللوائح والنظم السائدة، وتميز مجموعة من الأفراد على غيرهم في الحصول على الخدمات والمنافع العامة التي تقدمها أجهزة ومؤسسات الإدارة العامة، تعرض كثير من القيم والمفاهيم الاجتماعية السائدة للمسح والتحلل مقابل بروز قيم ومفاهيم أخرى، ويغلب عليها الطابع المادي، وحيث يصبح الثراء وجمع المال وتكديس الثروات بشتى الوسائل بمثابة قيم ومفاهيم بديلة وسائدة للتعبير عن المكانة الاجتماعية المرموقة، وهذا قد يدفع إلى الارتشاء والاختلاس والسرقة وغيرها من ممارسات الفساد لتلبية متطلبات تلك المكانة.³

• **على المستوى الإداري:** تعرف الدول المغاربية إشكالية تضخم الجهاز الإداري وزيادة عدد الموظفين، والإجراءات البيروقراطية والإدارية المعقدة، وغموض اللوائح والإجراءات وضعف وسائل الرقابة على الأجهزة الحكومية، إضافة إلى غياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء، وضعف أخلاقيات الوظيفة العامة يشجع الموظفين على ممارسة مظاهر الفساد الذي يحقق لهم بعض المنافع الخاصة.⁴

¹ الجمهورية الإسلامية الموريتانية، مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير التقييم المتبادل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مايو 2018، ص: 16.

² المرجع نفسه.

³ فتحى محمد أميمه، "الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية: دراسة وصفية تحليلية، ثورة 17 فبراير في ليبيا نموذجا" (مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر، بعنوان: ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية-العوامل-التمثلات، بتاريخ 6-8 نوفمبر 2012)، ص: 17.

⁴ حمزة، المرجع السابق، ص: 50.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

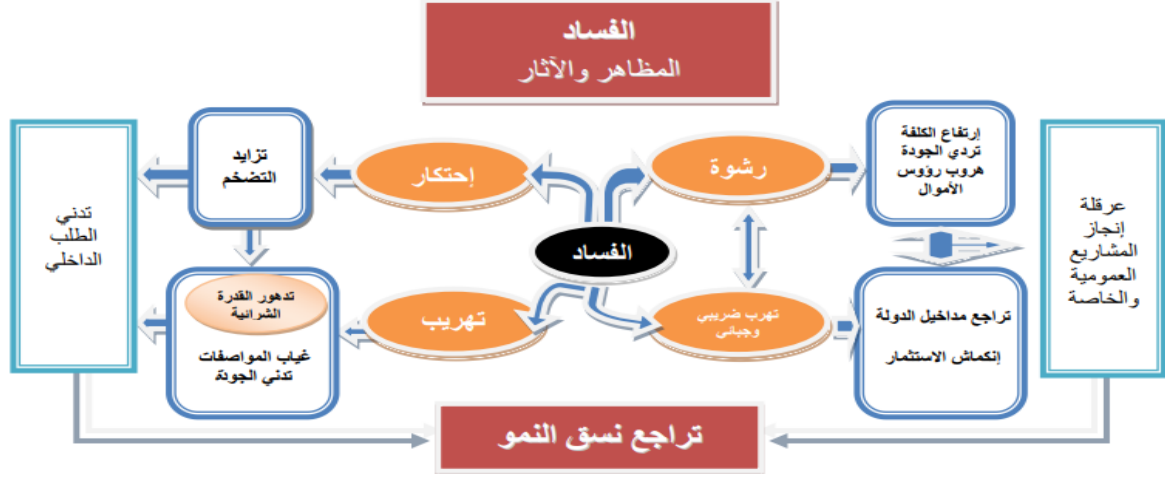
كما أن الأجهزة الإدارية في الدول المغاربية التي طغت عليها البيروقراطية في التسيير أدت إلى ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين، مقابل غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للمواطنين في القطاعين العام والخاص، وهو ما فتح المجال لممارسة الفساد، غياب حرية الاعلام وعدم السماح للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة، ضعف المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.¹

ولذلك فإن مؤشر الفساد يؤثر بشكل مباشر على طبيعة الأدوار للأجهزة الإدارية، كما أنه يعرقل مسار تحقيق التنمية الاقتصادية والدخول في منعرج تدهور القدرة الشرائية، تزايد معدل التضخم، يؤدي بالضرورة في ترجع ميزانية الدولة، ومشكلة تنفيذ البرامج التنموية على المستوى الوطني والمحلي، هذا من شأنه أن يقلص دور القطاع الخاص، وضعف فعالية المجتمع المدني، ومنها تتبثق حالة من عدم الاستقرار نتيجة الأوضاع الداخلية التي تعيشها الدول المغاربية، أدى إلى المطالبة بالتغيير واسقاط الأنظمة السياسية، وهذا المخطط يبين انعكاسات الفساد على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية.

¹ عبد الرؤوف دبابش، أسماء تمام قطاف، "ظاهرة الفساد في الدول المغاربية دراسة في أهم: الأسباب، المظاهر، الانعكاسات"، مجلة الحقوق والحريات، عدد(02)، (مارس 2016)، ص: 175.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

مخطط رقم(07): انعكاسات الفساد على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية.



المصدر: حبيب زيتونة، "التنمية في تونس بين تأثيرات الفساد وتحديات مكافحته"، منبر المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، عدد(07)، (جوان 2015)، ص:06

ووفق الدراسة التي قام بها الباحثون باستخدام نماذج البائل والتكامل المشترك، واستقرار السلاسل الزمنية، إضافة الى التحليل الوصفي للعينة من خلال المتوسطات والانحرافات، والقيم الصغرى والكبرى، توصلت الدراسة إلى نتائج تأثير الفساد على النمو الاقتصادي وفق العلاقة النظرية بين الفساد والنمو الاقتصادي راجع الى كون الدول العربية ومنها الدول المغاربية تتأثر اقتصاداتها بالسياسات العامة لحكوماتها، والهيئات الرسمية والتي يشوبها ويطغى عليها الفساد في تعاملاتها مع القطاع العام والخاص معا، إضافة إلى وجود أثر إيجابي معنوي بين رأس المال والنمو الاقتصادي، وهذا لكون الدول تضع رؤوس أموال ضخمة لتحفيز الاقتصاد، وذلك نتيجة اعتمادها على عوائد المحروقات، الا أن هذا التحفيز يبقى على المدى القصير نتيجة أن هذه الأموال تستنزف للإنفاق الاستهلاكي.¹

المطلب الثاني: مؤشر التعليم (دراسة مقارنة)

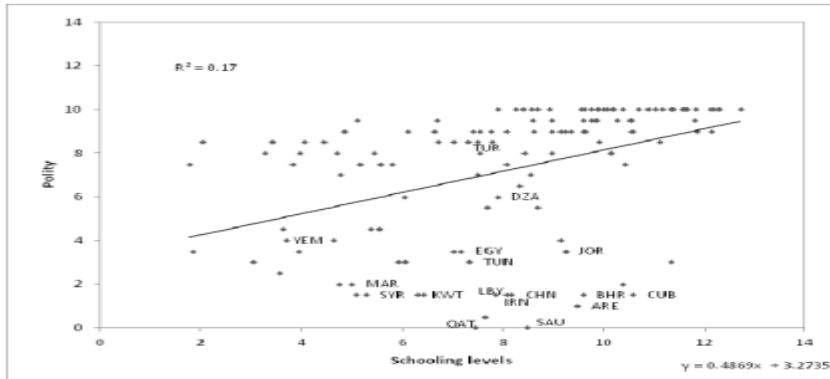
من بين الدراسات التي بينت ارتباط النمو السكاني بالتعليم والديمقراطية، وتأثيرها على سوق العمل، نجد دراسة **Muretin**، الذي يوضح كيف أن التعليم ولا سيما التعليم الابتدائي (حد أقل للدخل

¹ Mohamed Djellouli, Mohamed Amine Boumediene, Other, « Corruption and Economic Growth Arabic Countries : Econometric Study From 2002-2017 », **Revue D'économie et de Statistique Appliquée**, vol (17), (N=17), (June 2020) , p : 201.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

الفردية) ، هو مؤشر قوي على الديمقراطية، ويرسم العلاقة بين مؤشر الديمقراطية ومتوسط سنوات الدراسة في 135 دولة، باتخاذ عينة كبيرة من البلدان في الفترة ما بين 1870 إلى سنة 2000، ويوضح من خلال دراسته كيفية وقوع القيم في دول شمال إفريقيا تحت خط الانحدار في مؤشر الديمقراطية، وتكون أقل بكثير من تلك المقابلة لمستوياتهم التعليمية، وبالتالي وجود تناقض بين التقديرين، فإن الاحتمال أن تبدأ عملية الانتقال الديمقراطي أعلى نسبياً.¹

الشكل رقم (05): العلاقة بين الديمقراطية والتعليم



Note: Data refers to the year 2010. In the Polity IV dataset, the Polity scores range from -10 to 10. In the figure the variable has been rescaled between 0 (full autocracy) to 10 (full democracy). Countries are identified by ISO codes. For a comparison, codes for China (CHN), Turkey (TUR) and Cuba (CUB) are reported. Data sources: Polity IV Project and, for the average years of schooling, Barro and Lee (2010). The equation is $POLITY = 3.27 + 0.487SCHOOL$. (t-stat = 5.17)

Source : Andrea Ansani, Vittorio Daniele, « About a revolution. The economic motivations of the Arab Spring », **International Journal of Development and Conflict**, Vol. 3(3), (2012), p : 12.

إن العلاقة السببية بين التعليم والديمقراطية، من بين الدوافع التي أدت إلى عواقب اقتصادية وسياسية نتجت عنها انتفاضات، واضطرابات تسببت في انتشار موجة الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية، وخلفت حالة من عدم اليقين بأن الإصلاحات التي تبنتها الحكومات المغاربية ماهي إلا إصلاحات شكلية، على مستوى المنظومة التعليمية:

في الجزائر بالنسبة للسنة الدراسية 2018-2019، بلغ عدد التلاميذ الملتحقين بالتعليم التحضيري 495.481 تلميذاً، مقارنة بالسنة الدراسية 2017-2018 التي بلغت 512.068. وبلغ عدد المعلمين

¹ Andrea Ansani, **Ibid** , p : 12

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

التحضيريين 17791 في 2018-2019، مقابل 18.030 في 2017-2018، بانخفاض قدره 1.3 ٪ تقريباً.¹

وتم تسجيل إجمالي عدد التلاميذ خلال السنة الدراسية 2018-2019 ب 4,513,749 تلميذاً، مقارنة بالسنة الدراسية 2017-2018 التي سجلت 4,373,459 تلميذاً. وبلغ عدد التلاميذ الجدد المسجلين في السنة الدراسية 2018-2019 ب 934,521 مقارنة بالسنة الدراسية 2017-2018 بلغ 884,712 تلميذاً. فيما يتعلق بالمنشآت، تظهر البيانات الإحصائية (ONS) أنه تم تخصيص 19.037 مدرسة، زيادة طفيفة مقارنة بعام 2017-2018 عندما كان هناك 18,856 منشأة، أما بالنسبة للمعلمين فقد زاد عددهم قليلاً، كان عددهم 199,850 خلال سنة 2018-2019 مقابل 195,459 في العام السابق.²

مقارنة بتونس سجلت عدد التلاميذ في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي العمومي خلال سنة 2017 جنس ذكور 582903 مقابل 596727 خلال سنة 2018، أما جنس الاناث فبلغ عدد التلاميذ خلال سنة 2017 ب 539790 مقابل 552518 خلال سنة 2018، وهذا دليل على ارتفاع نسبة التمدريس لدى التلاميذ نظراً لارتفاع الكثافة السكانية خلال السنوات المتتالية.³ أما على مستوى التعليم الثانوي العمومي فسجلت الإحصائيات لسنة 2017 جنس ذكور 403240 طالباً، مقابل 407651 خلال سنة 2018، أما جنس اناث فبلغ عددهن 484375 طالبة خلال سنة 2017 مقابل 492045 طالبة خلال سنة 2018.⁴

بالمقارنة مع موريتانيا بلغ عدد التلاميذ الإجمالي خلال السنة الدراسية 2016-2017 ب 627710 تلميذاً مقارنة بالسنة الدراسية 2017-2018 ب 655261 تلميذاً، وقدر عدد المعلمين خلال السنة الدراسية 2016-2017 ب 16369 معلماً مقابل 19739 معلماً خلال السنة الدراسية 2017-2018.

¹ الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر، ص: 07. تم تصفح الموقع يوم: 2020/07/23

http://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie2019_bis.pdf (23/07/2020)

²المرجع نفسه.

³المعهد الوطني للإحصاء في تونس.

<http://www.ins.tn/ar/themes/education> (23/07/2020)

⁴المرجع نفسه.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

2018 وهذا دليل على ارتفاع نسبة التمدرس في المدارس الموريتانية، أما على مستوى التعليم الثانوي فـ سجلت موريتانيا خلال الطور الثانوي للسنة الجامعية 2017-2018 بـ 236775 تلميذا، مقابل 209126 تلميذا خلال السنة الدراسية 2016-2017، وقد قدر عدد الأساتذة خلال السنة الدراسية 2016-2017 بـ 8664 أستاذا مقابل 8650 أستاذا خلال السنة الدراسية 2017-2018.¹

مقارنة بالمغرب فقد بلغ عدد التلاميذ التعليم الأولي خلال السنة الدراسية 2017-2018 بـ 699265 تلميذا مقابل 799937 تلميذا خلال السنة الدراسية 2018-2019، على مستوى التعليم الابتدائي بلغ عدد التلاميذ 4322623 تلميذا خلال السنة الدراسية 2017-2018 مقابل 4432229 تلميذا خلال السنة الدراسية 2018-2019، أما على مستوى التعليم الثانوي فـ سجلت 1014231 تلميذا خلال السنة الدراسية 2017-2018 مقابل 1018477 تلميذا خلال السنة الدراسية 2018-2019، أما الأساتذة المؤطرين في التكوين البيداغوجي بلغ 20981 أستاذا خلال السنة الدراسية 2017-2018 مقابل 16169 أستاذا خلال السنة الدراسية 2018-2019.²

هذه الأرقام الإحصائية التي قدمتها الجهات الرسمية تشكل لنا تساؤلات عميقة حول إشكالية تدني المستوى التعليمي، مثلا رغم مؤشرات التمدرس المرتفعة نسبياً فإن نسبة الأمية لا تزال مستمرة، وخاصة في المغرب، فالتقييمات الأخيرة لإحصاءات "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) كشفت نقائص في تعميم التعليم داخل المناطق الريفية والجبلية. أما في تونس من خلال مؤشرات التفاوت الجهوي؛ ففي مدينة القصيرين تبلغ نسبة 39%، بينما المعدل الوطني 27%، وتبرز الفجوة والفوارق الدالة في نتائج البكالوريا بين المحافظات الساحلية والداخلية.³

والأمر كذلك في الجزائر، فنسبة التمدرس في مدينة سكيكدة (الشمال) مثلاً بلغت 94.7%، بينما في ولاية إليزي بالجنوب الشرقي لا تتعدى النسبة 56.5%، إلا أن الأمر أخطر في كل من ليبيا التي

¹ République Islamique de Mauritanie , Honneur- Fraternité- Justice, **Ministère de Economie et Industrie Office National de la Statistique, Annuaire Statistique 2018**, Juin 2020, p : 31.
² وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، المملكة المغربية.

<https://www.finances.gov.ma/ar/Pages/9.aspx> (23/07/2020)

³ محرز الدريسي، " المنظومات التربوية المغاربية: ملاحظات ومداخل إصلاحية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (476)، (تشرين الأول/ أكتوبر 2018).

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

تستنزف الصراعات طاقات الشباب وتدفعهم إلى مغادرة مقاعد الدراسة؛ وموريتانيا حيث لم تتجاوز الأمية سنة 2016 نسبة 47.9%، وهو رقم مفرع، وذكر التقرير الإقليمي لليونسكو أن نظام التعليم في موريتانيا يواجه عقبات كبيرة، إذ تتجاوز نسب التمدن المتوسط الإقليمي¹.

ورغم انتشار المدارس والتوسع السريع في التعليم الأساسي في البلدان المغربية، لا تزال المدارس تشهد ارتفاعاً في معدلات التسرب والرسوب، وتآكل المباني وازدحام الصفوف، إضافة إلى أن المتخرجين يفتقرون إلى ما يلزم من المهارات والمعارف للدخول إلى سوق الشغل أو متابعة الدراسة الجامعية. كما تركز المناهج في الدول المغربية على التلقين والحفظ، ولا تسهم في تنمية التفكير النقدي والابتكاري، وثمة نواقص أخرى، منها نقص عدد المدرسين المؤهلين، وتدني مستويات التحصيل الدراسي، وضعف مكتسبات الطلاب، وغياب الحوكمة والشفافية والمساءلة العامة².

أما على مستوى الأهداف التربوية، فتعرف المنظومة التعليمية المغربية العديد من المعوقات نرصدها في النقاط التالية:³

- عدم التمييز بين الغايات البيداغوجية (Les finalités pédagogiques) والأهداف التربوية (Les buts de l'éducation).
- تعاني صياغة الأهداف التربوية المغربية ضعفاً منهجياً يغلب عليه التكرار والتعميم وغياب الإجرائية.
- تقتصر إلى الوضوح والبساطة والدقة.
- تطبع الأهداف العموميات وعدم ارتباطها بالخصوصيات المحلية.
- غياب الخيط الناظم بين الأهداف، وهو ما يعني انعدام الرؤية والاستراتيجية.
- يبدو أن أهداف المنظومات المغربية تقتصر على المعلن من الأهداف الرئيسية، من غير أن تتجسد واقعياً في الارتقاء بمكوناتها ومخرجاتها وآليات اشتغالها، نظراً إلى غياب الوعي القيمي والتربوي

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

لدى القيادات السياسية والتربوية وضمور الإرادة الحقيقية لبناء منظومة مغربية غايتها الإنسان والمصلحة العامة، يقول الجابري: "إن العقل العربي يتعامل مع الألفاظ أكثر مما يتعامل مع المفاهيم". بالمقارنة مع ليبيا تظهر الإحصائيات الرسمية لوزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2011-2012، أن عدد طلاب المرحلة الأساسية بشقيها الابتدائي والاعدادي بلغ 1003865 طالبا وطالبة، على مستوى الابتدائي بلغ عددهم 683435 طالبا وطالبة، أما المرحلة الإعدادية فبلغ عددهم 320430 طالبا وطالبة، بينما بلغ عدد الطلاب في مرحلة الثانوية 223623 طالبا وطالبة، وبلغت نسبة الرسوب 30.21%.¹ أما على مستوى منظومة التعليم العالي، شرعت الجزائر في تطبيق نظام LMD بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 04-371 المؤرخ في 21 نوفمبر 2004، والذي يتضمن إحداث نظام شهادة ليسانس جديد، وبصدور هذا القانون تكون الدولة الجزائرية، قد بدأت فعليا بتطبيق هذا النظام على جامعات الوطن، وقد جاء في المرسوم التنفيذي تأكيد على أن استحداث نظام ليسانس جديد هو تطبيق لما جاء في المادة 21 من القانون 99-05 أي أن القانون الجديد هو تدعيم لمسيرة إصلاح منظومة التعليم العالي الجزائرية.² كما تبنت تونس هذا النظام لمواكبة التغيرات والتطورات الدولية التي يعرفها قطاع التعليم العالي، وهو نظام مستوحى من نظام الإصلاح الجامعي للاتحاد الأوروبي أو ما يسمى بمخطط بولونيا Processus du Bologne، ولقد ارتكزت استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا ما بعد سنة 2000، لربح رهانات وتحديات مخطط التنمية، بالتركيز على مبدأ التشغيلية، والمساهمة في بناء اقتصاد المعرفة والانتشار التدريجي للجامعات، بهدف تحسين مردودية المنظومة الجامعية والارتقاء بالأداء التعليمي.³

¹المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، التعليم العام في ليبيا: المختنقات والتحديات وسبل المعالجة، أبريل 2016، ص: 10.

<http://loopsresearch.org/media/images/photofmkgdgo2jn.pdf> (05/08/2020)

²مبروك كاهي، "إصلاح التعليم العالي في الدول المغربية وفق متطلبات سوق العمل"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد(15)، (جوان 2016)، ص: 674.

³عبد الرحمان نزيه، "سياسات التعليم العالي في الدول المغربية: تونس والمغرب نموذجا (دراسة مقارنة ما بين 2003-2013)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد(13)، (جوان 2015)، ص: 408.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

كما عرفت المغرب إصلاحات جديدة في قطاعها للتعليم العالي خلال الفترة ما بين 2003-2013، من خلال اصدار القانون 01-00 الذي استخرج بنوده مما يسمى بالميثاق الوطني للتربية والتكوين، وخطط أخرى صُنفت على أنها استعجالية تمثلت أساساً في المخطط الاستعجالي نهاية سنة 2009.¹ وقد تم إدخال بعض التعديلات على هذه القانون نظراً للثغرات التي يواجهها، حيث تم تعديل نظام التكوين الجامعي من نمط LMMD إجازة ميتريز ماستر دكتوراه، ثم بعد ذلك أقرت الوزارة الوصية النظام الجديد LMD إجازة ماستر دكتوراه.²

أما موريتانيا ونظراً للتحويلات الكبيرة التي يعرفها النظام الدولي من التغيرات على مستوى الجودة التعليمية، مقابل التطورات الخاصة في مجال الابتكار والتكنولوجيا ضمن استراتيجية الانفتاح على اقتصاد المعرفة، فهي تهدف إلى تحسين جودة التعليم العالي، حيث تؤكد مصادر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للجمهورية الإسلامية الموريتانية أنه لا بد من العمل والتخطيط للارتقاء بالبحث العلمي، وقد أثبتت التدابير الإدارية والتنظيمية والقانونية المتخذة في القطاع على تماسك واتساق الاستراتيجية المعتمدة من خلال إعادة هيكلة النظام التعليمي وفق الإجراءات التي تتعلق بالحكمة، التنظيم، التسيير، وقد تم تحديد أربعة لأهداف استراتيجية من أجل الرفع من مستوى التعليم العالي منها: تعزيز تسيير المؤسسات وحكمة نظام التعليم العالي، تحسين جودة العروض وملاءمتها مع سوق العمل، تشجيع البحث العلمي لتنمية البلد.³

أما ليبيا ونظراً للأوضاع الأمنية والسياسية التي تعيشها، فإن قطاع التعليم العالي يعاني من عدم الاستقرار في منظومته بوجه عام، وبشكل مثير للانتباه والذي قد يكون مبرمجاً، منذ إلغاء وزارة التربية والتعليم وظهور ما يسمى بسلطة الشعب، واكب ذلك عدداً من التغيرات على كافة مستويات المنظومة خلف تركة للقطاع تحتاج إلى سنوات عدة لمسارها الطبيعي.⁴

¹ المرجع نفسه، ص: 405.

² مبروك كاهي، المرجع السابق، ص: 682.

³ الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتقنيات الاعلام والاتصال. "حصيلة أهم إنجازات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتقنيات الإعلام والاتصال من 2015 إلى 2020.

http://www.mesrstic.gov. MESRSTIC_AR.pdf (04/08/2020)

⁴ عبد السلام سالم الجالي، "المسار التدريبي الموازي ودوره في نوعية مخرجات التعليم العالي بالتطبيق على سوق العمل الليبي" (المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 2016)، ص: 547.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

فعلى المستوى الأعلى أدمج التعليم مع قطاعات أخرى كالتدريب المهني والشباب والرياضة وضم التعليم العام والتعليم العالي وفصلها أحيانا أخرى، مما انعكس سلبا على وضع الخطط الاستراتيجية للتعليم وفقد التوازن في كافة مستوياته، أما القاعدة التعليمية والتي تمثل امتدادا للمستويات العليا في تنفيذ السياسات والخطط التعليمية المختلفة ابتداء من العنصر البشري باعتباره أساس العملية التعليمية من الطالب إلى المعلم إلى المدير لم يحظ بالاهتمام، أضف إلى ذلك السياسات المتعثرة وغير مدروسة على مستوى الثانوي، غياب الربط بين المؤسسات التعليمية وحاجة السوق، أدى إلى انحراف خطير في مسار التعليم وأوصل البلاد إلى أسوأ المستويات في التصنيفات الدولية.¹

رغم الإصلاحات التي تبنتها الحكومات المغربية في إطار تطوير جودة البحث العلمي والارتقاء به ضمن تصنيفات الدول العربية والغربية، إلا أنها تواجه إشكاليات متشابكة في ربطها بسوق العمل، ما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة، ونظرا للعلاقة الترابطية بين النمو الديمغرافي مقابل معدل الناتج المحلي الإجمالي مع مستوى التعليم، أدى إلى تفاقم الأزمة الداخلية، وزيادة الوعي لدى الجامعيين للمطالبة بالتغيير، والخروج للمظاهرات والاحتجاجات، وهناك من فضل الهجرة للدول الأوروبية أو ما يعرف بهجرة الأدمغة والكفاءات العلمية التي استغلتها الدول الغربية لاستقطابها، وهذا نتيجة الاختلال بين مخرجات العملية التعليمية وسوق العمل، حيث لا تلقى المخرجات التعليمية الطلب الفعال في سوق العمل، فلا تجد بعض التخصصات الفرص المناسبة بعد التخرج.² ويعتبر هذا الاشكال من أهم المشكلات التنموية التي تواجه الدول المغربية، لأنها عامل أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية.

ولذلك فإن سوق العمل يتأثر بطريقة مباشرة بمخرجات العملية التعليمية، وحتى الخصائص النوعية للعرض تتبدل مع زيادة مخرجات التعليم بمراحل مختلفة، وانتقال هذه المخرجات إلى سوق العمل، وهذا نتيجة الزيادة المستمرة والمتصاعدة في عدد الطلبة، مما جعل سوق العمل لا يستوعب الزيادة في المتخرجين، أضف إلى ذلك ما يلاحظ على التقارير السنوية المصنفة للجامعات عبر دول العالم، فإنها

¹ المرجع نفسه.

² عسالي بولرباح، "مشكلات الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي في البلدان العربية"، مجلة المستقبل العربي، عدد (357)، (2008)، ص: 65.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

تعرف تراجعاً مستمراً في الجودة العلمية، لأن التعليم الجامعي أصبح متدنياً وهذا بسبب اكتظاظ الطلبة داخل القاعات نظراً لتفاقم النمو السكاني في الدول المغاربية.¹

كما ترجع دوافع تدني المستوى التعليمي لقطاع التعليم العالي في قصور السياسات العامة لدى المشرفين على قطاع التعليم العالي، خاصة ما يتعلق في تشخيص المشكلة في اختلال التوازن بين الجامعة وسوق العمل، الاكتفاء بالخطط على المدى القصير دون رصد خطط استشرافية ونظرة مستقبلية التي يتم من خلالها وضع البدائل الممكنة والاحتمالات لتفادي الصعوبات والعوائق، فالحلول التي تأتي تحت ضغط الحركات الطلابية أو حتى الهيئات الرسمية الأخرى عادة لا تستنفذ الوقت الكافي لدراساتها، وهو ما يعطي الترقيع ويبعد عنها صفة الرشادة والحكمة.²

المطلب الثالث: مؤشر المواطنة

إلى جانب البعد الاجتماعي، هناك بعد أساسي وذو تأثير كبير في عملية الانتقال الديمقراطي، والذي تم حصره في المواطنة، لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى مفهوم المواطنة وعلاقتها بالانتقال الديمقراطي، تبلورت في الفكر العربي مع وجود مفاهيم مهمة منها الديمقراطية، وحقوق الإنسان ودولة الحق والقانون، وعند قراءتنا لأبعادها ومداخلها، نجد أنها متعددة منها:

➤ **المدخل السياسي:** والذي يركز على دور المواطن وحقوقه وواجباته التي يقوم بها في إطار العملية السياسية بصفته مشاركاً في إدارة شؤون البلاد من خلال الانتخابات.³

وهذا ما تم تحليله في المبحث الأول والثاني، أي دور المنطقة المغاربية ركزت في دساتيرها المتعاقبة على الحقوق السياسية والمدنية، مع واجباته، كما ركزت كذلك على نظام الانتخابات من حيث الأحكام القانونية وعملية سير الاقتراع مع مراقبة الهيئات العليا لمراقبة الانتخابات باستثناء المغرب باعتبارها نظام ملكياً دستورياً، وليبيا نتيجة الصراعات الداخلية والتدخل الأجنبي الذي أدى إلى أزمة بناء

¹رقية بن يمينه، زهيرة جبر، "الجامعة الجزائرية وعلاقتها بسوق العمل (نظام ل م د نموذجاً) (مداخلة في الملتقى الوطني الأول: إشكالية البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، مؤسسة الأصالة، مركز الدراسات والبحوث، ديسمبر 2016)، ص: 142.

²ميروك كاهي، "إصلاح التعليم العالي في الدول المغاربية وفق متطلبات سوق العمل"، المرجع السابق، ص: 659.

³نفسية زريق، "المواطنة في الجزائر: قراءة في أبعاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر". مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد (06)، عدد (11)، 2017، ص: 255.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

الدولة، في مقابل الجزائر وتونس فهما اللتان ركزتا منذ موجة الانتقال الديمقراطي على دور المواطن وحقوقه وواجباته تجاه بلاده، وفتح المشاركة للشباب والمواطنين للانضمام للأحزاب السياسية وإشراكهم في صنع القرار، مع توسيع المجال للمجتمع المدني في جميع المجالات وفي حدود القوانين والاحكام المنصوص عليها في الدستور.¹

➤ **المدخل القانوني:** يركز على المساواة بين جميع الأفراد أمام القانون دون تمييز، وتكون هذه المساواة على مستوى النصوص القانونية والممارسة العملية لتطبيق القانون "المساواة في القانون أمام القانون".²

وهذا ما تم تحليله فيما سبق من خلال الدساتير المغاربية التي نصت على المساواة بين الأفراد في الممارسة والعملية، وهذا ما لاحظناه من خلال الدراسة المقارنة بين الجزائر وتونس في فتح المجال للرجل والمرأة وإقرار مبدأ "المحاصصة" لتوسيع حظوظ مشاركة المرأة في النشاط السياسي، مقابل تطبيق مبدأ الديمقراطية التشاركية، أي إشراك مختلف الأفراد في عملية صناعة القرار وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

➤ **المدخل الثقافي:** لكل مواطن الحق في الحفاظ على هويته الفرعية، وله حق الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية بحرية، والحقوق المرتبطة بالهوية كأساس للمفهوم.³ وهذا ما تحافظ عليه دول المنطقة المغاربية باستثناء ليبيا، وخاصة في الجزائر حيث تحاول كل الأجندة البقاء في الاستقرار والحفاظ على الأمن الهوياتي، نظرا للتعدد اللغوي الموجود في البيئة الاجتماعية.

➤ **المدخل الاقتصادي:** يركز على العدالة بين الأفراد في الفرص، مع الحفاظ على مبدأ العدالة في التوزيع لدة الفئات الاجتماعية، بهدف الحفاظ على الاستقرار والرضا الاجتماعي لجميع الأفراد،⁴ إلا أن دول المنطقة المغاربية عرفت موجة التغيير من منطلق هذا المبدأ نظرا لل فجوة في تسيير وتنفيذ السياسات عبر الإقليم، والتي كانت سببا في سقوط الأنظمة السياسية منها ليبيا، وتبني الإصلاحات كحل استراتيجي الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا.

¹المرجع نفسه.

²المرجع نفسه.

³المرجع نفسه.

⁴المرجع نفسه.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

وفي هذا السياق، لفهم وتفسير البيئة الاجتماعية والثقافية في المنطقة المغاربية، التي كانت من بين دوافع الانتقال الديمقراطي منذ بداية 2010، وانطلاقاً من مداخل المواطنة، فإن كتابات "مالك بن نبي"، وضحت بشكل كبير خصوصية المواطنة، يقول في كتابه "شروط النهضة": "الحق ليس هدية تعطى، ولا غنيمة تغتصب، وإنما هو نتيجة حتمية للقيام بالواجب، فهما متلازمان، والشعب لا ينشئ دستور حقوقه إلا إذا عدل وضعه الاجتماعي المرتبط بسلوكه النفسي".¹

ويرفض مالك بن نبي تغليب بعد الحقوقي على البعد الواجبات، لأن مفهوم المواطنة عنده يستلزم أن تفرغ من البعد النفسي والروحي ويقول في هذا السياق: "لقد أصبحنا لا نتكلم إلا عن حقوقنا المهضومة ونسينا الواجبات، ونسينا أن مشكلتنا ليست فيما نستحق من رغائب، بل فيما يسودنا من عادات وما يراودنا من أفكار".² ويضيف: "ولكل سعي-أي القيام بالواجب-أثره وإن قل، إذ هو يساهم في بناء التقدم والنهضة تماماً كما تساهم القشة الصغيرة في بناء عش الطير".³

إن الترابط بين مداخل المواطنة وكتابات مالك بن نبي، يجعلنا نستنتج أهمية الحقوق والواجبات وضمنانها في تحقيق الاستقرار لدى النظم السياسية، وكانت إحدى الأسباب لسقوط الأنظمة السياسية المغاربية، رغم تكريسها في الدساتير المغاربية منذ 2011، أضف إلى ذلك نصت فكرة الانتماء في ميثاق المعاهدة التأسيسية للاتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش والتي ضمت دول المنطقة المغاربية.⁴

فقد نصت في ديباجتها على: " ما يجمع شعوب المغرب العربي من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الاماني والتطلعات والمصير، واستجابة لجهود رؤساء دول المغرب العربي في تحقيق أمان شعوبها وتطلعاتها إلى الوحدة، يستلزم تضافر الجهود وإقامة تعاون فعال بين دول المنطقة المغاربية في مختلف المجالات، مع توفير تنسيق كامل في سياساتها ومواقفها واختياراتها الاقتصادية

¹ مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة: كامل مسقاوي، عبد الصبور شاهين (دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1986)، ص: 32.

² المرجع نفسه، ص: 33-34.

³ المرجع نفسه.

⁴ موقع اتحاد المغرب العربي، فكرة التأسيس.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

والاجتماعية، إضافة إلى توطيد أسس العدل والكرامة لشعوب دولها، وإحقاق الحقوق الفردية والجماعية في أوطانها، استلهاما من أصالتها الحضارية وقيمها الروحية".¹

نلاحظ من خلال معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي، التنصيص على حق المواطنة في الدول المغاربية، والتركيز على فكرة الانتماء، وعند مقارنة لدساتير الدول المغاربية خلال فترة الانتقال الديمقراطي، نجد أن المؤسس الدستوري في الدول المغاربية يؤكد مرارا وتكرارا على حق المواطنة، وهي مبدأ دستوري وركيزة أساسية لجميع الحقوق والحريات العامة، ففي التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016، أكد المؤسس الدستوري الجزائري في الديباجة على: إن الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وبلاد متوسطية وإفريقية".²

مقارنة بتونس، قد أكد المؤسس الدستوري التونسي خلال فترة الانتقال الديمقراطي، في دستور 2014 وبالضبط في الديباجة: "وتعبيرا عن تمسك شعبنا بتعاليم الإسلام ومقاصده المتسمة بالافتح والاعتدال، وبالقيم الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان الكونية السامية، واستلهاما من رصيدنا الحضاري على تعاقب أحقاب تاريخنا، ومن حركاتنا الإصلاحية المستنيرة المستندة إلى مقومات هويتنا العربية الإسلامية وإلى الكسب الحضاري الإنساني، وتمسكا بما حققه شعبنا من المكاسب الوطنية".³

بالمقارنة مع المملكة المغربية، كذلك ركز المؤسس الدستوري المغربي على فكرة المواطنة، في دستور 2011، تحديدا في الفقرة الأولى على: "المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترايبية، وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية - الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية. كما أن الهوية المغربية تتميز بتبوء الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها، وذلك في ظل تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء".⁴

¹ معاهدة مراكش، المرجع السابق.

² دستور الجزائر 2016، المرجع السابق.

³ دستور تونس 2014، المرجع السابق، ص: 03.

⁴ دستور المملكة المغربية 2011، المرجع السابق، ص: 03.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

وهذا ما نجده في دستور ليبيا لسنة 2011 خلال فترة الانتقال الديمقراطي، تركيز المؤسس الدستوري الليبي في الديباجة على: وانطلاقاً نحو مُجتمع المواطنة والعدالة والمساواة والازدهار والتقدم والرخاء، الذي لا مكان فيه للظلم والاستبداد والطغيان والاستغلال وحُكم الفرد".¹

بالمقارنة مع موريتانيا، أكد كذلك المؤسس الدستوري الموريتاني في دستور 2011 في الديباجة على: "يعلن، اعتباراً منه لقيمه الروحية وإشعاعه الحضاري، تمسكه بالدين الإسلامي الحنيف، وبمبادئ الديمقراطية الواردة تحديدها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 1948، ونظراً إلى أن الحرية والمساواة وكرامة الإنسان يستحيل ضمانها إلا في ظل مجتمع يكرس سيادة القانون، وحرصاً منه على خلق الظروف الثابتة لنمو اجتماعي منسجم، يحترم أحكام الدين الإسلامي المصدر الوحيد للقانون، ويتلاءم ومتطلبات العالم الحديث، يعلن الشعب الموريتاني على وجه الخصوص الضمان الأكيد للحقوق".²

نستنتج من خلال الدراسة المقارنة لمختلف الوثائق الدستورية لدول المنطقة المغاربية، التأكيد على حق المواطنة، هذا يدل على حرص المؤسس الدستوري في الدول المغاربية على ضمان الحقوق والحريات الأساسية، وبذلك فإن الدساتير المغاربية مازالت ولا تزال تحرص على ضمان حق المواطنة ولا يمكن الاستغناء عنها، فهي متلازمة مع الديمقراطية، وبالتالي شرط من شروط نجاح الانتقال الديمقراطي: **المواطنة + الديمقراطية = الانتقال الديمقراطي الناجح.**

رغم تكريس حق المواطنة في الدساتير المغاربية سعياً منها لتحقيق الاستقرار، وتماسك المجتمع واندماج كافة مكوناته، إلا أن المواطنة في المجال السياسي المغربي لا تزال تواجه تحديات، لأن دول ما بعد الاستقلال منحت للأفراد جنسية، ولم توفر لهم شروط امتلاك المواطنة، إضافة إلى عامل آخر هو طبيعة الدولة الوطنية الحديثة، ونوعية النظم السياسية الحاكمة، والصعوبات التي حالت دون ترسيخ ثقافة سياسية ديمقراطية.³

¹ دستور الجمهورية الليبية 2011، المرجع السابق، ص: 03.

² دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية 2011، المرجع السابق، ص: 01

³ أمحمد مالكي، "من أجل تصورات جديدة للمواطنة"، إعداد مجموعة من الخبراء المغاربة بعنوان: المواطنة في المغرب العربي، عدد(09)، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، نوفمبر 2012، ص: 02.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

ظلت دول ما بعد الاستقلال منشدة إلى ارثها التاريخي، ذي الطبيعة التسلطية على الرغم من مظاهر التحديث والعصرنة التي طالت مجمل تشريعاتها وقوانينها، وطبعت مؤسساتها. إضافة إلى طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع التي استمرت بوجود قدر كبير من التحكم، الأمر الذي أدى إلى صعوبة بروز مفهوم المواطنة في المجتمعات المغربية، التي تعاني على صعيد المشاركة السياسية من حيث مشاركة المواطنين في تقرير مصيرهم بطوعية واقتناع، ورغم تنصيب الدساتير المغربية على الحقوق والحريات، إلا أنها تواجه تحديات في ممارستها الفعالة، نظرا للفجوة بين القانون والممارسة.¹

وقد تميز المشهد السياسي المغربي بوجود تعددية حزبية، وغياب التعددية السياسية، قبل فترة الانتقال الديمقراطي، وبدأت تتشكل منذ سنة 2011 في تونس وليبيا بعد سقوط نظام بن علي ونظام القذافي، بيد أن التعددية عملية مخاض عسير وبناء مؤسسات الدولة، وطني ومواطني نسبة إلى المواطنة، تتدرج ضمن إطار تطبيق دولة القانون، التي لا تتحقق في غياب الديمقراطية، باعتبارها فضاء الحرية، والتي بدونها لن تقوم المواطنة.²

كما تعود أسباب غياب المواطنة الواعية في المنطقة المغربية إلى انتشار اللامبالاة وانعدام الاهتمام بالشأن العام والمشاركة السياسية، وهي عوامل ساهمت في تخلفنا، مما يعني أن نشر قيم المواطنة سيكون أحد مداخل ترسيخ الثقافة الديمقراطية، وذلك سيمر حتما بتعزيز دور الإنسان المغربي الذي هو وسيلة هذا البناء وغايته، من خلال دعم العلاقات الإنسانية، وتوفير أجواء ثقافية وسياسية، واجتماعية واقتصادية، تساعد على تحقيق ذلك، وتعزيزه بالأطر القانونية والمؤسسية الكافية.³

¹ المرجع نفسه، ص: 03.

² عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص: 06.

³ ديدوي ولد، المرجع السابق، ص: 06.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

خلاصة الفصل الثاني:

لقد أثرت الحقبة الاستعمارية على النظم السياسية المغاربية في جميع المجالات، حيث خضعت هذه الدول لمختلف أشكال الاستعمار، مقابل ممارسة كل الأساليب التعسفية، نتجت عنها الهشاشة في بنية الدولة، أدت إلى حرمان الشعوب الأصلية من حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والأكثر من ذلك الاستعمار الثقافي والفكري الذي أصبح يهدد استقرار وسيادة الدول المغاربية، ودخلت في دائرة التخلف والنزاعات الحدودية فيما بينها.

نظرا لوجود العديد من السمات المشتركة بين دول المنطقة المغاربية، فإنها تعاني من ضعف الجانب المؤسسي، وهذا نتيجة دور النخب الحاكمة، و التمرکز في السلطة لفترات طويلة بما يضمن بقاءها، إضافة إلى احتكار الثروة لصالحها ولجماعاتها، هو ما تم رصده من خلال تحليل السياق التاريخي لتطور النظام السياسي في الدول المغاربية عبر التاريخ، فمنذ الاستقلال اكتست المقاربة الدستورية الطابع الشخصي، وذلك بتضييق صلاحيات السلطة التشريعية والقضائية من قبل صانع القرار، مما انعكس سلبا على الممارسة السياسية في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، موريتانيا) ونتاجت عنها انقلابات على الحكم، وأصبح النظام تسلطي بالدرجة الأولى، دون فتح المجال للممارسة الديمقراطية.

إن عملية التحديث السياسي حسب "روستو" و "ليبيست" يصعب تطبيقها على البيئة المغاربية، نظرا لتعقد طبيعة الوضع الاقتصادي في كل بيئة، فإن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الإجمالي والمستوى الديمقراطي أدى إلى اختلالات في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، لأن السياسة الاقتصادية تكون بضرورة تعزيز مؤسسات الدولة من خلال تحقيق كل الأهداف المسطرة، دون المفاضلة بين كل هدف عن الآخر، حتى تكون المخرجات ذات نمو اقتصادي مستقر مقابل استقرار اجتماعي، وفي الدول المغاربية نظرا للاعتماد على النفط (الجزائر وليبيا)، و(التصنيع والسياحة في موريتانيا وتونس) فإن البرامج الاقتصادية تتأثر بطبيعة الاقتصاد العالمي بدون وجود تنوع، حيث يؤدي انخفاض أسعار النفط في انخفاض الإيرادات الجباية البترولية وبالتالي انخفاض إيرادات العامة للميزانية والعكس، كما أن لجوء الدول الى المؤسسات المالية الدولية أدى إلى الاختلالات المالية وتفاقم الديون، وانتشار البطالة، وتدني المستوى المعيشي، نتج عنه انتقال ديمقراطي متمايز في البيئة المغاربية.

الفصل الثاني: خصوصية البيئة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على المجتمع المدني (دوافع، معايير، مؤشرات)

اتخذ صناع القرار في الدول المغاربية الإصلاح كبديل للخروج من مأزق التهديدات الأمنية باستثناء ليبيا، حيث تضمن التحديث الدستوري، حيث بادر بإحداث تغييرات على الأساس الدستوري من حيث المبادئ، أما التحديث المؤسسي، فتضمن تعديلات في المواد من حيث فتح المجال للأحزاب السياسية لممارسة النشاط السياسي، وفتح المجال للمجتمع المدني كشريك بجانب الدولة في صنع السياسات العامة والمبادرة في وضع الدستور، والتحديث الانتخابي وهو أحد القرارات المؤسسية لتحقيق الديمقراطية، إلا أن الواقع أثبت رهانات وتحديات أما الإصلاحات السياسية الجديدة.

كما عرفت المنطقة المغاربية خلال عملية الانتقال الديمقراطي ركوداً في المشاركة السياسية لدى الناخبين الشباب، نظراً لتصادم وتيرة الجمود السياسي، وتداعياتها على النزاهة والمصداقية، ما نتج عنه عجز كل السياسات والاستراتيجيات في تطوير البرامج وصناعة السياسات العامة الرشيدة، مقابل الدور الضعيف للجهاز التنفيذي في تنفيذ السياسات العامة ما أدى إلى البيروقراطية في الأجهزة الإدارية، الأمر الذي ولد مشكلة ذات أبعاد مختلفة والتوجه نحو التغيير والمطالبة بإسقاط الأنظمة السياسية، أدت هذه العوامل إلى أزمة المشروع.

وما يلاحظ على مستوى العوامل البنوية، فإن طبيعة الإحصائيات المقدمة من الجهات الرسمية الوطنية تختلف عما هو مقدم في التقارير الدولية، وهو الشأن في السياسات العامة (البطالة، التعليم، التضخم...) هذا ما انعكس على واقع تشخيص النظام الاقتصادي والاجتماعي، لأن التوظيف غير العقلاني للإحصائيات يؤثر بصفة مباشرة على عملية رسم السياسات العامة.

انعكست العوامل البنوية على رسم السياسات العامة، لأن الأهداف المسطرة هي أهداف نسبية، وتتطلب العديد من المعلومات، كما أنه يتوجب وجود تعبئة وتنسيق بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، ولذلك فإن فشل السياسات هو نتيجة صعوبة تنفيذ المهام، والميل إلى الفساد وعدم وجود كفاءة وفعالية في فهم سلوك كل الشعب والمسؤولين عن تنفيذ السياسة العامة، وبذلك فإن نظرية الاختيار العقلاني في البيئة المغاربية فشلت في التطبيق، نظراً لعدم وجود بدائل تتوافق ومسار الانتقال الديمقراطي التي تتطلب إصلاحها. ولكن ما يطرح تساؤلات عن تأثير هذه العوامل على فعالية المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار الداخلي ضمن المقاربة الإصلاحية التي منحت للمجتمع المدني مجال للنشاط لتدعيم المسار الديمقراطي.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

المبحث الأول: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي
دراسة مقارنة: الجزائر-تونس (2011-2019)

المطلب الأول: الدستور

المطلب الثاني: الإطار القانوني للجمعيات

المطلب الثالث: النظام الانتخابي

المطلب الرابع: النخبة السياسية

المبحث الثاني: مؤشرات تأثير البيئة الخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي
دراسة مقارنة: الجزائر-تونس(2011-2019)

المطلب الأول: العولمة السياسية

المطلب الثاني: دور القوى الدولية الكبرى

المطلب الثالث: الاتحاد الأوروبي

المطلب الرابع: موقف الدول العربية والإسلامية

خلاصة الفصل الثالث

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

مقدمة الفصل الثالث:

أدت الأوضاع السياسية إلى إسقاط عديد من الأنظمة السياسية (تونس، ليبيا)، أما الجزائر والمغرب وموريتانيا، فاتخذت المبادرة الإصلاحية كاستجابة للتحويلات المحلية والإقليمية، وتزايد الحركات الاحتجاجية المنادية إلى تبني إصلاحات جذرية خوفا من تأثيرها على الأوضاع الداخلية للدولة، وهذا ما ينعكس سلبا على مصالحها الشخصية، وقد شاركت فيها مختلف الأطياف السياسية والشخصيات الوطنية من خلال اجراء النقاشات والحوار حول إعادة النظر في مجمل القوانين ذات الصلة بالحياة السياسية، منها تعديل الدستور، قانون الانتخابات، الجمعيات، في محاولة منها مواكبة المسار الديمقراطي، خاصة وأن الظروف السياسية برز فيها فاعل جديد في إدارة المرحلة الانتقالية بمختلف مؤسساتها والمتمثل في المجتمع المدني، هذا بالنسبة للدول ذات الاتجاه الإصلاحية، في حين كانت مقارنة التدخل الأجنبي انعكاسا أمنيا في الحفاظ على الأمن الداخلي، وكانت بمثابة بؤرة التنافس والصراع بين مختلف القوى الإقليمية والدولية الكبرى (ليبيا)، اتخذت سياسات واستراتيجيات جديدة وشراكة بينها، والمجتمع المدني والدول بذريعة محاولة تقديم المساعدات بمختلف وسائلها.

في هذا الفصل سنحاول تحليل المقاربة الدستورية والقانونية، والمدخل النخبوي من خلال تفسير مؤشرات تأثير البيئة الداخلية على المجتمع المدني في ظل الانتقال الديمقراطي من منظور مقارنة بين الجزائر وتونس، بتحديد الفترة الزمنية من سنة 2011 الى سنة 2019، والمتمثلة في الدستور كركيزة أساسية، قانون الجمعيات بهدف معرفة مدى فعالية المجتمع المدني وعلاقته بالدولة في ظل تعديل قانون الجمعيات، ثم النظام الانتخابي باعتباره مؤشرا أساسيا لقياس الديمقراطية وتحديد نوع النظام القائم، ودور النخب السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي 2019، ثم رصد محاولات البيئة الخارجية وتأثيرها على المجتمع المدني باعتباره الفاعل الجديد في الموجة الانتقالية لفرض سياساتها واستراتيجياتها على الجزائر وتونس، وموقفها تجاه الأوضاع السائدة.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

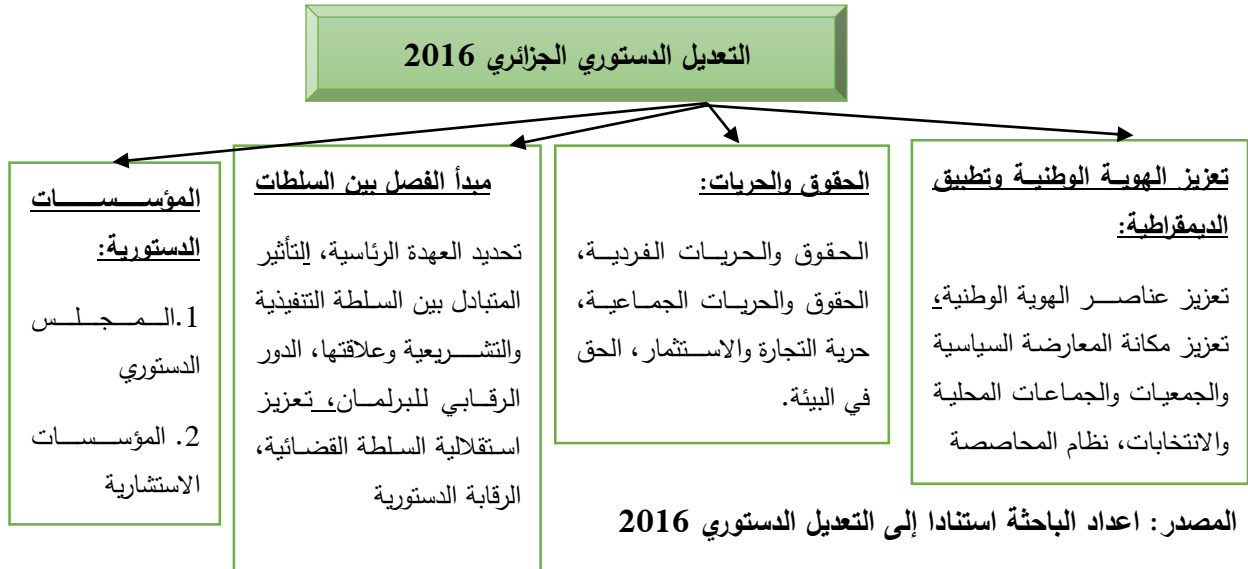
المبحث الأول: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر-تونس(2011-2019)

تعتبر المتغيرات الداخلية جزءا لا يتجزأ من التأثير على البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الحفاظ على استقرار الدولة، من حيث قيام مؤسساتها بالمهام المنوطة بها، بمشاركة مختلف الأطياف السياسية لمواجهة رياح الانتقال الديمقراطي التي عرفت المنطقة المغاربية، وفي هذا المبحث سنحاول تحليل تأثير البيئة الداخلية على المجتمع المدني من خلال الاعتماد على مؤشرات أساسية والمتمثلة في الدستور، قانون الجمعيات، الانتخابات، ودور النخب السياسية الحاكمة.

المطلب الأول: الدستور

أولا: الجزائر: لقد تبنى المشرع الجزائري العديد من التعديلات على التعديل الدستوري 2008، وذلك لتحقيق مطالب الشعب الجزائري، واحتواء موجة غضب، من خلال تعديل دستوري جديد 2016 الذي تم تناوله في المبحث الأول من حيث دراسته من الناحية الشكلية، ولكن في هذا المطلب سنحاول تحليله من المضمون طبقا للمقاربة القانونية.

المخطط رقم(08) : مضامين التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016م¹



من خلال المخطط نلاحظ ان التعديل الدستوري 2016 تضمن العديد من التغيرات نذكر منها:

¹ التعديل الدستوري الجزائري 2016

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

1. الاعتراف باللغة الامازيغية كلغة وطنية ورسمية، والتي كانت مجسدة في التعديل الدستوري لسنة 2002، حيث أكدت المادة (04) من الدستور على أن: الامازيغية لغة وطنية، ولكن التعديل الدستوري لسنة 2016 يضيف عليها عبارة رسمية لتكون لغة وطنية رسمية ثانية في الدولة بعد اللغة العربية.¹

2. تعزيز التنمية المحلية المستدامة وتشجيع الديمقراطية التشاركية: ان قضية التنمية المحلية المستدامة في التعديل الدستوري 2016، تحدث عنها المشرع الجزائري في مواد جديدة لم تذكر في الدساتير السابقة ومثال: مسألة القضاء على التفاوت الجهوي في مجال التنمية، وسلبات إقصاء محليات والاهتمام بمحليات أخرى، والتميز من خلال الاهتمام بالشريط الساحلي وإهمال الجزائر العميقة، كذلك مسألة العدالة الاجتماعية وترقيتها، تشجيع بناء اقتصاد متنوع يثمن قدرات البلد كلها، الطبيعية والبشرية والعلمية، وحماية الاقتصاد الوطني من التجارة غير المشروعة والرشوة وهذا طبقا للمادة(15) من التعديل.²

أما بخصوص تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، فقد نصت المادة (15) والمادة(19) على أن الدولة الجزائرية تشجع الديمقراطية التشاركية من خلال اشراك الشعب على مستوى بلدياته ولايته في مختلف القضايا ذات الشأن العام، إضافة إلى مستقبل الأجيال القادمة من خلال أن الدولة تضمن لهم الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها للأجيال القادمة، كما انها تحمي الأراضي الفلاحية والاملاك العمومية للمياه وفقاً للأحكام القانونية.³

3. كما كرس التعديل الدستوري لسنة 2016 لأول مرة حقوق سياسية للمعارضة السياسية، وقد نصت في المادة(114): تتمتع المعارضة البرلمانية بحقوق تمكنها من المشاركة في الأشغال البرلمانية وفي الحياة السياسية خاصة في حرية الرأي والتعبير والاجتماع، الاستفادة من الإعانات المالية الممنوحة للمنتخبين في البرلمان، المشاركة الفعلية في الأشغال التشريعية ومراقبة عمل الحكومة، التمثيل المناسب

¹دستور الجزائر 2016، المرجع السابق، ص: 06.

² فريد ابرادشة، "قراءة تحليلية مقارنة في التعديل الدستوري الجزائري 06 مارس 2016، اصلاح واقعي أم تكيف استراتيجي مع التغيرات الدولية المعاصرة"، مجل جيل الدراسات المقارنة، مركز جيل البحث العلمي، عدد (08)، (ديسمبر 2018)، ص: 38-39.

³دستور الجزائر 2016، المرجع السابق، ص ص: 08-22.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

في أجهزة غرفتي البرلمان، إخطار المجلس الدستوري طبقاً لأحكام المادة(187) بخصوص القوانين التي صوت عليها البرلمان.¹

لكن من الناحية الواقعية نجد أن هذه الحقوق الخاصة بالمعارضة البرلمانية تشير لعدة ملاحظات منها: أن استعمال مصطلح معارضة برلمانية في الواقع يعد غامضاً وغير دقيق، يمكن فهمه على أن الأحزاب غير منطوية ضمن التحالف الرئاسي والمتمثلة في المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، ومن جهة أخرى قد يمكن أن يفهم منها كذلك أعضاء المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة المنتمين للأحزاب المعارضة دون الأعضاء المنتمين لأحزاب أخرى حتى وإن كانت هذه الأحزاب غير منضمة للتحالف الرئاسي، وماذا عن الأحزاب الحرة؟ لذلك مصطلح المعارضة البرلمانية يبقى غامضاً رغم إحالة مسألة تنظيم ممارسة هذه الحقوق إلى غرفتي البرلمان، مما يجعل ممارسة هذه الحقوق مرهوناً بمدى تكريسها في الأنظمة الداخلية لغرفتي البرلمان.²

4. نظام المحاصصة: فقد أكد بشكل صريح على ترقية المناصفة في سوق العمل بين الرجل والمرأة، وتشجيع المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة وعند التعيين*، علماً أن التعديل الأخير الذي أصدره الرئيس بوتفليقة سنة 2008، سمح ببروز قوي للمرأة الجزائرية على مستوى البرلمان، بعكس المجالس المحلية، حيث لا تزال الأغلبية الذكورية حاضرة بقوة داخل الأحزاب السياسية الجزائرية،³ وهذا ما سنتطرق إليه ونلاحظه لاحقاً في المطلب الثاني في الانتخابات التشريعية لسنة 2017.

5. الحقوق والحريات: ما جاء به التعديل الدستوري لسنة 2016 لم يتغير في مواد المنصوصة إلا من حيث الصياغة اللغوية، حيث إن دستور 1996 نصت المادة 65 منه على: "يجازي القانون الآباء على القيام بواجب تربية أبنائهم ورعايتهم، كما يجازي الأبناء على القيام بواجب الاحسان"،⁴ أما التعديل

¹ المرجع نفسه.

² رشيد لرقم، "دسترة الحقوق السياسية للمعارضة -إتجاه نحو تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلد (17)، عدد (01)، (أفريل 2020)، ص: 172.

³ ناصر جابي، "دستور الجزائر: ثرثار يتحدث عن حقوق لا يضمنها"، مبادرة الإصلاح العربي، بدائل سياسات، (أيلول/سبتمبر 2016)، ص: 06.

⁴ دستور الجزائر 1996، المرجع السابق.

*طبقاً للمواد التالية : المادة 34، 35، 36، من دستور الجزائر 2016، للاطلاع أكثر على الدستور، ص : 10.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

الدستوري لسنة 2016، فنصت المادة 79: تحت طائلة المتابعات يلزم الاولياء بضمان تربية أبنائهم وعلى الأبناء واجب القيام بالإحسان إلى آباءهم ومساعدتهم"¹، ولكن هذا الامر لا نقاش فيه لأن الإسلام أوصى بذلك، وتبقى الدلة في إطار حماية الأطفال والمجتمع الجزائري، ومعاقبة انتهاكات حقوق الانسان. 6. التأكيد على الحريات الصحافية: كما طالبت بذلك نقابات الصحفيين التي شاركت في المشاورات، وعلى عدم إصدار أحكام سالبة للحرية في قضايا الإعلام المرفوعة ضدهم، إلا أنها لم تمنع من توقيف وسجن بعض مدراء القنوات التلفزيونية في العديد من المرات.²

7. مبدأ الفصل بين السلطات:

جاء التعديل الدستوري 2016 للتأكيد وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات، حيث ترمي هذه التعديلات إلى إعادة تنظيم العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتعزيز صلاحيات كل منهما، وعبر توسيع تمثيل السلطة القضائية على مستوى المجلس الدستوري، وتأكيد استقلالية القاضي.³

ما يلاحظ على التعديل الدستوري 2016، أن المؤسس الدستوري قلّص من سلطة رئيس الجمهورية من حيث التشريع عن طريق الأوامر، وذلك بتحديدتها في المسائل العاجلة، وفي حالة شغور المجلس الشعبي الوطني، أو خلال العطل البرلمانية طبقا للمادة 142 من التعديل الدستوري 2016، على ان تتخذ في مجلس الوزراء بعد رأي مجلس الدولة، وأن يعرضها على كل غرفة من البرلمان في أول دورة له لتوافق عليها، كما يمكن لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في الحالات الاستثنائية المذكورة في المادة 107 من التعديل الدستوري 2016.⁴

أما من حيث سلطة التشريع بالقوانين، فإن المؤسس الدستوري الجزائري كرس حق المبادرة بالقوانين لكل من الوزير الأول، والنواب وأعضاء مجلس الأمة*، نلاحظ من خلالها أن المبادرة التشريعية وإن كان يتقاسمها الجهاز التنفيذي ممثلا في الوزير الأول مع البرلمان، وهذا طبقا للمادة 136 من الدستور تنص:

¹دستور الجزائر 2016، المرجع السابق، ص: 10.

²ناصر جابي، المرجع السابق، ص: 06.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري. مجلة الوسيط، عدد(13)، الصادرة عن وزارة العلاقات مع البرلمان، الجزائر، (سنة 2016)، ص: 137.

⁴ عمار عباس، تعزيز الدور الرقابي والتشريعي والتمثيلي للبرلمان الجزائري في التعديل الدستوري لسنة 2016، مجلة الوسيط، عدد(14)، صادرة عن وزارة العلاقات مع البرلمان، الجزائر، (2017)، ص: 67.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

"لكل من الوزير الأول والنواب وأعضاء مجلس الأمة حق المبادرة بالقوانين، تكون اقتراحات القوانين قابلة للمناقشة، إذ قدمها عشرون(20) نائبا أو عشرون(20) عضوا في مجلس الأمة في المسائل المنصوص عليها في المادة 137¹. إلا أن الكيفية التي يتم بها إعداد مشاريع القوانين توجب عرضها على مجلس الوزراء الذي يتأهله رئيس الجمهورية، بعد أخذ رأي مجلس الدولة، دون تجاوز حدود الاستشارة، قبل أن يودعها الوزير الأول لدى مكتب الغرفة السفلى للبرلمان، وبالتالي نستنتج أن الجهاز التنفيذي المكون من رئيس الجمهورية والوزير الأول، جعل الحكومة تتميز بالطابع الرئاسي كإطار يضطلع فيه الرئيس بنوعين من الوظائف: رئاسة الدولة، ورئاسة الحكومة، ومن نتائج هذه الثنائية الوظيفية لآليات عمل هذا الجهاز، أصبح رئيس الجمهورية هو من يقوم بإعداد برنامجه، في حين اقتصر عمل وظيفة الوزير الأول في التنسيق وتنفيذ البرنامج الرئاسي، وذلك عن طريق إعداد مخطط عمل الحكومة، كإجراء بديل لبرنامج الحكومة الذي كان معمولاً به في التعديل الدستوري 2008.²

أما من حيث التأثير المتبادل بين السلطة التنفيذية والتشريعية، فقد حدد المؤسس الدستوري الجزائري إطار العلاقة المتبادلة بينهما من خلال مناقشة البيان السنوي للسياسة العامة للحكومة وهذا طبقاً للمادة(98) من التعديل الدستوري 2016، ألزم المؤسس الدستوري الجزائري على تقديم بيان حول السياسة العامة لتقييمها ومعرفة النتائج والسلبيات بعد تنفيذها لبرنامجها، ومدى التزامها به، فهي مجبرة دستورياً أن تقدم سنوياً إلى المجلس الشعبي الوطني بياناً عن السياسة العامة، وتعبه مناقشة عمل الحكومة، كما يمكن أن تُحتتم هذه المناقشة بلائحة أو يترتب عنه إيداع رقابة الذي يقوم به المجلس الشعبي الوطني، كما أنه يحق للوزير الأول أن يطلب من المجلس الشعبي الوطني تصويتاً بالثقة، وفي حالة عدم الموافقة على لائحة الثقة، يقدم الوزير الأول استقالة الحكومة، ويمكن للحكومة كذلك أن تقدم لمجلس الأمة بياناً عن السياسة العامة، لأن البرلمان مسؤول على تقييم الحكومة ومراقبتها، ويكون ذلك بموافقة النواب على ما قدمته الحكومة، أو عدم الاقتناع بعملها المنجز.³

¹ دستور الجزائر 2016، المرجع السابق، ص: 25.

² عزيزة شبري، فاتح خلاف، "سلطات رئيس الجمهورية في الظروف العادية طبقاً للتعديل الدستوري لسنة 2016"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، عدد(02)، (فيفري 2018)، ص: 110.

³ محمد لمين صديقي، سيدي محمد ولد سيدأب، "تأثير السلطة التشريعية على عمل السلطة التنفيذية في التعديل الدستوري الجزائري رقم 01/16، مجلة العلوم الإنسانية، تندوف، عدد(06)، (سبتمبر 2018)، ص ص: 99-106.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

أما الإطار الثاني الذي يحدد العلاقة المتبادلة بين السلطة التنفيذية والتشريعية فهو مناقشة عمل الحكومة أمام البرلمان، حيث تقوم الحكومة بعد تنصيبها بإعداد مخطط عمل، وتعرضه على نواب المجلس الشعبي الوطني، وهو بمثابة الخطة العملية الممكنة لكل القطاعات سواء في جانبها الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، وما تنوي القطاعات الوصول إليه من أهداف خلال فترة زمنية معينة، وهذا البرنامج ملزم لاحتوائه على تصور استراتيجي عام، وبرنامج عملي قصد إنجاز مشاريع حسب القطاعات وآليات قانونية وتنظيمية قصد تحقيق الأهداف المسطرة في جميع المجالات.¹

حسب المادة (94) يقدم الوزير الأول مخطط عمل الحكومة إلى المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه، ثم يجري المجلس الشعبي الوطني مناقشة عامة له، ويمكن للوزير الأول أن يُكيّف مخطط العمل على ضوء هذه المناقشة بالتشاور مع رئيس الجمهورية، ثم يقوم بعرض مخطط عمل الحكومة لمجلس الأمة مثلما وافق عليه المجلس الشعبي الوطني، يمكن لمجلس الأمة أن يصدر لائحة، ويلزم المؤسس الدستوري الجزائري على الوزير الأول طبقا للمادة(47) والمادة (48)، المادة(49) أن يعرض مخطط عمل الحكومة على المجلس الشعبي الوطني خلال (45) يوما المالية لتعيين الحكومة، ثم يفتح المجلس الشعبي الوطني مناقشة عامة ولا يشرع بذلك إلا بعد (07) أيام من تبليغ المخطط للنواب، ويتم التصويت عليه بعد تكييفه إن اقتضى الأمر (10) أيام على الأكثر من تاريخ تقديمه، وفي حالة عدم موافقة المجلس الشعبي الوطني على مخطط عمل الحكومة في الجلسة، يقوم الوزير الأول بتقديم استقالته لرئيس الجمهورية، ليتم تعيين وزير أول جديد.²

كما منح المؤسس الدستوري الجزائري لرئيس الجمهورية تعيين أعضاء السلطة التشريعية من بين الشخصيات والكفاءات، بتعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة طبقا للمادة (118)،³ ويسمى بالثلث المعطل لأنه في الحقيقة لا يعبر عن إرادة الشعب، وانما يخضع في ممارسته لمهامه لتمرير ما يلائم رئيس الجمهورية، وهذا يعتبر خرقا لمبدأ الفصل بين السلطات، وتجاوزا له، لذا كان يجدر بالمؤسس الدستوري أن يتبنى أسلوب الانتخاب بدل التعيين. إضافة إلى ذلك لرئيس الجمهورية أن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني وذلك بعد استشارة رئيس المجلس الدستوري والوزير الأول، وهنا نلاحظ أن المؤسس الدستوري لم

¹ المرجع نفسه.

² المادة(47)، المادة(48)، المادة(49)، المادة(97)، التعديل الدستوري 2016، المرجع السابق.

³ المادة (118)، المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

يمنح للبرلمان أي حق أو سلطة لمواجهة رئيس الجمهورية، ما عدا مسؤولية الحكومة في هذا المجال أمام البرلمان الذي يمكنه رفض أو سحب الثقة من رئيسها.¹

كما أن للبرلمان آليات ووسائل للرقابة على عمل الحكومة، ويتجلى ذلك، استجواب الحكومة حول قضايا الساعة طبقاً لنفس المادة (151)، استماع اللجان الدائمة بغرفتي البرلمان لأعضاء الحكومة طبقاً للمادة السابقة، توجيه الأسئلة الشفوية والكتابية لأعضاء الحكومة طبقاً للمادة (152)، وطبقاً للمادة (180) تشكيل لجان برلمانية للتحقيق في القضايا ذات الأهمية الوطنية.²

8. استقلالية القضاء: إن تعزيز استقلالية السلطة القضائية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، لا يتحقق إلا إذا كانت الجهة المختصة بمتابعة المسار المهني للقضاة، على دراسة على اطلاع وتجربة في الميدان، كما أن تحقيق الممارسة القضائية المستقلة يقتضي أن يكون في وضعية مريحة ضمن استقلاليته عن القيود التي لها تأثير على الأداء المهني له.³

كرس المؤسس الدستوري الجزائري في التعديل الدستوري 2016، بإضفاء الاستقلالية الإدارية والمالية للمجلس الأعلى للقضاء، وطبقاً للمادة (163)، شدد على معاقبة القانون كل من يعرقل تنفيذ الأحكام القضائية مهما كانت صفته، ونلاحظ من ذلك تعزيز السلطة القضائية من عدم تدخل السلطة التنفيذية أو المساس بعمل العدالة، كما جاء جديد في التعديل الدستوري 2016، استقلالية القضاء التامة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، إلا أن الواقع يشهد غير ذلك بتفوق السلطة التنفيذية في مجال التشريع، وبالتالي المؤسس الدستوري الجزائري لم يؤسس لأي حل يخص مسألة الأوامر التشريعية التي تمس مبدأ الفصل بين السلطات.⁴

¹ الطاوس بن حمو، "مبدأ الفصل بين السلطات في ظل التعديل الدستوري 2016 من خلال علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد (05)، عدد (02)، (2020)، ص: 158.

² المادة (151)، المادة (152)، المادة (180)، التعديل الدستوري الجزائري 2016، المرجع السابق.

³ كميلة ليلي حبشي، "استقلالية السلطة القضائية في التشريع الجزائري"، مجلة مقاربات، مجلد (03)، عدد (05)، (أكتوبر 2015)، ص: 22.

⁴ عبد الرزاق بحري، "مبدأ الفصل بين السلطات كضمانة قانونية للرقابة على نفاذ القواعد الدستورية-دراسة تحليلية على ضوء التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد (06)، عدد (01)، (جانفي 2020)، ص ص: 159-160.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

9. المجلس الدستوري: قد جاء التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016، لضمان استقلالية أكثر للمجلس الدستوري، وذلك بمنحه الاستقلالية المالية، حيث تم تعديل المادة 182 من الدستور، وحددت اختصاصاته كقاضي انتخابات في الاستشارات الوطنية، وأعيد كذلك النظر في تشكيلة المجلس بموجب تعديل الفقرتين 02/01 من المادة 183، حيث وسع في تشكيلة المجلس الدستوري من 09 إلى 12 عضواً، حيث أوكل لرئيس الجمهورية تعيين 04 أعضاء من بينهم رئيس المجلس ونائبه، وانتخاب 02 من مجلس الأمة و02 من المجلس الشعبي الوطني، و02 من المحكمة العليا، و02 من مجلس الدولة، وبذلك يكون التعديل الجديد قد وسع في تشكيلة المجلس وضمن تمثيل متوازن لكل السلطات، حيث أصبحت كل سلطة ممثلة بأربعة (04) أعضاء، مع استحداث منصب نائب الرئيس، مع إقرار ترجيح صوت رئيس المجلس الدستوري في حال تساوي الأصوات أثناء المداولات.¹

1. أهم الانتقادات الموجهة لما تضمنه التعديل الدستوري الجزائري 2016:

• **على المستوى الدولي:** انتقدت الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق، في تقرير جديد لها، ما أسمته " تراجع وضع حقوق الإنسان في الجزائر، القمع المستمر للأصوات المعارضة وضعف سيادة القانون"، وذلك بعد استضافتها ببروكسل لوفد جزائري من النشطاء في مجال حقوق الإنسان نهاية جانفي المنصرم 2016.² فقد عبرت عن:³

✓ تراجع عميق في سيادة القانون: وذلك بسبب استغلال القضاء وتعزيز تبعية السلطة القضائية للسلطة التنفيذية.

✓ أشارت إلى ترسيخ الإفلات من العقاب مع تضمين الدستور للمبادئ المنصوص عليها في الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية. فذلك يلغي بشكل نهائي المطالبات بالحقيقة والعدالة بشأن الجرائم وحالات الاختفاء القسري التي ارتكبت في التسعينيات". وأكدت الشبكة أن: "احترام الحق في معرفة الحقيقة ومكافحة الإفلات من العقاب هما عنصران رئيسيان لتفادي تكرار الجرائم وتعزيز النهضة الديمقراطية وضمان الحقوق والحريات في الجزائر".

¹ مبروكة محرز، الأزهر لعبيدي، " الرقابة الدستورية في الدول المغاربية في ظل الإصلاحات الدستورية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد (14)، (أكتوبر 2016)، ص: 219.

² جعفر بن صالح، "الدستور الجزائري الجديد خطوة إلى الوراء"، صحيفة الخبر، 7 فبراير 2016.

³ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

انتقدت الهيئة الحقوقية ما أسمته "تذرع السلطات الجزائرية بأي شيء لخنق الأصوات المعارضة، وذلك لضبط التغييرات الجارية وقمع الاحتجاجات الاجتماعية والضغطات الممارسة على النشاط المدافعين عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة في السنوات الأخيرة. والملاحقات الجزائرية والأحكام بالسجن المتعاقبة ضد النشاط خير برهان على ذلك". بينما استدلت "بالأحداث التي تجسّد هذا القمع الاشتباكات المذهبية العنيفة التي وقعت في غرداية في جويلية 2015 والتي أسفرت عن مقتل عدد كبير من المواطنين واعتقال عشرات النشطاء من قبل السلطات".¹

على المستوى الوطني:

✓ على مستوى الداخلي: كرس التعديل الدستوري 2016 على المستوى السياسي احتكار السلطة في يد رئيس الجمهورية من خلال العهودات الرئاسية المحددة، إضافة إلى التأكيد من خلال المادة (87) على الجنسية الجزائرية الأصلية لوالدي المترشح لرئاسة الجمهورية وزوجته، كما اشترطت إثبات الإقامة المستمرة لمدة عشر سنوات على الأقل داخل التراب الوطني،² كما منعت التعديلات مزدوجي الجنسية من الترشح للمناصب السياسية، مما أثار ردود أفعال الكثير من القوى السياسية منهم الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني "عمار سعيداني" لأنه مولود في تونس هو وعائلته.³

✓ على المستوى الخارجي: حاول النظام السياسي امتصاص غضب الشعب الجزائري من الأوضاع التي يعيشها، وفي محاولة التصدي لموجة التحولات السياسية التي تعرفها المنطقة العربية عامة، والمنطقة المغاربية خاصة ما يتعلق بدول الجوار، وانتظر تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة العربية، ما أدى إلى فشل الدول في الحفاظ على أمنها الداخلي والخارجي، نتج عنه التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول، مقابل تصاعد وتيرة التهديدات الأمنية الجديدة، كما هو الحال في سوريا وليبيا، فاستعملها النظام السياسي الجزائري، أو بالأحرى صانع القرار الجزائري كورقة وسلاح لابتزاز المواطنين الجزائريين والنخب المعارضة المطالبة بالتغيير، وفرض حالة الجمود في الجزائر تخويفا من عدم الاستقرار الإقليمي

¹ المرجع نفسه.

² ناصر جابي، المرجع السابق، ص: 04-05.

³ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

المضطرب، كل ذلك أدى إلى تمسك السلطة بزمام الأمور وبقاء الأوضاع على حالها بما يخدم مصالحها ومصالح عاملها.¹

أما في تونس

ضم الدستور التونسي 2014 الجديد في جوهره العديد من التعديلات، حيث تضمن مائة وتسعة وأربعين (149) فصلا، وعشرة أبواب، وجديد في الفصل الأول أن تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، ولغتها هي العربية، أما طبيعة النظام جمهوري، كما نصت المادة 03 على أن الشعب يتمتع بالسيادة وهو مصدر السلطة. كما تضمن الدستور الجديد حرية الضمير والمعتقد، إلى جانب المساواة بين الجنسين وهذا ما نصت عليه المادة 21، إضافة إلى حرية التعبير، حرية التجمع، وحقوق الملكية الفردية، وبعض جوانب الإجراءات القانونية.²

أما الفصل الثاني فنص على: أن تونس دولة مدنية تقوم على المواطنة وإرادة الشعب وعلوية القانون"، فإن عملية تقييم مدى جودة دولة القانون تتطلب دراسة معقدة وتحليلا معمقا للإطار القانوني الجاري به العمل لسلوك مختلف الفاعلين من ذوات عمومية وخاصة، ولكيفية سير مختلف المؤسسات العمومية والخاصة، ومتابعة كيفية تعزيز دولة القانون تتحصر في مسألتين هما: الأولى إرساء قضاء دستوري ضامن لاحترام السلطة التشريعية التي تحظى بشرعية ديمقراطية لأحكام الدستور، والثانية تتعلق بالتأطير القانوني للحالات الاستثنائية، فإن هذين العنصرين هما من العناصر التي جاء بها الدستور التونسي 2014 لتعزيز دولة القانون.³

ما يلاحظ على الفصل السادس من الدستور الذي يتمحور حول حرية الضمير والمعتقد، أن من ناحية الإطار القانوني، هناك بعض الأحكام القانونية التي تحد بشكل غير مباشر من مجال هذه الحريات الدستورية، وهو الشأن مثلا بالنسبة لمنع الزواج التونسيات المسلمات بغير المسلمين (حسب منشور وزير العدل لسنة 1973) أو منع بيع المشروبات الكحولية للمسلمين (الفصل 317 من المجلة الجزائية)، وإن

¹ المرجع نفسه.

² دستور الجمهورية التونسية، الصادر يوم الاثنين 10 ربيع الثاني 1435 - 10 فيفري 2014، الزائد التونسي للجمهورية التونسية.

³ المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، تقرير يتعلق بمتابعة تطبيق الدستور التونسي وتجسيده على مستوى الإطار القانوني، الفترة من 1 أكتوبر 2016 إلى 31 مارس 2017، ص: 23.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

كان هذا المنع الأخير غير معمول به على المستوى التطبيقي، وبأن ديانة المواطنين ليست وضعية قانونية في تونس، فإن اعتبار كل المواطنين من ذوي الثقافة الإسلامية مسلمين، وتطبيق قواعد قانونية عليهم تقوم على موانع دينية قد يعد من قبيل الحد من مجال حرية الضمير والمعتقد.¹

منح الدستور في بابه الثاني مجالا واسعا للحقوق والحريات، منها الحق في المساواة والحياة، والكرامة، حرية الرأي والتعبير، حرية الإعلام، حرية الفكر وفق الفصول 21 و 22 و 23 و 31، وجديد ما تضمنه هذا الباب هو التناسف بين الرجل والمرأة (الفصل 49) من الباب الثاني.² إن قراءتنا لما تضمنه الدستور والإطار القانوني المنظم للحقوق والحريات تجعلنا نلاحظ ما يلي:

• **الحق في المساواة:** أنشأ الأمر الحكومي عدد 626 لسنة 2016 المؤرخ في 25 ماي 2016 المؤرخ في 25 ماي 2016 مجلسا استشاريا جديدا يسمى مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، مهمته الرئيسية هي "إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم والميزانية للقضاء على جميع أشكال التمييز بين المرأة والرجل وتحقيق المساواة بينهما في الحقوق والواجبات. ويبدو أن هذا النص كرس مفهوم "النوع الاجتماعي" لأول مرة في القانون الوضعي التونسي.³

• **حرية الرأي والتعبير والإعلام والنشر:** هذه الحريات منظمة اليوم بمقتضى المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 والمتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر، والرسوم عدد 116 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري وإحداث الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري. ويضمن كل مرسوم حرية التعبير والإعلام والنشر، لكن بعض أحكام المرسومين تتعلق بمسائل تنظمها نصوص أخرى سابقة الوضع. وهو وضع يضمن الأمان القانوني ولا يوفر إطارا قانونيا واضحا لممارسة هذه الحريات، إذ يمكن للإدارات والمحاكم تطبيق نصوص قانونية مختلفة على حالات مماثلة بحسب تأويلها للنصوص النافذة، لذا يتعين التفكير في مراجعة شاملة للإطار القانوني الحالي.⁴

¹ المرجع نفسه، ص: 14.

² دستور الجمهورية التونسية، المرجع السابق.

³ متابعة تطبيق الدستور التونسي وتجسيده على مستوى الإطار القانوني، المرجع السابق، ص: 14-15.

⁴ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

• **التنافس بين الرجال والنساء:** تم تجسيد هذا الالتزام على مستوى التمثيل داخل المجالس المنتخبة، من خلال القانون الانتخابي فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية، إذ نصّ الفصل 24 من القانون الانتخابي على التنافس بين النساء والرجال صلب القوائم المرشحة، كما جاء في الفصل 49 من القانون الأساسي عدد 7 لسنة 2017 المنقح والمتمّم للقانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء، أنه يكون تقديم الترشيحات للمجالس البلدية والجهوية على أساس مبدأ التنافس بين النساء والرجال وقاعدة التناوب في تركيبة القائمة المرشحة، كما ينسحب مبدأ التنافس حسب نفس الفصل على رئاسة القوائم الحزبية والقوائم الائتلافية المترشحة في أكثر من دائرة انتخابية واحدة.¹

✓ مبدأ الفصل بين السلطات:

يمثل البرلمان من السلطات الدستورية الثلاثة العامة للدولة التونسية، وتتجسد أهميته فيما يكتسبه من طابع تمثيلي حيث يُنتخب أعضاؤه من خلال الاقتراع العام والمباشر للشعب، ويتولى التعبير عن الإرادة الشعبية وحماية المصلحة العامة، وللمرة الأولى في تاريخ تونس الحديثة أجريت الانتخابات التشريعية لانتخاب البرلمان التونسي بمصادقية بالاعتماد على الاقتراع الحر والعام والنزيه خاصة في سياق سياسي يتسم بالتعددية والتنافسية، مما يجعل البرلمان مؤسسة ذات ثقل لما تحظى به من شرعية ديمقراطية.² وهذا ما تضمنه الباب الثالث من الدستور الجديد 2014، المواد (50،51)، (70) الذي حدد صلاحيات البرلمان واستقلالته في ممارسة مهامه الدستورية، كما يضم مجلس النواب مع تحديد صلاحياته وطريقة انتخابه، وكيفية رفع الحصانة من خلال القوانين الجزائية.³

أما السلطة التنفيذية، فبمقتضى الدستور الجديد، أصبحت الأمور تختلف قليلا عما كانت عليه من قبل، ويتعلق الأمر بالمؤسسة في حد ذاتها (تنقسم السلطة التنفيذية فعليا وليس فقط شكليا إلى قسمين، فهي تتوزع بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وتركز السلطة في يد شخص واحد، وهذا ما

¹ المرجع نفسه، ص:16.

² أنا يقظ، ترجمة: وفاء قاسمي، "دراسة نظام النزاهة الوطني". منظمة أنا يقظ ومنظمة الشفافية الدولية، تونس 2015، ص:

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

يطرح اشكالا على مستوى فاعلية عمل السلطة، إذا لم توزع الصلاحيات بشكل واضح بين رئيسي هذه السلطة أو في حال ضعف التنسيق بينهما)، إلى جانب دواع سياسية (يأخذ بعين الاعتبار إرساء تعددية سياسية حقيقية في البلاد، وهذا ما يفتح مجال القوة المضادة التي ترسي بدورها منظومة رقابية قائمة على المساواة).¹

وقد أعطى الدستور الجديد القوة لرئيس الجمهورية في ممارسة مهامه وفق الصلاحيات المخولة له دستوريا وهذا من خلال الباب الرابع وفق المواد (من المادة 72 إلى المادة 107).²

ولتحديد مبدأ الفصل بين السلطات في النظام السياسي التونسي، يتعين دراسة صلاحيات كل سلطة على حدة، فقد بدأت ملامح بعض النقاط الثابتة تظهر منذ انطلاق مسودة الدستور الثالثة التي صدرت في أبريل 2013، وقد أفضت ملامحه أكثر في المسودة النهائية إلى تبني نظام برلماني بميزات رئاسية واضحة. ويمكن جزم العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية بالنظر إلى مكانة كل واحدة منهما، حيث يجعل الدستور من البرلمان المكون من غرفة واحدة، ومن رئيس الجمهورية مؤسستين منتخبتين كل منهما بالاقتراع العام المباشر لمدة نيابية خمس سنوات.³

فهذا النمط للوصول إلى السلطة من كل السلطتين، يعني استقلالية كل سلطة على أخرى بناء على الشرعية الانتخابية المباشرة التي تتمتع بها كل واحدة منهما، وفي هذا يتجسد الفصل والتوازن بين السلطات في آن واحد، والتوقف على هذه النقطة الأخيرة نتوصل إلى نتيجة مفادها أن السلطتين قد اختاروا نظاما رئاسيا لأن إسناد السلطات بهذه الطريقة يعتبر من مميزات النظام الرئاسي، إلا أن هذا الأمر غير صحيح نظرا لوقوع اختيار السلطتين أيضا على تكريس سلطة تنفيذية ذات قطبين: رئيس الجمهورية من جهة، والحكومة بقيادة رئيسها من جهة أخرى، وهذا التركيبة الثنائية المكونة للجهاز التنفيذي(الحكومة)، نجدها لا تتمتع باستقلالية مؤسساتية تجاه السلطة التشريعية (البرلمان)، ووفق الفصل

¹أنا يقظ، المرجع السابق، ص: 34.

²دستور الجمهورية التونسية، المرجع السابق.

³سلسبيل كليبي، "الفصل والتوازن بين السلطات في الدستور التونسي ل 26 جانفي/يناير 2014" تونس، ص: 2.

<https://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/Compendium%20Arabic> (17/01/2020)

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

(89) من الدستور، فإن تنصيب وبقاء الحكومة يتوقف على دعم البرلمان، فهي إذن تنبثق منه نوعا ما وهي إحدى الميزات الأساسية للنظام البرلماني.¹

✓ **استقلالية القضاء:** نص دستور تونس 2014 في بابه الخامس (الفصل 102)، على أنها: " سلطة مستقلة تضمن إقامة العدل وعلوية الدستور وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات".²

إذن إن استقلالية السلطة القضائية تمرّ عبر اعتماد تشريع يستجيب لجملة من المعايير، وإحداث هيئة تعديلية للسلطة القضائية تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، وقد تم استحداث العديد من المراسيم والقوانين الأساسية التي تخضع لتنظيم القضاء. كما نص الدستور على إنشاء هيكل مكلف بالإشراف على القضاء العدلي والإداري والمالي، وهو المجلس الأعلى للقضاء الذي يجب إرساؤه بمقتضى قانون أساسي في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ الانتخابات التشريعية التي وقع إجراؤها في 26 أكتوبر 2014، وقد صدر القانون في 28 أبريل 2016 بعد تأخير طويل، حيث تقدم رئيس الحكومة إلى مجلس نواب الشعب 12 مارس 2015 بمشروع قانون يتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء، وتمت مصادقة مجلس النواب عليه في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 15 ماي 2015.³

✓ **مكافحة الفساد:** وطبقا لأحكام الدستور التونسي 2014، كرس (الفصل 15) خضوع الإدارة العمومية للمساءلة، ونصت (الفصول 88 و 95 و 97) من الدستور على مسؤولية رئيس الجمهورية والحكومة تجاه السلطة التشريعية، خاصة ما يتعلق بلائحة الإعفاء مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، وتوجيه الأسئلة ولائحة اللوم والتصويت على الثقة. كما تم استحداث الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالتوازي مع النص الدستوري الذي نص على إنشاء هيئة دستورية للحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد.⁴

✓ **اللامركزية:** إن دستور 2014 خصص أحد عشر (11) فصلا للامركزية، ووضع عددا من المبادئ المهمة في هذا المجال، بما في ذلك الجماعات المحلية (مواردها الذاتية) و (موارد محالة إليها من السلطة المركزية الفصل 135)، والغرض من اللامركزية ينبغي أن يكون بلوغ "التكافؤ بين الموارد

¹ المرجع نفسه، ص ص: 02-03.

² دستور الجمهورية التونسية، المرجع السابق.

³ أنا يقظ، المرجع السابق، ص: 21.

⁴ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

والا لعاء المحلية وهذا وفق (الفصل 136)، وأن الجمعات المحلية يجب أن تكون مستقلة مالياً بحيث تكون حرة التصرف في مواردها بالطريقة التي تراها ملائمة وفق (الفصل 137)، وتعتمد على "الديمقراطية التشاركية" و "مبادئ الحوكمة المفتوحة"، لضمان إسهام أوسع المواطنين والمجتمع المدني (الفصل 139). ولكن ما يلاحظ من خلال الدستور هو طرح تساؤلات حول صلاحيات الجماعات المحلية في إدارة شؤونها ومواردها في مختلف المجالات العامة.¹

✓ **الهيئات الدستورية:** ضمن الدستور التونسي 2014 وجود هيئة دستورية مكلفة بالسهر على ضمان دستورية التشريعات وهي المحكمة الدستورية، حيث ورد تنظيمها ضمن باب السلطة القضائية كاستثناء، وتناول القسم الأول منه الفصل 102 الأحكام المشتركة التي تخص جميع أقسام القضاء بما فيها القضاء الدستوري وهما المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والقضاء العدلي والإداري والمالي، والدستوري، ومهمة كل هذه الأقسام والتي تتمثل في ضمان إقامة العدل، وعلوية الدستور، وسيادة القانون، حماية الحقوق والحريات، إضافة إلى ضمان الاستقلالية للسلطة القضائية والقاضي وعدم خضوعه ماعدا القانون.² جديد ما جاء به الدستوري التونسي 2014 هو تخصيص باب كامل للمحكمة الدستورية، من الفصل 118، إلى غاية الفصل 124 من الدستور، ولقد حسم تقريبا في تشكيلة وصلاحيات المحكمة، وبعض الإجراءات والآجال.³

المطلب الثاني: الإطار القانوني للجمعيات

1. الجزائر:

عرفت الجمعيات في الجزائر تطورات متعددة وذلك باختلاف المراحل السياسية التي شهدتها البلاد منذ الاستقلال، حيث كان العمل بالقوانين الفرنسية، وبعد صدور أول دستور في الجزائر 1963، بقي نشاط ودور المجتمع المدني الجزائري محدودا إلى فترة الانتقال إلى الديمقراطية التي أعطت متفصلا آخر لعمل

¹زيد العلي، "دستور تونس الجديد: تحليل سياقي"، مجلة سياسات عربية، العدد (18)، (كانون الثاني/يناير 2016)، ص: 130.

²مبروكة، المرجع السابق، ص: 222.

³المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

الجمعيات وخاصة بعد دستور 1989، وبالتحديد في دستور 1996 وتحليل الوضعية القانونية والتشريعية للجمعيات في الجزائر، سنبين ذلك من خلال النقاط التالية:¹

جدول رقم (10): تطور الحركة الجمعوية في الجزائر وفق المقاربة القانونية (1990 - 2012)

رقم الجريدة	سنة الصدور	نصوص تنظيمية
53	1990	قانون رقم 90-31 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر 1990 يتعلق بالجمعيات
45	1993	مرسوم تنفيذي رقم 93 - 156 المؤرخ في 17 مجرم 1414 الموافق 7 جويلية 1993، يتعلق بمنح الجمعيات والمنظمات ذات الطابع الاجتماعي امتياز حق الانتفاع بالممتلكات التابعة للأموال الوطنية
5	2000	مرسوم تنفيذي رقم 2000 - 39 المؤرخ في 2 ذي القعدة 1420 الموافق 07 فيفري 2000، يحدد القانون الأساسي للمؤسسات والخدمات الخاصة الخيرية وكيفية إحداثها وتنظيمها وسيرها
67	2001	مرسوم تنفيذي رقم 01 - 351 المؤرخ في 24 شعبان 1422 الموافق 10 نوفمبر 2001، يتضمن تطبيق أحكام المادة 101 من القانون رقم 99 - 11 المؤرخ في 15 رمضان 1420 الموافق 23 ديسمبر 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000 والمتعلقة بكيفية مراقبة استعمال إعانة الدولة والجماعات المحلية للجمعيات والمنظمات
16	2010	المرسوم 10 - 85 المؤرخ في 18 ربيع الأول 1431 الموافق 4 مارس سنة 2010، يتم قائمة مصالح المساعدة الاجتماعية الاستعجالية المتنقلة
2	2012	قانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ 12 يناير 2012 يتعلق بالجمعيات

المصدر: موقع وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

https://www.msnfcf.gov.dz/?p=mouv_collectif (23/07/2019)

¹بوطيب بن ناصر. "النظام القانوني للجمعيات في الجزائر-قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12"، دفاتر السياسة والقانون، عدد(10)، (جانفي 2014)، ص:255.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

2. تونس:

عرفت تونس كغيرها من الدول تطورات عديدة في تكوين ووجود الجمعيات، باعتبارها ضرورة أساسية لا يمكن التنازل عنها شأنها شأن باقي الحقوق والحريات الأساسية الأخرى المقررة لكل انسان طبيعي يريد أن يعيش حياة كريمة داخل المجتمع.¹

ونظرا لوجود دستور يكرس الحق في تكوين الجمعيات، فإن دستور تونس لسنة 1959 نص في الفصل الثامن(08) على: "حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون".²

أما دستور 2014 الذي تزامن مع فترة الانتقال الديمقراطي فاعتمد على نفس النهج، حيث نص الفصل 35 منه على: "حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون".³

وهنا نستنتج أن المشرع التونسي ركز اهتمامه على الحق في تأسيس الجمعيات طبقا للقوانين التي تحدد شروط وإجراءات تكوين الجمعيات بموجب القوانين التي تضبطها.

جدول رقم (11): تطور الحركة الجمعوية في تونس وفق المقاربة القانونية (1959 - 2019)

رقم الرائد الرسمي	سنة الصدور	نصوص تنظيمية
63	1959	قانون عدد 154 لسنة 1959 مؤرخ في 7 نوفمبر 1959 يتعلق بالجمعيات.
52	1988	قانون أساسي عدد 90 لسنة 1988 مؤرخ في 2 أوت 1988 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 154 لسنة 1959 المؤرخ في 7 نوفمبر 1959 المتعلق بالجمعيات.
04	1992	قانون أساسي عدد 25 لسنة 1992 مؤرخ في 2 فيفري 1992 يتعلق بإتمام القانون عدد 154 لسنة 1959 المؤرخ في 7 نوفمبر 1959 المتعلق بالجمعيات

¹رضا هميسي، سميرة دقدوق، "الحق في تأسيس الجمعيات في القانون التونسي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد(18)، (جانفي 2018)، ص: 185.

² دستور الجمهورية التونسية 1959، المرجع السابق.

³دستور الجمهورية التونسية 2014، المرجع السابق.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

56	1993	قانون أساسي عدد 80 لسنة 1993 مؤرخ في 26 جويلية 1993 يتعلق بانتصاب المنظمات غير الحكومية بالبلاد التونسية
74	2011	مرسوم عدد 88 لسنة 2011 مؤرخ في 24 سبتمبر 2011 يتعلق بتنظيم الجمعيات
50	2012	أمر عدد 641 لسنة 2012 مؤرخ في 25 جوان 2012 يتعلق بإحداث وتنظيم الإدارة العامة للجمعيات والأحزاب
102	2013	أمر عدد 5183 لسنة 2013 مؤرخ في 18 نوفمبر 2013 يتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات
82	2014	أمر عدد 3607 لسنة 2014 مؤرخ في 3 أكتوبر 2014 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات
46	2015	أمر حكومي عدد 278 لسنة 2015 مؤرخ في 1 جوان 2015 يتعلق بإتمام الأمر عدد 5183 لسنة 2013 مؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات
40	2016	أمر حكومي عدد 568 لسنة 2016 مؤرخ في 17 ماي 2016 يتعلق بإتمام الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات
34	2017	قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 25 أبريل 2017 يتعلق بضبط قائمة الجمعيات المنصوص عليها بالفصل 25 مكرر من الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات
14	2018	قرار من وزير المالية مؤرخ في 13 فيفري 2018 يتعلق بالمصادقة على معيار المحاسبة الخاص بالجمعيات والأحزاب السياسية والوحدات ذات الأهداف غير الربحية الأخرى
72	2018	أمر حكومي عدد 742 لسنة 2018 مؤرخ في 20 أوت 2018 يتعلق بالتعديل استثنائيا في آجال تطبيق الفصل 25 مكرر من الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات
07	2019	قرار من وزير المالية مؤرخ في 21 جانفي 2019 يتعلق بتحديد معايير الحوكمة والشفافية المالية والتصاريج التي تخضع لها الجمعيات التتموية

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

28	2019	قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 2 أفريل 2019 يتعلق بضبط قائمة الجمعيات المنصوص عليها بالفصل 25 مكرر من الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات

المصدر: النصوص القانونية المتعلقة بقطاع الأمن في تونس/مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن.

<https://legislation-securite.tn/ar/node/104792> (07/07/2020)

من خلال الجدولين السابقين، نلاحظ أن مفهوم الجمعيات يختلف حسب طبيعة النظام السياسي

السائد في كل فترة، حسب التوجهات الفكرية والإيديولوجية للنخب السياسية وهي كالتالي:

• إصدار قانون الجمعيات 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990: ففي هذه الفترة عرفت

الجزائر انفتاحا سياسيا بعد أحداث أكتوبر 1989 وتوجه الجزائر نحو تبني التعددية السياسية وإقرار دستور 1989، وقد عرفت الجمعية في المادة الثانية بأنها: "تمثل اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون ومعنويون على أساس تعاقدية ولغرض غير مربح، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي على الخصوص".¹

• القانون العضوي 06/12 المؤرخ في 15 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات: فقد عرفت المادة

الثانية منه الجمعية: "تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة زمنية محددة أو غير محددة يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني".²

مقارنة بتونس فقد تم إصدار قانون ومرسوم، خلال التطورات السياسية، عملت كل النصوص

القانونية المتعلقة بالجمعيات على توضيح وإبراز مفهوم الجمعية:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الجمعيات 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، الجريدة الرسمية، عدد 53، الصادرة بتاريخ 04 ديسمبر 1990.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي 06/12 المؤرخ في 15 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد 02، الصادرة بتاريخ: 15 يناير 2012.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

- القانون رقم 154 لسنة 1959 المؤرخ في 7 أكتوبر 1959: تم تنقيح هذا القانون في مناسبتين الأولى في 2 أوت 1988 والثاني في 2 أفريل 1992 كما هو مدون في الجدول أعلاه، وقد عرف الجمعية بأنها: "اتفاقية يحصل بمقتضاها بين شخصين أو أكثر جمع معلوماتهم أو نشاطهم بصفة دائمة ولغايات دون الغايات المادية تغنم من ورائها الأرباح".¹
 - المرسوم عدد 88 لسنة 2011: جاء هذا القانون في موجة الانتقال الديمقراطي التي عرفتھا تونس، التي أدت إلى تغيير مسار العملية السياسية، وتم تغيير المبادئ الأساسية لإشراك المواطنين التونسيين في جميع المجالات ذات الشأن العام في صناعة القرار، وتشمل على حرية الرأي والتعبير وتأسيس الجمعيات، حسب المرسوم، الفصل الثاني(02)، فقد عرف الجمعية بأنها: " اتفاقية بين شخصين أو أكثر يعملون بمقتضاها وبصفة دائمة على تحقيق أهداف باستثناء تحقيق أرباح".²
- من خلال دراستنا لتطور الحركة الجمعوية في الجزائر وتونس حسب المراحل التاريخية، وخاصة خلال فترة الانتقال الديمقراطي، وبموجب القوانين والمراسيم التنظيمية، التي تحدد شروط وإجراءات تأسيس الجمعيات، ومن خلال قراءتنا لها والتركيز من هذا الجانب على مدلول الجمعية، وفق قانون الجمعيات في الجزائر وتونس، نستنتج أن الجمعية تتميز بخصائص نلخصها في هذا المخطط.

¹الجمهورية التونسية، قانون عدد 154 لسنة 1959 مؤرخ في 7 نوفمبر 1959 يتعلق بالجمعيات، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 63، الصادر بتاريخ 22 ديسمبر 1959.

²الجمهورية التونسية، مرسوم عدد 88 لسنة 2011 مؤرخ في 24 سبتمبر 2011 يتعلق بتنظيم الجمعيات. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 74، الصادر بتاريخ 24 سبتمبر 2011.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

مخطط رقم (09): مميزات الجمعية وفق القانون الجزائري والتونسي المتعلق بالجمعيات



المصدر: تصميم الباحثة استنادا إلى: رضا، سميرة، المرجع السابق، ص: 185.

أما فيما يخص الشروط والإجراءات القانونية لتأسيس الجمعيات، ندونها في الجدول التالي وفق مؤشرات المقارنة بين الجزائر وتونس والمتمثلة في: النشأة، الأهداف، القانون الأساسي، الحصول على الاعتماد، حدود تدخل الدولة، وهذا ما سيتم تقييمه في الفصل الرابع وفق معايير المقارنة المتمثلة في النجاعة، الملاءمة، والفاعلية، الفعالية.

جدول المقارنة رقم (03): الشروط القانونية لتأسيس الجمعيات وفق المرسوم الجزائري والتونسي

تونس	الجزائر	
لا يقل عن 16 سنة	18 سنة فما فوق	الشروط الخاصة بالأعضاء المؤسسين
13 سنة		الشروط الخاصة بالأعضاء المنخرطين
غير ربحية تطوعية ضرورة احترامها من حيث برامجها ونشاطاتها وتمويلها لمبادئ القانون والديمقراطية والتعددية والشفافية والمساواة وحقوق الإنسان، مقابل نبذ العنف والكرهية والتعصب والتمييز وحظر ممارسة أعمالها التجارية	غير ربحية تطوعية ضرورة تطابق موضوع الجمعية مع أهدافها وبما يحقق الصالح العام ووفق ثوابت وقيم الوطنية والآداب العامة وأحكام الدستور والقوانين والتنظيمات المعمول بها.	الشروط المتعلقة بالأهداف

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

لأغراض ربحية على أعضائها وكذلك حظر جمع الأموال لدعم الأحزاب السياسية والمرشحين الأحرار بهدف الحفاظ على حق الجمعيات في التعبير عن آرائها السياسية.		
التصريح	الترخيص	الحصول على الاعتماد لتأسيس الجمعيات

المصدر: تصميم وإعداد الباحثة بالاعتماد على القانون الجزائري: القانون رقم 12/ 06 المؤرخ في 12 يناير 2012 يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد 02، الصادرة بتاريخ: 15 يناير 2012. تونس: المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 يتعلق بتنظيم الجمعيات، الرائد الرسمي، عدد 74، الصادر بتاريخ: 30 سبتمبر 2011.

من خلال الجدول الذي تضمن في جوهره شروط تأسيس الجمعيات وفق المرسومين الجزائري والتونسي، فإننا سنحاول تحليله بناء على مؤشرات تحدد درجة فاعلية المجتمع المدني وحدود تدخل الدولة في ممارسة وظائفه، وذلك بعد الانفتاح السياسي وجملة الإصلاحات السياسية التي تبنتها الجزائر في سنة 2011، مقارنة بتونس التي سعت من خلال التغيير والبحث عن الحرية والاستقلالية إلى إجراء تعديلات المرسوم الجديد في فترة الانتقال الديمقراطي بعد الهيمنة من طرف الرئيس "زين العابدين بن علي"، ولذلك اتخذت مسار التغيير بدءا من انتخاب المجلس التأسيسي، ووضع الدستور 2014، وإعطاء صفة الشرعية في ممارسة الوظائف والأدوار للجمعيات، صدر المرسوم عدد 88 المتعلق بالجمعيات سنة 2011 إثر تغيير النظام، وهو يضمن حرية تكوين الجمعيات في تونس بشكل مرضي، وتعديل المرسوم الجزائري عدد 06-12 إثر الإصلاحات السياسية 2011، وحسب ما رأينا في الجدول فإن القانون نص على حرية تأسيس الجمعيات والانضمام إليها بهدف تدعيمها وزيادة فعاليتها للحفاظ على استقلاليتها، هذا من الناحية القانونية، أما على مستوى الممارسة والتنفيذ، فقراءتنا لهذا المرسوم هي قراءة نقدية من حيث الممارسة والتنفيذ:

1. من حيث النشأة:

أولا: شروط التأسيس:

إن قانون الجمعيات في الجزائر الصادر في 2012، من حيث تأسيس الجمعيات اشترط توافر عشرة (10) أعضاء مؤسسين، كما يلاحظ أيضا وضع شروط السن الثامنة عشر (18) فما فوق للأعضاء

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

المؤسسين، دون تحديد سن المنخرطين، مقارنة بالمرسوم التونسي 88 لسنة 2011، فلم يشترط عدد معين لتأسيس الجمعيات، أي أنه يقر بإمكانية تأسيس عضوين للجمعية في ظل هذا المرسوم، كما يلاحظ على هذا المرسوم أنه لم يشترط سوى ستة عشر (16) سنة للأعضاء المؤسسين، أما المنخرطين فالمشروع وضع سن ثلاثة عشر (13) سنة فقط، وهذا ما سمح للشباب التونسي الانخراط المبكر في العمل الجمعوي، وزيادة الحركة الجمعوية في تونس.¹

ثانيا: الشروط المتعلقة بالأهداف:

إن مجالات نشاط الجمعيات في الجزائر يختلف عن ما هو في تونس، فقانون الجمعيات الجزائري، استخدم المشرع الجزائري مصطلحات أخطر على الجمعيات في ممارسة نشاطها، وهي في غاية التعقيد، خوفا من المساس بالنظام والآداب العامة، أي بهدف عرقلة نشاط الجمعيات مقابل، تدخل الدولة بطريقة غير مباشرة في نشاطها، فلا يمكن لأي جمعية تهدف إلى خدمة مدنية ممارسة نشاطها، فإنه يحظر عليها كل عمل من شأنه أن يشكل تهديدا ومساسا بالسيادة الوطنية، مقارنة بالمرسوم التونسي، فإن المشرع التونسي لم يحدد النشاطات التي من الواجب على الجمعيات النشاط فيها، بل ترك لها الحرية المطلقة في تحديد مجال النشاط الذي تنشط فيه، وهذا بعد تكريس التوجه الليبرالي، الذي أخذ به المشرع التونسي في تأطير الوجود القانوني للجمعيات. أما فيما يخص نشاط الجمعيات في تونس وفق المشرع التونسي فإنه ألزم الجمعيات بالابتعاد عن التصرفات التي تؤدي إلى عرقلة نشاط الجمعية أو إمكانية حلها، فقد منح المشرع التونسي انفتاحا حتى على الجمعيات الأجنبية في إطار شروط المنع المنصوص عليها في القانون.²

ثالثا: الشروط المتعلقة بالقانون الأساسي:

إن المشرع الجزائري لم يحدد بالتفصيل ما يجب أن يكون في القانون الأساسي، فقد وضع بعض الشروط التي تسمح بطريقة غير مباشرة في سيرورة عمل الجمعيات، مقارنة بالمشرع التونسي فقد منح لأعضاء الجمعية إضافة كل ما هو مناسب لاستمرارية الجمعية، ويخدم إدارتها بالطرق السلمية وتطوير أدائها، فقد حدد الشروط الواجب توافرها بما يتماشى والاتفاقيات الدولية النازمة لحرية العمل الجمعوي،

¹ هيبية ، المرجع السابق، ص ص: 217-226.

² المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس (2011-2019)

كما أن القانون الأساسي يعد بمثابة الميثاق الذي تسير بمقتضاه الجمعية وصلاحيه تعديلها، هي حق أصيل للأعضاء المؤسسين للجمعية والمنخرطين فيها.¹

رابعاً: بخصوص الحصول على الاعتماد

في إطار الحصول على الاعتماد لتأسيس الجمعيات في الجزائر، فإن المشرع الجزائري وفق المرسوم 06-12 الصادر في 2012، فقد اعتمد على مبدأ الترخيص المسبق الذي يكرس الهيمنة في تأسيس الجمعيات، مقارنة بالمشرع التونسي فإنه وفق المرسوم 88 لسنة 2011، قد اعتمد على مبدأ التصريح في تأسيس الجمعيات، وبذلك فقد صنف على حرية تأسيس الجمعيات بالاعتماد على نظام التسجيل أو التأشيرة الذي أسند إلى وزير الداخلية صلاحيات تقديرية واسعة لقبول أو رفض مطلب التأسيس، كما أضاف القانون تصنيفاً وجوبياً للجمعيات بحسب نشاطها مما أدى إلى مزيد من التضيق على حرية تكوين الجمعيات بإجبارها على نشاطات معينة، كما اتسم القانون بالطابع الردعي بإسناد اختصاص توقيع العقوبات إلى السلطة التقديرية (وزير الداخلية).²

مقارنة بالجزائر، فإن الجمعيات الأجنبية اشترط فيها المشرع الجزائري وفق القانون شروطاً جد معقدة في تأسيسها، مثال يوضح ذلك: من خلال اشتراط الترخيص من قبل وزير الداخلية مع الزامية استطلاع رأي الوزير المعني بالمجال الذي سوف تنشط فيه الجمعية، أما شروط الترخيص، فإن المشرع الجزائري تبنى أسلوب تقييد، أي أن الدولة التي لا تجمعها معها اتفاقية رسمية بين دولتهم والجزائر لا يمكنها تأسيس فروعها في الجزائر، وهذا يعتبر بمثابة مساس بحق حرية تأسيس الجمعيات.³

2. من حيث حدود تدخل الدولة:

ما يمكن قراءته من خلال مضمون المرسوم التونسي، بالنسبة لشروط التأسيس اعتبرت بعض الجمعيات أن آجال الإيداع والنشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية الواردة في الفصل 11 قصيرة وغير كافية، خاصة بالنسبة للجمعيات الموجودة خارج العاصمة وتساءلت جمعيات أخرى عن عملية النشر والإيداع

¹المرجع نفسه.

²مُنير سنوسي، " البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والاتفاق"، ص: 05.

<http://www.ijnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.pdf> (22/04/2018)

³هيبية، المرجع السابق، ص: 228.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس (2011-2019)

بالرأى الرسمي من عدم القيام به، وعليه اعتبرت أن المرسوم غامض حول هذه المسألة، وألزمته على القيام بنشر المطبوعة الرسمية في الآجال المحددة.¹

وفي نفس السياق، وجود مظاهر تسلطية على الجمعيات أثناء تكوين الجمعيات، بمعنى تدخل الإدارة العامة للجمعيات في تحديد أهداف الجمعيات التونسية وتغيير نظامها الأساسي، فمنذ سنة 2013 أصبحت الإدارة العامة للجمعيات برئاسة الحكومة تتدخل في الأهداف التي تضعها الجمعيات بأنظمتها الأساسية وذلك من خلال طلب حذف بعض الأهداف وطلب تعديل أو تغيير البعض الآخر رغم أنها تحترم مقتضيات الفصلين 3 و 4 من المرسوم 88.²

وقد ساهم ذلك في تعطيل مسار تكوين الجمعيات واستحالة احترام الآجال القانونية المنصوص عليها بالمرسوم. وقد أدى هذا الإجراء إلى عدول عديد الجمعيات عن مواصلة إتمام إجراءات التكوين وفقدانهم الرغبة في النشاط الجمعوي نتيجة المراسلات المتعددة وغير القانونية التي تطلبها الإدارة العامة للجمعيات والأحزاب. وقد تمادت الإدارة العامة للجمعيات في مخالفة القانون عبر إرشاد الجمعيات وفق صيغ ونماذج سابقة الوضع مثلما كان الأمر في قانون 1959 والحال أن المرسوم منح للجمعيات مطلق الحرية في اختيار أنظمتها الأساسية وتحديد أهدافها.³

أما فيما يخص الجانب المالي باعتباره مهما جدا في قياس فعالية المجتمع المدني في أداء أدواره، فيمكن دراسته من خلال المقاربة القانونية للمرسومين الجزائري 12-06 الصادر 2012، والمرسوم 88 لسنة 2011 التونسي، من خلال الجدول الآتي:

¹ منير، المرجع السابق، ص: 07.

² رضا السكرافي، "الحق في تكوين الجمعيات في تونس: بين النص القانوني والممارسة الفعلية". تونس، ص: 07.
<http://www.pointjuridique.com/2017/10/21/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A> (17/07/2019)

³ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

جدول المقارنة رقم (04): مصادر تمويل المجتمع المدني الجزائري والتونسي

التسمية	الجزائر	تونس
نوع المنظمة	وطنية غير ربحية	وطنية وأجنبية غير ربحية
التمويل الذاتي	- اشتراكات أعضائها. - المداخل المرتبطة بأنشطتها الجمعوية وأملاكها.	- اشتراكات الأعضاء. - العائدات الناتجة عن ممتلكاتها ونشاطاتها والمشاريع المنجزة من طرفها.
التمويل العام	نعم	نعم
التمويل المحلي	الجماعات المحلية	الجماعات المحلية
التمويل الاجنبي	لا	نعم ولكن بشرط تكون الدول المانحة للمساعدات أو التبرعات أو هبات لها علاقة دبلوماسية مع تونس بهدف المحافظة على أمن الدولة ونظامها من التدخلات تحت غطاء المساعدات.
الرقابة	- مراقبة الحسابات: يتولاها محافظ الحسابات+ الخبراء المحاسبين. - تخضع الإعانات والمساعدات العمومية التي تمنحها الدولة والجماعات المحلية للرقابة من طرف الأجهزة الحكومية هما: المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة.	- مراقبة الحسابات: الخبراء المحاسبين. - الهيئة العامة للرقابة المالية+ محكمة المحاسبات

المصدر: تصميم وإعداد الباحثة بالاعتماد على القانون الجزائري والمرسوم التونسي، المرجع السابق.

سيتم عرض مضمون الجدول، بمتابعة الاعتماد على مؤشرات المقارنة لمعرفة مكانة المجتمع المدني

بين النص والممارسة:

1. من حيث الاستقلالية المالية:

إن قانون الجمعيات في الجزائر ووفق المرسوم 12-06 الصادر 2012، فإن المشرع الجزائري

في مجال مصادر التمويل، نجدها محدودة ومتشددة في الرقابة المالية، كما أن تمويل الجمعيات من الدول الأجنبية مقيد جدا،¹ لأن المشرع الجزائري يرى أن المساعدات من الجمعيات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية مرفوضة ما لم تكن في إطار التعاون والشاركة، والتي تكون محل اتفاقيات بين حكومة الجمعية

¹ هيبية، المرجع السابق، ص: 278.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

الأجنبية وحكومة الجزائر، ولعل السبب الأساسي لتخوف المشرف من المساعدات الأجنبية المقدمة للجمعيات هو التخوف من الظروف السياسية التي تعيشها دول الجوار بعد هبوب رياح ما يصطلح عليه إعلاميا بالربيع العربي"، والدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في التدخل غير المباشر في الشؤون الداخلية لهذه الدول، وهذا ما جعل المشرع يخص الجمعيات الأجنبية بنصوص خاصة.¹

مقارنة بالمرسوم التونسي 88 لسنة 2011، فإن المشرع التونسي سمح بتعدد التمويل من الجهات التمويلية سواء كانت عمومية وخاصة، أو داخلية أو خارجية، وهذا ما سمح للجمعيات في تونس بأن تكون في تزايد مستمر (سيتم عرض حصيلة الجمعيات في الفصل الثالث)، وذات نشاط واسع، مقابل تبسيط الرقابة المالية.²

2. من حيث حل الجمعيات:

في القانون الجزائري، إن النصوص القانونية محدودة، وتحد من هيمنة وتدخل السلطات الحكومية في تعليق نشاط الجمعيات، مع إمكانية حلها بقرارات إدارية، **مقارنة بالقانون التونسي**، الذي ألزم السلطات الحكومية بتوقيف نشاط الجمعيات أو حلها، وتخويل هذه الصلاحية للجهات القضائية، كما حدد آجال توقيف نشاط الجمعيات بمدة لا تتجاوز شهرا واحدا.³

¹ ابن ناصر بوطيب، " النظام القانوني للجمعيات في الجزائر - قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12-"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد(10)، (جانفي 2014)، ص: 264-265.

² هيبية، المرجع السابق، ص: 278.

³ المرجع نفسه.

*- القانون 63-305 الصادر بتاريخ 20 أوت 1963، الجريدة الرسمية، عدد58، وكان أول قانون نظم الانتخابات في الجزائر المستقلة، يحدد سن الانتخابات ويحدد الاستشارات الانتخابية.

-القانون 80-08 المؤرخ في 28 أكتوبر 1980، الجريدة الرسمية، عدد44.

-القانون 89-13 المؤرخ في 07 أوت 1989، الجريدة الرسمية، عدد32.

-القانون العضوي صدر بموجب الامر 97-07 المؤرخ في 06 مارس 1997، الجريدة الرسمية، عدد12.

-القانون 04-01 الصادر في 07 فيفري 2004 المعدل والمتمم.

- قانون عضوي رقم 12-01 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012 يتعلق بالانتخابات، الجريدة الرسمية، عدد01.

-قانون عضوي رقم 16-10 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت(أغسطس) 2016 يتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، عدد50.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

المطلب الثالث: النظام الانتخابي

من أشكال نظم الاقتراع هو الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر وما يلاحظ على النظام الانتخابي في الجزائر قبل سنة 2011 *، هو تبني الانتخاب المباشر باعتباره الأقرب إلى الديمقراطية منطقياً، باعتبار الناخب في علاقة مباشرة بممثليه، يتحكم صوته في اختياره دون وسيط، وقد شكل هذا النمط في عهد الأحادية الحزبية التي نص عليها دستور 1963 بالنسبة للانتخابات التشريعية والرئاسية، ونفس الأمر نجده في دستور 1976 وبقي العمل به في عهد التعددية التي نص عليها دستور 1989، ثم دستور 1996 وإن قر بنمط الانتخاب غير المباشر عندما يتعلق الأمر بانتخاب أعضاء مجلس الأمة.¹ وقد استمر العمل بها النظام في انتخابات 2014 و 2017 و 2019 الذي سيتم تحليله لاحقاً.

-القانون العضوي رقم 08-19 المؤرخ في 15 محرم عام 1441 الموافق 14 سبتمبر 2019 المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 10-16 المؤرخ في 25 غشت 2016 المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، عدد 55.

¹ محمد البرج، محمد بن محمد، " تأثير نظام الاقتراع على عملية الترشح للانتخابات وعلاقته بالنظام السياسي في الجزائر وتونس"، مجلة دفا تر السياسة والقانون، المجلد 9، عدد (17)، (جوان 2017)، ص: 29.

*-قانون عدد 25 لسنة 1969 مؤرخ في 8 أبريل 1969 يتعلق بالمجلة الانتخابية. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 16.

-قانون عدد 14 لسنة 1970 مؤرخ في 07 أبريل 1970 يتعلق بتتقيح المجلة الانتخابية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 18.

-قانون عدد 36 لسنة 1973 مؤرخ في 10 جويلية 1973 يتعلق بتتقيح المجلة الانتخابية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 26.

-قانون أساسي عدد 35 لسنة 1979 مؤرخ في 15 أوت 1979 يتعلق بتتقيح المجلة الانتخابية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 48.

-قانون أساسي عدد 20 لسنة 1980 مؤرخ في 30 أبريل 1980 يتعلق بتتقيح المجلة الانتخابية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 27.

-قانون أساسي عدد 71 لسنة 1981 مؤرخ في 9 أوت 1981 يتعلق بتتقيح المجلة الانتخابية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 52.

-قانون أساسي عدد 82 لسنة 1986 مؤرخ في 1 سبتمبر 1986 يتعلق بتتقيح المجلة الانتخابية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 48.

-قانون أساسي عدد 144 لسنة 1988 مؤرخ في 29 ديسمبر 1988 يتعلق بتتقيح المجلة الانتخابية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 87.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

بالمقارنة مع النظام الانتخابي في تونس* فهو كذلك تبني الانتخاب المباشر باعتباره نمط الاقتراع المتبع في انتخابات رئيس الجمهورية منذ صدور دستور 1959، مروراً بتعديلاته المتوالية، ثم دستور 2014، وقد كان معتمداً في انتخابات الغرفة الأولى في البرلمان التونسي في دستور 1959، ثم مجلس النواب حسب دستور 2014، بينما كان يعتمد في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين على نمط الاقتراع غير المباشر، وذلك منذ تبني ازدواجية غرفتي البرلمان سنة 2022، حيث كان ينتخب قسم من أعضاء الغرفة الثانية للبرلمان من قبل أعضاء الجماعات المحلية المنتخبين.¹

أما فيما يخص الاقتراع النسبي فلقد تبني المشرع الجزائري هذا النمط من خلال الأمر رقم 07/97 المتضمن القانون العضوي للانتخابات في انتخاب المجلس الشعبي الوطني كما في المجالس

-قانون أساسي عدد 48 لسنة 1990 مؤرخ في 4 ماي 1990 يتعلق بتنقيح المجلة الانتخابية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 30.

-قانون أساسي عدد 118 لسنة 1993 مؤرخ في 27 ديسمبر 1993 يتعلق بتنقيح المجلة الانتخابية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 99.

-قانون أساسي عدد 93 لسنة 1998 مؤرخ في 6 نوفمبر 1998 يتعلق بتنقيح المجلة الانتخابية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 90.

-قانون أساسي عدد 32 لسنة 2000 مؤرخ في 21 مارس 2000 يتعلق بتنقيح المجلة الانتخابية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 24.

-قانون أساسي عدد 58 لسنة 2003 مؤرخ في 4 أوت 2003 يتعلق بتنقيح وإتمام المجلة الانتخابية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 62.

-قانون أساسي عدد 31 لسنة 2006 مؤرخ في 22 ماي 2006 يتعلق بتنقيح بعض أحكام من المجلة الانتخابية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 42.

-قانون أساسي عدد 19 لسنة 2009 مؤرخ في 13 أبريل 2009 يتعلق بتنقيح المجلة الانتخابية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 30.

-قانون أساسي عدد 16 لسنة 2014 مؤرخ في 26 ماي 2014 يتعلق بالانتخابات والاستفتاء، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 42.

-قانون أساسي عدد 7 لسنة 2017 مؤرخ في 14 فيفري 2017 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 مؤرخ في 26 ماي 2014 يتعلق بالانتخابات والاستفتاء، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 14.

-قانون أساسي عدد 76 لسنة 2019 مؤرخ في 30 أوت 2019 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 مؤرخ في 26 ماي 2014 يتعلق بالانتخابات والاستفتاء، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 70.

¹المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

المحلية، وما زال الأمر في القوانين اللاحقة من أجل أن تؤدي الأصوات دورها في تمثيل أصحابها في مختلف المجالس النيابية، مقارنة بتونس فقد تم اعتماد نظام الأغلبية والتمثيل النسبي منذ انتخاب المجلس الوطني التأسيسي لسنة 2011، وبقي العمل به في انتخابات أعضاء مجلس النواب سنة 2014.¹

أولاً: الانتخابات التشريعية في الجزائر 2017:

تم إجراء الانتخابات التشريعية في الجزائر في شهر ماي سنة 2017، لأعضاء المجلس الشعبي الوطني، وما ميز هذه الانتخابات أنها جرت تحت إشراف الهيئة الوطنية العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات التي تم إنشاؤها طبقاً للمادة 196 من دستور 2016.

جدول رقم (12): نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر 2017

الناخبون المسجلون	الناخبون المصوتون	نسبة المشاركة	الأصوات المعبر عنها	الأوراق الملغاة
23251503	8225123	35.37%	6446750	3737781

المصدر: بيان 18 مايو 2017 الصادر من موقع المجلس الدستوري الجزائري.

<http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-52-> (13/07/2019)

ما يلاحظ حول الانتخابات التشريعية في الجزائر لسنة 2017 هو عزوف الشباب والهيئة الناخبة من التصويت حيث بلغت نسبة المشاركة بـ 35,37% حسب مصدر وزارة الداخلية والجماعات المحلية، حيث بلغ عدد الناخبين المسجلين بـ 23251503 ناخباً، في حين نجد عدد الناخبين المصوتين 8225123 صوت، وهذا دليل على عزوف الناخبين نظراً لعدم قناعة الشعب الجزائري ببرامج الأحزاب السياسية التي تظهر إلا في المناسبات الرسمية، وقد بلغ عدد الأصوات الملغاة بـ 3737781 صوت ملغاة.

وبناء على هذه النتائج يتبين لنا وجود عزوف شعبي عن المشاركة الانتخابية، ولا سيما لدى الشباب، بحيث أصبحت المقاطعة والأوراق الملغاة وسيلة لدى الناخبين للتعبير عن رفضهم وغضبهم عن الوضع القائم في البلاد، وعدم ثقتهم بالعملية الانتخابية بعد ملاحظتهم للانتخابات السابقة أن أصوات الناخبين لا تؤخذ بعين الاعتبار لأسباب تتعلق بعدم وجود شفافية ونزاهة ومصداقية في فرز أصوات

¹ المرجع نفسه، ص: 31.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

الناخبين، وفي مصداقية نتيجة الانتخابات، ولذلك فإن السلوك الانتخابي يعكس اللامبالاة السياسية والنفور من ممارسة الحق الانتخابي، والذي قد يمكن أن يتحول إلى عنف سياسي من أجل التغيير في مقابل تهميش السلطة الحاكمة هذا السلوك النابع من وعي الشعب الجزائري وانعزاله عن الحياة السياسية في ظل عدم الأخذ بعين الاعتبار السلطة والأحزاب السياسية الوضع السائد.¹

✓ التمثيل النسوي في المجلس الشعبي الوطني لسنة 2017(تطبيق نظام المحاصصة):

منذ استقلال الجزائر والمشرع الجزائري ينص على فكرة المساواة القانونية بين الرجل والمرأة في المجال السياسي، وفي هذا الإطار نص القانون التأسيسي لسنة 1963 وهو أول تشريع للدولة الجزائرية في المادة 12 على المساواة بين كل المواطنين من الجنسين فيما يتعلق بالحقوق والواجبات وأكدت نفس المادة على محاربة كل تمييز، ولد سار دستور 1976 على نفس نهج دستور 1963 فيما يخص إقرار مبدأ المساواة وعدم التفرقة بين الأفراد في جميع المحاولات، كما نصت المادة 42 منه على حماية الحقوق المختلفة للمرأة، كما أكد دستور 1989 على نفس الحقوق والمساواة وعدم التمييز بين الجنسين، وتكريس الحريات الأساسية خاصة في المواد 51-53 الفقرة الرابعة والمادة 61 الفقرة الأولى التي تنص على التساوي في تقلد المهام والوظائف في الدولة والتساوي في التعليم والتكوين وكذلك في أداء الواجبات.²

كما نص دستور 1989 على المساواة القانونية بما فيه المساواة بين الرجل والمرأة، لاسيما في الأمور السياسية، فالمرأة تستطيع أن تكون من المرشحين لوظائف سياسية وفي المهمة الانتخابية، وعليه انتهجت الجزائر أسلوبا يشجع المرأة في المشاركة في الحياة السياسية من خلال تبني مفهوم نظام المحاصصة في ظل الإصلاحات السياسية التي اتبعتها الجزائر وتجسدت في التعديل الدستوري لسنة 2008، الذي منح للمرأة الجزائرية المشاركة في المجالس المنتخبة، ولقد عزز دستور 2016 من فكرة ترقية الحقوق السياسية للمرأة وهذا من خلال تعزيز التمثيل السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة،³ حيث

¹ ابن علي لقرع، "الانتخابات التشريعية في الجزائر 4 ماي 2017: دراسة تحليلية"، المركز الديمقراطي العربي، 21 أغسطس 2017. تم تصفح الموقع يوم: 2019/10/07.

² جمال الدين دندن، " نظام الحصة كإلية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، عدد (06)، (2018)، ص ص: 19-21.

³ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

نصت المادة 35 على ما يلي: "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع تمثيلها في المجالس المنتخبة"،¹ كما نصت المادة 36 الفقرة 02 من دستور 2016 على: "تشجيع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات".² وهذا ما نجده في الواقع في المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

وقد نص القانون العضوي 12-03 في تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة على العديد من الشروط* لمنح مشاركتها وتوسيع حظوظها في الحياة السياسية.³ قد تم تطبيق هذا القانون بدءا بانتخابات سنة 2012 إذ تم انتخاب 145 امرأة في المجلس الشعبي الوطني من أصل 462 عضوا، وهذا ما يقارب ثلث أعضائه (30%)،⁴ أما بالنسبة للانتخابات التشريعية لسنة 2017 فالجدول التالي يبين نسبة المشاركة للمرأة الجزائرية في الاستحقاقات التشريعية.

¹دستور الجزائر 2016، المرجع السابق.

² المرجع نفسه.

³القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 12 يناير 2012 كيفية توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، عدد 46.

*نص القانون العضوي 12-03 على مجموعة من الشروط :خاصة ما يتعلق بحظوظ المرأة وتمثيلها في المجالس المنتخبة، نجد المادة 02 تنص على: يجب ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات، حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها: 20% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة (04) مقاعد، 30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق (05) مقاعد، 35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق (14) مقعدا، 40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين (32) مقعدا، 50% بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية بالخارج. أما فيما يخص انتخابات المجالس الشعبية الولائية فإن نسبة 30% عندما يكون عدد المقاعد 35 و 39 و 47 مقعدا، 35% عندما يكون عدد المقاعد 51 و 55 مقعدا، أما انتخابات المجالس الشعبية البلدية فحددت نسبة 30% الموجودة بمقرات الدوائر والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف 20.000 نسمة. ونصت المادة 03 على: توزيع المقاعد بين القوائم بحسب عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة، وتخصص النسب المحددة في المادة 02 التي ذكرت وجوبا للمرشحين حسب ترتيب أسمائهم في القوائم الفائزة.

⁴عطاء الله خضرون، ابتسام فاطمة الزهراء شقاف، " التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة بين النصوص القانونية وقيود الواقع"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، عدد(06)، مجلد (03)، (جوان 2017)، ص ص: 290-299.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

جدول رقم (13): تمثيل المرأة الجزائرية في الانتخابات التشريعية سنة 2017

عدد المقاعد التي حصلت عليها المرأة	199 مقعد
نسبة التمثيل في المجلس الشعبي الوطني	25.76%

المصدر: بيان 18 مايو 2017 الصادر من موقع المجلس الدستوري الجزائري.

<http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017> (13/07/2019)

فإن قراءتنا له تجعلنا نلاحظ انخفاض نسبة المشاركة للمرأة الجزائرية في المجلس الشعبي الوطني حيث بلغت نسبة المشاركة بـ 25,76% حيث حصلت على 199 مقعد، وهذا دليل على ضعف التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية نظرا للعديد من العوائق والتحديات منها تخوف المرأة من الانتماء السياسي، اللجوء إلى ملء القوائم بنساء غير النساء المناضلات اللاتي لا علاقة لهن بالعمل السياسي ولا ببرنامج الأحزاب التي رشحتهن من أجل عدم رفض القوائم الانتخابية بحسب نص المادة 05، علما أن مهمة المرأة داخل البرلمان هي التشريع ومراقبة عمل الحكومة، وعلى عكس ذلك لم يتم تفعيل المشاركة السياسية للمرأة بالطريقة المطلوبة لأن الأمر لم يكن نوعيا وإنما التركيز على الكم في اختيار الكفاءات السياسية للمرأة فالهدف هو استقطاب أكبر عدد ممكن من تمثيل المرأة بدون مراعاة الجانب العلمي،¹ إضافة إلى ذلك هو التحديات الاجتماعية والثقافية التي لا تزال المرأة الجزائرية تعاني منها في تمثيلها في المجالس المنتخبة وهذا راجع لثقافة المجتمع الجزائري وتقاليد.

1. الانتخابات الرئاسية في الجزائر 2014/04/17:

جرت الانتخابات الرئاسية الجزائرية في عهد التعددية في سياق سياسي داخلي ودولي صعب غير مستقر، إذ مثلت التحديات الداخلية نسقا تفاعليا أثر على العملية الانتخابية، حيث مثلت العوامل السوسيو اقتصادية تحدياً كبيراً منها تفاقم معدل البطالة خاصة لدى الشباب الجامعيين المتحصلين على الشهادات العلمية، مشكلات قطاع الصحة والتربية والتعليم، أزمة السكن التي لم يتم لحد الآن معالجتها منذ فترة الانتقال الديمقراطي، أما اقتصاديا فمثلت بفشل السياسات العامة (التشغيلية، الاقتصادية...) وبرامج التنمية المحلية، وتفشي الفساد الإداري والمالي وتوسعه إلى مؤسسات الاقتصادية الكبرى (مجمع البترول

¹ المرجع نفسه، ص: 299.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

الجزائري "سوناطراك" ومشروع الطريق السيار شرق-غرب...)، إضافة إلى انتشار الرشوة وتبذير المال العام، أوصلت إلى ترتيب الجزائر وفق التقارير الدولية من الدول المتصدرة في مجال الفساد.¹ أما سياسيا فإن استمرارية هيمنة السلطة التنفيذية أدى إلى تفاقم الأزمة السياسية، مقابل غياب دور البرلمان واستقلالية القضاء أدى إلى بقاء النظام في إرهابات الاستبداد وانتشار البيروقراطية الإدارية على مستوى مختلف القطاعات، وهيمنة الأحزاب السياسية المتمثلة في جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي على أغلبية المقاعد في المجالس المنتخبة، ودعمها لبرنامج رئيس الجمهورية نظرا لغياب برنامج محدد يهدف إلى تقديم حلول وبدائل لمعالجة الأزمات التي يعاني منها المجتمع الجزائري، فانطلقت الاحتجاجات الاجتماعية مطالبة بتغيير الأوضاع التي يعيشها، فقد حاولت السلطة شراء السلم الاجتماعي من خلال الحملة الانتخابية التي قادتها أحزاب التحالف الموالية للسلطة مدعمة العهدة الرابعة، مقابل التسابق والتنافس مع الأحزاب المعارضة والأحزاب الإسلامية التي تتدد بوجود اختلالات أثرت على استقرار البلاد في محاولة منها كسب مشروعية الشعب الجزائري.

فقد تم الإعلان عن تشكيل تحالف للمعارضة متمثل بالتنسيقية الوطنية للأحزاب والشخصيات المقاطعة للرئاسيات، ضمت كلاً من حركة مجتمع السلم، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" الأرسيدي"، جبهة العدالة والتنمية، حركة النهضة، حزب جيل جديد، ورئيس الحكومة الأسبق المترشح المنسحب أحمد بن بيتور، وقد دعت هذه التنسيقية إلى مقاطعة الانتخابات ورأت أن الأزمة السياسية التي تعرفها الجزائر تستدعي جميع الفاعلين السياسيين بغض النظر عن أيديولوجياتهم لإيجاد منفذ سلمي.²

أما المتغيرات الخارجية، فقد شهدت دول الجوار (تونس وليبيا) تحولات سياسية عميقة، أسقطت أنظمة كانت حليفة للنظام الجزائري، فتعرضت البيئة الاستراتيجية للنظام السياسي الجزائري إلى الارتباك بعد وصول تُخب جديدة إلى الحكم، وتفاعلت معها السلطة الجزائرية الحاكمة بإجراء حوار وطني وإصلاحات سياسية قبل الانتخابات الرئاسية، إلا أن الرأي العام تفاعل مع هذه التحولات التي كانت غير متوقعة في دخول بعض منها إلى أزمة ونزاع سياسي، أزمة بناء الدولة كما هو الحال في ليبيا ما أدى إلى تدخل العامل الأجنبي في الشؤون الداخلية، مقابل أزمة مالي حيث وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات

¹ عبد النور ناجي، "الانتخابات الرئاسية الجزائرية عام 2014 وعسر المرحلة الانتقالية"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد(11)، (تشرين الثاني/ نوفمبر 2014)، ص:30.

² المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

أمنية لزراعة الاستقرار، إضافة إلى انتشار التهديدات الأمنية الجديدة في مختلف دول الجوار منها الهجرة غير الشرعية التي كانت من بين الحلول التي اتخذها الشباب الجزائري بحثا عن الاستقرار المعيشي في دول أوروبية أخرى، كذلك انتشار الأسلحة، الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة وغيرها من التهديدات الأمنية الجديدة، كلها متغيرات ذات بعد تهديدي أمني للدولة الجزائرية، اتخذتها الأحزاب السياسية المدعومة لولاية رابعة لبوتفليقة كوسيلة للتعبئة الشعبية ومحاولة إقناع الناخبين للتوجه لصناديق الاقتراع.¹ وفي هذا السياق أشرفت الهيئة الوطنية العليا المستقلة للإشراف على الانتخابات بهدف الحفاظ وضمان الشفافية والنزاهة في نتائج الانتخابات الرئاسية، مقابل دعوة مختلف المراقبين الدوليين للإشراف على الانتخابات كذريعة نزاهة وشفافة في هذا الاستحقاق، وحسب مصادر وزارة الداخلية والجماعات المحلية فقد بلغ عدد المسجلين عبر التراب الوطني 21871393، والجدول التالي يبين نتائج الانتخابات الرئاسية النهائية.²

جدول رقم (14): إحصائيات الناخبين الجزائريين

ونسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية 2014

22880678	العدد الإجمالي للمسجلين
21871393	عدد المسجلين (48 ولاية)
11307478	عدد المصوتين (48 ولاية)
10220029	عدد الأصوات المعبرة عنها (48 ولاية)
51,70%	نسبة المشاركة الوطنية (48 ولاية)

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

<http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/244-> (25/07/2019)

وقد أعلن المجلس الدستوري عن النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية الجزائرية لسنة 2014، حيث بلغت نسبة المشاركة الوطنية عبر كامل التراب الوطني ب 51,70%، وأعلن فوز الرئيس عبد العزيز

¹ المرجع نفسه، ص: 42

² وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

<http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/244-> (25/07/2019)

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

بوتفليقة للمرة الرابعة وتصدره المرة الأولى، الشكل يبين النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية لكل مترشح في الاستحقاقات الرئاسية.

صورة رقم (01): النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية في الجزائر 2014



المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المرجع السابق.

عند تحليلنا لنتائج الانتخابات التي أعلن عنها المجلس الدستوري، فإننا نستنتج بأن هذه النتائج كانت متوقعة لدى مختلف الفاعلين السياسيين ولدى الناخبين الجزائريين، أفرزت هذه النتائج فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالأغلبية الساحقة بنسبة 83,53%، مقابل 8332598 عدد أصوات الناخبين، في حين كانت المرتبة الثانية للمترشح علي بن فليس بنسبة 12,18% أي 1244918 صوتا مقارنة بباقي المترشحين، ليتمكن عبد العزيز بلعيد رئيس حزب المستقبل باحتلاله المرتبة الثالثة بنسبة 3,36% أي عدد الأصوات المتحصل عليها 343624 صوتا، أما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب الأمانة العامة لحزب العامل لويزة حنون بنسبة 1,37% أي ما يقابل 140253 صوتا، أما رئيس حزب عهد 54 علي فوزي رباعي فقد احتل المرتبة الخامسة بنسبة 0,99% أي ما يقابل 101046 صوتا، أما المرتبة الأخيرة كانت لرئيس الجبهة الوطنية الجزائرية موسى تواتي حيث تحصل على نسبة 0,56% أي 57590 صوتا، وبناء على هذه النتائج فقد بلغت نسبة المشاركة 51,70% وهي نسبة تعطينا العديد من الدلائل لتفسير السلوك الانتخابي للناخبين الجزائريين وعدم إقبالهم للمشاركة السياسية.

وترجع أزمة المشاركة السياسية في الجزائر إلى عدم وجود قنوات سياسية لدى الشعب الجزائري، وخاصة لدى فئة الشباب، فالعديد من الأحزاب السياسية ليس لديها برنامج واضح المعالم، ولا تظهر إلا في المناسبات السياسية، فهمي تطالب بالإصلاح الديمقراطي شكليا فقط، وإنما في مضامين الممارسة السياسية هدفها الوصول إلى السلطة لتحقيق مصالحها ومصالح أعضائها، لذلك بدل أن نجد أحزابا

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

سياسية قوية في النشاط السياسي لتحقيق التغيير الحقيقي، نجدها في صراع قوي من أجل السلطة، وهذه المعادلة تعطينا نتيجة واضحة بأنها عاجزة في أدوارها في رسم السياسة العامة للبلاد، أضف إلى ذلك أنها تلجأ في خطاباتها إلى الديمقراطية، مقابل عجزها عن ممارستها، بدل من أنها تكون مواطنا صالحا وإعداده لتولي المناصب المختلفة في الدولة في المستقبل، فإنها اقتصرته نظرتة الى بناء إصلاحات وفق منظورها، وهذا يوضح دور المواطن في مشاركته في النشاط السياسي من خلال مبدأ العزوف.

2. الانتخابات الرئاسية في الجزائر لسنة 2019:

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في الجزائر 2019، بعد رفضها لمرتين بعد تقديم استقالة رئيس الجمهورية السيد "عبد العزيز بوتفليقة" من طرف الشعب الجزائري، نظرا لعدم وجود شفافية ونزاهة ومصادقة في النتائج المعلنة، رغم استحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لإشرافها على الموعد التاريخي والمصيري لمستقبل الجزائر، بعدما كانت تحت سلطة وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تواصلت الاحتجاجات عبر مختلف ولايات الوطن، باتخاذ يوم الثلاثاء هو يوم مسيرة الطلبة الجزائريين لرفضهم الوجوه المترشحة للانتخابات القادمة في 12 ديسمبر 2019، ويوم الجمعة كيوم وطني للمسيرات عبر كامل ربوع الوطن حاملين مطالب وشعارات ومنددين بمقاطعة الانتخابات الرئاسية، وهذا دليل على انعدام الثقة بالمحكومين وباستمرارية كما يطلقون عليهم "العصابة" في السلطة، إلا أن المؤسسة العسكرية وبتدخلها غير المباشر تمكنت من إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، وقد تم إعداد مناظرة تاريخية للمترشحين للانتخابات كما قامت بها تونس في استحقاقاتها الأخيرة.

وبتاريخ 2019/12/06 تم انطلاق المناظرة التلفزيونية في القصر الدولي للمؤتمرات على الساعة 19:30 بمشاركة المترشحين للرئاسيات الخمسة (05):¹ السيد عبد المجيد تبون*، السيد علي بن

* ¹ **عبد المجيد تبون:** من مواليد 1945/11/17 بلدية المشرية، ولاية النعامة، متخرج من المدرسة الوطنية للإدارة، الدفعة الثانية "العربي بن مهيدي" سنة 1969، فرع اقتصاد ومالية، تقلد عدة مناصب مهنية وسياسية، منها وزير السكن والعمران، ثم عين كوزير أول خلفا للسيد عبد المالك سلال الذي ترأس الحكومة منذ 2012، تم انتخابه رئيسا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 2019/12/12. للاطلاع أكثر حول السيرة الذاتية للرئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون"، انظر لموقع بوابة الوزارة الأولى عبر الموقع الإلكتروني: <http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministrel>

* **علي بن فليس:** مواليد 1944/09/08 بولاية باتنة، متحصل على شهادة الليسانس حقوق، تقلد عدة مناصب سياسية وبرلمانية ووزارية، تم انتخابه أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني في مارس 2003، ثم أسس حزب طلائع الحريات في 21 ديسمبر 2014، ترشح للانتخابات الرئاسية في عديد من الاستحقاقات منذ 2004 الى 2019. للمزيد من المعلومات انظر موقع بوابة الوزارة الأولى، الموقع السابق.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

فليس*، السيد عبد العزيز بلعيد*، السيد عزالدين ميهوبي*، السيد عبد القادر بن قرينة*. وقد سميت هذه المناظرة " الطريق إلى التغيير"، وتضمنت أربعة (04) مواضيع رئيسية تتشكل من ثلاثة عشر (13) سؤالاً، وكل مترشح لديه وقت دقيقتين للإجابة عن كل سؤال، والسؤال الأخير يتمحور حول تطلعات الشعب الجزائري في مدة لا تتجاوز ثلاث (03) دقائق، وتتمحور المواضيع التي تم التطرق إليها: المجال السياسي، المجال الاقتصادي، التربية، التعليم، الصحة، السياسة الخارجية. وما يلاحظ خلال المناظرة هو إلزامية كل مترشح احترام القواعد المنصوص عليها في ميثاق أخلاقيات الممارسة الانتخابية.¹

تم إدارة المناظرة التلفزيونية من قبل صحافيين تم اختيارهم من السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، عددهم أربعة (04): صحيفة من جريدة **Quotidien**، صحيفة من قناة البلاد، صحفي من التلفزيون العمومي، وصحفي من القناة الناطقة باللغة العربية.²

بعد نهاية المناظرة التاريخية في الجزائر، قدمت مختلف وسائل الاعلام تحليلات عن كل برنامج قدمه كل مترشح، مع تحليل شخصية وكاريزمية كل مترشح، وبدأت بالترويج عن ما يقال ويصدر عن المترشحين، فمثلاً أعطت ظهور نجل المترشح "تبون" في قفص الاتهام مع موقوفين في قضايا الفساد، وأعطت وسائل الاعلام انطباعاً بأن أجهزة الدولة تسعى لإسقاطه في مقابل دعم المترشح "ميهوبي"، وقد

***عبد العزيز بلعيد** : مواليد 1963/06/16 ببلدية مروانة، ولاية باتنة، متحصل على دكتوراه فب الطب، شهادة الليسانس في الحقوق، شهادة الكفاءة المهنية في المحاماة، بدأ مشواره بصفوف الكشافة الإسلامية، انخرط في صفوف جبهة التحرير الوطني وانتخب عضواً في اللجنة المركزية، انتخب عضواً في المجلس الشعبي الوطني خلال سنوات عديدة، أسس حزب جبهة المستقبل في فيفري 2012. للاطلاع على السيرة الذاتية "بلعيد" انظر موقع الرسمي لحزب المستقبل عبر الرابط: <http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre>

***عز الدين ميهوبي** : مواليد 1959 بعين الخضراء، ولاية المسيلة، متحصل على شهادة البكالوريا آداب، التحق بالمدرسة الوطنية للفنون الجميلة، ثم معهد اللغة والأدب العربي، متحصل على دبلوم تخصص الإدارة العامة، دبلوم في الدراسات العليا المتخصصة- فرع الاستراتيجيا، لديه عديد من المؤلفات والاصدارات والجوائز، تقلد مناصب سياسية منها وزير الثقافة، ترشح لرئاسيات 2019. للمزيد من المعلومات للسيرة الذاتية "ميهوبي"، انظر الموقع: <https://www.mihoubipresident.com/ar/cv-mihoubi/>

***عبد القادر بن قرينة** : مواليد 1962 بولاية ورقلة، سياسي ومفكر استراتيجي، مؤسس حركة البناء الوطني ورئيسها منذ 2018/03/30، مرشح للانتخابات الرئاسية 2019/12/12. للمزيد من المعلومات حول السيرة الذاتية "بن قرينة"، انظر الموقع: <https://bengrina.com/bengrina-cv/>

¹ التلفزيون الجزائري، جيلالي لعماري ونزيهة بلعدي، غنية عكاشي وجلالي بوعاتية، والمترشحين الخمسة للرئاسيات، المناظرة التلفزيونية التاريخية بالرئاسيات الجزائر " الطريق إلى التغيير"، الجزائر، (2019/12/06)، الساعة 19:30.

² مقابلة تلفزيونية، المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

خلق هذا النوع من التعاطف مع "تبون"، الذي قدم نفسه على أنه رجل الدولة التكنوقراطي الذي يقف على تخوم خارطة الحزبية التي همشها ما يطلق عليه "الحراك الشعبي". كما هو الحال مع المترشح "علي بن فليس" التي روجت عنه وسائل الاعلام بأنه متورط في قضايا تبديد المال مع دول أجنبية وهذا أثر سلباً عليه خلال الرئاسة.¹

توالى وسائل الاعلام بنقل الأخبار والترويج لها في محاولة للتأثير على الرأي العام خلال الفترة الانتخابية، مقابل استمرار المسيرات في مختلف ولايات الوطن وخاصة في العاصمة الجزائرية، فقد دفعت هذه الأوضاع إلى تباين واختلاف وسط الناخبين نحو المشاركة السياسية أو العزوف ومقاطعة الانتخابات، والتساؤل حول مصير ومستقبل الجزائر في حالة المشاركة أو العزوف؟، كذلك تواصلت الزيارات لدى قائد الأركان ووزير الدفاع "القائد صالح" إلى مختلف النواحي العسكرية، والتأكيد في خطابه على أن مصدر السلطة الشعب، وهو من يختار رئيسه، وتقديراً لأي تهديدات قد تمس الدولة سواء كانت داخلية أو خارجية، وأن الجيش الوطني الشعبي مساند ومؤيد لقرارات ومطالب الشعب الجزائري وهو في خدمته للحفاظ على أمنه واستقراره.

في ظل هذا التباين والاختلاف وتعدد الآراء والتحليلات والخطابات حول مصير الجزائر في حالة فوز المرشح "عز الدين ميهوبي" سيتم اصدار عفو رئاسي عن كبار المفسدين في النظام وعلى رأسهم "أحمد أويحي" الأمين العام السابق لحزب التجمع الديمقراطي، وهو الحزب الذي يتنافس فيه "ميهوبي"، أما "تبون" في نظر البعض هو مرشح مستقل لا يحظى بدعم حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، مثلما كان عليه في الانتخابات السابقة، رغم قربيه من دوائر السلطة والنظام.²

تم بتاريخ 12 ديسمبر 2019 اجراء الانتخابات الرئاسية في الجزائر، وتوافد الناخبين على مراكز الاقتراع، عبر مختلف ولايات الوطن، وسجلت بعض المناوشات وأعمال الشغب في منطقة القبائل منها بجاية، وقد تجاذبت الرؤى الوطنية والدولية حول طبيعة العملية الانتخابية في ظل الأوضاع الداخلية التي تعيشها الجزائر، وقد أعلنت النتائج من طرف السلطة الوطنية للانتخابات صباح يوم الجمعة

¹ المرجع نفسه.

² وحدة الدراسات السياسية، "هل يمكن أن تكون الانتخابات الرئاسية حدثاً مفصلياً في تاريخ الجزائر؟"، مركز الدراسات للأبحاث ودراسة السياسات، (16 كانون الأول/ ديسمبر 2019)، ص: 03.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

2019/12/13 بفوز المترشح "عبد العزيز تبون" بالأغلبية الساحقة، وقد حسم النتيجة في الدور الأول، دون الذهاب للدور الثاني.

صورة رقم (02): النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية في الجزائر 12 ديسمبر 2019



عبد السلام بلعيد	عز الدين ميهوبي	علي بن فليس	عبد القادر بن قرينة	عبد المجيد تبون
%6,67	%7.28	%10.55	%17.37	% 58.15

المصدر: تصميم الباحثة بالاعتماد على النتائج النهائية الصادرة من المجلس الدستوري الجزائري 2019 تشير المعطيات لدلالات نتائج الانتخابات الرئاسية 2019 إلى تفسير السلوك الانتخابي للناخبين، فقد أسفرت النتائج النهائية الصادرة من المجلس الدستوري على مستوى التراب الوطني، عدد الناخبون المسجلون بلغ 23.559.853، أما الناخبون المصوتون قدر ب 9.675.515، أما نسبة المشاركة فبلغت 41.07%، فيما سجلت عدد الأصوات الملغاة ب 1.233.460، في حين عدد الأصوات المعبر عنها 8.442.055، أما النتائج النهائية العامة للاقتراع (بما فيها المواطنين المقيمين في الخارج)، بلغت نسبة المشاركة 39.88%، في حين بلغ عدد الناخبون المسجلون ب 24.464.161، أما عدد الناخبون المصوتون 9.755.340، فيما يخص عدد الأصوات الملغاة 1.244.925، في حين عدد الأصوات المعبر عنها 1.8.510.415¹

نستنتج من خلال النتائج النهائية الصادرة من المجلس الدستوري أن نسبة المشاركة كانت مقبولة مقارنة بما كان يتوقع من السلوك الناخبين، وهذا يرجع للعديد من الأسباب منها تخوف الشعب الجزائري من تكرار سيناريو التسعينيات، خاصة لدى الفئات العمرية (الكهول والشيخوخة)، عدم وجود ممثلي الحراك الشعبي، اقتناع بعض الناخبين ببرنامج الرئيس الفائز بالانتخابات الرئاسية "عبد المجيد تبون" نظرا لاستخدامه خلال حملته الانتخابية لغة دارجة وبسيطة تخاطب المشاعر الوطنية، وخصوصا عندما يتعلق

¹بيان المجلس الدستوري الجزائري، "النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية في الجزائر 12 ديسمبر 2019.

<http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/111-2017-02-28-10-40-00/1554-17122019>
(12/12/2019)

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

الأمر بمكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين، فصل المال عن السياسية، التركيز على المجال الاقتصادي، تركيز "تبون" على العلاقات الجزائرية الفرنسية، وحماية سيادة الدولة من التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة، وكذلك دور الجزائر الإقليمي مغارياً وإفريقياً ومتوسطياً وعالمياً.¹

في حين نجد الناخبين الذين لم يتوجهوا إلى صناديق الاقتراع تنحصر لدى الفئات العمرية الشبانية التي عبرت من خلال مواصلة مسيراتها بعد الانتخابات الرئاسية عن عدم ثقتها وتقبلها نتائج الانتخابات الرئاسية، والمطالبة بوجوه جديدة في السلطة الحاكمة، وما يلاحظ أيضاً خلال اعلان النتائج الأولية من طرف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات هو غياب تقديم الطعون من طرف المرشحين، وكذلك التزام الصمت من طرف الأحزاب المعارضة والإسلامية وهذا يطرح العديد من التساؤلات.

ثانياً: تونس:

تعتبر الانتخابات بمثابة الخاصية الأساسية التي تبنى عليها الديمقراطية التمثيلية وحجز الزاوية في الممارسة الديمقراطية، فهي تعطي للشعب فرص الاختيار لقادتهم بطريقة منتظمة ومعرفة برامجهم السياسية، كما تعتبر مسارا تنافسيا والتي إذ لم يتم إدارتها بشكل جيد، يمكن أن تؤدي إلى تجذير العنف وإلى أنظمة استبدادية.²

لقد أصبحت الانتخابات في تونس بعد ما يصطلح عليه إعلامياً "بالربيع العربي" أو "الحراك الاجتماعي" في جانفي سنة 2011، عنصراً مركزياً في المشاركة الشعبية في مسار الحوكمة الديمقراطية، وقد صادقت تونس على عدد من الاتفاقيات الهامة الدولية والإقليمية المتعلقة بالانتخابات والاقتراع والحق في المشاركة المتكافئة، وهي تتضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.³

¹ وحدة الدراسات، المرجع السابق.

² رابطة الناخبات التونسيات، " المسار الانتخابي ومشاركة النساء في تونس"، تقرير حول ملاحظة الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014، (أفريل 2015) ص: 07.

³ MENA Voter Registration-AR- Tunisia.p : 75.

https://www.ndi.org/sites/default/files/MENA%20Voter%20Registration_AR_Tunisia.pdf (16/07/2019).

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

في وقت سابق لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي، أقرت الحكومة المؤقتة قانوناً انتخابياً جديداً سنة 2011 تعين فيه السلطة المسؤولة عن العملية الانتخابية، والإجراءات الانتخابية المحددة، كما أقرت قوانين إضافية في الفترة ما بين عامي 2012 و 2014 لتحديث وتوضيح عدد من القضايا في سياق الاستعداد لانتخابات سنة 2014.¹

وقد تميزت الانتخابات التونسية لسنة 2014 بنجاعة التنظيم بالرغم من وجود النقائص بتنسيق من الهيئة العليا للانتخابات التي تتمتع بتركية من طرف المجلس التأسيسي. وقد بدأ الإعداد للانتخابات التونسية التشريعية والرئاسية بعد إتمام المصادقة على الدستور وإقرار المؤسسات الدستورية باتخاذ مبدأ الكفاءات برئاسة رئيس الوزراء "المهدي جمعة"، وتنظيم الانتخابات من قبيل الهيئة العليا للانتخابات قد اتسم بالشرعية لتطبيق القوانين والقرارات وتحديد الشروط التطبيقية للترشح والإدلاء بالأصوات والنتائج الانتخابية بما يضمن نزاهة الاقتراع بالتعاون مع الأحزاب السياسية والمواطن.²

اعتبرت مسؤولية إنجاز الانتخابات التونسية وضمان شفافيتها من الأدوار الرئيسية للهيئة التي تظهر في المشهد السياسي الانتقالي في تونس باعتبارها مؤسسة دستورية منتخبة ومستقلة عن التأثيرات الحزبية وتم اعتماد الهيئات الدستورية المستقلة منذ عام 2011 بعد سقوط النظام السابق، حيث كانت في السابق الانتخابات تجري تحت قيادة وزارة الداخلية، لذلك تعين القطع مع مؤسسات السيادة التابعة لسلطة النظام في العملية الانتخابية للتمكن من ضمان نزاهة الانتخابات واختيار صناع القرار الجدد في ظل سياق الانتقال الديمقراطي على مبادئ الاستقلالية والاختيار الحر وبعيدا عن ماضي التزوير.³

وقد تميز المناخ الاجتماعي والسياسي في تونس خلال فترة الانتقال الديمقراطي بالفقر والبطالة وصعود إيديولوجيات محافظة قد ركزت على ضرب حقوق النساء، إلا أن قدرتهن قد تعززت في الدفاع عن حقوقهن السياسية والاجتماعية والمساهمة في بناء اقتصاد البلاد والانخراط بشكل واضح في الحياة

¹ Ibid.

² سهام الدريسي، " السلوك الانتخابي لدى المواطن التونسي في سياق التحول الديمقراطي: دراسة في ديناميكيات ودوافع الاختيار الانتخابي"، برنامج دعم البحث العربي-الدورة الثانية، مبادرة الإصلاح العربي، (أكتوبر 2017)، ص: 09.

³ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

العامة والسياسية، فقد مثلت مشاركة التونسيات عنصرا أساسيا في خلق قوانين جديدة وفي إنجاح الانتقال الديمقراطي.¹

وفي هذا الإطار برزت المشاركة السياسية والاجتماعية للنساء من خلال شكل تطور الفضاء العام والمواطني، إذ انخرطت النساء بقوة في هذه الديناميكية الجديدة عبر خلق العديد من الجمعيات التي تنشط في مجال المساواة في الحظوظ والفرص والحقوق بين النساء والرجال، وعلى مدى الأربع سنوات الماضية ازداد عدد هذه الجمعيات عشرة أضعاف (وأغلب مؤسساتها ناشطات في جمعيات قديمة)، إذ راهنت جل هذه الجمعيات على تعبئة النساء وتوعية الرأي العام والسياسيين بحقوق وحاجيات هذه الأخيرة، إضافة إلى المناصرة من أجل إدراج المساواة في الإصلاحات القانونية الجارية.²

1. الانتخابات التشريعية في تونس 2014 ونتائجها:

تم إجراء الانتخابات التشريعية في تونس لسنة 2014 في ظروف صعبة، نظرا للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والأمنية التي تعيشها البلاد، وبعد إقرار الدستور الجديد لتونس 2014 وما تضمنه من تعديلات جديدة للخروج من النظام الاستبدادي، وتحقيق مطالب الشعب التونسي والمعارضة المطالبة بالتغيير، وفي جو مضطرب عبر المحيط الإقليمي بما يعرف ويصطلح عليه إعلاميا "الربيع العربي"، وإرادة التونسيين لتغيير الأوضاع التي يعيشها، تم التوجه إلى صناديق الاقتراع لاختيار ممثليهم ورؤيسهم المقبل في انتخابات تاريخية لها، وقد سجل عدد المترشحين، والمسجلين في الانتخابات التشريعية كما هو مدون في الجدول التالي:

جدول رقم (15): إجمالي عدد الناخبين المسجلين في الانتخابات التشريعية والرئاسية التونسية 2014

مراحل تسجيل الناخبين	عدد الناخبين
انتهاء المرحلة الأولى من عملية تسجيل الناخبين	514.760
انتهاء المرحلة الثانية من عملية تسجيل الناخبين	348.269
إجمالي عدد الناخبين المسجلين للانتخابات	136.285.5

المصدر: مركز كارتر، تقرير الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس، أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر 2014، ص: 201.
<https://www.cartercenter.org/resources/pd-final-rpt-2014-elections-arabic.pdf> (16/07/2019)

¹ رابطة الناخبات التونسيات، المرجع السابق، ص: 07.

² المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

أما الأحزاب السياسية المتنافسة في الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2014، فقد تحصل "حزب نداء تونس على أكبر عدد من المقاعد وهذه حصيلة عدد المقاعد المتحصل عليها كل حزب في الانتخابات التشريعية 2014.

جدول رقم (16): المقاعد المتحصل عليها كل حزب سياسي في الانتخابات التشريعية التونسية 2014

الأحزاب المتنافسة	عدد المقاعد المتحصل عليها
حركة نداء تونس	86 مقعدا
حزب حركة النهضة	69 مقعدا
حزب الاتحاد الوطني	16 مقعدا
التيهبة الشعبية	15 مقعدا
حزب أفاق تونس	8 مقعدا
قائمتاء أخرى بين حزبية ومستقلة	23 مقعدا

المصدر: مركز كارتر، المرجع السابق، ص: 201.

نلاحظ من خلال عدد المقاعد المتحصل عليها في الانتخابات التشريعية التونسية لسنة 2014، فوز حزب "نداء تونس"، تحصل على المرتبة الأولى بـ 86 مقعدا، مقارنة بالأحزاب الأخرى كحزب النهضة الذي احتل المرتبة الثانية بـ 69 مقعدا، وهذا دليل على فقدان الأحزاب الأخرى توازنها وموقعها في الساحة السياسية التونسية، إلا أنه ما يلاحظ على "حزب النهضة" مقارنة بالأحزاب الأخرى بقي محافظا على موقعه، رغم فقدانه 20 مقعدا مقارنة بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي الذي تم تحليله سابقا، حيث تحصل فيها على 89 مقعدا، وبالتالي فإنها في الانتخابات التشريعية لسنة 2014، أعطت تفوقا "لحزب نداء تونس".

✓ التمثيل النسوي في الانتخابات التشريعية في تونس لسنة 2014:

اتخذت المرأة التونسية في فترة الانتقال الديمقراطي وبالأخص بعد 2011، مكانتها في الدستور الجديد 2014، ووفق القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014، فقد نصت الفصول حول مشاركة المرأة في المجالس النيابية وفق ما يلي:¹

¹ الجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد 16 لسنة 2014 مؤرخ في 26 مايو 2014، قانون الانتخابات والاستفتاء.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

✓ **الفصل الخامس:** " يعد ناخبا كل تونسية وتونسي مرسوم في سجل الناخبين، بلغ ثماني عشرة سنة كاملة في اليوم السابق للاقتراع، ومتمتع بحقوقه المدنية والسياسية، وغير مشمول بأي صورة من صور الحرمان المنصوص عليها بهذا القانون".

✓ **الفصل التاسع عشر:** الترشح لعضوية مجلس النواب حق لكل: ناخبة تونسية الجنسية منذ عشر سنوات على الأقل، بالغ من العمر ثلاثا وعشرين سنة كاملة على الأقل في تاريخ الترشح...

✓ **الفصل الرابع والعشرون:** تعد الترشيحات على أساس مبدأ التناسف بين النساء والرجال وقاعدة التناوب بينهم داخل القائمة ولا تقبل القائمة التي لا تحترم هذا المبدأ في حدود ما يحتمه العدد الفردي للمقاعد المخصصة لبعض الدوائر.

✓ **الفصل الخامس والعشرون:** يتعين على كل قائمة مترشحة في دائرة يساوي عدد المقاعد فيها أو يفوق أربعة أن تضم من بين الأربعة الأوائل فيها مترشحا أو مترشحة لا يزيد سنه عن خمس وثلاثين سنة، وفي حالة عدم احترام هذا الشرط تحرم القائمة من نصف القيمة الجمالية لمنحة التمويل العمومي.

✓ **الفصل الأربعون:** لكل ناخبة أو ناخب تونسي منذ الولادة، دينه الإسلام الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، ويشترط في المترشح يوم تقديم ترشحه أن يكون بالغاً من العمر خمسا وثلاثين سنة على الأقل، وإذ كان حاملا لجنسية غير الجنسية التونسية فإنه يقدم ضمن ملف ترشحه تعهدا بالتخلي عن الجنسية الأخرى عند التصريح بانتخابه رئيسا للجمهورية.

في السياق القانوني الذي ينظم الانتخابات التونسية، فإن المرأة التونسية وإرادتها شاركت في الانتخابات التشريعية لسنة 2014، وقد تحصّلت على عدد المقاعد بنسبة معتبرة مقارنة بالانتخابات السابقة للمجلس الوطني التأسيسي والجدول التالي يبين عدد النساء اللواتي شاركن في عملية الاقتراع، مع عدد المقاعد المحصل عليها في النتائج النهائية.

جدول رقم (17): مشاركة المرأة التونسية في الانتخابات التشريعية لسنة 2014

عدد المقاعد المتحصل عليها	عدد النساء المنتخبات
217	68

المصدر: مركز كارتير، المرجع السابق، ص: 201.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

شهدت انتخابات 2014 ارتفاع نسبة النساء المشاركات في التسجيل للتصويت مقارنة مع 2011، حيث حصدت نسبة النساء المشاركات في العملية الانتخابية نسبة أعلى من الرجال، وهو ما يحيلنا الى الاقرار بأن النساء كنّ على دراية بحقوقهن المدنية والسياسية. فقد شكلت النساء نسبة 46 % من مجموع الناخبين المسجلين إراديا، و 48 % من جميع المرشحين على القوائم الانتخابية.¹ بلغت نسبة تمثيل المرأة في مجلس نواب الشعب حوالي 31 بالمائة من إجمالي 217 نائبا. واحتلت حركة نداء تونس التي حصدت 85 مقعدا في الانتخابات البرلمانية المركز الاول من حيث عدد النائبات اللاتي بلغ عددهن 35 نائبة بينما تحصل حزب النهضة على 96 مقعدا من بينهن 28 امرأة. أما حزب الاتحاد الوطني الحر وائتلاف الجبهة الشعبية فقد حصلت نائبات كل منهما على مقعد². ولأن القانون الانتخابي لسنة 2011، نصّ على المناصفة العمودية، ولم ينصّ على المناصفة الأفقية، مما جعل الكثير من الأحزاب لا تضع المرأة على رأس القوائم الانتخابية، وهو ما أضعف فرصتها في الفوز بمقاعد إضافية.³

هذه الحقيقة تؤكد الأرقام، إذ، على الرغم من أن 47% أي 5502 من المرشحين من مجموع 11686 على القوائم الانتخابية هن من النساء، فإن عدد القوائم التي ترأسها النساء، بالنسبة للانتخابات التشريعية في 2014، كان العدد هو 178 من جملة 1327 قائمة مترشحة أي بنسبة حوالي 12% (ومن بين 27 قائمة مستقلة ترأسها النساء لم تنجح أي واحدة منهن). في حين بلغت 7% فقط بالنسبة لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي في 2011.⁴

2. الانتخابات الرئاسية في تونس لسنة 2014:

نصّ الدستور التونسي لسنة 2014، في الفصل (75) من الدستور، في حالة عدم حصول المرشحين للانتخابات على الأغلبية المطلقة في الدورة الأولى، فإنه يلجأ إلى تنظيم دورة ثانية خلال الأسبوعين

¹ عفيفة المناعي، " المشاركة السياسية للمرأة في تونس". مؤسسة رائد للفكر المستقبل: مبادرة الإصلاح العربي، 23 أغسطس 2018.

<https://archives.arab-reform.net/ar/node/1340> (17/01/2020)

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

⁴ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

التاليين للإعلان عن النتائج النهائية للدورة الأولى، في حين يتقدم للدورة الثانية المترشحان اللذان تحصلا على أكبر عدد الأصوات التي عبر عنها الناخبون في الدورة الأولى، وقد تم الإعلان عن الدورة الثانية.¹ كانت المنافسة بين المرشحين "منصف المرزوقي" و "القايد السبسي" في انتخابات تعتبر تاريخية في تونس بعد سقوط النظام السابق، وتوجه الناخبون التونسيون لاختيار رئيسهم الذي تتوفر فيه الشروط التي يطالبون بها، وقد سجلت الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 قبول الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية عبر ولايات الوطن.

الجدول رقم (18): نتائج الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية التونسية لسنة 2014

عدد الناخبين المسجلين	5.285.136	%100.00
العدد الإجمالي للأصوات المصرح بها لكل القوائم	3.110.042	%97,51
العدد الاجمالي لأوراق التصويت الملغاة	50.585	%1.58
العدد الإجمالي لأوراق التصويت البضاء	28.755	%0.90

المصدر: مركز كارتر، المرجع السابق، ص: 203.

جدول رقم (19): النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية التونسية 2014

المرشح	عدد الأصوات المصرح بها	الأصوات النسبة المئوية من عدد المصرح بها
الباجي قائد السبسي	1.731.529	%55.68
محمد منصف المرزوقي	1.378.513	%44.32
المجموع	3.110.042	%100

المصدر: المرجع نفسه، ص: 204.

تم الإعلان عن نتائج الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية 2014، ثم تم تنظيم الدورة الثانية في 14 ديسمبر، رغم تقديم منصف المرزوقي طعونا حول النتائج المعلن عنها للمحكمة الإدارية لإعادة النظر فيها، إلا أنها رفضت هذا الأخير، وفي نتائج الدورة الثانية ونظرا لاتساع الفجوة بين المرشحين من حيث عدد الأصوات التي تحصل عليها كل مترشح حسم "القائد السبسي" النتائج حيث تحصل فيها على

¹ دستور الجمهورية التونسية 2014، المرجع السابق.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس (2011-2019)

أكبر عدد الأصوات 1.731.529 أي بنسبة 55.68%، يحتل المرتبة الأولى، ثم المرتبة الثانية لمصنف المرزوقي الذي تحصل على عدد الأصوات 1.378.513، أي بنسبة 44.32%.

3. الانتخابات الرئاسية في تونس لسنة 2019:

بعد قرار إجراء الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها في تونس بتاريخ 15 سبتمبر 2019، أشارت نتائج الانتخابات الرئاسية في الجولة الأولى بعد إعلان النتائج الأولية من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتصدر المترشح "قيس سعيد" قائمة المترشحين، ليحل في المرتبة الثانية "نبيل القروي"، ثم المترشح من حركة النهضة "عبد الفتاح مورو"، وقد تباينت الآراء والتحليلات حول هذه النتائج الأولية الموضحة:

تحصل متصدر القائمة السيد "قيس سعيد" على نسبة 18,9% من مجموع الأصوات 420361 المعبر عنها من طرف الناخبين التونسيين، وما يلاحظ خلال حملته الانتخابية هو رفضه الدعم المالي من المؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال، وظهر في صورة المترشح البسيط الذي يتوجه إلى الفئات الشابة خصوصاً، من حيث تواصله معها والاستماع لمختلف انشغالاتهم ومطالبهم، واعداداً بإحداث تغييرات جذرية في النظام السياسي، وكسر مركزية السلطة، ومكافحة الفساد، والحد من امتيازات المسؤولين.¹ إلا أن ما أثار جدلاً في الأسابيع الأخيرة هو رفضه لمشروع قانون المساواة في الميراث بين الجنسين الذي تقدم به الرئيس الراحل "الباجي قائد السبسي"، الذي اعتبره مخالفاً لتعاليم الشريعة الإسلامية، كما أثار جدلاً كذلك بهجومه على الأحزاب التي وصفها بـ "المفلسة" وبدعوته إلى أن تكون "السلطة بيد الشعب"، وهي مركبات خطاب يُعبر في البلدان الديمقراطية شعبياً، ولقد لقيت تصريحاته

¹المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الانتخابات الرئاسية في تونس: قراءة في نتائج الدور الأول"، تقدير موقف، قطر، (سبتمبر 2019)، ص: 01.

*قيس سعيد: من مواليد، شغل منصب أستاذ جامعي وانشغال بالنشاطات الأكاديمية، لم يكن منخرطاً في أي شأن عام، بدأ ظهوره في الوسائل الإعلام بعد سقوط الرئيس السابق زين العابدين بن علي في عام 2011، وداوم ظهوره في تحليلاته على الإشكالات الدستورية والقانونية خاصة أثناء تولي المجلس الوطني التأسيسي إعداد مشروع الدستور، حقق له نجاحه التواصلي بنسبة عالية من المتابعة بين مختلف الشرائح الاجتماعية خاصة لدى فئة الشباب، متمكن في اللغة العربية الفصحى. للمزيد من المعلومات تصفح الموقع :

<https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Tunisia-Presid>

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس (2011-2019)

لدى الناخبين تجاوزا كبيرا نظرا لمللهم بعود السياسيين التقليديين وصراعاتهم، وباتوا يبحثون عن الخلاص من واقعهم المعيشي الصعب بعيداً عن التجاذبات السياسية والهوياتية.¹

أما بالنسبة للمترشح الثاني "نبيل القروي" فقد حصلت على نسبة 15,5% من مجموع أصوات الناخبين 345614، وما يلاحظ على ثاني مترشح في الانتخابات الرئاسية هو طريقة ترشحه وتصدره المرة الثانية وهو متواجد في السجن، حيث تم اعتقاله في 23 آب/ أغسطس 2019 بتهمة تتعلق بالتهريب الضريبي والفساد، وقد بدأ صعوده السياسي بعد تأسيسه لجمعية "خليل تونس".*

ما أثار جدلا عن حملته الانتخابية هو علاقة نشاطات الجمعية التي أسسها "جمعية خليل تونس" بالترويج له انتخابيا بعد تقديم حكومة "يوسف الشاهد" مشروع تعديل القانون الانتخابي إلى البرلمان، يمنع بمقتضاه البرلمان رؤساء الجمعيات الخيرية وأصحاب المؤسسات الإعلامية من الترشح للرئاسة، وما يراه "القروي" أن التعديل على مقاسه لإقصائه من السباق الرئاسي بعد تصاعد حظوظه، ولكن ما سمح له للترشح للانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة هو حق امتناع الرئيس الراحل القائد السبسي عن التصديق على التعديل القانوني المذكور بأن يمضي لتجسيد طموحاته وترشحه في جميع الدوائر الانتخابية، بعد أن شكل حزبا جديدا تحت مسمى "قلب تونس".²

¹المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المرجع السابق.

* ولد نبيل القروي في 1 أوت/ آب 1963 ببنزرت، وبعد حصوله على شهادة البكالوريا بتونس واصل دراسته الجامعية بمعهد التجارة بمرسيليا وتخصص في التجارة وتقنيات البيع بالمؤسسات متعددة الجنسيات، ليلتحق لاحقاً بالمجموعة العالمية "كنال بلوس" في خطة مدير تجاري لمدة سنتين. وأسس سنة 2002 بمعية شقيقه غازي القروي المجموعة الدولية للإعلام والإشهار "قروي أند قروي" وافتتح مكاتب تابعة لهذه الشركة بعدد من عواصم المغرب العربي. أما سياسياً، يعدّ أحد مؤسسي حركة نداء تونس سنة 2012، وقد استقال منه سنة 2017 ليؤسس في جوان/ حزيران 2019 حزبا جديداً يحمل اسم "قلب تونس" ترشح باسمه للانتخابات الرئاسية. وقد تمّ إيقافه يوم: 23 أوت/ آب 2019 على خلفية شكاية تقدمت بها منظمة "أنا يقظ" ضدّه بتهمة التهرب الجبائي وتبييض الأموال.

للإطلاع أكثر للسيرة الذاتية لنبيل القروي تصفح الموقع: <https://ultratunisia.ultrasawt.com>

²المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المرجع السابق، ص: 02.

* **خليل تونس:** هي جمعية ذات صبغة غير تجارية تأسست سنة 2012 بهدف مساعدة الفئات الهشة والمحتاجة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية. ويتمثل نشاطها في 4 محاور أساسية وهي الصحة والتربية والتشغيل وتحسين المساكن، وقد قامت الجمعية بالعديد من المبادرات التي تحسب لها وهي: قافلة الخير (موائد الإفطار) خلال رمضان 2017 ورمضان 2018، قرية الشفاء بولاية الكاف في شهر مارس 2018 (5000 منتفع)، قرنتان مدرستين بمناسبة العودة المدرسية 2018/2019 في ولايات مدنين وقفصة والقيروان وبنزرت وتونس (3000 منتفع).

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

إلا أن ما يلاحظ خلال الجولة الأولى من نتائج الانتخابات الرئاسية 2019 للمترشح "نبيل القروي" هو النتيجة التي حققها بالرغم من الضغوطات وتواجده في السجن، فمعظم المحللين التونسيين قدموا تحليلات وتفسيرات نقدية لما تداولته التسريبات الصوتية التي نشرت خلال السنتين الأخيرتين التي ظهر فيها متوعداً خصومه من سياسيين وناشطين مدنيين، ومستخدماً خطاباً عنيفاً، بالرغم من إدراكه أن خزانة الانتخابي المفترض يستقي من الفئات الاجتماعية المهمشة ذات الانخراط الضعيف في الشبكات الاجتماعية، وأن تأثير خصومه الذين يخضون صراعهم معه على الفضاء الافتراضي، يظل نخبوياً وغير مؤثر.¹

أما المترشح الثالث "عبد الفتاح مورو" * من حركة النهضة فقد تصدر المرتبة الثالثة بنسبة 12,9% من مجموع تصويت الناخبين 2883303، وهو الحزب الوحيد من بين الأحزاب التقليدية التي تصدرت القائمة في هذه الاستحقاقات لسنة 2019، وما يلاحظ خلال السباق الرئاسي وجود جدل كبير منذ سنة 2018، فهناك من يرى أن المشهد السياسي التونسي والسياسي الإقليمي والدولي لا يحتملان تصدر الحركة المحسوبة على الإسلام السياسي في رئاسة الجمهورية، ومن الأنسب دعم مرشح من خارجها، وهناك من يعتبر أن الوزن السياسي والانتخابي للحركة صاحب الكتلة الأكبر في البرلمان والفائزة بأغلب المجالس البلدية، هي عوامل تحتم عليها خوض سباق الاستحقاق الرئاسي بمرشح داخلي، ولكن الرأي الغالب حتى قبل أسابيع تصريحات أعضاء المكتب التنفيذي وقيادي الصف الأول في حركة النهضة يميل إلى الموقف الأول.²

غير أن اجتماع مجلس الشورى في 7 آب/ أغسطس 2019 انتصر للرأي الثاني بأغلبية كبيرة وذلك بعد يومين من المداولات، وحركة النهضة في بياناتها وتصريحات قياداتها تظهر أن الخيار هو قرار

¹المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المرجع السابق.

* ولد عبد الفتاح مورو بتاريخ 1 جوان 1948 في تونس العاصمة درس في المدرسة الصادقية، ثم درس بكلية الحقوق في جامعة تونس، وتخرج في عام 1970، و تحصل على شهادة في القانون وأخرى في العلوم الإسلامية. عمل قاضياً حتى عام 1977، ثم أصبح محامياً. بدأ نشاطاته الإسلامية في 1960، في المدارس الثانوية والمساجد. وفي عام 1968، التقى راشد الغنوشي في تونس العاصمة في أحد المساجد وبدأ يتفق معه في تأسيس حركة إسلامية في تونس. في عام 1973، وبعد محاولة تنظيم اجتماع لمدة شخص في سوسة، اعتقلت الشرطة عبد الفتاح مورو ورشد الغنوشي. للاطلاع أكثر على السيرة الذاتية للدكتور عبد الفتاح مورو تصفح الموقع التالي: (2019/09/22). <https://ar.tunivisions.net>

² المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "حركة النهضة وانتخابات الرئاسة في تونس: الحسابات والدوافع"، تقدير موقف، قطر، (20 أغسطس 2019)، ص: 01.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

ديمقراطي نابع من داخل مؤسساتها وأن صندوق التصويت وحده الفاصل في الخلاف بين خيار أغلبية المكتب التنفيذي التي كانت تفضل دعم المرشح من خارج الحركة، ولكن من الواضح أن التوافقات الداخلية وحسابات ما بعد رحيل الرئيس "السبسي" لم تكن غائبة عما انتهت إليه قرارات المجلس وعن دفع مورو إلى سباق الرئاسة¹.

المطلب الرابع: النخب السياسية

أولاً: الجزائر:

إن الأوضاع القائمة في النظام السياسي الجزائري تفرض علينا النظر بعناية ودقة في طبيعة سيرورة العملية السياسية، خاصة فيما يتعلق بالنخبة الحاكمة المعروفة شعبياً باسم "**Le Pouvoir**"، فهرم السلطة مترابط وتتداخل فيه العديد من الأطراف منها الجيش) بما في ذلك أجهزة الأمن والمخابرات)، قيادة جبهة التحرير الوطني، وأعضاء النخبة الاقتصادية القلة، وضمن هذا النظام يظل الجيش هو الفاعل الرئيسي، بغض النظر عن الإصلاحات الدستورية التجميلية لسنة 2016 ما يلاحظ في اللعبة السياسية في الجزائر وجود مجموعة متداخلة من اللاعبين الرئيسيين تتكون من النخب السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تعطي إشارة للمسار الذي تتخذه الجزائر لاستمرار الأزمة السياسية².

1. المؤسسة العسكرية والانتقال الديمقراطي في الجزائر:

إن نظام التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة يبقى محل تساؤلات، باعتبار أن المشاركة الحقيقية للمواطنين في مؤسسات الدولة حبر على ورق، فلا تزال المؤسسة العسكرية المسيطرة والمهيمنة على الدولة، مقابل بقاء كبار الجيش في السلطة، وفي المشهد السياسي الجزائري، فالجيش هو المؤسسة الأكثر استقراراً وتنظيماً في البلاد، وهو صاحب السلطة في اتخاذ القرارات، وتنفيذها من قبل الحكومة بصفتها واجهة مدنية، وترجع استمرارية بقاء الجيش في موقع السلطة منذ بداية الاستعمار، حيث اكتسبت

¹ المرجع نفسه.

² Tarek Cherkaoui Michael, Arnold Yasmina Allouche. "Algeria: A Grassroots Movement for Change or Elite Political Gamesmanship?". Research Centre, policy outlook, https://researchcentre.trtworld.com/images/files/policy_briefs/Algeria_Outlook.pdf

(28/06/2019)

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

القيادة في السلطة حتى فترة الاستقلال، فالدور المركزي للجيش في الكفاح التحرري التاريخي ضد فرنسا منحها موقعا متميزا في السلطة، أما بالنسبة للقادة العسكريين الذين يحملون الشرعية التاريخية فإن التخلي تماما عن أدوارهم السياسية بهدف إفساح المجال أمام المسؤولين المدنيين من شأنه أن يعرض البلاد للخطر حسب رأيهم¹.

عرفت الجزائر انفتاحها السياسي منذ عام 1988 ، ومنذ ذلك حين نظمت البلاد أول انتخابات تعددية لها، تم تعديل الدستور الجزائري في عام 1989 ، وما ميز هذا التعديل هو فتح المجال للتعددية الحزبية لخلافة الحزب الحاكم والمهيمن جبهة التحرير الوطني، ليتم التنافس بين مختلف التيارات السياسية، حيث أنشأ حزب اسلامي جديد " الجبهة الاسلامية للإنقاذ"، وسرعان ما اكتسبت شعبية كبيرة من خلال التواصل عبر المساجد وبمساعدة الشبكات الشعبية الداعمة والمؤيدة لهذه الجبهة، وخوفا منها للوصول الى السلطة مع فتح المشهد السياسي، استولت مجموعة من الضباط العسكريين على السلطة في عام 1992 وكان هدفهم المعلن هو انفاذ الأمة العلمانية، ولكن في الواقع هدفهم النهائي هو الحفاظ لسيطرة الجيش على الدولة ومواردها الاقتصادية الهائلة.²

تم توضيح حدود السلطة المدنية الجزائرية على الجيش في العديد من المناسبات، لقد رفض الجيش أي جهد مدني للإشراف على الشؤون العسكرية أو تحديد سياسة الأمن القومي، أو جعل المسؤولين أمام المحاكم المدنية أو تقليص مهام الجيش، فلا يمكن لأي مرشح رئاسي جزائري أن يترشح بالفعل بدون موافقة الجيش، فيجب أن يحظى الرؤساء بدعم القادة وممثلي الجيش وتقاسم السلطة مع بعضهم البعض.³

ومنذ فترة تولي الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " رئاسة الدولة الى سنة 2011 ، برزت موجة الاحتجاجات والاضطرابات على مستوى دول الجوار الاقليمي، وحتى مختلف الدول العربية، بدوافع الخروج من النظام الاستبدادي، والانفتاح نحو الحرية والتعددية السياسية ، إلا أن الجزائر تمكنت من الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي خوفا من تكرار سيناريو العشرية السوداء التي أصبحت ذاكرة مأساوية لدى الشعب الجزائري التي راح ضحيتها أكثر من 200000 شخص، جعلت الجزائريين على

¹ Dalia Ghanon- Yazbeck, "Limiting Change through Change: The Key to the Algerian Regime's Longevity", **Carngine Middle Eeast Center**, (Lebanon), (April 2018), p: 07.

² Mohsin Khan, Karim Mezran, »No Arab Spring for Algeria », **Atlantic Council Rafik Hariri Centre for the Middle East**, (May 2014), p: 04.

³ Dalia Ibid, p: 07.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

حذر من الحرب الاهلية والمطالبة بالتغيير الجذري بإدخال اصلاحات جديدة، لتفادي الاضطرابات الأمنية التي تمر بها الدول العربية وهي " المرحلة الانتقالية"، حتى وأن مختلف الفاعلين السياسيين كانوا يطالبون بالتغيير الجذري ويؤكدون في كل مرة الحفاظ على الأمن والاستقرار الذي قد ينجم عنه التدخل الأجنبي، أو أزمة داخلية التي عاشتها الجزائر في فترات سابقة، وفي هذا الاطار تمكنت حكومة الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة "من استغلال هذه المخاوف لإقناع الشعب الجزائري أنه بإمكانها إدخال اصلاحات جديدة لمنع الفوضى وكسب رضاها مثل رفع حالة الطوارئ في فبراير 2011 والتي كانت سارية منذ 1992، والوعود بمزيد من الاصلاحات السياسية¹.

أما الجانب الاقتصادي وهنا التركيز على النفط والغاز، عندما خرج الشعب الجزائري مطالباً بإصلاحات جديدة في عام 2011 ، قامت الحكومة بمراجعة الميزانية السنوية لزيادة الإنفاق العام بنسبة 25% أما الإنفاق الإضافي فتم تدعيمه للإسكان الاجتماعي والزيادة في الأجور².

في إطار تنامي الأحداث والتوترات الحاصلة في دول الجوار ما يعرف " بالحراك المجتمعي "أو" الربيع العربي"، كانت هناك توترات بين السلطة والرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " لاسيما عندما أدخل الرئيس تغييرات على القوات المسلحة وفرع المخابرات التابع لها وهي مديرية المخابرات الأمنية، ففي فترة التسعينيات خلال الأزمة الأمنية، أصبحت دائرة الاستعلام والأمن أكثر استقلالية وأصبحت السيطرة عليها أكثر صعوبة، فحاول الرئيس " بوتفليقة "في نهاية المطاف تقويض نفوذها السياسي لإظهار قدر ضئيل من المساءلة بعد سلسلة من التهديدات منها الهجمات الإرهابية بين أواخر عام 2011 وعام 2013 ، وفي عامي 2014 و2015 أجبر الرئيس على تقاعد العديد من الضباط في سلك الأمن، بما في ذلك الجنرال " توفيق"، الذي كان على رأس المديرية، كما قام بتفكيك دائرة الأمن بموجب مرسوم رئاسي في يناير 2016 ، واستبدلها بمديرية خدمات الأمن (DSS) التي تخضع للسلطة المباشرة للرئاسة³.

لقد واجه الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" العديد من الضغوطات والتحديات للحفاظ على الاستقرار الأمني للبلاد في فترات سابقة، فعمل على استرجاع السلم من خلال "المصالحة الوطنية" و"الوثام المدني" في ظروف كانت صعبة جداً التي كانت تعيشها الجزائر، إلا أنه بعد مرور سنوات من تجديد عهده وتمسكه

¹Ibid, p; 02.

²Ibid.

³Dalia, Ibid, p: 07-08.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

بالنظام الحاكم، تعرض الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لوعكة صحية في شهر أبريل 2013 خرج منها على كرسي متحرك، ليتراجع ظهوره العلني، ما أثار تكهنات وسائل الاعلام حول عدم قدرته على إتمام ولايته، وفي هذا الإطار وصف "بوتفليقة" نفسه بأنه: "متعب سياسياً"، وأفاد بأنه قد "ولّت أيام جبلي"، إلا أنه فاجأ الجميع بفوزه بعهدة رابعة عام 2014.¹

تمكنت قيادة الجيش من الحفاظ على أمن واستقرار الدولة الجزائرية بعد المظاهرات والاحتجاجات التي عرفتتها مختلف ولايات الوطن منذ 22 فيفري 2019، مطالبة بتغيير الأوضاع التي تعيشها الجزائر، ورافضة للعهدة الخامسة للرئيس "بوتفليقة"، مقابل عدم رضاها عن مختلف القوى السياسيين التي تظهر إلا في المناسبات السياسية، كما طالبت بمحاربة الفساد الذي انتشر بشكل واسع ما انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي للدولة وتدهور الأوضاع الاجتماعية، ومحاسبة المسؤولين.

وبالرغم من دعوات مختلف الأحزاب السياسية بتدخل الجيش لوقف الصراع الداخلي، إلا أن الجيش بقيادة "القايد صالح" خلال لقاءاته مع قيادات عسكرية ميدانية وفي خطابه المتوالية يؤكد في قوله: "إن الجيش لا يحيد أبداً عن القيام بمهامه الدستورية مهما كانت الظروف والأحوال، ويستلزم حدود مهامه الرئيسية من أي دور سياسي".²

وبقي الجيش الشعبي الوطني صامد في أدواره منذ 22 فيفري 2019، في الحفاظ وضمان أمن واستقرار الدولة الجزائرية، فقد التزم منذ بداية المسيرات السلمية بمرافقة الشعب الجزائري في تجسيد مطالبه المشروعة، والمضي قدماً نحو إرساء دولة القانون وبناء الجزائر الجديدة، وانطلاقات من قناعاته النابعة من تمسكه بالشرعية الدستورية، وتأييدا لمطالب الشعب الجزائري المشروعة، اعتبر إجراء الانتخابات الرئاسية هو الحل الأمثل لتجاوز الأزمة، ومن ثم تقادي الوقوع في الفراغ الدستوري الذي قد يؤدي بالبلاد إلى مصير مجهول.³

¹ محمد سامح، "العلاقات المدنية العسكرية ومستقبل النظام السياسي الجزائري"، أركان للدراسات والأبحاث والنشر، (2019)، ص: 26.

² محمد سامح، المرجع السابق، ص: 35.

³ سهام غنية حمام، "تاريخ الانتخابات الرئاسية في الجزائر: الطريق إلى المرادية"، ترجمة: ل. سهام، مجلة الجيش، عدد (677)، (ديسمبر 2019)، ص: 37.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

ويمكن تحديد دور الجيش * في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر لسنة 2019 فيما يلي:¹

● **التمسك بالشرعية الدستورية:** حيث التزم الجيش الوطني الشعبي بالنهج الدستوري، بالرغم محاولات اقحامه في مجال له تعقيداته وتجادباته، فهذه الدعوات قوبلت بالرفض، وحتى أثناء المرحلة الحساسة التي تمر بها بلادنا، كان مبدأ عمل الجيش يأخذ شكل المبادرة والاقتراح للخروج من الأزمة، التي كل مرة تتلقى تجاوبا كبيرا من طرف الشعب الجزائري، فقد دعا الجيش الوطني إلى تبني الحوار العقلاني في إطار الشرعية الدستورية كسبيل للخروج من الأزمة ومسار حتمي لإيجاد الحلول الكفيلة بتلبية مطالب الشعب المشروعة مع رفضه التام أن يكون طرفا في هذا الحوار، بالرغم من الادعاءات التي روجت له من خلال الدعوة إلى "التفاوض" بدل "الحوار"، وحتمية الدخول في مرحلة انتقالية خارج الأطر الدستورية وهذا ما رفضته المؤسسة العسكرية، واليوم الكل يعترف بحكمته وتمسكه بالشرعية الدستورية، وأصبح يعطى به المثل في الداخل والخارج.

● **مرافقة مؤسسات الدولة ودعم مسار الحوار:** لم يقتصر دور الجيش فقط للدعوة للحوار بين مختلف الفاعلين وممثلي الحراك الشعبي، وإنما هيا كل الظروف المناسبة والملائمة للحفاظ على مؤسسات الدولة من خلال الدعوة للحوار، وكان ميلاد هيئة الحوار والوساطة التي باشرت عملها في شهر جويلية الفارط، وتم تكييف كل متطلبات الحوار مع الطبقة الوطنية السياسية ومختلف الفاعلين من المجتمع المدني لإنشاء

¹ أحمد مراح، " الاستحقاق الرئاسي ليوم 12 ديسمبر 2019: كل الظروف مهيأة"، مجلة الجيش، عدد (677)، (ديسمبر 2019)، ص: 41

* **حددت صلاحيات دور الجيش الوطني الشعبي وفق الدستور الجزائري 2016 :** تضمنت الديباجة "الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني يتولى مهامه الدستورية بروح الالتزام المثالي والاستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك. ويعتز الشعب الجزائري بجيشه الوطني الشعبي ويدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي، وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب، وهو ما أسهم في تعزيز اللحمة الوطنية وترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه." تؤكد الديباجة أن الدولة تسهر على "احترافية الجيش الوطني الشعبي وعلى عصريته بالصورة التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة البلاد وحرمتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي والبحري." كما تنص المادة 28 صلاحيات الجيش على: "تنظيم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي. وتتمثل مهام الجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملكها البحرية."

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

السلطة الوطنية المستقلة للإشراف على الانتخابات، وقد تم تعديل القانون الانتخابي في ظروف جيدة لإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد، وهو كذلك ما تم الوصول إليه في 12 ديسمبر 2019.

● **عزل العصابة:** تمكنت مقارنة الجيش الوطني الشعبي من التعامل بشكل سريع مع العصابة، حيث

تم شل حركتها وإضعاف موقفها من خلال إجراءات جديدة تتعلق ب:¹

✓ توفير المناخ المناسب للعدالة بعدما استرجعت كافة صلاحيتها لمباشرة عمليات مكافحة الفساد بمختلف أشكاله وفي مختلف المجالات وعلى جميع المستويات بكل حزم وصرامة، للحفاظ على الأهداف النبيلة للمسيرات السلمية.

✓ القضاء على الأذرع المالية للعصابة، حيث تم مباشرة عملية كشف الفاسدين وملاحقتهم من خلال نهبهم مقدرات الأمة.

✓ كشف جميع عمليات التضليل الإعلامي والخداع الذي تلجأ إليه العصابة عن طريق أذنانها سواء لاختراق المسيرات الشعبية أو تعطيل عمل العدالة، وقد تم ذلك من خلال الرأي العام بشكل آني بكل المؤامرات المستهدفة لأمن واستقرار بلادنا، واليوم اقتنع الشعب الجزائري بحجم المؤامرة التي تحاك ضده، فازدادت ثقته بجيشه.

● **تأمين الانتخابات:** تعهد الجيش الوطني الشعبي والتزامه الضامن الحقيقي والفعلي للسيادة الوطنية وفق ما تنص عليه المادة 28 من الدستور، فهو يضع تأمين الاستحقاق الرئاسي ضمن أولوياته ويعتبره في صلب مهامه وهو على استعداد تام بقواته المسلحة لتأمين هذا الحدث التاريخي لتوفير الظروف الملائمة للعملية الانتخابية.²

وقد أكد عليه الفريق رئيس الأركان "أحمد قايد صالح" في زيارته المتعددة للنواحي العسكرية بقوله:³

" فليطمئن الشعب الجزائري كل الاطمئنان، بأن جيشه لن يخلف وعده مهما كانت الظروف والأحوال، وسيستمر في مرافقته عبر كافة أرجاء الوطن وطيلة هذه المرحلة الحساسة إلى غاية تمكنه من إجراء الانتخابات الرئاسية في كنف الأمن والأمان والسكينة، رغم أنف هذه الشرمذة القليلة الباغية التي

¹المرجع نفسه، ص: 41-43.

²المرجع نفسه.

³المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

أخطأت في تقدير حجمها الحقيقي وأفرطت في التعاضم المزيف وتحاول بكل كبر وعناد أن تسبج ضد تيار الجزائر أرضا وشعبا وتاريخا وقيما وطنية عريقة، ومن يسبج ضد مثل هذا التيار سيجرفه السيل لا محالة".

فمن خلال خطابه نستنتج أن تعهداته المتتالية لضمان أمن واستقرار الدولة الجزائرية كانت صادقة وأنه تعهد ووفى بعهده أمام الله وشعبه بنجاح الاستحقاق الانتخابي 12 ديسمبر 2019 بدون انتهاكات أو أعمال عنف وشغب، وقد تمت الانتخابات بشكل عادي، وهكذا فقد قام الجيش بدوره الفعال في الحفاظ على أركان الدولة وأمنها واستقرارها، وحقق الأهداف المنشودة بكل سيادة ومسؤولية، حفظ أمانة الشهداء كما يعتبرها المحللون والإعلاميون ومختلف الفاعلين والشعب الجزائري، قد سير مرحلة كانت البلاد تسير في سيناريوهات لا يمكن استشرافها ، فقد عهد بالحفاظ على مؤسسات الدولة ودستورها وفي استمراريتها، جمع الشتات في مرحلة صعبة ليعتد الأمل للشعب الجزائري بالرغم من المؤامرات الخارجية، واستمر الدور الريادي للجيش بقيادة "الفريق قايد صالح" إلى أن وافته المنية في 23 ديسمبر 2019.

ثانيا: تونس:

عرفت تونس خلال مراحلها التاريخية تطورات هامة في دور المؤسسة العسكرية، في فترة الخمسينيات وستينيات القرن الماضي، عرفت هاجس الانقلاب العسكري وهي من الأسباب التي جعلت الرئيس الحاكم في تلك الفترة "الحبيب بورقيبة" يعمل على عزل الجيش والحد من قدراته على صعيد التسليح والتعداد،¹ ولعل ما جعل مهمة بورقيبة أسهل هو أن القوات المسلحة التونسية تأسست بعد الاستقلال، حيث لم يكن هناك جيش وطني ليرث الحقبة الاستعمارية، إضافة إلى أن القوات التونسية لعبت دورا ثانويا في الحركة الوطنية، وبالتالي تم حرمانها من امتلاك الشرعية اللازمة لكي تحكم، وهي الشرعية التي اكتسبها الجيش في الجزائر، ومثال ذلك: من خلال دوره في الحرب من أجل الاستقلال عن فرنسا، وعندما أسس "بورقيبة" القوات المسلحة التونسية في 30 حزيران/ يونيو 1956 وجمع 850 من

¹ محمد سميج بجي، الثورة الهادئة: الجيش التونسي بعد بن علي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تقرير حول إعادة تموقع الجيش التونسي، 24 مارس 2016.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

رجال حرس الحاكم (الباي)، و 1500 من الجيش الفرنسي، و 3000 من المجندين، تمكن من إبقاء الجيش صغير الحجم ومعزولا عن السلطة السياسية.¹

في عام 1961 وقعت مناوشات بين تونس وفرنسا في معركة بنزرت، وفشل محاولة انقلاب في الثاني، قام بها ضباط موالون لصالح بن يوسف، منافس "بورقيبة" السياسي، بقي الجيش محصورا في الثكنات ومعزولاً نسبياً عن السياسة، وعلى مدى العقدين التاليين، كانت لدى "بورقيبة" أيضاً أولويات أخرى، حيث أنفق نسبة تتراوح بين 40 إلى 50% من الميزانية على التعليم والخدمات الاجتماعية، وترك القليل من الموارد للجيش، وقد فضل "بورقيبة" ضمان الأمن في تونس من خلال التحالفات والدبلوماسية بدلاً من الحرب.²

أما في فترة حكم الرئيس بن علي، فقد أتاح للعديد من الضباط تولي مسؤوليات كبرى في بداية عهده، فتم تعيين "الحبيب عمّار" وزيراً للداخلية في العام 1987، وعبد الحميد الشيخ وزيراً للخارجية في العام 1988 ومن ثم للداخلية في العام 1990، و"مصطفى بوعزيز" وزيراً للعدل في العام 1989، ثم وزيراً لأملاك الدولة في العام 1990، و"علي السرياطي" مديراً عاماً للأمن الوطني في العام 1991، وعدداً من ضباط الجيش الآخرين في أعلى الوظائف الأمنية.³

تعاظم حضور الجيش على الساحة السياسية، لم يستمر طويلاً، خصوصاً مع تهديده القوى التقليدية في السلطة، الحزب الحاكم، ووزارة الداخلية. خشيت وزارة الداخلية من الجيش التونسي، وبحث عن ذريعة لأقصائه مجدداً عن الشأن السياسي، كانت وراء زج القوات المسلحة فيما يُعرف بقضية بركة الساحل، حيث أعلنت وزارة الداخلية عن اكتشاف مؤامرة انقلابية بين الجيش والنهضة، لتشريع في اعتقال وتعذيب وطرده حوالي 244 من الضباط وضباط الصف والجنود من الجيش، من بينهم ثلاثة من المساعدين الستة لرئيس أركان الجيش.⁴ وتؤكد العديد من التحليلات على التهميش المفترض للجيش في عهد بن علي،

¹شاران غريوال، العلاقات المدنية العسكرية في الدول العربية، ثورة تونس: الجيش التونسي بعد بن علي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، (24 شباط/فبراير 2016)، ص: 02.

²المرجع نفسه.

³محمد، المرجع السابق.

⁴المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

سواء كان سياسيا أو اقتصاديا، حيث شغل عدد قليل من الضباط مناصب قيادية في الوزارات وقطاع الأمن، كما انخفضت ميزانية الدفاع، بينما ارتفعت الميزانية المخصصة لقوى الأمن الداخلي.¹

في 7 يناير، أصدر "بن علي" الأمر إلى اللواء "رشيد عمار" (رئيس الأركان)، لمساعدة الشرطة في استعادة النظام والاستقرار السياسي في البلاد، وقبل يوم واحد نشر المدون "ياسين العياري" شائعة مفادها أن "رشيد عمار" رفض الامتثال لأمر "بن علي" عندما طلب منه السماح لقواته بفتح النار على المتظاهرين، في الوقت نفسه، أمر "عمار" في برقية إلى قواته بعدم البدء في إطلاق النار دون استشارة وإذن صريح من القيادة العسكرية، على الرغم من أنه كان بالتأكيد إجراءً احترازيًا للحفاظ على سلسلة القيادة من التدخلات الخارجية، خاصة من الشرطة والحرس الوطني، إلا أن تزامن هذا الأمر مع الشائعات أدى إلى زيادة الاحتجاجات وتقويتها، كما أبدى الجيش تعاطفه مع المتظاهرون حول قضيتهم.²

نفى "اللواء رشيد عمار*" تلقي أوامر بفتح النار على الحشود في لجنة تحقيق في أبريل 2011. وعمومًا، كانت استراتيجيته تتمثل في إبقاء قواته قابلة للتمييز عن الشرطة والحرس الوطني، كقوة عازلة بين السكان والأمن. مثلما حدث في قفصة عام 2008. لم تتجاوز القرارات التي اتخذها البروتوكول التشغيلي وكانت تهدف إلى استعادة الأمن والحفاظ على سلامة القوات تحت قيادته: بحجة أن الجيش التونسي المنشق يبدو بعيد المنال بعض الشيء، لقد نتج عن الإطاحة ببين علي انهيار قوات الأمن، دون أن يتصرف الجيش لحماية النظام ولكن على استعداد للحفاظ على دور قوة حفظ السلام.³

مع انهيار قوات الأمن، ولأن الجيش كان المؤسسة الوحيدة للحفاظ على تماسكه، كان "الجنرال عمار" هو الرجل المسؤول ليس فقط عن أمن البلاد، ولكن أيضًا عن بقية العملية الانتقالية، فقد أخذ زمام

¹ Audrey Pluta, "The role of the Tunisian military during the revolution and after: toward a redefinition of civil-military relations in Tunisia".

<https://www.academia.edu/30703170/> (21/01/2020)

² Ibid.

³ Ibid.

***اللواء رشيد عمار**: رشيد بن سالم عمار من مواليد 25 أكتوبر 1946 بمعتمدية صيادة من ولاية المنستير، وهو رئيس أركان الجيش، ورفقي إلى رئيس أركان جيش البر من رتبة عقيد، بعد مصرع رئيس الأركان عبد العزيز سكيك، في حادث تحطم هيليكوبتر عام 2002، رفض الفريق رشيد عمار مواجهة المحتجين بالقوة في ظل أحداث 2011، جعله يحظى بثقة وحب الشعب لنتم ترقيته لرتبة قائد قوات الجيوش الثلاثة في 18 أبريل 2011.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

المبادرة للإعلان عن شغور الرئاسة، ودعا إلى إشراك الإجراءات الدستورية، كل ذلك دون توقف السلطة السياسية. من خلال التصرف كقوة احترافية وثابتة، تم استقبال الجيش التونسي من قبل السكان "كأبطال قوميين"، انتقل الجنرال عمار من "مدير عسكري" إلى "قائد بطولي"، مما وضعه في وضع مفضل للانخراط في إعادة التفاوض على المعايير المدنية العسكرية مع السلطة المدنية.¹

كما شهدت الفترة الانتقالية بعد العام 2011، زيادة التعاون العسكري مع الدول الأجنبية، فقد صادقت تونس على اتفاقيات للتعاون الأمني مع دولة الإمارات العربية المتحدة في أكتوبر 2011، ومع تركيا في أكتوبر 2013، ومع قطر في جوان 2014. ونمت العلاقات مع الولايات المتحدة بعد 2011، التي استضافت أول حوار استراتيجي سنوي بين الولايات المتحدة وتونس، وبعدها ضاعفت مساعداتها العسكرية ثلاث مرات في العام التالي. أما في شهر جويلية 2015، فقد منحت الولايات المتحدة تونس وضع الحليف الرئيس السادس عشر من خارج حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بما تعنيه هذه الخطوة من امتيازات مادية كالحصول على التدريبات والمناورات المشتركة، والقروض لشراء معدات خاصة بالبحوث التعاونية والتنمية، والتمويل العسكري الخارجي.²

لعب الجيش التونسي* دورا مهما في مرحلة الانتقال الديمقراطي، حيث وجد نفسه قوة أمنية لإدارة البلاد، وكعنصر بارز في عملية الانتقال، لعب دورا رئيسيا في تأمين الانتخابات في أكتوبر 2011، حيث يتم بث صور الجنود الذين يحملون صناديق الاقتراع على وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، لم يقتصر الأمر فقط في ضمان إجراء الانتخابات في ظروف جيدة، بل كان يحمي أيضا المؤسسات والمباني العامة الرئيسية (الإذاعة والتلفزيون والسجون...)، وساعد على تنظيم محاصيل الزيتون والقمح، وتنظيم نهاية امتحان البكالوريا.³

¹Ibid.

²محمد، المرجع السابق.

³Ibid.

* ألزم الدستور التونسي لسنة 2014 وفق الفصل (18): الجيش الوطني جيش جمهوري وهو قوة عسكرية مسلحة قائمة على الانضباط، مؤلفة ومنظمة هيكلية طبق القانون، ويضطلع بواجب الدفاع عن الوطن واستقلاله ووحدة ترابه، وهو ملزم بالحياد التام، ويدعم الجيش الوطني السلطات المدنية وفق ما يضبطه القانون.

* استخدام مصطلح Troika : المشتق من المصطلح الروسي لعربة ذات ثلاثة خيول، لوصف أي نوع من التعاون الذي يشمل ثلاث مجموعات، وقد تم استخدامه بشكل متزايد خلال الأزمة المالية في منطقة اليورو لوصف مجموعة المنظمات

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس (2011-2019)

خلال النظام السابق، كان الجيش بعيداً عن السياسة، لكن فترة ما بعد الثورة شهدت انزلاق الجيش إلى صراعات حزبية. والحقيقة أن التوترات بين حكومة الترويكா قيادة حزب النهضة الإسلامي والمعارضة العلمانية اخترقت المؤسسة العسكرية. الأمر الذي دفع "المرزوقي" إلى الخوف من احتمال حدوث انقلاب، وقد تمثلت نقطة الخلاف الرئيسية في كيفية التعامل مع الفرع التونسي للحركة الجهادية (أنصار الشريعة)، وخاصة في أعقاب الهجوم الذي شنته في أيلول/سبتمبر 2012 على السفارة الأمريكية في تونس، فضلت حكومة الترويكّا الحوار، ودعا المرزوقي قادة أنصار الشريعة إلى القصر الرئاسي في تشرين الأول/أكتوبر 2012، غير أن "عمار" وضباطاً كباراً آخرين عارضوا ذلك، فقد صرح مدير عام سابق للأمن العسكري قائلاً: "المرزوقي استقبل في قرطاج أشخاصاً إرهابيين"، وخلال تلك الفترة رأى "عمار" بعض التناقضات بين أقوال "المرزوقي" وأفعاله، كان بعض الجنرالات يعتقدون أن "المرزوقي" وحزبه والنهضة ساعدوا على نمو الإرهاب من خلال سلوكهم.¹

ومع تصاعد الصراعات والتوترات التي كانت سائدة في تلك الفترة والتخوف من تكرار سيناريو مصر، تبنى "المرزوقي" وحكومة الترويكّا استراتيجيتين هما:²

✓ ترك منصب رئيس أركان القوات المسلحة شاغراً بعد استقالة "رشيد عمار"، ولا يزال كذلك حتى مطلع العام 2016، وفي ظل عدم وجود فريق لتنظيم الجيش والبحرية وسلاح الجو، ربما يكون الجيش أقل فعالية، غير أنه قد يكون أيضاً أقل قدرة على تنظيم انقلاب، وهي المقايضة التي لا يزال قادة مرحلة ما بعد الثورة في تونس على استعداد للقيام بها حتى الآن.

الثلاث القوية المتمثلة في: المفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، والبنك المركزي الأوروبي، التي حددت الشروط التي سيتم بموجبها تقديم المساعدة المالية أو الوعود بالمساعدة إلى الدول الأوروبية.

Industrial relations Dictionary : Troika. Eurofound European.

<https://www.eurofound.europa.eu/> (08/07/2020)

وقد استخدم هذا المصطلح في تونس وهي ائتلاف حاكم رئاسي وحكومي وبرلماني، يضم ثلاثة أحزاب ذات الأغلبية، تمثلت الترويكّا الأولى في فترة حكومة الجبالي محمد: حركة النهضة، التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، والمؤتمر من أجل الديمقراطية، أما الترويكّا الثانية فهي فترة حكومة العريض محمد وهي نفسها الأحزاب الثلاثة، لتكون الثلاثي في فترة الحوار الوطني.

¹شاران، المرجع السابق، ص ص: 06-07.

²المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس (2011-2019)

✓ سعت حكومة الترويكّا إلى تخفيف الاحتكاك من خلال إجراء تغييرات في السياسات العامة، فقد اتخذت موقفاً أقوى بشأن الإرهاب، وصنّفت أنصار الشريعة باعتبارها منظمة إرهابية في 27 آب/ أغسطس، بعد أن فرضت حظراً في السابق على أنشطة المنظمة في أيار/ مايو. بعدها أنشأت حكومة الترويكّا في 29 أغسطس، وبناء على اقتراح من مجلس الأمن القومي، مناطق عسكرية على طول الحدود الجنوبية لتونس مع ليبيا والجزائر، ووضعت الشرطة المحلية وموظفي الجمارك تحت قيادة الجيش.

رغم الانقلابات التي عرفت تونس منذ الاستقلال إلى فترة الانتقال الديمقراطي، وتزامنا مع وضع دستور جديد للدولة، تم ضبط دور الجيش في الدستور الصادر لسنة 2014، حيث اعتبر دستور الثورة، الجيشَ جمهورياً، "مُلزماً بالحياد التّام"، ويدعم السلطات المدنية". وإن منح الدستور للقوات الأمنية حق ممارسة العمل النقابي، فقد منعه صراحة على الجيش، لضمان بقائه بعيداً عن التجاذبات السياسية. بذلك ظلّ الجيش خاصة بعد نجاح الحوار الوطني بتنظيم الانتخابات العامة نهاية 2014؛ مؤسسة بعيدة عن الأضواء والصّخب السّياسي، ومحلّ إجماع بين الفرقاء، وتؤكد مختلف استطلاعات الرّأي أنّ التونسيين يثقون في الجيش أكثر من أي مؤسسة أخرى¹.

في الواقع، زادت مكانة الجيش تباغاً في وجدان التونسيين، خاصة لدوره في التصدي للعمليات الإرهابية، وهو الذي قدّم العشرات من أبنائه في هذه العمليات، وذلك بالإضافة إلى تجنّده لمساعدة المواطنين خلال الأحداث الطبيعية وتحديد موجات البرد في الشمال الغربي في السنوات الأخيرة. بل وتتأكد مكانة الجيش حينما يقارن التونسيون بين جيشهم وما فعلته الجيوش في مصر وسوريا وغيرها من البلدان العربية من جرائم تجاه مواطنيها².

وشهدت تونس بعد وفاة الرئيس "القايد السبسي"، انتخابات رئاسية مبكرة 2019، وهي بمثابة ثاني انتخابات رئاسية في فترة الانتقال الديمقراطي بتونس بعد 2011، حين أطاح الشعب التونسي بالنظام

¹كريم المرزوقي، "استثناء الجيش التونسي في منطقة الانقلابات: لماذا استمر في حياده السياسي؟"، تونس ULTRA، 22 ديسمبر 2017.

²المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس (2011-2019)

السابق "بن علي"، وقد تم إجراء أول انتخابات رئاسية ذات أبعاد ديمقراطية في سنة 2014 التي فاز بها الرئيس "قايد السبسي"، وما يلاحظ على الاستحقاقات الرئاسية في تونس لسنة 2019 الدور الريادي للجيش التونسي في تأمين العملية الانتخابية، حيث تم نشر عشرات من أفراد الجيش التونسي عبر كامل ولايات الوطن.

في هذا السياق صرح المتحدث باسم وزارة الدفاع التونسية أنه تم نشر أكثر من 53 ألف رجل أمن تونسي لتأمين نحو أربعة آلاف مركز انتخابي في جميع ولايات البلاد، مع توفير بعض المروحيات ووحدة بحرية لنقل أوراق الانتخاب ومستلزمات العملية الانتخابية من أحبار وصناديق ومشرفين لإجراء عملية التصويت في الأماكن النائية من البلاد¹.

2. دور المعارضة السياسية:

1. الجزائر:

عرفت الجزائر منذ الاستقلال وجود نخب سياسية واضحة المعالم متمركزة في هيمنة الحزب الواحد والمتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني، التي لعبت دورا بارزا في التأثير والضغط في الممارسة السياسية وعبر المؤسسات السياسية الجزائرية، إلا أنه بعد إقرار التعددية الحزبية والسياسية في الجزائر والانفتاح الديمقراطي فتح المجال للمشاركة في الممارسة الحزبية بالرغم من التضييق الذي كان ممارسا من طرف الدولة عبر الدساتير والقوانين التي تحدد العمل الحزبي.

أولا: الخارطة الحزبية في الجزائر بعد الاستقلال:

تعتبر الإصلاحات الدستورية التي عرفت الجزائر منذ إقرارها التعددية الحزبية سنة 1989، بمثابة نقلة نوعية في مجال الممارسة السياسية، من خلال التعديلات التي مست الدستور والقوانين ذات الصلة بالنمط الحزبي، فقد نصت على العديد من قيم الفكر الديمقراطي والانفتاح السياسي، من خلال إتاحة

¹ انتخابات الرئاسية التونسية: الجيش ينشر أكثر من 53 ألف فرد لتأمين التصويت".

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس (2011-2019)

الفرص للأفراد والجماعات للتنافس دون قيود، وقد مهدت هذه الإصلاحات بروز نخب سياسية واجتماعية جديدة متنوعة بتنوع مكونات المجتمع المدني.¹

يتجلى ظهور هذ النخب السياسية في التأثير على طبيعة الثقافة السياسية، وذلك بدفعها نحو ثقافة تعددية تقر بمبدأ الحوار والتفتح على الغير في الاختلاف، كما أنها مهدت لتحقيق التوازن بين قوة الدولة والمجتمع والحد من تسلط الدولة على المواطنين وتوفير الضمانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لاحترام حقوق وحريات المواطنين، وترقية علاقات الفرد بالجماعات من خلال تجسيد مبدأ مشاركة الفرد المواطن في التنظيمات والجمعيات التي تسمح بالدفاع عن حقوقهم بطرق مختلفة مبنية على مبدأ السلمية والمدنية.²

منذ تبني الجزائر التعددية الحزبية سنة 1989، عرفت وجود أحزاب سياسية ذات توجهات مشتركة، منها أحزاب سياسية ذات توجه إسلامي والمتمثلة في: (الجهة الإسلامية للإنقاذ، حركة المجتمع الإسلامي، حركة النهضة الإسلامية)، وأحزاب ذات توجه وطني (جبهة التحرير الوطني، حزب التجديد الجزائري، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، الحزب الوطني من أجل التضامن والديمقراطية)، وأحزاب ذات توجه علماني متمثل في: (اتحاد القوى الديمقراطية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الحركة الجزائرية للشبيبة الديمقراطية، إضافة إلى أحزاب ذات توجه جهوي منها التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية، وجبهة القوى الاشتراكية.³

إلا أن هذا التوجه المشترك لم يشهد أي تكتل حزبي خلال الانتخابات المحلية سنة 1990، سواء بشكل رسمي من خلال تقديم قوائم مشتركة أو بضبط برامج ونشاطات سياسية مشتركة أثناء الحملة الانتخابية، وهذا يرجع بالأساس إلى عدة عوامل منها طبيعة النظام الانتخابي المعتمد المتمثل في "النظام

¹صالح زباني، "الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية"، مجلة دفاتر، عدد خاص، 2013.

²المرجع نفسه.

³عبد الله بلغيث، "انعكاسات النظام الانتخابي على الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية في الجزائر بعد 1989"، مجلة الراصد العلمي، المجلد (01)، عدد (01)، (2015)، ص: 91.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

المختلط" أي "نظام التمثيل النسبي بالقوائم مع الأفضلية بالأغلبية"، الذي لا يشجع على قيام تكتلات حزبية، بل يشجع الأحزاب السياسية للتوجه نحو انتخابات فردية.¹

أما في الانتخابات التشريعية سنة 1991، فالأمر يختلف، حيث تم الاعتماد على نظام الأغلبية في دورتين، وهو النظام الانتخابي الذي يكون الثنائية الحزبية وقيام التكتلات خاصة في الدور الثاني، وهو ما انعكس على الأجواء التي سادت الساحة السياسية قبل الموعد الانتخابي، حيث عرفت الانتخابات تنافسا في معظم الدوائر الانتخابية بين جبهة التحرير الوطني، والجبهة الإسلامية للإنقاذ، بالرغم من وجود أحزاب سياسية أخرى مشاركة في الانتخابات التشريعية.²

وبعد مرور سنوات عديدة من إقرار التعددية الحزبية في الجزائر، أعطت التجربة مجالا واسعا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية، من خلال إشراك المواطنين حول البرنامج السياسي، إضافة إلى تمكين الشباب من الانخراط في الأحزاب السياسية وفق انتماءاتهم ومنطلقاتهم الفكرية، وهذا الدور يعتبر ربحا، لذلك حددت أحكام القانون المبادئ الأساسية التي يجب أن يقوم عليها الحزب السياسي، منها ابتعاد الحزب من استعمال مكونات الهوية الوطنية في الدعاية الحزبية، واحترام مبادئ ثورة نوفمبر 1954، نبذ العنف، احترام التداول السلمي على السلطة عن طريق الاختيار الحر للشعب الجزائري.³

وعليه فإن مسألة إقرار التعددية الحزبية في الجزائر، شكلت صعوبة في التطبيق، أصبحت الحياة السياسية من احتكارها، خاصة من طرف التيارات الثقيلة في السلطة، ومنها فقدت شرعيتها ومشروعيتها في تمثيلها داخل الدولة، كما عرفت انشقاقات داخلية وخارجية، يمكن اعتبارها "أزمة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية"، نظرا لعدم وجود تنسيق وانسجام وقيادة حقيقة في الحزب، إضافة إلى ضعف الديمقراطية التشاركية، وغياب البرامج الحزبية التي اكتفت فقط بتطبيق برنامج رئيس الجمهورية.

¹المرجع نفسه.

²المرجع نفسه، ص: 92.

³ الوناس حمداني، "الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر (1989-1992): التجربة والاليات"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، عدد (08)، (ديسمبر 2017)، ص: 16.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

ثانيا: الخارطة الحزبية في الجزائر (2011-2019):

لقد اتخذت الأحزاب السياسية في الجزائر عدة تساؤلات وإشكالات في مشاركتها في السياسة العامة في الجزائر، خاصة في مجال التنمية الاقتصادية، تفاوتت أدوارها في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهذا التفاوت يأتي تحت مظلة تركزها داخل السلطة، فهي تؤدي دورا مهما في طرح البرامج التنموية ومناقشة ونقد السياسات الحكومية والتنموية، وه ما جعل كثيرا من الدارسين في أدبيات التنمية والتحديث مثل "دافيد أبتر" David Apter، و "صمويل هانتغتون" Samule Huntington، يشيرون إلى أهمية الأحزاب السياسية في المجال التنموي والتعبوي في توليد أفكار جديدة وإنشاء شبكة اتصالية لهذه الأفكار، وربط الجماهير مع القيادات بالطريق التي تولد القوة السياسية وتعبئتها وتوجيهها.¹

إن القوى المعارضة عبرت عن رفضها لترشح عبد العزيز بوتفليقة وذلك من خلال الاستمرار في الحركة الاحتجاجية، أما التحالف الرئاسي المتمثل في جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وتجمع أمل الجزائر، والحركة الشعبية الجزائرية فإنهم اتفقوا على التخلي عن ترشح الرئيس، واستبداله بشخص آخر، وعقب انطلاق الاحتجاجات قاطعت غالبية الأحزاب السياسية جلسة المشاورات التي دعا إليها الرئيس الانتقالي "عبد القادر بن صالح" لتأسيس هيئة تنظيم الانتخابات الرئاسية التي قرر إجراؤها في 4 يوليو 2019، ومن بين الأحزاب المقاطعة للانتخابات غالبية التحالف الرئاسي سابقا وكذلك الشخصيات المستقلة التي وجهت لها الرئاسة الدعوة، في حين حضرت ثلاثة أحزاب تتمثل: التحالف الوطني الجمهوري، حركة الإصلاح الوطني، ممثل حزب جبهة التحرير الوطني الذين ساندوا ترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة".²

ما ميز فترة الانتقال الديمقراطي في الجزائر لسنة 2019، هو بروز ظاهرة الانشقاقات داخل الأحزاب السياسية الموالية للنظام منها جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حيث توالى الاستقالات في صفوف أعضاء اللجنة المركزية والنواب السابقين لحزب FLN، عرف عدة أزمات داخلية وتغييرات

¹سمير قريد، سموك علي، المجتمع المدني الجزائري وإشكالية تأسيس ثقافة المواطنة (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، 2018)، ص: 204.

²"مقاطعة غالبية الأحزاب لمشاورات الرئاسة الجزائرية"، موقع مونت كارلو الدولية/ أ ف ب، بتاريخ: 2019/01/22.

تم تصفح الموقع يوم: 2020/01/21

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

على مستوى الأمانة العامة والهياكل والمؤسسات التابعة له، فالآن يمر بفترة صعبة مقارنة بالفترات الزمنية السابقة، فتم عزل الأمين العام السابق "جمال ولد عباس" في نوفمبر 2019، تم حل اللجنة المركزية للحزب وتعيين منسق عام، ومع رفض الشعب الجزائري للعهد الخامسة للرئيس السابق المنتهية عهده "عبد العزيز بوتفليقة"، أدى إلى تملل كبير في صفوف أعضائه وإطاراته وخاصة القريبة من الشعب.¹

لم يكتف الشعب الجزائري بمطالبة أحزاب الموالاة بالرحيل، بل طالب بمحاسبتها ومعاقبتها، وثمة من طالب بعزلها نهائيا عن الحياة السياسية، حتى لا يتفشى الفساد إلى مرحلة ما بعد الرئيس الجديد "عبد المجيد تبون"، وما يلاحظ خلال هذه الفترة الحالية هو انسحاب أغلب رموز الأحزاب وامتناعهم عن الظهور العام أو تقديم أي خطابات أو ندوات صحفية عن المرحلة جديدة التي تعيشها الجزائر بعد الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها "عبد المجيد تبون" بالأغلبية الساحقة، كما زاد تورط قيادات الأحزاب الموالاة في قضايا الفساد، واعتقالهم والتحقق معهم تحضيراً لمحاكمتهم.²

كما عرف حزب التحالف الموالي للنظام السابق حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND، انشقاقات بعد استقالة رئيسه من الحكومة للالتحاق بما يعرف "الحراك الشعبي"، إذ طالب "أويحيى" بضرورة الاستجابة لمطالب الشعب وهي مطالب شرعية، مقابل رفض الشعب له والمطالبة بمحاسبته مع رموز النظام، اتجه الحزب نحو إفراز قيادة أخرى قد تكون أكثر قابلية لدى الشارع الجزائري، فأتجه إلى حركة تصحيحية في صفوف نشطائه التي قد تؤدي إلى تغييرات جوهرية على مستوى قيادته.³

أما بالنسبة لأحزاب المعارضة فلم يختلف موقفها عن أحزاب الموالاة، فقد باشرت خلال فترة المسيرات الشعبية باللقاءات التي انتهت بمننديات وتحالفات حاولت اقتراح حلول للأزمة السياسية التي خلقها في البداية رفض الرئيس المنتهية صلاحيته، فلم تعط السلطة هذه المبادرة والاهتمام على رغم من ذهاب بعض الأحزاب إلى دعوة المؤسسة العسكرية إلى التدخل المباشر في السياسة وعزل الرئيس، وتولي قيادة البلاد لمرحلة انتقالية تنتهي بانتخابات رئاسية، إلا أنها برغم ما قامت به خلال فترة الانتقال الديمقراطي،

¹ محمد السبيطلي، حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة (السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2019)، ص: 08.

² وحدة الدراسات السياسية، "الجزائر 2019: من الحراك إلى الانتخابات"، سلسلة تقارير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2020)، ص: 13.

³ محمد، المرجع السابق، ص: 11.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

إلا أنها لم تفلح في كسب تأييد الشعب الجزائري لأنها تبقى أحزاب ذات مصلحة شخصية لا تبادر في البناء الديمقراطي الحقيقي.¹

2. تونس:

أولاً: الخارطة الحزبية في تونس بعد الاستقلال:

ان العودة للخلفية التاريخية للأحزاب السياسية في تونس تعود للحقبة الاستعمارية منذ عام 1920، حيث تم تأسيس "الحزب الحر الدستوري" بقيادة "عبد العزيز الثعالبي"، الذي رسم لنفسه حزب ترمي أهدافه إلى تحرير البلاد والارتقاء بالشعب التونسي إلى مصاف الشعوب المتقدمة. وبعد الاستقلال برزت العديد من حركات ومنظمات سياسية عملت في إطار السرية، وتم احتكار الحزب الشيوعي الذي تم عزله في 1963، في حين احتكر "الحزب الدستوري الحياة السياسية إلى حدود سنة 1981، بعد تنازل النخب الحاكمة عن سلطتها، وأقرت التعددية السياسية في "مؤتمر الحزب الدستوري".²

أعلن الرئيس "بورقيبة" عن التعددية السياسية، غير أنها كانت شكلية ومشوهة لأنها كانت تشترط الاعتراف بشرعية الرئيس وحكمه في البلاد بعد إقرار الدستور، وقد اعترفت السلطة التونسية ببعض الأحزاب السياسية التي قبلت شروط اللعبة السياسية.³

ما تشكل في خارطة الأحزاب السياسية في تونس ظهور الأحزاب اليسارية، وقد برزت في سنوات مبكرة سنة 1920، وهي السنوات التي عرفت صعود جيل من اليساريين الذين تأثروا بانتصار الثورة الروسية والأممية الثالثة، وما يلاحظ على الحزب اليساري في تونس هو حزب يجمع بين التوجهات القومية الداعية إلى الوحدة العربية والمدافعين عن الذاتية التونسية في نطاقها القطري. ومنذ الاستقلال ارتبطت الأحزاب اليسارية بطبيعة دولة الاستقلال والمسألة الوطنية ومنها ما يتعلق بطبيعة النظام السياسي

¹وحدة الدراسات السياسية، المرجع السابق.

²عائشة عباش، "التحول الديمقراطي في تونس وتجربة حركة النهضة في الحكم: الفرص والتحديات"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، عدد (03)، (فيفري 2014)، ص: 59.

³المرجع نفسه

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس (2011-2019)

والمسألة الديمقراطية، ومنها ما يرتبط بمسألة الحريات، العدالة الاجتماعية، واشكالية الحداثة، كل هذه العناصر ساهمت في صياغة اليسار التونسي وشكلت خريطته المعقدة نسبياً.¹

وقد شهدت أحزاب المعارضة في تونس ظروفًا صعبة منذ الاستقلال، في عام 1956 حين أسس الرئيس "بورقيبة" (1987-19856) لهيمنة الحزب الحاكم، وقد أعيدت تسمية الحزب وأعيد تشكيله خلال فترة حكم الرئيس "بن علي"، ولكنه احتفظ بمكانته بوصفه الحزب المهيمن على المشهد السياسي، ومع ذلك يرجع ضعف الأحزاب السياسية أيضاً إلى حقيقة أن أياً منها لم يُنشأ لتمثيل مكونات سياسية أو مجتمعية محدّدة، أو تقديم بدائل أيديولوجية معينة لتلك التي يقدمها الحزب الحاكم، ولكنها كانت في الأساس نتاجاً للمنافسات الشخصية، والمنافسات النخبوية، ونتيجة لذلك فقد حدد الأشخاص ونزاعاتهم على المستوى الشخصي وترويجهم لأنفسهم خصائص السياسة المعارضة التونسية في ظل نظام حكم الرئيس "بورقيبة" و الرئيس المخلوع "بن علي".²

ثانياً: الخريطة الحزبية في فترة الانتقال الديمقراطي بتونس:

كشفت القائمة الحزبية للأحزاب السياسية في تونس بعد سنة 2011، وجود الأحزاب السياسية اليسارية الناشئة، بالإضافة إلى القائمة القديمة ذات التوجه اليساري الاشتراكي "حركة الديمقراطيين الاشتراكيين"، "حركة التجديد"، "حزب الوحدة الشعبية"، "الحزب الديمقراطي التقدمي"، برزت إلى الوجود السياسي أحزاب تتحدر من الإرث السياسي اليساري منها: "الحزب الاشتراكي اليساري"، "حزب العمل الديمقراطي"، "حزب النضال التقدمي"، "حزب اليسار الحديث"، "حزب المستقبل من أجل التنمية والديمقراطية"، "حزب تونس الخضراء"، "حزب النضال الشعبي"... وغيرها من الأحزاب الأخرى، وكذلك يمكن إدراج "المؤتمر من أجل الجمهورية" بقيادة المرزوقي، و"التكتل من أجل العمل والحريات" بقيادة مصطفى جعفر، باعتبارهما ينتميان إلى اليسار بمعناه الواسع.³

¹ خليل كلفت، خارطة اليسار العربي: تونس - مصر - اليمن - السودان - المغرب - الجزائر (لكسبمبورغ: مؤسسة روزا، 2014)، ص: 35.

² ريكي هوستروب هوجيبول، أمين غالي، وآخرون، الحوار الوطني في تونس عام 2011: إدارة الازمة السياسية (ألمانيا: Berghof Foundation، 2017)، ص: 09.

³ خليل، المرجع السابق، ص: 23.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس (2011-2019)

أما فيما يتعلق بالاتجاه الإسلامي، فلم يعد الحديث عن قوة الإسلاميين وحضورهم السياسي والاجتماعي مجرد تكهنات تخضع لمنطق المبالغات، فهناك مؤشرات في تونس تبين صعوبة اللعبة السياسية لهذه الحركات، إذ ظهرت "حركة النهضة" في تونس بعد انتخابات المجلس التأسيسي باعتبارها لاعبا مهما و فاعلا أساسيا في ترسيم مسارات الانتقال الديمقراطي، و لكن تنفيذ الرؤية الإسلامية التي تحملها تحتاج إلى قوة سياسية هائلة،¹ وقد عرفت العلاقة بين "حركة النهضة" كحزب حاكم والأحزاب المعارضة توترا كبيرا نتيجة حالة عدم الثقة السائدة بين الطرفين والتي أفرزتها مخلفات النظام السابق، إضافة إلى المواقف المتضاربة بين الطرفين، فالمعارضة تتهم حركة النهضة باستغلال العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة، ومحاولة تشكيل دكتاتورية جديدة ذات بعد ديني، وهو ما اعتبرته تراجعاً عن المكاسب المحققة في مجال الحريات وحقوق الإنسان وحرية الاعلام والمرأة، في المقابل يرى "الغنوشي" أن أفكار العلمانيين هي نتاج الغزو الثقافي الغربي واعتمادهم على الدعم الخارجي، وهي التصريحات التي شكلت قلقاً لدى المعارضة.²

في ظل التوترات الحاصلة بين الإسلاميين والعلمانيين، اتخذت "حركة النهضة" آلية جديدة لإدارة المرحلة الانتقالية بما يحقق الأمن والاستقرار للبلاد من خلال اتخاذ استراتيجية التقارب الإسلامي العلماني وتشكيل حكومة الترويكا، بهدف دمج أفكار الطرفين نحو بناء حكومة ائتلاف وطني، حيث قام "المرزوقي" بتفريغ مفهوم العلمانية من كل معاني الإقصاء والتصادم مع ما هو ديني في الدولة والمجتمع، ليحصر معناه العام في رفض إقصاء كل منابت النزاع الاستبدادي في الدولة والمجتمع، وبذلك يكون قد روض مفهوم العلمانية في المعسكر العلماني تريبا سمح بإمكانية التقاطع مع الإسلاميين حول جملة الثوابت الحقوقية والديمقراطية وإمكانية تبادل الاعتراف بالوجود والتعاون الفكري والتنسيق السياسي والحقوق بين العلمانيين والإسلاميين وجعله أمراً ممكناً.³

في حين خرج "الغنوشي" بقراءة حول مفهوم الشورى بإخراجه من مفهومه الضيق إلى مفهومه الواسع للوصول إلى الديمقراطية الغربية المعاصرة، وبذلك تم التنسيق بين التيار العلماني والإسلامي من

¹ عائشة عباس، المرجع السابق.

² فازية ويكن، " دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، عدد (08)، (ديسمبر 2013)، ص: 15.

³ عائشة، المرجع السابق، ص ص: 59-60.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس (2011-2019)

المنظور الفكري لزراع الخير في المعسكر الإسلامي، وأنصار الحق في نظيره العلماني، وقد تم الخروج بحل "بحكومة الترويكاً".¹

في حين نجد الاتجاه اليساري، قد انحصر دوره طيلة النظام السابق في الحقل النقابي والحقوقى، ولم يفلح في فترة الانتقال الديمقراطي في إعادة قراءة موروثه بشكل عقلائي، وفضل البحث عن شرعية جديدة، فحاول استغلال مناخ الاضطرابات التي باغتت الجميع لإعادة ترميم منظومته الأيديولوجية والفكرية والاقتراب من الشارع التونسي في ظل عودة اليمين الديني والإسلام السياسي متمثلاً في العديد من التشكيلات بزعامة "حركة النهضة"، التي تغلغت في الواقع الاجتماعي، وتلتهم مساحات واسعة من المشهد السياسي، وتتحكم في فعاليات الصراع، وتوجه مضامين الخطاب بما يخدم مصالحها.²

بقي اليسار التونسي معزولاً عن الواقع الاجتماعي والثقافي بالقدر الكافي الذي وضعه في موضع الدخيل على شرائح وفئات واسعة من المجتمع التونسي بما فيها الطبقة الشعبية التي من المفروض أنها تمثل القاعدة الجماهيرية لليسار بكل تياراته الفكرية والأيديولوجية، والإطار الاجتماعي الذي يتمكن من خلاله إلى النفاذ إلى عمق المجتمع، كان من المفروض أن يكون العنوان الأساسي للفعل البرنامجي الذي يتبناه اليسار، وهذا ما ظفرت به حركة النهضة.³

الأزمة الراهنة في المسار الانتقال الديمقراطي في تونس تكشف عن فاعلية الوجه الآخر من الميراث السياسي الاجتماعي لدولة الاستقلال، ولكنها سلبية ودورها معوق لصيرورة الانتقال الديمقراطي، ويتمثل هذا الوجه في التقاليد السياسية التي رسّخها النظام السياسي القائم على الحزب الواحد، الذي أجهض منذ الاستقلال كل محاولات نشوء التعددية الفكرية والتنظيمية السياسية، ومن المفروض أن يحدث في الإطار المؤسسي الاجتماعي والسياسي للدولة الأمة التي يؤمن بها النظام. أوجد نموذج الحزب/ الدولة/ الزعيم، على مرّ الأعوام تقليداً في العمل السياسي الحزبي قائماً في جوهره على العلاقات الزبونية والمصلحية، ورسّخ هذا التقليد في الأعوام الأخيرة التي سبقت فترة الانتقال الديمقراطي 2011.⁴

¹ المرجع نفسه.

² خليل كلفت، المرجع السابق، ص: 24.

³ المرجع نفسه.

⁴ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس (2011-2019)

المبحث الثاني: مؤشرات تأثير البيئة الخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر-تونس (2011-2019)

تعددت مواقف القوى الغربية حول مسار الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية، وخاصة في الجزائر تونس باعتبارهما محل دراستنا، كانت محصورة بتأييد مطالب الشعب لأن معظم هذا الدولة تضم جالية جزائرية خرجت بصفتها داعمة للحراك الشعبي وهو ما حصل في فرنسا باعتبارها دولة تضم ملايين من الجزائريين حيث خرجوا في شوارع باريس مساندة للشعب الجزائري ورافضة للعهد الخامسة، وقد عبر الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" بأن قرار رئيس الجمهورية 'عبد العزيز بوتفليقة' في محله ودعا الى مرحلة انتقالية وبأن فرنسا ستكون داعمة لهذه المرحلة. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أيدت القرار الذي أصدره الرئيس كما انها تدعم الجهود التي تبذلها الجزائر لاستجابة لمطالب الشعب والمعبرة عن إرادته وأماله في المستقبل.

المطلب الأول: العولمة السياسية

عرف النظام الدولي بعد انهيار جدار برلين لسنة 1989 انهيار النظام الاشتراكي بتفكك الاتحاد السوفياتي، مقابل صعود النظام الرأسمالي كركيزة أساسية في قيام معظم دول العالم، تزعمتها الولايات المتحدة الأمريكية كقوة منفردة عن دول العالم، واعتبرتها بمثابة خريطة جديدة لرسم النظام الدولي الجديد، ما تبين خلالها بداية بروز ملامح جديدة في النظام الدولي الجديد "العولمة"، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من النظام الدولي، وقد اتخذت أبعادا مختلفة في مضامينها، متشابكة في تجلياتها، مبهمة فكريا ومعرفيا، فهي عملية اتخذت مفاهيم متعددة من قبل المفكرين الغرب وهذا حسب توجهاتهم الفكرية وانتماءاتهم الأيديولوجية، مقابل ذلك في الفكر العربي أصبحت إشكالية معرفية أيديولوجية نظرا لتعارضها مع مبادئ الإسلام.

وفي هذا السياق، فإن العولمة بوصفها ظاهرة كونية، برزت من خلالها أنواع متكاملة ومتشابكة تتمثل في العولمة الاقتصادية، العولمة الثقافية، والعولمة السياسية، وما يهمنا في تحليلنا هو العولمة السياسية التي شكلت مرحلة جديدة في إعادة صياغة وتحديد مهام الدولة، وحدود سيادتها، تبلورت فيها مفاهيم مختلفة منها: مفهوم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي نصت عليه العديد من المواثيق والنصوص والاتفاقيات الدولية والعالمية، مفهوم السيادة للدولة الوطنية والقومية، احترام حقوق الانسان،

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

هذه المفاهيم التي تجسدت في النظام العالمي الجديد، اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية قوة وهيمنة في النظام الدولي، لتجعل نفسها موقع قوة الدولة في جوانبها الاقتصادية والعسكرية والتقنية، لتتخذها كآلية ووسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت غطاء تكريس الديمقراطية، وحماية حقوق الانسان، الأمر انعكس سلبا على دول العالم الثالث وبقيت في مسار التبعية، وأصبحت مسرحا للتنافس والصراع بين القوى الإقليمية والدولية التي ظهرت بقوتها لتحاول الانفراد بقيادة العالم.

لذلك فإن العولمة السياسية هي عملية لجعل العلاقات الاجتماعية والسياسية دولية، حيث يتم نقل بعض السلطة من مؤسسات الدولة إلى المؤسسات الدولية، إن البعد السياسي للعولمة هو أحد عناصر هذا النظام العميق والديناميكي، والذي يتكون من: تعميق العلاقات الدولية، والحد من تأثير الدولة على الاقتصاد والتقدم التكنولوجي.¹

يرتبط أحد التهديدات الرئيسية في عملية العولمة بالقيود المفروضة على وظائف ودور الدولة نفسها، أصبحت آليات اتخاذ القرار التي كانت فعالة في القرن العشرين غير كافية في القرن الحادي والعشرين، ومن الضروري تطوير نماذج أخرى لاتخاذ القرارات في الأمور المتعلقة بالاقتصاد العالمي.²

لاتزال الدولة تلعب دورا محوريا وأساسيا في المجتمع الدولي وككيان في الفكر المعاصر، وهذا نتيجة للعديد من الحثثيات التي نص عليها ميثاق "سان فرانسيسكو" في المادة (04/02): تقديس مبدأ حماية الوحدة الإقليمية، وعليه قد يكون رد فعل المجموعة الدولية عنيفا في حالة انتهاكه، كما تم التأكيد في العديد من المواثيق على ضرورة الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار وعدم تغييرها، فبعض دعاة العولمة يعتبرون الدولة الوطنية أسوأ الحلول لاستقرار الأشخاص، وبالتالي استقرار العلاقات الدولية.³

فالتصرفات السيادية للدولة في إقليمها هي الضامن الحقيقي للأمن والسلم للمجتمع الدولي، فالدولة الوطنية ضرورة لا مفر منها، والعولمة لا تعني بالضرورة زوال واندثار الدولة، ولكن قد يعني زوال

¹ Alexander Stepanov Annayarovich, Tomasz Wolwiec. "Political and Economic Globalization- Selected Issues of Globalization Process". P:151.

² عبد الرزاق بحري، "دور وظيفة الدولة في ظل العولمة". مجلة صوت القانون، المجلد السادس، عدد (02)، نوفمبر 2019، ص: 04.

³ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

مقومات الدولة وحينئذ يضعف انسجام الشعب، ويتفكك إقليم الدولة، وتصبح السلطة السياسية مجرد رمز لا أكثر.¹

هنا أصبحت العولمة السياسية أمام تناقض ما بين الدعوة إلى احترام حقوق الانسان، والدعوة إلى الديمقراطية والحرية، حرية التعبير والفكر، التعددية السياسية، في مقابل ذلك تزايد التدخل في الشؤون الداخلية للدول عبر استخدام القوة مثل ما حصل في حرب الخليج، مكافحة الإرهاب بدواعي الهيمنة والحفاظ على المصالح الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، كذلك ما تعرفه الساحة العربية من أزمات سياسية هدفها الخروج من مأزق النظام الاستبدادي والتوجه نحو النظام الديمقراطي، ما انعكس سلباً على الاستقرار الأمني والسياسي "سوريا" و"ليبيا" و"اليمن"، وغيرها من السمات التي فرضها النظام الدولي الجديد، وهنا تفقد الدولة القومية القدرة على ممارسة وظائفها، حيث تحقق العولمة نداء "الوطن بلا حدود"، وتعمل على إذلال الشعوب، وهذا ينتج عنه السيطرة وتعزيز الاستبداد، وتزايد الصراع والتنافس بين القوى الدولية الكبرى.²

وهنا نستخلص مؤشرات العولمة السياسية وانعكاساتها على الامن والاستقرار في النظام الدولي، مع تقديم معطيات ذات دلالة على تعميق العولمة في المنطقة المغاربية من منظور مقارن بين الجزائر وتونس في سنة 2019:

أولاً: سيادة الدولة:

تتخذ العولمة السياسية عدة مظاهر للتدخل في سيادة الدولة يمكن ابرازها في النقاط التالية:³

- **الإصلاح الديمقراطي:** ويتمثل في إشاعة الديمقراطية وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد، والتعددية الحزبية، إضافة إلى بناء وتفعيل منظمات المجتمع المدني واحترام حقوق الانسان وفق المعايير والمواثيق الدولية، وخاصة حق الأقليات في الحياة والحرية والتعبير عن الرأي.

¹المرجع نفسه.

²المرجع نفسه، ص: 15.

³علي منذر حميدوش "سيادة الدولة في ظل العولمة السياسية". ورقة بحثية، المركز الوطني للتميزين، سوريا، 2015/2016، ص: 08.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

• **مكافحة الإرهاب:** تعطي الولايات المتحدة الأمريكية ومختلف القوى الدولية الكبرى فرصة ابتداء شرعية دولية جديدة موازية وبديلة عن شرعية الأمم المتحدة، والهدف منها فتح الباب أمام أي تدخل بدعوى الدفاع عن المبادئ أو المحافظة على المصالح تحت ذريعة محاربة الإرهاب، وفي التواجد الدائم في المنطقة ذات موقع جيو استراتيجي هام في مواجهة محتملة مع القوى الكبرى كروسيا والصين، وهي مقارنة تنطوي تحت غطاء مبدأ التدخل التي تتحصن وراءه الدول الضعيفة لحماية سيادتها الوطنية واستقلالها، يتم إضفاء المشروعية على التدخل الجماعي من خلال استثناء الحرب على الإرهاب من قاعدة تحريم استخدام القوة، ومن الخضوع للقيود والضوابط التي يفرضها القانون الدولي وذلك بدعوى الحفاظ والدفاع الشرعي بتدخل جماعي.

• **حماية الأقليات:** يعتبر متغيرا رئيسيا ضمن أجندة السياسة الأمريكية وحلفائها، حيث تستغلها لضمان تدخلها لإنصاف المظلومين وهذا حسب وجهة نظرها، وهذا ما انعكس سلبا على استقرار النظم السياسية العربية خاصة التي تعيش في دائرة الحرب الأهلية والتنافس بين القوى الغربية بتدخل أجنبي.

هذا الدور الذي تديره الدولة في عملية العولمة تعمل على "استلاب كينونة الدول والمجتمعات" عبر إلغاء الحدود السياسية، وإدراج العولمة في سياق تعزيز "الإمبريالية" عبر حصار الدول وتجويع شعوبها، وإلغاء العامل السياسي عبر انتهاك سيادة الدول، وهو مشروع صهيوني، يتم من خلاله السيطرة على الدول بتحقيق ظاهرة التداول من خلال ارتفاع النشاط والحركة الدولية للدول الفاعلة.¹

ثانيا: عالمية حقوق الانسان:

لقد تعددت النقاشات الفكرية حول مكانة حقوق الانسان عالمية أو نسبية ثقافيا، ولا يخص منطقة واحدة أو دين واحد محدد، وفي هذا الإطار طرح العديد من الباحثين وأنصار ومعارضين مفهوم حقوق الانسان العالمية حججا متنوعة ذات صلة بتوجهاتهم وخلفياتهم الثقافية والدينية، افترض الإعلان العالمي لحقوق الانسان: "أن حقوق الانسان هي حقوق عالمية ويجب أن يتمتع بها جميع البشر بغض النظر عن خلفياتهم الدينية والجنسية والقومية واللغوية".²

¹ عبد الرزاق، "دور وظيفة الدولة في ظل العولمة، المرجع السابق، ص: 15.

² ليز داهندال، حسين باهي الدين. ترجمة: كريم منصور، "حقوق الانسان عبر الثقافات". مؤتمر نظم في الفترة ما بين الخامس عشر والسادس عشر من ديسمبر 2010، الدنمارك بالاشتراك مع مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان، ص: 11.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

كما تم التأكيد على مفهوم عالمية حقوق الانسان* مرارا في ديباجة المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الانسان، كما أكد المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فيينا في عام 1993 أن: "عالمية حقوق الانسان لا يرقى إليها شك"، برغم من الموائيق والنصوص الدولية التي أكدت على عالمية حقوق الانسان، إلا أن غالبية الدول والباحثين لم يتوصلوا إلى موقف مشترك حول الطابع العالمي لحقوق الانسان¹.

ومن هذا المنطلق فإذا كانت العولمة تثير مخاوف هيمنة الدولة وخاصة في مجال حقوق الانسان، فإن العالمية تختلف عن ذلك، لأنها تقدم مفاهيم شاركت فيه مختلف الأطراف من المجتمع الدولي في صياغتها، تهدف إلى تحقيق اتفاق بين المنتمين إلى الحضارات المعاصرة المختلفة حول عدد من الحقوق والحريات، اتفاق يكفل المزيد من الاعتراف بتلك الحقوق والحريات، ويضمن لها عالميا مزيدا من الضمانات وآليات الحماية، وكما يحقق تعايشا وانسجاما بين الثقافات المختلفة بإيجاد أساس أخلاقي وقانوني مشترك، يمكن أن تتسع فيه سبل التعاون والاعتماد المتبادل بين أفراد مختلف الحضارات.²

وقد وصف "أسامة المجذوب" في كتابه: (العولمة والإقليمية)، العولمة أو العالمية حيث لا يضع فوارق بينهما بكونها "التوسع المتزايد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات التي حدثت ببعض إلى تصور أن العالم قد تحول إلى قرية كونية صغيرة".³

*عالمية حقوق الانسان : تعني الالتزام في هذا المجال بالمفاهيم التي أقرها المجتمع الدولي، وتعني أن حقوق الانسان كل لا يتجزأ، بمعنى أن تكون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جنبا إلى جنب مع الحقوق السياسية والمدنية وهي لا تقبل الترتيب.

أما العولمة في مجال حقوق الانسان: تعني تعميم مفهوم حقوق الانسان في الثقافة الأمريكية باعتبارها ثقافة الأمة والساعية للهيمنة على العالم كله، والتي تملك أكثر من غيرها عناصر التأثير في العالم. للاطلاع على المقال أنظر: هشام فخار، "حقوق الانسان بين العالمية والخصوصية". مجلة الدراسات القانونية، المجلد (03)، عدد (02)، 2018، ص:05.

³ ليز داهندال، "حقوق الانسان عبر الثقافات"، المرجع السابق.

² هشام، "حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية"، المرجع السابق.

³ زين العابدين معو، "دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية". مجلة العلوم الانسانية، عدد (05)، جوان 2016، ص: 16.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

كما قدمت عدة دراسات حول العولمة والعالمية، باعتبار أن العالمية انفتاح الأمم على بعضها في إطار التواصل الحضاري، وتبادل المعارف والاكتشافات، وصياغة علاقات تقوم على أساس من الاحترام والحرية والتعددية، الاعتراف بالأدوار، بحيث يكون العالم منفتحا على بعضه مع الاحتفاظ بتنوعاته، ولقد كانت هذه السمة البارزة في الحضارة والثقافة والايمان الإسلامي من خلال الاعتراف بالآخرين واحترام خصوصيتهم، الأمر الذي أنتج حوارا بين الثقافات والحضارات والدول والشعوب والمصالح والأديان، إذن العالمية لا تعني الهيمنة الاقتصادية، كما لا تعني الهيمنة الثقافية، هي تنوع وانفتاح على الثقافات الأخرى.¹

أما العولمة فهي ليست أكثر من مشروع استعماري أمريكي يتخفى وراء شعارات متنوعة كي يخفي عدوانيه على القوى الأخرى، لذلك فالعولمة اختراع يمكن اعتباره سلبيا من هذه الناحية لأنه يريد الاختراق الثقافي، وعدم الاعتراف بالآخر، فهي تحتوي في جوهرها مشروع الهيمنة أكثر من كل شيء. وتأسيسا لما تم تقديمه، قدم "محمد عابد الجابري" تحليلا يميز فيه بين العولمة والعالمية حيث يقول: إن العولمة **Globalisation** إرادة الهيمنة، وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصي، أما العالمية **Universalisme** فهي طموح إلى الارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي: العولمة احتواء للعالم، والعالمية تتفتح على ما هو عالمي وكوني.²

رابعا: المواطنة العالمية:

إن مفهوم المواطنة* كغيره من المفاهيم السياسية في علم السياسة، لم يتم تحديد مفهوم دقيق ومتفق عليه من طرف المفكرين والباحثين، قدمت عديد من التعاريف للمواطنة نذكر منها:³

• **دائرة المعارف البريطانية:** تشير بأنها: " علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمن تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة"، كما تؤكد دائرة المعارف البريطانية بأنها: "تدل

¹سعد السحمراني، "صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية"، ط1. (بيروت: دار النفاس للنشر والتوزيع، 2000)، ص: 16

²المرجع نفسه، ص: 18.

***المواطنة Citizenship** : ببساطة شديدة هي الدور الإيجابي للفرد بصفته مواطناً، وأكد الفيلسوف "روسو" على مفهوم المواطنة معلناً أنه يعتمد على دعامتين أساسيتين: المشاركة الإيجابية من جانب الفرد في عملية الحكم والمساواة الكاملة بين أبناء المجتمع الواحد كلهم. أنظر: إسماعيل عبد الفتاح، "الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية"، المرجع السابق، ص: 437-438.

³دعاء أحمد البنا. "دراما المخابرات... وقضايا الهوية الوطنية"، ط1. (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019)، ص: 84.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

ضمنيا على مرتبة من الحرية مع صاحبها من مسؤوليات، فالمواطنة تنشأ من حقوق المواطن وواجباته كاملة".

- موسوعة الكتاب الدولي: " المواطنة هي عضوية كاملة في الدولة".
- موسوعة كولير الأمريكية: " كلمة المواطنة (Citizenship) تمثل أكثر أشكال العضوية اكتمالا في الجماعة السياسية".

من خلال التعاريف المقدمة للمواطنة نجد أنها تحتوي على عنصر أساسي وهو المواطن، باعتباره الشخص الذي يتمتع بالحقوق والواجبات التي تحددها الدولة في القانون منذ ولادته، وهنا يشعر المواطن بالانتماء والمسؤولية. في إطار العلاقة الترابطية بين المواطنة والمواطن والدولة، فهناك من يفرق بين المواطنة بكونها مواطنة شكلية (Formal)، والمواطنة الحقيقية (Substantive)، وعرفت المواطنة الحقيقية بأنها "تأكيد لحقوق الشعب المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، في حين المواطنة الشكلية وضفت بعضوية الدولة الوطنية.¹

يتكون مصطلح "المواطنة العالمية" من صفة واسم: يتم الجمع بين "العالمية و"المواطنة"، للإشارة إلى العضوية في مجتمع يتكون من جميع الناس في العالم، نظراً لأن مصطلح "المواطنة" *نشأ عن الحقوق المحلية والمسؤوليات المحددة على حد سواء، فإن فكرة المواطنة يمكن أن تكون عالمية تقدم مشاكل فورية.² تستخدم اللجنة الوطنية للتعاون الدولي والتنمية المستدامة (NCDO) الوصف التالي للبعد العالمي للمواطنة :

"يتجلى البعد العالمي للمواطنة: في السلوك الذي ينصف مبادئ التبعية المتبادلة في العالم ، والمساواة بين البشر والمسؤولية المشتركة لحل القضايا العالمية.³

¹المرجع نفسه.

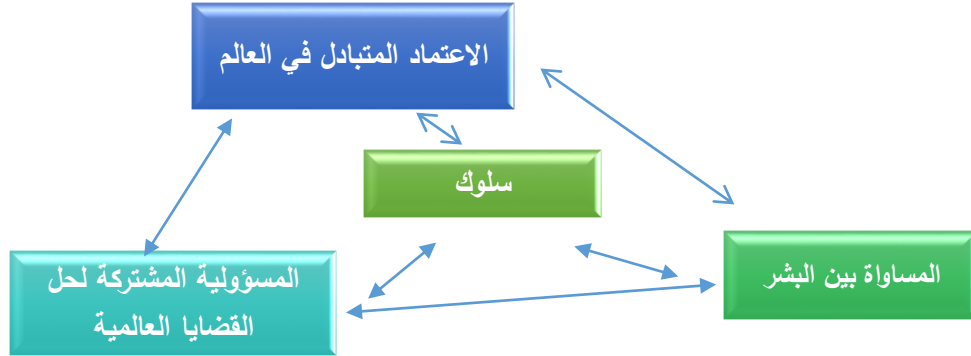
²Evelina Osiadacz, « **Global Citizenship** ». Brock Education Journal, 27(2), 2018, p:45.

<https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1179948.pdf> (13/03/2020)

³Christine Carabain, Shelena Keulemans. » **Global Citizenship: From Public Support to Active Participation** ». (Amsterdam: The National Committee for International Cooperation and Sustainable Development, February, 2012), p :30

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس (2011-2019)

مخطط رقم (10): البعد العالمي للمواطنة العالمية



Source : Christine Carabain, Shelena Keulemans. » **Global Citizenship: From Public Support to Active Participation** ». (Amsterdam: The National Committee for International Cooperation and Sustainable Development, February, 2012), p:31.

يمكن تعريف البعد العالمي للمواطنة بشكل أساسي على أنه: سلوك يلتزم المواطنون العالميون بمبادئ معينة، ليس لديهم فقط موقف معين، أو معرفة حول العالم، ولكن أيضاً يحولون ذلك إلى سلوك. إن مجرد امتلاك المعرفة بالقضايا العالمية، أو اتخاذ موقف معين، لا يؤدي بشكل مباشر وتلقائي إلى سلوك يساعد على خلق عالم عادل ومستدام.¹

يؤكد هذا التعريف على السلوك الذي يتماشى مع نظريات المواطنة المختلفة، التي تركز بشكل مماثل على السلوك / المشاركة. من ناحية أخرى، لا يزال السلوك الذي يضاف إلى عالم عادل ومستدام، يقوم على المعرفة والموقف، لكن يعتبر تعبيراً عن المواطنة العالمية. وبالتالي فإن المواطنة العالمية هي في الأساس تعبير سلوكي، على الرغم من أن هذا السلوك يجب أن يكون مدفوعاً بمبادئ المساواة والمسؤولية المشتركة والاعتماد المتبادل.²

أحد الجوانب التي تترتب على تعريف المواطنة العالمية هو: أن السلوك يمكن أن يكون أيضاً عن غير قصد تعبيراً عن المواطنة العالمية، وهذا ينبع من الصياغة التي تشير إلى "السلوك الذي ينصف" بدلاً من "السلوك القائم على".³

¹Ibid, p :31

²Ibid.

³Ibid.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

من خلال تعريف المقدم للمواطنة العالمية، يمكن القول بأنها مفهوم يبقى غامضاً في التحليل والتفسير، نظراً لعدم وجود تدقيق واضح في طبيعة المفهوم، ويتضمن في جوهره عناصر تتمثل في:¹

• **المواطنة العالمية المفتوحة:** التي تدرك أن العالم العالمي أصبح أصغر، وأن هناك ترابطاً أكبر بين أجزاء من العالم العالمي، وأن العالم العالمي يوفر المزيد من الاحتمالات أيضاً للتنوع الثقافي.

• **المواطنة العالمية الأخلاقية:** القائمة على فئات أخلاقية مثل المساواة وحقوق الإنسان، والتي تعترف بالمسؤولية عن العالمية ككل.

• **مواطنة عالمية سياسية اجتماعية:** تهدف إلى تغيير علاقات القوى السياسية في اتجاه المزيد من المساواة وتقدير التنوع الثقافي.

بالرجوع إلى الخلفية التاريخية لبروز "المواطنة العالمية" نجدها ترجع إلى فترة الثورة الأمريكية، وبالضبط بعدها، حيث تميز المواطن في العالم بعدم تمكنه من ممارسة حقوقه التي يريخصها الحاكم في سلطته، ومن تلك الفترة تميز سلوك الافراد بالحرمان من حرياتهم في حياتهم، حيث كانت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي واحدة من أكبر عمليات الهجرة القسرية في التاريخ، وتم حرمان السكان المحرومين من الشتات الأفريقي، من الحقوق في الأماكن التي أجبروا فيها على أن يصبحوا عبيداً، وانتشرت إلى دول أوروبية أخرى، وتم حرمانهم من حقوقهم وحرياتهم في حياتهم، إن الهدف هو تحديد أن الحرمان من الحقوق المرتبطة بكونهم مواطنين في مكان ما كان له عواقب على العالم، وكذلك النقاش حول من ينتمي؟ وأين؟، نتيجة الهجرة الجماعية، والفكرة القائلة: بأن الحقوق والمسؤوليات يمكن أن تتجاوز الفروق المحلية، تبدأ حركة المواطنة لتبني هوية عالمية.²

في أوائل القرن العشرين، عندما أصبحت السياسة والاقتصاد عالمية بشكل متزايد بدلاً من الشؤون المحلية، سرعان ما تبعتها المناقشات التعليمية، سُجلت "العولمة" لأول مرة في عام 1930 في **Boyd and Mackenzie Towards New Education**، في مناقشة تتعلق برؤية جديدة للتعليم الغربي،

¹ Wiel Veugelers, « The Moral The Political In Global Citizenship: Appreciating Differences In Education ». Paper Presented at The 2 nd Symposium on Moral Democratic Education; 30 August-2 September 2010.

²Evelina, **Ibid**, p :46.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

تشير إلى دمج المهارات والأفكار في السياقات العالمية، ومن وجهة نظرهم، من المتوقع أن يكتسب الطلاب الكفاءات التي تسمح لهم بأن يكونوا على دراية أبعد من مدرستهم والمجتمعات الوطنية.¹

تساهم العولمة في فهم إمكانية الانتماء إلى فئة أوسع ، تبدأ التحركات نحو حقوق الإنسان بظهور "المواطنة العالمية" ، حيث إن القضايا العالمية، مثل: الحصول على المياه النظيفة أو تغير المناخ، معترف بها كمسؤوليات على كل سكان العالم، وفي هذا الإطار تحدد موسوعة التنوع في التعليم: ظهور المواطنة العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين ، وخاصة في المدارس ، كاستجابة للاعتراف بضرورة أن يتعلم البشر العيش معاً، والتحول إلى المدارس، هو جهد جماعي لتغيير الفهم المجتمعي لحقوق الإنسان، كما تبحث موسوعة العرق والعنصرية، في قبول المجتمعات العالمية عند تحليل صعود الديمقراطية المناهضة للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة.²

بالنظر إلى الانتقال من المحلي إلى العالمي باعتباره محورياً في وصف وضع المواطنين، تبرز "المواطنة" كمفهوم متعدد الأبعاد يشمل الهوية الوطنية، والمشاركة السياسية والمدنية، والممتلكات الثقافية. وفي هذا السياق، تقرر موسوعة سالم للصحافة: بأن المواطنة العالمية لها دلالات متعددة، ولكن غالباً ما يتم استخدامها فيما يتعلق بالدعوة العالمية، وبالتالي، فإن الالتزام بالدعوة العالمية هو هدف الممارسات المدرسية التي تستجيب على ما يبدو للدعوة إلى أن يكونوا مواطنين عالميين.³

ثالثاً: الديمقراطية:

إن البحث عن الديمقراطية* في ظل التنافس والصراع بين القوى الدولية الكبرى التي ظهرت في سياق العولمة السياسية منها: التكتلات التجارية الإقليمية كالأوق الأوروبية المشتركة، إضافة إلى المؤسسات المالية والتجارية والاقتصادية (صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، الشركات

¹Ibid.

²Ibid.

³Ibid.

*الديمقراطية Democracy: هي حكم الشعب أو بمعناها الحرفي كمصطلح اغريقي حكومة الشعب، وتتسع لكل مذهب يقوم على حكم الشعب لنفسه باختياره الحر لحكامه و بخاصة القائمين منهم بالتشريع ثم برقابتهم بعد ذلك، وحكومة الشعب تعني في العالم المعاصر حكومة أغلبية الشعب كنظام متميز عن نظام الحكم الفردي أو حكومة أقلية، والديمقراطية هي أسلوب حياة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشمل الحرية بأوسع معانيها. للمزيد من المعلومات انظر الموسوعة: إسماعيل، المرجع السابق، ص: 211.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

المتعددة الجنسيات، التي فرضت سياستها وإراداتها على دول العالم، وخاصة على دول العالم الثالث، سمحت برسم خريطة اقتصادية تتماشى وقوتها الاقتصادية والسياسية بما يحمي دول أعضائها، وبهذا نجد أن الدولة القومية في ظل هذه الهيمنة الاقتصادية، فقدت نوعاً ما دورها المهم في النشاط الاقتصادي، نتيجة تغلغل الرأسمالية الليبرالية، ما أثر على الحدود السياسية (سيادتها)، ويتعلق الأمر هنا بدول العالم الثالث التي استوجب منها إعادة النظر حول سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية داخل إقليمها لحماية شعبها من خطر العولمة، التي تفوقها الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أنها في ظل المتغيرات الدولية التي فرضها النظام العالمي الجديد، ببروز قوى دولية صاعدة تمتلك كل مقومات الهيمنة والتنافس والقيادة، خاصة القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية وحتى الثقافية (الصين)، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تخشى فقدان القيادة العالمية.

وفي هذا السياق يقودنا التحليل إلى الاستعانة بكتاب "صامويل هنتنجتون (Samaul Huntington)" "صراع الحضارات"، إلى القول أن النظام العالمي الجديد يتوجه نحو قيادة عالمية أخرى بغير قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل وجود حضارة عالمية تتفرد بثقافات ونظم حضارية لا تستهويها القيم الأمريكية على سبيل المثال: القيم الليبرالية، حقوق الإنسان، الديمقراطية، فصل الدين عن الدولة، وبذلك فإن العالم متعدد الثقافات يتبنى بعض الأمريكيين التعددية الثقافية في الداخل، والبعض يتبنى العالمية في الخارج، والبعض الآخر يجمع بينهما، فالأولى تهدد الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، والثانية تهدد الغرب والعالم ككل، وبذلك يرى "صامويل" صدام الحضارات هو خطر أكثر تهديداً للسلام العالمي، وبذلك قيام حرب عالمية تقوم على الحضارات.¹

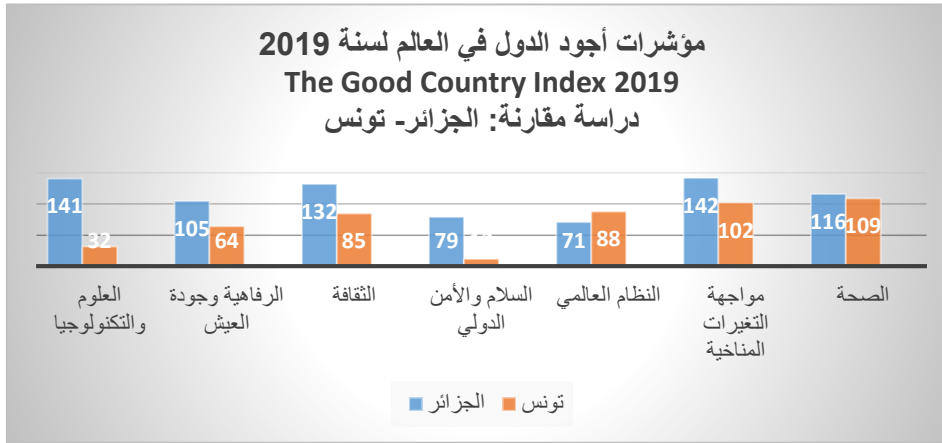
ما يمكن التركيز عليه هو العولمة ببعدها السياسي، بالضبط مبدأ الديمقراطية الذي تتخذه الدول العربية كآلية للخروج من مأزق التبعية الغربية، نظراً للتحويلات التاريخية التي شهدتها العالم منذ بروز النظام العالمي الجديد، حيث يتوجه العالم نحو أهم القضايا البارزة في تطور النظم السياسية العالمية، منها التوجه نحو السياسة الاقتصادية، والأكثر من ذلك هي قضية الديمقراطية، التي فرضت منها توجهات جديدة لتحليل وتفسير فكرة الهيمنة على القيم والثقافة العالمية القائمة على مبادئ الديمقراطية الليبرالية، فرضت على الشعوب التوجه نحو النظام الديمقراطي من خلال إسقاط عديد من الأنظمة الاستبدادية

¹ Samuel p, Huntington. "The Clash of Civilizations and The Remaking of World Order". (New York: Rockefeller Schuster, 1996), P :321

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس (2011-2019)

وتبني عملية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، وبالأخص المنطقة المغاربية منها الجزائر وتونس منذ عام 2011، والشكل التالي يبين ترتيب الجزائر وتونس ضمن دول العالم وفق مؤشر الديمقراطية لسنة 2019.

شكل مقارن رقم (02): مؤشرات أجود الدول في العالم من منظور مقارن: الجزائر - تونس 2019



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع التالي:

Source: The good country <http://goodcountry.org/index/results> (06/03/2020)

في عام 2019، انخفض متوسط الدرجات العالمية من 5.48 في عام 2018 إلى 5.44 (على مقياس من 0 إلى 10)، وهي أسوأ نتيجة منذ أن بدأ مؤشر الديمقراطية في عام 2006. وكان الانخفاض في درجة الديمقراطية العالمية مدفوعاً بتراجع حاد في متوسط الدرجات الإقليمية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء وتراجع أقل في متوسط الدرجات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.¹ سجلت منطقة واحدة فقط وهي أمريكا الشمالية، تحسناً في متوسط درجاتها في عام 2019، وكان هذا بسبب تحسن متواضع في درجة كندا، كما سجلت آسيا وأوروبا الشرقية والغربية ركوداً متوسط النتائج الإقليمية في عام 2019، ويشمل مؤشر الديمقراطية المتغيرات التالية: العملية الانتخابية والتعددية، أداء الحكومة، الثقافة السياسية والحريات المدنية، المشاركة السياسية، وكان الاستثناء في هذا المتغير تدني مستوى المشاركة السياسية لعام 2019.²

¹ Democracy Index 19, A year of democratic Setbacks and Popular Protest- Intelligence Unit.
<https://www.in.gr/wp-content/uploads/2020/01/Democracy-Index-2019.pdf> (06/03/2020)

² Ibid, p :38.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تقطنها أنظمة استبدادية (تمثل نصف بلدان المنطقة الـ 44 المسجلة في مؤشر الديمقراطية)، تراجعاً ديمقراطياً كبيراً في عام 2019، وانخفض متوسط الدرجات الإجمالية للمنطقة في مؤشر الديمقراطية من 4.36 في عام 2018 إلى 4.26 في عام 2019، وسجل 23 بلداً انخفاضاً في درجاته، وهو ما عوض التحسينات الهامشية في 11 بلداً، وهذه هي أدنى متوسط درجات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ عام 2010، في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، عندما سجلت كل منطقة من مناطق العالم تراجعاً ديمقراطياً في مؤشر الديمقراطية. وكان هذا التدهور الإقليمي في المقام الأول نتيجة لانخفاض درجات العديد من البلدان في فئة العملية الانتخابية والتعددية؛ وانخفض متوسط درجات الفئة الإقليمية من 4.30 في عام 2018 إلى 3.99 في عام 2019.¹ كما سجل مؤشر الديمقراطية لعام 2019 بعض الاختلافات الإقليمية والمتمثلة في تحصل إسرائيل المرتبة 28 عالمياً وصنفت من أقوى مناطق الديمقراطية، أما في الشرق الأوسط فقد احتلت سوريا أسفل الترتيب العالمي 164 عالمياً، وهذا نتيجة الأوضاع الحاصلة التي تعيشها سوريا منذ عام 2011، أما دول الخليج العربي فقد صنفت من الدول الاستبدادية.²

أما دول شمال أفريقيا فقد صنفت الجزائر من الأنظمة الهجينة «Hybrid Régime» ضمن مؤشر الديمقراطية لسنة 2019، مقارنة بتونس فقد صنفت من «Full Democracy» ديمقراطية كاملة لسنة 2019،³ والشكل التالي يبين مؤشر الديمقراطية لسنة 2019 لدول شمال أفريقيا، وبالضبط من منظور مقارن بين الجزائر وتونس باعتبارهما موضوع الدراسة.

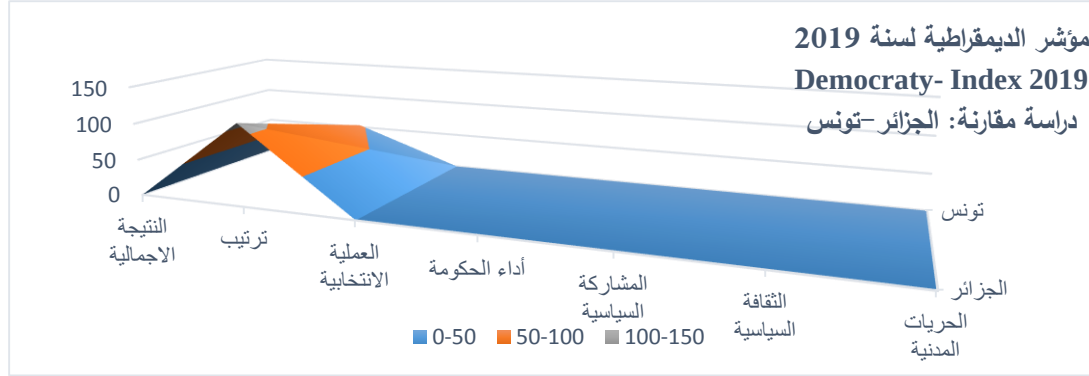
¹Ibid.

²Ibid.

³Ibid.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس (2011-2019)

شكل مقارن رقم (03): مؤشر الديمقراطية لسنة 2019: دراسة مقارنة الجزائر-تونس



المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع:

Democracy Index 19, A year of democratic Setbacks and Popular Protest- Intelligence Unit.

<https://www.in.gr/wp-content/uploads/2020/01/Democracy-Index-2019.pdf> (06/03/2020)

وفق المعطيات المدونة في الشكل مؤشر الديمقراطية لسنة 2019، نلاحظ هناك تحديد متغيرات

أساسية لقياس الديمقراطية في دول العالم، وتمثلت في العملية الانتخابية والتعددية، أداء الحكومة، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية، والحريات المدنية، ومنه نستنتج أن هذه المتغيرات تلعب دورا هاما في تحديد طبيعة النظم السياسية، إضافة الى مدى تحقيق مبادئ الديمقراطية وفق مستويات مختلفة في التصنيف العالمي، وعند إجراء المقارنة بين الجزائر وتونس منذ انطلاق موجة الانتقال الديمقراطي، فإننا نسجل العديد من الملاحظات والتساؤلات الجوهرية منها: لماذا التجربة الجزائرية منذ سنة 1989 لم تسجل ارتفاعا في درجة الديمقراطية مقارنة بتونس التي مرت بتجربة اعتبرها جميع الباحثين والمحللين في شؤون الديمقراطية بأنها تجربة ناجحة، برغم من أنها لم تتخذ سنوات من مسار الانتقال الديمقراطي مقارنة بالجزائر التي تمر بسنوات عديدة ولم تصنف ضمن النظم "كاملة الديمقراطية"، وصنفت ضمن "الأنظمة الهجينة"، مقارنة بتونس التي صنفت ضمن "الديمقراطية الكاملة".

انتقلت الجزائر من المرتبة 126 عالميا إلى المرتبة 113 عالميا لسنة 2019، كما انتقلت من نظام "سلطوي" إلى "نظام هجين"، إلا أن هذه النتيجة لم تتجاوز الحد المطلوب، فقد استخدم الجيش الجزائري القوي الآليات الدستورية لترسيخ هيمنته، وحصل رئيس الوزراء السابق "عبد المجيد تبون" على فوز واضح بنسبة 58 ٪ من الأصوات المسجلة في الانتخابات الرئاسية في ديسمبر 2019. ومع ذلك، كان المرشحون جميعًا متفقين على نطاق واسع مع موقف الجيش، كان الهدف من الانتخابات هو قيام السلطات المؤقتة العسكرية بإقامة خط في ظل الأزمة السياسية، على الرغم من العرض الذي قدمه السيد

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

"تبون" للدخول في حوار مع حركة الاحتجاج، يبدو من غير المحتمل أن تفعله السلطات لتحقيق هذا الإغلاق في المستقبل القريب.¹

إضافة الى ذلك، تواجه الجزائر تحديات اقتصادية ملحة، وهناك القليل من المؤشرات على أن رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" لديه استراتيجية واضحة لمعالجة هذه التحديات، يمكن أن يؤدي عدم القيام بذلك إلى إثارة السخط الشعبي، ويمكن بسهولة عكس مكاسب الجزائر الأخيرة.²

مقارنة بتونس، قفرت عشرة (10) مراكز في الترتيب إلى 53 على مستوى العالم، بعد أن حققت مكاسب كبيرة في العملية الانتخابية وفئة التعددية، تهيمن أحزاب جديدة على البرلمان بعد الانتخابات البرلمانية لسنة 2019، وتم انتخاب شخص خارجي سياسي رئيساً "قيس سعيد". ومع ذلك، فإن تحديات دمج الديمقراطية في ظروف اقتصادية صعبة تعكس بعض التراجع في درجات تونس للمشاركة السياسية والثقافة السياسية في عام 2019 مقارنة بالعام السابق.

المطلب الثاني: دور القوى الدولية الكبرى:

لقد تباينت ردود أفعال القوى الدولية الكبرى حول الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس، ويمكن رصدها في النقاط التالية:

1. الولايات المتحدة الأمريكية:

تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أهمية الجزائر و جهودها في عديد من المقاربات الاستراتيجية الأمنية منها مكافحة الإرهاب، وتدفقات الهجرة، والتصدي لانتشار عدم الاستقرار في جميع أنحاء شمال افريقيا والساحل، والصحراء وجنوب الصحراء الكبرى، فالملاحظ على الاستثمار الأمريكي أنه يقتصر على قطاع النفط والغاز ، وكذلك بعض النشاط في قطاع الأدوية، ويبلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في الجزائر أقل من 5 مليارات دولار.³

¹ Democracy Index 19, *ibid*, p:38.

² *Ibid*, p:39.

³ Ramzi Boudina , « **Political Instability in Algeria**».Center for Preventive Action, **Contingency Planning Memorandum**, No=35, March 07, 2019. Look at the site in: 28/08/2019.

<https://www.cfr.org/report/political-instability-algeria>

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

في ظل مسار الانتقال الديمقراطي، ينبع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر من خلال عنصرين رئيسيين هما:

✓ المصالح الاقتصادية، والاستثمارات في قطاع النفط الجزائري.

✓ دور الجزائر في مكافحة الإرهاب.

لذلك لا تأخذ هذه الحركة الأهمية الاستراتيجية في الاستراتيجيات الأمريكية كما كان الحال مع دول الشرق الأوسط، مثل سوريا، حيث يؤثر تغيير الطبقة الحاكمة فيها بشكل مباشر على المشهد الجيو سياسي للشرق الأوسط، والوجود الأمريكي في العالم العربي الإسلامي، ومع ذلك، لا بد من الاعتراف بأن المواقف الأمريكية لم تكن هي نفسها، كانت واضحة حول مصر وتونس، وقوية للغاية مع سوريا، وشملت هذه المواقف دعوة أمريكية لهذه الدول لاحترام منطق التغيير وتوطيد الديمقراطية، ورحيل الأنظمة الحاكمة، مع العلم أن الولايات المتحدة قد استخدمت على مستوى غير رسمي قوتها الناعمة ووكلاءها لدعم قوى معينة وتوجهات محددة في كل من المغرب العربي والشام.¹

الولايات المتحدة الأمريكية حذرة للغاية في تعاملها مع الشؤون الداخلية للجزائر، وتفهم "غموض" الصراعات والتفاعلات الاستبدادية داخل "صندوق" النظام السياسي، وتترك مدى تعقيد التدخل الفرنسي في الشؤون الجزائرية، العنصر الأكثر أهمية هو إدراكها لحساسية الجزائريين للتدخل الأجنبي، وخاصةً للتدخل الأمريكي بعد التدخل العسكري لحلف الناتو لدعم "الربيع الليبي" أو تدخلاته التي لا تنتهي في الشرق الأوسط، لذلك لم تعلن وزارة الخارجية الأمريكية عن موقفها من الأحداث الجارية في الجزائر، كان المنطق العملي الواقعي للولايات المتحدة يتطلب التزام الصمت حيال تطورات الوضع، وسيتعامل مع الرئيس الجديد، حتى لو فرضه الجيش.²

بالمقارنة بتونس فإنها تعتبر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية شريكا قويا، نظرا لدعمها للانتقال الديمقراطي، وفي هذا الإطار فإن أولويات الولايات المتحدة تتمثل في المساعدات التي تقدمها لها في توفير بيئة آمنة للممارسات الديمقراطية وتطوير المؤسسات، الى جانب النمو الاقتصادي الشامل، كما تدعم الولايات المتحدة تونس لأنها تضع الأساس للاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي، بما في ذلك

¹ Dejlla Smaine, « The Future of Algeria 2019 ».

<https://www.geopolitica.ru/en/article/future-algeria> (26/09/2019)

² Ibid.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

الجهود المبذولة لتعزيز المجتمع المدني، وتمكين الشباب، ودعم الإصلاح الاقتصادي، وخلق فرص العمل، إضافة الى تحقيق الاستقرار المالي، والحكم الرشيد.¹

جدول رقم (20): حجم المساعدات الأمريكية لتونس خلال عملية الانتقال الديمقراطي (2011-2016)

	FY2011	FY2012	FY2013	FY2014	FY2015 (req./est.)	FY2016 (req.)
TOTAL	138.62	251.92	125.06	63.48	96.75 (see note b)	134.40
Subtotal, Bilateral Aid ^a	81.48	211.34	107.70	57.78	65.98 (req.) ^b	134.40
ESF	57.85	154.80	74.47	25.00	30.00	55.00
FMF	17.12	29.50	20.55	20.00	25.00	62.50
IMET	1.95	1.84	2.16	2.30	2.00	2.30
INCLE	1.50	22.50	8.00	9.00	7.00	2.00
NADR	3.06	2.70	2.52	1.48	1.98	0.60
Subtotal, State & USAID regional, global, and centrally-managed economic assistance (multiple accounts)	36.65	26.53	14.64	5.00	-	-
State Department MEPI (ESF)	23.47	8.63	12.50	5.00	-	-
Subtotal, State & Defense Department global and centrally managed security assistance (multiple accounts)	17.07	12.01	2.72	0.70	30.77	-
Defense Department "Section 1206"	13.03	6.87	-	-	20.77	-
INCLE (prior-year) reprogrammed in Nov. 2014	-	-	-	-	10.00	-
Subtotal, humanitarian assistance (multiple accounts)	3.43	2.05	-	-	-	-

Source : Alexix Arieff, Carla Humud. « **Political Transition in Tunisia** ». Congressional Research Service , February 2015, p : 17.

كانت الولايات المتحدة أول قوة كبرى تعترف بالسيادة التونسية وأقامت علاقات دبلوماسية مع تونس في عام 1956 عقب استقلالها عن فرنسا. وفي 14 يناير 2011، بدأت ثورة شعبية في عملية الانتقال الديمقراطي التي لا تزال جارية. وتواجه تونس الآن تحديات منها: تقوية المؤسسات الديمقراطية الناشئة في البلاد؛ تسهيل المشاركة الشعبية البناءة في العملية السياسية الوطنية، خلق فرص عمل، خاصة للشباب

¹Tunisia - US Relations with Tunisia - United States ... 20/09/2019.

[https://www.state.gov/u-s-relations-with-tunisia/ \(02/01/2020\)](https://www.state.gov/u-s-relations-with-tunisia/ (02/01/2020))

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

والنساء وخريجي الجامعات، مواجهة خطر الإرهاب العابر للحدود الوطنية والخروج من النزاعات في البلدان المجاورة، وإدارة الطلبات المتزايدة على قوات الأمن الوطني.¹

ومنذ ثورة يناير 2011، قدمت الولايات المتحدة بأكثر من 1.4 مليار دولار لدعم الانتقال الديمقراطي، كما تركزت المساعدات الأمريكية لتونس على مجموعة من المجالات المستهدفة التي تشمل ضمان وتعزيز الأمن الداخلي والخارجي، وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد، ودعم النمو الاقتصادي المستدام. وفي عام 2019، وقعت الولايات المتحدة وتونس اتفاقية ثنائية "الهدف الإنمائي" لمدة خمس سنوات للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتوفير ما يصل إلى 335 مليون دولار لدعم زيادة فرص العمل في القطاع الخاص وتعزيز الديمقراطية.²

توسعت الاتصالات والمساعدات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتونس، حيث أشاد المسؤولون الأمريكيون بالانتقال السياسي السلمي للبلاد، وبما أن الكونغرس خصص زيادة في تمويل المساعدات الثنائية، تحدث الرئيس الأمريكي « ترامب » والرئيس الراحل "القايد السبسي" عبر الهاتف في فبراير 2017، وناقشا الانتقال الديمقراطي في تونس والتهديدات الأمنية المستمرة، وأكد الرئيسان من جديد على العلاقة التاريخية بين الولايات المتحدة وتونس واتفقا على الحفاظ على تعاون وثيق ... والبحث عن سبل إضافية لتوسيع التعاون بين البلدين.³

كما قام نائب وزير الخارجية الأمريكية الخارجية "جون سوليفان" بزيارة رسمية لتونس في عام 2017، وفي أوائل عام 2018، أكد فيها أن الولايات المتحدة ستواصل دعم جهود تونس لتحقيق الأمن وتحديث اقتصادها، وسط تحديات هائلة. ويقوم الجيش الأمريكي بأنشطة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR) في منشأة تونسية وقيل إن قوات العمليات الخاصة الأمريكية لعبت دورًا استشاريًا في عمليات مكافحة الإرهاب التونسية.⁴

¹ Ibid.

² Ibid.

³ "Tunisia: In Brief Updated". Congressional Research Service report, July 5, 2018.

<https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RS/RS21666/62> (02/01/2020)

⁴ Ibid.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

2. أوروبا:

إن دول جنوب أوروبا وخاصة فرنسا، قلقون أيضاً من احتمال عدم الاستقرار في الجزائر حيث تشعر باريس وروما بالقلق من أن يؤدي عدم الاستقرار إلى زيادة الهجرة عبر البحر المتوسط إلى أوروبا،¹ وقد صرح الرئيس الفرنسي ماكرون خلال ندوة صحفية نشطها بجيبوتي التي تعد المحطة الأولى من جولته في شرق إفريقيا نقلته وسائل إعلام فرنسية قال: "أشيد بقرار الرئيس بوتفليقة بعدم الترشح لعهد رئاسية جديدة، الذي يوقع صفحة جديدة في تطوير الديمقراطية الجزائرية".²

كما صرح وزير الخارجية الفرنسي "جان إيف لو دريان" بتاريخ 06 مارس 2019: بأن بلاده تتابع باستمرار الاحتجاجات المناهضة للحكومة في الجزائر، وهي مستعمرة فرنسية سابقة، لكن الأمر يرجع للجزائريين في تحديد مستقبلهم". أضاف في قوله: "الجزائر بلد ذو سيادة ومن حق الشعب الجزائري وحده اختيار قاداته ومستقبله، الأمر يرجع للجزائريين في تحديد طموحاتهم، وهو يستلزم أن تتسم العملية بالشفافية والحرية".³

إن تدفق المهاجرين قد يشعل الخطاب السياسي الأوروبي، بما في ذلك النقاش حول الهجرة ويغذي صعود الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من تآكل تضامن الاتحاد الأوروبي ويعقد تحالفات الولايات المتحدة في جميع أنحاء أوروبا.⁴

بالمقارنة مع تونس، بحكم موقعها الجيو استراتيجي بالنسبة لأوروبا، فهي كذلك من الدول التي تشكل أهمية كبيرة لدول الجوار الأوروبي، من خلال تبادلاتها التجارية والبشرية معها، وقد شكل هذا القرب أرضاً خصبة لتنمية العلاقات السياسية، نظرت الدول الأوروبية إلى ما يعرف "ثورة الياسمين" الرائدة كانون الأول/ ديسمبر 2010 إلى كونها نموذجاً، فبعد فترة الترقب الأولي العائد إلى عدم اليقين بشأن رحيل "بن

¹Ramzi, Ibid.

² أنانيوز / ماكرون.

<https://ana.news/news/algeria/3000.html> (09/07/2020)

³فرنسا تتابع احتجاجات الجزائر، 06 مارس 2019.

<https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN1QNIWL> (09/07/2020)

⁴Ramzi Boudina , « Political Instability in Algeria », Ibid.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

علي"، أشادت ممثلة الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية "كاترين أشتون" منذ منتصف كانون الثاني/يناير 2011، بالإصلاحات التي بدأت تتشكل ووعدت بتقديم دعم بروكسل.¹ وقد تحقق هذا الوعد بسرعة عبر تقديم المساعدات المالية والدعم الفني لتنظيم الانتخابات، وقد جرى إلحاق برامج الدعم المختلفة بسياسة الجوار الأوروبية التي جرى تعميقها على نحو خاص من خلال الشراكة والدعم وبداء بمؤسسات الدولة خصوصا،² وقد تبنى الاتحاد الأوروبي شراكات مع تونس والجزائر وهذا ما سيتم تحليله لاحقا.

• فرنسا:

الشغل الأساسي الفرنسي هو ما إذا كان وجود سلطة جديدة تحافظ على مصالحها ويضمن استمرار خضوع الجزائر الثقافي والاقتصادي والسياسي للمركز الفرنسي، تشعر هيئات صنع القرار الفرنسية بالقلق إزاء ظهور حملة توعية سياسية ضد هذه التبعية. وتجدر الإشارة إلى أن حركة (Hirak) تمتد إلى الشؤون الداخلية لفرنسا بسبب نفس الوعي الذي تستخدمه الجالية الفرنسية الجزائرية لممارسة ضغوط وظيفية وشعبية على السلطات الفرنسية، الأهم من ذلك، هذا المجتمع متحالف مع "سترات صفراء" والمجتمعات الأفريقية ويدير حملة ضد ماكرون.³

على الرغم من التنافس بين فرنسا والولايات المتحدة في الجزائر، فإن لكل منهما مصلحة مشتركة في الحفاظ على الجزائر كدولة مستقرة في المستوى الأمني، وبالتالي منعها من المثال الليبي، لأنه يتحول إلى دولة فاشلة تقوم بتصدير العديد من أشكال التهديدات والمخاطر الأمنية تجاه أوروبا: مثل الهجرة غير الشرعية، والإرهاب، تهريب المخدرات والأسلحة ... وغيرها من التهديدات الأمنية.⁴

أما من ناحية الجغرافية السياسية، الجزائر "دولة عازلة" للأمن القومي لجانب بلدان شمال البحر المتوسط لهذا السبب، فإن القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا، سوف تحرص على استقرار

¹المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "العلاقات العربية- الأوروبية في الوقت الراهن". تقرير صادر من المركز - باريس حول الندوة، قطر، 28/ تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، ص: 03

²المرجع نفسه.

³ Dejlla, Ibid.

⁴Djallel Khechib, "The crisis of democracy in Algeria; Why was the "Arab Spring" stumbled there?" August 8, 2018.

<https://insamer.com/> (27/09/2019)

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

الجزائر من حيث الأمن، ومنعها من الفوضى، مثل انتفاضة الربيع العربي (من خلال دعم الجانب الداخلي الأقوى الجيش في الوقت الحالي رئيس الأركان)، وذلك لتجنب المشاكل الأمنية غير الضرورية في المنطقة بأسرها¹.

تتمتع القوة الاستعمارية السابقة بروابط ومصالح اقتصادية قوية، تمثل الجزائر ثالث أكبر سوق للصادرات الفرنسية خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فرنسا هي المستثمر الرائد في الجزائر حيث تم تأسيس حوالي 500 شركة هناك، كما أنها أكبر جهة توظيف أجنبية، حيث يتم توظيف 40.000 شخص بشكل مباشر أو تقريباً 100.000، مستخدم بشكل غير مباشر².

بالمقارنة مع تونس، فإن فرنسا وجدت نفسها في فترة الانتقال الديمقراطي في تونس منذ 2011 في إشكالية كبرى تتمثل في الموقف الحاسم والنهائي الذي يجب أن تتبناه في ظل الأوضاع السياسية التي تعرفها تونس، وذلك بين الاستمرار في التعامل مع النظام السابق "زين العابدين" مع ما قد يترتب عن ذلك من أضرار على المصالح الفرنسية والأوروبية في حال نجاح الشعب التونسي في إسقاط النظام، وبين "مساندة" ما يعرف بالحراك الشعبي" وما قد يترتب منه من أضرار على المصالح الفرنسية في تونس³. واستمر الترقب الفرنسي عما سيحدث في تونس حتى تاريخ 14 جانفي 2011 الذي صادف فيه فرار الرئيس التونسي زين العابدين بن علي" من تونس إلى المملكة العربية السعودية، وهو هدف إيجابي وحاسم بالنسبة لفرنسا الذي جعلها ترسم معالم جديدة ضمن سياساتها واستراتيجيتها في الجنوب المتوسط من خلال تونس⁴.

• روسيا:

إن الموقف الروسي من "الحراك الشعبي" أو الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ 22 فيفري 2019، واضح المعالم، ويتضح أكثر عندما قام وزير الخارجية الجزائري "رمضان لعمامرة" الذي كان مقرباً من الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة"، بزيارة موسكو، حيث دعوا إلى عدم تدخل القوى الأجنبية في الشؤون

¹ Ibid.

² Dalia Ghanem, « Algeria's Crisis Outlook and Regional Implications ». Med dialogue series, N= 22, August 2019,p: 07.

³ سعيد سابل، "العلاقات الأوروبية- المتوسطية في ظل التحولات السياسية الجديدة بالعالم العربي 2011-2015".

مجلة دراسات وأبحاث، العدد (25)، ديسمبر 2016، ص: 04.

⁴ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

الداخلية الجزائرية، كانت هذه الرسالة واضحة للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، التي كانت كان تعمل وتضغط على المستوى السياسي والإعلامي، كما حذرت روسيا الجيش الجزائري من الانقلاب على النظام باسم دعم "مطالب الشعب الجزائري".¹

يشير هذا الحياد الإيجابي من روسيا إلى وجود روسيا كعنصر فاعل في معادلات توازن القوى في المنطقة المغاربية ومنطقة البحر المتوسط، خاصة وأن لها علاقات تاريخية مع الجزائر وما زالت تصدر أكبر عدد من الأسلحة الروسية إلى هذا البلد. لذلك حتى لو افترضنا إمكانية التدخل الروسي في القضية الجزائرية، فمن المؤكد أن روسيا ستفضل الشعب والجيش في جناح الرئاسة، الأمر الآخر هو تجنب الحياد السلبي لروسيا كما كان الحال مع ليبيا وتونس، وهو الحياد الذي ساهم في الغياب الروسي عن المشهد الاستراتيجي المغربي، تم تصحيح الخطأ من خلال الوجود في البحر المتوسط من خلال "المسألة السورية".²

المطلب الثالث: الاتحاد الأوروبي

تبنى الاتحاد الأوروبي خلال فترة الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية استراتيجية تمكنه من بالدرجة الأولى من الحفاظ على مصالحه وهيمنته وقوته خاصة في مجال التكامل الاقتصادي في المنطقة المغاربية، من خلال استراتيجية تكريس الديمقراطية، حيث يخشى الأوروبيون أن يكونوا متماثلين مع النهج الأمريكي لجلب الديمقراطية بالأسلوب الخشن وفرضها بالقوة، ولذلك بدأوا يعبرون عن انتقادهم للرؤية الأمريكية: إذ أنهم يرون أن التغيير لا يمكن أن يأتي أو يفرض من الخارج، فضلا عن سياسات الإصلاح التي يجب أن تتواصل على المدى البعيد.³ وفي ذلك الحين اتخذ الاتحاد الأوروبي استراتيجية تكريس

¹ Dejlla, Ibid.

² Ibid.

³ نعيمة خطير، توفيق بوقاعدة، "النموذج الأوروبي لدمقرطة المنطقة المغاربية: التصور وآليات التنفيذ"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (10)، العدد (02)، سبتمبر 2019، ص: 70.

* ان الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية في العلاقات الثنائية، وهي تستند إلى اتفاقية الشراكة التي يوقع عليها الاتحاد الأوروبي، وكل من البلدان المتوسطية الشريكة بصفة منفردة، ويتم إقرارها من خلال مفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وكل شريك على حدة، ثم تجري المصادقة عليها من قبل جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلد الشريك المعني، كما تتطلب المصادقة موافقة البرلمان الأوروبي ليقوم بتنفيذ عدد من الأنشطة بشكل ثنائي مع كل دولة على أساس التعاون الثنائي القائم على المدفوعات والمنح المالية، وهذه الأنشطة تعكس المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأورو-متوسطية الجديدة، وتتص اتفاقية الشراكة مواد سياسية محددة مشتركة بين دول كل الدول الشريكة تتص: احترام حقوق

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

الديمقراطية من خلال إقامة شراكة ثنائية أو ثلاثية مع بلدان المنطقة المغاربية،* وفي دراستنا سنركز على الجزائر وتونس باعتبارهما جوهر الدراسة، مع تحديد فترة ما بعد 2011 كأساس تفسير وتحليل أطر التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ودوره في مسار الانتقال الديمقراطي.

1. الشراكة الثلاثية: (الجزائر، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة للتنمية)

قامت الجزائر في إطار الإصلاحات السياسية التي بادرت بها منذ 2011، وبالضبط منذ التعديل الدستوري 2016 بإدماج مقاربة جديدة تحت اسم "الديمقراطية التشاركية" على مستوى الجماعات الإقليمية، وبالشراكة الثلاثية بين الحكومة الجزائرية والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، يهدف إلى إشراك المواطنين والمجتمع المدني في التسيير البلدي ومسار التنمية المحلية المستدامة والمندمجة.¹

مخطط رقم (11): مشروع كابدال: شراكة بين الجزائر-الاتحاد الأوروبي-الأمم المتحدة للتنمية

الانسان، مبادئ الديمقراطية، وهي من العناصر الرئيسية في الشراكة وأمرنا ملزما قانونيا. للاطلاع أكثر على الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة المغاربية، أنظر المرجع السابق، ص: 70-71.

¹ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "كابدال: برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية الديمقراطية تشاركية وتنمية محلية".

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

كابدال: هو برنامج بادرت به الحكومة الجزائرية على ضوء التعديل الدستوري 2016، باتخاذ فكرة مقارنة الديمقراطية التشاركية لدعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية، وقد تم بالشراكة الثلاثية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 2017.

Démocratie Participative
Développement Local



وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: تقوم بتنفيذ الإصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من حيث الحکامة والتنمية الاقتصادية المحلية.
الاتحاد الأوروبي: يساهم بتجربته ودعمه المالي، بصفته مرقيا للتنمية الإقليمية كأدات لحکامة راشدة، وكذا بتجارب أقاليم دوله الأعضاء في تنفيذ السياسات الإقليمية.
برنامج الأمم المتحدة للتنمية: بخبرة عقود دعم التنمية المحلية عبر جميع أنحاء العالم وكذا في تنفيذ السياسات العمومية في الجزائر.



الاستثمار

الحكومة الجزائرية: 2,5 مليون يورو.
الاتحاد الأوروبي: 7,7 مليون يورو.
برنامج الأمم المتحدة للتنمية: 170,000 يورو

الهدف من برنامج كابدال:

تختبر هذه المقاربة النموذجية على مدى الأربع سنوات القادمة (2010-2017)، في البلديات عبر التراب الوطني، وتهدف إلى تهيئة الظروف الملائمة من أجل حکامة بلدية تشاورية، مهتمة بتطلعات المواطنين ومبنية على الشفافية والمشاركة، دعم قدرات جميع الفاعلين المحليين المشاركين في مسار الحکامة، إنشاء أطر وآليات تسمح بالعمل المشترك بين كل الفاعلين من أجل تنمية بلديتهم.

المصدر: تصميم وإعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "كابدال"

<http://www.interieur.gov.dz/images/Fiche-Infos-ARABE.pdf> (20/12/2019)

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس (2011-2019)

وقد تضمن برنامج كابدال أربعة (04) محاور تتمثل فيما يلي:¹

(1) الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحليين: من خلال وضع آليات دائمة لمشاركة مختلف الفاعلين من المجتمع المدني (المواطنين وخاصة فئة الشباب والنساء، منظمات المجتمع المدني، المتعاملين الاقتصاديين)، إلى جانب السلطات المحلية (المسؤولين، المنتخبين، موظفي الإدارة) في إدارة شؤون البلدية، وتتم بطريقة تشاورية ليتم بعدها تأسيسها عن طريق مداولة للمجلس الشعبي البلدي عبر "ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة" والهدف منها:

- تحديد رؤية مشتركة على المدى المتوسط لمستقبل البلدية من خلال توجيهاتهم في مجالي التنمية والتخطيط العمراني لإقليم البلدية.
- تحديد المشاريع ذات الأولوية للتنمية الاقتصادية وتحسين الخدمات العمومية المحلية، والتنفيذ المشترك لبعض المشاريع في إطار شراكة محلية بين السلطات العمومية والحركة الجمعوية.
- المتابعة والتقييم التشاركي للمشاريع وأثرها على التنمية البلدية.

(2) عصرنه وتبسيط الخدمات العمومية: ويهدف إلى:

- تسهيل حصول المواطنين على خدمات عمومية ذات جودة.
- تحديث الإدارة المحلية والتي تقوم بتنفيذه كل من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.
- مراقبة البلديات بصفة مستدامة.
- مرافقة المجتمع المدني لتمكينه من دعم الإدارة في تقديم الخدمات العمومية.
- تحديث وتبسيط الخدمات الإدارية من خلال إنشاء شباك موحد للخدمة العمومية البلدية.
- تطوير استخدام التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال لتبسيط الإجراءات الإدارية.
- ترقية التعاون ما بين البلديات لتطوير أوجه التكامل في أداء الخدمة العمومية على الصعيد الإقليمي.

¹وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة الإقليمية، " كابدال: برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية الديمقراطية تشاركية وتنمية محلية"، ص: 2-3.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

3) التنمية الاقتصادية المحلية وتنويع الاقتصاد: الهدف منه

- المساهمة في إبراز اقتصاد محلي تضامني ومتنوع.
- تأهيل وتعزيز وظيفة التخطيط الاستراتيجي المحلي، مما يسمح للبلديات من الانتقال من منطق سلبي مبني على الاتكال واستهلاك للميزانية إلى منطق نشط خلاق للثروة ولمداخل مستدامة.
- بناء رؤية للتنمية البلدية تكون توافقية ومشتركة بين مختلف الفاعلين مؤسساتيين وجمعويين، تستثمر في المقومات الذاتية لإقليم البلدية وتطور كل فرص التعاون مع الأقاليم الأخرى التي من شأنها ترقية وتنمية البلدية.
- تنشيط الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل ومداخل مستدامة بالتعاون بين مختلف الفاعلين المحليين.
- التعرف على مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وما بين المتعاملين الاقتصاديين.
- تطوير الروابط بين القطاع الاقتصادي ونظام التكوين بغية استحداث نظام محلي للابتكار في خدمة التنمية.

4) التسيير المتعدد القطاعات للمخاطر البيئية الكبرى على المستوى المحلي: الهدف هو:

- تعزيز النظام الوطني لتسيير المخاطر في بعده المحلي من أجل دعم مرونة الأقاليم في مواجهة المخاطر البيئية لضمان استدامة العمل التنموي.
- تعزيز دور المجتمع المدني في مرافقة السلطات المحلية في تنفيذ النظم المحلية للوقاية من المخاطر والكوارث وتسييرها.

نلاحظ من خلال برنامج كابدال هو وضع الدولة الجزائرية خطة استراتيجية قصيرة المدى لمحاولة الخروج باستراتيجيات وبدائل لتفعيل الشركاء والفاعلين على المستوى المحلي وتحسين الخدمة العمومية للمواطن الجزائري لمواكبة التطورات التي فرضتها العولمة في مجال التكنولوجيا والتنافس الاقتصادي، ولكن يمكننا طرح تساؤلات جوهرية حول هذا البرنامج واهتمام الدولة الجزائرية به، يتمحور حول: لماذا تم تبني هذا البرنامج؟ وما هو الغرض من هذا البرنامج واختيار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية؟ وماهي التحديات التي تواجه تنفيذ هذا البرنامج على المستوى المحلي؟

للإجابة على هذه التساؤلات، نجد هناك عاملين أساسيين لتطبيق برنامج كابدال وهما:

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

• **العامل الداخلي:** منذ انطلاق الاحتجاجات التي عرفت الجزائر عبر مختلف ولايات الوطن من سنة 2011 إلى 2015 شكلت تحديا بالنسبة للسلطة المركزية في إطار المطالبة بتوفير مناصب الشغل، وتحسين المستوى المعيشي، مقابل تحسين الظروف المتعلقة بالخدمة العمومية على المستوى الوطني وخاصة المحلي، فالملاحظ خلال احتجاجات المواطنين هو المطالبة بحضور الوالي كون أن رئيس البلدية لا يقنعه في ردود أفعاله والحلول المقدمة من طرفه وهذا بسبب فقدان ثقة المواطن في المسؤولين المحليين، نظرا لعدم تمكنهم من تحقيق مطالبهم وتطوير المشاريع التنموية على المستوى المحلي، إلى جانب البيروقراطية الإدارية في التسيير، وضعف التنفيذ والرقابة على تحسين الخدمة العمومية للمواطن.¹

فكانت الرسالة العنيفة وسيلة من وسائل التعبير في ظل فشل أساليب الإسماع التقليدية، مما جعل الحكومة تعيد النظر في ضرورة إعادة تثمين دور المنتخب المحلي، وإعادة تفعيل دور المجتمع المدني، لأنه في كثير من الأحيان لا تجد السلطات محاورين مهيكليين ومنظمين بما يسمح بترجمة مطالب المواطنين إلى السلطات المعنية في جلسات منظمة بدل اللجوء إلى أسلوب حرق العجلات المطاطية أو غلق الطرقات كوسيلة للتعبير عن عدم الرضا، أضف إلى ذلك الجانب الاقتصادي الذي أثر على بشكل كبير على الفوائض المالية خلال فترة تراجع أسعار البترول، ووقعت السلطة المركزية في أزمة التوزيع.²

كل هذه الأسباب جعلت السلطات تتبنى مبادرة لمعالجة المشاكل والمتطلبات المحلية من القمة إلى القاعدة من خلال تبني أسلوب التخطيط والتمويل المركزي، مع إشراك مختلف الفاعلين المحليين في مراحل رسم وتنفيذ السياسات العامة والقرارات المحلية، مع إيجاد محاورين قادرين على تعبئة الأفراد والجماعات بطريقة تضفي طابع المصادقية التي أصبحت غير موجودة لدى الناخبين على المستوى المحلي، وبالتالي تفعيل المقاربة التشاركية لحل المشاكل العامة المحلية.³

• **العامل الخارجي:** إن هذا النموذج المبتكر للتنمية المستدامة والمندمجة التي يمثلها برنامج "كابدال" سيتم ترقيته على الصعيد الدولي، من خلال أطر الشراكة الاستراتيجية المتعددة الأطراف، جنوب- جنوب،

¹ بن صالح صالحي، نور الدين حاروش، " (كابدال) كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية للتنمية المحلية في الجزائر". مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (10)، العدد (01)، أبريل 2019، ص: 1374-1375. (8-9).

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

والشراكة على الصعيد اللامركزي، وتتوجه هذه الشراكة نحو الفاعلين العموميين والخواص للبلديات (جماعات محلية، مجتمع مدني، جامعة، غرف تجارية...)، من أجل تبادل الوسائل والتجارب المثلى مع بلديات وأقاليم بلدان أخرى، وسوف يشرع من خلال هذا البرنامج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDG'S) ودمجهم محليا عبر مراحل: تصميم، تنفيذ، ومتابعة خطط التنمية المحلية في البلديات النموذجية.¹

وفي سياق تحقيق ألفية التنمية المستدامة 2030، فإن التحولات العالمية هي أيضا أصبحت تتادي بالديمقراطية وحقوق الانسان، الحرية والمساواة بين الجنسين، حقوق الجماعات والأقليات وفق مؤشرات وتقارير دولية، استوجب على الجزائر البحث عن مؤشرات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تهمين وتفعيل دور المجتمع المدني باعتباره فاعل غير رسمي وشريكا فعالا للدولة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.²

إلا أن ما يلاحظ من خلال المشروع الذي تبنته الدولة الجزائرية الذي يضم في جوهره أفاق واعدة ذات طموحات لتحقيق التنمية المحلية بمقاربة ديمقراطية تشاركية، سيواجه برنامج كابدال العديد من التحديات منها:

• التحديات السياسية: تتمثل في:³

- ✓ غياب المناخ الديمقراطي، وضعف مستوى أعضاء المجالس المحلية المنتخبة.
- ✓ سيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية في عملية اتخاذ القرار.
- ✓ الانسداد الحاصل في معظم المجالس المحلية المنتخبة نتيجة الصراعات الحزبية الضيقة.
- ✓ انعدام الثقة بين المجتمع المحلي والإدارة.
- ✓ ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن ودرجة الثقة المتبادلة بينهما في تقديم الخدمة العمومية.

¹ Pnudai dep AR 13-3-2017.

<https://www.undp.org/content/dam/algeria/docs/gouvernance/capdel/D%c3%a9pliantCapedIA.pdf> (21/12/2019)

² زين صالح، المرجع السابق، ص: 1374.

³ رشيد بلفكرات، "إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية وآليات تفعيل الحوكمة المحلية"، مجلة الراصد العلمي، المجلد (06)، العدد(10)، ماي 2019، ص: 125.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

• **التحديات الاقتصادية:** حيث يشكل العجز في الميزانية أحد العوائق في دور المجتمع المدني، حيث تعاني أغلب البلديات من ندرة الإمكانيات والموارد المادية، وهذا ما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الإيرادات والنفقات وعدم كفاية الموارد المالية، نتيجة الزيادة المتسارعة في النفقات، وضعف نظام الجباية المحلية، والنمو المتسارع لعدد السكان.¹

• **التحديات الاجتماعية والثقافية:** نقص الوعي المحلي وضعف المستوى التعليمي والثقافي في أوساط الشباب والنساء خاصة في البلديات الفقيرة، وهذا في ظل تزايد عدد السكان ما ينجم عنه مشاكل اجتماعية واقتصادية منها انتشار البطالة، ومشاكل السكن والتعليم والعمل، صعوبة إشراك المجتمع المدني في رسم السياسة العامة واتخاذ القرار في ظل وجود العوائق الاجتماعية والاقتصادية.²

نستنتج من خلال الشراكة الثنائية التي تبناها الاتحاد الأوروبي مع دول المنطقة المغاربية وبالضبط مع الجزائر وتونس الى تبني مقاربة استراتيجية محددة في أهدافه للحفاظ على مصالحه ومصالح دوله المنظمة، من خلال محاولة البحث عن البدائل السلمية المتمثلة في تكريس الديمقراطية وحماية حقوق الانسان التي تكون عبر الإصلاحات التي تتبناها الدول التي تبحث عن ترسيخ قيم النظام الديمقراطي، بدلا من فرض منطق القوة على هذه الدول كما يسير عليها النهج الأمريكي.

لذلك تجمع التيارات السياسية الأوروبية على أن عملية الديمقراطية في الدول المغاربية عامة، ومن خلال الشراكة الثنائية بينه وبين تونس والجزائر من خلال تبني مقاربة الإصلاح، يجب أن يراعي رغبة شعوب المنطقة أي أن يكون من الداخل، وألا تقتصر الشراكة على المجال السياسي والاقتصادي والأمني، بل تتعداه إلى تركيز الاهتمام على العدالة والإنصاف والمساواة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والانفتاح والتفاعل الحقيقي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.³

2. موقف الاتحاد الأوروبي من الانتقال الديمقراطي في الجزائر 2019:

عرفت الجزائر منذ 22 فيفري 2019 حركة اجتماعية من احتجاجات ومظاهرات عبر ربع الوطن لرفضهم التام النظام السياسي ومكوناته بسبب عجزه عن احتواء الأزمة الداخلية التي تعيشها البلاد من الفساد والبيروقراطية وتدني الأوضاع المعيشية، وانتشار البطالة، وتراجع الاقتصاد الجزائري، وتزايد الهجرة

¹المرجع نفسه، ص: 126

²المرجع نفسه، ص: 124

³نعيم، توفيق، المرجع السابق.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

غير الشرعية من مختلف فئات العمر والجنس، هذا ما أدى إلى انطلاق المسيرات للتعبير عن أفكارهم والمطالبة بحقوقهم وحياتهم في ظل الاضطهاد والتعسف السلطوي من قبل ما يعرف "بالعصابة" التي فرضت نمط الفساد والمحسوبية... وفي هذا السياق تصاعدت وتيرة المظاهرات والمسيرات، ما أدى إلى ممارسة الاعتقالات في أوساط الشباب الجزائري والصحافيين والأكاديميين وغيرهم من الفئات المطالبة بالتغيير، و في ظل الصراعات الداخلية، قدم الاتحاد الأوروبي لائحة تدين الأوضاع التي تعرفها الجزائر وضرورة وقف الاعتقالات للناشطين في الحراك الشعبي، وإعطاء الحرية للصحافة لممارسة نشاطها دون قيود.

ويمكن رصد أهم النقاط الواردة التي أدان بها الاتحاد الأوروبي السلطات الجزائرية:¹

- يدين البرلمان الأوروبي بشدة الاعتقالات التعسفية وغير القانونية واحتجاز الصحافيين والنقابيين والمحامين والطلاب والمدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني وجميع المتظاهرين السلميين الذين شاركوا في مظاهرات الحراك السلمي.
- يدعو السلطات الجزائرية إلى وضع حدّ لأي شكلٍ من أشكال التهريب، بما في ذلك المضايقة القضائية والتشريعية والتجريم والاعتقالات التعسفية واحتجاز المتظاهرين المسالمين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين الناقدين والمدونين، وكل ما ينتهك الحقّ في حرية التعبير، التجمّع أو التجمع السلمي الذي يكفله الدستور الجزائري والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادتان 19 و 21)، اللذان وقعت عليهما الجزائر وصادقت عليهما.
- يدعو السلطات الجزائرية إلى ضمان الحقّ في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي وحرية الإعلام واتخاذ الخطوات المناسبة لضمان الحماية الجسدية والنفسية والسلامة والأمن لنشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والمتظاهرين وحرّيتهم في متابعة أنشطتهم المشروعة والسلمية.
- يُعرب عن قلقه إزاء العقوبات الإدارية التي تواجهها الأقليات الدينية في الجزائر، ولا سيما فيما يتعلق بالمادة 11 من الأمر رقم 06-03 المؤرخ 28 فبراير 2006 بشأن الشروط والقواعد التي تحكم

¹الترا الجزائر، " النص الكامل للقرار الأوروبي المقترح بخصوص الجزائر 28 نوفمبر 2019.

[https://ultraalgeria.ultrasawt.com/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-\(26/12/2019\)](https://ultraalgeria.ultrasawt.com/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-(26/12/2019))

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

العبادة لغير المسلمين، والتي تجرم بعض الأنشطة التي يمكن أن تسبب تخلي الأفراد عن العقيدة الإسلامية.

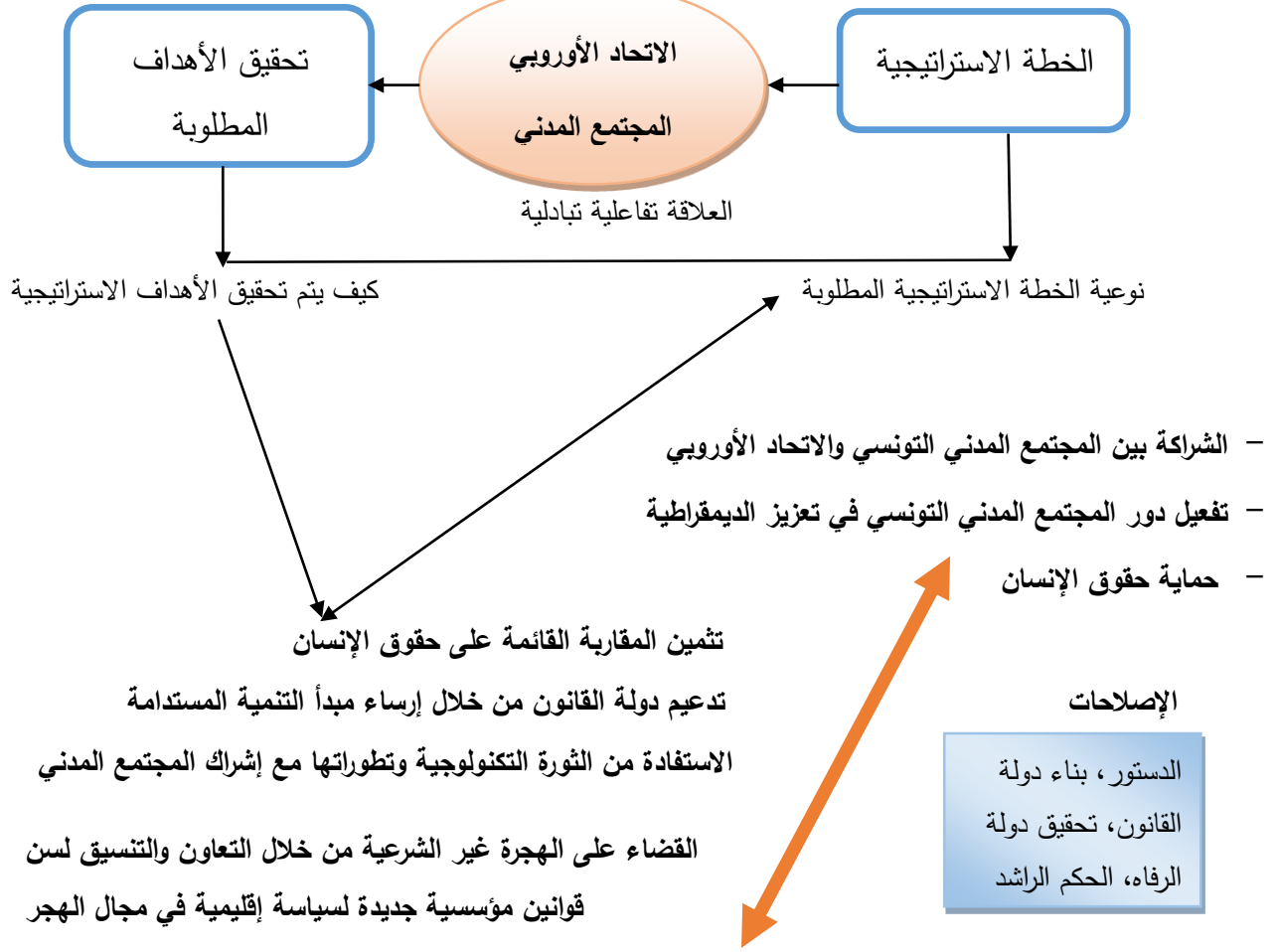
- يدعو السلطات الجزائرية إلى تعديل القانون رقم 91-19 المؤرخ 2 كانون الأول/ ديسمبر 1991 لإزالة جميع القيود المفروضة على المظاهرات السلمية، التي هي ليست ضرورية للغاية أو متناسبة من حيث أحكام المادة 21 من العهد، وإلى إصدار إذن مسبق مبسط لترتيب المظاهرات العامة.
 - يدعو المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء، إلى دعم مجموعات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين والمتظاهرين، بما في ذلك ترتيب زيارات السجون ومراقبة المحاكمات والبيانات العامة، ودعم لجنة حقوق الإنسان والمنظمات الأخرى العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.
 - يدعو السلطات الجزائرية إلى مراجعة القانون 12-06 لعام 2012 بشأن الجمعيات والانخراط في حوار حقيقي مع منظمات المجتمع المدني من أجل وضع قانون جديد يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والدستور الجزائري.
 - يدعو السلطات الجزائرية إلى حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية واللغوية والثقافية والسياسية للأقليات المتنوعة، يعرب عن قلقه إزاء نزع الشرعية عن الرموز الثقافية للأقليات ويدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن المحتجزين الـ 42 المحتجزين بسبب العلم الأمازيغي.
- بالمقارنة مع تونس** تبني الاتحاد الأوروبي شراكة ثنائية وثلاثية مع تونس خلال فترة الانتقال الديمقراطية وتتجلى الشراكة الثنائية والثلاثية في النقاط التالية:

1. الشراكة الثنائية المجتمع المدني التونسي والاتحاد الأوروبي:

تمحورت الشراكة الثنائية في مجموعة من النقاط نرصدها في المخطط أدناه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

مخطط رقم(12): الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وتونس



المصدر: تصميم وإعداد الباحثة بناء على المرجع التالي: كمال الجندوبي، محمد ليمام، " من أجل رؤية للشراكة استراتيجية تونسية مع الاتحاد الأوروبي". الأورو-متوسيطية للحقوق، جوان 2019.

<https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2019/07/-للشراكة-تونسية-استراتيجية-رؤية-من-أجل-رؤية-استراتيجية-تونسية-مع-الاتحاد-الأوروبي> (07/08/2019)

يعتبر الاتحاد الأوروبي أحد أهم التكتلات الاقتصادية والسياسية المعاصرة لعدة أسباب أبرزها القوة الاقتصادية والهندسة المؤسسية، بالإضافة إلى شبكة العلاقات الدولية التي ينسجها ويوجهها انطلاقاً من وحدة مبادئه وقيمه وقدرته على تحقيق التوافق بين مختلف أعضائه، فقد استطاع الاتحاد الأوروبي أن يفرض رؤيته لمختلف القضايا الدولية الراهنة خاصة ما يتعلق بالقضايا الديمقراطية العربية من خلال

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

الفضاء المتوسطي حيث تربطه اتفاقيات شراكة وتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية، السياسية، والأمنية الثقافية مع العديد من الدول المتوسطية منها دول شمال إفريقيا.¹

إن الملاحظ من خلال المخطط والمعطيات المدونة فيه الأهمية الجيوبوليتيكية لتونس بالنسبة للدول الأوروبية بغض النظر عن العوامل المادية والمعنوية التي تقاس بها قوة الدولة، خاصة بعد الإطاحة بالنظام السابق "زين العابدين بن علي" أكدت للعالم العربي والغربي نوعا ما نجاح تجربة الانتقال الديمقراطي مقارنة بالدول العربية الأخرى، خاصة من ناحية الحفاظ على الأمن والاستقرار السياسي بالرغم من التحديات التي تواجهها تونس على مستوى دول الجوار (ليبيا) والتهديدات الأمنية الجديدة بمختلف أنواعها، كما نلاحظ أن السياسة الخارجية التونسية في فترة الانتقال الديمقراطي اكتفت بإدارة سياستها وملفها بطريقة تقنية.²

وما لفت انتباه مختلف الباحثين في قضايا الديمقراطية والانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية أو ما يصطلح عليها إعلاميا "الربيع العربي" هو الصورة الجديدة للفاعل غير الرسمي المجتمع المدني الذي لعب دورا مهما في إدارة المرحلة الانتقالية، وهذا مؤشر ذو دلالة على أن الاتحاد الأوروبي مهتم بشأن قضية المجتمع المدني باعتباره فاعلا مهما في إدارة المسار الانتقال الديمقراطي، و نتيجة لذلك الهدف الرئيسي هو بقاء العلاقة الوطيدة والجيدة بين الطرفين للحفاظ على المصالح الذاتية من خلال رسم سياسة عامة بينه وبين المجتمع المدني من منطلق مبدأ (الشراكة بين الطرفين).

فالخطة الاستراتيجية التي تم وضعها هي تبني المجتمع التونسي إصلاحات سياسية تُفرض عليها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية منها الخروج من النظام الاستبدادي إلى مرحلة بناء دولة ديمقراطية قائمة على احترام حقوق الإنسان، دولة القانون، الحكم الراشد، فهذه المقاربة الإصلاحية تتضمن عدة معايير حققت منها: وضع دستور جديد لسنة 2014، بهدف إعادة بناء الدولة وفق مؤسسات دستورية وهذا ما يضمن تجسيد المقاربة الاقتصادية من خلال الشراكة بين الطرفين المبنية على الاستثمار التبادل الحر من

¹أدريس قسيم، " الانتقال الديمقراطي في المغرب: تفاعلات الشراكة الاقتصادية مع أوروبا والربيع العربي". مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل للبحث العلمي، عدد (22)، مارس 2019، ص: 101.

²كمال الجندوبي، محمد ليمام، " من أجل رؤية للشراكة إستراتيجية تونسية مع الاتحاد الأوروبي". الأورو - متوسطية للحقوق، جوان 2019.

من -أجل- رؤية-استراتيجية-تونسية-للشراكة- /2019/07/uploads/wp-content/euromedrights.org
(07/08/2019) مع-الاتحاد-الأوروبي

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

جهة، ومن جهة أخرى تحقيق مقارنة حماية حقوق الإنسان ومن ثم المقاربة المستدامة المتمثلة في الحفاظ على الدور الريادي للاتحاد الأوروبي على مستوى الاندماج والتكامل في المجال الاقتصادي، كذلك يسعى الاتحاد الأوروبي باتخاذ مبدأ حقوق الإنسان إلزامية الدولة التونسية ضمانه وفق الاتفاقيات الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ووجوب تفعيلها في الدستور، إضافة إلى ذلك حماية حقوق الإنسان المهاجرين في ظل التهديدات الأمنية الجديدة.¹

2. الحوار الثلاثي: الاتحاد الأوروبي_ الدولة التونسية_ المجتمع المدني التونسي

عرفت العلاقات بين تونس والاتحاد الأوروبي غداة المرحلة الانتقالية دفعا جديدا تم تكريسه من خلال "الشراكة من أجل الديمقراطية والرفاه المتقاسم مع جنوب المتوسط" و "الشراكة المميزة" في 19 نوفمبر 2019، كما أن خطة العمل للفترة 2013-2017 ومختلف الأدوات المالية المخصصة لمساعدة تونس خاصة منها الأداة الأوروبية للجوار كانت تهدف إلى الوصول إلى اندماج اقتصادي واجتماعي وإلى تقارب الشعوب بناء على مسار للتمكّن والتقارب العام، تم تفعيل هذه المقاربة من خلال الانطلاق في المفاوضات بشأن الشراكة من أجل التنقل واتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق.²

وفي هذا الإطار تعبّر خطة العمل بين الاتحاد الأوروبي وتونس للفترة 2013-2017 عن رغبة الطرفين في بناء شراكة تتمحور حول الأهداف المتعلقة "بالديمقراطية وحقوق الإنسان ومبدأ الجندر، والحريات الأساسية، حقوق اللاجئين، إصلاح العدالة، من خلال دعم قدرات المجتمع المدني، ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية:³

- إرساء حوار ثلاثي فعلي بين المجتمع المدني التونسي ودول الاتحاد الأوروبي حول أهم الرهانات التي تواجهها تونس في مجال حقوق الإنسان بهدف المساهمة في تعزيز العلاقات بين تونس والاتحاد الأوروبي مع المسار الديمقراطي ومبادئ حقوق الإنسان كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

¹كمال، المرجع السابق.

² مشروع الحوار الثلاثي بين: " المجتمع المدني، تونس، الاتحاد الأوروبي " ، ' تعبئة المجتمع المدني لمتابعة العلاقات بين تونس والاتحاد الأوروبي'. الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، جوان 2019، ص ص: 04-05.

<https://euromedrights.org/wp-.pdf> (09/08/2019)

³ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

• التأثير على السياسات التونسية والأوروبية في مجال حقوق الإنسان ودولة القانون والديمقراطية وتعزيز قدرات المجتمع المدني على دفع احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية خاصة من خلال الدورات التكوينية المتخصصة ونشر التقارير وتبادل الخبرات عبر جلسات العمل بمشاركة الخبراء والجامعيين والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، لتعزيز قدرات مختلف الفاعلين في المجتمع المدني.

• تعبئة المجتمع المدني لمتابعة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتونس عبر التشبيك بين المنظمات غير الحكومية من أفق وأجيال ومناطق مختلفة لتعزيز الحريات الأساسية في البلاد، والسهر على ضمان واحترام حقوق الإنسان على المستوى الوطني وفي مختلف المعاهدات المبرمة بين تونس والاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة بين الطرفين.

"إن الاتحاد الأوروبي يقف بقوة وراء تطلعات الشعب التونسي للحرية والديمقراطية. لا يمكن للديمقراطية العميقة أن تتجذر وتزدهر بمشاركة قطاع عريض من المنظمات غير الحكومية. فهناك الكثير الذي يمكن للاتحاد الأوروبي القيام به لدعمهم. نريد أن نكون أقوى حلفاء تونس في تحركهم نحو الديمقراطية".¹

Catherine Ashton*, 14 February 2011

المطلب الرابع: موقف الدول العربية والإسلامية

ما يلاحظ على موقف الدول العربية حول الاحداث في الجزائر هو تبني مبدأ "الصمت" مقتصرة فقط على بث صور عبر الوسائل الإعلامية حول المسيرات والاحتجاجات وموقف الفاعلين الجزائريين من الحراك الشعبي " وهذا ما يمكن استنتاجه أنها في مخاوف حول مصالحها الاقتصادية خاصة وأن الجزائر المنتج الرئيسي للنفط وكما أنها المصدر الثالث للنفط لأوروبا، وشريكا مهما في القضايا المتعلقة

¹ Laura-Theresa Kruger, Edmund Ratka. "The Perception of European Policies in Tunisia the Arab Spring". **L'Europe en Formation**, N=371, 2014.

*Catherine Ashton, 14 February 2011

EU High Representative for Foreign Affairs and Security Policy and Vice president of the European Commission Remarks by the High Representative/ Vice President Catherine Ashton at the end of her visit to Tunisia, 14 February 2011.

https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/de/SPEECH_11_101#xd_co_f=MjBIZWVlYzE2NDg1ZmU1OWNlYzE1Nzc2MzY4MjQyOTg= (03/01/2019)

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

بمكافحة الإرهاب، وبذلك فالأجندة الخاصة بها تحمل مقومات جزائرية وهنا التأكيد على دول الجوار (تونس، المغرب، ليبيا)، إضافة إلى الخوف من انتشار موجة التغيير إليهم وهذا ما يسبب حالة عدم الاستقرار والأمن عندهم.

الجزائر هي أكبر بلد في إفريقيا من حيث مساحة اليابسة، وممثل أساسي في استقرار شمال إفريقيا ومنطقة الساحل المجاورة، ونتيجة لذلك، فإن خوف البلدان المجاورة من الوضع في الجزائر أمر مشروع، قد يكون لزعة استقرار الدولة المغربية.

• تونس:

في الوقت الذي نشط فيه المواطنون التونسيون على وسائل التواصل الاجتماعي لتشجيع جيرانهم الجزائريين في كفاحهم من أجل الديمقراطية، فإن السلطات التونسية كانت غير معتادة، ومنعت المظاهرات لدعم الجزائريين واتخذت تدابير أمنية مشددة لحماية السفارة الجزائرية في تونس، باستثناء ثلاثة تصريحات من رئيس الدولة التونسي الراحل "محمد باجي قائد السبسي"، ظلت السلطات التونسية حذرة وصامتة منذ بداية المظاهرات، وتخشى تونس من تصاعد الاضطرابات السياسية في الجزائر، وتشعر بالقلق إزاء مزيد من زعزعة الاستقرار، وتسعى إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار، وتخاطر بفقدان وضع البلد كـ "أخ كبير" أو "حامي".¹

وفي ظل الأوضاع السياسية التي تمر بها الجزائر من أزمات داخلية، قدم الرئيس التونسي الراحل "قائد السبسي" تصريحات بشأن الوضع الذي تعيشه الجزائر منذ 22 فيفري 2019، ويذكر أن الرئيس التونسي الراحل "القائد السبسي" هو صديق قديم للرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة"، (1999-2019) فقد قدم الرئيس التونسي ثلاثة تصريحات، الأولى في بداية الاحتجاجات الجزائرية فيفري 2019، حيث صرح بقوله: "الشعب الجزائري حر في التعبير عن نفسه وما يحلو لو في حكمه"، أما التصريح الثاني، فكان في شهر مارس 2019، حيث أوضح: أنه يثق في قدرة الجزائريين على اظهار الحكمة"، وآخر تصريح له في شهر أبريل 2019، أعلن "السبسي" بعد رحيل الرئيس "بوتفليقة": "إن الجزائريين يدركون

¹ Dalia ,Ibid, p: 02.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس (2011-2019)

جيدا خاطر التي ينطوي عليها أي صراع، ويستطعون التغلب عليها، لأنهم مروا بظروف مماثلة لها في الماضي".¹

ينبع صمت السلطات التونسية والزعماء السياسيين والنقابات والإعلام من الخوف من إثارة حادث دبلوماسي مع "الأخ الأكبر" كما يطلق التونسيون على الجزائر، واتهامهم بالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة، كما تدرك السلطات التونسية أن أي إعلان اليوم سيعقد ضدهم غداً وقد يكون له تداعيات اقتصادية وأمنية خطيرة ولذلك اكتفت بموقف الصمت. وعليه لا يمكن لتونس أن تكون على خلاف مع الجزائر لأن هناك الكثير على المحك، إلى جانب العلاقات التاريخية، فالدولتان تربط بينهما علاقات اقتصادية وأمنية قوية.²

• دول الساحل:

أبدت دول الساحل، ولا سيما مالي وموريتانيا والنيجر، درجة عالية من التحفظ. فالجزائر طرف فاعل محوري في "الكفاح ضد الإرهاب" ووسيط قوة مهم، لذلك إنهم يدركون جيداً أن زعزعة الاستقرار المحتملة للجزائر سيكون لها تداعيات خطيرة على الأجندة الجنوبية.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر عضو مؤسس وناشط في الاتحاد الأفريقي، وقد احتلت منصب مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي منذ عام 2004 ، وكذلك منسق مكافحة الإرهاب، تستضيف الجزائر مقر آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون في مجال الشرطة (AFRIPOL) ، وهي منظمة أفريقية تهدف إلى تعزيز تدريب الشرطة وتعاونها، كانت الجزائر من الجهات الفاعلة الرائدة في عملية نواكشوط ، التي بدأت في عام 2013 ، بهدف تعزيز التعاون الأمني الإقليمي الذي أنشأ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD)، كما أنها عضو ناشط في منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية وكذلك المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.³

بالمقارنة مع تونس فإن الموقف الإيراني يختلف عن ما هو في الجزائر، حيث عبرت إيران عن تأييدها ومساندتها للانتقال الديمقراطي في تونس منذ الإطاحة بالنظام السابق "زين العابدين بن علي"، فقد أعرب المرشد الأعلى (علي خامنئي) عن ارتياحه لما يجري في تونس وفي المنطقة وفي العالم ككل، إذ

¹ Ibid.

² Ibid, p p:03-05.

³ Ibid.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

أكد على أن: " تاريخ العالم وتاريخ البشرية اليوم يسير في منعطف تاريخي كبير ضد الدكتاتورية العميلة، وهذه مقدمات للثورة على الديكتاتورية العالمية والدولية، فهذه الشعوب الثائرة بما فيها تونس، إنما تسير نحو إسقاط هذه الدكتاتوريات العميلة وسيطرة الشعوب وحريتها وسيادة القيم المعنوية والإلهية".¹

في ظل الموقف المؤيد من طرف إيران، فإن النظرة التونسية إلى إيران لا تختلف عن الإدراك الإيراني تجاه التغيير، وذلك ما يتضح من تأكيد (راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة في تونس) من خلال مقال له بعنوان: إيران خطر على من؟، يعتقد فيه بأن إيران لا تشكل خطرا على الدول العربية او الخليجية، وإنما الخطر يكمن في إسرائيل، باعتبار أن إيران تدعم حركات المقاومة في المنطقة، وأثبتت عدم تدخلها في الشؤون الداخلية للبلدان العربية ، والسبب الذي جعل إيران مساندة للانتقال الديمقراطي في تونس هو العلاقات بين البلدين التي مرت بمرحلة الازمة بسبب علاقات النظام السياسي السابق مع التيار الإسلامي.²

• دول الخليج:

عرفت العلاقات الجزائرية مع دول مجلس التعاون الخليجي الغموض، ولئن تقاربت بعض المواقف من الانتقال الديمقراطي، وخاصة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، بقيت متأرجحة بين توتر وجفاء مبطن واستقرار مبطن يبرز تقاربا دبلوماسي الطابع، ولذا فإنها علاقة تتحكم بطياتها وتفاصيلها سياسات وتوجهات إقليمية واستراتيجية.³

عُرفت الجزائر في الساحة السياسية العربية بمواقفها الحيادية من منطلق تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مع تبني أسلوب الحوار بين الأطراف المتنازعة، وفي ظل انطلاق شرارة ما يعرف

¹ تامر كاظم السدي، محمد غسان الشبوط. "عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية". (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، 2018)، ص: 107-108.

² المرجع نفسه.

³ منية فاضل. "الجزائر ودول الخليج العربي: اختلافات كبرى ودبلوماسية ناجحة". البيت الخليجي للدراسات والنشر، ديسمبر 2015.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

إعلاميا "الربيع العربي"، ومع صعود التيار الإسلامي في كل من تونس ومصر وليبيا، بقيت الجزائر ثابتة في مواقفها حتى في خطاباتها الرسمية في إدارة الأزمة السياسية.¹

ففي ظل موجة الانتقال الديمقراطي وبعد سنة 2011 إلى سنة 2019، تبين موقف دول الخليج العربي بالصمت والحياد رفضا منها التعبير عن أي موقف، نظرا للموقف الجزائري الثابت في القضايا والأزمات الدولية، إضافة إلى رفض الشعب الجزائري أي نوع من التدخل الخارجي سواء غربيا أو عربيا، وأن هذا الموقف هو من شأن الشعب الجزائري ونظامه فقط، وقد عبر عن ذلك مرارا وتكرارا خلال مظاهراته والمسيرات التي يقوم بها في مختلف ولايات الوطن.

ومن جهة أخرى، مثل رفض الجزائر لمشروع قرار جامعة الدول العربية في اجتماع مجلس الجامعة في سبتمبر 2015 الماضي القاضي بتدخل عسكري عربي لحل الأزمة الليبية سبباً في استمرار التوتر في ليبيا، إذ تبنت الجزائر قراراً مغايراً تماماً لما ذهبت إليه بقية الدول العربية وأبرزها دول الخليج ما عدا قطر بترجيحها الحل السلمي القائم على الحوار بين مختلف الأطراف المتنازعة، وهو ما بين معارضة موقف دول الخليج من الثورة السورية، فقد عبرت الجزائر عن موقف هو أقرب لنظام الرئيس السوري "بشار الأسد" في حين دعمت دول الخليج وعلى رأسها السعودية والامارات الجيش الحر وفصائل أخرى عسكرياً ومالياً، وهذا الموقف جعل الجزائر خارج إطار أعداء الدول العربية والغربية، وبقيت الجزائر طرفاً حيادياً في الأزمات السياسية العربية، ما جعل دول الخليج و جامعة الدول العربية تلتزم الحياد والصمت تجاه الانتقال الديمقراطي في الجزائر خاصة في سنة 2019 التي كانت فيها الجزائر في مرحلة حساسة، ومحل أنظار مختلف القوى والهيئات الدولية بما ستؤول عليه نتائج الانتخابات الرئاسية في ظل غياب المشروعية.²

بالمقارنة مع تونس فإن موقف دول الخليج العربي بقلقها الكبير في البداية، رأت فيها حركة تغيير وإصلاح، واتجهت نحو مساعدتها اقتصادياً ومالياً، وقدمت قطر مليار دولار قرضاً لتونس، كما أبرمت (10) اتفاقيات مع تونس للاستثمار في مجال النفط والغاز، وأقرت السعودية عن طريق صندوق التنمية السعودي ثلاث (03) اتفاقيات قروض إنمائية ميسرة بتمويل إجمالي قيمته (220) مليار دولار، وهنا

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

تجدر الإشارة إلى أن تأييد قطر للانتقال الديمقراطي في تونس كان قويا وبلا تحفظات، أما جامعة الدول العربية فبقيت تنتظر عما ستفسر عنه الأحداث حتى أعلنت في النهاية على أنه ما يجري في تونس هو شأن محلي داخلي.¹

¹تامر، المرجع السابق، ص: 108-109.

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا وتحليلنا لتأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية، يتبين لنا:

✓ رغم المبادرة الإصلاحية التي قامت بها الدول المغاربية (الجزائر - تونس - المغرب - موريتانيا)، إلا أنها مجرد إصلاحات "شكلية" خلية أزمة داخل النظم السياسية المغاربية، منها فتح المجال لاندلاع احتجاجات شعبية في محاولة منهم تغيير الأوضاع السائدة في الدولة، وقد ساهم هذا "الحراك الشعبي" في تحقيق التوافق الوطني "تونس"، مقابل التزام حياد المؤسسة العسكرية، مقارنة بالجزائر التي ضمن الجيش الأمن والاستقرار للدولة من خلال اجراء الانتخابات الرئاسية لانتخاب رئيس الجمهورية بهدف ضمان الأمن الداخلي والخارجي في ظل التحولات الاقليمية الدولية من جهة، ومن جهة أخرى ضمان الأمن والاستقرار في ظل الأزمة السياسية.

✓ وجود مجتمع مدني كفاعل غير رسمي في الأزمة السياسية التي عرفتھا المنطقة المغاربية، حيث تأثر دوره في ليبيا نظرا للأوضاع السياسية والنزاع داخل الدولة ما أدى إلى أزمة بناء الدولة والحفاظ على السيادة الوطنية، مقابل ضعف موقعه في المغرب نظرا لعدم وجود ديناميكية حيوية في ممارسة نشاطه (نظام ملكي)، مقارنة بالجزائر وتونس الذي فتح له الانتقال الديمقراطي المجال لممارسة دوره الفعال من خلال فتح الحوار ومبدأ التشاركية مع مختلف الأطياف السياسية.

✓ يعتبر موقف القوى الغربية تجاه الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية موقف الهيمنة والتنافس حول المقاربة الاقتصادية، باعتبار المنطقة المغاربية موقعا جيواستراتيجي هام لها، فالتدخل الأجنبي (ليبيا) فسح المجال لتعميق الأزمات السياسية وتزايد التهديدات الأمنية الجديدة، مقابل عدم الحفاظ على السيادة ، مقارنة بتونس التي حاولت فيها القوى الغربية تدخلا غير مباشر، إلا أنها لم تستطع التأثير على أمنها وسيادتها، مقارنة بالجزائر التي بقيت ضمن مبدأ الحياد ، في حين اتخذ الاتحاد الأوروبي مبدأ الشراكة كآلية واستراتيجية للتدخل من خلال حماية حقوق الانسان، والديمقراطية (تونس) باشارك المجتمع المدني كفاعل فعال في الشراكة الثلاثية (تونس)، مقابل تطبيق مبدأ الديمقراطية التشاركية (الجزائر)، أما الدول العربية رغم الاختلافات الموجودة في أجندة سياساتها الخارجية وعلاقاتها مع دول الجوار ودول المنطقة العربية، فإنها فضلت البقاء حيادية وتشجيع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية

الفصل الثالث: مؤشرات تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة الجزائر-تونس(2011-2019)

للدول (الجزائر)، والخلاف والصراع (ليبيا)، والتناقض (تونس). وتبقى للعلومة السياسية تأثير في ديناميكية تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وخيار أمام الدول المغاربية.

رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر سنة 2011 و سنة 2016 بإدخال تعديلات جديدة على الدستور من خلال فتح المجال للتعددية الحزبية ومجال للمعارضة لممارسة نشاطها وفق القوانين العضوية، إضافة الى فتح المجال لمشاركة المواطنين من خلال الديمقراطية التشاركية، وتعديل قانون الجمعيات، إلا أن هذه المبادرة الإصلاحية مجرد "شكلية" لم تف بتعزيز الديمقراطية في السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وهو ما نجده في تونس رغم وضع دستور جديد 2014 الذي فتح المجال للحريات السياسية والحقوقية، إضافة الى تعديل القوانين المتعلقة بالانتخابات والجمعيات والأحزاب السياسية، بقيت علاقة المجتمع المدني بالدولة غير واضحة المعالم، لأن القانون الجزائري والتونسي فرض جملة قيود على فعالية المجتمع المدني من حيث ممارسة نشاطه وأدواره، ففي تونس رغم إقرار المشرع التونسي بتأسيس الجمعيات من طرف الأفراد، وإخضاع نظام التصريح، فإنه ضيق المجال على حرية التأسيس، إضافة الى ازدواجية التمويل من طرف الدولة والتمويل الأجنبي، فهي خاضعة للرقابة الإدارية، مقارنة بالجزائر فإن المشرع الجزائري كرس حق انشاء الجمعيات وأحال مهام ضمانات هذا الحق، إلا أن القانون لم ينص على ذلك، إضافة إلى اعتماد الترخيص بدل التأسيس وهذا يدل على تدخل الدولة في شؤون الجمعيات من حيث الدور والنشاط والجانب التمويلي مع عدم وجود تمويل أجنبي، وهذا دليل على خضوع الجمعيات لسلطة الدولة في مهامها، إلا أن ما يلاحظ وي طرح تساؤلات عن فعالية المجتمع المدني من حيث الاستقلالية والطوعية هو: رغم سيطرة الدولة على نشاط المجتمع المدني، لماذا المجتمع المدني الجزائري والتونسي لم يعتمدا على التمويل الذاتي، أو استغلال التمويل العام في تسيير مهامه ونشاطه في مختلف المجالات طبقا للقانون رغم تعددا وتنوعها؟ وهل سيطر المجتمع المدني الجزائري والتونسي ضمن المجتمعات غير المدنية في ظل غياب الاستقلالية؟ وهل القيود الدستورية والقانونية المفروضة على المجتمع المدني الجزائري والتونسي ستحد من فعاليتها في عملية الانتقال الديمقراطي خاصة من ناحية الاستقلالية والطوعية والفاعلية؟

الفصل الرابع

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

المبحث الأول: دور الحركة الجمعوية في عملية الانتقال الديمقراطي

دراسة مقارنة: الجزائر-تونس(2011-2019)

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتطور الحركة الجمعوية (دراسة مقارنة)

المطلب الثاني: علاقة الدولة بالحركة الجمعوية (دراسة مقارنة)

المطلب الثالث: دور الحركة الجمعوية في عملية الانتقال الديمقراطي (دراسة مقارنة)

المبحث الثاني: دور الحركات النقابية في عملية الانتقال الديمقراطي

دراسة مقارنة: الجزائر-تونس (2011-2019)

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتأسيس الحركات النقابية (دراسة مقارنة)

المطلب الثاني: علاقة الحركات النقابية بالنظام الحاكم (دراسة مقارنة)

المطلب الثالث: دور الحركات النقابية في عملية الانتقال الديمقراطي (دراسة مقارنة)

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني الافتراضي في عملية الانتقال الديمقراطي

دراسة مقارنة: الجزائر-تونس(2011-2019)

المطلب الأول: تقنيات الاتصالات جديدة وسيلة جديدة في الانتقال الديمقراطي (2011-2019)

المطلب الثاني: المجتمع المدني الافتراضي كبديل للمجتمع المدني الواقعي

المطلب الثالث: بيئة المجتمع المدني الافتراضي في فترة الانتقال الديمقراطي (دراسة مقارنة)

خلاصة الفصل الرابع

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

مقدمة الفصل الرابع:

طرح الانتقال الديمقراطي في الجزائر بعد 2011 جملة من التساؤلات حول الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني ضمن أطره القانونية والسياسية، الاقتصادية، رغم الإصلاحات السياسية التي أقرها رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة"، بعد التعديل الدستوري 2016، لم يطرأ أي جديد ضمن المقاربة التشاركية للمجتمع المدني سواء على المستوى الوطني أو المحلي في تحقيق الديمقراطية التشاركية وتقوية آليات الحكم الرشيد داخل هيئاته الوطنية المختلفة، أو من خلال الإنجازات المهمة التي يقوم بها، الكثير من المحللين والباحثين ربطوا هذا الضعف ضمن السياق القانوني الذي ينظم مختلف هيئات المجتمع المدني في ممارسة أدواره ونشاطه خاصة فيما يتعلق بالمشاركة الفعالة والمؤثرة في صنع القرارات والتأثير في السياسات العامة للدولة، هذا ما انعكس سلبا على مكانة المجتمع المدني الذي فقد المواطن الجزائري ثقته في ممارساته، والانخراط في مختلف جمعياته، الأمر الذي دفع به إلى رسم نظرة تشاؤمية حول دور المجتمع المدني في التغيير السياسي الذي طالب به الشعب الجزائري خلال فترة 2019.

شأنه شأن الحياة السياسية في تونس، حيث عرفت أدوار المجتمع المدني الجمود بسبب ارتباطه الوثيق بالدولة، ومحدودية الموارد المالية والاستقلالية في ممارسة نشاطه، إلا أنه بعد التحولات السياسية التي عرفت تونس منذ 2011، تقلبت موازن المعادلة المدنية في تفعيل أدواره بمختلف تشكيلاته، تم الاعتماد على العمل الجماعي والخبرة المتراكمة للناشطين في المجتمع المدني، فطرح هذه المسألة العديد من الأبحاث عن سبل تفعيل مشاركته في دعم الانتقال الديمقراطي.

نظرا لوجود العديد من مكونات المجتمع المدني كل حسب نشاطها وتوجهاتها، ودورها في الحياة العامة منها النوادي والزوايا والمساجد، وكذا النقابات والجمعيات، الجمعيات النسوية، أرباب العمل، المنظمات غير الحكومية، إلا أنها اتخذت نقاشات كثيرة من حيث التصنيف، وبذلك تم حصر موضوع دراستنا على ثلاثة فواعل مهمة في المجتمع المدني والتي نجدها ضمن إطار البناء الديمقراطي، وتحاول من خلال نشاطها إثبات دورها خاصة في ظل الانتقال الديمقراطي وتتمثل في النقابات والجمعيات والمجتمع المدني الافتراضي، وقد تم اختيار هذا التصنيف بناء على موسوعة أمال قنديلي، لنضيف إليه الفاعل الآخر الذي برز كفاعل جديد في الدراسات والأدبيات المعاصرة في المجتمع المدني الافتراضي.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

المبحث الأول: دور الحركة الجمعوية في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر-تونس (2011-2019)

عرفت الجمعيات حركة واسعة خلال فترة الانتقال الديمقراطي بعد 2011، وما ترتب عنها من فتح مجال ممارسة النشاط الجمعوي بعدما استقادت من فتح مجال التعددية والمشاركة السياسية، إضافة إلى جملة التحولات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر وتونس للتوجه نحو الخصخصة واقتصاد السوق، الأمر الذي جعل من الجمعيات المعتمدة تدخل ضمن دائرة المقاربة التشاركية من خلال دورها الطوعي خلال فترة الانتقال الديمقراطي في دعم الديمقراطية في ظل الانفتاح الديمقراطي والمشاركة في تقديم الخدمات، وهي فرصة منحت للجمعيات للخروج من التبعية والخضوع للدولة.

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل الخلفية التاريخية لتطور المجتمع المدني في الجزائر وتونس من منظور مقارن، ثم رصد وتفسير إسهامات الجمعيات خلال عملية الانتقال الديمقراطي في البيئة الجزائرية والتونسية (2011-2019).

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتطور الحركة الجمعوية

إن تحليل المقاربة التاريخية لتطور الحركة الجمعوية في الجزائر، وعلاقتها بالدولة، ترجع لمراحل تاريخية بدءا من فترة الاستعمار الفرنسي، التي تفيد بوجود تشكيلات المجتمع المدني، تؤكد معظم الدراسات التي تناولت تاريخ الجزائر المعاصر أن المؤسسات الأهلية كان لها فضل كبير في مقاومة الاستعمار الفرنسي، إلى غاية بداية القرن العشرين حيث ساهمت بعض الزوايا والطرق الصوفية والمدارس القرآنية ومؤسسة الأوقاف بدور لا يُستهان به في هذا الشأن، وقد عملت على الحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية.¹

في سنة 1901، فُتح المجال أمام إنشاء الجمعيات في الجزائر رغم الظروف السائدة، إلا أنها سرعان ما تميزت بالاختلاط حيث أصبحت جزائرية وأوروبية في آن واحد، لتُصبح بعد فترة من الزمن ذات طابع أهلي مسلم، تتاضل في سبيل هدف واحد هو رفض الكيان الفرنسي على أرض الجزائر لتتجه

¹ صالح زباني، "تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد(17)، (ديسمبر 2007)، ص: 91-92.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

جهودها نحو العمل السياسي الذي يهدف إلى خلق الوعي لدى الفرد الجزائري، رغم المساعي الفرنسية في طمس معالم الهوية الجزائرية وتركه في غياب الجهل والامية، ومن أبرز هذه الاتجاهات "نجم شمال أفريقيا" جمعية العلماء المسلمين¹.

وقد عرفت الجزائر أول دستور 1963 منذ الاستقلال، حيث نصت المادة 19 على حرية تكوين الجمعيات، إلا أن الأمور لم تتغير إلى غاية 1970 بعد أن تم إصدار الأمر رقم 71/79 المؤرخ في 1971/09/03 ضمن أول تشريع جزائري الذي تم من خلاله تحديد الضوابط والإجراءات اللازمة لإنشاء الحركة الجمعوية في الجزائر، إلا أن النظام الجزائري كان واضحا فيما يخص التمسك بحقوق الإنسان، تم الإعلان بشكل رسمي سنة 1986 السماح بقيام هيئة تتكفل بهذا الجانب، ليتم إنشاء الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان².

تميز حضور المجتمع المدني في هذه الفترة بالضعف، نظرا لترسخه بعمق في النظام السياسي الجزائري، خاصة خلال الأحادية الحزبية، حيث أدى إلى غياب وجود قطاع فعال وناشط، ومع ذلك حدثت تطورات ملحوظة في تطور المجتمع المدني لأول مرة خلال نظام "بن جديد"، حيث أصبحت الاحتجاجات بارزة من خلال النقابات العمالية الشائعة في فترة 1988³.

تواصل الغموض حول مكانة التنظيم الجمعوي في الجزائر، وتتميز بالضعف، نظرا للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها الجزائر منذ فترة 1989، كانت مؤسسات الدولة تعمل بحزم ضد وجود أية وساطة بينهما وبين المواطن خلال سنة 1990، إذ أنها كانت ترفض عمليا أية انتماءات للمواطن إلى التجمعات التي لا تخضع مباشرة إلى مراقبتها وتوجيهاتها، بمعنى أن مؤسسات

¹ زبير غزالة، "المجتمع المدني في الجزائر، الجمعيات نموذجا"، مجلة التنمية البشرية، عدد(10)، (مارس 2018)، ص ص: 266-269.

² المرجع نفسه.

³ Israel Nyaburi Nyadera, Billy Agwanda, « Algeria's Turbulent Path to Democracy: Missed Chances and The Fall of Abdelaziz Bouteflika », **International Journal of Politics and Security**, (2019), 1(2), P :50

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

الدولة الجزائرية كانت ذات نظرة تجاه المجتمع المدني بالشك، وعدم تقبل تجمع دائم ومنظم يتفاعل مع المواطن دون انتظار تعليماتها حول محتوى وطريقة العمل والأهداف المراد تحقيقها في أي من نشاطها.¹ ومن أبرز مظاهر تشكل المجتمع المدني في الجزائر، سلسلة التحولات الحاصلة في البيئة الجزائرية منها أحداث أكتوبر 1988، التي بينت فشل النموذج التنموي المتبع المتمثل في النموذج الاشتراكي، حيث أجبرت السلطات على الاعتراف بالصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر، مما دفعها إلى ادخال إصلاحات عميقة للنهوض بالاقتصاد الجزائري، خاصة مع انخفاض العائدات من العملة الصعبة.²

لكن هذه الإصلاحات برزت في الميدان السياسي أكثر من الاقتصادي، حيث تم إجراء تغيير حكومي وجاءت حكومة "مولود حمروش" لتجسيد استقلالية المؤسسات، وإدخال آليات نظام السوق من أجل التكيف مع الواقع الاقتصادي، وإعادة النظر في دور الدولة من خلال إعداد البرامج التنموية، ورفع المردودية وتحقيق الفعالية، وفي هذا الإطار تم إصدار مجموعة من القوانين تهدف إلى تغيير هياكل الاقتصاد الجزائري ضمن مسار أيديولوجي جديد، ترتبط فلسفته بتطبيق سياسة اقتصاد السوق والتوجه نحو النموذج الليبرالي الذي يتماشى وخصوصية البيئة الجزائرية في ظل الوضع القائم.³

إضافة إلى ذلك تأثير العوامل الخارجية في دور المجتمع المدني في الجزائر، نظرا للتطورات السريعة التي عرفها النظام الدولي الأمر الذي ترك آثارا عميقة في مجمل التفاعلات السياسية الدولية المعاصرة، والتي شكلت بدورها ضغوطا كبيرة على صانع القرار في العالم الثالث، وبطبيعة الحال تأثرت الجزائر بهذه التغيرات العالمية التي برزت فيها مفاهيم جديدة وظهر المجتمع المدني في الخطابات السياسية، وفي هذا السياق نذكر العوامل الإقليمية التي ارتبطت بتراجع دور الدولة وصعود موجات الاحتجاج والمطالبة بالتغيير ومنها تسارعت الأحداث لانتشار موجة الانتقال الديمقراطي في النظام العربي

¹محمود بوسنة، "الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، جامعة منتوري قسنطينة، عدد(17)، (جوان 2002)، ص: 135.

²عبد الله زوبيري، النخبة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012/2013)، ص: 92-93.

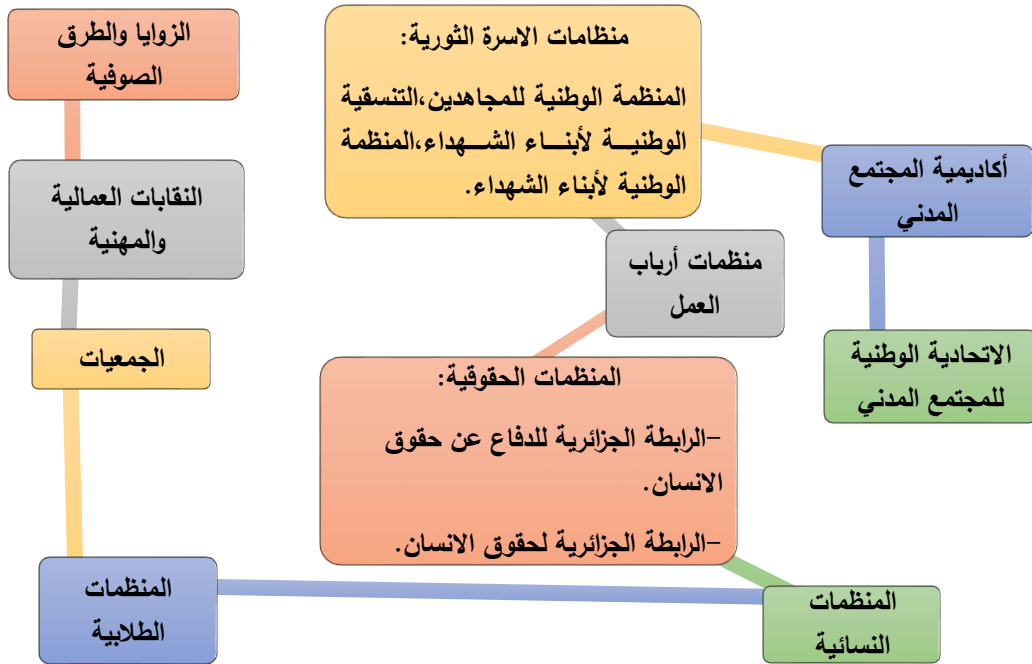
³ المرجع نفسه.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

عامة، وفي النظام المغربي خاصة الجزائر سنة 1989، الأمر الذي دفع بظهور المجتمع المدني بتشكيلاته المختلفة رغم الصعوبات التي يعيشها.¹

أما العوامل الدولية فيمكن حصرها في التغييرات التي حصلت في سياسة الاتحاد السوفياتي وعلاقته بالغرب، من خلال دمج الاقتصاد السوفياتي في الاقتصاد العالمي، والتي شكلت عنصرا ضاغطا على صناع القرار في الدولة الأكثر قربا من الاتحاد السوفياتي، إضافة إلى التوجه نحو التعددية الحزبية، والانتشار الواسع للعولمة كأداة تحليلية لوصف عمليات التغيير في الحياة السياسية والاقتصادية، الأمر دفع بتغلغل مفهوم الثقافة المدنية والديمقراطية التشاركية، مبدأ الشفافية، واحترام حقوق الانسان، المنظمات غير الحكومية، كلها متطلبات فسحت المجال لإحداث تغييرات جوهرية في البيئة الجزائرية لبعث حياة جديدة من خلال المجتمع المدني.²

مخطط رقم(13): أهم تشكيلات المجتمع المدني في الجزائر



المصدر: من تصميم واعداد الباحثة استنادا إلى المعطيات السابقة

¹ المرجع نفسه، ص: 183-184.

² المرجع نفسه.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

تواصلت الاحتجاجات في البيئة الجزائرية حتى سنة 2001 نظرا للأحداث التي شهدتها منطقة القبائل، وفي أواخر عام 2018، اعتُبر دور المجتمع المدني ضعيفاً وغير قادر على مساءلة الحكومة، واستخدمت الحكومة الخوف كأداة لإسكات المجتمع المدني ونشطاءه، إلا أن طبيعة الوسائل التي استخدمتها السلطة الحاكمة لإضعاف دوره البارز لم تستمر نظرا لاندلاع الاحتجاجات والمظاهرات الراضية للأوضاع السائدة بتاريخ 22 فبراير 2019، منها تم إحياء المجتمع المدني فيها، ليصبح لاعباً رئيسياً في تنظيم الاحتجاجات في الشوارع التي أسقطت نظام بوتفليقة.¹

وقد عرفت فترة التعددية وفترة الإصلاحات السياسية نموا كبيرا لعدد الجمعيات في الجزائر، وأصبحت تحاول إبراز نشاطها ودورها في تأثير على السياسات العامة، وفي محاولة منها كسب ثقة المواطنين للانخراط ضمن مؤسساتها، من خلال نشر الثقافة المدنية لدى المواطنين، وهذا ما سيتم تحليله في الفصل الخامس الذي سنحدد فيه مختلف تنظيمات المجتمع المدني على المستوى الوطني والمحلي.

أما في تونس، فإن تشكل المجتمع المدني تبين منذ تأسيس جامعة عموم العملة التونسية كأول نقابة مستقلة عن النقابات الفرنسية سنة 1924 على يد محمد علي الحامي والطاهر الحداد، وكانت سبّاقة في إصلاح أوضاع المرأة بإصدار مجلة الأحوال الشخصية سنة 1956 وظهور أولى المنظمات الحقوقية على المستويين العربي والإفريقي، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، سنة 1976، وكأنّ هذه التراكمات الهائلة في سجلّ الإصلاحات الاجتماعية وبناء المؤسسات أفضت ذات يوم، في 14 جانفي 2011، إلى اندلاع موجة "الانتقال الديمقراطي" كأول ثورة على الاستبداد في المنطقة.²

وفي هذا السياق، تضاعف الوعي لدى المجتمع المدني التونسي لتوسيع دائرة العمل الجمعي، بادر عدد من الوطنيين والوطنيات بتكوين اللجان المدنية مثل "لجنة السلم والحرية" عام 1949 والتي ترأسها سليمان بن سليمان وضمت طيفا متنوعا من الدستوريين والشيوعيين والقوميين والمستقلين. كما قام الشيوعيون في فيفري 1952 بإنشاء "لجنة الدفاع والتضامن الإنساني" بهدف تقديم العون المادي والأدبي

¹ Israel Nyaburi, **Ibid**, P :51.

² أحمد القلعي، عضو الهيئة المديرة للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، " المجتمع المدني التونسي: فاعل أساسي قبل الثورة وبعدها"، ص: 06-07. مقال نشر عبر موقعه الخاص في أكاديميا.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

للمساجين السياسيين وعائلاتهم، كما شارك اتحاد الشغل مع المنظمات الديمقراطية والجمعيات الثقافية في إنشاء "لجنة الحركة للدفاع عن حرية الصحافة".¹

رغم المجهودات التي قامت بها مكونات المجتمع المدني، إلا أنها عانت من الضعف شأنها شأن الجزائر بسبب تدني مواردها وارتباطها بالدولة، فظاهر شراكتها مع الدولة تشمل التنسيق حول ادماج الفئات الاجتماعية الهشة، وطلبة المدارس في عملية التنمية، إضافة إلى تنمية الوعي لدى الشباب بالقضايا الصحية والاجتماعية، وقد مورست رقابة صارمة على نشاطها.²

ومنذ الاستقلال عملت الدولة على تجحيم دور الجمعيات واستقطابها، فجعلها كانت تابعة للدولة أي الحزب الحاكم لأنه لا فرق بين الدولة والحزب، ومرتبطة بهياكله، والجمعيات التي كانت تحاول الاستقلال ظلت مهمشة، وتتعرض للتضييق بسبب اختلاف مواقفها من سياسة الحزب والدولة.³

ففي سنة 1976، تجرأت مجموعة من الشخصيات ذات التوجه الليبرالي، الاشتراكي الديمقراطي، بعضهم من المنشقين عن الحزب الحاكم، على التقدم لمصالح وزارة الداخلية بطلب تأسيس منظمة حقوقية مستقلة، وهكذا ولدت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وتحصلت على التأشيرة القانونية في 7 ماي 1977 كأعرق المنظمات العربية والإفريقية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، ففي سنة 1989، تأسست جمعيتان نسويتان عززتا النسيج الجمعياتي المناضل والمستقل وهما: الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية.⁴

أما خلال مرحلة بعد بورقيبة، فقد اشتد التضييق على نشاط المجتمع المدني، رغم محاولة نظام "بن علي" تقديم صورة مشرقة عن نظامه وعن النجاحات الاقتصادية والسياسية التي حققها، فقد حاول ان يعطي مجالا ضيقا لعمل تلك المنظمات وهذا ضمن استراتيجية "المرونة الاستبدادية" التي تشير إلى

¹ المرجع نفسه، ص: 09.

² أمير وحشي، المرجع السابق، ص: 438.

³ المكي دراجي، عبد الفتاح سويد، "المجتمع المدني وعملية الانتقال الديمقراطي في تونس"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد (01)، عدد (03)، (ديسمبر 2017)، ص: 35.

⁴ أحمد ، المرجع السابق، ص: 10-11.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

"الصمود الاستبدادي" وهي الطريقة التي توافق بين احتياجات المجتمع الدولي من أجل الديمقراطية والديمقراطية، في استمرارية النظام القائم.¹

ولكن لم تستمر الأوضاع التي عاشتها مكونات المجتمع المدني رغم التضييقات التشريعية والقانونية، لتنتقل إلى مرحلة البحث عن الاستقلالية والمشاركة ضمن العملية السياسية من خلال موجة الانتقال الديمقراطي التي انطلقت من البيئة التونسية، ليتوسع عدد الجمعيات في ظل المرحلة الانتقالية وما بعدها وهذا ما سيتم تحليله وفق الاحصائيات المقدمة عن تطور الجمعيات في تونس خلال فترة الانتقال الديمقراطي.

مخطط رقم(14): أهم تشكيلات المجتمع المدني في تونس



المصدر: إعداد الباحثة استنادا على المعطيات السابقة

المطلب الثاني: علاقة الدولة بالحركة الجمعوية (دراسة مقارنة)

إن تطور المجتمع المدني في الجزائر وتونس لم يكن وليد أحداث التغيير السياسي الراهن، بل انه تشكل وتأسس ضمن مراحل تطور النظام السياسي منذ الاستقلال.

ولذا لابد من فهم السياق النظري لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني، باعتباره ركيزة أساسية في فهم الديناميكيات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع، وفي هذا السياق ظهرت العديد من التيارات، والمدارس

¹أمير، المرجع السابق، ص: 438.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

الفكرية التي تفسر هذه العلاقة، الأول انطلق من فكرة سمو الدولة على المجتمع المدني، بحكم أنها تمثل الصالح العام، وهي التي تحقق التوازن والانسجام بين مختلف المصالح الاجتماعية الفئوية الخاصة التي يعبر عنها بالمجتمع المدني، والدولة وفق أنصار هذا التصور هي مستقلة عن المجتمع، بل هي التي تقوم بحمايته وتطويره وفق تصورات النخبة الحاكمة وأفكارها. أما التيار الثاني فينطلق من فكرة أولوية المجتمع على الدولة، وأن هذه الأخيرة ليست مستقلة عن المجتمع، فعندما تتفصل الدولة عن المجتمع تتحول إلى قوة إكراه لا تتمتع بالشرعية.¹

أما تيار آخر فيرى أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هي علاقة متلازمة تكاملية، أي ليست مجرد علاقة نفي أو إثبات، وإنما هي علاقة يتحول فيها كل طرف إلى مركب مكون للطرف الآخر، حيث لم يعد الخيار بين دولة ديمقراطية تنفي الحاجة إلى مجتمع مدني، لأنها تمثله، ومجتمع ديمقراطي ينفي الحاجة إلى الدولة، لأنه قادر على إدارة شؤونه.²

فالدولة والمجتمع المدني في الواقع هما واقعان متلازمان، إذ لا يمكن تصور عدم وجود المجتمع المدني من دون حماية الدولة له ولا بناء للمجتمع المدني من دون بناء الدولة، باعتبار الدولة تستمد من المجتمع المدني قيمها وسياساتها، ومن ثم فلا بد من وجود درجة من السيطرة للدولة على مؤسسات المجتمع المدني، وفي الوقت ذاته تمثل الدولة الإطار الذي يحتضن ويؤطر حركة المجتمع المدني.³ إن ثنائية المجتمع المدني والدولة والعلاقة بينهما لها جوانب تمييزية كثيرة خاصة من حيث أداء الوظائف، بالرغم من وجود وظائف مشتركة يعتبر فيها المجتمع المدني أداة مساعدة للدولة خاصة فيما يتعلق

¹ علي الدين هلال، "العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في التحليل السياسي المعاصر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، (2008)، ص 4.

² إيمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي (معهد البحرين للتنمية السياسية، ط1، 2017، ص:27.

³ فؤاد عبد الله ثناء، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997)، ص:287.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالدولة تبقى منفردة من حيث مجموعة من الخصائص نذكر منها:¹

- اعتبارها تمثل الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني.
 - احتكارها لحق الاستخدام الشرعي للقوة.
 - امتلاكها السلطة، فالدولة كتنظيم سياسي مركزي له سلطة عامة في شؤون المجتمع كله.
- كذلك ما يلاحظ على طبيعة العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني فهي محددة بإطار قانوني معين ترتبط من جانب بمدى اتساق هذا الإطار القانوني مع المواثيق والاتفاقيات والعهود الدولية التي صادقت عليها الدولة، وأصبحت من ثم جزءا من نظامها القانوني الداخلي، وترتبط من جانب آخر بعمومية تطبيق هذا الإطار القانوني، بحيث لا يرد على هذا التطبيق استثناءات تفقد الدولة هيبتها، وتصبح معول هدم لجسور الثقة بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني.²
- طرح هذا الجدل الفكري نقاشات كثيرة لدة المفكرين والباحثين، حيث تم ربط تطور الجمعيات في الجزائر بطبيعة النظام السياسي القائم، بذلك تم تصنيف الجمعيات على أنها ضعيفة ومنقسمة جداً، حيث لا يمكن أن تساهم في أي تغيير حقيقي، و في الآونة الأخيرة جادل كل من الباحثين **Francesco Cavatorta** * و **Vincent Durac** * بأن غياب الأحزاب السياسية، تشكل الجمعيات إطاراً تحدث فيه السياسة، ويتحدث الباحثان عن تصنيف المجتمع المدني العربي بأنه مجرد أداة من أدوات الدولة، ويجادلون بأنه قد لا يكون مجرد أداة من أدوات الدولة، إلا أن المجتمع المدني الذي لا يساهم في إرساء الديمقراطية يتعين عليه أن يعمل ضمن شبكات المحسوبية الفاسدة للأنظمة المعمول بها.³

¹ هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999، رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة في العلوم السياسية، 2009)، ص: 41.

² إيمان ، المرجع السابق، ص: 27.

³ Jessica Ayesha Northey, « Associations and Democracy in Algeria », 'Associations and Democracy in Algeria' Democratization, vol (24), (N= 2), (2017), p : 03.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

وبناء ما تم تحليله في الفصل الثالث، تحديدا في المبحث الثاني الموسوم بـ " قانون الجمعيات"، فإننا نستقرئ من خلاله علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر وتونس ضمن النقاط التالية:

• **طبيعة النظام السياسي: إن النظام السياسي الجزائري** ما زال في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، رغم توفر العناصر الشكلية للديمقراطية، إلا أن بعض الممارسات غير الديمقراطية والتسلطية مازالت تطفو إلى السطح من فترة إلى أخرى، وإذا أخذنا من منظور فارق الإمكانات في السلطة والقوة بين المجتمع المدني والدولة، فإن العلاقة بينهما تكون لصالح الدولة وهيمنتها، وستعطي دفعا ودعما معنويا للنظام الحاكم للسيطرة على المجتمع المدني حفاظا على بعض المكاسب ما أمكن، مع الظهور بمظهر الحكومة الديمقراطية.¹

بالمقارنة مع تونس نجد ان النظام السياسي التونسي: نجد العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني التونسي تتميز بسيطرة أجهزة الدولة على أغلب منظمات المجتمع المدني، فمثلا تميزت العلاقة بين النقابات العمالية مع السلطة بين التحالف والإخضاع والمنافسة على امتداد فترة 1956 إلى فترة السبعينيات بتحالف الحزب الدستوري والنقابات العمالية، أما في فترة حكم الرئيس "بن علي" رغم ظهور المنظمات غير الرسمية والمتمثلة في الجمعيات والتعاونيات التي لعبت دورا مهما في عملية التأطير والتنشئة، إلا أنها بقيت تحت سيطرة الدولة.²

وبذلك نستخلص أن النظام السياسي في الجزائر وتونس تأثر بالخلفية الاستعمارية التي كرسّت التبعية والتوجهات الايديولوجية ضمن المقاربات القانونية التي انعكست سلبا على نشاط المجتمع المدني

*** Francesco Cavatort :** أستاذ محاضر أول في العلاقات الدولية وسياسة الشرق الأوسط في كلية القانون والحكومة، جامعة مدينة دبلن. تكمن اهتماماته البحثية في عمليات التحول الديمقراطي في العالم العربي، والدور السياسي للحركات الإسلامية ونشاط المجتمع المدني. نشر أبحاثه في عدد من المجالات وألف سابقاً كتاباً عن التحول الفاشل في الجزائر.

*** Vincent Durac :** أستاذ محاضر في سياسات الشرق الأوسط وسياسات التنمية في كلية السياسة والعلاقات الدولية ، جامعة كوليدج دبلن. يهتم بالإصلاح السياسي ودور المجتمع المدني وتأثير الجهات الخارجية على الشرق الأوسط. وهو أيضاً محاضر زائر في سياسة الشرق الأوسط في جامعة بيت لحم في فلسطين.

¹ منير مباركية، "علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، (أفريل 2011)، ص: 417.

² المكي، المرجع السابق، ص: 35.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

وبقي تحت سيطرة الدولة، وبذلك تمكنت من احتواء نشاطها على الساحة السياسية رغم ممارسة الضغط من خلال أسلوب الإضراب، ولكن النخب السياسية وجدت نفسها بصدام في حالة تصاعد وتيرة نشاط وتشكيل منظمات المجتمع المدني، لذلك كرست عبر النصوص القانونية وعبر الدستور مبادئ تخضع لها الممارسة الجموعية والنقابية بما يتماشى ومصالحها الشخصية، وهذا راجع للثقافة السياسية التي اكتسبتها منذ الاستعمار.

• **الثقافة السياسية: إن تكوين الثقافة السياسية في الجزائر تضمنت عدة متغيرات متداخلة منها** المؤثرات الجغرافية والأرضية التاريخية (تعاقب الغزاة على أرض الجزائر خاصة الاستعمار الفرنسي بالإضافة إلى ثورة أول نوفمبر)، وكذا الدين الإسلامي واللغة العربية اللذان مثلاً أهم دعامة للشخصية الجزائرية وإحدى قنوات التنشئة الأساسية، فضلاً عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر خلال فترات تاريخية متسلسلة.¹

وضمن هذا السياق فإن الحديث عن الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري يشير إلى طبيعة النظام السياسي من خلال إدماجه للفرد ضمن أفكاره وقيمه، بمعنى اتجاهات الأفراد نحو النظام السياسي ومدى قدرتهم في المشاركة في صنع القرار، ففي البيئة الجزائرية لا تختلف الرؤية النخبوية للمجتمع المدني كثيراً عن الاعتقاد الراسخ لدى النخب العربية الحاكمة، فإذا كان المجتمع المدني يضم في مؤسساته هيئات وتنظيمات ذات أبعاد مختلفة تنشأ خارج نطاق سلطة الدولة ودائرة تأثيرها، فإنه لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني قوي في الجزائر، في ظل غياب الاستقلالية والفعالية، وهذا راجع لعدة عوامل مرتبطة بالعوامل القانونية والسياسية، والاقتصادية المتأثرة بالثقافة المزدوجة بالنخبة الحاكمة التي تؤمن بالمركزية في صنع القرارات، بذلك ترى بأن وجود مجتمع مدني قوي وفاعل بمثابة تهديد لمصالحها، يتعين عليها المراقبة والسيطرة عليه.²

بالمقارنة مع تونس منذ الاستقلال لا يزال ضمن النظام المغلق، حيث ما يميز النخبة السياسية التي حكمت تونس عقب الاستقلال هو خلفيتها الليبرالية الديمقراطية، نظراً لما عاشته النخب في فترة

¹ عمر مرزوقي، فايزة صحراوي، " الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر طبيعة العلاقة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، عدد(08)، (جانفي 2016)، ص ص: 45-147.
² المرجع نفسه.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

الاستعمار وتشبعت بالقيم الغربية، وقد عاينت من موقعها التجربة الديمقراطية الفرنسية، ولذا عملت على ديمقراطية النظام السياسي بعد تخليها عن الملكية واعتمادها على النظام الجمهوري، ومن هذا المنطلق تبقى الدولة هي الفاعل الرئيسي من محور الهيمنة رغم وجود مؤسسات ودستور ينص على الحريات الفردية.¹

• **قوة الدولة في مقابل ضعف المجتمع المدني:** في ظل توفر الإمكانيات المادية والمالية لمؤسسات الدولة، فإنها تؤهلها للسيطرة والتحكم في أي تنظيم خارجها يعمل على المستوى الوطني، في حين أن أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائري لا تكاد تتوفر على الحد الأدنى من الإمكانيات المالية والمادية لتمارس نشاطها بكل استقلالية.²

منذ إقرار التعددية في الجزائر، استمرت الدولة في التعامل مع الجمعيات التابعة لها كالاتحاد العام للعمل الجزائريين، والاتحاد العام للنساء الجزائريات، والاتحاد العام للفلاحين الجزائريين، التي تعمل على فرض استمرار هيمنتها والدفاع عن النظام، وبذلك تفتقر إلى مبدأ الاستقلالية عن الدولة، وشمل كذلك في فترات لاحقة وجود جمعيات عديدة أصبحت تعبر عن ولائها للنظام مقابل حصولها على الربح، هذا ما انعكس سلبا على مصداقيتها، وضعفها في ممارسة أدوارها وبقيت بدون فعالية.³

بالمقارنة مع تونس فإن الحديث عن علاقة الدولة بالمجتمع المدني منذ مرحلة حكم الحبيب بورقيبة (1957-1987) إلى مرحلة زين العابدين بن علي هي سيطرة الدولة على منظمات المجتمع المدني، فقد اعتمد بورقيبة على توثيق علاقته مع مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها "الاتحاد العام التونسي للشغل"، بحيث أصبح الاتحاد جزءا من منظومة الحكم التونسي، وعملت مؤسسات الدولة التونسية على تجسيد آليات القمع مع آليات الرقابة والهيمنة الثقافية، ومنذ الاستقلال سعى إلى السيطرة على قوة المجتمع المدني.⁴

وفي هذا الصدد قالت سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "لا أحد من دوائر المجتمع المدني في تونس آمن من التدخل الحكومي، ولا حتى

¹ المكي، المرجع السابق، ص: 34.

² منير، المرجع السابق، ص: 416.

³ يوسف حميطوش، "إشكالية المجتمع المدني في الجزائر"، مجلة المفكر، عدد (12)، (د.س)، ص: 416.

⁴ شهر زاد صحراوي، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية-دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، ذكره لنيل شهادة الماجستير (بسكر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2014)، ص: 73.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

النقابات المهنية، إذا نُظر إليهم على أنهم ينتقدون الحكومة. إن الحكومة التونسية باستخدامها أساليب تتراوح بين وضع العراقل البيروقراطية إلى الاعتداء البدني؛ تضع العديد من النقابات التونسية تحت رحمتها¹.

• **تواجد المجتمع المدني في مقابل قوة الدولة:** بالنظر إلى المراحل التاريخية لتشكيل المجتمع المدني في الجزائر وتونس، فإنه لم يظهر إلا في فترة التعددية في الجزائر، وفترة ما بعد بن علي في تونس خاصة من ناحية العدد والفعل، في مقابل تواجد السلطة منذ عقود، إضافة إلى الدعم المالي الذي تتلقاه تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر فهي بنسبة كبيرة من طرف الدولة في ظل غياب التمويل الأجنبي، مقابل محدودية القدرة على التمويل الذاتي نتيجة ضعف الثقافة المدنية في المجتمع الجزائري مقارنة بتونس التي تتلقى الدعم من التمويل الأجنبي².

ومنه نستخلص وفق مقترح "جويل ماجدال" في علاقة الدولة بالمجتمع المدني، فإن متلازمة الدولة قوية مقابل مجتمع مدني ضعيف، وجود مجتمع مدني مقابل دولة قوية، يدفعنا للقول إن المتلازمتين تبقيان محل نقاش وجدل نظرا لوجود قيود تشريعية وقانونية فرضتها الدولة لاحتواء نشاط منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى ضعف الثقافة المدنية التي تُفعل المجتمع المدني في ممارسة أدواره المختلفة سواء على المستوى الوطني أو المحلي.

لذلك نفى جويل ماجدال احتمالية قيام المجتمع القوي الذي ينتج الدولة القوية في العالم الثالث، فإن التحولات التي شهدتها تونس قد أعادت الاعتبار للبعد المجتمعي كمتغير مستقل في علاقته بالدولة، وهو ما نجده في الجزائر خلال الإصلاحات السياسية وموجة التغيير الأخيرة 2019 التي فتحت متنفسا آخر لتطوير علاقة الدولة بالمجتمع في المنطقة³.

¹ هيومن رايتس ووتش، "ثمن الاستقلال إسكات نقابات العمال والطلاب في تونس: أكتوبر 2010".

<https://www.hrw.org/ar/news/2010/10/21/240870> (14/10/2020)

² منير، المرجع السابق، ص: 417.

³ الحواس كعبوش، "علاقة الدولة بالمجتمع في المنطقة المغاربية... قراءة في الحالة التونسية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، مارس 2020.

<http://www.acrseg.org/41557> (14/10/2020)

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

وفي دراسة قام بها الدكتور علي بن طاهر في مقاله بعنوان: التحدي الديمقراطي ومستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في منطقة المغرب العربي"، وضع فرضيات تحدد المسارات المستقبلية للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الدول المغاربية منها الجزائر وتونس، وتقوم هذه الفرضية على فكرة هي أن تحديد المسارات المستقبلية لعلاقة الدول المغاربية بالمجتمع المدني متوقف على أساس درجة الثقافة السياسية السائدة والتطور الحاصل في حدود المشاركة التي يرسمها كل من المجتمع السياسي والمجتمع المدني، عندما يفضي الأمر إلى الدفع بالعملية نحو الديمقراطية.¹ وفق هذه المتغيرات حددت المسارات وفق ما يلي:

➤ **المسار الخطي (يفترض بقاء الأوضاع على حالها):** قد تتجه العلاقة المستقبلية نحو مزيد من التعارض وأن تفرض الدولة سيطرتها على المجتمع المدني، وفي هذا المسار وضع الدكتور مشهدين الأول محدد في استمرار سيطرة الدولة على المجتمع المدني، حيث ستظل الدولة تبحث عن كل الوسائل التعبوية للحفاظ على محورها المركزي من خلال السيطرة والتحكم في كل المجالات، خوفا من ظهور فاعل قوي قد يؤسس لشرعية موازنة، وبالتالي قد يهدد أركان النظام السياسي كلها. أما المشهد الثاني فهو استمرار تراجع دور المجتمع المدني، أي حركية المجتمع المدني المتجهة نحو مزيد من التراجع، ويفترض أن مؤسسات المجتمع المدني ستبقى عاجزة عن مواجهة التحديات طالما أنها غير قادرة على حفظ وجودها واستقلالها بذاتها، وطالما أن الدولة ماضية في افقار الحياة السياسية وإعاقة الحركة الجمعوية والحزبية على اكتساب المناعة بفعل تغول سلطتها ونزوعها نحو الاحتكار وإخضاع الجميع.²

➤ **المسار الإصلاحية (التفائلي):** ينطلق هذا المسار من فرضية أن العلاقة ستسير في اتجاه العملية الإصلاحية التدريجية، تبدأ على الأرجح عندما تزداد حدة الضغوط الاجتماعية والسياسية على النظام وتصبح سيطرة سلطة الدولة تنقلص تدريجيا، فتأتي هنا العناصر الاضطرابية لتدفع بالقوى السياسية النافذة في الحكم، وبذلك تعطي هامش محدودا للمجتمع المدني لكن دون إقامة النظام الديمقراطي الكامل، وهو ما يجعل عملية الإصلاح التي تم تبنيها ضمن المرحلة الأولى غير مكتملة وبعيدية عن الاكتمال، إلى أن

¹ علي بن طاهر، "التحدي الديمقراطي ومستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في منطقة المغرب العربي"، مجلة أكاديميا، عدد(01)، (جانفي 2013)، ص: 117.

² المرجع نفسه، ص ص: 119-122.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

تأتي المرحلة الثانية والتي تمثل فيها استجابة مختلفة من القوى السياسية (الحاكمة والمبعدة) عبر حل وسط تتفاوض فيه المعارضة التي تمثل جزءا من المجتمع المدني مع السلطة القائمة عندما تتفتح الدولة بشكل كلي أو كما يطلق عليها "هنتجتون" "استبدال النظام"، عنما تتنامى قوة المعارضة السياسية على حساب الضعف المتزايد تدريجيا للنظم السياسية.¹

حدد هذا المسار في مشهدين كما هو في الاتجاه الخطي، أي ان المشهد الأول يركز على محدودية دور المجمع المدني في ظل انفتاح جزئي للدولة، بمعنى أن استمرار تردي مستوى الأداء المؤسساتي للنظام السياسي من جهة، وتصاعد موجة الانتقال الديمقراطي، سيؤدي حتما إلى التوجه نحو إمكانية حدوث جزء من التغيير نحو الانتقال الديمقراطي، لكن داخل الاستجابة للإصلاحات الجزئية التي تفرضها الدولة وحدها، دون أحداث التحولات التي تتطلبها الديمقراطية المشاركة. أما المشهد الثاني فهو يعطي تفاؤلا أكثر لإعادة الاعتبار لدور المجتمع المدني في ظل انفتاح كلي للدولة، حيث يفترض ان عملية إصلاحية واسعة من الممكن تحقيقها بشرط إذا حصل هناك تحول في الثقافة السياسية، في الأخير يؤدي إلى إحداث تغييرات جذرية في بنيتي الدولة والمجتمع المدني بما يسمح إلى الدفع بالعملية السياسية دون وجود اضطراب أو أي جدل آخر.²

المطلب الثالث: دور الجمعيات في عملية الانتقال الديمقراطي (دراسة مقارنة)

تختلف أدوار المجتمع المدني في ترسيخ قيم وثوابت بناء الدولة الوطنية، انطلاقا من عملية التنشئة السياسية، حيث تكون وتنقل الثقافة المجتمعية، كلما تمكن الفرد من اكتساب هويته الشخصية، التي تسمح له بالتعبير عن مطالبه والضغط على النظام السياسي، بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع، من خلال المشاركة الفعالة في صنع السياسات العامة، ونشر الوعي لترسيخ قيم المواطنة والحفاظ على الاستقرار الداخلي، حيثما مُنحت له الاستقلالية في ممارسة نشاطه، والتكيف مع مستجدات التغييرات الحاصلة التي تستلزم منه المزيد من ترشيد أدواره بمختلف مكوناته، بعيدا عن التوجه الأيديولوجي لكل مكون من مكونات المجتمع المدني، وهذه العملية تسهم في تحسين المشاركة السياسية بوصفها أحد

¹المرجع نفسه.

²المرجع نفسه، ص: 123-124.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

مؤشرات الحداثة السياسية، إلى جانب ترشيد السلطة وتمايز المؤسسات الرسمية كما حددها "صامويل هنتجتون"¹.

في الجزائر

في فبراير/شباط 2011، أعلن الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" عن رفع حالة الطوارئ التي استمرت 19 عاماً والتي كانت أحد المطالب الرئيسية "المجلس الوطني للإغاثة"، وكانت "مصدر إحباط" رئيسي لجميع المطالبين بالحقوق في الاحتجاج، ولكن هذا الإصلاحات لم تفعل شيئاً يذكر لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الإستياء الأعظم في البيئة السياسية الجزائرية، إلا بعد انتشار موجة الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية 2011، حيث بدأت الدولة في فتح الحوار السياسي.²

تم إطلاق عملية تشاور وطني واسع في أبريل 2011 لمناقشة الإصلاح، بقيادة المجلس الاقتصادي الوطني والاجتماعي (CNES)، أما على المستوى المحلي، فتم تنفيذ عمليات التشاور في جميع أنحاء البلاد، ولكن تم استقبالتها بدرجات متفاوتة من الحماس، اعتبرت بعض الجمعيات "بلا جدوى"، وأنه من غير المرجح أن تؤخذ آراؤها في الاعتبار، لقد أدى الافتقار إلى الثقة في عملية التشاور إلى تفاقم مشاكل الانفصال بين الدولة والشعب، لذلك لم ينجح رد الفعل الفوري للدولة في تحسين علاقتها المتوترة مع المجتمع المدني، بالإضافة إلى عملية التشاور، وعدت الدولة أيضاً بإصلاحات دستورية وقانونية إلى جانب حوار جديد.³ بذلك نرصد وضع الحركة الجمعوية قبل أحداث 2011 في الجزائر:⁴

1. **عزم الإدارة على إعادة تنظيم القطاع:** من خلال إعادة النظر في شروط وطرق اعتماد الجمعيات لفرض سلطة القانون عليه، وهو ما يفسر بالشرع في تطهير قوائم الجمعيات ومطالبتها بتقديم التقارير المالية والأدبية، وتكييف قوانينها الأساسية مع القانون 12/06.

¹ نجية بلخير، استقلالية المجتمع المدني في الجزائر بين الهيمنتين السلطوية والدولية: دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، 7 مارس 2019.

² Jessica, *Ibid*, p :15.

³ *Ibid*.

⁴ يمين، المرجع السابق.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

2. **الدعم المادي وأحكام السيطرة:** أمام غياب استراتيجيات عملية للتمويل الذاتي، فإن أغلب الجمعيات تقع عرضة للتبعية والاستغلال من قبل الإدارة العمومية، ومختلف التيارات السياسية أو التوقف عن النشاط بحجة غياب الدعم.

3. **الاقحام الصريح في اللعبة السياسية:** نتيجة الخلط بين المفهومين السياسي/الجمعي، وبناء استراتيجيات تنافسية بين الجمعيات نفسها/بدلاً من التعاون والتنسيق فيما بينهما فضلت واختارت ما يجعلها عرضة للولاء السياسي الذي يصل إلى حد تنشيط الحملات الانتخابية، وتحويل بعض الجمعيات إلى مكاتب مداولات لبعض الأحزاب.

أمام شح الموارد بسبب سياسة التقشف، بقيت أغلب الجمعيات تراوح مكانها لعجزها عن تطوير استراتيجيات عملية للتمويل الذي كانت سابقاً تعتمد فيه كلياً على ريع الدولة، الذي كان يمنح لها من أجل لعب أدوار محددة تتمثل أساساً في تمهيد الحركة الجموعية من خلال تفريغ عدد كبير من الجمعيات تشغل على مسائل توصف عموماً بالاحتفالات (جمعيات الزرد)، وإحياء الأعياد الوطنية، مما جعل منها ديكورات وشعارات جوفاء لحركة جموعية شكلت خيبة أمل كبيرة للجماهير العريضة التي كانت تنتظر منها أن تحل أو تساهم على الأقل في حل العديد من مشاكلها المتعلقة بشكل مباشر بمتطلبات الحياة اليومية، وأما بروز نخب جديدة تراهن هذه المرة على النشاط ضمن جماعات افتراضية.¹

كما قامت المنظمات الحقوقية بدور كبير خلال عملية الانتقال الديمقراطي خاصة سنة 2019، حيث قدم المكتب الوطني الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان المجتمع بولاية قسنطينة بتاريخ 2019/03/07 بياناً يؤكد فيه رفض العهدة الخامسة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" واعتبرته مخالفاً للدستور والإرادة الشعبية، ومواصلة تأييده للشعب الجزائري، والدعوة للحفاظ على سلمية المظاهرات والحد من اختراقها، مع تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة، إضافة إلى دعوته لكل الفاعلين من المجتمع المدني والأحزاب السياسية إلى التخلي عن المصالح الضيقة والوقوف بجانب الشعب الجزائري، ووجه رسالة إلى أن هذا التغيير هو قضية جزائرية فقط.²

¹ المرجع نفسه.

² أحمد مقري الأمين العام المكلف بالمسائل المدنية والسياسية، "لا للعهدة الخامسة"، بيان صادر من الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، بتاريخ: 2019/03/07.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

بتاريخ 2019/11/29 قدمت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان بيانا تتدد فيه ما قام به الاتحاد الأوروبي من التدخل في الشؤون الداخلية في الدولة المستقلة (الذي تم تطرق اليه في الفصل الثالث)، واعتبرته فعلا غير مقبول جملة وتفصيلا بالخصوص لما يثار في الموضوع من طرف النواب الفرنسيين الذين لا يزالوا يرون الجزائر المستعمرة القديمة التي يحق لهم او لفرنسا التي تلعب دور شرطي الإقليم التدخل في شؤونها الداخلية.¹

كما كان لشيوخ الزوايا بالجزائر دور مهم في بلورة الوعي لدى الشعب الجزائري من خلال البيان الذي أصدرته بتاريخ 2019/03/20، حيث دعت إلى: "الحرص على أن يكون الانتقال إلى النظام السياسي الذي يرتضيه الجزائريون انتقالا مؤسساتيا وليس انتقالا فوضويا، حتى نجنب وطننا مخاطر الفوضى"، إضافة إلى تأكيدها على وحدة المجتمع وانسجام نسيجه في إطار الثوابت الوطنية، وتحذير من أي سلوك غير سلمي قد يؤدي إلى المساس بالسيادة الوطنية "الرفض التام للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة".²

الأمر نفسه عبر عنه الأئمة منذ انطلاق الحراك الشعبي 22 فبراير 2019، نددوا بالضغوطات التي تمارسها عليهم سلطة الإشراف الرسمية ودعوا الشارع في خطب الجمعة للتهدة ورفضوا تسييس المنابر وتوظيفها لصالح جهة ما، لكن ذلك لم يمنع العديد من الأطراف ذات الاتجاه السلفي من التحذير من خطوة التحركات الشعبية وعواقبها على الاستقرار والامن العام، إلا ان الأئمة وصل بهم الامر في بعض المدن إلى حد التظاهر في الشارع وإعلان مساندتهم للحراك الشعبي رافضين للعهد الخامسة.³

كذلك لم ينحصر الدور في تشكيلات المجتمع المدني في جهة معينة، وإنما توسعت دائرة التوحد والانسجام بينها، حيث كانت جمعية العلماء المسلمين من أولى المنظمات الوطنية العريقة التي استجابت

<https://laddh-algerie.org/?m=201903> (01/11/2020)

¹ هواري قدور رئيس المكتب الوطني، "الشؤون الداخلية خط احمر"، بيان صادر من الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، بتاريخ: 2019/03/07.

<https://laddh-algerie.org/?m=201911> (01/11/2020)

² بيان لشيوخ الزوايا حول الحراك الشعبي، جريدة الخبر اليومية، بتاريخ 2019/03/20.

³ محمد السبيطلي، "أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة"، دراسات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، مارس 2019، ص: 14

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

للحراك الشعبي ووقفت معه، وطالبت بسحب ترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" للعهدة الخامسة، كما نادت بضرورة الاستجابة لمطالب الشارع.¹

إلى جانب جمعية العلماء المسلمين، ساندت المنظمة الوطنية للمجاهدين الحراك الشعبي ورفضت للعهدة الخامسة، وصدرت بيان عبر موقعها الرسمي بتاريخ 2019/03/06 تؤكد فيه على مساندتها للمجتمع الجزائري بشرائحه المختلفة وواجب الخروج للشارع والمطالبة بتجسيد الشعارات التي رددوها باعتبارها الترجمة الحقيقية لإرادته في كل خطوة يراد قطعها للنصوص القانونية ولأحكام الدستور.² إضافة إلى الجمعيتين، برزت خلال فترة الانتقال الديمقراطي ما بين 2011 و 2019 جمعيات وطنية ضمن مسار التغيير في الجزائر لمساندة الشعب الجزائري ومنها منظمتان وطنيتان هما:

1. أكاديمية المجتمع المدني **Civile Algérienne Académie De La Société**

وفق القانون الأساسي الداخلي للأكاديمية تعرف حسب المادة الأولى على أنها: "منظمة وطنية اجتماعية اقتصادية علمية تربوية ثقافية شاملة، تأسست بالجزائر العاصمة يوم الثلاثاء 30 جويلية 2002، وفقا لأحكام القانون 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012، وتحصلت على الاعتماد رقم 16 الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتاريخ 15 سبتمبر 2003"،³ وعلى هذا الأساس تم تصنيف هذه الأكاديمية ضمن تشكيلات المجتمع المدني في الجزائر خاصة وأنه كانت هناك لقاءات مع مسؤولي هذه المنظمة الوطنية في مقرها.

¹ المرجع نفسه.

² واعر محند بن الحاج، الأمانة العامة، بيان رقم 01 صادر من الموقع الرسمي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، بتاريخ: 2019/03/06.

³ أكاديمية المجتمع المدني، منشورات أكاديمية المجتمع المدني الجزائري، وثيقة تتعلق بالقانون الأساسي المعتمد من قبل المؤتمر الوطني للأكاديمية في 30-11-2013 الجزائر، تم الحصول عليها خلال زيارة ميدانية لمقر أكاديمية المجتمع المدني، ص: 07.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

" تأسست في إطار القوانين والتنظيمات الوطنية الجاري العمل بها في هذا المجال، لها امتدادات إقليمية ودولية، إلى جانب حضورها المتميز في المؤسسات والهيئات العربية والإقليمية كمنظمة مدنية غير حكومية دولية"¹.

فالوضعية القانونية للأكاديمية طبقا للقوانين الجزائرية لا سيما قانون الجمعيات فإنه لا يتطرق إلى صنف المنظمات غير الحكومية ما يعني أنه لا يمكنها الحصول على اعتماد يحمل صفة منظمة غير حكومية، وعلى هذا الأساس فإن الأكاديمية هي منظمة وطنية ذات طابع دولي على اعتبار تواجدها في مختلف العواصم الدولية ما حولها استيفاء كافة شروط صفات المنظمات الدولية غير الحكومية نظرا إلى تمكنها أيضا من تحقيق شرط التمويل الذاتي لكل أنشطتها منذ التأسيس.²

وتتضمن الأكاديمية ضمن إطارها العملي العديد من المؤسسات والهيئات واللجان الوطنية الاستشارية التابعة للأكاديمية (انظر الملحق).

أما من حيث التمويل حسب مدير الأكاديمية السيد الدكتور احمد شنة* فقسما إلى ثلاث مراحل:

1. المرحلة الأولى من عمر الأكاديمية (2002-2007): انصب التفكير في إيجاد آلية دائمة للتمويل وتغطية النفقات، لأجل كسب أهم الرهانات التي لطالما كانت السبب الرئيس في زوال المنظمات والأحزاب والنقابات والاتحادات المهنية وغيرها، وانطلاقا من هذا المبدأ تم العمل على تفعيل آليات التمويل الذاتي وتشجيع الأعضاء على استخدام الآليات والقدرات الشخصية في تنفيذ البرامج وحثهم على الاستغناء التدريجي عن فكرة دعم الدولة، والانخراط الايجابي في مبدأ التشارك مع المؤسسات الحكومية في صنع السياسات العامة للبلاد تحقيقا لأهداف ورسالة الأكاديمية في بناء التنمية وتعزيز دور المواطن في الحفاظ على المكاسب الوطنية.³

¹ أكاديمية المجتمع المدني، الميثاق العام للأكاديمية، الدورة الأولى للمجلس الوطني للأكاديمية، السبت 14 ديسمبر 2013، وهران، وثيقة تم الحصول عليها خلال زيارة ميدانية لمقر أكاديمية المجتمع المدني، ص: 04.

² مقابلة بمقر أكاديمية المجتمع المدني الجزائري، مع السيد ز.ل، رئيس الديوان بالأكاديمية، بتاريخ: 10-12-2019، على الساعة 11:15 صباحا، الشارقة، الجزائر.

³ أحمد شنة، سلال على أسوار المستقبل-مقاربات في أكاديمية المجتمع المدني الجزائري (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2018)، ص ص: 13-15.

*الدكتور أحمد شنة: الأمين العام لأكاديمية المجتمع المدني الجزائري.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

2. المرحلة الثانية (2007-2013): في هذا الإطار استطاعت الأكاديمية أن تتبنى خطابا ناجعا وفعالا مما جعلها تقطع أشواطاً مهمة على درب التمويل الذاتي حيث ساعدها على افتتاح هيئات ومرصد استشارية تابعة لها واستقطاب فئات أخرى من المجتمع مثل التجار والمستثمرين والصناعيين ورجال الأعمال ومن خلال هيئتها الوطنية الرائدة (المؤسسة الجزائرية لرجال الأعمال والاستثمار الاجتماعي) من ضمان تمويل متواصل.¹

3. المرحلة الثالثة (2018-2019): بالرغم من التحديات التي واجهتها بطرحها لمبدأ التمويل الذاتي، إلا أنها شهدت انتعاشاً حقيقياً على طريق الديمومة والاستمرارية ولعل أبرز ملامحه اقتناع الأعضاء داخل المؤسسات الأكاديمية بصواب نظرة التمويل الذاتي للأنشطة والبرامج وأهميتها الرمزية في تحضير المجتمع للاعتماد على إمكانياته الذاتية.²

واستناداً إلى مصادر التمويل، فإن علاقة الأكاديمية بمؤسسات الدولة منذ تأسيسها كثمرة من ثمار نضال الشعب الجزائري، من أجل الحرية والسيادة والوحدة الوطنية، على امتداد عقود من الاستعمار والاستغلال والإبادة المنظمة، فالعلاقة المثلّية التي تجمعها مع مؤسسات الدولة هي علاقة شراكة وتناغم وتكامل، لا علاقة تنافر وتصادم وشقاق، لأنها واحدة من مؤسسات الشعب وهيئاته السيادية بالمفهوم الصحيح للسيادة الوطنية، حيث الاستقلالية في تخطيط وتمويل وتنفيذ البرامج، بعيداً عن التأثيرات الخارجية وإغراءات التمويل الأجنبي المشوه تحت غطاء التعاون والتدريب وتأهيل القيادات، وغيرها من العناوين البراقة التي كانت وراء تدمير القيم، وتأهيل الشباب لمرحلة الكراهية والانقلاب على رموز ومؤسسات الدولة، بدعوة المطالبة بالحقوق الأساسية وتحسين ظروف المعيشة، إضافة إلى نشر ثقافة الديمقراطية وحرية التعبير.³

تعمل الأكاديمية على بناء علاقة "تشاركية" مع مؤسسات الدولة في كل القطاعات والحقول، بما يخدم أمن وسيادة واستقلال الوطن، وتحرص على محاربة ثقافة اليأس والقنوط لدى المواطن، وتلفت أنظار صناع القرار إلى المخاطر والتحديات التي قد تهدد مكاسب الاستقلال، وتقف على مسافة واحدة من الجميع

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه.

³ أحمد، المرجع السابق، ص: 66-67.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

في التعامل والتواصل مع الشركاء في المؤسسات الحكومية والقوى الوطنية المختلفة، دون التفریط في أداء رسالتها وتحقيق أهدافها، خاصة ما يتعلق بالتأسيس الحقيقي لمجتمع مدني جزائري فاعل، وإعادة بناء وتفعيل القيم الوطنية والدينية، والتاريخية المهددة بالزوال بما يخدم البلاد.¹

كما تقوم أكاديمية المجتمع المدني بأدوار كبيرة في جميع المجالات بهدف توسيع تأمين الاستقرار الاجتماعي ولتصبح "شريكا" في عملية التنمية حيث تقوم ب:²

1. **توفير الخدمات:** وهي المهام التقليدية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني، وتجدر الإشارة أن أكاديمية المجتمع المدني تتمتع بقدرات فنية وتقنية تمكنها من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، بالإضافة لقدرتها للوصول للفئات المحتاجة المتواجدة في الأرياف والمناطق النائية.

2. **المساهمة في العملية التنموية:** من خلال بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب في مختلف المجالات التنموية كالنخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها، وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

3. **المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستوى الوطني والمحلي:** وهذا باقتراح البدائل والتفاوض عليها، أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل.

وقصد تحقيق أهدافها، فإن الأكاديمية قامت بإنجازات عديدة نرصدها في النقاط التالية:³

❖ تغطية كل التراب الوطني، من خلال افتتاح مكاتب محلية في الولايات والدوائر والبلديات، وتجهيزها بكل وسائل العمل، وتنصيب المجالس الولائية والبلدية ومجالس الأحياء، بما يشكل ثقلا شعبيا هاما، ستكون له كلمته في المستقبل القريب.

❖ إنشاء مؤسسات استشارية وطنية تعمل في إطار الهياكل والأجهزة الرسمية للأكاديمية في شتى المجالات والتخصصات، مهمتها تسهيل تحقيق الأهداف الرئيسية للأكاديمية وتبسيط عملية انخراط

¹ المرجع نفسه.

²أكاديمية المجتمع المدني، الوثيقة السابقة، ص: 14.

³أكاديمية المجتمع المدني، منشورات أكاديمية المجتمع المدني، وثيقة تتعلق ببطاقة هوية أكاديمية المجتمع المدني الجزائري، تم الحصول عليها خلال زيارة ميدانية لمقر أكاديمية المجتمع المدني، ص: 07.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

المواطنين، وإثراء الساحة الوطنية بمؤسسات مدنية عصرية فاعلة تساهم في تنشيط وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الإدماج السياسي والاجتماعي للمواطن.

❖ تنظيم أكثر من ثلاثة آلاف (3000) نشاط ميداني تمثل في إقامة الندوات والمؤتمرات والتجمعات الشعبية والأيام الدراسية والمعارض، إضافة إلى حملات التوعية ومسابقات محلية ووطنية ومبادرات اجتماعية وعلمية وثقافية مختلفة.

❖ المشاركة في مختلف المواعيد والاستحقاقات الانتخابية خلال السنوات العشر الأخيرة سواء على المستوى المحلي أو الوطني، لتحفيز المواطن على المشاركة في الانتخابات من خلال تنظيم الحملات التحسيسية والخروج من دائرة العزوف والصمت.

أما بخصوص الدور الذي قامت به الأكاديمية خلال فترة الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ سنة 2011، فأوضح السيد (ل.ز) خلال مقابلتنا به أنها كانت سباقة في تقديم فكرة جديدة تجسدت في الأكاديمية وهي "التشاركية" التي تحدثت عنها الأكاديمية قبل سنة 2007 والتي جاء بها التعديل الدستوري 2016 الذي نص على الديمقراطية التشاركية وإشراك المواطن في التنمية المحلية، وقال المسؤول أنها تجسدت إلى حد ما منذ التعديل الدستوري 2016، كما أن الأكاديمية شاركت في مشاورات فتحت سنة 2011 مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي (وهو فضاء يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني مع ممثلي المرافق العمومية أو السلطات العمومية).¹

وأوضح السيد (ز.ل) أن المجتمع المدني هو شريك حقيقي لمؤسسات الدولة في إطار عملية تبادلية، وليس في إطار عملية استغلالية، اليوم نلاحظ ممارسات نتمنى أن نقول عليها سابقا وليس حاليا من طرف السلطات تحاول أن تستغل ما يسمى بجمعيات المجتمع المدني من أجل تبرير سياستها وتقديم دعم جماهيري لسياستها وليس من أجل مشاورات حقيقية، أما بخصوص التحديات التي تواجه الأكاديمية في القيام بأدوارها وجعلها مهمشة خلال فترة الانتقال الديمقراطي نحددها ذات المسؤول فيما يلي:²

1. التحديات الداخلية:

¹ مقابلة بمقر أكاديمية المجتمع المدني الجزائري، مع السيد ز.ل، رئيس الديوان بالأكاديمية، بتاريخ: 2019/12/10، على الساعة 11:15 صباحا، الشارقة، الجزائر.

² المرجع نفسه.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

❖ **محدودية الإمكانيات المادية مقارنة بحجم التطلعات:** لأنه عندما تفرض على نفسك مبدأ المويل الذاتي الذي هو سيف ذو حدين: من ناحية يساعدك في الاستقلالية من خلال إثبات واكتساب ثقة المواطن، المصادقية امام الجهات الدولية، ولكن من ناحية أخرى له تأثير على حجم النشاطات وتمويلها، وعلى حجم المقرات وتمويلها لأنها مصاريف كبيرة، خاصة وأن الاكاديمية ليست جمعية عادية، وإنما هي مبدؤها منذ البداية تنظيم محترم وإلا التخلي عنها، مثلاً من اجل عمل أي نشاطات لما يكون استقبال سفير من دولة اجنبية ووفود خارجية، أو حتى التعامل بصفة مادية مع مختلف المسؤولين لابد من معايير للعمل من حيث القيمة، وكذلك من خلال الموارد البشرية بالاعتماد على الكفاءات، ثم من خلال الهياكل الموجودة المحترمة.

❖ **إشكالية ذهنية المواطن:** للأسف ليس لديه ثقة في عمل تنظيمات المجتمع المدني.

2. التحديات الخارجية:

❖ **الجانب القانوني:** وهو ضعف الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم عمل الجمعيات والمنظمات في الجزائر ومحدوديته، وعرقلته لتطلعات عمله.

❖ **الجانب الإعلامي:** فُرض على الاكاديمية التعتيم الإعلامي منذ سنة 2009 إلى سنة 2019، يعني 10 سنوات والأكاديمية إعلامياً لا يجب ان تظهر لتعليمات شفوية والحراك الشعبي كان سبباً في استقلالية الاكاديمية إعلامياً، لأن الاكاديمية كانت لها تعليمات شفوية لابد من عدم ظهورها إعلامياً.

وقال المسؤول السيد (ز.ل) حول دور اكااديمية المجتمع المدني في مرحلة الانتقال الديمقراطي التي عرفت الجزائر سنة 2019، كان لها دور تأطيري حسب الإمكانيات، مثلاً طلبنا من الشباب المنخرطين في الاكاديمية خاصة الولايات التي عرفت حركة كبيرة مثل: ولاية برج بوعرييج، وهران، قسنطينة، باتنة، حيث ارتدوا نفس اللباس وحاولوا تسيير الوفود الشعبية التي تسيير في الطرقات، كذلك شاركوا في عملية التنظيم حتى لا يقع أي احتكاك مع الامن والمواطنين، وفي شهر جويلية 2019 بدأت في مبادرة الحوار الوطني من خلال الحوار الذي فُتح على مستوى البلديات، القرى والمداشر، بمعنى كانت من الأسفل إلى الأعلى، بدأت بلقاءات مع شباب في محاولة تنظيم الوثائق والاستماع إلى مطالبهم واقتراحاتهم: هل هناك

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

إجماع في نوعية المطالب على المستوى الوطني والمحلي؟ ماهي الأساليب التي يمكن من خلالها اقناع المواطنين بضرورة الوصول إلى حل خاصة مع اقتراع الانتخابات التي كانت في شهر جويلية؟¹ وفي هذا السياق أوضح المسؤول عن مشاركة أكاديمية المجتمع المدني كأحرار، حتى في لجنة الحوار الأكاديمية لم تشارك في لجنة الحوار "لكريم يونس" لأنها لم تُستدع بالأسلوب الذي تحتاجه الأكاديمية.²

2. الاتحادية الوطنية للمجتمع المدني:

تم تأسيس الجمعية بتاريخ 01 ماي 2019 في عز الحراك الشعبي، بحضور أكثر من 35 ولاية، وهي منظمة وطنية ذات طابع اجتماعي، اقتصادي، ثقافي، تاريخي، علمي، تربوي، تكويني، رياضي، شبابي، طلابي، خيرى، انساني، تحصلت على اعتمادها من طرف الدولة، وتضم أساتذة جامعيين ودكاترة في العلوم السياسية.³

أهدافها:⁴

- ❖ تعمل على تغيير الذهنيات البالية بالاعتماد على الكفاءات التي لا تهمها المناصب بقدر ما تهمها المكاسب.
- ❖ تسعى لترسيخ الديمقراطية التشاركية كأداة لبلورة نظرة المواطن لمستقبل البلاد ورقبها ودوره في الحفاظ على مؤسسات الدولة.
- ❖ تعمل على إنشاء مركز دراسات متعدد التخصصات مهمته القيام بالنشاطات العلمية والثقافية وتنظيم الملتقيات الوطنية والدولية، وإقامة الدورات.
- ❖ يشترك المؤسسون والمنخرطون فيها بتسخير معارفهم ووسائلهم لأداء مهامهم بصفة تطوعية غير ربحية تسعى لخدمة الصالح العام دون المساس بالنظام والأداب العامة والأحكام والقوانين والتنظيمات

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه.

³ مقابلة مع السيد (أ.ر)، عضو مؤسس للجنة الوطنية للمجتمع المدني، ومسؤول الاعلام والاتصال على المستوى الوطني، رئيس مكتب ولاية الطارف، بتاريخ: 2019/09/30، على الساعة 16.30.

⁴ مقابلة مع السيد (أ.ر)، عضو مؤسس للجنة الوطنية للمجتمع المدني، ومسؤول الاعلام والاتصال على المستوى الوطني، رئيس مكتب ولاية الطارف، بتاريخ: 2019/12/10، على الساعة 13.00.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

المعمول بها دون مخالفة الثوابت والقيم الوطنية، كما تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتستمد أفكارها من بيان أول نوفمبر 1954 وتعمل وفق مبادئ الدستور الجزائري، وقوانين الجمهورية وتهتم بالحفاظ على الثوابت والمكتسبات الوطنية، خاصة فيما يتعلق بالوحدة الوطنية والهوية ببعدها الحضاري العربي والأمازيغي.

❖ تهتم بالعدالة الاجتماعية وفق مبدأ تكافؤ الفرص والدفاع عن حقوق الانسان وما تقتضيه المواطنة من حقوق وواجبات والحرص الشديد على محاربة العنف والتطرف بجميع أشكاله عن طريق نهج الوسيلة والاعتدال وزرع قيم السلم والمصالحة الوطنية.

وبعد انعقاد المؤتمر التأسيسي للجبهة الوطنية للمجتمع المدني، طرحنا تساؤلات عن التسمية "الجبهة" التي تعنى بالأحزاب في حين أنها في قانونها التأسيسي جمعية وطنية تخضع لقانون الجمعيات، وفي هذا السياق أوضح رئيس الاتحادية للمجتمع المدني السيد "طاهر شيحه" أن تغيير التسمية من الجبهة إلى الاتحادية جاء بطلب من الجهات الوصية تحديدا مديرية الحياة الجمعوية في وزارة الداخلية والجماعات المحلية، لكون "الجبهة" تسمية متعارف عليها أنها تعنى بالأحزاب السياسية، و"الجمعية" يجب أن تختلف في التسمية والأهداف حسب قانون الجمعيات، وبذلك فهي جمعية وطنية.¹

أما فيما يخص الجانب التمويلي قال ذات المسؤول هو في الغالب تمويل ذاتي من اشتراكات الأعضاء، ولم تتلق أي دعم مالي من قبل الوصاية لحد الساعة رغم أن القانون واضح من حيث الموارد المالية للجمعية، وتضم الاتحادية الوطنية للمجتمع المدني 5 نواب رئيس، 9 مستشارين، 29 عضو مكتب وطني، 24 منبرا وطنيا، مكاتب في جميع الولايات حتى المنتدبة.²

شاركت الاتحادية الوطنية للمجتمع المدني بعد تأسيسها خلال فترة الانتقال الديمقراطي 2019 في تقديم اقتراحات في مشروع تعديل الدستور، تضمنت دسترة هيئة استشارية للمجتمع المدني، وتم الأخذ بالاقتراح كاملا في المادة 74 من المشروع التمهيدي لتعديل الدستور بخصوص حرية الابداع الفكري

¹ مقابلة مع السيد الدكتور (ط.ش)، رئيس الاتحادية الوطنية للمجتمع المدني، بتاريخ 2020/11/02، على الساعة 14.15.

² المرجع نفسه.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

حسب الاقتراح رقم 2640 الصفحة 565 من المقترحات المقدمة في إطار النقاش العام المقدم للجنة

الخبراء المكلفة بصياغة اقتراحات مراجعة الدستور، لتصبح المادة 74:¹

- (1) حرية الابداع الفكري بما في ذلك أبعاده العلمية والفنية مضمونة.
- (2) لا يمكن تقييد هذه الحرية إلا عند المساس بكرامة الأشخاص، أو المصالح العليا للأمة أو القيم والثوابت الوطنية.
- (3) يحمي القانون الحقوق المترتبة عن الابداع الفكري.
- (4) في حالة نقل الحقوق الناجمة عن الابداع الفكري يمكن للدولة ممارسة حق الشفعة لحماية المصلحة العامة.

في نفس السياق رافقت الاتحادية الوطنية للمجتمع المدني مشروع تعديل الدستور الذي اعتبره رئيس الاتحادية السيد "طاهر شiche" خلال تجمع شعبي نظمه بدار الثقافة هواري بومدين بأن: "مشروع تعديل الدستور المطروح للاستفتاء الشعبي في الفاتح من نوفمبر المقبل يرفع مطالب الحراك الشعبي في بناء جمهورية جديدة تعتمد على الكفاءات والإطارات ويشرك في بنائها الجميع دون إقصاء أو تهميش، وأن المجتمع المدني استطاع اليوم أن يكون الرفيق القريب من المواطن وأن يكسب ثقته و أن يكون صوته الحقيقي ما أدى برئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون أن يجعل منه شريكا أساسيا في صنع القرار وحليفا في بناء الجزائر الجديدة".²

لكن ما يلاحظ خلال فترة الانتقال الديمقراطي سنة 2019 في الجزائر هو توفر خاصية جديدة من خصائص المجتمع المدني التي حددها "صامويل هنتجتون" و "أمال قنديلي" في موسوعتها "قاموس المجتمع المدني" في "الطوعية"، التي أعطت أرضية جديدة لمشاركة الشباب المتطوع في الحملات التحسيسية في الشارع الجزائري، منها التركيز على التغيير السلمي والسلس للنظام حفاظا على كيان الدولة ومؤسساتها تجنباً لأي تدخل أجنبي أو دخول الجزائري في صراع داخلي.

¹ الاتحادية الوطنية للمجتمع المدني، الصفحة الرسمية، صدرت بتاريخ 2020/09/11، على الساعة 12:07.

² الاتحادية الوطنية للمجتمع المدني، "مشروع تعديل الدستور يكرس أسس الدولة المدنية والفصل بين السلطات"، وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ 2020/10/15.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

ضماناً للحفاظ على الاستقرار وتوفير مناخ ديمقراطي شاركت مختلف الأطياف في الحراك الشعبي سعيًا منها لتغيير النظام، ما يلاحظ على دور الجمعيات في الانتقال الديمقراطي بالجزائر هو تجاوز النظرة التقليدية التي كانت في السابق، بمعنى أن الحراك الشعبي الذي انطلق منذ 22 فبراير 2019 تجاوز التنظيمات التقليدية أي بروز "الحركات اللامركزية" بمعنى الجمعيات غير الرسمية التي كانت عبارة عن تشكيلات شبابية تشارك في المسيرات والاحتجاجات عبر مختلف ولايات الوطن، توطئه وتقدم مساعدات مختلفة منها تقديم وجبات الإفطار خلال شهر رمضان المبارك، إضافة إلى يوم الجمعة التي بينت مدى تمسك الشعب الجزائري بالتغيير، حيث قدمت مختلف المساعدات الإنسانية، كما لجأ شباب من مختلف الأعمار إلى تصميم لافتات والكتابة عليها، إضافة إلى الرايات والأعلام كُتبت ودُونت عليها مختلف الشعارات والمطالب، كما شهد الانتقال الديمقراطي في سنة 2019 مشاركة لأعضاء الجمعيات بدون صفة رسمية، لأن الحراك الشعبي اتخذ مسارا يصعب تحديده نظرا لصعوبة التحكم فيه من قبل الجمعيات أو حتى الأحزاب السياسية.

كما شارك في مبادرة التغيير كل المثقفين من أساتذة جامعيين وأكاديميين وطلبة جامعيين، حيث تم تحديد يوم الثلاثاء "يوم المسيرة الطلابية" عبر كل ولايات الوطن، إلا أن ما يلاحظ خلال المسيرة الطلابية المنددة والرافضة للعهد الخامسة، وجود انشقاق بين التنظيمات الطلابية، هذا ما جعل البعض يرى أن مسار الحراك الطلابي في الجزائر تحول إلى علبة سوداء، هناك تنظيمات كانت تنشط خلال فترة نظام حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" تحت مظلة الأحزاب السياسية، وهذا ما وجدناه خلال مسيرة الحراك الطلابي مساندة العهد الخامسة من طرف "الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين" الذين كانوا يرددون خلال المسيرة بتدعيم العهد لأن جلّ المنخرطين فيها ينتمون إلى الحزب الموالي للسلطة (حزب جبهة التحرير الوطني).

ما ميّز دور التنظيمات الطلابية خلال فترة الانتقال الديمقراطي مسألة الموالين والمعارضين للتغيير السياسي، هذا ما جعل وزارة الداخلية تمنع أي تنظيم من النشاط داخل الحرم الجامعي لأنه يتعارض والقانون الداخلي للجامعة، وهو ما كان عليه في جامعة الجزائر 03 وباقي الجامعات الجزائرية، تم مواصلة المسيرة خارج حدود الجامعة، ما دفع بالطلبة بتنظيم مسيرات يوم الثلاثاء دعما لمطالب الحراك

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

الشعبي، وعبروا بذلك من خلال اللافتات والشعارات منادية بالتغيير ومكافحة الفساد، والحفاظ على المسيرة السلمية.

أما فيما يخص دور الجمعيات الخيرية فاقصر دورها في تقديم المساعدات الإنسانية، بانخراط شباب متطوعين على سبيل المثال جمعية الهلال الأحمر الجزائري التي رافقت الحراك الشعبي بتقديم العناية الطبية خاصة لدى المسنين، أو في حالة وجود إغماءات أو احتكاكات، بذلك رسمت أجمل صورة للتضامن منذ انطلاق المسيرات والمظاهرات في البلاد، جمعتهم أهداف واحدة، ومبادئ إنسانية عليا حفاظا على سلامة المواطن، والتعايش والتماسك بين المجتمع الجزائري.

أما في تونس نظرا لضعف التوزيع الجغرافي للمؤسسات التعليمية الذي تسبب في حدوث تهميش، لطالما كانت نقابات الطلاب مثل: الاتحاد العام لطلبة تونس، والاتحاد العام التونسي للطلبة من جماعات المجتمع المدني البارز التي تتصدى للفساد في المدارس، وتدعو إلى المزيد من عمليات صنع القرار الديمقراطي داخل المجالس الجامعية، اعتبرت "نورس الزغبى" وهي عضو ناشط في الاتحاد العام لطلبة تونس أن الفساد اقترن في نظام حكم "بن علي" مع برنامج "التكيف الهيكلي" المقدم من البنك الدولي الذي أدى إلى انخفاض قيمة الشهادات الجامعية للعديد من الخريجين التونسيين، ما انعكس على تحصيلهم واحتياجات الصناعات والمناطق الساحلية التي كان تحاييها مقارنة التنمية التي يدعمها البنك الدولي والممولة من الخارج التي طبقها "بن علي".¹

كما اعتبر "حامد جمل" الكاتب العام للجهوي للاتحاد العام التونسي للطلبة في صفاقس عن شعوره بالإحباط إزاء تفويت هيئة الحقيقة والكرامة الفرصة لمعالجة القضايا المتعلقة بالفساد داخل قطاع التعليم العام والخاص الذي أنشأه نظام بن علي، لتعزيز المساءلة عن الفساد في التعليم، ويدعو "حامد إلى آليات تحكم الشفافية في مراقبة ميزانيات الجامعة وإدارتها، إضافة إلى الاستقلال المالي، بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لتنظيم برامج تدريب على مكافحة الفساد لصالح الطلبة.²

¹ روبن كارنزا، محمد آزر الزواري، "شغل، حرية، كرامة وطنية"، تقرير المركز الدولي للعدالة الانتقالية ICTJ، فيفري 2020، ص: 10.

² المرجع نفسه.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

في تونس تم تأطير عملية الانتقال الديمقراطي منذ بداياتها في أواخر سنة 2010 إلى يومنا هذا من قبل المجتمع المدني بمختلف مكوناته منها خرجي الجامعات العاطلين عن العمل، والناشطين الحقوقيين المدعومة من قبل منظمات المجتمع المدني الذين اعتمدوا على الخبرة المتراكمة لعقود طويلة من العمل الجماعي، الأمر الذي زاد فعالية القدرة التنظيمية في تفعيل الانتقال الديمقراطي وتغيير الأوضاع التي عاشتها تونس منذ الاستقلال تحت مظلة النظام المغلق، وقد تحالف المتظاهرين من الشباب المبدعين والناشطين في مختلف الجمعيات، حيث شارك في هذا التأطير كل من نقابة العمال (UGTT)، نقابة المحامين الوطنية التونسية (ONAT)، الرابطة التونسية لحقوق الإنسان (LTDH)، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (ATFD)، كلها ساهمت في التعبئة الداخلية بين أعضائها، والخارجية في تأطير التغيير في ولايات تونس.¹

استخدم المجتمع المدني التونسي في المقام الأول استراتيجيتين للتأثير في صنع السياسات في الفترة الانتقالية، حيث عمل ممثلو المجتمع المدني بشكل مباشر مع المشرعين لتحديد صياغة الدستور والتفاوض بين الأحزاب السياسية عند توقف التقدم، في نفس الوقت شجعت عناصر متنوعة من المجتمع المدني التونسي العمل العام لتشكيل النقاش الدائر خارج جدران المجلس التشريعي، من خلال هذا النهج ذي الشقين، تمكنت مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة التي تشكل المجتمع المدني التونسي من التأثير على عملية صياغة الدستور والحفاظ على الأهداف الأصلية للثورة وهي " الحرية والكرامة والديمقراطية" في المقدمة.²

ظل المجتمع المدني في تونس يلعب دوراً مؤثراً في صنع السياسات والتنمية، ويمكن ذكر مثالين في هذا الصدد:³

¹أمير، المرجع السابق، ص: 439.

²Veronica Baker, **The Role of Civil Society in the Tunisian Democratic Transition** (A thesis submitted to the faculty of The University of Colorado, at Boulder in consideration for graduation with honors in the International Affairs Program, Defended November 4, 2015), p :43.

³Amine Ghali, Anwar Mnasri, **Enabling Environment National Assessment of Civil Society in Tunisia** (Tunisia : Kawakibi Democratic Transition Center, September 2016), P : 65.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

❖ تعهد عديد من الجمعيات النسائية بالوقوف جنباً إلى جنب مع جمعيات جديدة تم انشاؤها بعد الثورة بمراقبة القرارات التي قد تهدد حقوق المرأة، ومتابعة عملية صياغة الدستور الجديد.

❖ الجهود المبذولة من قبل لجنة الحوار الوطني لتجنب دخول تونس إلى حرب أهلية، حيث سعت لإيجاد منبر للحوار بين جميع القوى المؤثرة على الساحة السياسية، للخروج بمبادرة تقوم على مبدأ التداول السلمي على السلطة، إضافة إلى رسم خارطة طريق يلتزم بها جميع أصحاب المصلحة.

استمر الحوار مع تشكيلات المجتمع المدني التونسي التي لم يعد دورها يقتصر على تقديم توصيات بشأن مشاريع القوانين المعروضة على اللجان التشريعية، وإنما أصبحوا يقدمونها إلى اللجان النيابية لاستخدامها لاحقاً عند صياغة القوانين، كما قدم المجتمع المدني في تونس إطاراً مناسباً ضمن حلقة الحوارات وشارك في التجمعات والاعتصامات السلمية في كل من القصبة، باردو وغيرها من الولايات التونسية، والأكثر من ذلك لعب دوراً رئيسياً في تغيير مسودة الدستور المقترحة في 1 يونيو 2013 حيث أبدت تحفظات على بعض البنود التي تناولت الحقوق والحريات التي تم تناولها في الفصل الثاني.¹

ما ميّز الانتقال الديمقراطي في تونس هو المشاركة الفعالة للنساء التونسيات، حيث فُمن بتنظيم الإضرابات والمسيرات، والاحتجاجات والاضرابات، سعياً من هن لتغيير الوضع الذي تعيشه تونس، منها المطالبة بتحسين ظروف العمل والدفاع عن حقوق العمل الأساسية للعمل اللائق، فقد لعبن دوراً مهماً في عملية الانتقال الديمقراطي وهذا الدور المميز راجع إلى مشاركتهن لسنوات في أنشطة التعبئة الاجتماعية من قبل نقاباتهم، منها الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات.²

كما ميّزت هذه الفترة الانتقالية في تونس، ولفت انتباه عديد من الباحثين هو وجود ائتلافات وتحالفات بين منظمات المجتمع المدني، حيث تتكون بعض الائتلافات من جمعيات تشترك في نفس الأهداف، مثل "تحالف المرأة التونسية"، الذي تم إنشاؤه في 6 سبتمبر 2012 بهدف الدفاع عن حقوق المرأة، وائتلاف "الجمعيات المدنية" لَم الشَمْل، الذي تم إنشاؤه في 29 أبريل 2011 بهدف تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وضمان الفصل بين الدولة والدين، وحماية حرية المعتقد والضمير.³

¹ Ibid.

²Veronica, Ibid, p : 39.

³Amine, Ibid, P : 70.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

اتخذت ائتلافات منظمات المجتمع المدني الأخرى شكل تحالفات في السعي لتحقيق هدف مشترك، مثل: "التحالف الوطني ضد عقوبة الإعدام" الذي تم إنشاؤه في عام 2007، كما تم إنشاء تحالفات محلية موجهة نحو التنمية مثل: "تحالف الجمعيات في "منزل بورقيية" التي تهدف إلى تنسيق الأنشطة المختلفة للجمعيات في هذه المدينة وتوفير التدريب لأعضائها من أجل ضمان العمل النقابي الفعال، ومن بين التحالفات البارزة الأخرى "تحالف منظمات المجتمع المدني من أجل التنمية المستدامة للوحدات" الذي تم إنشاؤه في نوفمبر 2011 ومؤخرا "تحالف منظمات المجتمع المدني في بن قردان".¹

إضافة إلى تلك الكيانات القانونية التي تم إنشاؤها في شكل تحالفات، هناك المزيد من التحالفات الفضاضة التي تم إنشاؤها حول القضايا ذات الاهتمام العام مثل: مراقبة الانتخابات، وهي عادة ما تضم كلا من الاتحادات المتخصصة في الانتخابات على المستوى الوطني والجمعيات المحلية التي لا تعمل بالضرورة في مجال الانتخابات، ولكن بفضل قربها ووصولها المباشر إلى السكان المستهدفين، تمكنت من المشاركة في الأنشطة المتعلقة بالانتخابات، ويمكن الإشارة بشكل خاص في هذا السياق إلى تجربة "رابطة الناخبات التونسيات" مع الجمعيات المحلية في تالة وجربة، ونابل وبنزرت.²

إلا أن هذه التحالفات التي بُنيت بين منظمات المجتمع المدني في تونس تواجه تحديات صعبة تربطها في "الترجسية" التي تميز الطريقة التي تتعامل بها الجمعيات مع بعضها البعض، والتي تؤدي في النهاية إلى فشل تشكيل الائتلاف، والمتعلقة بالتنافس والغرور في قيادة التحالف، الأمر الذي ينعكس على الاتفاق على الأهداف والخيارات والرؤى، على سبيل المثال ما حدث في محافظة بنزرت، حيث تم إحباط تحالف ضم 67 جمعية بسبب هذه الأمور، رغم المزايا التي يمكن أن توفرها ائتلافات منظمات المجتمع المدني التونسي من حيث تبادل الممارسات الجيدة والمساعدة في تقديم الدعم الفني والمعرفي، إلا أنها تبقى تحت عراقيل تنظيمية.³

كما حرصت الجمعيات التونسية بأن تكون فاعلا مهما في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس منذ سقوط نظام بن علي 2011، بهدف الحفاظ على السلم الداخلي والاستقرار السياسي والاجتماعي بمعنى ألا يحدث في تونس ما حدث في دولة الجوار ليبيا، فقد شاركت النساء التونسيات الممثلات عن

¹ Ibid.

² Ibid, P : 70-71.

³ Ibid.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

الجمعيات النسائية والحقوقية: الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية والرابطة التونسية لحقوق الانسان في: "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، وطرحت عدد من المسائل منها "مسألة التناصف"، وقامت بتحركات عديدة على الساحتين الإعلامية والسياسية، وإعتمدت التناصف والتناوب في القوائم الانتخابية عند انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي 2011 والمجلس التشريعي 2014، وقد وقعت دسترة المبدأ في الفصل 46 من دستور 2014 كما رأينا في الفصل الثاني.¹

خلال فترة الانتقال الديمقراطي في تونس وخاصة فترة ما بعد 2011، ركزت الجمعيات النسائية والحقوقية حملاتها التحسيسية على التهديدات التي تجابهها البلاد، والحاجة إلى قوة نسائية للتصدي لها، كما عملت على إقناع الأحزاب السياسية بتضمين التناصف في نصوصها الانتخابية وتطبيقها على قائماتها، وعملت على ضمان تمثيلهن في كل الهياكل التي سهرت على الانتقال الديمقراطي المتمثلة في "الهيئة المستقلة للانتخابات" و "الهيئة العليا للعدالة الانتقالية".²

الجدير بالذكر في هذا السياق هو تنظيمهن للاحتجاجات على مسودة الدستور، فيما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة، والتي نظمتها الجمعيات النسائية المنضوية تحت "ائتلاف حراير تونس" بتاريخ 13 أوت 2013 بهدف الدفاع عن المساواة التامة والفعلية بين الرجل والمرأة في صناعة القرار والتنمية، ودسترة الحقوق الأساسية للنساء، وقد تصدت الجمعيات النسوية لكل محاولات التشكيك في المكاسب التاريخية للمرأة التونسية، ومحاولة التراجع عنها وانتهاك حقوق الانسان.³

تحسب الإنجازات التي قامت بها المرأة التونسية في دعم مسار الانتقال الديمقراطي في تونس على رمزيته في إرساء العدالة الانتقالية، ولم يقتصر دورها على المستوى الوطني، وإنما تمكنت من فرض نفسها على المستوى المحلي من خلال بنود التناصف العمودي والأفقي في قائمة المترشحين للانتخابات البلدية والجهوية، هذا الدعم التشريعي تناغم مع الجهود المبذولة من هيئات وجمعيات المجتمع المدني

¹ خديجة بن حسين، "الحركة النسوية والمشاركة السياسية للمرأة في تونس" (مساهمة باحثين وباحثات في مؤتمر من تنظيم مؤسسة فريدريش إيبيرت ومساواة/ مركز دراسات المرأة بعنوان: مشاركة النساء في السلام، الامن والعمليات الانتقالية في العالم العربي، بيروت، 16-17-18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017)، ص: 371-372.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه، ص: 373

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

المحلية والدولية الناشطة في تونس، منذ أكثر من أربع سنوات في توعية وتكوين ومراقبة المرأة في مختلف أنحاء البلاد حتى تكون مستعدة لإنجاح الحكم المحلي من خلال المشاركة في انتخابات كمرشحة نائبة وكمتابعة له في نطاق التشاركية المنصوص عليها في قانون الجمعيات المحلية.¹

تمكنت الجمعيات التونسية من خلال دورها المهم والفعال من بناء جسور التواصل بينها وبين السلطة السياسية، وتمكنت من فرض مكانتها ضمن الحوار الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والدولة التونسية والمجتمع المدني فيما يخص الهجرة والتنمية الاقتصادية، وحقوق المرأة وإصلاح القضاء، ووضع آليات تنفيذ برامج الأمم المتحدة.²

كل هذه الأدوار التي مارستها مختلف تشكيلات المجتمع المدني بتحالف نحو بناء جمهورية تونس جديدة بعد نظام بن علي، أعطى دفع لمواصلة مشوار الإصلاحات العميقة والضرورية لبناء دولة ذات نظام ديمقراطي، تم الاتفاق على اعلان "ميثاق تونس للمساواة والحريات الفردية" في 24 يوليو/ تموز 2018 بمشاركة ممثلات وممثلي الجمعيات والمنظمات والنقابات والأحزاب والشخصيات الوطنية التونسية.

ليتم وضع اقتراحات لمشاريع قوانين تعبر وتمثل أرضية مشتركة لتطويرها:³

1. ضرورة ملائمة جميع التشريعات مع الدستور التونسي.
2. إقرار واحترام المساواة والحريات الفردية كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الكونية.
3. تدعيمًا للديمقراطية ضرورة قطع مختلف أشكال الانتهاكات والتضييقات التي تطال الحريات الفردية وتعال من المساواة بما عمّق الفساد وقوّى الاستبداد.
4. تثبيت دولة الحق والقانون التي تقوم على المواطنة وإرادة الشعب التونسي.

¹المرجع نفسه، ص: 55.

²خديجة، المرجع السابق، ص: 373.

³ميثاق تونس للمساواة والحريات الفردية، ص: 01.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

5. كسر قيود التخلف الحضاري والاجتماعي والتشريعي في سبيل مواكبة التطورات التي يعيشها المجتمع التونسي، ومن أجل الرقيّ بالإنسان التونسي عبر إعلاء قيم الحرية والمساواة التي بدونها لا حديث عن كرامةٍ للفرد أو عن سلمٍ للمجتمع.
6. توفير مقومات العيش الكريم كالشغل والصحة والتعليم والسكن التي يجب على الدولة حمايتها.

نستخلص من خلال ما سبق أن الجمعيات لعبت دورا كبيرا في تأطير عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، حيث توسع نشاطها في العمل الطوعي خاصة مقارنة بما كانت عليه في السنوات الماضية، وحاولت الخروج من مأزق الرقابة والضغط من طرف الدولة، تم منحها اعتمادات لتوسيع نطاق العمل الجماعي، وهذا في سبيل البحث عن سياسات واستراتيجيات جديدة لكسب ثقة الشعب الجزائري بعدما أثبت خلال مسيراته عن رفض كل ما هو تمثلي حزبي أم مدني، لأنها تبقى خاضعة وتابعة للدولة ولخدمة السلطة الحاكمة.

أما تونس بعد سقوط نظام بن علي، فتميّزت بحركية جيدة، ولم يقتصر دورها في المطالبة بالتغيير والدفاع عن الحقوق، وإنما لعبت دورا مدنيا وليس حزبيا في إدارة المرحلة الانتقالية خاصة في إطار اعداد مسودة الدستور التي فتحت مجال المشاركة لمختلف تشكيلات المجتمع المدني ومن بينها الجمعيات التي دافعت بكل الوسائل والأساليب للحفاظ على استقرار الدولة، نظرا للأخطار والتهديدات المحيطة بتونس على المستوى الإقليمي، واستطاعت بدورها إرساء واقع الحرية، وكسب تعاطف واسع من شريحة كبيرة من المجتمع التونسي، والخروج من مأزق انسداد الأفق السياسي، وكذا تمكنت من الوصول إلى الوفاق عبر الحوار والتشاور، فقد أثبتت قدرتها على التفاوض في إدارة الحوار بين مكونات المجتمع السياسي التي عجزت بأن تكون بنفس الفضاء التلقائي الذي يؤطر المشهد السياسي التونسي.

وهنا نطرح تساؤلا عن دور النقابات في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس ما إذا كان دورها فعالا ومدنيا؟ أم سياسيا في تطبيق النموذج الديمقراطي بعدما رسمت الجزائر وتونس صورة عن نجاح المقاربة الانتقالية مقارنة بدول المنطقة المغاربية (ليبيا، المغرب) خاصة، والعالم العربي عامة.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

المبحث الثاني: دور الحركات النقابية في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر-تونس (2011-2019)

تعتبر النقابات من أهم تشكيلات المجتمع المدني التي تعمل على تحقيق عديد من الأهداف والبرامج والأنشطة، تتطور وتتكيف حسب المستجدات والمتغيرات والضغوطات المحيطة بالمجتمع، ويعد النضال النقابي منذ الاستقلال مطلباً حيوياً حيث لعب دوراً مهماً لحماية مصالح العمال وحقوقهم وتأمين الحماية الاجتماعية، وظل دوره موجود إلا أنها عبر فترات زمنية متسلسلة برزت نقابات مهنية ومستقلة هدفها كذلك الدفاع عن حقوق عمالها المادية والمعنوية وحماية مصالحهم، إضافة إلى تعزيز الاستقرار وتوفير مناخ العمل اللائق للعمال، هذا مرتبط بالمواثيق الدولية والقوانين الدستورية والتشريعية التي تنظم حق ممارسة النشاط النقابي.

في هذا المبحث سنحاول إبراز دور النقابات بمختلف أنواعها في تحقيق أهدافها واهداف عمالها في ظل موجة الانتقال الديمقراطي منذ 2011 من منظور مقارنة بين الجزائر وتونس.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتأسيس الحركات النقابية (دراسة مقارنة)

تعتبر النقابات من بين تشكيلات المجتمع المدني التي تلعب دوراً بارزاً في الدفاع عن حقوق العمال، ومساندة ما يعرف بمطالب "الحراك الشعبي"، وفي هذا المطلب سنحاول تقديم نبذة عن الخلفية التاريخية لظهور الحركات النقابية من منظور مقارنة بين الجزائر وتونس.

أولاً: الجزائر

لقد ظهر أول تنظيم نقابي في الجزائر سنة 1878، حين شكل عمال المعادن والطباعة نقابتين في العاصمة، ثم توسع النشاط النقابي إلى وجود 49 نقابة في العاصمة، و 30 نقابة في وهران، 22 نقابة في قسنطينة، ليرتفع عدد النقابات سنة 1911 إلى 241 نقابة، إلا أنه رغم وجود العدد المتزايد للنقابات إلا أن تعداد الجزائريين ظل متواضعاً، بسبب وجود قوانين تعسفية تمنعهم من تشكيل تنظيمات بمختلف أنواعها، ونذكر منها: قانون الأهالي، إضافة إلى ضعف وقلة العاملين الجزائريين بالصناعة، لكون المجتمع الجزائري متمركزاً في الريف، إضافة إلى هجرة الجزائريين إلى فرنسا بسبب الحرب العالمية الأولى، وبالتالي تأسست الحركة العمالية في الجزائر بين الأوروبيين والفرنسيين المتواجدين في الجزائر.¹

¹ إدريس بولكعبيات، " الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد (12)، (بسكرة 2007)، ص:

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

تجدر الإشارة عن وضعية النقابات التي تأسست في فترة الاستعمار الفرنسي أنها كانت تنشط تحت تأطير النقابة الفرنسية (الكنفدرالية العامة للشغل الفرنسية CGT)، حيث كانت النقابة الوحيدة التي شملت كل النقابات تطابقا مع قانون 1884، الذي ينظم كيفية تأسيس الجمعيات والمنظمات المهنية، وتم تنظيم هذه المنظمات النقابية على هيكلين من التنظيم: " الشكل الأول أفقي، ويضم اتحادات المقاطعات الثلاث المتمثلة في الجزائر وقسنطينة، ووهران، أما الشكل الثاني فعمودي، ويضم فيدراليات الاسلاك المهنية والقطاعات التي بدورها تجمع الفروع النقابية للمؤسسات لنفس النشاط.¹

إنّ هذا التنظيم كان سائدا إلى فترة نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث بعد هذه الفترة عرفت فرنسا موجات من الهجرة نحوها، وهذا بهدف تغطية النقص في المصانع واليد العاملة التي تم استخلاها بالعمال من المستعمرات من دول شمال افريقيا.²

وبعد الإضرابات التي امتدت من سنة 1948 إلى سنة 1953، تم الإعلان عن نشأة الاتحاد العام للعمال الجزائريين بتاريخ 24 فبراير 1956، والذي سوف نتناوله بالتوضيح فيما بعد، بدأ (UGTA) عمله حتى الاستقلال وقام بإعادة تنظيمه من قبل لجنة تنفيذية مؤقتة لإعادة المؤتمر الأول.³

ثانيا: تونس

تأسست الحركة النقابية في تونس يوم 20 جانفي 1946 بفضل عمل "فرحات حشاد" (الاتحاد العام التونسي للشغل U.G.T.T)، مع وجود جامعة عموم العملة التونسيين التي أسسها محمد علي، تربط المطالب الاجتماعية بالقضية الوطنية قويا، كما تعاونت مع الحزب الدستوري الجديد تعاونا وثيقا، كما

¹حسين الزبيري، "ظروف بروز الحركات العمالية في الجزائر 1880-1956"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، (د.س)، ص: 09.

²المرجع نفسه.

* الإعلان العالمي لحقوق الانسان وفق البند الرابع من المادة 23 : لكل شخص حق انشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه. للاطلاع على معلومات أكثر انظر الاتحاد العربي للنقابات. "الدليل إلى إدارة التنظيم النقابي"، ط1. برنامج التعاون بين اتحاد عمال الدنمارك والإتحاد العربي للنقابات في إطار برنامج التدريب الالكتروني، 2018، ص: 05.

³ الاتحاد العام للعمال الجزائريين، مكتبة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، مذكرة حول العمل النقابي في الجزائر"، أبريل 2013، ص: 02، دراسة ميدانية بمقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين، بتاريخ: 2019/06/06، على الساعة: 11:00 صباحا.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

كانت لها إضرابات وذلك يوم 4 أوت 1947 التي شملت جميع أنحاء البلاد التونسية، ونظرا لقدرتها الدفاعية وتجذرها في الواقع القومي، ضمنت لها انضمام الجماهير العمالية التونسية على حساب "جامعة عموم العملة التونسية" الموالية للشيوعية، والتي أصبحت تدعى "الاتحاد النقابي للعمال التونسيين U.S.T.T. في أكتوبر من سنة 1946.¹

المطلب الثاني: علاقة الحركات النقابية بالنظام الحاكم (دراسة مقارنة)

إن ممارسة العمل النقابي في الجزائر وتونس يرتبط بالأساس بشروط الممارسة النقابية المنصوص عليها في القانون، وفي هذا المطلب نحاول تحليل المقاربة القانونية والتشريعية من منظور مقارن الجزائر وتونس.

أولا: الإطار القانوني والتشريعي للحق النقابي:

لتحليل النشاط النقابي في البيئة الجزائرية يتطلب منا البحث عن أهم المواثيق والاتفاقيات الدولية التي نصت على حرية الحق النقابي ومقارنتها بالنصوص التشريعية والقانونية في الجزائر خلال فترات زمنية مختلفة.

من خلال الجدول التالي يتبين لنا وجود ثغرات قانونية بين المواثيق الدولية والعربية والقوانين الجزائرية ذات الطابع التشريعي والقانوني:

جدول رقم(21): الإطار القانوني والتشريعي لحق ممارسة النشاط النقابي في الجزائر

الحرية النقابية في الاتفاقيات والمواثيق الدولية	الحرية النقابية في المواثيق العربية	الحق النقابي في التشريع الجزائري	الحق النقابي في القانون الجزائري
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	الميثاق العربي لحقوق الإنسان	القانون 90-14 المتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي	الحق النقابي في الدستورين 1963 و 1976
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	الاتفاقية العربية رقم(08) لعام 1977 الحريات والحقوق النقابية.	القانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل.	الحق النقابي في دستورين 1989 و 1996

¹ محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال (تونس: دار سراس للنشر، ط3، 1993)، ص: 130-131.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

أجهزة حماية الحرية النقابية في إطار منظمة الأمم المتحدة:	أجهزة الحماية المعتدة:	القانون 90-02 المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وتسويتها وممارسة حق الاضراب.	الحق النقابي في التعديل الدستوري 2016
1. دور لجان حقوق الانسان 2. حماية الحرية النقابية في إطار منظمة العمل الدولية	1. اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان 2. لجنة حقوق الانسان العربية		

المصدر: نصيرة لوني، " النظام النقابي للحق النقابي في الجزائر"، مجلة دراسات أبحاث، مجلد (11)، عدد(04)، أكتوبر 2019. سلطان زنقيلة، "ضمانات الممارسة النقابية في الجزائر"، مجلة آفاق، مجلد (12)، عدد(01)، 2020.

❖ بالنسبة للإعلان العالمي لحقوق الانسان: فحسب المادة 23 المذكورة سابقا، هناك تساؤل يبادر

في الذهن حول مدى إلزامية هذا الإعلان بالنسبة للدول؟ وانطلاقا لمفهوم السيادة التقليدي* فإنه اتخذ ترجعا على المستوى الدولي من خلال تطور مفاهيم القانون الدولي، وذلك بسبب النصوص القانونية الواردة في المعاهدات والمواثيق الدولية، التي تضع قيودا على سيادة الدول والأطراف في ممارسة اختصاصاتها الداخلية، أضف إلى ذلك صلاحية الأجهزة الدولية في الرقابة والتحقيق في الموضوعات ذات الأثر الإقليمي والعالمي.¹ وبالعودة للدستور الجزائري حسب المادة 150*، تعتبر ضمانات كبيرة للحرية النقابية، بما أن المعاهدات تعلو فوق القوانين العادية تلتزم الدولة باحترام ما تنص عليه المعاهدات، وأن تكيف قوانينها وفق المعاهدات التي أبرمت معها خلال الانضمام.²

❖ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: لقد أعطت المادة 08 الحق

لكل فرد في تشكيل النقابات وحرية الانضمام اليها، وألزمت هذه المادة الدول الأطراف بكفالة الحق لكل فرد في حرية تشكيل النقابات، وأجازت تقييده في إطار القانون، وفي حدود المحافظة على الامن الوطني والامن العام، بالمقارنة مع الإعلان العالمي لحقوق الانسان طبقا للمادة 23 المذكورة أعلاه نجد أنها أكثر تفصيلا وشمولا من المادة 23 المذكورة سابقا.³ وبالعودة إلى الدستور الجزائري نلاحظ أن المؤسس

¹ سلطان زنقيلة، "ضمانات الممارسة النقابية في الجزائر"، مجلة آفاق، مجلد (12)، عدد(01)، 2020، ص: 591.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه، ص: 592.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

الدستوري الجزائري اعترف بالحق النقابي قبل الاعتراف التشريعي، ووفقا للدستور 1963 فقد نص في مادته 20* بلفظ صريح، وقد جاء الاعتراف بالحق النقابي ضمن الحقوق العمالية، ولفظ عام دون التمييز في التمتع بهذا الحق بين عمال القطاع وآخرين، غيره أنه قصر على العمال وحدهم دون أصحاب العمل، رغم أحقيته كما لاحظنا في المواثيق الدولية.¹

رغم التقييد في الحق النقابي في دستور 1963، فإن دستور 1976 كرسه في العديد من المواد منها المادة 17، و70، 71، 72*، وأرسى الضمانة في ممارسة الحقوق والحريات هذا من حيث النص، أما من حيث الممارسة فقد حدد له إطارا واضحا يمارس في حدود ما يستتبع العمل النقابي، في حين قيده بالنقابة الوحيدة المتمثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين، أنه يعترف بحق الاضراب غير أنه يقصره على عمال القطاع الخاص دون العام، ولا معنى لإقرار الحق النقابي دون الاعتراف بوسائل ممارسته.² وهذا ما نجده في الميثاق العربي لحقوق الإنسان طبقا للمادة 35*، ولكن اقتصر على أصحاب المهن الحرة، ما يبين أنه استبعد حق تكوين النقابات العمالية، كما حددت الفقرة الثانية من نفس المادة ضابطين للحد من حرية الممارسة النقابية وتحدد في فرضها بموجب القانون، وصيانة الأمن القومي

* العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية : الذي ينص حسب المادة 08 : "على الدول الأطراف ان تتعهد بأن تكفل : حق كل فرد في تشكيل النقابات والانضمام إلى ما يختاره منها، ولا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق سوى ما ينص عليه القانون مما يكون ضروريا في مجتمع ديمقراطي". الاتحاد العربي للنقابات. "الدليل إلى إدارة التنظيم النقابي"، المرجع السابق، ص: 05.

¹ عمر ثامري، التعددية النقابية في الجزائر من الحظر إلى التقيد، أطروحة دكتوراه (الجزائر 01: قسم القانون العام، 2012/2013)، ص: 33.

*تنص المادة 20 : "يمارس الحق النقابي والحق في الاضراب ومشاركة العمال في تسيير المؤسسات في إطار القانون الذي ينظمه". دستور الجزائر 1963، المرجع السابق.

² نصيرة لوني، "النظام النقابي للحق النقابي في الجزائر، مجلة دراسات أبحاث، مجلد (11)، عدد (04)، (أكتوبر 2019)، ص: 258.

* نصت المادة 17: "تخضع علاقات العمل في القطاع الاشتراكي لأحكام القوانين والتنظيمات المتعلقة بالأساليب الاشتراكية للتسيير"، أما المادة 70: "حق الانخراط في النقابة معترف به لجميع العمال وتمارس في إطار القانون"، أما المادة 71: "يعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات وعلى كل مساس بالسلامة البدنية أو المعنوية للإنسان"، ليتم تحديد الممارسة النقابية وفق المادة 72: "يحدد القانون شروط اسقاط الحقوق والحريات الأساسية لكل من يستعملها قصد المساس بالدستور والشعب والتراتب الوطني، وبالأمن الداخلي والخارجي للدولة أو الثورة الاشتراكية". دستور الجزائر 1976، المرجع السابق.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

والسلامة العامة، وحماية حقوق الأشخاص وحياتهم، ولكن العهدين أضافا ضابطا آخر وهم أن تكون النقابة مقبولة في مجتمع ديمقراطي.¹

بعدما حقق دستور 1976 حق الاعتراف بالممارسة النقابية في الجزائر، فإنها لم تبق محدودة في الإطار المذكور، توجهت الجزائر إلى النمط الليبرالي وبذلك تم وضع دستور جديد 1989، حيث نصت المادة 52، على ممارسة العمل النقابي لجميع المواطنين دون الاختصار على فئة معينة من العمال، فهي التي تعتبر أساس المنظومة التشريعية العمالية التي تكرس ممارسة الحق النقابي لجميع المواطنين في الجزائر.²

وفي هذا السياق، فإن شروط الممارسة النقابية في الجزائرية وفق النظام التشريعي منصوص عليه في القانون رقم 14-90 المتعلق بشروط وقوانين ممارسة الحق النقابي الصادر في الجريدة الرسمية تاريخ 1 حزيران/ يونيو 1990، وتمت المصادقة في نفس السنة على خمسة قوانين شكلت القاطرة القانونية لعلاقات العمل هي القوانين التي تقوم بتنظيم كل من علاقات العمل، الوقاية، النزاع الجماعي في العمل، وحق ممارسة الاضراب، وممارسة الحق النقابي، والنزاع الفردي في العمل، وأعمال مفتشية العمل ومساهمتها.³

بعدما نص دستور 1989 على حق العمل النقابي، وبهدف ضمان الانتقال من تسيير الدولة لقوى العمل إلى تسيير تعاقدى تنافسي، ارتكز القانون على مجموعة من المبادئ منها: عدم تدخل الدولة،

¹ سلطان، المرجع السابق، ص: 595-596.

* الميثاق العربي لحقوق الانسان طبقا للمادة 35 : "كل شخص له الحق في حرية تكوين الجمعيات أو النقابات المهنية والانضمام إليها وحرية ممارسة العمل النقابي من أجل حماية مصالحها". "لا يجوز فرض أي من القيود على ممارسة هذه الحقوق والحريات إلا تلك التي ينص عليها التشريع النافذ وتشكل تدابير ضرورية لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحياتهم". "تكفل كل دولة طرف الحق في الإضراب في الحدود التي ينص عليها التشريع النافذ". للمزيد من المعلومات انظر: الميثاق العربي لحقوق الانسان، قرار مجلس جامعة الدول العربية بالمصادقة على الميثاق العربي لحقوق الانسان، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، ص: 28.

² نصيرة، المرجع السابق، ص: 258.

* نصت المادة 52 : "الحق النقابي يعترف به لجميع المواطنين". دستور 1989، المرجع السابق.

³ حسين زيري، " الحركة العمالية والنقابية والبحث عن العدالة الاجتماعية في الجزائر"، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية، بيروت، شباط/ فبراير 2017، ص: 14-15.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

ضمان حرية المستخدمين والاجراء في التعبير، السماح بالمرونة في تسيير قوى العمل، أما المبادئ الأخرى التي نص عليها التشريع الجديد السماح بحرية تعبير أكبر للشركاء الاجتماعيين، وذلك بموجب القانون رقم 14/90 المتعلق بأشكال الممارسة النقابية، ومنذ ذلك الوقت تداولت مجموعة من المفاهيم جديدة منها "أرباب العمل"،¹ أما القانون رقم 90-11 فنص على: "حق الاجراء المستخدمين في التفاوض بعيدا عن محاولات التدخل الأجنبي".²

وقد أفرزت الإصلاحات السياسية والمؤسسية بعد الإقرار في دستور 1996 إصلاحا واسعا لتشريع العمل، ومكنت من بناء نظام تعددي لعلاقات العمل يقم فاعلين جدد والمتمثلة في منظمات العمال، وأصحاب العمل والحكومة في مهمة مشتركة لإقامة قواعد عمل تقوم على الحوار الاجتماعي، والمفاوضة الجماعية، وإبرام الاتفاقيات الجماعية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.³ إلا أن دستور 1996 لم يأت بجديد فيما يخص الحق النقابي فقد أعادت مضامين المواد التي جاء بها دستور 1989 التي كرست الحق النقابي عن طريق التعددية النقابية، وممارسة حق الاضراب في القطاعين العام والخاص.⁴

أما في تونس فأقرت التشريعات الوطنية بموجب الدستور، حرية تأسيس النقابات الفصل 35*، والحق في التنظيم النقابي والاضراب الفصل 36*، وحرية تنظيم الاجتماعات والتظاهرات السلمي الفصل 37*.⁵

¹المرجع نفسه.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 91-3 بتاريخ 21 كانون الأول/ ديسمبر 1991 يعدل ويتمم القانون رقم 90-14 المؤرخ في 2 تموز/ يوليو 1990 المتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي، الجريدة الرسمية، عدد 68، الصادرة في 25 كانون الأول/ ديسمبر 1991.

³نصيرة لوني، المرجع السابق، ص: 258-289.

⁴المرجع نفسه.

⁵حق تأسيس وتكوين النقابات وفق التشريع التونسي:

* الفصل 35 ينص: "حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات مضمونة، تلتزم الأحزاب و النقابات والجمعيات في أنظمتها الأساسية وفي أنشطتها بأحكام الدستور والقانون وبالشفافية المالية ونبذ العنف".

* الفصل 36 ينص على: "الحق النقابي بما في ذلك حق الإضراب مضمون. ولا ينطبق هذا الحق على الجيش الوطني. ولا يشمل حق الإضراب قوات الأمن الداخلي والديوانة".

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

تعكس هذه الحقوق الدستورية رغبة تونس في ترجمة اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صادقت عليها جميعا إلى تشريعات وطنية منها: اتفاقية العمل الجبري سنة 1930، اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي سنة 1948، الحق في التنظيم النقابي والتفاوض الجماعي سنة 1949، اتفاقية المساواة في الأجور سنة 1951، اتفاقية إلغاء العمل الجبري سنة 1957، اتفاقية الحد الأدنى للسنة (16) عاما، اتفاقية أشكال عمل الأطفال سنة 1999، كما صادقت على اتفاقية التشاور الثلاثي بتاريخ 11 نوفمبر 2014، وكذلك اتفاقية متعلقة بتمثيل العمال على مستوى الشركة.¹

كما صادقت تونس على اتفاقيتين معتبرتين من اتفاقيات الحوكمة من طرف مكتب العمل الدولي وهما²:

- الاتفاقية رقم 122 بشأن سياسة التشغيل.
- الاتفاقية رقم 81 بشأن تفقد الشغل.

كما صادقت تونس على الاتفاقية رقم 142 بشأن دور التوجيه والتدريب المهني في تنمية الموارد البشرية واتفاقية العمل الدولية رقم 159 بشأن التأهيل المهني وتشغيل الأشخاص المعاقين، وتجدر الإشارة إلى أنّ آخر اتفاقية عمل دولية صادقت عليها تونس هي الاتفاقية رقم 135 بشأن ممثلي العمال والتي تعتبر أداة مكمّلة للاتفاقية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية الحق النقابي لكونها تتضمن أحكاما تدعّم حماية ممثلي العمّال بما في ذلك الممثلين النقابيين، وتمنحهم التسهيلات اللازمة لممارسة مهامهم، إنّ تونس منخرطة منذ سنة 1973 بمنظمة العمل العربيّة، وقد صادقت سنة 1987 على اتفاقية العمل العربية رقم 7 بشأن السلامة والصحة المهنية.³

ثانيا: علاقة النقابات بالحكومة:

* الفصل 37 : "حرية الاجتماع والتظاهر السلميين مضمونة". موقع رسمي بوابة التشريع-تونس، دستور الجمهورية التونسية. 2020/09/30. [/www.legislatitnon](http://www.legislatitnon)

¹ المفوضية الأوروبية، "الحوار الاجتماعي في المغرب وتونس والأردن: آليات تنظيم الحوار الاجتماعي ووقائعه". مركز التدريب الدولي، منظمة العمل الدولية، 2015، ص: 55.

² الجمهورية التونسية، وزارة الشؤون الاجتماعية، "الشغل والعلاقات المهنية".

<http://www.social.gov.tn/?id=48> (01/12/2020)

³المرجع نفسه.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

أولاً: الجزائر

إن المتتبع لسيرورة تكريس الحرية النقابية في الجزائر نتجت في خضم الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تبنتها الجزائر، أصبح يفرض علاقة جديدة بين النقابات العمالية والحكومة بالدرجة الأولى، ثم بينها وبين أرباب العمل، لتكون علاقة مبنية على أساس التوازن، تمكنت النقابات من تحقيق مطالب كثيرة لاسيما المتعلقة بالأجور، وإصدار القوانين الأساسية لقطاعات الوظيفة العامة كوسيلة مكنت النقابات من إثبات وجودها، وفرضت نفسها في طاولة الحوار والتشاور والتفاوض كشريك اجتماعي لا يمكن الاستغناء عنه.¹

وبذلك أصبحت مختلف النقابات تشارك في عملية الحوار الثلاثي إلى جانب الحكومة، نظرا للدور الذي تلعبه هذي الآلية في إرساء قواعد الاستقرار في عالم الشغل وتحقيق السلم الاجتماعي. تم إعداد الثلاثية في نوفمبر 1991 وهي أول ثلاثية: حكومة-UGTA-أرباب العمل، بطلب من (UGT) أثناء انعقاد الثلاثية (حكومة-UGTA) في أكتوبر 1990، أدت المشاورات الثلاثية لإبرام العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي في أكتوبر 2006، وقد تم عقد 14 ثلاثية و14 ثنائية.³

تسجل منهجية الحوار الاجتماعي وفقا لأحكام الاتفاقية رقم 144 لمنظمة العفو الدولية بخصوص مشاورات الثلاثيات بمعايير العمل الدولية، فيما يخص الثلاثية الدورية والعقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي الذي وقع سنة 2006 يسري عن طريق الإثراء والتجديد، نصب فريق عمل ثلاثي في أكتوبر 2011، كما تم اقتراحه من طرف ثلاثية ديسمبر 2009 (الثلاثية 13)، والمؤكد من طرف الثلاثية سبتمبر 2011 (الثلاثية 13).⁴

كما اقترح (UGTA) أثناء الثلاثية الحادية عشرة عام 2005 مراجعة قانون العمل، منذ ذلك الحين شرع فوج عمل الثلاثية في مراقبة عالم العمل والتفكير في إعداد، بالإضافة إلى ذلك طلب (UGTA) المساعدة من منظمة العمل الدولية، واقترح مؤسسة هذا الإطار من الحوار بين الشريك

¹رشيد واضح، "الحرية النقابية في الجزائر: من الأحادية إلى التعددية"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد (02)، عدد (10)، (جوان 2018)، ص: 525.

² المرجع نفسه.

³الاتحاد العام للعمال الجزائريين، المرجع السابق، ص: 07.

⁴ المرجع نفسه.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

الحكومي والشريك الاجتماعي والاقتصادي بإنشاء هياكل متابعة من طرف نفس الشركاء، وذلك لتفادي أن تكون هذه العملية حكرًا على الدولة.¹

جدول رقم(22): الاتفاقيات الثلاثية المنعقدة خلال الفترة(2011-2019)

الاتفاقيات	أهم النقاط المتفق عليها بين أطراف الحوار الاجتماعي
الثلاثية الرابعة عشرة المنعقدة بتاريخ 29-30 سبتمبر 2011* ²	1. تقييم مدى تنفيذ تطبيق نتائج القمة الثلاثية المنعقدة بتاريخ 28 ماي 2011. 2. ترقية الإنتاج الوطني. 3. تقدير العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي. 4. ملف التقاعد. 5. ملف التعاضديات الاجتماعية. 6. توسيع الاتفاقيات الجماعية في القطاع الخاص. 7. التمثيل النقابي في القطاع الخاص. 8. ملف القدرة الشرائية.
الثلاثية الخامسة عشرة المنعقدة بتاريخ 10 أكتوبر 2013*	1. العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للتنمية. 2. كيفية مساهمة الصندوق الوطني للاستثمار. 3. تمويل الاستثمار الوطني العام والخاص. 4. تشجيع الانتاج الوطني ومن ضمنه قروض الاستهلاك بالنسبة للمنتجات المحلية. 5. مسألة تدخل المؤسسات الوطنية في تحقيق البرنامج الوطني للتجهيز.
الثلاثية السادسة عشرة المنعقدة بتاريخ 23 فيفري 2014*	1. العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي وللنمو. 2. كيفية مساهمة الصندوق الوطني للاستثمار في تمويل الاستثمار العام والخاص. 3. تشجيع المنتج الوطني، بما في ذلك الائتمان (القروض) الاستهلاكي للمنتجات المحلية. 4. تأطير عقود التسيير. 5. المادة 87 مكرر
الثلاثية السابعة عشرة المنعقدة بتاريخ 18 سبتمبر 2014*	1. قانون المالية 2015. 2. تقييم العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للتنمية. 3. القروض الاستهلاكية. 4. إلغاء المادة 87 مكرر من قانون العمل.

¹المرجع نفسه.

² Union Générale des Travailleurs Algériens, Communiqués Communs des Tripartites Gouvernement -UGTA-Patronat (Du 28Mai 2011 Sommet Economique/Des 29-30 septembre 2011), Alger, (Aout2013), p : 3-25.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

1. ترقية الانتاج الوطني، 2. اتفاقيات التعاون جنوب-جنوب للبلدان الإفريقية، في مجال الحوار الاجتماعي، والحماية الاجتماعية بين الحكومة الجزائرية والمنظمة الدولية للعمل.	الثلاثية الثامنة عشرة المنعقدة بتاريخ 14 أكتوبر 2015*
1. النموذج الجديد للنمو الاقتصادي. 2. التقاعد. 3. ميثاق الاستقرار وتطوير المؤسسة في القطاع الخاص بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمات أرباب العمل (FCE-CIPA-CNPA-CAP-UNI-AGEA-CGP/ BTPH-CGEA)	الثلاثية التاسعة عشر المنعقدة بتاريخ 05 جوان 2016*
نسبة تقدم النموذج الاقتصادي الجديد للنمو.	الثلاثية العشرون المنعقدة بتاريخ 06 مارس 2017*

Sources : 1. Alger, Union Générale des Travailleurs Algériens, **Rapport d'activité 2015-2019**, 13^{ème} Congres National de L'UGTA 21-22 Juin 2019, p p : 121-123

2. Union Générale des Travailleurs Algériens, **Communiqués Communs des Tripartites Gouvernement-UGTA-Patronat (Du 28Mai 2011 Sommet Economique/Des 29-30 septembre2011)**, Alger, (Aout2013), p :13-25

كما تم عقد ثلاثية استثنائية بين الشركاء في محاولة منهم مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول رقم(23): الاتفاقيات الثلاثية الاستثنائية خلال الفترة(2011-2017)

أهم النقاط المتفق عليها بين أطراف الحوار الاجتماعي	الاتفاقية
1. محيط المؤسسة. 2. العمل للقضاء على الغش الاقتصادي بكل أشكاله، 3. التخفيف من الإجراءات الجبائية وإعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 4. إدماج الشباب البطال عن طريق عقود الإدماج المدعم، 5. تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دعم البرنامج العمومي. 6. إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 7. البحث عن تعزيز الصادرات خارج المحروقات. 8. تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على الموارد المالية.	القمة الاقتصادية المنعقدة في 28 ماي 2011
استشراف الوضع الاقتصادي والاجتماعي	22 نوفمبر 2012
الأزمة المالية والتنمية الاقتصادية	24 أوت 2017

Source : Union Générale des Travailleurs Algériens, **Ibid**, p : 123.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

أما في تونس فقد اعترف القانون التونسي بالنشاط النقابي التعددي، على الرغم من أن الممارسة العملية لم يتم تقنينها، واكتفت بوجود تنظيم نقابي واحد متمثل في الاتحاد العام التونسي للشغل وذلك قبل الإطاحة بنظام "بن علي". ولكن بعد الأحداث التي عاشتها تونس في مسار الانتقال الديمقراطي، تمت المصادقة على اتحادات نقابية جديدة، لكنها واجهت عقبات في التنافس مع الاتحاد العام التونسي للشغل، نظراً لقاعدة عضويتها الكبيرة ومواردها المالية التي تتمتع بها، إضافة إلى ذلك تم السماح فقط للاتحاد العام التونسي للشغل بالمشاركة في إجراءات المفاوضة الجماعية، ولا تزال الاتحادات الجديدة مستبعدة من المفاوضات الثلاثية المتمثلة في الثلاثي (الحكومة، أرباب العمل).¹

يجادل النشطاء في الاتحادات الجديدة بأن كلا من الاتحاد العام التونسي للشغل والنهضة لا يدعمان التعددية النقابية في تونس، مقابل ذلك نفى (UGTT) مثل هذه الاتهامات، لكنهم يصرون على أن النقابات التي تمثل أكبر عدد من العمال في كل قطاع يجب أن تكون هي المعنية بالمفاوضة الجماعية، كما يعترف مسؤولو النهضة بمشروعية التعددية النقابية لكنهم يجادلون بأنها تشوه العمال وتضعف الحركة النقابية.²

وفي هذا السياق اقترن اسم الاتحاد العام التونسي للشغل رسمياً بالأحداث السياسية التي عرفت فيها تونس، مثل التوسط لصياغة الدستور الجديد سنة 2013، وإبرام العقد الاجتماعي الوطني سنة 2013، ومؤخراً إبرام اتفاقية ثلاثية مع أرباب العمل والحكومة لتوفير إطارات للمفاوضات على المستوى القطاعي، وفي إطار الشراكة بينها وبين أرباب العمل (الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية)، قد أنقذ تونس من الفوضى التي تعاني منها دول أخرى منذ انتشار موجة الانتقال الديمقراطي، ونظراً لمركزه الأساسي في الأحداث السياسية، فقد لعب دوراً سياسياً مُعرضاً للانتقاد من قبل الفاعلين السياسيين في الساحة السياسية التونسية منها مواجهة حزب النهضة الإسلامي، دعوته لإضرابات من أجل أغراض سياسية وليست صناعية.³

¹ Dina Bishara, « Labor Movements in Tunisia and Egypt Drivers vs. Objects of Change in Transition from Authoritarian Rule », **Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs**, January 2014, p : 05.

² Ibid.

³ المفوضية الأوروبية، المرجع السابق، ص: 66.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

وتكريسا لأهداف الانتقال الديمقراطي في تونس بتاريخ 14 جانفي 2013، اتفق الشركاء الاجتماعيون الثلاثة: الحكومة، الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية تم عقد اتفاقية تتضمن عدة محاور منها النمو الاقتصادي والتنمية الجهوية، سياسات التشغيل والتكوين المهني، العلاقات المهنية والعمل اللائق، الحماية الاجتماعية.¹

ضماناً لحوار اجتماعي ثلاثي فعال ودائم، اتفقت أطراف هذا العقد على إحداث "مجلس وطني للحوار الاجتماعي" يتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، ويكون ثلاثي التمثيل بالتساوي على أن يتم تحديد تركيبة هذا المجلس وآليات تعيين أعضائه بالاتفاق بين الأطراف الممثلة على هذا العقد*، ويتولى فريق العمل الثلاثي الذي أشرف على إعداد هذا العقد متابعة تنفيذ مضمونه إلى حين إحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي.²

وبشأن العلاقات الصناعية والسياسة الاجتماعية، فقد اتخذ (UGTT) موقفا حاول الدفاع عن حقوق العمال، وتحسين ظروف العمل، مع عدم إغفال الحقائق الاجتماعية والاقتصادية بالبلاد، ولقد انعكس هذا النهج المتوازن على محاولاته المتواصلة للضغط على أرباب العمل والحكومة، بما في ذلك استخدام أسلوب الاضراب، مع الحفاظ على مناخ اجتماعي جدي وعلاقة طيبة مع أرباب العمل والحكومة بما يراعي الحقائق الاجتماعية والاقتصادية بالبلاد (البطالة، التضخم، القدرة على الدفع) ويديرها كجزء من جدول أعمال المفاوضات، و بذلك أصبحت الدولة أقل قوة، وبأن القيود التنافسية المفروضة على القطاع الخاص باتت أكثر صعوبة.³

¹ الجمهورية التونسية، الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وثيقة العقد الاجتماعي تتعلق الاتفاقية الثلاثية: الحكومة التونسية، 14 جانفي 2013.

* مهام المجلس الوطني للحوار الاجتماعي نذكر منها: ضمان استمرار الحوار وانتظامه وشموله للمسائل التي تحظى باهتمام الأطراف الثلاثة، النظر في جميع المسائل المتعلقة بالمنظمات النقابية للعمال وأصحاب العمل ومدى تمثيليتها وذلك وفق التشريع الوطني والمواثيق الدولية، يستشير المجلس وجوبا في جميع مشاريع التشريعات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بال مجال الاجتماعي، ويمكن أن يتعهد تلقائيا بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية التي يرى فائدة في اثارها وتقديم مقترحات بشأنها إلى الجهات المختصة. للمزيد من المعلومات انظر الوثيقة نفسها.

²المرجع نفسه.

³المفوضية الأوروبية، المرجع السابق، ص: 66.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

المطلب الثالث: دور الحركات النقابية في عملية الانتقال الديمقراطي (دراسة مقارنة)

سيتم تحليل هذا المطلب بناء على مؤشرات المقارنة خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2011 الى سنة 2019، لتحديد مدى تأثير النقابات في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس، أمام وجود تغيير على المستوى الدور من جهة، ومن جهة أخرى الوضعية القانونية والتشريعية التي تسمح بممارسة العمل النقابي في إطار المفاوضة الاجتماعية، الحوار الاجتماعي، والضغط على نظام الحكم باتباع أسلوب الإضراب، و هنا يكمن الدور الحقيقي والتأثير الفعلي للنقابات العمالية في الحفاظ على استقرار وسلامة العمال من خلال الدفاع عن حقوقهم، مقابل مساندة الشعب في تحقيق مطالبه.

أولاً: الجزائر

يعود تاريخ العمل النقابي المستقل في الجزائر إلى فترة الانتقال الديمقراطي على إثر أحداث 8 أكتوبر 1988، وهي شبيهة فترة 2011، حيث نتج عن هذه الأحداث، فتح المجال السياسي والسماح بتعددية سياسية، التي تلتها تعددية نقابية، تم إثرها إنشاء العديد من "النقابات المستقلة" عن إطار الاتحاد النقابي المركزي الرسمي والموالي للسلطة "الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)".¹ إن المتتبع لسيرورة النشاط النقابي منذ بداية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، المتمثل في الإضرابات والاحتجاجات مع تلك التي تبنتها القوى المجتمعية والسياسية الأخرى، قد نشأ انطباع بوجود نوع من التناغم بين النشاط النقابي ونشاط الحركات الاجتماعية*، وفعلياً كان عام 2011 أحد أهم هذه المحطات التي ظهر فيها هذا التلازم، بل تصدرت النشاطات النقابية الصدارة لو تم مقارنتها بالقوى الاجتماعية الأخرى.²

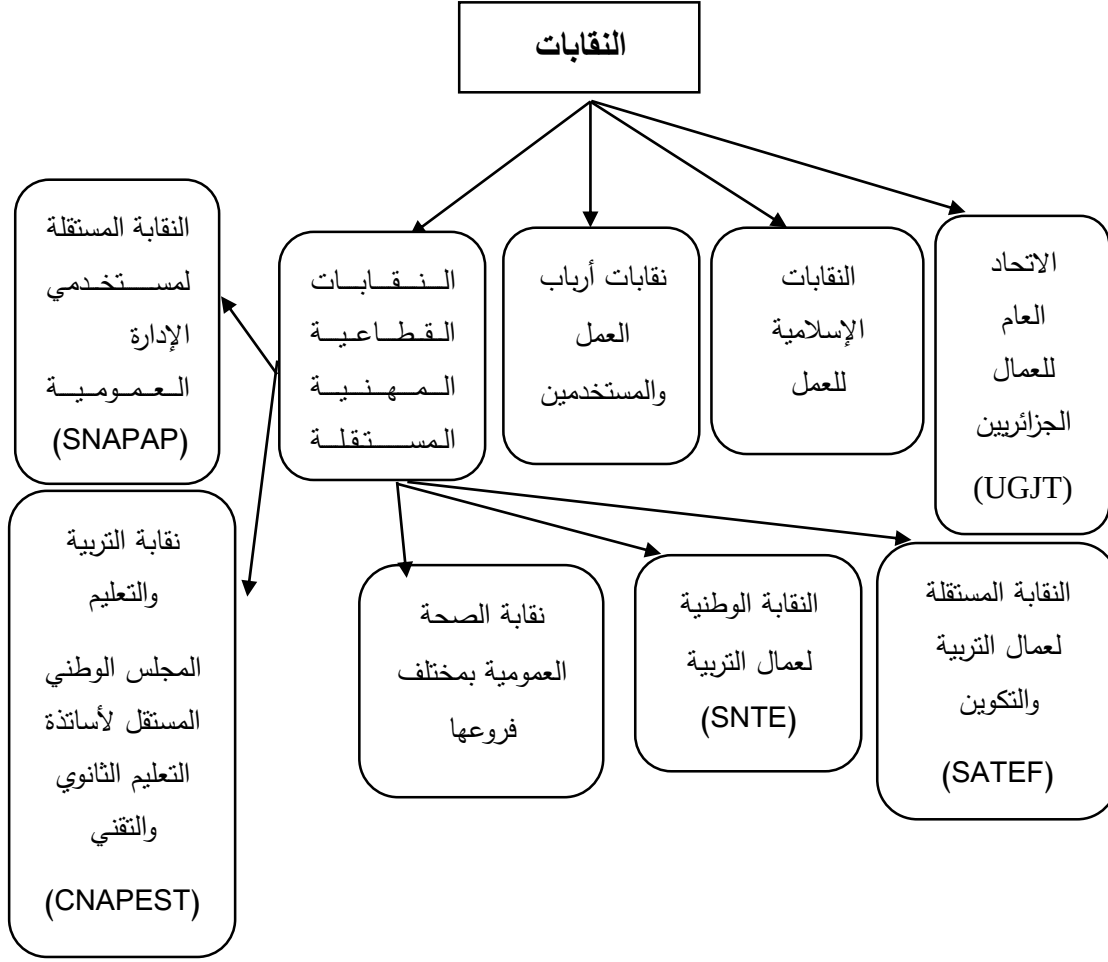
ويمكن رصد أهم النقابات في الجزائر في ظل عملية الانتقال الديمقراطي من (1989-2019) في هذا المخطط.

¹ زبير حسين، نادين عبد الله، "تحديات الحركة النقابية الجديدة أو المستقلة في مصر والجزائر"، مجلة الديمقراطية، عدد (59)، (يوليو 2015)، ص: 60.

² المرجع نفسه.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

مخطط رقم (15): أهم النقابات الفاعلة في الجزائر



Source : Le Syndicat, Les Travailleurs et le Pouvoir en Algérie.

http://aan.mmmsh.univ-aix.fr/Pdf/AAN-1964-03_25.pdf (21/03/2020)

ترسخت فكرة تكوين النقابات في الجزائر منذ التسعينيات، ومنذ الاعتراف القانوني لها، إلا أنها كانت معدودة، وانطلق عملها التعددي نحو تكوين النقابات منذ اعلان الإضرابات المطلوبة، حيث تم تكوين ما يقارب العشرات من النقابات ومنها تكونت الكونفدرالية النقابية المستقلة التي تم الإعلان عنها منذ نوفمبر 2018 التي ضمت 13 نقابة جديدة من تلك التي ظهرت بالتعددية النقابية.¹

¹ناصر جابي، "الخارطة النقابية في الجزائر في زمن الحراك: واقع وتحديات"، مبادرة الإصلاح العربي، 6 أيار/ مايو 2020، ص:04.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

واجهت هذه التعددية النقابية العديد من الرفض من قبل السلطات التي تعاملت معها، ورفضت الاعتراف بها قانونيا في البداية والتعامل معها كشريك اجتماعي على مستوى التفاوض الوطني، ليتم بعد سنوات القبول بها كشريك داخل القطاعات التي تنشط فيها فقط، على مستوى الوزارات مثل الصحة، والتربية، ويرجع هذا الرفض وعدم تقبل وجود نقابات تعددية إلى موقف النخب السياسية والحكومية التي حصلت على تنشئة بعيدة عن عالم الشغل والنقابة، في أجواء سياسية سيطرت عليها أطروحات نيو ليبرالية داخل نظام سياسي رافض للاستقلالية للفاعلين الاجتماعيين.¹

رغم التحديات التي واجهتها النقابات المستقلة في ممارسة نشاطها النقابي، إلا أنها عرفت صعودا واضحا مع بداية الحراك الشعبي بتاريخ 22 فبراير 2019، لعبت دورا كبيرا في التغيير الجذري في ملامح الساحة السياسية، عبر بروز قوى اجتماعية جديدة كالشباب والفئات الوسطى، والمرأة داخل المدن الكبرى والمتوسطة، التي تعيش فيها أغلبية الجزائريين من فئات كان يعرف عنها قبل هذا التاريخ العزوف عن الاهتمام بقضايا الشأن العام.²

عبرت مختلف النقابات المستقلة بمختلف القطاعات عن رفضها لأي مساس سلطوي بالحراك الشعبي، وقد عقدت العديد من الاجتماعات الاستثنائية لمواكبة التطورات التي يعرفها الحراك الشعبي، كما قدمت هذه النقابات انتقادات لسياسات الحكومات المتعاقبة والتي كانت سببا في تدهور القدرة الشرائية، كما نددت "بسياسة التضيق على الحريات النقابية"، لذا تم رفع تنديد "دعم تجسيد حق التظاهر والتجمع في أطره السلمية، مع احترام الدستور وقوانين الجمهورية الجزائرية".³

وفي هذا السياق قدم الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين بيان بتاريخ 2019/10/12 بمقر الاتحاد، عبر عن تنديده عن كل أشكال التعددي على حرية التعبير والتضيق عليها، وحرية التظاهر السلمي وحرية التنقل، إضافة إلى أن هذه الاعتقالات تعد خرقا للحقوق والحريات الدستورية والمواثيق والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، كما طالب بالإفراج عنهم جميعا دون قيد أو شرط، كما ندد المجلس

¹ المرجع نفسه.

² ناصر جابي، "الخارطة النقابية الجديدة في الجزائر: ضعف التجنيد وقوة القبائل"، مبادرة الإصلاح العربي، 5 يونيو 2020.

³ كمال الشيرازي، "النقابات المستقلة: المساس بالحراك الشعبي مرفوض" Liberté .

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

بالعراقيل التي يواجهها المحامون عند أداء مهامهم للدفاع عن هؤلاء المعتقلين، ودعا بآلا يخضعوا إلا للقانون باعتبارهم سلطة مستقلة، وقرر المجلس مواصلة المسيرة السلمية في إطار الحراك الشعبي.¹

و قد تركّز الحراك العمالي المطليبي المستقل خلال هذه الفترة على المطالب الاقتصادية والاجتماعية (الأجور)، من دون تناول مطالب سياسية باستثناء بعض القضايا المتعلقة بالمشاركة في الحوار الاجتماعي والنقاش الاجتماعي والسياسي العام الذي كانت ترتفع وتيرته بمناسبة الانتخابات التشريعية 2017/2012 ، والرئاسية 2014/2009، علماً بأن الحكومات المتعاقبة كانت رفضت إشراك النقابات المستقلة في الحوار الاجتماعي المركزي بين النقابات والحكومة وأرباب العمل والذي بقي التمثيل فيها محتكراً من الاتحاد العام من الجانب العمالي، في حين كان تعددياً على مستوى نقابات أرباب العمل الذين مثلوا بأكثر من كونفدرالية، ما عمق الشعور بالغبن لدى النقابات المستقلة.²

نظرا للدور التاريخي والنضالي للاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد العام التونسي للشغل، سيتم تسليط الضوء على أدوارها خلال مسار الانتقال الديمقراطي، التي يمكن القول أنها متكيفة مع المناخ السياسي القائم، والحراك الشعبي، وهذا ما سنبيّنه.

أولاً: الجزائر:

1. تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين:

تم الاتصال بالمناضلين النقابيين لعقد لقاء مشترك وتحضير تقرير حول " مشروع مركزية نقابية" يوم 17 فبراير 1956 بمنزل النقابي "بوعلام بورويبة" بحضور كل من "عيسات ايدير" الذي كانت تقتهم فيه كبيرة و "يوسف بن خدة" و "عبان رمضان" الذي كان مدركا للدور الذي تؤديه الطبقة العمالية الأكثر تنظيماً في عملية التغيير حيث تم الاتفاق على:³

- تحديد اسم المنظمة بالاتحاد العام للعمال الجزائريين.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين، بيان مجلس الاتحاد يوم 2019/10/12، بمقر الاتحاد والكائن بالمحكمة العليا بالجزائر بحضور جميع منظمات المحامين.

<http://www.unoa.dz/> (29/09/2020)

²ناصر، المرجع السابق.

³جيلاني كويبي معاشو، فاطمة موساوي، " العمل النقابي في الجزائر: الاتحاد العام للعمال الجزائريين نموذجاً"، مجلة متون، عدد(01)، (د.س)، ص: 201.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

• ضرورة وحدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

• وجوب امتناع المناضلين عن كل نشاط سري.

وبعد الاتفاق تأسست في 24 فبراير 1956 بعد انعقاد جمعية عامة بالجزائر العاصمة من النقابات الجزائرية، لتعلن رسمياً عن تأسيسه كقوة مستقلة وهو "أول تنظيم نقابي مستقل في خضم حرب التحرير الوطني"، كما أنه: منظمة نقابية مطلبية حرة ومستقلة عن كل وصاية حزبية أو إدارية أو من المتعاملين الاقتصاديين، ويرمز لها باختصار (إ.ع.ع.ج)، وهو منظمة ديمقراطية مفتوحة أمام جميع الموظفين.¹

2. الأمناء العامون للاتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A):

تم ترأس الاتحاد العام للعمال الجزائريين خلال تأسيسه من طرف "عيسات ايدير"، ثم سرعان ما تغيرت القيادة النقابية في فترة الاستعمار الفرنسي، ثم بعد الاستقلال وتوجهت الجزائر نحو مرحلة الحزب الواحد في ظل النظام الاشتراكي، لتتخذ نمط التعددية الحزبية في إطار تبني النظام الرأسمالي بعد أحداث أكتوبر 1988، ومنذ تلك الفترة فإن القيادة في النقابة لم تتغير وبقيت مهيمنة من طرف واحد 2019.

تضمن قائمة الأمناء العامين منذ بداية التأسيس:²

عيسات ايدير Aissat Idir ← 1956-1959

رباح دجرمان Rbah Djerman ← 1963-1965

مولود أومزيان Mouloud Oumeziane ← 1965-1969

¹المرجع نفسه.

***الهيكل التنظيمي ل UGTA:** يضم على المستوى الوطني 32 اتحادية، 48 اتحاد ولائي (محافظة)، 200.000 منتخب نقابي، 1.820.520 منخرط في عام 2011، أما على المستوى الدولي فإن انتماءه إلى المنظمات النقابية الدولية: الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي، منظمة الوحدة النقابية الافريقية، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، الكنفيدرالية العالمية للنقابة، الكنفيدرالية العالمية للنقابة منطقة افريقيا، منظمة العمل الدولية.

Note sur L'action Syndicale en Algerie, Avril 2013, p : 08-09.

تم الحصول على هذه المذكرة خلال زيارة ميدانية لمقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين، مكتبة الاتحاد العام للعمال الجزائريين بتاريخ: 2019/06/06، على الساعة: 11:00 صباحا.

² Les Secrétaires généraux de l'UGTA, Union Général des Travailleurs Algériens.

دراسة ميدانية إلى مقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين، مكتبة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ساحة أول ماي، دار الشعب، بتاريخ: 2019/06/06 على الساعة: 11:00 صباحا.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

عبد القادر بنيكوس Abd El Kader ← 1978-1969

عبد الله دمان ديبج Abd Ellah ← 1982-1978

طبيب بلخير Tayeb Belkhir ← 1990-1982

عبد الحق حمودة Abdelhak Benhamouda ← 1997-1990

عبد المجيد سيدي سعيد Abd el Madjid Sidi Saïd ← 2019-1997

ثانيا: تونس

1. تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل:

الاتحاد العام التونسي للشغل: هو منظمة نقابية تونسية تأسست في 20 جانفي/كانون الثاني 1946 خلال المؤتمر الذي انعقد بالمدرسة الخلدونية، وقد ضم أول مكتب لها الزعيم فرحات حشاد كاتباً عاماً والشيخ محمد الفاضل بن عاشور رئيساً. وقد جاء تأسيس الاتحاد بعد فشل محاولتين سابقتين لتأسيس منظمة نقابية وطنية هما جامعة عموم العملة التونسية الأولى في العشرينيات ثم الثانية في الثلاثينيات، وقد بقي الاتحاد هو المنظمة النقابية الوحيدة على الساحة التونسية بعد الاستقلال رغم محاولات للخروج عليها وتأسيس منظمات أخرى هي: الاتحاد التونسي للشغل في الخمسينيات والاتحاد الوطني التونسي للشغل في الثمانينيات، والجامعة العامة التونسية للشغل عام 2006.¹

2. الأمناء العامون للاتحاد العام التونسي للشغل:

تضمن القائمة الاسمية منذ تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل:²

فرحات حشاد ← 1952- 1946 حبيب عاشور ← 1978- 1970

محمود المسعدي عام 1952 التيجاني عبيد ← 1981- 1978

احمد بن صالح ← 1954- 1952 الطيب البكوش ← 1984- 1981

احمد بن صالح ← 1954 إلى 1956 حبيب عاشور ← 1989- 1984

¹ موقع الاتحاد العام التونسي للشغل "لمحة عن الاتحاد العام التونسي للشغل".

<http://www.ugtt.org.tn/> (30/09/2020)

² قائمة الأمناء العامين الذين ترأسوا اتحاد الشغل منذ تأسيسه.

<https://www.nessma.tv/ar/> (30/09/2020)

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

احمد التليلي	1956-1963
إسماعيل السحباني	1989-2000
حبيب عاشور	1963-1965
عبد السلام جراد	2000-2011
بشير بلاغة	1965 إلى 1970
حسين العباسي	2011-2017

ثالثا: دور الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد العام التونسي للشغل: دراسة مقارنة

في الجزائر عقد (UGTA) مؤتمره الثامن سنة 1990، وهو مؤتمر تاريخي حيث حرر الاتحاد من كل وصاية سياسية، تم اصلاح الحركة العمالية من خلال إعادة إنشاء الاتحادات المهنية وإعادة تجديد المفاوضات الجماعية، تكريس التعددية النقابية بمبادرة من العمال الجزائريين، وفي سنة 1991 تم تأسيس اللجنة الوطنية للحفاظ على الجزائر (CNSA)، التي بادر بها الاتحاد العام للعمال الجزائريين ضد الأصولية، وتدمير الأسس الديمقراطية، والنضال أيضا ضد 10 روابط نقابية إسلامية التي أنشأها الحزب الإسلامي المنحل.¹

خلال مشاركتها في الحفاظ على الجمهورية في المأساة الوطنية، دفع (UGTA) على غرار جميع الشرائح الاجتماعية للمجتمع، ثمن التضحية باغتيال 657 نقابي من بينهم عبد الحق بن حمودة (الأمين العام ل UGTA سابقا)، واثنين من أعضاء الأمانة الوطنية (بلعيد مزيان، وقاسمي أحمد)، كما فقدت أيضا أكثر من 156000 وظيفة بسبب تدمير الإرهاب للبنائيات الاجتماعية والاقتصادية.² وفي فبراير 1997 تم تأسيس اللجنة الوطنية للمرأة العاملة، وقد انخرطت 250000 عاملة في الاتحاد، وفي ديسمبر من نفس السنة، انعقدت ندوة دولية نظمت بمبادرة من (UGTA) حول: "الإرهاب والأصولية والحرية النقابية".³

¹الاتحاد العام للعمال الجزائريين، المرجع السابق، ص:03.

²المرجع نفسه.

³المرجع نفسه.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

الجدول رقم (24): التزامات الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) في الحوار الاجتماعي بالجزائر للفترة (2006-2019)

العقد	الالتزامات
العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2006 ¹	❖ المشاركة في إرساء مناخ ملائم لتحقيق التنمية المستدامة. ❖ مساندة كل عمل يجري في إطار احترام التشريع الاجتماعي، والصرامة في تطبيقه. ❖ توعية العمال على احترام واجباتهم في أماكن العمل والمساهمة في ترقية قيمة العمل وتعبئة العمال على تحسين الإنتاجية في العمل، وكذا على نوعية وتنافسية الإنتاج الوطني. ❖ الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي الضروري لكل سياسة تنمية وهذا بالرجوع إلى الحوار والتشاور وممارسة التحكيم وهذا لهدف الحد من النزاعات الاجتماعية وحلها في حال وقوعها.
العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للتنمية 2014 ²	❖ العمل مع الشركاء الآخرين على إرساء جو ملائم للتنمية الاقتصادية الخاصة بالتنمية المستدامة. ❖ الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني. ❖ السهر على احترام التشريع الاجتماعي والصرامة في تطبيقه. ❖ المساهمة في إنجاح العقد وتقويته. ❖ الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي قصد تحقيق كل سياسة تنمية وهذا بالرجوع إلى الحوار والتشاور.

Source: 1. Union Générale des Travailleurs Algériens, **Les principaux points sur lesquels s'appuie la contribution de l'UGTA au Pacte National Economique et Social**, Alger, Mai 2006, p :123.

2. **Pacte National Economique et social De Croissance**, Alger, Fevrier 2014.

وفي مقابلة مع السيد "ق"، أوضح خلال لقائنا به، أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين هو جزء لا يتجزأ من الحراك الوطني، واعتبر أن مطالب الحراك هي نفسها مطالب النقابة، لا يمكنها الاستغناء عن

¹ Union Générale des Travailleurs Algériens, **Les principaux points sur lesquels s'appuie la contribution de l'UGTA au Pacte National Economique et Social**, Alger, Mai 2006, p 123

² **Pacte National Economique et social De Croissance**, Alger, Février 2014.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

الشعب الجزائري والأمة، وقد اعتبرها بأنها سمات ونشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين، نظرا لتاريخها العميق بقيادة "عيسات ايدير".¹

وقد اعتمدت نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين وسائل وإجراءات حددها السيد "قطيش" في أسلوب الحوار والتشاور، المنصوص عليهما في الاتفاق المبرم وهو العقد الوطني الاجتماعي والاقتصادي. أما عن الدور الذي قام به الاتحاد العام للعمال الجزائريين خلال فترة الحراك الشعبي، أوضح السيد "ق"، أنه كان في إطار أسلوب الإضراب، باعتباره وسيلة ضغط على النظام لتلبية مطالب الشعب الجزائري، وقد تحدث في هذا الشأن أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين حافظ على أسلوب الإضراب مع استخدام أسلوب الحوار والتشاور مع مختلف المسؤولين، وهذا لكي لا يؤثر على المداخل، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية، وأكد في نفس السياق أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين يستحيل منه المساهمة في تأزم الوضع الاقتصادي لأنه يؤثر على استقرار الدولة والوضع الاجتماعي للشعب الجزائري.²

ختم حديثه السيد "ق" بأن الاتحاد العام للعمال الجزائريين يقوم بإعداد البرنامج الذي يتأقلم ويلبي مطالب الحراك الشعبي، بهدف وضع حد للفساد، والمحسوبية، الجهوية، واعتبارها مطالب رئيسية للشعب الجزائري.

أما في تونس عرفت فترة الانتقال الديمقراطي في تونس مشاركة مختلف الاطراف السياسية، وخاصة منظمات المجتمع المدني دورا حاسما في الحفاظ على ثقافة الحوار بين الفواعل السياسية المتنوعة، وهذا ما ظهر جليا في دور النقابة الوطنية الفيدرالية (UGTT)، حيث عقدت عدة مؤتمرات تجمع بين عشرات الأحزاب السياسية والجمعيات للعمل على حل القضايا الصعبة، في مقابل تقديم تنازلات في مختلف القرارات ذات الشأن المتأزم، وفي هذا الاطار لعبت اللجنة الرباعية للحوار الوطني المكونة من: النقابة العمالية+ رابطة أرباب العمل+ نقابة المحامين+ الرابطة التونسية لحقوق الانسان= دورا مهما في التوسط

¹مقابلة بمقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين، مع السيد (أ.ق) الأمين الوطني المكلف بالعلاقات العامة بالاتحاد العام للعمال الجزائريين، ساحة أول ماي، دار الشعب، بتاريخ: 2019/05/21 على الساعة: 14:00 مساء.

²مقابلة بمقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين، مع السيد (أ.ق) الأمين الوطني المكلف بالعلاقات العامة بالاتحاد العام للعمال الجزائريين، بئر خادم، دار الشعب، بتاريخ: 2019/06/06، على الساعة 12:06.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

لحل وسط بين (الحكومة والمعارضة) أثناء صياغة الدستور، واعتبرت تصرفات منظمات المجتمع المدني حاسمة في نجاح عملية الانتقال الديمقراطي في تونس.¹

بالنظر إلى الدور البارز للاتحاد العام التونسي للشغل منذ الانقلاب على النظام البورقيبي من قبل "زين العابدين بن علي" سنة 1987، ومنظمة (UGTT) تعيش ضعفا وتهميشا، بعد حملة الاعتداءات المنظمة وخواء مقراتها بعد سيطرة ميليشيات الحزب الحاكم عليها وتنصيب الشرفاء في كل جهات البلاد مكان الشرعيين، وما نال قادتها ومسؤوليها من ايقافات وسجن وطرده من العمل ونقل تعسفي، قام "بن علي" بعدة إجراءات استحسنها النقابيون وعلى رأسهم الأمين العام "حبيب عاشور" والدعوة إلى التوفيق بين الشرفاء والشرعيين وإرجاع المطرودين.²

إلا أنه بعد الإطاحة بنظام "بن علي" خلال مسار الانتقال الديمقراطي منذ سنة 2011، برز الاتحاد العام التونسي للشغل كمثل وطني، وتولى دور الوساطة بين مختلف الأحزاب السياسية، كما شارك في عدة جولات من الحوار الوطني للمساعدة في التخفيف من الأزمة السياسية في تونس، لقد وضعت ثلاثة مصادر لقوة (UGTT) لتلعب دوراً رئيسياً في التوسط في سياسات ما بعد "بن علي" تمثلت في: النفوذ السياسي للاتحاد التونسي للشغل، وقوته التنظيمية، وتاريخه العسكري.³

1. بالنظر إلى تاريخ الاتحاد العام التونسي للشغل ودوره في حركة الاستقلال الوطني، ينظر الاتحاد العام التونسي للشغل إلى نفسه، وينظر إليه العديد من النشطاء والمراقبين السياسيين التونسيين، على أنه لاعباً مؤسساً في مشروع التنمية الوطنية، لذلك يقاوم نشاط (UGTT) انقساماً صارماً بين الأبعاد النقابية والوطنية ولهذا يُنظر إلى الدور البارز (UGTT) في المرحلة الانتقالية الحالية في تونس على أنه امتداد

¹أمير وحشي، عمر فرحاتي، "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد (09)، عدد (02)، (جويلية 2020)، ص: 443.

²أحمد محمد المصطفى، حياة اليعقوبي، "الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي (التجربتان المصرية والتونسية في العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات)"، منظمة فريديريش إيبيرت المشروع النقابي الاقليمي، 2015، ص: 11.

³ Dina, Ibid, p : 06.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

وليس خروجًا عن دوره التاريخي، على الرغم من أن المشاركة السياسية في الاتحاد العام للعمال التونسيين أعمق بكثير مقارنة بما كان عليه من قبل.¹

2. الاتحاد العام التونسي للشغل هو واحد من أقوى الفاعلين في تونس من الناحية التنظيمية، تضاعفت عضويته تقريبًا (من 350.000 إلى 700000 عضو) منذ الإطاحة بـ "بن علي"، مع إشراك العمال الذين ليس لديهم علاقات دائمة في **UGTT**. إن الامتداد الجغرافي الواسع له، وقدرته على تعبئة الآلاف من الأعضاء يجعله أقوى من العديد من الأحزاب السياسية الحالية في تونس.²

3. نظرًا لعدم وجود تعددية سياسية في ظل الأنظمة الاستبدادية في تونس، أصبح الاتحاد العام التونسي للشغل ملاذًا للنشطاء السياسيين الذين لجأوا غالبًا إلى النشاط النقابي كمنفذ رئيسي للنشاط السياسي، حتى النشطاء السياسيين غير المشاركين في النشاط النقابي لجأوا إلى الاتحاد العام التونسي للشغل من أجل الدعم.³

نظرًا لتصاعد وتيرة الاحتجاجات والمسيرات التي عمت كل جهات البلاد حتى وصلت للعاصمة، أعلن فيه انحياز الاتحاد إلى الجماهير، وقد عمت المسيرات والوقفات الاحتجاجية والاضرابات كل جهات البلاد انطلاقًا من الاتحادات الجهوية، وكان قرار الاضراب العام بجهة صفاقس الذي رافقته مسيرات يوم 13 جانفي 2011 بولايات عديدة من تونس شعارات تنادي بإسقاط نظام "بن علي" والتجمع الدستوري الديمقراطي.⁴

وبعد سقوط نظام "بن علي" وجد الاتحاد العام التونسي للشغل نفسه مسؤولًا في إدارة المرحلة الانتقالية بجانب الفاعلين السياسيين، وكان محكومًا عليه التمسك باستقلاليته، شارك الاتحاد العام التونسي للشغل بثلاثة وزراء في أول حكومة رئاسة "محمد الغنوشي" الوزير الأسبق لبن علي، لكنه أعلن انسحابه نظرًا لعدم انسجامه مع الحكومة وتطلعات العمال وعموم الشعب، و لذا دعم الاتحاد اعتصامي القصبة 1

¹ Ibid.

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ أحمد محمد، المرجع السابق، ص:16.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

والقصة 2، وهما اعتصامان عملا على إسقاط حكومتين الغنوشي والنجاح في مرحلة الاعداد لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي بتاريخ 23 أكتوبر 2011.¹

ابتداءً من أكتوبر 2012 ، في مواجهة كاملة مع السلطة الحاكمة ، أخذ الاتحاد العام التونسي للشغل زمام المبادرة في الدعوة إلى حوار وطني في أعقاب التوتر السياسي الرئيسي حول صياغة الدستور الجديد ، وهي عملية كانت بطيئة وشهدت تبادلًا عنيفًا للكلمات بين أعضاء البرلمان، فشلت المبادرة لأن حزب النهضة وحليفه حزب المؤتمر، حزب رئيس الجمهورية منصف المرزوقي ، الذي انتخب في ديسمبر 2012 من قبل أعضاء حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ، ظلوا غائبين عن جلسات الحوار الوطني، وصل الاستقطاب الإيديولوجي والاجتماعي للمجتمع التونسي إلى ذروة جديدة بعد اغتيال "محمد براهمي" عضو برلماني معارض بتاريخ 25 يوليو 2013.²

قاد هذا التصعيد الاتحاد العام التونسي للشغل في 30 يوليو إلى إطلاق مبادرات الوساطة من جديد لإيجاد حل سياسي وسيط، توصلت هذه التسوية إلى استقالة الحكومة بقيادة النهضة، لكنها عارضت حل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، واعتبر الاتحاد العام التونسي للشغل انتخاب حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بمثابة إنجاز في التحول الديمقراطي لا ينبغي عكسه، ولذلك قدمت المبادرة مقترحات مفصلة موجهة على مسارين للعمل:³

❖ تشكيل حكومة يكون رئيسها وأعضاؤها مستقلين عن الأحزاب، ولا يحق لهم الترشح لانتخابات

تشريعية أو رئاسية لضمان انتخابات حرة وشفافة وديمقراطية ومكافحة الإرهاب.

❖ مراجعة نسخة الدستور بتاريخ 1 يونيو 2013 التي رفضتها المعارضة، بدعم تقني من لجنة من

الخبراء بهدف تحقيق توافق سياسي واسع النطاق حول المحتوى.

ربط الاتحاد العام التونسي للشغل قوته المجتمعية بسلطة اتحاد أصحاب العمل UTICA، على

أساس رؤية مشتركة تتعلق بضرورة إنقاذ البلاد، وانضم إلى جمعيتين أخريين، وهما أصغر حجمًا ولكنهما

¹ المرجع نفسه، ص: 17.

² SAMI ADOUANI AND SAÏD BEN SEDRINE, **Trade Unions in Transformation Trade Union Power and Democratic Transition in Tunisia The UGTT : A Unique Story, An Unprecedented Experience**. Friedrich Ebert Stiftung, p : 11.

³ Ibid.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

مؤثران في المجال السياسي وهما LTDH و ONAT، شكلت هذه المنظمات الأربع معاً ما أصبح يُعرف باسم اللجنة الرباعية، وتحملت المسؤولية عن تحفيز الحوار الوطني من أجل الانتقال السلمي نحو الديمقراطية.¹

تم التوافق على حل سياسي للخروج من الأزمة السياسية في البلاد بمفاوضات بين الأطراف المعنية في التفاوض.

أما من حيث الحوار الاجتماعي بتاريخ 13 جانفي 2013 أمضى الاتحاد اتفاقاً تاريخياً مع الصناعة والتجارة ووزارة الشؤون الاجتماعية، يضبط شراكة ثلاثية تحدد مبادئ وشروط النهوض بالحوار الاجتماعي، وشارك في الإضرابات في القطاعين العام الخاص والمؤسسات العمومية عديد من النقابات منها التعليم بمستوياته، الصحة والاتصالات، والمناجم والكهرباء، والغاز والقضاء، موظفي وزارة الخارجية، أعوان الإرسال الإذاعي والتلفزي وغيرها من القطاعات.²

أشار الأمين العام المساعد في الاتحاد العام للكهرباء والغاز السيد "محمد بخري" أن الاتحاد العام التونسي للشغل حافظ على علاقات وثيقة مع كافة أطراف المجتمع المدني التونسي، حيث عملت الجمعيات الأهلية مع الحكومة راحته تقصد الاتحاد العام للشغل من أجل إيجاد الحلول للخروج من الأزمة، وبفضل هذه الخبرة في العمل مع المجتمع المدني، تمكن الاتحاد العام التونسي للشغل من جمع جمعية أصحاب العمل ونقابة المحامين والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، للعمل معاً لإيجاد الحلول، ومع بداية شهر سبتمبر أفضت المباحثات الرباعية* بإدارة الاتحاد العام التونسي للشغل إلى اعتماد "خارطة طريق للحوار الوطني" يهدف لحل الأزمة.³

¹ Ibid.

² أحمد محمد، المرجع السابق، ص: 33.

³ تونس: الاتحاد العام التونسي للشغل لجائزة نوبل للسلام، ص: 02.

http://www.world-psi.org/sites/default/files/attachment/news/ar_ugtt_tunisia_for_nobel_prize.pdf

(30/11/2020)

*لجنة رباعية: تضم الاتحاد العام التونسي للشغل، العضو في الاتحاد الدولي للخدمات العامة، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، ورابطة حقوق الإنسان التونسية ونقابة المحامين الوطنية، تأسست هذه اللجنة الرباعية بعد اغتيال المدوي للزعيم السياسي اليساري "محمد براهيم" في عام 2013، الأمر الذي أدى إلى العديد من الاحتجاجات في جميع أنحاء العامل، وبعد أشهر قليلة من اغتيال "شكري بلعيد، الذي يعتبر الاغتيال السياسي الأول في تاريخ البلاد، كما أنها تأسست في سياق الأزمة الاقتصادية

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

بتاريخ 09 كانون الثاني/ يناير 2014، سلم رئيس الوزراء والحكومة السلطة إلى حكومة مستقلة من التكنوقراط، وفي 23 كانون الثاني/ يناير 2014، وافق البرلمان التونسي على الدستور الجديد، وتم إجراء انتخابات في نهاية 2014، وبذلك تكمن الاتحاد العام التونسي للشغل من تجنّب تونس الدخول في أزمة سياسية.¹

تقديرًا للدور الذي قام به الاتحاد العام التونسي للشغل، رشحت أربع جامعات تونسية المركزية النقابية الأشهر في تونس الاتحاد العام التونسي للشغل لجائزة نوبل للسلام لعام 2015، وقد منحت لجنة جائزة نوبل النرويجية "الرباعي الراعي للحوار الوطني في تونس"، نظرا لمساهماتهم الفعالة في بناء مجتمع تعددي وديمقراطي في أعقاب الأزمات التي مرت بها تونس منذ 2011، عندما كانت العملية الديمقراطية معرضة لخطر الانهيار نتيجة الاغتيالات السياسية، واتساع نطاق الاضطرابات الاجتماعية، بفضل "الرباعي الراعي للحوار الوطني" الذي أوجد عملية سياسية سلمية بديلة عندما كانت البلاد تتجه نحو أزمة سياسية، وساهم هذا بشكل كبير في تأسيس نظام حكم دستوري يضمن الحقوق الدستورية لجميع السكان، بغض النظر عن الجنس والقناعة السياسية والانتماء الديني.²

من خلال تحليلنا للأدوار المختلفة لنقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد العام التونسي للشغل، نلاحظ هناك اختلاف جوهري في النشاط النقابي خلال فترة الانتقال الديمقراطي وفي تسيير وإدارة الأوضاع التي عاشتها الجزائر وتونس، حيث إنه في الجزائر انحصرت دورها في التوافق بين مطالب الحراك الشعبي، أي اعتمدت على أسلوب الاضراب كوسيلة للضغط على النظام ، إضافة إلى عقد عديد من الاتفاقيات الثلاثية بينها وبين الحكومة وأرباب العمل لمسايرة الأعمال المسطرة ضمن الأجندة العملية، مقارنة مع تونس فإن نشاطها النقابي طغى عليه النشاط السياسي أكثر ما هو اجتماعي نظرا للتحالف

والسياسية، لإقامة حوار وطني بين الإسلاميين وأحزاب الائتلاف العلماني. للمزيد من المعلومات انظر الرابط: جائزة نوبل للسلام للجنة التونسية الرباعية للحوار الوطني، 9 أكتوبر 2015، ص: 02. (2020/11/30)

<https://pop-umbrella.s3.amazonaws.com/>

¹تونس: الاتحاد العام التونسي للشغل، المرجع السابق.

²إعلان جائزة نوبل للسلام لعام 2015، Den Norske Nobel Komite: The Norwegian Nobel Committee، (30/11/2020) <https://www.nobelprize.org/uploads/2018/06/press-ar.pdf>

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

مع الأحزاب السياسية في فترة الأزمة السياسية بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي، رغم محاولته الدائمة خلال مبادرة الحوار اتباع النهج التوافقي.

إضافة إلى وجود هيمنة رجال الأعمال داخل الاتحاد العام التونسي للشغل في عملية صنع القرار، وبذلك فإن الدور المنوط خلال مسار الانتقال الديمقراطي في تونس أعطى أولوية للاتحاد العام التونسي للشغل دوراً سياسياً أكثر من الدور الاجتماعي، لذا اكتفى هدفه بالحفاظ على السلم الاجتماعي من خلال أسلوب التشاور والحوار الذي كان معمولاً به في الجزائر الذي كرس مبدأ الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي والأبعد من ذلك الاستقرار الاقتصادي الذي يؤثر بطبيعة الحال على السلم الاجتماعي.

أمام هذه الأدوار المختلفة لتشكيلات المجتمع المدني التي ما تزال في دائرة البحث عن مخرجات لتنشيط النشاط الجمعي، والمشاركة الفعلية في مختلف القضايا ذات الشأن العام، يبدو أنها تسعى لتقديم صورة جديدة عن النشاط الجمعي من خلال استخدام وسائل متعددة، خاصة وأنها تبقى تحت تبعية وخضوع الدولة، فإن الجيل الجديد الذي يسعى لتحقيق التغيير من منطلق ترسيخ مفاهيم الديمقراطية، رأى الكثير خلال موجة الانتقال الديمقراطي إلى استخدام وسائل جديدة أملاً في بناء الدولة تقوم على أسس الديمقراطية، فما هو جديد في هذه المقاربة الانتقالية التي لجأ إليها الشباب الجزائري والتونسي للتعبير عن ارادته و تفكيره الحر في إطار المجتمع المدني المعاصر.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني الافتراضي في عملية الانتقال الديمقراطي (دراسة مقارنة)

لقد اختلفت معالم الانتقال الديمقراطي في الأدبيات المعاصرة، حيث اتخذت مسارا جديدا ضمن مقارنة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، التي استتبطت منها العديد من المتغيرات، ولفت انتباه الكثير من المختصين والباحثين في مختلف التخصصات، خاصة في حقل السياسة المقارنة الذي أصبح جزءا لا يتجزأ من مبدأ الديمقراطية نحو مسار التغيير، ولعل أكثر ما يثير الانتباه هو العالم الافتراضي، أو ما يطلق عليه "مؤسسة الفيسوك في زمن الحراك العربي"، وبهذا المعنى الوظيفي للكلمة وليس البنائي، كدلالة على الاستخدام المكثف لمختلف الوسائط والتطبيقات الاتصالية الجديدة، أو ما أطلق عليها الدكتور رشا عبد الله باسم "الجمهورية الديمقراطية للإنترنت".¹

هذه الجمهورية أو المؤسسة الافتراضية التي انخرط فيها كل الشباب المتعلم والمتقن من كامل المحافظات ومناطق البلاد للتعبير عن مدى سخطهم وتذمرهم من الأوضاع السيئة التي يعيشونها، وكذا القيود المفروضة عليهم من طرف النظام الحاكم إذا انخرطوا في جمعيات وحركات طلابية واقعية.² سنحاول في هذا المبحث تحليل سياق المجتمع المدني الافتراضي ضمن استراتيجية التغيير السياسي خلال فترة الانتقال الديمقراطي من منظور مقارن بين الجزائر وتونس (2011-2019).

المطلب الأول: تقنيات الاتصالات الجديدة وسيلة جديدة في الانتقال الديمقراطي (2011-2019)

بدأ علماء من جامعة كاليفورنيا الأمريكية تجربة علمية مثيرة في شهر أكتوبر 1969، في محاولة منهم ربط جهاز الكمبيوتر في مدينة "لوس انجلوس" بكمبيوتر آخر في مدينة "منلو بارك" بخط هاتفي،

¹ عمراني كربول، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن... أي دور". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد (16)، (سبتمبر 2014)، ص: 158.

² المرجع نفسه.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

بحيث يستطيع الجهازان العمل معا في شكل نظام اتصال مغلق، وفي سنوات قليلة كان "البنتاغون" يراقب "حلف وارسو" عبر شبكة سرية تربط جواسييه وأقماره الصناعية ووحداته الاستخبارية وشبكاتة اللاسلكية.¹ بعد الحرب الباردة قامت الولايات المتحدة الامريكية بتبرعها للعالم سنة 1986 لتكون شبكة تربط بين الأمم والشعوب أفرادا وجماعات، وتخرج من إطار التجسس العسكري إلى إطار الهيمنة والمراقبة والترويج، في مجالات الثقافة والسياسة والاقتصاد، وهنا أطلق عليها "الشبكة العنكبوتية" التي نعرفها "الانترنت" أي "الشبكة العالمية"، في بداياتها كانت محدودة الفعالية والأهمية، والاستخدام، إلا انها اتسعت وتطورت إلى أن أصبحت أداة التواصل الأهم في العالم.²

في أواخر التسعينيات ظهر لأول مرة في الديمقراطيات الصناعية المتقدمة ثورة الاتصالات، حيث اكتسبت تقنيات الانترنت والهاتف المحمول استخداما واسعا، وانتشر هذا التحول بشكل متفاوت وغير متساو، وبحلول أوائل القرن الحادي والعشرين، أشار عدد من العلماء إلى ظهور "فجوة رقمية عالمية" تفصل بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع وبقية العالم.³

أحدثت التطورات التكنولوجية في العقد الماضي تغييرات كبيرة في أساليب الاتصال بين الأفراد، فقد قدمت الأيام الأولى للإنترنت اتصالا اجتماعيا محدودا، وغالبا مع تدفق أحادي الاتجاه للمعلومات من موقع الويب إلى مستخدم الإنترنت. على الرغم من أن الإنترنت تعمل بشكل عام كمصدر للمعلومات، إلا أنها تعمل أيضا كوسيلة اتصال وحتى كمداد عام افتراضي.⁴

نشاط الأنترنت اليوم يوفر نمطا جديدا من فرص أكبر للتفاعل، حيث يتصل العديد من الأشخاص بالمجموعات الاجتماعية القائمة عبر الإنترنت حيث يتلقون الرسائل الإخبارية الإلكترونية من مجموعاتهم

¹أسامة عكنان، "دور الانترنت في الثورات العربية"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2 سبتمبر 2019، ص: 4.

² المرجع نفسه.

³ Mark R. Beissinger. «Conventional and Virtual Civil Societies in Autocratic Regimes », Comparative Politics, (April 2017), p : 351.

⁴ Kittilson, Miki Caul Dalton, Russell J, »The Internet and Virtual Civil Society : The New Frontier of Social Capital », (Irvine :Center for the Study of Democracy, An Organized Research Unit University of California, 2008-04-16), p : 03.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

أو يزورون مواقع المجموعة، بالإضافة إلى ذلك توسعت الجمعيات الإلكترونية بسرعة مع تفاعل الأفراد عبر المنتديات وغرف الدردشة والصفحات الشخصية المنفصلة عن المجموعات الاجتماعية التقليدية.¹ على سبيل المثال: في خريف عام 2004، عندما حدثت الثورة البرتقالية، كانت تقنيات الاتصالات الجديدة قد بدأت في اختراق أوكرانيا، حيث كان 10% فقط من المجتمع الأوكراني يتكون من مستخدمي الإنترنت، و 29% من مستخدمي الهواتف المحمولة، نظمت منظمات المجتمع المدني "التعبئة" التي نجحت في تحدي نظام كوتشما في سياق حملة انتخابية، على الرغم من ضعف جمعية المجتمع المدني في المجتمع الأوكراني (في ذلك الوقت، أفاد 17% من الأوكرانيين بالانتماء لجمعية مجتمع مدني واحدة على الأقل)، استخدم 19% فقط من المشاركين في الثورة البرتقالية الإنترنت، بينما ينتمي 21% من المشاركين في الثورة البرتقالية إلى شكل من أشكال جمعيات المجتمع المدني.²

تنص نظرية الشبكة الاجتماعية على أن الناس يعتمدون على شبكاتهم الاجتماعية للحصول على المساعدة (مثل المعلومات) والدعم العاطفي، في المجتمعات ذات الأنظمة غير الديمقراطية، يميل المواطنون إلى الاعتماد على بعضهم البعض لمحاولة تفسير الأخبار والمعلومات من المصادر الرئيسية، حيث إن الرقابة شائعة في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة (مثل التلفزيون، والراديو ووسائل الإعلام المطبوعة)، يمكننا أن نتوقع أنه أثناء الأزمات السياسية، مثل الانتقال الديمقراطي في تونس، سيتبادل الأشخاص الذين ينتمون إلى ثقافة اتصال عالية المعلومات بسرعة مع بعضهم البعض ، وبطرق مختلفة (وجهاً لوجه، عبر الهاتف، عبر الإنترنت) ومقارنة ما يسمونه لفهم ذلك.³

تونس من أكثر الدول قمعا على الصعيد الإعلامي، وتجلى ذلك بشكل خاص أثناء فترة حكم "زين العابدين بن علي"، وباعتباره تهديداً لاستقرار البلاد، سعى "زين العابدين بن علي" إلى فرض رقابة على الإنترنت من خلال نظام تصفية صارم ومضايقة المعارضين، تم حظر بعض عناوين URL بالإضافة إلى الكلمات الرئيسية، وتم إجراء التصفية عبر برامج مثل Smartfilter و sense Web ،

¹ Ibid.

² Mark R ; Ibid, p : 363.

³ Andrea Kavanaugh, Steven D. Sheetz, »The Use and Impact of Social Media during the 2011 Tunisian Revolution », Association for Computing Machinery, Shanghai, China, June 08-10, 2016, p : 02-03.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

والتي سمحت أيضاً بمراقبة رسائل البريد الإلكتروني واعتراضها، كما تم إجراء التصفية والمراقبة بشكل قانوني بموجب قانون العقوبات التونسي حيث يعتبر "الإخلال بالنظام العام" جريمة.¹ مع ذلك، ادعت السلطات فقط أنها حجبت مواقع إرهابية أو مواقع ذات طبيعة إباحية، فقد طبقت الرقابة أيضاً على مواقع المعارضة السياسية، والمواقع المستقلة للمعلومات، ومواقع المنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان، وشكلت هذه قائمة طويلة من المواقع المحجوبة، مثل: تونس نيوز، نواة، مواقع الحزب الديمقراطي التقدمي PDPinfo.org، النهضة، تونس ونلاين، السبيل أونلاين، مراسلون بلا حدود، والجزيرة بالعربية.²

ضمن توفر الانترنت على وسيلة مهمة في تحديد التواصل بين أفراد المجتمع متجاوزين بذلك كل الحدود عبر العالم الافتراضي، شكلت وسائل التواصل الاجتماعي الحيز التنفيذي لعملية الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، وفي الجزائر وتونس منذ بداية 2011، فهي أداة فعالة في ربط المجتمعات ببعضها البعض، مكّنت الدول العربية من إسقاط الأنظمة السياسية منها تونس، مصر، ليبيا، اليمن، وغيرها من الدول التي شهدت موجة الاحتجاجات، ولقد رأينا خلال بداية الاضطرابات السياسية وجود نشطاء رقميين يدعمون الانتقال الديمقراطي، سعيًا منهم لنشر فكرة التغيير وإسقاط النظام غير الديمقراطي من خلال تقديم إرشادات وتعليمات عن كيفية استخدام التقنيات الجديدة للاتصالات في مواكبة التطورات الراهنة، وما يمكن أن تحققه في التوافق مع السلوك الاجتماعي وثقافة المجتمع في حد ذاته، هذا ما يدفعنا للقول بدور وسائل التواصل الاجتماعي في تدعيم الانتقال الديمقراطي، والرغبة الحقيقية في التغيير.

توفر مواقع الشبكات الاجتماعية مكانًا آخر للقاء الأفراد عبر الإنترنت ومشاركة المعلومات والتفاعل بطرق أخرى، في عام 2006، كان ما يقرب من 20% من مستخدمي الإنترنت يترددون على مواقع الشبكات الاجتماعية على الإنترنت مثل **My Space** أو **Facebook** أو **Friendster**، هذه التفاعلات لديها القدرة على إنشاء مجتمع مدني افتراضي.³

¹ Alana Maurushat, Mohamed Chawki , »The Impact of Social Networks and Mobile Technologies on the Revolutions in the Arab World—A Study of Egypt and Tunisia », **Journal Laws**, (ISSN 2075-471X), (2014), p : 684.

² Ibid.

³ Kittilson, , **Ibid**, p : 03.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

يمكن القول إن وسائل التواصل الاجتماعي لعبت دوراً مهماً في الانتقال الديمقراطي من خلال تسهيل نشر الرسائل ومقاطع الفيديو والصور من خلال المتظاهرين ثم إلى الجمهور بأكمله، حيث مكنت الاحتجاجات من أن تكون معاً كمجموعة ضد حكوماتهم، تم تقديم وسائل التواصل الاجتماعي مع "التغيير التكنولوجي السريع الذي أصبح ممكناً من خلال "الرقمنة و" التقارب"، الذي أنتج موجة ثانية من الوسائط الجديدة التي قد يكون لها القدرة على تغيير العلاقة بين "الجماهير" أو "المستهلكين" بشكل جذري ووسائل الاعلام.¹

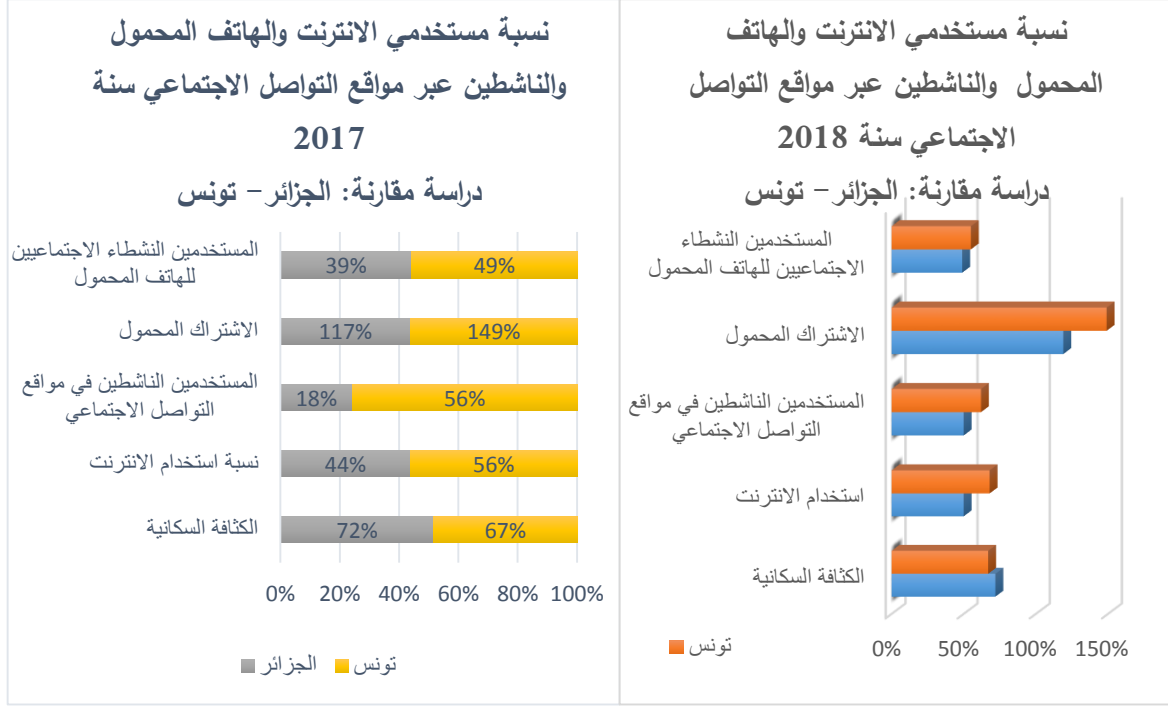
قال فيليب هوارد Philip Howard، قائد المشروع وأستاذ مشارك في الاتصالات في جامعة واشنطن: "الناس الذين يشاركون الاهتمام بالديمقراطية قاموا ببناء شبكات اجتماعية واسعة النطاق وعمل سياسي منظم، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي جزءاً مهماً من مجموعة الأدوات لمزيد من الحرية"، يمكن للناس بواسطتها الوصول إلى بعضهم البعض بسهولة ومشاركة المعلومات بكفاءة.² تشير احصائيات مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي إلى أن النشاط الذي شاركوا فيه الاحتجاجات والمسيرات في كل من الجزائر وتونس منذ 2011، هم أغلبية المواطنين الذين يمتلكون حسابات عبر مواقع التواصل الاجتماعي منها: "الفيسبوك Facebook"، "تويتر Twitter"، "يوتيوب YouTube" سواء بأجهزة الكمبيوتر أو الهاتف المحمول.

¹Ahmed Alharbi, »The Role of Social Media in Arab«, Independent Study Research Paper, **Journal For Education And Science Publications (MECSJ)**, (ISSUE 14), (Nov 2018), p : 05.

² Ibid.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

شكل مقارن رقم (04): استخدام الانترنت والهاتف المحمول والناشطين عبر مواقع التواصل الاجتماعي
دراس مقارنة: الجزائر-تونس (2017-2018)



المصدر: اعداد الباحثة استنادا إلى: We are Social Digital Report : Algeria and Tunisia 2017-2018.

1. <https://datareportal.com/reports/digital-2017-algeria> (19/11/2020)
2. <https://datareportal.com/reports/digital-2017-tunisia> (19/11/2020)

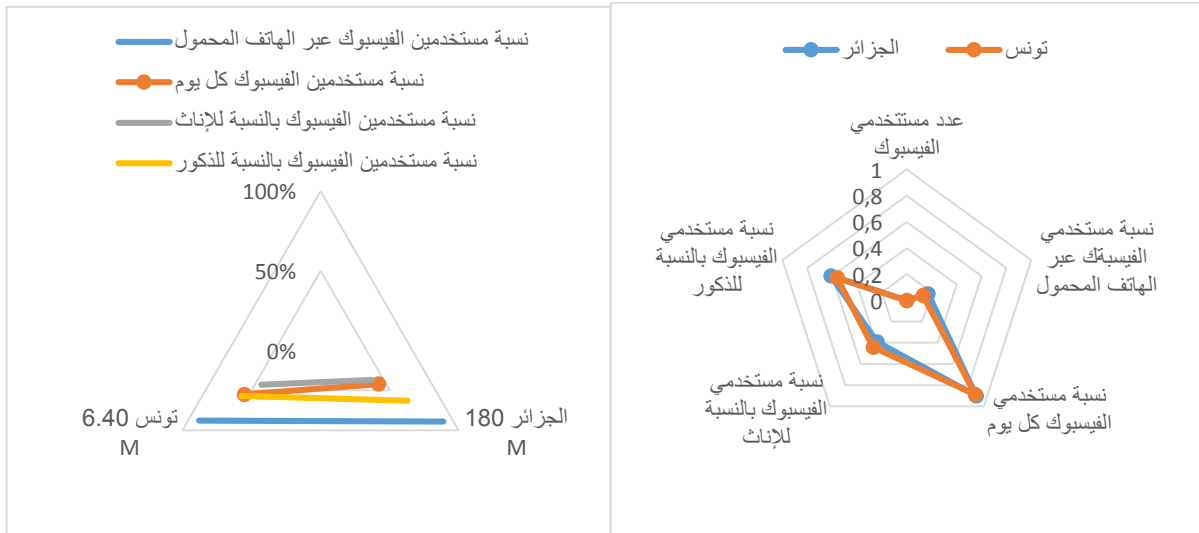
نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع نسبة استخدام الانترنت بحسب الكثافة السكانية، حيث بلغت في الجزائر 72% مقارنة بتونس التي ارتفعت إلى 67% مقارنة بسنة 2017، وهذا دليل على التفاعل الحاصل عبر الانترنت بين أفراد المجتمع والناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي، أما نسبة استخدام الانترنت فبلغت في الجزائر 50% مقارنة بتونس 68%، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى سرعة تدفق الانترنت وثباتها في الدولتين، الأمر الذي جعل تدفق الانترنت في تسارع مستمر في تونس، مقارنة بالجزائر التي بقيت في انخفاض مستمر في سرعة تدفق الانترنت، هذا ما انعكس سلبا على عملية التواصل والتفاعل عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث بلغت نسبة المستخدمين الناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي في سنة 2017 بالجزائر 18% وفي سنة 2018 بلغت 50% مقارنة مع تونس حيث بلغت 56% سنة 2017 و 62% سنة 2018، وهنا نستنتج معادلة صفرية بين نسبة تدفق

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

الانترنت ونسبة استخدامها عبر مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر مقارنة بتونس التي تعرف انخفاضا في نسبة المستخدمين مقارنة بنسبة استخدام الانترنت.

كما نلاحظ وجود تباين واختلاف واضح بين استخدام الانترنت عبر الوسائل العادية التقليدية والهاتف المحمول الذي يعتبر الأداة والوسيلة سهلة الاستخدام، هذا الأثر الرجعي الإيجابي في التواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي والتفاعل بسهولة أكثر، حيث بلغت نسبة الاشتراك في المحمول في الجزائر 119% مقارنة مع تونس 149% سنة 2018، وهذا دليل على سرعة تدفق الانترنت مرة أخرى الذي انعكس سلبا على المستخدمين الجزائريين، حيث بلغت نسبة استخدام النشطاء في الجزائر 49% مقارنة بتونس 55%.

شكل مقارن رقم (05): نسبة استخدام الفيسبوك عبر الانترنت والهاتف المحمول خلال فترة الانتقال الديمقراطي، دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2017-2018)



We are Social Digital Report, **Ibid.**

المصدر: اعداد الباحثة استنادا إلى:

نستخلص من خلال هذا الشكل أن الانترنت وتقنيات الاتصالات الجديدة لعبت دورا مهما خلال فترة الانتقال الديمقراطي في كل من الجزائر وتونس، حيث أصبحت هذه الأخيرة مصدرا مهما في القضايا السياسية، لعبت دورا كبيرا في التنشئة السياسية نظرا لتمكنها من الوصول إلى كل شرائح المجتمع الجزائري والتونسي بسهولة وسرعة تزويدهم بكل المعلومات الصادرة من مؤسسات الدولة، ومختلف الخطابات عبر الندوات الصحفية من الوزراء و رؤساء الأحزاب السياسية، إضافة إلى الخطابات المتكررة من رئيس أركان الجيش الشعبي الفريق "أحمد قايد صالح" خلال زيارته المتعددة للنواحي العسكرية خلال الحراك الشعبي، مقابل ذلك الترقبات المنتظرة من المتظاهرين التونسيين عن تشكيل حكومة انتقالية بعد

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

فرار "زين العابدين بن علي" التي طرحت إشكاليات ونقاشات حول مصير تونس والإجراءات التي سيتم اتخاذها من قبل المجلس الوطني التأسيسي ومختلف الفاعلين من النقابات ومنظمات المجتمع المدني حول صياغة الدستور سنة 2014، إضافة إلى كيفية إدارة الانتخابات الرئاسية في كل من الجزائر التي تم إقرارها في جويلية 2019، والتي تلقت الرفض من قبل الشعب الجزائري في مسيرات شملت كل ولايات الوطن مقارنة مع تونس في انتخابات تنافسية سنة 2019.

إضافة إلى أنها ساهمت في التأثير في صناعة القرار السياسي، وتأثيره في مختلف السياسات العامة للدولة، إذ أن تقنيات الاتصالات الجديدة ساهمت في دعم الانتقال الديمقراطي، ثم ربط العولمة بمفاهيم الديمقراطية الإلكترونية من خلال ربط الإنترنت بمختلف الوسائل منها الهاتف المحمول الذي أتاح للأفراد الحرية والمشاركة الفعالة في كل مراحل عملية صنع القرار، كما نلاحظ ضمن هذه المستجدات الجديدة التي فرضتها العولمة عبر الشبكة العنكبوتية تجسيد أبعاد العملية السياسية والديمقراطية لتكون الإلكترونية بهدف إرساء الديمقراطية الإلكترونية وتعبئتها لدى شرائح المجتمع الجزائري التونسي.

إلا أن الرقابة التي فرضتها الدولة على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، في تونس قامت الدولة بعملية الحجب، حيث تلقى مستخدمو الإنترنت الذين حاولوا الوصول إلى هذه المواقع الرسالة التالية: "خطأ 404: لم يتم العثور على الصفحة"، وقد أطلق على هذه الرسالة لقب "عمار 404" للإشارة إلى السلطة المسؤولة عن الرقابة على الإنترنت في تونس، كما تم اختراق حسابات المتظاهرين على فيسبوك من قبل الحكومة التونسية، ومن الأساليب الأخرى المستخدمة ضد المعارضين منع وصولهم إلى الإنترنت، وحجب المنافذ، ونقل الفيروسات.¹

المطلب الثاني: المجتمع المدني الافتراضي كبديل للمجتمع المدني الواقعي

كما تطرقنا في الفصل الأول إلى مفهوم المجتمع المدني الافتراضي الذي قدمت له العديد من التعاريف كونه ينطلق من نقطة أساسية وهي العمل الجماعي عبر الفضاء الافتراضي الذي يتفاعل فيه مختلف الناشطين عبر الشبكة العنكبوتية بهدف الوصول إلى المعلومة التي أضحت تُشكل أزمة لدى المجتمع العربي عامة، والمجتمع المغاربي خاصة منها الجزائر وتونس، في ظل الرقابة المفروضة من

¹Alana, Ibid, p : 684.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

قبل الدولة على وسائل الإعلام السمعية والبصرية، ونظرا لتوفر عنصر الاتصال بين مختلف شرائح المجتمع، وجدنا الكثير من المفاهيم المتداولة عبر الفضاء الافتراضي منها النشاط الإلكتروني، الجماعات الافتراضية، وهنا نبرز كل مفهوم على حدة لتوضيح المفاهيم والعلاقة الترابطية بينها خاصة بعد الانتقال من الواقع إلى العالم الافتراضي.

أولاً: المفاهيم المرتبطة بالمجتمع المدني الافتراضي:

لقد ارتبط المجتمع المدني الافتراضي بالعديد من المفاهيم في الأدبيات المعاصرة، الأمر الذي أدى إلى الخلط بين المجتمع المدني والمفاهيم الإلكترونية الجديدة:

1. النشاط الإلكتروني Cyber Civism :

أدى ظهور وسائل الاعلام الجديدة (New Media) إلى ظهور مفهوم جديد للممارسة السياسية تحت اسم مواز هو " السياسة الجديدة New Politics"، والمقصود أن العمل السياسي سوف يتطور إلى الأفضل عن طريق الاستفادة من وسائل وأدوات الإعلام الجديد، مثل استطلاعات الرأي الفورية وطرق جديدة في إدارة وتصميم الحملات الانتخابية، وتحقيق المجتمع المدني Civil Society بمعناه الصحيح والكامل، حيث تكون المشاركة في النقاش والمناظرة مفتوحة للجميع بما يسهم في تطوير العمل السياسي ككل وممارسة كافة الأنشطة السياسية ولكن بشكل إلكتروني.¹

ويرتبط مفهوم النشاط الإلكتروني باستخدام التقنيات في إحداث تغييرات سياسية واجتماعية كنوع من النضال الافتراضي **Cirtual Stuggle**، ويعرف النشاط الإلكتروني بأنه: " عملية الانغماس النشط **Active Involvement** في الأوساط التكنولوجية من خلال أي عملية تتم في الفضاء الافتراضي (التعبير عن الرأي - البيع والشراء الإلكتروني - المناصرة والتأييد الافتراضي وغيرها"، كما أنه يرتبط بمفهوم المناصرة الافتراضية **Virtual Advocacy** أو حملات التأييد الإلكتروني لقضية ما أو شخص أو مؤسسة بهدف بناء حالة من التأييد العام للقضية وإعلام الجمهور بها وتشكيل رأي عام مناصر لها.²

¹ محمد مصطفى رفعت، الرأي العام في الواقع الافتراضي بين قوة النشاط الإلكتروني وحدود التعبئة الافتراضية (القاهرة: دار العربي للنشر، 2018)، ص: 93.

² المرجع نفسه.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

2. الجماعات الافتراضية (Default groups):

تعد شبكة الانترنت من أهم مميزات ثورة الاتصالات في تشكيل فضاء جديد هو الفضاء الرمزي الذي أدى الى تشكيل علاقات تجاوزت الإطار المكاني، التي يطلق عليها الجماعات الافتراضية.¹ ويعتبر "هارولد راينغولد" أول من استخدم المصطلح: "وهي تجمعات اجتماعية لمجموعة من الناس يستمرون لوقت معين في مناقشة مواضيع تهمهم، ويتم ذلك على شبكة الانترنت-نخصص هنا شبكات التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة-وتنتج عنه شبكات من العلاقات الشخصية.²

3. جيل الانترنت (Internet generation):

لقد وردت عديد من المعاني لمفهوم الجيل* في القواميس العربية، فهناك متغيرين رئيسيين في هذا العنصر هما:

• **المتغير الجيلي(الشباب):** يُعد "كارل مانهايم" الأبرز في تحديد مفهوم الجيل، فهو يعرفه بأنه: "الزمر من العمر نفسه التي تشغل وضعية متجانسة في العملية التاريخية والاجتماعية"، فالزمر من العمر نفسه لا تمثل جيلاً متميزاً إلا إذا كان هناك أحداث اجتماعية وتاريخية هي التي تجعلها كذلك، وتتبقى المقومات المميزة للجيل من السياقات الاجتماعية والتاريخية وفي ظل خبرات مختلفة وردود فعل عليها، وهذا أهم من الاعتبارات البيولوجية".³

من خلال التعريف المقدم من المفكر "كارل" نجد بأنه يجمع بين الظاهرة التاريخية والاجتماعية، والمعاصرة في التعايش بين أفراد المجتمع من خلال التفاعل المتبادل لأغراض معينة تنتج عنها ردود

¹ أحمد حلا، "العالم الافتراضي للشباب من الثورة إلى الوصاية"، المعهد المصري للدراسات، 25 جانفي 2019، ص: 01.

² يمين رحايل، المرجع السابق.

***الجيل:** معنى الجيل في قاموس المعجم الوسيط، الرائد، لسان العربي: يعني ثلث القرن يتعايش فيه الناس، والجمع أجيال، جيل الشباب: الصنف من الناس: الجيل الصاعد، الجيل جديد، الأجيال القادمة.

³ أحمد تهايمي عبد الحي، "الحراك الجيلي في سياقات الانتقال الديمقراطي: مدخل نظري في المفاهيم والمقولات التأسيسية". سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد(32)، (أيار/ مايو 2018)، ص: 08.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

أفعال لتغيير قابلة للتطبيق. وفي هذا السياق نجد المفكر في كتابه " جيل الانترنت" قسم الجيل إلى أربعة أجيال:¹

1. **جيل طفرة المواليد:** من يناير 1946 إلى ديسمبر 1964 أي 19 عاماً، وُلد خلالها 77,2 مليون طفل، أو 23% من تعداد السكان في أمريكا (268,9 مليون نسمة بنهاية عام 1997، أي عدد سكان الولايات المتحدة 3.1621157 نسمة في عام 2008).

2. **الجيل إكس:** من يناير 1965 إلى ديسمبر 1986 أي 12 عاماً، وُلد خلالها 44.9 مليون طفل، أو ما يعادل 15% من تعداد السكان في أمريكا، يسمى أيضاً جيل انخفاض المواليد.

3. **جيل الانترنت:** من 1977 إلى ديسمبر 1997 أي 21 عاماً، وُلد خلالها 81.1 مليون طفل، أي 27% من تعداد السكان في أمريكا، يطلق عليه جيل الألفية أو جيل واي.

4. **الجيل القادم:** من يناير 1998 إلى 2008 أي 10 سنوات، أي ولد 40.1 مليون طفل، أو 13.4% من تعداد السكان في أمريكا، ويطلق عليه جيل زد.

• **متغير الجيل الخامس:** وهو من يناير 2008 إلى 2019 ، أي جيل تكنولوجيا الجيل الخامس المقبل لمعايير الاتصالات المتنقلة، وتعد بتوفير تجربة محسنة للمستعمل النهائي من خلال توفير تطبيقات وخدمات جديدة بسرعات الجيغابايت مع تحسن كبير في الأداء والاعتمادية، كما انها توفر الذكاء الاصطناعي وإدارة موارد الشبكة وتنسيقها، وهي بمثابة فرصة لوضعي السياسات لتمكين المواطنين وشركات الاعمال، ولها دور رئيسي في دعم الحكومات ووضعي السياسات في تحويل مدنها إلى مدن ذكية، ويسمح للمواطنين والمجتمعات بتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يوفرها اقتصاد رقمي متقدم كثيف من حيث البيانات.²

بعد الثورة التكنولوجية التي شهدتها العالم، أصبح المتغير الجيلي صانع للمستقبل من منطلق المعلومات، بعدما كان يقتصر عملهم في سياسات التسويق، الآن ارتبط بالسياسة الرسمية، والتغيير

¹ دون تابسكوت، **جيل الانترنت: كيف يغير جيل الانترنت عالمنا**، ترجمة: حسام بيومي محمود(القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، ط1، 2013)، ص: 47.

² كمال حسينيوفيتش، " التمهيد لتكنولوجيا الجيل الخامس (G5): الفرص والتحديات 2018". الاتحاد الدولي للاتصالات، 2018، ص: 01.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

السياسي كآلية لتطبيق النموذج الديمقراطي يقول فيل دومشيل: "في الوقت الذي أصبح فيه معظم أبناء جيلنا يتحلون بالوعي السياسي، كانت حكومتنا تترنح وتفقد السيطرة، ولكن هذا كله سيغير الوقت، فنحن على أي حال، ما زلنا صغاراً".¹

كنا نتحدث عن الأجيال الأربعة في فترات زمنية معينة ضمن أطر معرفية محددة، تستقطب جيل بعد جيل لتطوير المعلومات وسرعة التواصل والإدراك بقضايا العالم، والتفاعل الضعيف لتبادل الآراء والأفكار، نظرا لسرعة تدفق الانترنت بمعدلات متباينة، الآن أصبحنا نتحدث عن الجيل الخامس، الذي يتميز بسرعة عالية في توفير نطاق الخدمة، وتوفير البديل بأقل تكلفة وأكبر عائد.

لقد شكل الانتقال الديمقراطي جيلا جديدا أي هوية جيلية فريدة للأفراد الذين عاصروا هذه الاحداث التاريخية الكبرى وتشكل وعيهم السياسي والثقافي في ظلها، وقد شاركت قطاعات واسعة من شباب الجيل الخامس الحراك الشعبي، وبهذا المعنى فإن هذا الجيل تتجمع فيه عناصر أساسية:²

1. المجموعة العمرية التي وُلدت في مرحلة زمنية معينة، أي مواليد عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين.

2. التعرض لتأثير حدث أو أحداث تاريخية مهمة أثناء مرحلة التشكل والتكوين، أي اندلاع الأحداث السياسية ومعاصرة التطورات السياسية اللاحقة جميعها.

3. وعي أفراد هذا الجيل بوجود خصائص مشتركة تجمعهم، بحيث تشكل ما يمكن تسميته "الهوية الجماعية للجيل".

4. المجتمع الافتراضي (Virtual community):

أدت العولمة إلى تسارع تدفق المعلومات إلى الحد الذي أصبحنا فيه نعرف أكثر من كل شيء وعن أي شيء قابل للتحويل إلى الشكل الرقمي، ومنه انبثقت مفاهيم جديدة منها المجتمع المعلوماتي الذي يتداخل مع مفهوم المجتمع المدني الافتراضي، وظهرت هذه الفكرة لأول مرة في اليابان في ستينيات القرن الماضي كارتباط بين "المعلومات" (التي يتم معالجتها وإخراجها في أشكال متعددة مثل الكتب، التسجيلات،

¹ دون تابسكوت، المرجع السابق، ص: 75.

² أحمد، المرجع السابق، ص: 12.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

(التقارير)، وبين "المجتمع" كمجموعة ممن ترتبط وسائل كسب عيشهم بإنتاج وتوزيع وحفظ تلك المعلومات.¹

نظرا للتحويلات الاجتماعية في أعقاب الحرب العالمية، أي المجتمع ما بعد الصناعي، أصبحت فكرة مجتمع المعلومات اختزالاً بيانياً لتكنولوجيا المعلومات اختزالاً بيانياً لتكنولوجيا المعلومات باعتبارها أدوات اجتماعية هندسية ذات احتمالات نجاح عالية، وأدوات تسويق وتخطيط سياسي لصانعي السياسات العامة.²

أتاحت بذلك ثورة المعلوماتية الفرص لتقليص التباعد الجغرافي مما أتاح الفرصة للاتصال بين أفراد من كل أنحاء العالم، وجمع بينهم نوع من الإحساس بالولاء والمشاركة، فهي كما عرفها البعض بالتجمعات الاجتماعية (المجتمع الافتراضي)، فهي مجتمع حقيق ومن الخصائص المميزة لتلك التفاعلات الافتراضية، وهذه الخاصية التي يختلف عنها عن المجتمع المدني الواقعي هو عدم التجانس، أي العلاقات في المجتمع الافتراضي ليست على وتيرة واحدة، وليست ذكورا فقط أو إناثا فقط أو أطفالا، أو شبابا، ولكن تجمع كل فئات المجتمع بمختلف أعمالهم، ذات تباينات متعددة لا يشترط تجانسهم.³

2. الأنماط الجديدة للمجتمع المدني الافتراضي بدل من المجتمع المدني الواقعي:

غالباً ما تتعاضد الأنماط "التقليدية" لمنظمات المجتمع المدني وتختلط مع هذه الأشكال الجديدة على سبيل المثال: في الاحتجاجات الروسية عام 2012، مع وجود جهات فاعلة في المجتمع المدني "تقليدية" أي الواقعي، جنباً إلى جنب مع متظاهري الطبقة الوسطى الجدد الذين تم حشدهم بشكل أساسي من خلال الشبكات الرقمية، مع ذلك فإن الغالبية العظمى من المشاركين الجدد من الطبقة الوسطى الذين تم حشدهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي لا يتقنون بشكل كبير في هؤلاء الفاعلين "التقليديين" (الواقعي) في المجتمع المدني، الذين يتمتعون بقدر ضئيل من الشرعية بين الجماهير، مثلاً: خلال الأحداث السياسية في مصر، حدثت معظم عمليات التعبئة المبكرة التي تميزت بها الأحداث السياسية نتيجة

¹ توظيف قدرات وامكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المحلية. دليل توجيهي عملي في خدمة صانعي القرار للسياسات المحلية عبر حوض البحر الأبيض المتوسط، نشرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التكامل المتوسطي، 2012، ص: 21-23.

² المرجع نفسه.

³ أحمد، المرجع السابق، ص: 07.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

لحركات المجتمع المدني "التقليدية" الناشئة التي تستخدم تقنيات جديدة للعمل التفاعلي، والتي ربطتها بأعداد كبيرة من المشاركين الجدد المحتملين.¹

لكن عندما يستمر الفاعلون "التقليديون" في المجتمع المدني في لعب دور تنظيمي رئيسي، فإن الوجود الكثيف لوسائل التواصل الاجتماعي يؤثر على طبيعة تنظيم الحركة، كما يشير "تشادويك Chadwick": "في ظل وجود وسائل تواصل اجتماعي جديدة، تصبح روابط المشاركين بالمنظمات أقل أهمية من قدرة المنظمات على استخدام الشبكات الإلكترونية للاستفادة من آراء المواطنين".²

ولكن عندما تحقق التقنيات الاجتماعية الجديدة تقدماً سريعاً في المجتمعات التي تحكمها أنظمة استبدادية حيث يكون المجتمع المدني "التقليدي" ضعيفاً، والقمع مرتفعاً والمؤسسات التمثيلية ناشئة أو غير موجودة، فهناك ميل قوي للمجتمع المدني "الافتراضي" ليحل محل المجتمع المدني "التقليدي" باعتباره الأسلوب الأساسي لتحدي الحكم الاستبدادي.³

استطاع الفضاء الافتراضي بفضل العولمة أن ينقل المجتمع المدني الواقعي إلى مفهوم جديد بمعايير مغايرة عن التعاريف عليه في الأدبيات التقليدية، فقد خلق ساحة جديدة ليس لها حدود مؤسسية ملموسة تخضع للقانون وتحدد شكل العلاقة مع الدولة تقوم عضويتها على المرونة المرتكزة على طوعية الدخول بسهولة والخروج منها بأقل تكلفة وأكبر عائد في عملية التنظيم والتعبئة وتفعيل العمل الطوعي.⁴

إضافة إلى ارتفاع مستوى التفاعل التي تم تحديدها في نمطين: الأول في البناء الشبكي العالمي والمتمثل في بنية تفاعلية عالمية تتضمن موضوعات ذات مجال عالمي لا تخص جماعة إثنية أو عرقية، أو أقلية معينة، والثاني البناء المحلي للشبكات الاجتماعية، وهنا يظهر دور الجماعات المحلية التي خلقت لنفسها وحدات تفاعلية داخل التفاعلات العالمية والتي يتم التركيز فيها على الموضوعات والسياسات المحلية التي تخص جماعات بذاتها في إطار اهتمام داخلي، كما تخضع البنية الشبكية في هذا المستوى إلى التجانس الثقافي الكبير.⁵

¹Mark, Ibid, p : 361.

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ هبة جمال الدين، "المجتمع المدني الافتراضي وسيناريوهات المستقبل: الحالة المصرية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، عدد(02)، (أفريل 2018)، ص:16.

⁵ المرجع نفسه، ص: 147.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

كما أن روابط الانتماء شديدة القوة التي تركز على الطوعية باعتبارها من مقومات القوة، والأهم الانشغال السياسي لم يعد خارج حدود المدني في ظل المجتمع الافتراضي الجديد فهذه الكيانات توفر ساحة للتعبير عن الرأي في ظل الانغلاق والانسداد الذي تعرفه الحياة العامة، ومن هذا المنطلق نبرز الفرق بين المجتمع المدني الواقعي والمجتمع المدني الافتراضي ضمن مؤشرات خصائص ومميزات المجتمع المدني بشكله العام.¹ ما يميز المجتمع المدني الافتراضي ضمن خصائصه هو عنصر الديمومة، أي أنه ينقسم إلى قسمين هناك من يكتفي بالمشاركة باستمرارية، وهناك من يتواصل حسب اهتماماته الخاصة وتكون بشكل غير دوري.²

جدول مقارنة رقم(05): الفرق بين المجتمع المدني الواقعي والمجتمع المدني الافتراضي:

الخصائص	المجتمع المدني الواقعي	المجتمع المدني الافتراضي
النشأة	تحقيق المصالح المشتركة وفقا لإطار قيمي ينظمها.*	يشارك الأفراد عبر الفضاء الافتراضي آراءهم ومصالحهم المشتركة وفقا لإطار تنظيمي ذاتي.**
المؤسسية	إطار قانوني ينظم نشاط وشروط التأسيس مع منح الاعتماد القانوني	فضاء افتراضي ينظم نفسه ويحدد مقره عبر صفحات متداولة في مواقع التواصل الاجتماعي، كما يحدد أعضائه عبر ارسال دعوات الانضمام والمشاركة في التسجيل عبر مواقع التواصل الاجتماعي***
العضوية	نسبية	مطلقة
الديمومة	كلاهما يندرج ضمن الاستمرارية ام بشكل غير دوري حسب نمط التفاعل والمشاركة بموضوعات ذات الشأن العام، وكذا الاعتبارات الخاصة	

¹ هبة، المرجع السابق.

² مريم لقرع، رهانات المجتمع المدني بين الواقع الاجتماعي والواقع الافتراضي (قسنطينة: ألفا للوثائق، ط1، 2019)، ص: 147.

* هبة، المرجع السابق.

** المرجع نفسه.

*** المرجع نفسه.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

الطوعية	كلاهما الرغبة والإرادة الحرة التلقائية في ممارسة الفرد العمل الجماعي في إطار المبادئ الاجتماعية والإنسانية.	
النشاط	ممارسة الدور تحت رقابة الدولة في حالة وجود تجاوزات قانونية تلجأ إلى حل الجمعيات.	ممارسة الدور تحت رقابة الأمن المعلوماتي في حالة وجود تجاوزات تمس بالدولة تلجأ إلى حجب الصفحات الخاصة بتشكيلات المجتمع المدني.
القدرة على التكيف	نسبية في حرية التعبير عن الذات والمشاركة في السياسات العامة والديمقراطية التشاركية لمواكبة المستجدات والمتغيرات البيئية الوطنية والإقليمية والدولية.	مطلقة في حرية التعبير عن الذات والمشاركة في السياسات العامة والديمقراطية التشاركية لمواكبة المستجدات والمتغيرات البيئية الوطنية والإقليمية والدولية.
الاستقلالية	تابعة للدولة والقطاع الخاص.	استقلالية تامة في التعبير عن الآراء بأقل تكلفة وأكبر عائد.

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا إلى المعطيات السابقة.

عند فحص العلاقة بين المجتمع المدني بين الواقعي والافتراضي ضمن مقارنة الانتقال الديمقراطي، يتضح لنا مدى الارتباط الوثيق بين المتغيرات الثلاثة، هذا ناتج عن التطورات التكنولوجية والرقمية التي فرضتها العولمة، منها سرعة تدفق الانترنت التي مكنت نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي الاستجابة مع التفاعلات الحاصلة عبر صفحات الويب، بالنظر إلى الاحتجاجات التي انطلقت منذ 2011 عبر دول العالم العربي، فإن موجة الاحتجاجات كانت بفعل الخطابات المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي ساعدت في تشكيل حشود جماهيرية، فهي بمثابة رسالة معلوماتية إلكترونية تضمنت اتجاهات مستقبلية للتغيير السياسي، والتوجه نحو إصلاحات جديدة تتماشى والأوضاع الداخلية والخارجية للبيئة العربية عامة، والبيئة المغاربية منها الجزائر وتونس، نلاحظ خلال الاضطرابات السياسية منذ 2011، دور المعلومة الإلكترونية في بلورة التغيير، إضافة إلى التوجه نحو العالم الافتراضي كبديل في سرعة تداول البيانات والمعلومات بلغات متعددة يفهمها الجميع.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

المطلب الثالث: بيئة المجتمع المدني الافتراضي خلال فترة الانتقال الديمقراطي (دراسة مقارنة)

أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال عنصراً أساسياً في دعم وتفعيل أدوار المجتمع المدني، من خلال توفير فضاءات إضافية افتراضية على الإنترنت، تُساهم في دعم حضور واسع له، وتُطور مشاركته كما وكيفاً في الشبكات الجمعياتية، فمواقع الواب تُوفر إطاراً لمزيد التعريف بنشاط الجمعيات وتشكيلات المجتمع المدني، ومجالاً مهماً لدعم حضورها وإشعاعها.¹

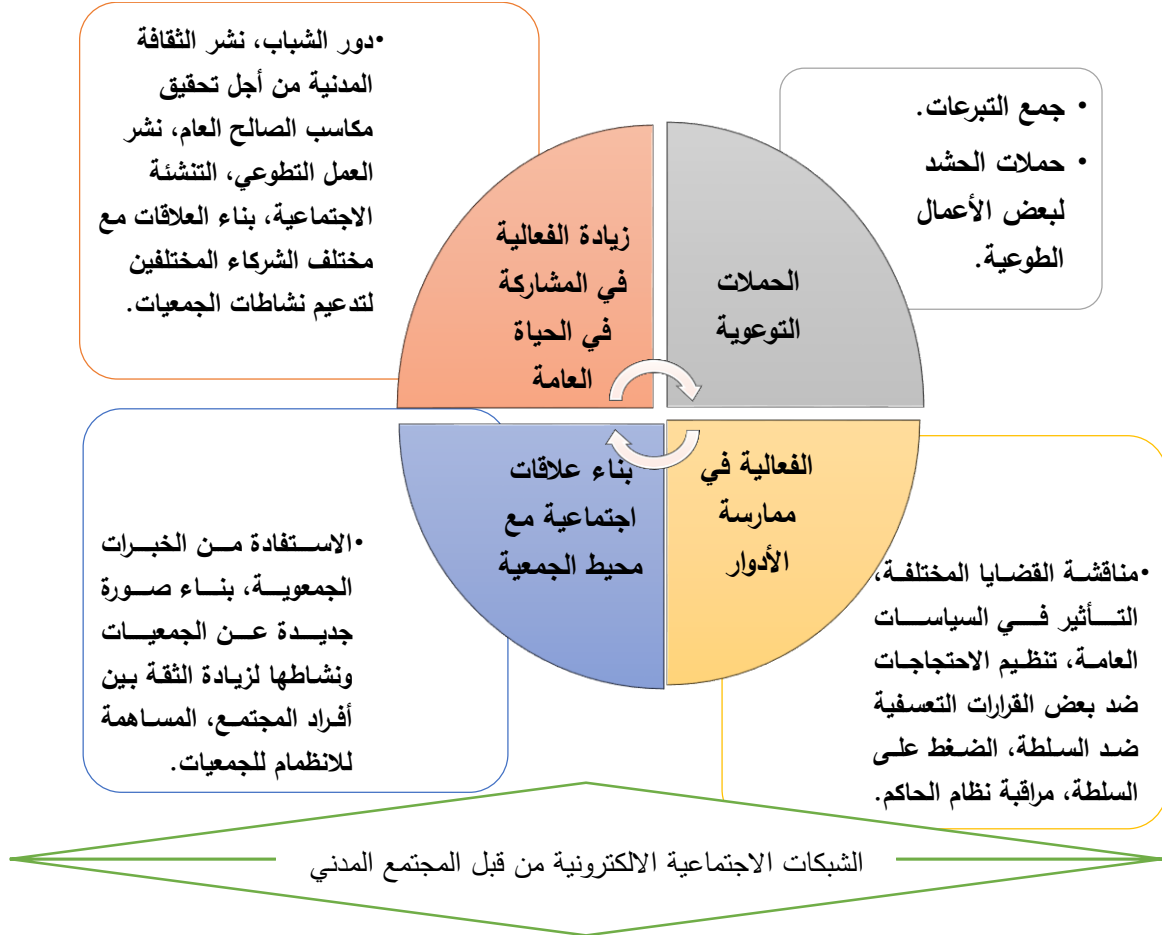
نظراً لتوافد الملايين لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، شكل نقطة تغيير في الأنظمة السياسية وفي دعم الانتقال الديمقراطي، من خلال الفضاءات المدنية الجديدة للمجتمع المدني، تمكنت في وقت وجيز من فتح منافذ التواصل الإلكتروني، والتعبير عن الآراء والانشغالات التي دونت في صفحات متعددة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بفضل النشاط المستخدمين لها، الأمر الذي نتج عنه إسقاط الأنظمة السياسية.

في هذا المطلب سنحاول تحليل بيئة المجتمع المدني عبر الفضاء الافتراضي الذي اتخذ كبديل جديد في عملية الانتقال الديمقراطي من منظور مقارنة بين الجزائر وتونس، مع تسليط ضوء على الأدوار الجديدة للمجتمع المدني من خلال تقنيات الاتصالات الجديدة "مواقع التواصل الاجتماعي".

¹ جواهر الجموسي، "الافتراضي والثورة: مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي"، ط1. (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص: 87.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

مخطط رقم(16): يبين بيئة المجتمع المدني الافتراضي خلال فترة الانتقال الديمقراطي
في الجزائر وتونس(2011-2019)



المصدر: تصميم وإعداد الباحثة استنادا إلى أمال عزري، جمال بن زروق، "استخدام جمعيات المجتمع المدني في الجزائر للشبكات الاجتماعية الالكترونية (دراسة ميدانية على جمعيات المجتمع المدني في ولاية سكيكدة)"، مجلة آفاق للعلوم، عدد(07)، (مارس 2017)، ص: 232-234.

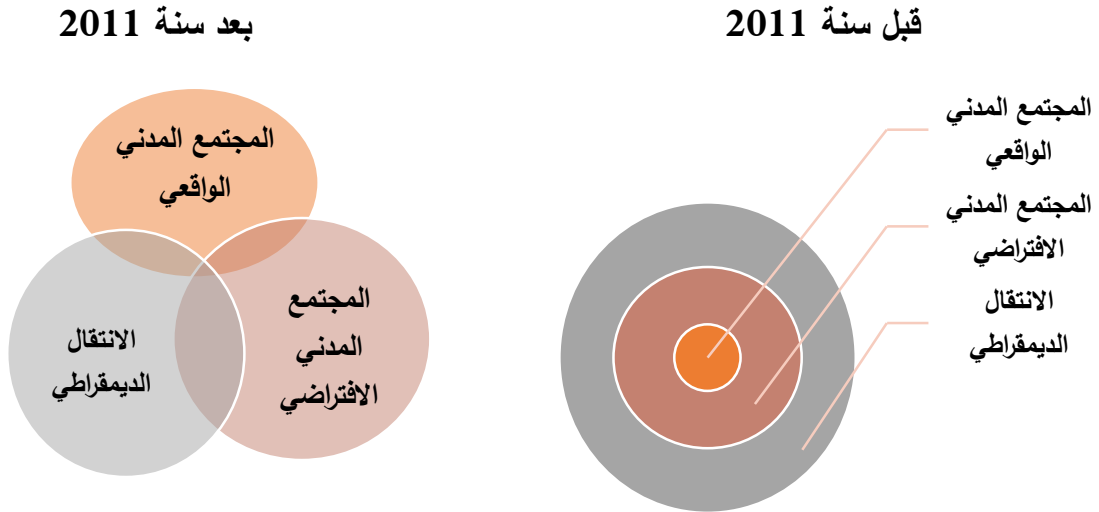
ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في بلورة الوعي السياسية والتنشئة الاجتماعية في البيئة الجزائرية والتونسية خلال فترة الانتقال الديمقراطي، فقد أتاح الفيسبوك فضاء شبكات افتراضيا يتجاوز كل الحدود الجغرافية والسياسية المعروفة، وتتميز بحركة دائبة ومستمرة بعيدة عن أنظار الرقابة والسيطرة والقمع الممارس من قبل السلطة، كما لعب دورا مهما في تعزيز ثقافة الديمقراطية، وتوعية الشباب بالحقوق

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

الأساسية للمواطن التي جاءت في الإعلانات والمواثيق والتشريعات الدولية، وأكثر من ذلك إعلام المواطن بفضل الطبيعة التفاعلية التي يتميز بها.¹

أمام هذه النظرة المعاصرة لإحداث التغيير السياسي، برز مفهوم جديد ليتجاوز المفهوم التقليدي ليصبح "المجتمع المدني الافتراضي"، حيث تمكن من القيام بدور التنشئة الاجتماعية وتشكيل الوعي السياسي، خاصة في ظل القيود المفروضة التي تمارسها الدولة من الرقابة على المجتمع المدني، لذلك لجأ أفراد المجتمع إلى الشبكات الاجتماعية لتنظيم المسيرات والاحتجاجات مطالبين بالتغيير السلمي دون المساس بممتلكات الدولة والشعب.²

مخطط رقم(17): العلاقة بين المجتمع المدني الواقعي والمجتمع المدني الافتراضي خلال فترة الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس



المصدر: اعداد الباحثة

¹ نور الدين دحمان، رادية شيخي، "التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي وأثره على تنمية الوعي السياسي لدى شباب الحراك الشعبي في الجزائر-دراسة ميدانية خلال فترة 2019/02/22 إلى 2019/04/26"، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد(12)، عدد(04)، (أكتوبر 2020)، ص: 715.

² المرجع نفسه.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

لتحليل بيئة المجتمع المدني الافتراضي خلال عملية الانتقال الديمقراطي من منظور مقارن الجزائر وتونس، نطلق من مقولة كارل ماركس: "هناك شبح يلاحق أوروبا اليوم وهو الشيوعية، ونحن اليوم نقول، هناك شبح يلاحق الدولة، وهو النفور منها".¹

تمكن الشعب الجزائري والشعب التونسي من تجاوز حاجز الخوف الذي كان متسلطاً على عنصر التغيير، وأهم ما ميّز هذا الانتقال مقارنة بسنة 1989 و سنة 2011 هو استخدام وسيلة جديدة كآلية لتأطير التغيير الاجتماعي والسياسي "الفيسبوك"، حيث كان له الدافع في خروج الملايين الجزائريين للشارع لتغيير النظام،² فقد خرج الشعب الجزائري في مسيرة مليونية عبر عنها من خلال لافتات دونت عليها مطالب موحدة لصوت الشعب التي تم الاتفاق عليها عبر مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة منها الفيسبوك الذي يعتبر الوسيلة الأكثر تفاعلاً بين الشعب الجزائري، تمكن الشعب الجزائري من ضرب المواعيد بتحديد يوم الجمعة هو الذي يوم مسيرة وطنية مليونية سلمية حضارية، ويوم الثلاثاء مسيرة الطلبة الجزائريين الرافضين للنظام القائم، مثلاً بتاريخ 19 أبريل 2019 خرج الشعب الجزائري وبالضبط بولاية برج بوعريريج التي صنعت الحدث باللافتة الملصقة على الجدار في الساحة المحلية كتبت عليها "سلمية سلمية"، "يتحاور قاع"، "منبر الشعب، العدل أساس الحكم"، شاركت فيها مختلف تشكيلات المجتمع المدني.

صورة رقم (03): تبين تداول الشعارات في المسيرات المليونية عبر الفيسبوك خلال الحراك الشعبي في الجزائر 2019



المصدر: 1. صفحة الفيسبوك: الحراك الشعبي في الجزائر، مسيرة مليونية بولاية برج بوعريريج بتاريخ: 19 أبريل 2019 على الساعة 18.07. 2. صفحة الفيسبوك، الحراك الشعبي الجزائري الأصيل لولاية عنابة، مسيرة مليونية بولاية عنابة بتاريخ: 5 أبريل 2019 على الساعة 14.48.

¹ جان بودريان، ادغار موران، **عنف العالم**، ترجمة: عزيز تزما (سوريا: دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1، 2005)، ص: 65.

² إسعد فايزة زرهوني، "دور مواقع التواصل الاجتماعي في تفعيل الحراك الشعبي في الجزائر الفيسبوك أنموذجاً"، **مجلة حوليات الجزائر** 01، المجلد (34)، عدد (03)، (2020)، ص: 713.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

تمكن الفيسبوك من نشر الأفكار ونقاشها، وتحولت المشاركة الفردية إلى جماعية، وأبرز جملة من الخطابات السياسية نجحت وتمكنت من التعبئة السياسية والحشد الجماهيري، وتجاوز السلطة الضبطية والأنظمة من احتوائها والتحكم فيها، كما كان وسيلة لغرس الروح الوطنية داخل كل مواطن جزائري، وساهم في نشر التضامن والاتحاد والوحدة الذي ظهر في شعارات "الوحدة الوطنية" و "خاوة خاوة"، والأهم من ذلك هو المشاركة الفعالة في نقل المعلومات من خلال النقل الحي للأحداث بالصورة والصوت، نظرا لسلطة الضغط التي مارسها النظام السياسي على وسائل الاعلام، انتقلت بعض هذه الوسائل الإعلامية إلى نقل الأحداث المباشرة عبر "اليوتيوب" لتمكين الحراك الشعبي من معرفة المعلومات الصادرة من الجهات الرسمية والقرارات الصادرة من السلطة الحاكمة.¹

صورة رقم(04): مسيرة قضاة مجلس المحاسبة لمساندة الحراك الشعبي الجزائري نقلا عن اليوتيوب 2019



المصدر: البلاد NET، WWW.ELBILAD.NET، قضاة مجلس المحاسبة يخرجون للشارع في مسيرة لمساندة الحراك الشعبي بتاريخ 25 مارس 2019.

تجلت الفعالية في مواقع التواصل الاجتماعي من تعليم الجمهور الجزائري جملة من القيم المهمة التي غابت عن المجتمع من خلال نقلها ونشرها كالسلم واحترام الآخر والحوار وغيرها محافظا بذلك على الهوية العربية الإسلامية والهوية الوطنية، كما استطاع من رسم خريطة طريق للدولة تمكن شعبها أن يعزز موقفه ويوحد كلمته لضمان حقه في الحياة الكريمة، وتحويل الفرد من فاعل اجتماعي إلى فاعل سياسي متشعب بأفكار سياسية قادر على تبادل النقاش والأفكار والحوار الذي أصبح محل اهتمام كل

¹ المرجع نفسه، ص: 714.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

الشعب الجزائري ولاسيما ما يتعلق بالدستور ومواده المنصوص عليها عهدات الرئيس، الحقوق والحريات، وموقع المؤسسة العسكرية، وحالات شغور منصب الرئيس.¹

وفي هذا السياق لجأت مختلف تشكيلات المجتمع المدني في الجزائر منها الكنفيدرالية النقابية للقوى المنتجة، أكاديمية المجتمع المدني الجزائري، النقابات المستقلة لقطاع التربية، وغيرها من تشكيلات المجتمع المدني في نشر بياناتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وبالضبط عبر "الفيسبوك" في دعمها للحراك الشعبي، حيث أنشأت صفحات رسمية لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي في سرعة منها للتفاعل والتواصل مع النشاط المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي، وللتسمك أكثر و رفع ونيرة المطالب الشعبية الموحدة، باعتبارها رمزية، كما هددت بالدخول في إضراب وطني شامل.

وما يلاحظ على مختلف النقابات الجزائرية تصدر لائحة مطالب الحراك الشعبي مقدمة البيان والنداء، وطفة بشكل واضح على لائحة النقابات الموجهة للسلطة، مقابل ذلك نجد الأكاديمية الوطنية للمجتمع المدني التي عبرت هي الأخرى عن مساندتها لمطالب الحراك الشعبي، وأنها جزء لا يتجزأ من الإرادة الشعبية، في محاولة منها البحث عن الحلول والاقتراحات خاصة في ظل التهميش الذي تعاني منه في مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ونظرا لاهتماماتها الخاصة بالأوضاع السائدة في البلاد، أصدرت عديد من البيانات في ضوء المستجدات السياسية سعيها منها لتكثيف الجهود بين مختلف الفاعلين والناشطين من المجتمع المدني بالتعاون لتوسيع دائرة الحوار وتجسيد مطالب الحراك الشعبي. (انظر الملحق)

نلاحظ ضمن نسق بيئة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي وجود علاقات تفاعل متبادل بين المتغير الجيلي وسياق الانتقال الديمقراطي، يمكن أن يكون متغير الشباب متغيراً مستقلاً أو تابعا في التحليل، إذن يمكن لمتغير الشباب باعتباره متغيراً مستقلاً أن يكون دافعاً بقوة أو معوقاً لعملية الانتقال الديمقراطي في سياق محدد، مقابل ذلك يمكن ان يكون متغير تابعاً تؤثر فيه النظم السياسية السلطوية او الديمقراطية من خلال غرس قيم وتوجهات أكثر ديمقراطية لدى الأجيال الجديدة، بما يعيد

¹ المرجع نفسه.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

تشكيل رؤيتها للعالم وتعديل سلوكها السياسي تجاه النظام السياسي أو الأحزاب السياسية أو المجتمع المدني.¹

بذلك يرتبط الانتقال الديمقراطي بطبيعة القيم والاتجاهات والأفكار التي تكتسبها الأجيال الجديدة، والتي تساهم في انطلاق عملية الانتقال الديمقراطي وتواصلها حتى تصل إلى مرحلة الترسخ والاستقرار، وبهذا المعنى فإن مسألة الثقافة السياسية الجيلية ضرورية للانتقال الديمقراطي من خلال غرس القيم والاتجاهات الديمقراطية وتعزيزها، بما يتضمنه من سلوك التفاوض للنخب الشابة في مراحل الانتقال، وتشكيل الفئات حول صور التنظيم السياسي الديمقراطي، وبناء التحالفات لدعم الديمقراطية، وتحديد المنافسة السياسية وعناصر بناء الخطاب السياسي المخاطب للجماهير، وعليه فإن العلاقة الترابطية بين النسق الجيلي والانتقال الديمقراطي مرهون بالثقافة السياسية الجيلية وطبيعة النظام السياسي القائم.²

ساهمت موجة الانتقال الديمقراطي والتحولت السياسية التي عرفها العالم العربي عامة، وفي المنطقة المغاربية خاصة برونز فاعل وفعل جديدين، وهو الشباب والحراك السياسي للشباب، وقد عدت هذه الظاهرة جديدة نتيجة غيابه المستمر والطويل عن الساحة السياسية، من حيث العزوف وانعكاساته على المشاركة السياسية، والأمر هو إرادي، ومن جهة أخرى نظراً لطبيعة التنظيم والوسائل المستعملة للاحتجاج والتعبئة بحيث أصبحت الشبكات الاجتماعية كفيسبوك ويوتيوب، توتر الأدوات الأساسية لهذا الحراك الشعبي.³

ما يلاحظ خلال مسار الانتقال الديمقراطي في الجزائر هو بروز فئة الشباب كمتغير رئيسي في قلب موازين النظام السياسي، بعدما كان في فترات سابقة عاجزاً عن التعبير والمطالبة بحقوقه نظراً للصورة التي رسمت في أذهان الشباب عما كانت تعيشه الجزائر خلال سنوات التسعينيات، إضافة إلى ذلك التباين والاختلاف في الأدوار التي تقوم بها التنظيمات الطلابية بين المؤيدة والمعارضة والمُسيّسة، خلال سنة 2019، كسر الشباب حاجز الخوف الذي سيطر عليه، وخرج في مسيرة متحدياً قرارات منع التظاهر،

¹ أحمد، المرجع السابق، ص: 18.

² المرجع نفسه.

³ سونيا التميمي، محمد العجاتي، الشباب التونسي ووسائل المشاركة غير التقليدية: كيف ينتج القمع وسائل مقاومته؟

كتاب: جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2013)، ص: 11.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

فكانت مواقع التواصل الاجتماعي البديل الأفضل للتنظيم وتأطير المسيرات عبر مختلف جامعات الوطن، وفرض بإصراره عبر صفحات "الفيسبوك" من خلال انشاء صفحات ومجموعات بتسميات مختلفة منها "الحراك الطلابي" الذي ينقل مختلف الآراء والنقاشات بين ممثلي الطلبة عبر كل جامعات الوطن بضرورة التمسك بالتغيير نظرا للظروف التي عجز صانع القرار عن وجود حلول لها، خاصة ربط الجامعة بسوق العمل، لجأ عدد من الطلبة المتخرجين نظرا لارتفاع معدل البطالة إلى الهجرة غير الشرعية عبر قوارب الموت هروبا من واقعه، مقابل العزوف التام عن المشاركة السياسية والعمل السياسي، أو الانخراط والانتساب إلى منظمات المجتمع المدني.

صورة رقم(05): دور الشباب الجزائريين المتطوعين في الحفاظ على البيئة خلال المسيرات الشعبية 2019



المصدر: صفحة فايسبوك، صور شباب متطوعين في حملة تنظيف الشوارع بعد المظاهرات، نشرت عبر صفحة
Algerie 34، بتاريخ 1 مارس 2019، على الساعة 21:33.

عرفت خلال المسيرة الطلابية اعتقالات من طرف السلطات الأمنية الأمر الذي استدعى نشر صور التضامن في مختلف مواقع التواصل الاجتماعي ومنها "التويتر" الذي ضم العديد من الطلبة من مختلف جامعات الوطن.

صورة رقم(06): الحراك الطلابي الجزائري عبر حساب التويتر



المصدر: تويتر، الحراك الطلابي الجزائري، نشرت هذه الصورة بتاريخ 19 نوفمبر 2019، على الساعة 15.16.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

أما في تونس شأنه شأن الشباب الجزائري، حيث يعاني الشباب التونسي وخاصة في الجنوب، أزمة البطالة وتدهور ظروف المعيشة والمحسوبية والفساد، قام بتحركات في الجنوب بين عامي 2008 و 2010 منها الاضراب عن الطعام، والتظاهرات والمسيرات، والاعتصامات في الخيام، وفي دور الاتحاد العام التونسي للشغل، وحتى في بعض المقار الرسمية (المعتمديات)، ومقار الحزب الحاكم، وقد كان للمدونات الدور الأكبر في كسر التعتيم الإعلامي حول هذه التحركات.¹

في مقابلة قمنا بها مع مدير مركز الأبحاث ودراسة السياسات بتونس الأستاذ "م. ب"، اعتبر المجتمع التونسي من المجتمعات الأكثر استعمالاً للفيسبوك تحديداً حتى قيل إن ثورته ثورة فيسبوكية، غير أن السنوات الأخيرة شهدت بعض التعديلات، فالشباب غداً أكثر استعمالاً للإنستغرام، التويتر، ولكن يظل الفيسبوك هو المهيمن، كما اعتبر أن هذه الفضاءات الجديدة لعبت دوراً بارزاً في إعادة تشكيل مجتمع مدني أكثر فعالية ونشاطاً، أتاح للتونسيين عموماً القدرة على التعبير والاقتراح وإثارة قضايا الرأي العام بل استطاع الفيسبوك أن يبدي فيتنو على تشكيل الحكومات والاعتراض على تسميات وزراء ومسؤولين، غداً هذا الفضاء رهيباً ومخيفاً حقاً من خلال قدرته على كشف الفساد.²

قام الشباب التونسي في إثر حجب الصحف الالكترونية التي كانت تمثل وسيلة للتعبير عن الرأي خارج الأطر التقليدية للصحافة المطبوعة إلى مواصلة خرق الحواجز التي منعتهم من تجاوز الأوضاع المعيشية الصعبة التي يمر بها، إلى أن جاءت حادثة حرق الشاب "محمد البوعزيزي" نفسه لتفجر أوضاعاً متراكمة طوال سنين في وجه النظام التونسي، حيث اندلعت الاحتجاجات عبر مواقع التواصل الاجتماعي من خلال نشر دعوات للخروج في مظاهرات عبر "تويتر" الذي مثل حلقة وصل فيما بين النشطاء وبينهم وبين الشارع التونسي العام.³

اضطلع المدونون التونسيون على الرغم من عزلتهم عن الرأي العام بدور مهم أيام الفترة الانتقالية في نقل الخبر وتغطية الأحداث بطريقة فاقت الإعلام العمومي الذي اختصر دوره في تبرير الأحداث

¹ المرجع نفسه.

² مقابلة مع السيد "م. ب"، مدير مركز الأبحاث ودراسة السياسات في تونس، بتاريخ: 2020/01/22، على الساعة 14:22.

³ سونيا، المرجع السابق، ص: 15.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

والدفاع عن النظام، ونجحوا في أن يؤثروا في الفضاء الافتراضي بجملة من الرسوم الكاريكاتورية الساخرة، والمقالات المترجمة إلى اللغات الأجنبية، في محاولة للكشف عن الحقيقة القمعية لنظام بن علي.¹ من بين المدونات التي عرفت صدى كبير من قبل التونسيين "مدونة لينا بن مهني*" الناشطة في المجتمع المدني التونسي، التي اعتبرت أن النضال من أجل الحقوق دفعها دفعا إلى السياسة، وقد بدأت بالكتابة قبل وقت كبير، لكن عندما توفرت منصات للنشر على الانترنت استغلت مواقع المدونات للترويج لأفكارها الداعية لإرساء الحريات والديمقراطية.²

¹ شاكر الحوكي، "الشباب والثورة: هل تصلح المقاربة الجيلية أساساً لقراءة الثورة التونسية"، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد(32)، (أيار/ مايو 2018)، ص: 34.

² عبد السلام هرشي، "هل خفت صوت المدّوين في تونس؟"، تونس ULTRA بتاريخ: 30 أبريل 2019.

<https://ultratunisia.ultrasawt.com/>. (2020/11/27)

***لينا بن مهني**: من مواليد 22 مايو 1983 ابنة المناضل اليساري الصادق بن مهني، وهي مناضلة حقوقية وأستاذة جامعية في اللغة الإنكليزية، تعتبر نافذة الثورة التونسية على العالم، حيث نقلت أحداثها عامي 2010 و 2011 إلى كل العالم من خلال مدونتها بنيةً تونسية. وكانت لها مساهمات كبرى في الثورة التي شاركت في كل فعاليات، وتغلقت بين كل مناطق تونس من أجل نجاحها، وقد شكلت برفقة "سفيان الشورابي" و"أسامة التليلي"، و"هنا سارتر الطرابلسي"، و"فاطمة آرابيكا" الذراع الإعلامية الإلكترونية للثورة التونسية، وقد ساعدوا من خلال تدويناتهم على نجاحها وفكّ حصار التعتيم الذي كان مفروضاً عليها من قبل النظام التونسي حينها. للمزيد من المعلومات انظر الرابط: محمد معمري، "وفاة لينا بن مهني...نافذة الثورة التونسية على العالم". <https://www.alaraby.co.uk>

في حفل أقيم في منتدى دويتشه فيله العالمي للإعلام، تم منح المدونة التونسية لينا بن مهني جائزة BOBs الدولية للمدونة التي استضافتها دويتشه فيله، مساء الاثنين 20 يونيو 2011 في بون ألمانيا، تكتب الأستاذة في جامعة تونس البالغة من العمر 28 عامًا عن الأحداث الاجتماعية والسياسية في بلدها في مدونة بعنوان "فتاة تونسية" (<http://atunisiangirl.blogspot.com>) منذ عدة سنوات بالفرنسية والإنجليزية والعربية. تحصلت على تقدير دولي لعملها خلال الثورة التونسية عام 2011، وحصلت على جائزة Seán MacBride للسلام في عام 2012. واصلت العمل من أجل السلام. توفيت لينا بن مهني في 27 يناير 2020، بعد مضاعفات تتعلق بسكتة دماغية وهي في سن مبكرة عن 36 سنة. للمزيد من المعلومات انظر الرابط:

IPB Mourns the Death of Lina Ben Mhenni. International Peace Bureau Disarmament for Development.

<https://www.ipb.org/yesterdays-news/ipb-mourns-the-death-of-lina-ben-mhenni/> (27/11/2020)

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

صورة رقم(07): الحساب الشخصي للمدونة لينا بن مهني



Source : Lina ben mhenni, benmhennilina@/ <https://twitter.com/benmhennilina>

كان أول اسم اختارته المدونة التونسية لينا بن مهني بعد تأسيس مدونتها هو "أفكار مجنونة" قبل أن تغيره ليصبح "بنية تونسية" سنة 2009، منذ الاضطرابات السياسية التي عرفتها تونس 2011، كانت تقوم بالتدوين عن وطنها والطريق الصعب نحو الديمقراطية، وتقول: "إن النضال من أجل تونس ديمقراطية لم ينته بأي حال من الأحوال بسقوط بن علي، سأواصل عملي، وسأحاول حماية ثمار الثورة". كما قالت: "عندما رأيت كيف يُقتل الناس، أصبح من الواضح أنه لا عودة إلى الوراء"، "كان علي أن أتأكد من أن أصوات هؤلاء الناس وعائلاتهم مسموعة حتى لا يموتوا عبثاً". هي ترى بأن الأساليب التي استخدمها النظام في تونس هي السبب الرئيسي لتقديم الرئيس الدعم عبر الإنترنت للثورة، لكنها تقول: "إن الثورة من صنع الناس" الذين نزلوا إلى الشوارع وخطروا بحياتهم.¹

كتبت "لينا" في آخر تغريدة لها عبر حسابها على تويتر في دونتها "بنية تونس" بعنوان "مجرد رأي*، والتي تطرقت فيه إلى العنف بعد الوقفة الاحتجاجية التي نظمها حزب الدستور الحر ونشطاء تونسيون للتنديد عن "العنف السياسي"، الصورة التالية تبين آخر تغريدة لها ورابط موضوع مدونتها.

¹ Award-winning bolgger says she'll try to protect 'fruits of the revolution ». DW Global Media Forum, 20/06/2011.

<https://www.dw.com/en/award-winning-blogger-says-shell-try-to-protect-the-fruits-of-the-revolution/a-6553106> (27/11/2020)

*لينا بن مهني الناشطة التونسية في المجتمع المدني في آخر تغريدة لها عبر التويتر تنشر في مدونتها مقال "مجرد رأي : بنية تونسية/ A Tunisian Girl في تاريخ 26 جانفي 2020، يتضمن موضوع "العنف السياسي" للاطلاع على المقال انظر الرابط: https://atunisiangirl.blogspot.com/2020/01/blog-post_26.html

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

صورة رقم(08): تغريدة لينا بن مهني عبر حسابها على تويتر "مجرد رأي"



المصدر: lina ben mhenni@benmhennilina، "مجرد رأي" نشر بتاريخ: 26 جانفي 2020، على الساعة 12.33 عبر حسابها الخاص على تويتر.

نستخلص من خلال تحليل بيئة المجتمع المدني خلال عملية الانتقال الديمقراطي أنّ تقنية التواصل الاجتماعي منبع التغيير السياسي، كونها تجاوزت النظرة التقليدية في بلورة الأفكار والآراء بين المجتمع الواحد، وهذا ما يعطي دلائل وإشارات لابد من دراستها بعمق ووفق تفكير استراتيجي فعال في مواكبة التطورات الراهنة.

سيكون للدولة تحدٍ وتجليات عديدة تجاه المجتمع المدني الافتراضي، لكونه يشكل أرضية مشروع لبناء مجتمع المعلومات، إذ تعد مشاركة المجتمع المدني الافتراضي أمرا لا غنى عنه في إرساء قواعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، كما أنه يضيف على طابع الانخراط في مجتمع المعلومات شرعية اجتماعية، وقد كانت الدول الصناعية المتقدمة سباقة إلى استشراف المجتمع الجديد،¹ ونظرا للأدوار التي قام بها المجتمع المدني الافتراضي في إرساء معالم الانتقال الديمقراطي، لابد من ترسيخ فكرة التشاركية وإتاحة الفرص أمامه في صناعة القرار بما يحقق الأفاق المستقبلية وتطبيقها وتنفيذها على أرض الواقع.

مقابل ذلك نستخلص أن العالم الافتراضي لعب دورا مهما في تهيئة المناخ الانتقالي، وبالتالي أصبح تحديا آخر للنظام السياسي في مواجهة الاحتجاجات والمسيرات التي تؤطر ضمن مواقع التواصل الاجتماعي سواء في الجزائر أو تونس، وعليه مارست السلطات أسلوب الرقابة:

¹ حمزة عقاري، عادل فراخ، "المجتمع المدني الافتراضي: محاولة في التحديد النظري"، Journal of the Geopolitics and Geostrategic Intelligence, Vol(3), (N=01), Aug 2020، ص: 101-102.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

• **الرقابة النشطة:** وهي التي تقوم بها السلطات بالتدخل الفعلي لمنع وصول منشورات ومواد معينة إلى الناس، ويحتاج هذا النوع من الرقابة إلى الاستعانة بأدوات تقنية ومراقبين يتابعون ما تنشره مواقع الانترنت.

• **الرقابة الذاتية:** وهذا النوع هو الأكثر إشكالية في الرقابة لأن نجاحه يعتمد على خوف القائمين على المواقع من إغضاب السلطات فيمتنعون عن نشر مواد إشكالية لتجنب المواجهات الأمنية والإدارية والقانونية التي يقوم بها النظام الحاكم.

أما صور الوصاية فنحددها في العناصر التالية:¹

1. **الحجب:** يُعد حجب جميع أشكال الاتصال بالانترنت شكلا متطرفا من الرقابة، ولكن وبما أن الحكومات تملك البنية التحتية للانترنت أو التحكم فيها، فبإمكان حكومات الأنظمة إغلاق الانترنت عندما ترى لذلك ضرورة.

2. **اللجان الالكترونية:** وهو عبارة عن تجنيد فرق من الشباب غالبا تكون تحت إمرة الأجهزة الأمنية لتقوم بملاحقة تدوينات الشباب، ورموز الانتقال الديمقراطي، فتقوم بالمشاغبة عليهم من خلال التعليقات والتشكيك وبث الشائعات، بهدف إثناء هؤلاء عن الكتابة على مواقع التواصل الاجتماعي أو التأثير عليهم لتغيير سياق تدويناتهم المزعجة للنظام، أو لزعزعة ثقة متابعيهم وهو ما يعرف "الذباب الالكتروني".

3. **القرصنة الالكترونية:** وهي وسيلة تستخدم في سرقة حسابات لبعض الرموز وإعادة التدوين عليها بشكل مختلف مخاطبين جماهير هذه الرموز، أو نشر مواد سيئة أو سرقة بريدهم الالكتروني من خلال استخدامه في غير محله في أعمال تخالف توجهاتهم واتجاهاتهم.

4. **فرض القوانين:** وهي ما تسمى أيضا "الجرائم الالكترونية" تسعى السلطة إلى فرض حالة من الخوف على رواد العالم الافتراضي تخاطب النزعة الإنسانية فيهم التي تخشى الوقوع تحت طائلة العقاب جراء مخالفة القوانين، بل تضعهم لاسيما فئة الشباب تحت ضغط الوالدين الذين يتجنبون تعسف السلطة وعقابها، في هذا السياق نجد الدول العربية قد بدأت في تشريع القوانين التي تهدف إلى ممارسة الضغط

¹أحمد، المرجع السابق، ص:15.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

على شركات الانترنت لانتهاك خصوصية المستخدمين والناشطين السياسيين، لتتمكن الأنظمة من بناء قاعدة بيانات خاصة بهم لتتمكن بعدها من التجسس عليهم وإلقاء القبض عليهم وفرض عقوبات مالية.

الفصل الرابع: مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2019)

خلاصة الفصل الرابع:

نستخلص من خلال تحليلنا لموضوع الدراسة أن المجتمع المدني في الجزائر وتونس لعب دورا مهما في إحداث التغيير ومواكبة الأزمة السياسية التي رافقت الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس، كما قام بدور الوساطة في الأوقات الصعبة نظرا لارتفاع وتيرة الاحتجاجات بين السلطة السياسية والحراك الشعبي، وهذا ما تميزت به النقابات التي بقيت ثابتة في مواقفها سعيا للحفاظ على الاستقرار وتجنباً لأي محاولة لتغلغل أجنبي قد يشكل تهديداً أمنياً لأمن وسيادة الدولة، إذ ما تم استخلاصه أن مختلف تشكيلات المجتمع المدني التي ساندت التغيير السياسي الذي دون في مطالب الشعب كان مركزاً على الحوار الوطني والحفاظ على السلمية في أحداث التغيير وتطبيق الديمقراطية.

كما نستخلص أن توجه الشباب إلى العمل الطوعي بدل من الجمعيات وتشكيلات المجتمع المدني في إدارة العملية الانتقالية هو تغذية استرجاعية عن مكانتها التي تتصف بها، خاصة ما يتعلق بالنقيض القانوني الذي حجب نشاطه باعتباره يشكل مصدر تهديد للنظام الحاكم.

إضافة إلى التطورات التكنولوجية والرقمية الجديدة التي أعطت متفهماً آخر للتعبير عن آرائهم وتبادل النقاش بين مختلف النشطاء عبر منصات التواصل الاجتماعي، هذا الفضاء الجديد سمح للشباب الجزائري والتونسي في التأثير على السلطة الحاكمة بتغيير الوضع السائد، إضافة إلى ارتفاع وتيرة التفاعل بين المجتمع ومختلف الفاعلين السياسيين، الأمر الذي دفع إلى الاستجابة للمطالب الشعبية ومحاولة امتصاص غضب الشارع الجزائري والتونسي باتخاذ وسيلة الحوار كآلية لإدارة الانتقال الديمقراطي.

رغم الأدوار التي قامت بها مختلف تشكيلات المجتمع المدني في إدارة المرحلة الانتقالية وفق أسلوب ديمقراطي، إلا أنه عرف العديد من التحديات والرهانات في مواصلة أدواره الجديدة ما يدفعنا إلى طرح سؤال مهم: ماهي درجة فاعليته وفعاليته، وتكيفه وفق المستجدات والتغيرات الراهنة؟

الفصل الخامس

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية لدراسة: (التقييم، الفعالية، القياس)

المطلب الأول: النقاشات الفكرية حول: مفهوم التقييم، الفعالية، القياس.

المطلب الثاني: الأطر المعرفية لتقييم المجتمع المدني

المطلب الثالث: دور المؤشرات النوعية والكيفية في تقييم المجتمع المدني خلال عملية الانتقال الديمقراطي

المبحث الثاني: تقييم درجة فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي

دراسة مقارنة: الجزائر-تونس(2011-2019) - (دراسة استطلاعية + استمارة معلومات)

المطلب الأول: معايير فاعلية المجتمع المدني (دراسة مقارنة)

المطلب الثاني: مؤشرات فعالية المجتمع المدني (دراسة مقارنة)

المطلب الثالث: تقييم درجة فعالية المجتمع المدني الافتراضي (دراسة استطلاعية + استمارة معلومات) -

(دراسة مقارنة)

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لدرجة فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي

دراسة مقارنة: الجزائر-تونس(2011-2019)

المطلب الأول: تعريف الدراسات المستقبلية وأهم تقنياتها

المطلب الثاني: رؤية مستقبلية لدرجة فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي - بتطبيق

مصفوفة التأثير - (دراسة مقارنة)

المطلب الثالث: رؤية مستقبلية لدرجة فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي - بتطبيق

تقنية التنبؤ - (دراسة مقارنة)

خلاصة الفصل الخامس

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

مقدمة الفصل الخامس:

تشكل الديمقراطية في ظل التطورات والمستجدات الراهنة المفتاح الذي يمكن من خلاله فتح منابر التغيير ودعم نجاح النظام الديمقراطي، خاصة في ظل تأثير البيئة الداخلية والخارجية من جهة، ومن جهة أخرى الأدوار المختلفة التي تقوم بها تشكيلات المجتمع المدني رغم التحديات والرهانات التي تواجهها في ممارسة نشاطها، إذن يبقى مصير الديمقراطية في السياق الاجتماعي والسياسي مرتبط بالإصلاحات لبناء ديمقراطية راسخة.

بعد تحليلنا للبيئة المغاربية من منظور مقارنة منذ سنة 2011، لا يكفي معرفة مدى فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي سواء في الجزائر أو تونس، لذلك في هذا الفصل سنحاول تعميق دراستنا في التحليل النوعي والكيفي لتحليل المعطيات والبيانات المقدمة خلال الفصول السابقة، منها معرفة مدى تطابق معايير المجتمع المدني التي حددها "صامويل هنتجتون" على المجتمع المدني الجزائري والتونسي في دراسة مقارنة، ومن ناحية أخرى بناء على المؤشرات التي تم تحديدها في الفصول السابقة، باعتمادنا على الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها في تونس سنة 2020 وسنة 2021، إضافة إلى اعتمادنا على أدوات جمع المعلومات منها المقابلات والاستمارة التي تم توزيعها في الجزائر سنة 2021، ليتم في نهاية الفصل تقديم رؤية مستقبلية حول مدى فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي من منظور مقارنة الجزائر-تونس، باعتمادنا أسلوب التنبؤ ومصفوفة التأثير المتبادل.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية لدراسة: (التقييم، الفعالية، القياس)

تعتبر عملية التقييم من أهم العمليات التي يلجأ إليها المختصون والباحثون في دراساتهم وبحوثهم العلمية، بهدف تقدير قيمة السياسة أو البرنامج أو الأداء من حيث الأهداف وطرق تنفيذها على أرض الواقع، ثم نتائجها وآثارها سواء كانت سياسية أو اقتصادية وحتى اجتماعية، وأصبح التقييم عملية مهمة حتى لدى صانع القرار في تحديد توجيه السياسات، ويضم في جوهره مفاهيم عديدة مترابطة ومتناسقة ومتكاملة في إجراء عملية التقييم لدى المقيّم، منها الفعالية والقياس والكفاءة لتقدير مدى نجاعة وجدوى هذا الأداء وذلك على مستوى الأثر الرجعي، كما أنه مرتبط بأساليب كمية وكيفية يتم من خلالها قياس مدى فاعلية وفعالية الأهداف المحددة، وفي دراستنا سيتم تقديم إطار مفاهيمي للتقييم والفعالية والقياس، ثم إبراز أهمية الأساليب الكمية والكيفية في عملية التقييم بهدف قياس مدى فعالية المجتمع المدني من حيث الأدوار التي يقوم بها خلال عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس (دراسة مقارنة).

المطلب الأول: النقاشات الفكرية حول: مفهوم التقييم، الفعالية، القياس.

تعددت النقاشات الفكرية من قبل المفكرين والباحثين في الدراسات المقارنة حول مفاهيم مهمة لتحليل الظواهر السياسية ودراساتها دراسة معمقة منها التقييم، الفعالية، والقياس، وفي هذا المطلب سنحاول تحديدها ومعرفة نقاط التشابه والاختلاف بين كل منها.

أولاً: مفهوم التقييم Evaluation

1. تعريف التقييم:

لقد تعددت التعاريف حول مفهوم التقييم، ولم يتم لحد الآن الاتفاق على تعريف واحد ودقيق، نذكر منها: ❖ قدمت "أماني قنديل في كتابها " مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي " تعريف التقييم من الناحية اللغوية بأنه "تقدير قيمة الشيء"، واعتبرته: "عملية بحث تطبيقية لجمع وتحليل الدلائل التي تصل بنا إلى تقدير أو الحكم على برامج، وسياسات، ونوعية أو خطة، أو قيم أو أشخاص".²⁰⁶

²⁰⁶أماني قنديل. "مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي". الشبكة العربية للمنظمات الاهلية، اصدار رقم 33،

2010، ص:27.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

❖ قدم Rosina Salerno في مقاله الموسوم بـ « Question and Answers on Evaluation » تعريفاً للتقييم: هو تقييم منهجي وحيادي قدر الإمكان لنشاط، أو مشروع، أو برنامج، أو موضوع، أو مجال تشغيلي، يركز على الإنجازات، ودراسة سلسلة النتائج والعمليات والعوامل السياقية، من أجل فهم الإنجازات أو عدم وجودها.¹

ينبغي أن يوفر التقييم معلومات قائمة على الأدلة تكون ذات مصداقية وموثوقة ومفيدة، مما يتيح إدماج النتائج والتوصيات والدروس في الوقت المناسب في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى ذلك، فإن التقييم هو أداة إدارة تعليمية، وعملية تنظيمية لتحسين الأنشطة الحالية والتخطيط المستقبلي، والبرمجة واتخاذ القرارات في المستقبل.²

❖ **التقييم بالمعنى الواسع:** يهتم بفعالية البرامج، بذلك فإن أبحاث التقييم التي تعتمد على الأساليب العلمية هي تخصص تطور بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فهو عملية منهجية لفهم فعالية ما يفعله البرنامج، يمكن استخدام نتائج التقييم للحفاظ على جودة البرنامج، أو تحسينه ولضمان أن التخطيط المستقبلي يمكن أن يكون أكثر استناداً إلى الأدلة، كما يشكل التقييم جزءاً من دورة مستمرة من تخطيط البرامج وتنفيذها وتحسينها.³

2. أنواع التقييم:

هناك نوعان من التقييم:⁴

1. **التقييم الكمي:** يركز على الكم، أي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعتبر المادة الخام التي يحبذها ممارسو هذا المنهج، ويتم استعمال الجداول ومختلف مؤشرات القياس، كما يتم اللجوء إلى المقارنات بين السياسات العمومية خلال مراحل زمنية معينة.

¹ Rosina Salerno. « Question and Answers on Evaluation ».p :01.

file:///C:/Users/pc/Downloads/Basic_concepts_in_evaluation.pdf (03/11/2020)

² Ibid.

³ Building Our Understanding : Key Concepts of Evaluation What is it and how do you do it?. Creating a Culture of Healthy Living, p : 01.

<https://www.cdc.gov/> (03/11/2020)

⁴ عقيلة حاج ميهوب سيدي موسى، "مضامين عملية تقييم السياسات العامة: المعايير والمؤشرات". المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد(06)، عدد(02)، 2019، ص: 166.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

2. **التقييم النوعي:** يتأسس على تفسير الأيديولوجية أو النظرية التي توطر البرنامج أو السياسة، والبحث عن العلاقة بين النظام والقيم.

3. لماذا نقوم بعملية التقييم؟

الهدف من اجراء التقييم هو معرفة ما إذا كنا نفعل الشيء بشكل صحيح، وإذا كان هناك بديل أفضل، بذلك يساعد التقييم على تصميم التدخل (التخطيط والإدارة)، ويساعد على تخصيص الموارد بكفاءة، ويحسن نوعية التدخل؛ تقارير عن إنجازات التدخل (أي المساءلة)؛ يضمن الاستخدام الأمثل لأموالها ومواردها الأخرى؛ يقدم بدائل لصانعي القرار للنظر فيها.¹

والتقييم ليس عملية لصنع القرار في حد ذاته، بل هو بمثابة إسهام في تزويد صانعي القرارات بالمعارف والأدلة بشأن الأداء والممارسات الجيدة. وعلى الرغم من أن التقييم يستخدم لتقييم التعهدات، فإنه ينبغي أن يوفر قيمة مضافة للعمليات الموجهة نحو اتخاذ القرارات للمساعدة في تحسين الأنشطة والمشاريع، والبرامج والاستراتيجيات، والسياسات الحالية والمستقبلية، وهكذا يسهم التقييم في صنع السياسات المؤسسية، وفعالية التنمية، والفعالية التنظيمية، وبذلك يساهم في اتخاذ القرار بشأن البرامج المستقبلية.²

4. كيف تتم عملية التقييم؟

تهدف عملية التقييم إلى توضيح وفهم الديناميات الداخلية لعمليات البرنامج، تركز على الأنواع التالية من الأسئلة:³

- ❖ ما هي العوامل التي تجتمع معًا لجعل هذا البرنامج مرغوب؟
- ❖ ما هي نقاط القوة والضعف في البرنامج؟
- ❖ كيف يتم إحضار العملاء إلى البرنامج؟
- ❖ كيف ينتقلون من خلال البرنامج بمجرد مشاركتهم؟
- ❖ ما هي طبيعة التفاعلات بين الموظفين والعملاء؟

¹ Rosina, **Ibid**, p : 02.

² **Ibid**, p : 01.

³ Michael Quinn Patton. « **Qualitative Evacuation Methods** ». Sage Publications, London, 1980, p : 60.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

تتطلب عملية التقييم عادةً وصفاً مفصلاً لعمليات البرنامج، قد يستند هذا الوصف إلى ملاحظات، أو مقابلات مع الموظفين والعلماء ومديري البرامج، وتركز العديد من عمليات التقييم على كيفية نظر المشاركين والموظفين إلى البرنامج، إن تفويض وضع وصف دقيق ومفصل لعمليات البرنامج يفسح المجال بوجه خاص لاستخدام الأساليب النوعية، وينطوي تركيز "العملية" في التقييم على النظر في كيفية المنتج أو النتائج التي تنتج بدلاً من النظر في المنتج نفسه، أي أنه تحليل للعمليات التي ينتج فيها البرنامج النتائج التي يحققها، إذن تقييم العملية هو عملية تنموية، وصفية، مستمرة، مرنة، واستقرائية.¹

يبحث مقيم العملية عن تفسيرات حول النجاح والفشل، والتغيرات في البرنامج، وكذا الظروف المؤثرة في العالم الحقيقي، والظروف غير المتوقعة، يقوم بتشكيل البرامج وتعديل الخطط الأولية بطرق مختلفة، نادرًا ما تكون غير دقيقة، حيث يعمل مقيم العملية على فهم وتوثيق الواقع اليومي للإعدادات أو الإعدادات قيد الدراسة. كما يحاول المقيم كشف ما يحدث في واقع البرنامج، من خلال البحث عن الأنماط الرئيسية، والفروق الدقيقة الهامة التي تعطي البرنامج طابعه، ويتطلب تقييم العملية مراعاة التغيرات النوعية والكمية في البرامج في جميع مراحل تطويرها، هذا يعني أن تصبح على دراية وثيقة مع تفاصيل البرنامج.²

لا تنتظر تقييمات العمليات إلى الأنشطة الرسمية والنتائج المتوقعة فحسب، بل إنها تبحث أيضاً في الأنماط غير الرسمية والعواقب غير المتوقعة في السياق الكامل لتنفيذ البرامج وتطويرها. تتضمن عمليات التقييم عادة تصورات الأشخاص المقربين من البرنامج حول كيفية سير الأمور، يمكن البحث عن مجموعة متنوعة من وجهات النظر من الأشخاص الذين لهم علاقات مختلفة عن البرنامج، من داخل وخارج المصادر.³

5. معايير التقييم:⁴

1. **الملائمة:** ما قيمة التدخل فيما يتعلق بالاحتياجات الرئيسية الأخرى لأصحاب المصلحة، والأولويات الوطنية، وسياسات الشركاء الوطنيين والدوليين (بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، والخطط الإنمائية الوطنية).

¹Ibid.

²Ibid.

³ Ibid, p : 61.

⁴ Rosina , Ibid, p : 01.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

2. **الكفاءة:** هل يستخدم البرنامج الموارد بأكثر الطرق اقتصادا لتحقيق أهدافه؟

3. **الفعالية:** هل يحقق النشاط نتائج مرضية فيما يتعلق بالأهداف المعلنة؟

4. **الأثر:** ما هي نتائج التدخل "لآثار الإيجابية المقصودة وغير المقصودة" بما في ذلك الآثار

الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على الأفراد والمجتمعات والمؤسسات؟

5. **الاستدامة:** هل من المرجح أن تستمر الأنشطة المنفذة وتأثيرها عند سحب الدعم الخارجي، فهل

سيتم تكرارها أو تكيفها على نطاق أوسع؟

5. **متطلبات نجاح التقييم:**

هناك العديد من الشروط الضرورية لنجاح عملية التقييم نذكر منها:¹

1. **الحيادية:** عدم وجود تحيز في الإجراءات القانونية الواجبة، والصرامة المنهجية، والنظر في

الإنجازات والتحديات وعرضها، كما أنه ينبغي الأخذ بآراء جميع أصحاب المصلحة حتى يتميز الحياد

بالمصداقية، ويقلل من التحيز في جمع البيانات وتحليلها، والنتائج والاستنتاجات والتوصيات. إن شرط

الحياد قائم في جميع مراحل عملية التقييم، بما في ذلك التخطيط للتقييم، وصياغة الأهداف، واختيار

النطاق، وكذا فريق التقييم.

2. **الاستقلال:** يجب أن يتم وضع وظيفة التقييم بشكل مستقل عن وظائف الإدارة الأخرى، بحيث

تكون خالية من التأثير غير المبرر وضمان الإبلاغ غير المتحيز والشفاف، يجب أن يكون المقيّمون

مستقلين، مما يعني أن أعضاء فريق التقييم يجب ألا يكونوا مسؤولين بشكل مباشر عن وضع السياسات

أو التصميم أو الإدارة العامة لموضوع التقييم، ولا يتوقعون أن يكونوا في المستقبل القريب.

3. **معايير الجودة:** يجب أن تقدم تقارير التقييم بطريقة كاملة ومتوازنة، ويجب على أعضاء فريق

التقييم أن يشرحوا المنهجية المتبعة، وأن يسلطوا الضوء على القيود المنهجية للتقييم، والاهتمامات الرئيسية

والنتائج التي تتوصل إليها الأدلة، وما يترتب على ذلك من استنتاجات وتوصيات ودروس.

4. **الشفافية والاستشارات:** الشفافية والتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين هما سمتان أساسيتان

في جميع مراحل عملية التقييم، وهذا يحسن المصداقية ويبصر بناء توافق الآراء.

ثانيا: **الفعالية (Effectiveness) والكفاءة (Efficiency)**

¹ Ibid., p : 03.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

❖ **الفعالية:** هي القدرة على تحقيق النتيجة المرغوبة.¹

❖ **الكفاءة:** القدرة على القيام بشيء ما أو إنتاج شيء ما دون إهدار المواد أو الوقت أو الطاقة.

وفي هذا التعريف يميز بودر **Buder** بين الجودة (الفعالية) والجهد المطلوب (الكفاءة)، وغالبا ما تقاس الفعالية على أنها نوعية النتيجة المرغوبة.²

أما **Frøkjæer** حاول ضمن دراسته ربط قابلية الاستخدام بالكفاءة والفعالية، فإنها تحدد الكفاءة كما هي العلاقة:³

1. دقة واكتمال المستخدمين في تحقيق أهداف معينة.

2. الموارد التي أنفقت في تحقيق هذه الأهداف .

وكثيرا ما ترتبط قياسات الكفاءة (المباشرة وغير المباشرة) بالوقت والتكلفة، كما أن الفعالية والكفاءة أمران ذاتيان ويتوقفان على التقييمات، وتستند هذه التقييمات إلى فهم الفرد للمعرفة والتفسير في سياق محدد، ولذلك فإن وجود نفس الفهم للسياق (الذي تكون القياسات نسبية إليه)، هو أمر أساسي عند تحديد قياسات الفعالية والكفاءة.⁴

من خلال التعاريف السابقة نجد أن هناك اختلافا بين الفعالية والكفاءة وتكمن في:⁵

❖ **فعالية (صفة):** كافٍ لإنجاز غرض، إنتاج النتيجة المقصودة أو المتوقعة.

❖ **كفاءة (صفة):** الأداء أو العمل بأفضل طريقة ممكنة بأقل إهدار للوقت والجهد.

ثالثا: القياس Measuring

يأتي القياس لترجمة البناء التركيبي، أي العلاقة بين الأهداف والعمليات والنتائج، إلى متغيرات يتم

ملاحظتها ورصدها، تمكننا من الوقوف على الواقع، والتنبؤ بالمستقبل.⁶

¹ Wilson Magnus, Krzysztof Wnuk, al. »A Literature Review on the Effectiveness and Efficiency of Business Modeling ». E-Informatica Software Engineering Journal, Volume 12, Issue 1, 2018, p : 267.

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

⁵ « The Difference between Effectiveness and Efficiency Explained ».

[\(https://www.insightsquared.com/ \(09/12/2020\)\)](https://www.insightsquared.com/ (09/12/2020))

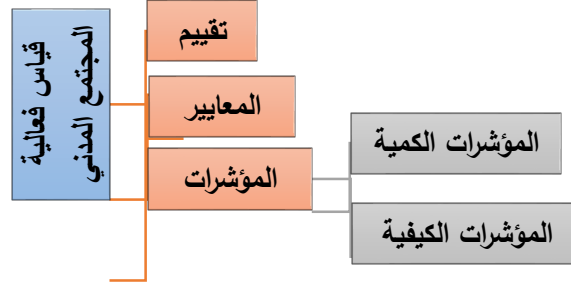
⁶ أماني، المرجع السابق، ص: 26-27.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

ويمكن تقديم تعريف للقياس من منطلق محور الدراسة المجتمع المدني باعتباره: " مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية المتسقة والمتكاملة، التي تتوجه لاختبار فاعلية المجتمع المدني ككل، بهدف الوقوف على مدى تحقيق النتائج ونوعيتها، في علاقتها بقدرات هذه المنظمة، وتفاعلاتها الداخلية والخارجية مع البيئة الثقافية والاجتماعية المحيطة".¹

نستخلص من خلال التعاريف السابقة وجود علاقة ترابطية تكاملية في عملية التقييم، حيث تضمنت في جوهرها مفاهيم أساسية، إذ لا يمكن لأي منظمة، أو جهة فاعلة، أو أي باحث، أو مختصين من إجراء عملية التقييم، إلا إذا توفرت هذه المفاهيم التي تمكن من الوصول إلى النتائج ومدى فعاليتها على الواقع، لذلك تطلبت دراستنا عرض هذه المفاهيم لقياس مدى فعالية المجتمع المدني وفق النشاط، والتقارير والبيانات الإحصائية التي تحصلنا عليها لاختبار صحة فرضيتنا، ومحاولة منا وضع فرضيات للتنبؤ لدرجة فعالية المجتمع المدني ضمن التغيرات الداخلية والخارجية خلال مسار الانتقال الديمقراطي.

مخطط رقم(18): يبين عملية تقييم فعالية المجتمع المدني



المصدر: اعداد الباحثة

يركز التقييم على الاستخدام الأمثل للمعلومات والبيانات الإحصائية التي تحصل عليها المُقيّم، من خلال اجراء المقابلات والملاحظات الميدانية، وهنا تبرز لدينا أبعاد محددة لتفسيرها وإخضاعها للمقارنة لتوضيح معالم المفاهيم المتعلقة بالتقييم، وفي هذا العنصر سنحاول إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين مضامين هذه المفاهيم التي نوظفها أثناء عملية التقييم.

¹ المرجع نفسه.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

جدول مقارنة رقم (06): الفرق بين التقييم والقياس

التقييم Evaluation	القياس Measuring
يرتبط مباشرة النتائج بالملاحظة	يمكن افتراض علاقات سببية وتفاعلية
عرضي	مستمر
محدد البعد أو الموضوع	يتجاوب مع عديد من القضايا بشكل موسع
أغراض أو أهداف محددة للتقييم يتم التفاوض حولها عند كل تقييم	يتجاوب مع الاحتياجات المتغيرة للمعلومات والأولويات
القائمون على عملية التقييم في الأغلب ليسوا مسؤولين داخل المنظمة	متوقع من مدير أو مسؤول المنظمة
يركز على الواقع	القدرة على التنبؤ
تقييم المنظمة لا يمكننا من المقارنة	القدرة على المقارنة
يهتم بالتحليل الوصفي دون إمكانية التحول إلى المستوى الإجرائي	يعتمد على مؤشرات يمكن تحويلها إلى إجرائية
يرتبط بمنظمة واحدة	منظمات كثيرة
قد لا يمتد إلى الكشف عن العامل الحاسم + طرح نماذج مختلفة في سياق ثقافي واحد	يمكن أن يصل بنا إلى مؤشرات حاسمة مسؤولة عن إحداث التغيير + يضع لنا في سياق واحد النموذج القائم، والتحويلي والمستقبلي.
يمكن أن يكون كفيًا فقط	كمي وكيفي
يمكن أن يهتم بالعوامل البسيطة ولكن دون اختبارها موضوعيا + لا تصاحبه بالضرورة اختبارات صلاحية ومصادقية	يختبر موضوعياً العوامل البسيطة (البيئة الثقافية، السياسية والتشريعية) + ضبط منهجي لاختبار الصلاحية والمصادقية
نتائجه لحظية	نتائجه ممتدة زمنياً

المصدر: أمال قنديلي، "مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي". الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2010، ص: 31.

من خلال الجدول يتبين لنا أن عملية التقييم ليس في حد ذاتها هدفاً، وإنما الهدف هو كشف أو تقدير أو تحديد الواقع، وعمليات التفاعل الداخلية والخارجية المحيطة به، لإحداث تغيير مرغوب فيه في

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

اتجاه فاعلية أكثر، كما يؤكد خلال عملية التقييم أنه يتم استخدام البيانات والمعلومات وتوظيفها في اتجاه الهدف المطلوب،¹ وهنا يمكن توضيح الفرق بين البيانات الإحصائية والمعلومات، والمؤشرات.

جدول مقارنة رقم (07): الفرق بين البيانات الإحصائية والمعلومات والمؤشرات

المؤشرات Indicators	المعلومات Information	البيانات الإحصائية Data
هي تحويل البيانات الإحصائية المستخدمة من السجلات والمستندات الإدارية من مادة خام إلى مؤشرات لها جوانبها وأبعادها المختلفة التي تساعد على تشخيص وتحديد المشكلات وبالتالي تساعد على التخطيط والقيام بأعمال المتابعة والتقييم والتقييم للأداء. والمؤشرات قد تكون رقما واحدا أو مجموعة أرقام.	عبارة عن تجميع للبيانات في شكل له معنى أو مفهوم خاص يوضح العلاقات بين هذه البيانات لاستخدامها في تحديد المشكلة والتخطيط والمتابعة والتقييم والتقييم.	عبارة عن تجميع رقمي للإجابة على التساؤل (كم) أي المقدار؟ كم العدد؟ وهنا قد تكون هذه الأرقام في شكل رقمي أو إجمالي مثل الأعداد أو النسب في الجداول أو الرسوم البيانية.

المصدر: يمين محمد حافظ الحمادي. "مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها معايير وخطوات إعدادها" 2020.

<http://www.mof.gov.eg/Equality-finalweb/systempages/wrshfiles/m3.pdf> (09/12/2020)

المطلب الثاني: الأطر المعرفية لتقييم المجتمع المدني

إن تقييم المجتمع المدني هو عملية لفهم وتحليل السياق والأبعاد التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني، استناداً إلى مجموعة من المبادئ والمؤشرات وغيرها من المعلومات، ويمكن أن تتبنى مثل هذه التقييمات مختلف الجهات الفاعلة بما في ذلك الحكومات، أو الباحثين الأكاديميين، أو المنظمات الحكومية الدولية، أو شبكات المجتمع المدني، أو المنظمات نفسها.²

يمكن أن تكون التقييمات ذات طبيعة عامة، بمعنى تقييم السياقات والمساحات الخاصة بالمجتمع المدني فيما يتعلق بالدولة والسوق، أو يمكن أن تكون محددة مع التركيز على شريحة معينة من المجتمع المدني.³

¹ المرجع نفسه، ص: 28.

² United Nations Development Programme. »A User's guide to civil society Assessments« .United States, 2010, p : 01

³ Ibid.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

عرفت منظمات المجتمع المدني في الأبحاث المعاصرة العديد من النقاشات حول العوامل المؤثرة على نشاطها، وقد أطلق عليها مصطلح "البيئة التمكينية للمجتمع المدني"، أي الظروف التي تعمل فيها سواء: الاقتصادية أو السياسية أو القانونية، أو الاجتماعية أو الثقافية، التي تؤثر على قدرة المواطنين سواء الفردية أو الجماعية في مشاركتهم الطوعية، ويُنظر إليها على أنها مفتاح تقييم مدى فعالية المجتمع المدني.¹

1. تعريف تقييم المجتمع المدني:

قدمت "أماني قنديل" في موسوعتها بعنوان: "الموسوعة العربية للمجتمع المدني" تعريف لتقييم المجتمع المدني بأنه: "هو عملية تقدير علمية منظمة، منهجية، وتشاركية، تساهم في بناء قدرات هذه المنظمات، وتعظيم مردودها **Impact** على المجتمع ككل، ونوعية حياة البشر المستهدفين". نلاحظ من خلال التعريف الذي قدمته "أماني قنديل" أنه يتضمن عناصر أساسية:²

1. **عملية Process**: أي هناك تفاعلات مختلفة بين مجموعة عوامل تشمل الموارد البشرية والمادية، رسالة، وأهداف، مشروعات، وبيئة ثقافية واجتماعية، اقتصادية وسياسية، وهذه العوامل تؤثر في بعضها البعض، بما يؤثر على الأداء والمخرجات.

2. **منهجية**: أي تتضمن خطوات متعددة، ومعرفة Knowledge تسمح بالتقييم.

3. **تشاركية**: يسمح بمشاركة المتطوعين والعاملين والفئات المستهدفة من خلال توفر مبدأ الإرادة والتطوعية.

4. **جماعي**: إن تحقيق مشاركة كل الأطراف في التقييم يستهدف الإسهام في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني، بما يسمح بتعظيم المردود (أكبر قدر من الكفاءة والفاعلية).

5. **يصبح الهدف النهائي من تقييم منظمات المجتمع المدني، التأثير الإيجابي في تحسين نوعية حياة البشر المستهدفين.**

لكن السؤال الذي يمكن أن نطرحه لماذا نحتاج إلى تقييم المجتمع المدني؟

¹ « Assessment Tools for Measuring Civil Society's Enabling Environment ».Global Trends in NGO Law, Vol 5, ISSUE=01, 1992, p : 04.

² أماني قنديل، المرجع السابق، ص: 224-225.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

2. أهمية تقييم فعالية المجتمع المدني:

تقييم المجتمع المدني مهم لعدة أسباب:

1. تُمكن التقييمات منظمات المجتمع المدني من تحسين جودة الأداء وإظهار النتائج، فإذا كانت نقاط الضعف في منظمات المجتمع المدني غير واضحة، فلا يمكن معالجتها، لذا التقييمات ضرورية لفهم أين يكون التحسين ضرورياً بهدف الحفاظ عليه كقوة فعالة.¹

2. يمكن أن تساعد تقييمات منظمات المجتمع المدني في فحص كيفية اتخاذ قرارات البرمجة، وما إذا كانت مخاوف المستفيدين يتم أخذها في الاعتبار عند تصميم البرنامج وتنفيذه، كما أنها تمكن من تحسين التخطيط والأداء العام، وأن تكون النتائج بمثابة خط أساس لتطوير البرامج والأنشطة المستقبلية. ويمكن استخدام النتائج كدليل على الأسئلة التي طرحتها الحكومة وعامة الجمهور بشأن قرارات البرمجة والاستفسارات المتعلقة بكيفية استخدام الأموال، وكثيراً ما تجد منظمات المجتمع المدني صعوبة في تحديد النتائج وفق الأنشطة المنفذة وإظهار الأثر، من خلال التقييم يتم تحديد ما إذا كانت أنشطتها تتماشى مع مهمتها، مما يزيد من فعاليتها التنظيمية، كما أن النتائج الإيجابية تهم المانحين الذين يرصدون المشاريع والمنظمات التي يمولونها.²

3. يُمكن التقييم التحقق من وجود ثلاثة مبادئ أساسية تبين فعالية منظمات المجتمع المدني وهي المساءلة، والحوكة الداخلية والشرعية في أداء النشاط، ويظهر هذا الجانب خاصة في السنوات الأخيرة حيث نلاحظ ارتفاع حجم منظمات المجتمع المدني وعددها ونطاقها ونفوذها بشكل كبير، وقد أثار هذا النمو تساؤلات كثيرة حول شرعيتها، وشفافيتها ومساءلتها.³

4. يمكن للتقييمات أن تساعد على تحسين ظروف المجتمع المدني من خلال تقديم معلومات قيّمة عن التحديات الخارجية التي تواجهه في بيئته، مثل ضعف الدعم العام، ويمكن استخدام النتائج للمساعدة في وضع استراتيجيات لتحسين الظروف ودعم منظمات المجتمع المدني، وكذلك لزيادة الوعي، خاصة وإن الجهات المانحة المتعددة الأطراف مهتمة بالتقييم كخطوة أولى نحو تحديد نوع التدخل المطلوب،

¹United Nations Development Programme, **Ibid**, p : 03.

² **Ibid**.

³ **Ibid**.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

وإمكانية الشراكة، وهذا يتماشى مع إعلان باريس، الذي يلزم المانحين بالسعي إلى تهيئة بيئة تمكينية للمجتمع المدني.¹

3. معايير قياس فعالية المجتمع المدني:

تعتبر عملية التقييم عملية مهمة في فهم دينامية نشاط منظماتها، حيث يريد صانعو السياسات العامة ومختلف الناشطين والباحثين معرفة مدى تأثير هذه الأخيرة على حل المشكلات ومعالجتها، الأمر الذي استوجب البحث عن مدى استمرارية بقائها، وديمومة أدوارها المركزية في حل المشكلات العامة، خاصة وأن التأثير الأوسع للمجتمع المدني يكون ضمن بيئة السياسات التي لاتزال تفضل العمل الخاص لمعالجة المشاكل الاجتماعية في ظل البحث عن تحقيق التنمية، وتطبيق الديمقراطية.

وإذا كانت لمنظمات المجتمع المدني أهداف تسعى لتحقيقها من حيث إشباع احتياجات المجتمع من خلال دورها الخدمي والخيري، وتفعيل المشاركة الواعية والفاعلة في إحداث التنمية المستدامة، وتطوير الوعي لدى جميع شرائح المجتمع، فإنه يجب وضع معايير تقاس عليها الأهداف التي تسعى المنظمات من خلالها لتحقيق التنمية، ودعم المسار الديمقراطي.²

قبل عرض معايير تقييم فاعلية المجتمع المدني حسب الدراسات الأكاديمية، نجد أن المقيمين خلال عملية التقييم يستخدمون مجموعة خاصة من المعايير التي يُقاس عليها المجتمع المدني، كل منها بطريقته الخاصة، تستند معظم الطرق (مثل: قائمة التحقق لقوانين منظمات المجتمع المدني) إلى مراجعة مجموعة من المعايير الدولية، يتم تطوير بعضها (مثل: مؤشر المجتمع المدني) من خلال التشاور مع منظمات المجتمع المدني أنفسهم، ويستند البعض الآخر (مثل: التقييم الذاتي للمساءلة) إلى إطار العمل القانوني المعمول به على مستوى الدولة، يمكن أن تكون كل مجموعة من المعايير صالحة في سياقها الخاص، اعتمادًا على أهداف الطريقة المعتمدة في التقييم.³

¹ Ibid.

² عمار عيشوية، "متطلبات ومعايير فعالية مؤسسات المجتمع المدني". مجلة الرائد في الدراسات السياسية، المجلد (02)، عدد (03)، نوفمبر 2020، ص: 54.

³ United Nations Development Programme, Ibid, p : 03.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

الملاحظ خلال عملية اختيار معايير فاعلية المجتمع المدني في التقييم، وجود ما يسمى "مؤشر المجتمع المدني CIVICUS"، بدأ تطبيق هذا المؤشر سنة 2005 في بلدان رابطة الدول المستقلة في إطار مشروع "الاتحاد المدني لمشاركة العالم بأسره"¹، وهو مشروع البحوث التشاركية التي تسعى إلى تقييم حالة منظمات المجتمع المدني (منظمات المجتمع المدني)، يتم تطبيقه من قبل الممارسين في المجتمع المدني وهي مكرسة لخدمة مصالحهم على الصعيد العالمي. ويستند CSI على منهجية شاملة والذي تم تطويره من قبل التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين وتهدف إلى تقييم حالة المجتمع المدني، فضلا عن إنشاء قاعدة بيانات من المعرفة التي تعزز المجتمع المدني ويعزز دورها.²

يشمل قياس هذه الهياكل: نشاط وحجم القطاع غير الحكومي في الدولة، ومكوناته، والعلاقات مع الجمهور، والموارد التي تمتلكها مؤسسات المجتمع المدني، كما يعتمد قياس البيئة الخارجية على الأبعاد التالية: القيم، والمعايير، والعلاقات التي تنقلها مؤسسات المجتمع المدني، والتوافق فيما بينها.³ يرتبط قياس القيم بالظروف القانونية والسياسية والاجتماعية والسياسية لعمل المجتمع المدني وتنميته، وتفاعله مع الدولة وقطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية الدولية، أما قياس التفاعل فمرتبط بتقييم تأثير المجتمع المدني على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تم تطوير مؤشرات فردية لكل من هذه الأبعاد، بعضها عالمي، بينما يستخدم البعض الآخر لقياس التغيرات الاجتماعية والثقافية.⁴ في هذا السياق نجد عالم السياسة الأمريكي "صامويل هنتجتون" وضع معايير تحدد درجة فاعلية منظمات المجتمع المدني، وتتفق معظم الدراسات الأكاديمية التي تعنى بقضايا المجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها "هنتجتون" التي تم ذكرها في الفصل الأول المتمثلة في: القدرة على التكيف، الاستقلالية، التعقد، التجانس.

¹ Rasulov Bekzod Boymuratovich. « Assessment Criteria for Civil Society Institutes ». UDK 328.1 (575.1), 27 June 2019, p : 04.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، "تقرير المؤشر التحليلي للمجتمع المدني في الأردن"، الصادر 2013/11/14.

<https://www.arabstates.undp.org/> (12/01/2021)

³Rasulov , Ibid, p : 04.

⁴ Ibid.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

- أما تحديد مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني في دعم النظام الديمقراطي، فيحدد **Schmitter** في شرح كيفية ترسيخ المجتمع المدني للديمقراطية عندما:¹
1. يثبت التوقعات في الفئات الاجتماعية ويقدم للسلطات معلومات موثوقة يمكن بواسطتها الحكم.
 2. أنها مدنية وتحترم العملية الديمقراطية.
 3. توفر قنوات للتعبير عن الذات.
 4. تحكم سلوك أعضائها فيما يتعلق بالالتزامات الجماعية.
 5. مقاومة للحكم التعسفي.

في المقابل يمكن أن يكون المجتمع المدني سلبياً بالنسبة للديمقراطية وفقاً **Schmitter** إذا كان تشكيل الأغلبية أمراً صعباً، أو يؤدي إلى التحيز في الحياة السياسية، أو يتسبب في الانقسام العرقي أو اللغوي أو الثقافي، كما يشير بشكل أساسي إلى الديمقراطيات الراسخة أو إلى عمليات الانتقال الديمقراطي، ومع ذلك لا تزال هذه العوامل مفيدة لاستكشاف الارتباطات في حد ذاتها، في جميع الأنظمة السياسية، بالنظر إلى أن المجتمع المدني، كما يقترح **Schmitter**، هو عامل تسهيل، وليس عاملاً سببياً مباشراً لأي عملية انتقال ديمقراطي.² سيتم تحليلها بشكل مفصل في المبحث الثاني في دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس.

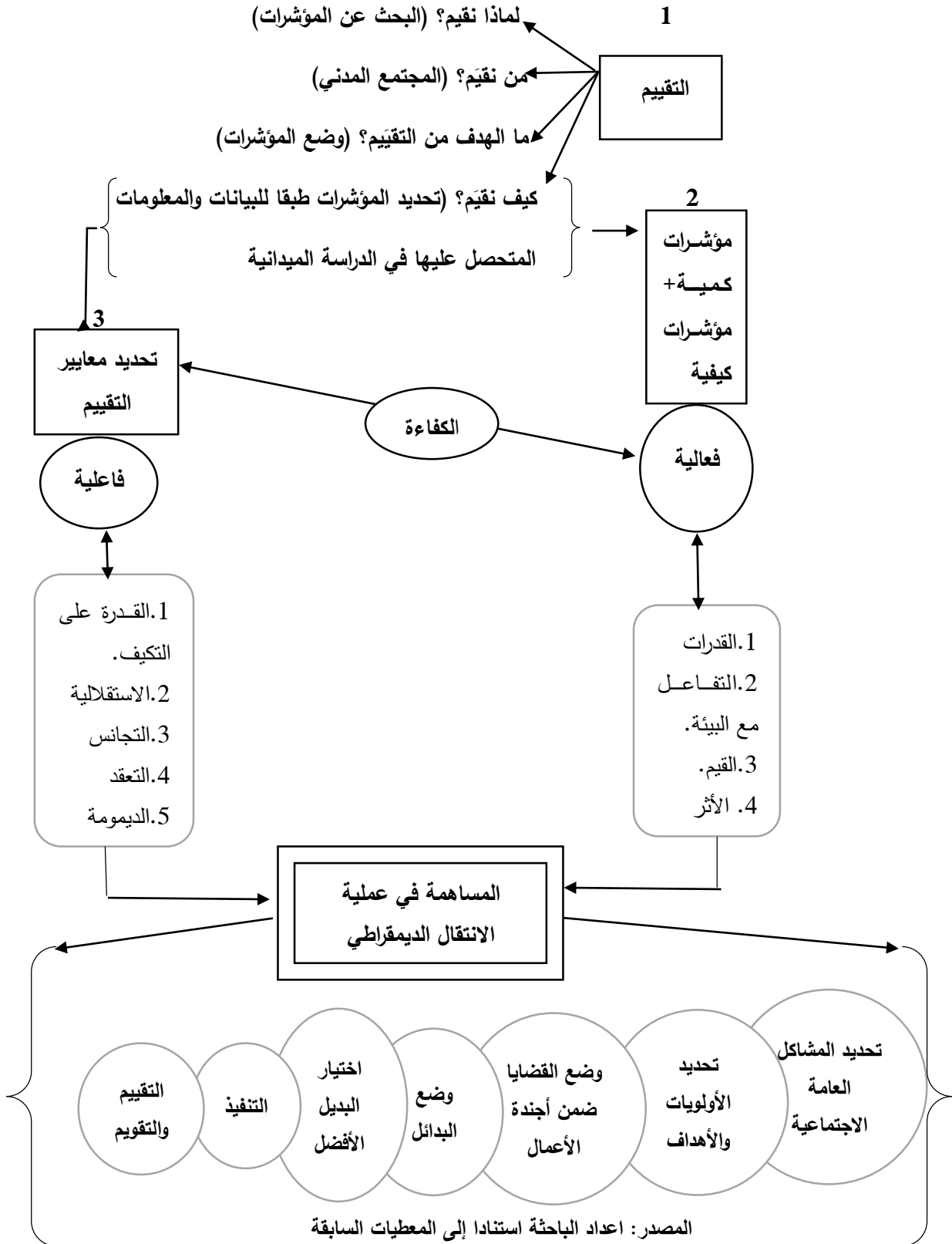
ولتتم عملية التقييم لابد من اتباع خطوات مهمة نرصدها في هذا المخطط الذي سيتم من خلاله تحليل دراستنا من بدايتها وصولاً إلى النتائج واختبار صحة فرضيتها، مع محاولة وضع رؤية مستقبلية لمدى فعاليتها وتكيفها مع التغيرات الحاصلة في النظام الدولي وانعكاساتها على البيئة الداخلية والخارجية.

¹Jessica, **Ibid**, p : 08.

²**Ibid**.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

مخطط رقم (19): يوضح عملية تقييم فعالية المجتمع المدني خلال عملية الانتقال الديمقراطي



الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

يتضح لنا من خلال المخطط أن هناك مجموعة من الخطوات التي يجب اتباعها في عملية التقييم، كما ان دراستنا اعتمدت على معايير التقييم التي حددها "صامويل هنتجتون" التي تم ذكرها في الفصل الأول، وكذا دراسة "أمانى قنديل" التي تم ذكرها في الفصل الأول، ولربط الجانب النظري بالتطبيقي، سيتم قياس مدى فعالية المجتمع المدني من منظور مقارن بين الجزائر وتونس خلال فترة الانتقال الديمقراطي (2011-2019)، باعتمادنا على الدراسة الكمية والكيفية للحركة الجموعية، وتصنيفاتها المختلفة التي تمكننا من معرفة مدى تكيفها القانوني والمؤسسي الذي يسمح لها بممارسة نشاطها بكل فاعلية وفعالية، وهذا سيتم ابرازه في المبحث الثاني.

المطلب الثالث: دور المؤشرات النوعية والكمية في تقييم المجتمع المدني

المؤشرات النوعية مناسبة بشكل خاص لإجراء عملية التقييم، ولفهم الديناميكيات الداخلية الفريدة للبرنامج، من الأفضل التعامل مع هذا البرنامج بدون فرضيات محددة مسبقاً حول نقاط القوة والضعف، يسمح هذا النهج المفتوح لنقاط القوة والضعف بالظهور من ملاحظات البرنامج والمقابلات بدلاً من نظريات وتوقعات المقيّم.¹

أما المؤشرات الكمية فتدرس حقائق أو أسباب الظواهر، والتي يمكن التعبير عنها رقمياً وتحليلها إحصائياً، هذه الأنواع من الدراسات تهتم بالقابلية للتعميم، وتم تصميمها لاختبار الفرضيات، فهي تجريبية، تستخدم أساليب منظمة، وتدرس العلاقة بين المتغيرات.² كما يشير المصطلحان "نوعي" و "كمي" إلى: نوع البيانات التي تم إنشاؤها في عملية البحث، ينتج البحث الكمي بيانات في شكل أرقام، بينما يميل البحث النوعي إلى إنتاج بيانات يتم ذكرها في أشكال نثرية أو نصية، ومن أجل إنتاج أنواع مختلفة من البيانات يستخدم كلاهما خطوات منهجية لمتابعة عملية التقييم.³

¹ Michel Quinn Patton. »Qualitative EVACUATION Methods ». Sage Publications, London, 1980, p : 61.

² « A Short Guide to Research and Evaluation Methods ».

<https://www.albertahealthservices.ca/> (06/12/2020)

³ Sabine Garbarino, Jeremy Holland. »Quantitative and Qualitative Methods in Impact Evaluation and Measuring Results ». Issues Paper, GSDRC Emerging Issues Research Service, March 2009, p : 07.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

عادة ما ينتج المسح العشوائي للعينات بيانات قابلة للقياس الكمي يمكن تحليلها إحصائياً بهدف رئيسي، هو قياس السلوك والعلاقات وتجميعها ووضع نماذج لها والتنبؤ بها. وتُطبَّق الطرق السياقية على النقيض من ذلك على منطقة، أو حالة، أو بيئة اجتماعية محددة، تتخذ مجالا واسعا من التغطية السكانية والإمكانية الإحصائية العامة من أجل استكشاف القضايا بعمق، وتشمل البحوث السياقية تقنيات الإثنوغرافية، مثل مراقبة المشاركين، والمقابلات والأدوات التشاركية، وباستخدام الأسئلة المفتوحة، صممت هذه الأساليب لوضع تصور يوضح الأحكام والتصورات، والسماح بإجراء تحليلات معقدة لعمليات السبب والنتيجة التي غالبا ما تكون غير قابلة للقياس الكمي.¹

جدول مقارنة رقم (08): التقييم الكيفي والتقييم الكمي

التقييم الكمي Quantitative	التقييم الكيفي Qualitative
يركز على السؤال "ماذا" و "كم"	يركز على السؤال "لماذا" و "كيف"
يعطي الأولوية للكميات	يعطي الأولوية لفهم التجربة
يعتمد على الأرقام (عددية)	يعتمد على الوصف في سرد الأحداث والأفعال والعمليات
يجب ان تكون دقيقة وذات تمثيلية	يجب ان تكون دقيقة وذات مصداقية
يتضمن الاستبيانات، الدراسات العشوائية، التصاميم شبه التجريبية، استخدام البيانات الثانوية	يتضمن المقابلات، الملاحظات، الخطابات
كلاهما يحسنان مصداقية النتائج في الكثير من الأحيان المقابلات والاستبيانات تؤدي إلى تطوير الدراسات الاستقصائية	

Source : Sonia Bettez. » **Qualitative and Quantitative Evaluation** ».UNM the University of New Mexico, Summer 2018, p : 01-09.

يتبين لنا من خلال جدول المقارنة ان كلا من التقييم النوعي والكمي يتضمن خطوات منهجية

للقيام بعملية التقييم، نرصدها كما يلي:

1. خطوات التقييم الكيفي:²

(1) وضع أهداف التقييم

¹ Ibid.

² Sonia Bettez. » **Qualitative and Quantitative Evaluation** ».UNM the University of New Mexico, Summer 2018, p :08 .

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

- (2) وضع أسئلة التقييم
 - (3) استعراض البيانات الأكاديمية والكمية المتاحة (الوطنية والمحلية)
 - (4) المناقشة والاتفاق على أفضل طريقة لجمع البيانات، أي الاستعانة بالمقابلات والخطابات وغيرها.
 - (5) وضع خطة تقييم.
 - (6) توظيف مواضيع التقييم.
 - (7) تنفيذ أنشطة التقييم.
 - (8) تحليل البيانات.
 - (9) كتابة تقرير التقييم، ومراجعته مع المنظمة وتقديمه.
2. خطوات التقييم الكمي:¹

- (1) مراجعة نماذج المداومة وتفرغ البيانات التي تم جمعها وتنظيمها بالفعل (في Excel ، وما إلى ذلك).
 - (2) تحليل ومراجعة البيانات التي تم جمعها بالفعل.
 - (3) استعراض استخدام نظام جمع البيانات.
 - (4) المناقشة والاتفاق على أفضل جمع البيانات: الدراسات الاستقصائية، ما قبل الاختبارات وما بعد.
 - (5) كتابة خطة التقييم.
 - (6) جمع البيانات.
 - (7) تحليل البيانات، وكتابة النتائج.
 - (8) كتابة تقرير التقييم، ومراجعته مع المنظمة وتقديمه.
- نستخلص من خلال عرضنا للتقييم الكيفي والكمي، أن دراسة وتحليل أي موضوع محل الدراسة لا بد من توفر الدراسات النوعية والكمية، وذلك بهدف إجراء عملية التقييم، وهنا نطرح سؤالاً جوهرياً ما دور المؤشرات النوعية والكمية في عملية التقييم وقياس فعالية المجتمع المدني؟

¹ Ibib, p : 09.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

للإجابة على هذا التساؤل، لابد من توضيح كيفية جمع البيانات الكيفية والكمية وتحليلها لإجراء عملية التقييم:

يستخدم التقييم الكيفي مجموعة واسعة من أساليب البحث الاجتماعي القياسية (أي طرق جمع البيانات)، وعدد متزايد من أساليب البحث الاجتماعي النوعية المبتكرة بما في ذلك:¹

- (1) أسئلة مفتوحة في استبيانات منظمة.
 - (2) مقابلات شبه منظمة ومعمقة مع المخبرين الرئيسيين، التي أجريت شخصياً، عن طريق الهاتف، أو مختلف وسائل التواصل الاجتماعي).
 - (3) مقابلات جماعية (مقابلات مع عدة أشخاص في الوقت نفسه).
 - (4) فريق العمل الذي يتولى عملية تحديد المواضيع بهدف إجراء التقييم.
 - (5) حلقات عمل، غالباً ما تكون مع تمارين قائمة على الطاولة بطريقة جماعية.
- في مقابل ذلك نجد في التقييم الكمي العديد من المصادر الموجودة مسبقاً للبيانات الكمية التي يمكن استخدامها في البحوث أو عمليات التقييم، تتضمن مصادر البيانات الشائعة ما يلي:²

- (1) الدراسات الاستقصائية.
- (2) أدوات أو اختبارات موحدة.
- (3) قواعد بيانات الإحصاءات الرسمية (مثل بيانات التعداد).
- (4) قواعد البيانات الإدارية.

عندما يتم جمع البيانات الكمية لتقييم معين أو مشروع بحثي يتم جمعها عادة من خلال الدراسات الاستقصائية، وغالباً ما تستخدم مقاييس التصنيف وفئات الاستجابة المحددة مسبقاً. ويمكن إجراء عمليات المسح عبر الهاتف أو الإنترنت أو الشخص (على سبيل المثال: ورقة وقلم رصاص)، وتشمل الأساليب الأخرى: ملاحظات منظمة، أو مقابلات وتحليلات للمحتوى، ومن الاعتبارات الرئيسية عند جمع البيانات الكمية جمع ما يكفي من المعلومات للسماح بإجراء التحليل الإحصائي.³

¹ Frank Vanclay. »Guidance for the design of qualitative case study evaluation ». **A short report to DG Regio**, University of Groningen, 15 Feb 2012, p : 05.

² « A Short Guide to Research and Evaluation Methods ». **Ibid.**

³ **Ibid**

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

في حين يتم الاعتماد على التقييم النوعي على وجه التحديد للنظر في أسباب الأسئلة التي لا تستطيع الأساليب الكمية الإجابة عليها عادةً:¹

1. لماذا يعمل البرنامج (أو لا يعمل)؟
 2. كيف يحقق البرنامج أهدافه؟
 3. لماذا يعمل مع بعض العملاء (أو في بعض الحالات) وليس غيرهم؟
 4. ما هي احتياجات العملاء التي لم تكن متوقعة من قبل مطوري البرامج؟
 5. ما هي النتائج الإيجابية أو السلبية الإضافية غير المقصودة و/أو غير المتوقعة؟
- إلا أنه في التحليل الكمي يتم الاعتماد عليه لتحليل البيانات الإحصائية (أي ترجمة المعطيات بأرقام إحصائية) من خلال استخدام حزم البرامج الإحصائية، تتمثل البرامج الشائعة في SPSS و SAS. هناك تقارير يطلق عليها "كريستال" هو برنامج آخر يستخدم عادة من قبل الوزارات الحكومية أو غيرها من المنظمات الكبيرة، يمكن إدخال البيانات مباشرة في هذه البرامج أو استيرادها من برامج أخرى مصممة لإدخال البيانات وإدارتها مثل Microsoft Access أو Excel.²

يبدأ تحليل البيانات بإعداد البيانات، وهذا ينطوي على استكشاف نوعية البيانات الخاصة بك لمعرفة مقدار المعلومات المفقودة وتحديد ما إذا كنت بحاجة إلى إنشاء متغير جديد عن طريق الجمع بين أو حساب أو إعادة تصنيف المتغيرات. قد يستغرق هذا الوقت ولكنه مهم لضمان موثوقية نتائجك، بعد ذلك من الجيد استكشاف بياناتك من خلال تشغيل إحصاءات وصفية مختلفة، سيساعدك هذا على أن تصبح أكثر دراية بالبيانات ويساعدك على تحديد الإجراءات الإحصائية التي ستكون أفضل لتحليلك.³

بمجرد أن تكون واثقاً ومطلعاً على بياناتك، يمكنك تشغيل الإجراءات الإحصائية اللازمة لتحليلك وتفسير النتائج. بعد أن تفسر نتائجك، من الجيد التحقق من النتائج التي توصلت إليها، ويمكن القيام بذلك للتحقق إذا كانت تتماشى مع التوقعات حول نتائج دراستك أو مع النتائج التي توصلت إليها نتائج مماثلة

¹ Frank, Ibid, p : 07.

² « A Short Guide to Research and Evaluation Methods ». Ibid, p : 02.

³ Ibid.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

أو من خلال قيام شخص ما بمراجعة تحليلك. بمجرد الانتهاء من ذلك، يمكنك إعداد العرض النهائي لنتائجك.¹

عند النظر في طرق الجمع بين الأساليب والبيانات الكمية والكيفية، فإذا كانت المؤشرات الكمية تنتج بيانات يمكن تجميعها وتحليلها لوصف العلاقات والتنبؤ بها، فإن المؤشرات الكيفية يمكن أن تساعد في استكشاف وشرح تلك العلاقات وشرح الاختلافات السياقية في نوعية تلك العلاقات، ويمكن للمؤشرات النوعية استخدام الأطر التحليلية الاجتماعية لتفسير الأنماط والاتجاهات، بما في ذلك تحليل النتائج المتباينة اجتماعياً، وتحليل الفقر كعملية ديناميكية وليس نتيجة ثابتة.²

وبدون هذه الرؤى التحليلية المعقدة بين المدخلات والآثار، يميل الباحثون ومحللو السياسات إلى تحقيق "قفزات تفسيرية" في التحليل على أساس ما يتم قياسه، والخطر هنا هو أن ما لا يمكن قياسه يصبح غير مهم في حين أن "ما يمكن قياسه يصبح عندئذ ما هو حقيقي وما يهم". وعلى العكس من ذلك إذا ألقى المؤشر النوعي بشكل استقرائي علاقات وأنماط مثيرة للاهتمام، وغالباً ما تكون مفاجئة وأحياناً غير بديهية، فإن المؤشر الكمي يكون قادراً على طرح السؤال "إلى أي مدى؟" وتحديد مدى ثقتنا في "فرضيات العمل"، توفر هذه العلاقة التكرارية بين الوصف والشرح المفتاح للجمع الفعال بين المؤشرات والبيانات.³

خلال عملية تقييم الأثر يتحول التركيز إلى ضمان دمج البيانات بشكل كافٍ لتحسين التحليل وتأثير السياسة، وهذه الطرق التحليلية تستخدم بقوة لتحليل وتفسير البيانات.⁴

يرى الباحثون أن المناهج الكمية هي مناهج استنتاجية (Deductive)، تبدأ استناداً لفرضية يضعها الباحث قبل الشروع في دراسته، في مقابل ذلك فإن المناهج الكيفية هي في طبيعتها استقرائية (Inductive) لا تفترض وجود فرضية مسبقة.⁵ كما تلعب المؤشرات الكيفية والكمية دوراً مهماً في

¹Ibid.

²Sabine, Jeremy, Ibid, p : 11.

³Ibid.

⁴ Ibid, p : 14.

⁵وليد عبد الحي، "تكامل التقنيات المنهجية الكمية، والكيفية في الدراسات المستقبلية"، الكتاب الأول: استشراف للدراسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص: 28.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

الدراسات المستقبلية بعد إجراء عملية التقييم، حيث تشير الدراسات المستقبلية إلى قدر ليس كبيراً من عدم التوافق على تقييم كل من التقنيات الكمية والكيفية، فقد كشفت دراسات متخصصة وجود (33) تقنية في الدراسات المستقبلية، وعدد من المعايير للتقييم:¹

❖ تقييم كيفية عرض المتغير سردياً أو رقمياً (تعطى علامة 1 للسردية التامة، وعلامة 10 للرقمية التامة).

❖ عدد الخبراء الذين يجب توافرهم لتطبيق تقنية معينة (الأقل يُعطى 1، والأعلى 10).

❖ مجالات استخدام التقنية (1-10)

❖ المدخلات التي تحتاج إليها التقنية (1-10)

❖ العمليات (رياضية، فلسفية...) (1-10)

❖ المخرجات (الوضوح، الجدوى...) (1-10)

نستخلص من خلال ما سبق أن المقاربة التقييمية هي عملية رئيسية لقياس مستوى الأداء لدى المجتمع المدني، خاصة إذا توفرت الاعتبارات التي تم ذكرها، هذا العنصر الرئيسي يمكننا حتى من وضع رؤية مستقبلية عن المجتمع المدني من منطلق ربط الصلة بين العملية التقييمية والأثر الذي تم قياسه، أي إنجاز خريطة دقيقة توضح سلسلة العلاقات السببية بين الأهداف التي أسس من خلالها المجتمع المدني والموارد والأنشطة التي يمتلكها في ممارسة أدواره ونشاطاته، والنتائج والآثار المتوقعة وغير المتوقعة لوضع افتراضات واحتمالات حول محدودية أدواره، أم هناك تغيير في موقعه وتكيفه مع المستجدات الراهنة؟ وهذا ما سيتم تحليله في المبحث الثاني والثالث.

¹ المرجع نفسه، ص: 29.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

المبحث الثاني: تقييم درجة فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر-تونس(2011-2019)

أصبح المجتمع المدني بمختلف تنظيماته وتشكيلاته فاعل أساسي في إحداث التغيير وبناء النظام الديمقراطي، خاصة في ظل وجود دولة قوية وليست ضعيفة من حيث الهيمنة والتبعية، وقد عرف المجتمع المدني في الجزائر وتونس بعد سنة 2011 تطورات سواء من حيث التأسيس والانتشار، ودوره في رسم خريطة الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي للدولة من منطلق إشراكه في الحوار الوطني و صنع القرار، ما أعطى نظرة تفاؤلية حول إمكانية إعادة هيكلته في ظل ضعف الأحزاب السياسية في الجزائر، والسباق والتنافس بين المعارضة وحزب النهضة في تونس، طرح هذا الوجه الجديد للمجتمع المدني تساؤلات جوهرية مفادها أي سمة يتسم بها المجتمع المدني في ظل الظروف الراهنة؟ وقد تم الاعتماد على معايير التي حددها "صامويل هنتجتون".

تليها إعادة النظر في العلاقة بين الدولة والمجتمع خاصة من ناحية الإطار القانوني والتشريعي، وثانيا من حيث أدوارها المنوطة في تعظيم قدرات الدولة بما تقدمه من اسهامات في إضفاء الشرعية على النظام السياسي، ومواكبة التطورات والتحديات الراهنة التي فرضها النظام الدولي خاصة ما يتعلق بالبعد الاقتصادي والصحي، أمام هذه التطورات والرهانات فرضت علينا البحث عن مؤشرات فعالية المجتمع المدني بعدما تم ذكرها في الفصل الأول.

وسيتم التركيز أكثر على القدرات التي منحت المجتمع المدني تعميق دوره في الانتقال الديمقراطي، واسهاماته في التأثير على السياسة العامة التي شكلت مؤشر فعال في تحديد قوة المجتمع المدني، لأن المؤشر القانوني والسياسي بما يتضمنه من قواعد قانونية ودستورية تم تحليلها في الفصول السابقة بعمق مع طرح التحديات والانتقادات التي واجهت هذا المؤشر.

المطلب الأول: معايير فاعلية المجتمع المدني (دراسة مقارنة)

سنحاول في هذا المطلب تقييم درجة فاعلية المجتمع المدني من منظور مقارن بين الجزائر وتونس خلال عملية الانتقال الديمقراطي (2011-2019) بناء على المعايير التي تم تحديدها في الفصل الأول، باعتمادنا على معايير التي حددها "صامويل هنتجتون".

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

أولاً: القدرة على التكيف

إن مسألة القدرة على التكيف مهمة جداً كمعيار ضروري في مدى فاعلية المجتمع المدني، وقد ركز عليها "صامويل هنتجتون" واعتبرها القلب المحرك لعمليات التفاعل الإيجابي بين أطراف العمليات البيئية هي الديمقراطية، لهذا فإن توظيف المجتمع المدني كشريك أساسي واستراتيجي بجانب الدولة سواء على المستوى المركزي أو المحلي، إضافة إلى كونها المجال الذي يمارس فيه المواطن من خلالها الديمقراطية، وتحقيق الانسجام بين الفروع الاجتماعية والمؤسسات السياسية للدولة، كما اعتبر "هنتجتون" أن تحقيق النظام الديمقراطي مرتبط بمعدل المشاركة السياسية وارتفاع معدل التحديث وهما مؤشران قويان لفعالية الثقافة الديمقراطية.¹

1. التكيف الوظيفي:

عملت مختلف تشكيلات المجتمع المدني في الجزائر خاصة بعد الإصلاحات السياسية التي أقر بها رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" سنة 2012 على محاولة التكيف مع التطورات البيئية في محاولة منها الإدماج ومعايشة الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الراهن. برز إقبال كبير على تبني مفاهيم ورؤى المجتمع المدني في الجزائر كشكل من أشكال الممارسة الديمقراطية، وصورة من صور سد الفراغ الذي خلفه تراجع أو انسحاب المؤسسات التقليدية من النشاط الاجتماعي العام بصورة جزئية أو كاملة، كما برز من جهة أخرى تكاثف الجهود والسباق نحو إنشاء الجمعيات الوطنية والمحلية في مختلف ولايات القطر، والسعي نحو ضرورة تضمين تسمية الجمعية لمصطلح "المجتمع المدني" ولا يهم بعدها مسارها في التكيف مع أرض الواقع.²

ساهم في وضع التجربة الجزائرية الجديدة في مجال التأسيس لثقافة المجتمع المدني ببلادنا إلى ظهور كيانات هجينة تفتقد إلى وضوح الرؤية وفاعلية الرسالة ونجاعة الأهداف، كما تخلو تماماً من أي مرتكزات معرفية أو مرجعيات فكرية محددة المعالم والصفات، إلى جانب افتقار أصحابها إلى أدنى

¹ أميلود قاسم، "الفساد والبيروقراطية: دورهما في تآكل مضامين الديمقراطية في الجزائر". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد (29)، جوان 2017، ص: 305.

² أحمد، المرجع السابق، ص: 57.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

مستويات التكوين والأداء القيادي الناجح، ظل بروزها شكلياً وبصورة استعراضية تعكس مدى جهل أصحاب هذه الكيانات بالمفاهيم العلمية الصحيحة للمجتمع المدني.¹

في هذا السياق قدم مسؤول أكاديمية المجتمع المدني الجزائري خلال مقابلتنا به السيد (ز.ل) توضيحاً بخصوص مفهوم المجتمع المدني عندنا في الجزائر خاصة ما تم تداوله عبر وسائل الإعلام والفضاءات السياسية والاجتماعية بصورة سطحية، واعتبره بأنه لم يكن طرح أكاديمي، ويكاد أن يكون لصيقاً بالجمعيات دون غيرها، وكأن باقي الأطياف الاجتماعية من نقابات ومؤسسات إعلامية ومراكز بحث ليست من هذا المجتمع المدني، وطرح تساؤل محور حول: متى كانت الحركة الجمعوية هي المجتمع المدني؟ ومتى كان المجتمع المدني مجرد جمعيات موسمية فقط تنشط إلا في المناسبات السياسية والوطنية؟²

وأوضح أن هذا الخلط في المفاهيم في الساحة الوطنية إلى انعدام قنوات التواصل ونقل المعرفة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة لدى الباحث الأكاديمي المتخصص، ودعى إلى ضرورة التفريق بين مصطلح "مؤسسات المجتمع المدني" ومصطلح "الحركة الجمعوية"، حيث بين لنا أن الفرق يكمن في الأول يتضمن هيئات المجتمع المدني وتنظيماته المدنية وما يتضمنه من تنظيم وديمومة، والثاني يتضمن كيانات اجتماعية صغيرة لا يمكن أن تمثل مؤسسات المجتمع المدني بالشكل الذي يجعلها شريكا بجانب الدولة.³

لقد أضى الحديث بكل موضوعية عن الأدوار الجديدة المنوطة لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر وتونس غامضة لدى الرأي العام الوطني، وعموما المشتغلين في قطاع المجتمع المدني من نقابات واتحادات مهنية ومنظمات اجتماعية وهيئات حقوقية ونوادي ثقافية ومنتديات علمية متخصصة، بما في ذلك غموض مفهوم الديمقراطية التشاركية التي نص عليها التعديل الدستوري الجزائري 2016، رغم كثرة

¹ المرجع نفسه.

² مقابلة بمقر أكاديمية المجتمع المدني الجزائري، مع السيد (ز.ل)، رئيس الديوان بالأكاديمية، بتاريخ: 10-12-2019، على الساعة 11:15 صباحاً، الشارقة، الجزائر.

³ المرجع نفسه.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

تداوله في الآونة الأخيرة بطرق وسياقات مختلفة سواء داخل الحكومة أو خارجها، أصبح يحمل عديد من المعاني والمضامين التي شكلت غموض لدى المجتمع الجزائري.¹

إن التحولات العميقة التي فرضها الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس، مع التحديات الإقليمية والعالمية، فرضت تحديات صعبة أمام مختلف تشكيلات المجتمع المدني في التكيف مع المستجدات الراهنة سواء من حيث أهدافها، وطبيعة برامجها وخططها وعلاقتها بالدولة.

2. التكيف الزمني: إذن التكيف الوظيفي للجمعيات يطرح كذلك جانب التكيف الزمني، بمعنى مدى استمرارية الجمعيات والمنظمات في تحقيق أهدافها وفعالية أدوارها، وما يلاحظ على المنظمات والجمعيات في الجزائر وتونس، أنها تتسم بالمرحلية وهذا نتيجة عدة عوامل منها البيروقراطية.²

أحد الأسباب التي تجعل المجتمع المدني يتسم بالمرحلية خاصة من حيث "العقلانية"، مجمل منظمات وجمعيات المجتمع المدني تفتقد لهذا المبدأ لعدة أسباب منها: قيود نفسية (أي أنها تتألف من أفراد بمعرفة ومهارات محدودة وقيم ليست معروفة بالكامل)، قيود متعلقة بالقيم (تواجه مشاكل إضافية في إقرار القيم والأهداف مقارنة بالأفراد، لأنها تتألف من أفراد بقيم وأهداف مختلفة)، مشاكل مقسمة وسلطة مفتتة (أي تقسيم المشاكل بين الأقسام يساعد على التغلب على المشكلة الأولى (النفسية) لكنه يخلق مشاكل عديدة، غدا أن الوحدات الأدنى المعنية بجزء من المشكلة بالتعامل معها بشكل منفصل، وتضع أهدافها الفرعية فوق تلك الخاصة بالمنظمة ككل متكامل، في حين يحاول قادتها تحقيق السلطة والنفوذ لأنفسهم).³

قيود تكلفة (تتجه أغلب المنظمات إلى أن تكون اقتصادية في البحث عن بدائل في اتخاذ القرارات)، مشاكل معلوماتية (هناك مشكل متعلق بقص المعلومات والمشاكل المتعلقة بقواعد البيانات وأنظمة الملفات).⁴

¹ أحمد، المرجع السابق، ص: 41.

² رابح لعروسي، "فاعلية المجتمع المدني في الجزائر والسيناريوهات المستقبلية". أعمال الملتقى الوطني الثالث: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، يومي: 7-8 ديسمبر 2011، الجزائر، 2012، ص: 350.

³ ستيفن تانسي، نايجل جاكسون، ترجمة: محي الدين حمدي، "أساسيات علم السياسة". (سورية: دار الفرق للطباعة والنشر والتوزيع، 2026)، ص: 293-294.

⁴ المرجع نفسه.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

استنادا إلى تحليلنا لقانون الجمعيات في الجزائر في الفصل الثالث نجد أن إجراءات تأسيس الجمعيات وفق هذا القانون كرس البيروقراطية من حيث إجراءات التسجيل والاعتماد، فالموافقة المسبقة من السلطات العمومية يعطيها الحق في قبول اعتماد الجمعية أو رفضها، وهذا الحق دليل على الإجراءات التعسفية التي تمارسها الإدارة في منح أو رفض الاعتماد لمن تشاء للجمعيات، وهذه السلطة التقديرية للإدارة تمس باستقلالية العمل الجمعوي في الجزائر، رغم الزام المشرع الجزائري الجهات الإدارية بتقديم أسباب الرفض، إلا أن وفق احكام 39 الذي تم طرحه سابقا، يتحدث عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد والمساس بسيادتها، وعدم احترام الآداب العامة، ويمكن أن تستغلها الإدارة تعسفا في رفض الاعتماد للجمعيات أو حلها.¹

نستخلص من خلال ما سبق أن عنصر الاستمرارية أو الديمومة هو عنصر مهم في مدى فاعلية وفعالية المجتمع المدني، لأنها تضيف الطابع المؤسسي بموجب القوانين الأساسية والداخلية للجمعية، وكذا بموجب النصوص التشريعية، لأن بوجودها يضمن وجود أعضائها المنتمين إليها.

كما تعترض العوائق الإدارية النشاط النقابي في الجزائر منها غلق المقرات ومنع الاجتماعات وعدم إشراكها في المفاوضات، وعدم تقديم الدعم للتنظيمات المستقلة، وتظهر الصعوبة في رد فعل السلطة الوصية اتجاه رد فعل الشريك الاجتماعي المستقل والذي يفسر رفضها الجزئي قبول النقابة المستقلة كممثل قانوني ويحد معا التفاوض، هناك قيود مفروضة على اختيار الشريك الاجتماعي للتفاوض، حيث هناك تضيق لنشاط النقابة المستقلة وخاصة حقها في التفاوض.²

أما من حيث تأسيس المنظمة النقابية على تسليم وصل الإيداع من قبل السلطات الإدارية المختصة المتمثلة في الوزير المكلف بالعمل أو الوالي، التي تمتنع عن تسليم وصل التسجيل للأعضاء المؤسسين حتى بعد انقضاء المدة المحددة قانونيا بثلاثين يوم من تاريخ الإيداع، فإنه يشكل خرقا للقانون

¹ بوطيب بن ناصر، "النظام القانوني للجمعيات في الجزائر - قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12". مجلة دفاثر السياسة والقانون، عدد(10)، جانفي 2014، ص: 264.

² خديجة فاضل، "فعالية التفاوض الجماعي بين النظري والواقع". مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، عدد(08)، ديسمبر 2019، ص: 13.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

وعرقلة الحرية النقابية، باعتبار أن الوصول لا يرقى إلى رخصة إدارية بل هو مجرد وسيلة إثبات ملف تأسيس المنظمة النقابية.¹

ثانيا: الاستقلالية

تعاني عديد من جمعيات المجتمع المدني في الجزائر وتونس من إشكالية التمويل العمومي والذاتي، خاصة المتعلق بالتمويل الذي تتلقاه من طرف الدولة والسلطات المحلية، واعتمادها في بعض الأحيان على هبات ووصايا فقط لتحقيق أهدافها، فإذا كان البرنامج الجموعي مسطر وفق استراتيجية ذات ربح مادي، فإن العائدات التي تدرها هي أهم مورد لها يُعاد بالاستثمار في الأهداف التي تخدمها، لذا تهميش العمل الجموعي يكرس مشاكل مادية في عملية التسيير، الأمر الذي يؤدي إلى عدم بلوغ الأهداف، خاصة في ظل القيود المفروضة على التمويل الأجنبي والرقابة الصارمة.²

كما يلاحظ من خلال عمل المجتمع المدني، استنادا إلى تحليلنا في الفصل الثالث للبعد القانوني الذي يستند إليه المجتمع المدني، فإنه كرس عديد من القيود من حيث الحرية والاستقلالية، منها اشتراط التسجيل دون الحصول على مزايا إيجابية (مثل المزايا الضريبية)، الحد من أنواع الأنشطة التي تقوم بها،³ على سبيل المثال في الجزائر منذ إقرار الإصلاحات السياسية التي جاء بها الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" سنة 2012، يواجه النشاط من النقابات العمالية المستقلة التهديد من قبل الإدارة بسبب نشاطهم النقابي، وتقييد شديد في ممارستهم لحق الاضراب والتجمع، وخاصة في فترة الانتخابات، منها الاتحاد الوطني للعدالة والمعلمين، اللجنة الوطنية للعمال والتأمين الاجتماعي، فضلا عن اللجنة الوطنية لحقوق الجزائريين العاطلين عن العمل الذين تدعو للحق في عمل لائق، اعتقل عديد من النشاط من الرابطة

¹ المرجع نفسه.

² زبير غزالة، "المجتمع المدني في الجزائر، الجمعيات نموذجا". مجلة التنمية البشرية، عدد(10)، مارس 2018، ص: 264.

³ الأمم المتحدة، " الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الانسان في الأمم المتحدة". دليل عملي للمجتمع المدني، الأمم المتحدة لحقوق الانسان، ص: 14.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

الجزائرية لحقوق الإنسان، وكذلك التقييد على نشاط الفدرالية الوطنية لقطاع العدالة أمام محكمة سيد محمد في الجزائر العاصمة.¹

إضافة إلى قيود متعلقة بفرض العقوبات الجنائية على الأنشطة غير المسجلة، القيود المفروضة على تسجيل الجمعيات الخاصة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية أو الجمعيات التي تتلقى تمويلاً أجنبياً أو العاملة في مجال حقوق الإنسان، تقييد مصادر التمويل، مقابل التشريعات التي تنظم حرية التعبير والتجمع السلمي، وتكوين الجمعيات والتي تتضمن أحكاماً تمييزية، أو لديها تأثير سلبي على بعض المجموعات.²

ثالثاً: التجانس

تفتقد أغلب المنظمات المدنية في الجزائر وتونس إلى مبدأ "الثقافة المدنية"، الأمر الذي دفع إلى فقدان المواطن ثقته في هذه المنظمات والاكتفاء بالعزوف عن الانخراط، وتنعدم الثقة أصلاً في تلك المؤسسات التي تعرف ظاهرة الفساد وعدم الأمانة، والتراخي في خدمة المجتمع المحلي الذي تتواجد فيه، وتكون ذات أغراض شخصية، إضافة إلى ضعف الديمقراطية التشاركية الداخلية في عديد من تشكلات المجتمع المدني، سواء على صعيد شغل الوظائف والمناصب المهمة، أو على صعيد إدارة الخلافات الداخلية، واتخاذ القرار، الأمر الذي يفسح المجال للانقسامات والخلافات الداخلية، وكذا غياب الديمقراطية في إدارة العلاقات فيما بينها، ما يؤدي إلى عجزها عن القيام بأنشطتها وتعزيز قدراتها على التعامل مع السلطة الحاكمة، وفي تبني قرارات وسياسات هادفة ورشيقة.³

رابعاً: الطوعية

شكل العمل التطوعي في الجزائر إحدى أهم العناصر الأساسية في الحفاظ على قيم المواطنة خلال الانتقال الديمقراطي، حيث ساعد على تغليب التعايش والاندماج وقبول الآخر على الأزمات

¹ الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان، " إصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع، وللمجال السياسي في الجزائر؟ تحليل نقدي"، تقرير صادر من قبل الشبكة الأوروبية المتوسطية للدفاع عن حقوق الإنسان، 2012، ص: 02.

² الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص: 15.

³ زياد سمير زكي الدباغ، "العلاقة بين تطور مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (مصر أنموذجاً)". مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد (09)، عدد (02)، سبتمبر 2009، ص: 463.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

والصراعات السياسية، برز بشكل كبير في تطوير قدرات الأفراد في المجتمع والأفكار الإبداعية وغرس روح العمل الإنساني والحضاري، وتوحيد الانتماءات، وفتح المجال للأعمال المشتركة والتفاعلية الشعبية مما نتج عنه تنمية قدرات الشباب والانخراط في نشر الوعي الثقافي والانتماء الوطني.¹

بروز صورة جديدة عن النشاط الجمعوي في الجزائر مقارنة بالسنوات الماضية من الانتقال الديمقراطي والمتمثل في "الطوعية"، حيث عرفت الجزائر منذ سنة 2011 ارتفاع عدد الجمعيات الخيرية مقارنة بالجمعيات الأخرى الناشطة والهادفة نحو البعد السياسي والاقتصادي.

شارك الجزائريين المتطوعين خلال المسيرات الشعبية في تقديم المساعدات للمواطنين، وجمع الأموال لفائدة الفئات الاجتماعية، كما ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في توسيع دائرة العمل التطوعي بين الشباب الجزائري الذين ينشطون في عديد من الجمعيات الخيرية عبر صفحات الفيس بوك من أجل تنظيم مبادرات تحسيسية لتشجيع المواطنين على الحفاظ على روح الوطنية والحفاظ على السلمية في المظاهرات، إضافة إلى نشر الوعي الثقافي والحضاري للحفاظ على البيئة، وبناء على تحليلنا في الفصل الرابع حول النشاط الطوعي، فإن العمل الطوعي في الجزائر من سنة 2011 إلى يومنا هذا بقي مستمر في تقديم المبادرات الطوعية من تقديم المساعدات للمتظاهرين منها الأكل والماء، تنظيف الشوارع وتزيينها بالألوان الوطنية، تقديم الأكياس البلاستيكية على المتظاهرين وحثهم على السلوك الحضاري.

المطلب الثاني: تقييم فعالية المجتمع المدني (دراسة مقارنة)

في هذا المطلب سنحاول تقييم فعالية المجتمع المدني خلال مسار الانتقال الديمقراطي (2011-2019) من منظور مقارن بين الجزائر وتونس، وذلك طبقا لما تم تحليله في الفصول السابقة التي قمنا بتلخيصها في مخطط توضيحي لعملية التقييم، خاصة وأن ضمن تقييمنا لفاعلية المجتمع المدني وجدنا هناك تداخل وتنسيق بين الفاعلية والفعالية أي المعايير والمؤشرات التي قمنا بقياسها، لذا في هذا المطلب سيتم التقييم بناء على مؤشرين هما القدرات، ومخرجات (تحليل الأثر) فاعلية وفعالية المجتمع المدني.

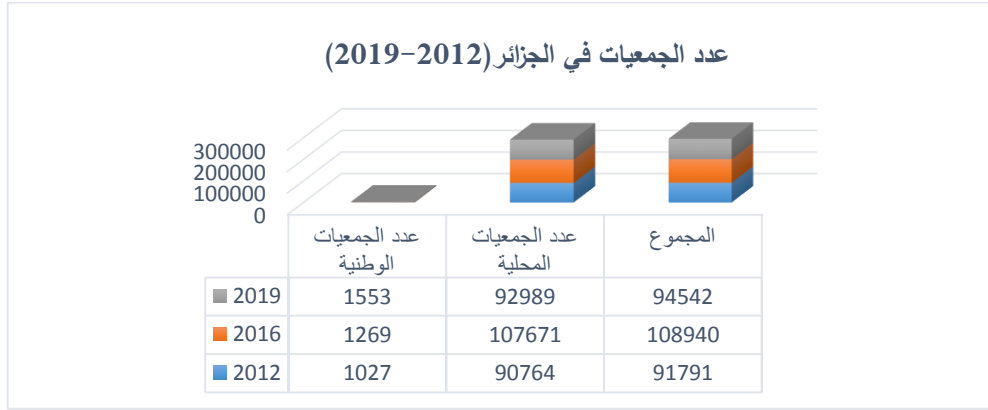
أولاً: من حيث القدرات:

¹حفيظة طالبي، مبارك عي الطالب، "العمل التطوعي ودوره في تنمية ثقافة المواطنة لدى الشباب الجزائري-الجمعيات الخيرية أنموذجاً". مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، عدد(07)، سبتمبر 2018، ص: 208.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

1. **الجمعيات:** من الأهمية دراسة وتحليل قدرات المجتمع المدني وفق المعطيات المقدمة من الجهات الرسمية، وذلك بإجراء دراسة ميدانية لمقر وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية (الجزائر)، وكذا تصفح الموقع الرسمي لتوثيق الإحصائيات في تونس وفق موقع واب مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات، بهدف الاطلاع أكثر على واقع المجتمع المدني في الجزائر وتونس والوقوف على النقاط الأساسية لتحديد نقاط القوة والضعف لها خلال الظروف السياسية الراهنة.

الشكل رقم(07): تطور عدد الجمعيات في الجزائر خلال فترة الانتقال الديمقراطي (2011-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى:

Conseil Nationale Economique et Social, **Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015**, Quelle place pour les jeunes dans la perspective du Développement Humain durable en Algérie, Alger, p 202.

نلاحظ من خلال الشكل تطور عدد الجمعيات في الجزائر خلال فترة الانتقال الديمقراطي متباين خلال فترات زمنية مختلفة ويمكن ربطه بالأحداث السياسية التي عرفت الجزائر نتيجة انعكاسات عدم الاستقرار السياسي والأمني لدول الجوار منذ 2011، كما تطرقنا إليها في الفصل الثاني، لقد تزامن تطور عدد الجمعيات في الجزائر سنة 2011 بالإصلاحات السياسية التي تبناها رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة"، والمتعلق بقانون الجمعيات 06-12 الذي تم تحليله في الفصل الثالث، حيث بلغ عدد الجمعيات المعتمدة خلال سنة 2012 بـ 91791 جمعية حسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، أي على المستوى الوطني بلغ عدد الجمعيات 1027 جمعية، مقابل ذلك على المستوى المحلي 90764 جمعية، مقارنة بسنة 2011 بلغ عدد الإجمالي للجمعيات حسب وزارة الداخلية والجماعات المحلية 90618 جمعية، ومنه نستنتج:

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

1. سمح قانون الجمعيات بفتح مجال النشاط الجماعي خاصة على المستوى المحلي.
 2. ارتفاع عدد الجمعيات مؤشر يدل على الإرادة الحقيقية في تفعيل دور المجتمع المدني.
 3. منح قانون الجمعيات الاعتماد للجمعيات نظرا لتوفر الشروط القانونية في تأسيس الجمعيات ذات الطابع المحلي نظرا لكونها جمعيات خيرية وذات توجهات إنسانية مقارنة بالجمعيات الوطنية التي يمكن أن تتضمن ضمن أهدافها الخفية توجهات سياسية قد تؤثر على قوة الدولة.
 4. إن الاحتجاجات التي عرفت الجزائر سنة 2011 وفي ظل احتواء تصاعد الازمة السياسية الداخلية، كانت الإصلاحات السياسية مخرجات إيجابية لتطور عدد الجمعيات في الجزائر.
- مقارنة مع سنة 2016** فإن المعطيات المتحصل عليها من وزارة الداخلية والجماعات المحلية، التي يمكن ربطها بالتعديل الدستوري 2016، فإننا نلاحظ ارتفاع عدد الجمعيات مقارنة بسنة 2012، حيث بلغ اجمالي الجمعيات 108940 جمعية، حيث بلغ عدد الجمعيات الوطنية 1269 جمعية، مقابل 107671 جمعية، وهذا دليل على محاولة الجزائر التكيف مع المستجدات التي فرضها الانتقال الديمقراطي، والظروف الإقليمية والدولية منها الاقتصادية والمتعلقة بأسعار النفط كما تم تحليله في الفصل الثالث.

مقارنة بسنة 2019 والتي تزامنت مع الاحتجاجات والمسيرات الشعبية التي عرفت الجزائر منذ شهر فيفري، قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإصدار بيان يتعلق بتأسيس الجمعيات لمن توفرت فيه الشروط القانونية، المدونة في موقعها الرسمي عبر البوابة الالكترونية (الحياة الجمعوية والسياسية)، أما الملفات التي تم ايداعها سابقا والتي لم يتم استكمال الإجراءات الضرورية الخاصة بها، فتدعو أصحابها إلى التقرب إلى ذات المديرية العامة من أجل تحيين واستكمال هاته الإجراءات.¹

كما وجهت الوزارة تعليمات للسلطات المحلية (الولايات والبلديات) من أجل العمل على تسيير إجراءات إنشاء الجمعيات المحلية والتعجيل في دراسة مطابقتها وفقا للآجال المحددة.²

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة الإقليمية. بلاغ حول تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، صادر بتاريخ: 2019/04/04.

² المرجع نفسه.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

وفق المعطيات المرفقة من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تحدثت في هذا السياق السيدة (أ.ب.) أن عدد اجمالي عدد الجمعيات بلغ سنة 2019 ب 92989 جمعية، موزعة على المستوى الولائي حيث تم إحصاء 59491 جمعية ولائية عبر كل ولايات الوطنية، مقابل 33498 جمعية على مستوى البلديات،¹ وهذا يدفعنا للقول إلى ارتفاع عدد الجمعيات المحلية بكثير مقارنة بالجمعيات الوطنية، وهذا الارتفاع يرجع إلى فتح المجال أكثر للنشاط الجمعوي بعدما كان مقيد بشروط منها منح وصل التسجيل، إضافة على العراقيل الإدارية والتي سيتم تقييمها وفق معايير المقارنة.

جدول رقم(25): توزيع الجمعيات الوطنية الجزائرية المعتمدة

حسب وزارة الداخلية والجماعات المحلية سنة 2012

الرقم	تصنيف الجمعيات الوطنية	عدد الجمعيات	النسبة
01	التعاون والصداقة	25	2,51 %
02	الطلبة وقدماء الطلبة	32	3,22 %
03	المجال الثقافي الفني التربوي والتكويني	143	14,40 %
04	حقوق الإنسان	07	0,70 %
05	الطفل والمراهق	14	1,40 %
06	البيئة وإطار الحياة	61	6,14 %
07	الجمعيات الأجنبية	20	2,01 %
08	الأسرة الثورية	09	0,90 %
09	المرأة	23	2,31 %
10	ذوي الإعاقة والاحتياجات	18	1,81 %
11	التراث التاريخي	21	2,11 %
12	الشباب	50	5,03 %
13	مهن مختلفة	213	21,45 %
14	الجمعيات الدينية	10	1,00 %

¹مقابلة بمقر وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مع السيدة (أ.ب.)، مديرة مكتب الإحصائيات ومتابعة نشاطات الجمعيات، بتاريخ: 20-01-2020، على الساعة 10:48 صباحا، الجزائر.

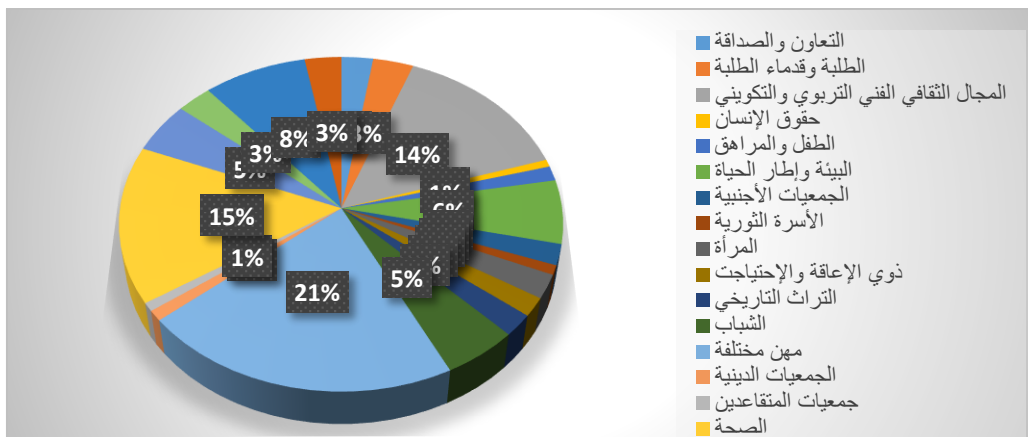
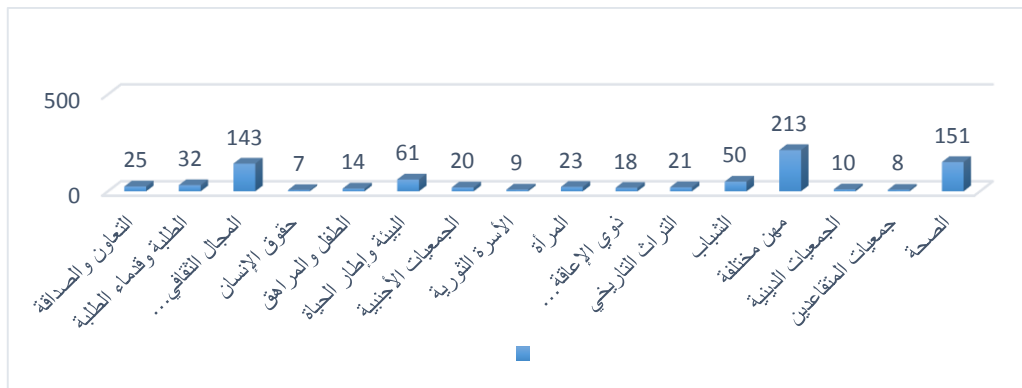
الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

15	جميعيات المتقاعدين	08	0,80%
16	الصحة	151	15,20%
17	علوم وتكنولوجيا	49	4,93%
18	التضامن والإسعاف والأعمال الخيرية	28	2,81%
19	الرياضة	82	8,25%
20	سياحة وترفيه	29	2,92%
	المجموع	993	100%

Source : Conseil Nationale Economique et Social, **Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015**, Quelle place pour les jeunes dans la perspective du Développement Humain durable en Algérie, Alger, p 202.

وتم ترجمة هذا الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم (08): توزيع الجمعيات في الجزائر خلال فترة الانتقال الديمقراطي في الجزائر سنة 2012



المصدر: اعداد الباحثة استنادا إلى احصائيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر لسنة 2012

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

في حين تطور عدد الجمعيات في الجزائر بعد 2012 كما هو موضح في هذا الجدول.

جدول رقم(26): توزيع الجمعيات الوطنية الجزائرية المعتمدة حسب وزارة الداخلية والجماعات المحلية سنة 2016

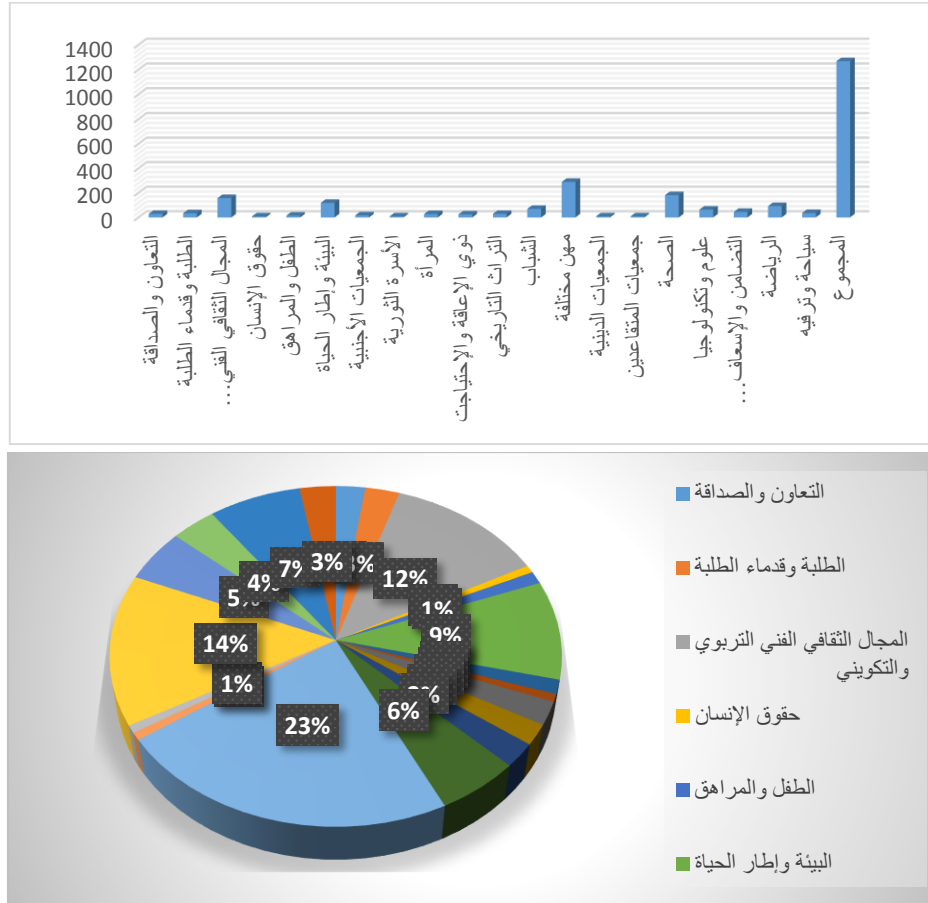
الرقم	تصنيف الجمعيات الوطنية	عدد الجمعيات	النسبة
01	التعاون والصدّاقة	29	% 2,28
02	الطلبة وقدماء الطلبة	34	% 2,68
03	المجال الثقافي الفني التربوي والتكويني	158	% 12,45
04	حقوق الإنسان	09	%0,71
05	الطفل والمراهق	15	% 1,18
06	البيئة وإطار الحياة	119	% 9,38
07	الجمعيات الأجنبية	17	% 1,34
08	الأسرة الثورية	09	%0,71
09	المرأة	28	%2,20
10	ذوي الإعاقة والاحتياجات	25	%1,97
11	التراث التاريخي	29	%2,28
12	الشباب	70	%5,51
13	مهن مختلفة	290	%22,85
14	الجمعيات الدينية	09	%0,71
15	جمعيات المتقاعدين	09	%0,71
16	الصحة	182	%14,34
17	علوم وتكنولوجيا	64	%5,04
18	التضامن والإسعاف	45	%3,54
19	الرياضة	92	%7,25
20	سياحة وترفيه	36	% 2,83
	المجموع	1269	%100

المصدر: اعداد الباحثة استنادا معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر لسنة 2016

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

نترجم هذه الاحصائيات المقدمة في الجدول أعلاه في الشكل التالي:

الشكل رقم (09): توزيع الجمعيات خلال فترة الانتقال الديمقراطي في الجزائر
سنة 2016



المصدر: اعداد الباحثة استنادا إلى معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في الجزائر لسنة 2016

إلا أن الظروف التي فرضتها المسيرات الشعبية الراضة للعهد الخامسة، إضافة إلى ارتفاع وتيرة لاحتجاجات والمسيرات الشعبية عبر ولايات الوطن مع التنسيق والانسجام بين مختلف الأطياف والفاعلين ومساندتهم للمطالب الشعبية، صدر بيان وزاري لتأسيس الجمعيات وفق الإطار القانوني المعمول به، وأمام هذا التغيير وزعت الجمعيات وفق هذا الجدول.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

جدول رقم(27): توزيع الجمعيات الوطنية الجزائرية المعتمدة

حسب وزارة الداخلية والجماعات المحلية سنة 2019

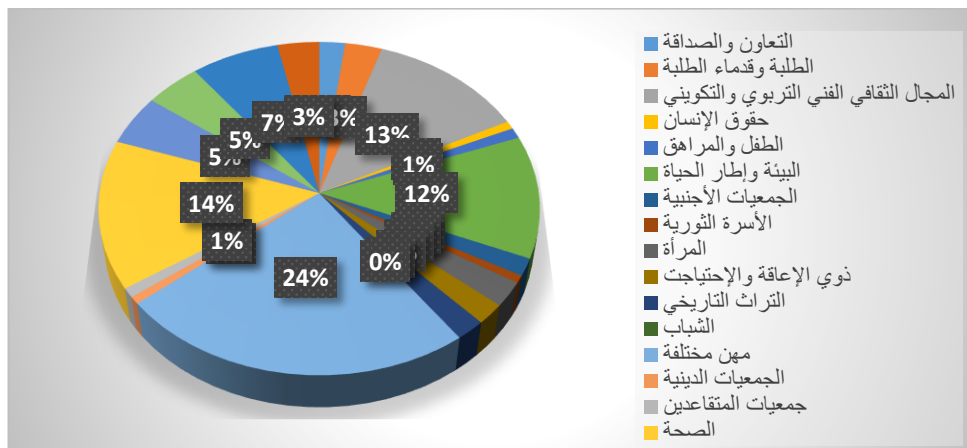
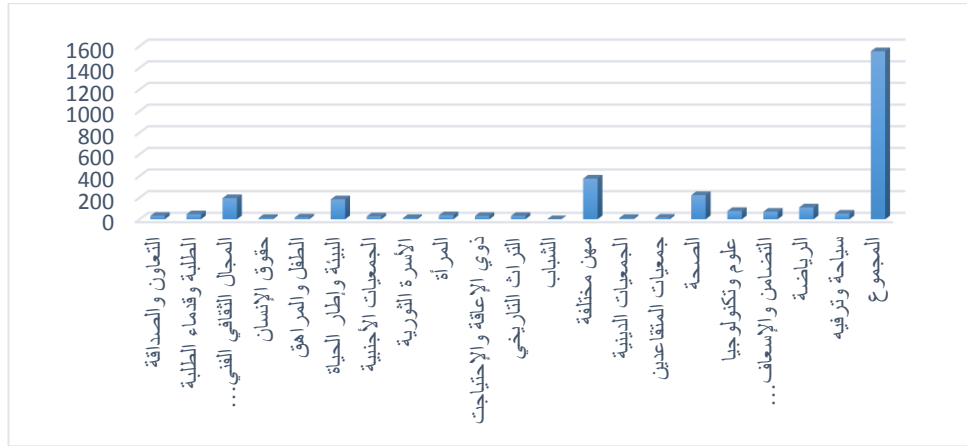
الرقم	تصنيف الجمعيات الوطنية	عدد الجمعيات	النسبة
01	التعاون والصدقة	32	% 2,06
02	الطلبة وقدماء الطلبة	46	% 2,96
03	المجال الثقافي الفني التربوي والتكويني	195	% 12,55
04	حقوق الإنسان	12	% 0,77
05	الطفل والمراهق	16	% 1,03
06	البيئة وإطار الحياة	184	% 11,84
07	الجمعيات الأجنبية	26	% 1,67
08	الأسرة الثورية	11	% 0,70
09	المرأة	37	%2,38
10	ذوي الإعاقة والاحتياجات	31	%2
11	التراث التاريخي	31	%2
13	مهن مختلفة	376	%24,21
14	الجمعيات الدينية	11	%0,70
15	جمعيات المتقاعدين	14	%0,90
16	الصحة	223	%14,36
17	علوم وتكنولوجيا	76	%4,89
18	التضامن والإسعاف والأعمال الخيرية	70	% 4,50
19	الرياضة	110	%7,08
20	سياحة وترفيه	52	%3,34
	المجموع	1553	% 100

المصدر: مقابلة بمقر وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، السيد (ن.م)، مدير الحياة الجمعوية، بتاريخ: 20-01-2020، على الساعة 11:30 صباحا، الجزائر.

ضمن هذا الجدول، نترجم النتائج في الشكل التالي.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

الشكل رقم (10): توزيع الجمعيات في الجزائر خلال فترة الانتقال الديمقراطي في الجزائر سنة 2019



المصدر: اعداد الباحثة استنادا إلى المعطيات المتحصل عليها خلال المقابلة

مقارنة بتونس قدم موقع واب مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات احصائيات حول الجمعيات في تونس وذلك كل سنة على حدا، وقد تبين أن هناك تباين قليل في عدد الجمعيات التي نرصدها في هذا الجدول.

جدول رقم (28): عدد الجمعيات في تونس خلال فترة الانتقال الديمقراطي (2017 - 2019)

السنة	2017	2018	2019
تصنيف الجمعيات			
علمية	1584	1613	1728
نسائية	175	180	202

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة
مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

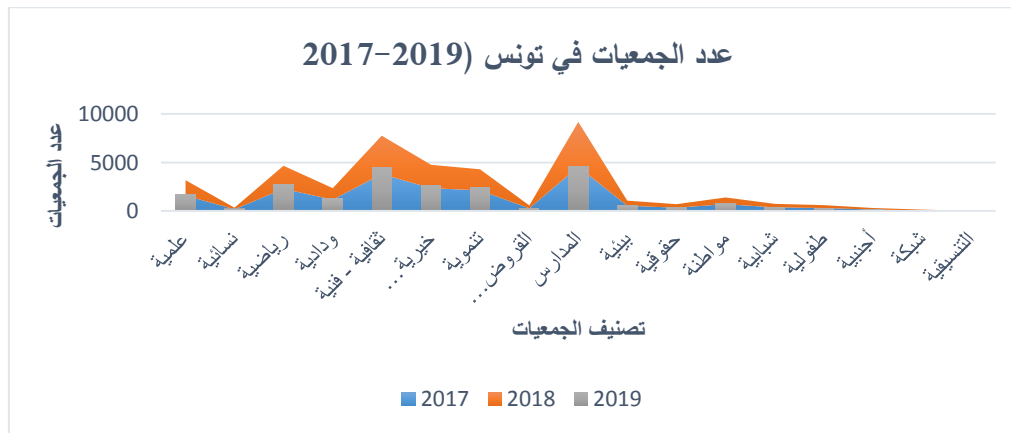
رياضية	2292	2385	2750
ودادية	1174	1191	1283
ثقافية - فنية	3815	3960	4509
خيرية اجتماعية	2368	2394	2575
تنموية	2134	2181	2402
القروض الصغيرة	291	291	291
المدارس	4585	4586	4590
بيئية	528	540	583
حقوقية	352	354	382
مواطنة	693	714	745
شبابية	368	380	398
طفولية	302	305	310
أجنبية	148	158	188
شبكة	68	69	76
التنسيقية	14	14	14

المصدر: اعداد الباحثة استنادا إلى: موقع واب مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات.

<http://www.ifeda.org.tn/stats/arabe.pdf> (14/11/2017-2018-2019)

وفق الجدول أعلاه نترجم النتائج المتحصل عليها في هذا الشكل.

الشكل رقم (11): عدد الجمعيات في تونس خلال فترة الانتقال الديمقراطي
(2017- 2019)



المصدر: اعداد الباحثة استنادا إلى معطيات الجدول أعلاه.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

نستخلص من خلال المعطيات المتحصل عليها من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، وكذا المقابلة التي قمنا بها مع مدير الحياة الجمعوية في الجزائر، إضافة إلى الإحصائيات المقدمة من موقع واب مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات في تونس ما يلي:

❖ أمام كثرة عدد الجمعيات في الجزائر، إلا أننا نلاحظ ضعف فعاليتها على أرض الواقع، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها المناخ الانتهازي الذي نمت فيه الجمعيات والمنظمات، حيث أصبحت السلطات تستعملها كأداة لبسط نفوذها في المجتمع، وكبديل عن الأحزاب السياسية التي فقدت شرعيتها ومشروعيتها في تمرير ودعم مرشحيها، ويقدم لها في سبيل ذلك الدعم دون غيرها ويتم تقريب المسؤولين عليها، وفي ذلك تعاقب الجمعيات والمنظمات التي ترفض المساهمة في المشاريع التي لها علاقة باختصاصاتها، هنا يتم استخدام وسيلة التضيق المالي، الأمر الذي دفع إلى ضعف قدرات المجتمع المدني من حيث القيادة الداخلية من حيث القائد وأعضائه ومنخرطيه، نتيجة بروز جماعات المصالح داخل المجتمع المدني، شكل أزمة في فعاليتها على المستوى الوطني والمحلي.¹

❖ ضعف العمل المؤسسي والبيروقراطية في التسيير ناتج عن غياب خطة وطنية واضحة المعالم لتطوير المجتمع المدني في كل من الجزائر وتونس، لكي يساهم في تنمية المجتمع وترقيته وضمان مستقبل الحريات والديمقراطية من جهة، ومن جهة أخرى منع اتصال الجمعيات الوطنية بالشبكات العالمية للاستفادة منها تحت دواعي عديدة منها الخطر من العامل الخارجي.²

❖ نظرا لارتفاع عدد الجمعيات الخيرية في تونس ذات الطابع الديني منذ سنة 2011، تعرضت للعديد من الانتقادات نظرا للدور الذي تقوم به في تقديم المساعدات المادية للمواطنين في المناسبات والأعياد، وتنظيم تظاهرات دينية بمشاركة أهم الأحزاب السياسية ذات المرجعية الدينية من قبل "الجبهة التونسية للجمعيات الإسلامية"، انتقدت على أن البرامج التعليمية والتثقيفية التي تنبها تختلف عن الخصوصيات والمرجعيات الدينية التونسية من حيث التأويل والوسطى للنصوص الدينية ونشر قيم التسامح والتعايش السلمي بين الأديان والحضارات، واعتبرت هذا النمط من التغيير لا يتمشى وخصوصية

¹ إبراهيم قاسمي، عبد العزيز بن طرمول. "واقع المجتمع المدني ومدى فاعليته في الدولة الجزائرية". مجلة أفاق فكرية، المجلد (04)، عدد(08)، مارس 2018، ص: 230.

² المرجع نفسه.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

البيئة التونسية، نظرا لمطالبها حول إلغاء الأحوال الشخصية والتي يتنافى والشرعية الإسلامية، إضافة إلى توسيع مكانة المرأة في الحياة العامة.¹

❖ لا تزال تعاني الجمعيات في الجزائر وتونس من الحضور ضعيف الذي يسوده الضبابية في الأهداف والرؤى نظرا لغياب سياسة اتصالية قادرة على تفعيل حضورها ورسم ملامحها.²

❖ عدم التنسيق والتكامل بين مختلف الجمعيات في الجزائر وتونس، مقابل هشاشة العلاقة بينها وبين وسائل الإعلام نظرا لانجذاب الإعلام نحو القضايا ذات الإثارة والاستعراض والخروج عن المألوف، والذي لا يجعل من العمل الجماعي مهم في العمل الإعلامي، مقابل ذلك نجد مختلف الجمعيات تتصف باللامبالاة في مناقشة القضايا عبر وسائل الاعلام، وعدم سعيها لاقتحام رسالتها جزءا من الأجندة الإعلامية.³

❖ ضعف مشاركة المجتمع المدني في المشاريع التنموية للمجالس المنتخبة، إضافة إلى فقدانها لمخططات متوسطة وبعيدة المدى ذات نظرة استشرافية للمستقبل.⁴

❖ بروز صورة جديدة عن النشاط الجماعي في الجزائر مقارنة بالسنوات الماضية من الانتقال الديمقراطي والمتمثل في "الطوعية"، حيث عرفت الجزائر منذ سنة 2011 ارتفاع عدد الجمعيات الخيرية مقارنة بالجمعيات الأخرى الناشطة والهادفة نحو البعد السياسي والاقتصادي، شارك الجزائريين المتطوعين خلال المسيرات الشعبية في تقديم المساعدات للمواطنين، وجمع الأموال لفائدة الفئات الاجتماعية، كما ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في توسيع دائرة العمل التطوعي بين الشباب الجزائري الذين ينشطون في عديد من الجمعيات الخيرية عبر صفحات الفيس بوك من أجل تنظيم مبادرات تحسيسية لتشجيع المواطنين على الحفاظ على روح الوطنية والحفاظ على السلمية في المظاهرات، إضافة إلى نشر الوعي الثقافي والحضاري للحفاظ على البيئة، وبناء على تحليلنا في الفصل الرابع حول النشاط الطوعي، فإن

¹ منير، المرجع السابق، ص: 17.

² فاطمة بخوش، كريمة عثمانى. "الاتصال الجماعي في الجزائر: قراءة في المؤشرات والدلالات". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد (49)، 2018، ص: 154.

³ المرجع نفسه.

⁴ إسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة، شيماء بنت حميد بن عبد الله العبودي. "دور جمعيات المجتمع المدني في التنمية المحلية". مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (01)، عدد (03)، 2021، ص: 11.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

العمل الطوعي في الجزائر من سنة 2011 إلى يومنا هذا بقي مستمر في تقديم المبادرات الطوعية من تقديم المساعدات للمتظاهرين منها الأكل والماء، تنظيف الشوارع وتزيينها بالألوان الوطنية، تقديم الأكياس البلاستيكية على المتظاهرين وحثهم على السلوك الحضاري.

❖ إن ارتفاع عدد الجمعيات النسوية في الجزائر يعطي دلالات كثيرة، خاصة أنها ترفع شعارات الدفاع عن المرأة وحقوقها، لكنها في نفس الوقت تختلف من حيث القنوات الأيديولوجية، ففي الوقت الذي نجد فيه منظمات وجمعيات نسوية تعنى بشؤون المرأة الجزائرية والحفاظ على الهوية الجزائرية التي تفرضها مبادئ الشريعة والتقاليد الجزائرية من أجل صيانتها وحمايتها من الأخطار، نجد بعض الجمعيات تنادي بشعارات غريبة عن مجتمعنا بتأثير من قوى علمانية التي تدعو إلى تحرير المرأة وتخطي مبادئها وأصولها ومخالفتها للإسلام.¹

تتجسد تحديات التي تواجه المجتمع المدني في الجزائر وتونس إلى جانب البعد القانوني، هو البعد التنظيمي التي تتضح من خلال ضعف القدرة الإدارية والتسييرية للجمعيات بسبب عدم توفر تكوين إداري لقيادتها، وعدم معرفة الأعضاء بالوسائل القانونية المتاحة لتحقيق أهدافهم، إضافة إلى ضعف التنظيم والممارسة الديمقراطية والشفافية، والمشاركة الحقيقية لكل الأعضاء في التداول على القيادة ومناقضة المشاريع التي تم الاتفاق عليها، نظرا للنزاعات الفردية التي تعاني منها معظم منظمات المجتمع المدني.

❖ تتجسد تحديات التي تواجه المجتمع المدني في الجزائر وتونس إلى جانب البعد القانوني، هو البعد التنظيمي التي تتضح من خلال ضعف القدرة الإدارية والتسييرية للجمعيات بسبب عدم توفر تكوين إداري لقيادتها، وعدم معرفة الأعضاء بالوسائل القانونية المتاحة لتحقيق أهدافهم، إضافة إلى ضعف التنظيم والممارسة الديمقراطية والشفافية، والمشاركة الحقيقية لكل الأعضاء في التداول على القيادة

¹ حسينة حماميد، "المجتمع المدني في الجزائر-الواقع والمعوقات"، مجلة الصراط، عدد(24)، جانفي 2012، ص: 97-

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

ومناقضة المشاريع التي تم الاتفاق عليها، نظرا للنزاعات الفردية التي تعاني منها معظم منظمات المجتمع المدني.¹

❖ افتقار المجتمع المدني الجزائري والتونسي لعنصر أساسي هو التعاون والتنسيق بين مختلف تشكيلات المجتمع المدني، الأمر الذي جعلها تتصف بالضعف من حيث الخبرات، أو من حيث مواقفها ضد مشروع من مشاريع الإدارة، إلى جانب ارتكاز العمل الجماعي على التطوعي أكثر، حيث أدى إلى عدم التزام الأعضاء المنتسبين المتطوعين على العمل المستمر والدائم، نظرا لسعيهم نحو تحقيق احتياجاتهم الخاصة في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة منها انتشار البطالة والفقر وأزمة السكن.²

2. النقابات:

انطلاقا من الأدوار المختلفة التي تم إبرازها في الفصل الرابع للنقابات العمالية والمهنية في الجزائر، فقد تبين منذ سنة 2011 على أن الدور الريادي لها مُركّز على المطالب الاقتصادية والاجتماعية والأجور وملحقاتها أساسا، دون تناول مطالب سياسية باستثناء بعض القضايا المتعلقة بالمشاركة في الحوار الاجتماعي والنقاش الاجتماعي والسياسي العام الذي ارتفعت وتيرته في الانتخابات التشريعية 2012 وكذا 2017، والانتخابات الرئاسية لسنة 2014، مع العلم بأن الحكومات المتعاقبة قد رفضت أن تشرك النقابات المستقلة في الحوار الاجتماعي المركزي (الثلاثية بين النقابات والحكومة وأرباب العمل) التي بقي التمثيل فيها محتكرا على الاتحاد العام للعمال الجزائريين، في حين كان تعدديا على مستوى نقابات أرباب العمل الذين مثلوا بأكثر من كونفدرالية، مما عمق الشعور بالغبن لدى النقابات المستقلة.³

نجد من أبرز الأدوار التي تقوم بها النقابات العمالية والمهنية لقياس درجة فعاليتها هو النشاط الإضرابي التي تقوم به نظرا لطبيعة العلاقة التي تشكلت مع الوقت بين النقابة والسلطة، والتي أثبتت بفعل

¹ حليلة موساوي، نعيمة زعرور، " الدور الجديد للمجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية في إطار الديمقراطية التشاركية في الجزائر". كتاب جماعي للملتقى الدولي السادس لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، "نموذج التنمية الجديد وجودة الحياة"، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، ديسمبر 2019.

² المرجع نفسه.

³ ناصر، المرجع السابق، ص: 08.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

التجربة بين الطرفين أن الحوار لا يؤدي عادة إلى نتيجة ترضي الطرفين، خاصة وأنها لا ترضي الطرف العمالي بالدرجة الأولى، لذا بعد الإضراب خياراً استراتيجياً لتلك النقابات.¹

بالموازنة مع النشاط النقابي من خلال ارتفاع وتيرة الإضرابات، أوضح السيد (م.أ) الأمين العام لمصلحة المستخدمين علاقات العمل لوزارة العمل والضمان الاجتماعي الجزائرية خلال لقاءنا به، أن عدد المنظمات النقابية في الجزائر ارتفع من 102 في ديسمبر سنة 2018 إلى 126 منظمة في سنة 2019، أي زيادة قدرها 20%.²

وقال المسؤول إنه من بين 126 منظمة نقابية معتمدة، أدرجت الوزارة 81 نقابة عمالية للأجراء، و45 منظمة نقابية لأرباب العمل لسنة 2019، وأضاف، على الرغم من العدد الكبير من المنظمات النقابية، سجلت الوزارة وجود 32 نقابة لم يتم تجديد هياكلها الأساسية أو إيصال عناصر تمثيلها النقابي، كما أشار أن هناك عدة تدابير قيد الدراسة من قبل الوزارة لتعزيز مجال النشاط النقابي، وأضاف أن هناك وجود آليات لتعزيز الحماية لممثلي النقابات ضمن سياق الإصلاحات القانونية، ودعم الحوار الاجتماعي في ظل التعددية النقابية وفق الشروط القانونية.³

ويرى السيد (م.أ) أن مبدأ التعبئة هي التي تبين مدى تأثير النقابات خاصة النقابات المتمثلة في قطاع التربية، والقدرة على التفاوض في ظل الأوضاع التي تعرفها الجزائر من المظاهرات والمسيرات المطالبة بالتغيير السياسي في سياق الانتقال الديمقراطي لسنة 2019، مقابل إقبال الجزائر على موعدا تاريخيا المتمثل في الاستحقاقات الرئاسية ديسمبر 2019، كما أضاف المسؤول أن النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية (SNAPPA) هي مسجلة تحت رقم 01-09/09/1990، كما تخضع النقابات للقانون رقم 90-14 المؤرخ في 02 جوان 1990 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق

¹حسين زبيري، الحركة العمالية والنقابية والبحث عن العدالة الاجتماعية في الجزائر، تقرير بحثي، معهد السياسات بالجامعة الأمريكية في بيروت، معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة، فبراير 2017، ص: 17.

²مقابلة مع السيد (أ.م)، الأمين العام لمصلحة المستخدمين علاقات العمل لوزارة العمل والضمان الاجتماعي، الجزائر العاصمة، يوم: 2019/11/02، الساعة: 14.00 زوالا بمقر الوزارة.

³ المرجع نفسه.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

الانتخابات المعدل والمتمم، وقد حدد فيه شروط وإجراءات تأسيس النقابة وكذلك معايير تمثيلها على مستوى الهيئات المستخدمة على المستوى الوطني.¹

نستخلص أن النشاط النقابي في الجزائر مكفل بالقانون 1990 الذي منح الحق لل نقابات في توسيع نشاطها في مرحلة التعددية، ولكن السؤال الذي نطرحه: ما مدى نجاعة هذه الإجراءات القانونية وفق التغييرات الحاصلة التي فرضها الانتقال الديمقراطي ضمن المقاربة السياسية والاقتصادية التي تضمن سياساتها المطلوبة؟ وهذا ما سيتم إبرازه في مدى تأثيرها على رسم السياسة العامة.

ثالثا: المجتمع المدني الافتراضي

طبقا لما تم تحليله في الفصل الرابع من احصائيات وبيانات تفسيرية، فإن درجة فعالية المجتمع المدني الافتراضي في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس، شكل نمط جديد لإنتاج مجتمع مدني جديد قادر على ممارسة أدواره ونشاطه عبر الفضاء الافتراضي، وهذا بفضل الثورة المعلوماتية والتكنولوجية التي فرضتها العولمة، والتي ساهمت في زيادة التدفق الشبكي، هذا ما شجع معظم الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والمنظمات الطلابية والنسوية، وكذا الشباب الطوعي إلى لعب دور الوساطة السياسية والاجتماعية، إضافة إلى الميزة الأساسية التي تميز بها هي مخاطبة جميع الشرائح الاجتماعية بكل سهولة، وكذا حرية التعبير عن مختلف القضايا ذات الشأن العام، وزيادة قوة التأثير على السلطة الحاكمة.

في الجزائر تبين خلال ما يصطلح عليه "الحراك الشعبي سنة 2019 فاعلية وسائل التواصل الاجتماعي التي جعلت فئة الشباب تتسابق نحو نشر الثقافة المدنية، وتوظيف شعارات وتطبيقات في مختلف الاتجاهات الثقافية، الفكرية، الاجتماعية، بهدف إحداث التغيير في المجتمع، وكذا المجالات التطوعية التي كانت مغيبة لعدة أسباب، وكذا تجنيد المجالات حول بعض العمليات التي تقام من أجل تحسين الأوضاع في المحيط المعيشي للمواطنين، وقد راجعت في السنوات الأخيرة عمليات التحسيس والتوعية عبر صفحات الفيس بوك واليوتيوب وتويتر تدعو الشباب والمواطنين إلى المساهمة في حملات

¹ المرجع نفسه.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

تطوعية مختلفة حظيت بعدها بالالتفاف والدعم الجماهيري، لاسيما وأن نتائجها كانت تنقل تباعا على الشبكة التواصلية وتنظم على الواقع الافتراضي.¹

كذلك هو الشأن في تونس ساهم المجتمع المدني الافتراضي في فتح الحوار الفكري والنقاش، وفتح منابر الحوار والتفاعل الحر ومناقشة خطاب الاعلام الرسمي وشبه الرسمي، وبكل رؤية ومسؤولية وما نعيشه كذلك اليوم الجمعيات الخيرية الطوعية للمنظمات المجتمع المدني الكثير التي ساهمت بشكل كبير في تنمية المجتمع من خلال نشاطها المستمر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وحققت بذلك شعبية كبيرة، وأصبحت محل اهتمام كل التونسيين، ما دفع الكثير إلى انشاء مدونات ومنتديات تهتم بنقل الأخبار ودعم الحقوقيين.²

سيتم التعمق في دور المجتمع المدني الافتراضي أكثر وتحليله طبقا للدراسة الميدانية في المطلب الثالث.

2. من حيث التأثير في السياسة العامة:

يعتبر المجتمع المدني من الفواعل غير الرسمية الفاعلة في عملية رسم السياسة العامة، حيث يشكل شريك مهم بجانب الدولة، حيث يركز على نقاط قوة وضعف السياسات العامة للدولة بهدف الموائمة بين الفعل ورد الفعل من خلال تنفيذ البرامج والخطط الحكومية المختلفة، ويشترك المجتمع المدني في جميع مراحل دورة السياسة العامة وهذا ما سيتم توضيحه في المخطط الذي يبرز علاقة المجتمع المدني بالسياسة العامة في إطار موضوع دراستنا متمحور حول دور المجتمع المدني خاصة وتأثره في السياسة العامة.

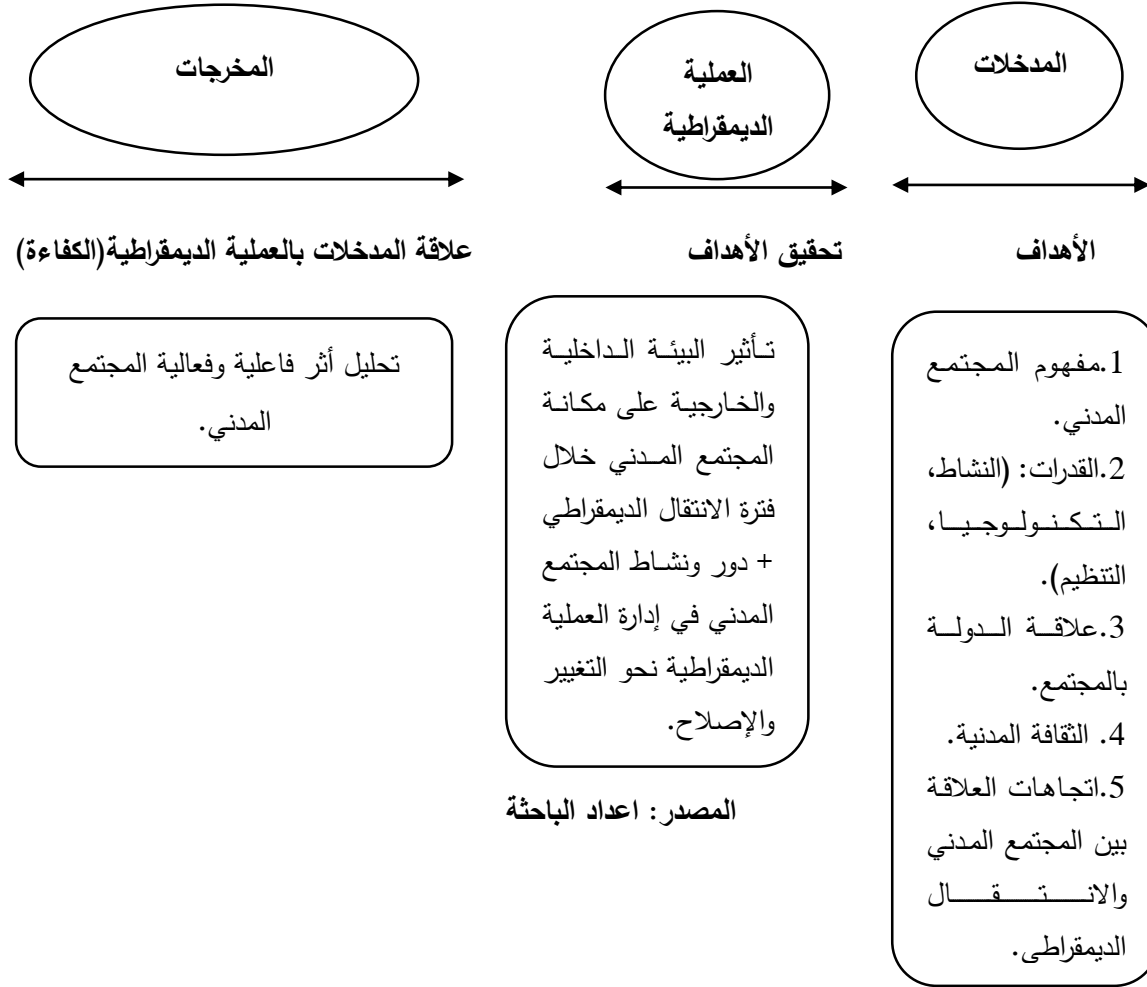
¹ مريم لقرع، "رهانات المجتمع المدني بين الواقع الاجتماعي والواقع الافتراضي". المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، المجلد (03)، عدد (03)، سبتمبر 2016، ص: 39.

² المرجع نفسه.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

المخطط رقم (20): يوضح مخرجات فاعلية وفعالية المجتمع المدني في الجزائر وتونس

(2011-2019)



من خلال المخطط الذي يوضح مخرجات فاعلية وفعالية المجتمع المدني خلال مسار الانتقال الديمقراطي، تم تصميمه بناء على التكامل والتنسيق بين الأطر المعرفية والنظرية في أدبيات مفهوم المجتمع المدني بالموازنة بين البيئة الغربية والعربية، واسقاطها على أرض الواقع، فإن تقييم أدوار المجتمع المدني تقاس ضمن معايير ومؤشرات نوعية وكمية، بعدما تم تحديدها في المطلب الأول نستنتج أن معايير فاعلية المجتمع المدني متداخلة مع مؤشرات التقييم من حيث القدرات والتفاعل مع البيئة، والقيم، لذا فإن تحديد كفاءة فعالية المجتمع المدني سنحددها في مؤشر رئيسي وهو التأثير في السياسة العامة طبقاً للعلاقة بين المدخلات التي تم تحليلها في الفصل الأول، والعملية الديمقراطية (الفصل الثاني

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

والثالث) ليتم تحليل أثر فعالية الدور ضمن مؤشر السياسة العامة الذي يحدد مدى فعالية التدخل والضغط واشراكه في تغيير الوضع السياسي، والاقتصادي وكذا الاجتماعي.

يضم المجتمع المدني في تشكيلاته مكونات عديدة تلعب دورا مهما في كل المجالات، خاصة في تعزيز الديمقراطية، وهذا عندما يعيد تجميع المعلومات، فهو يغرس لدى سلوك الفرد مبدأ المدنية، ويوفر قنوات أقرب للتعبير والالتزام بالعمل الجماعي، مقابل ذلك محاربة التسلط والاستبداد، فالديمقراطية تعتد بالأساس على طبيعة المنظمات وكفايتها وقدراتها.¹

في هذا السياق وجه "بان كي مون" الأمين العام للأمم المتحدة رسالة مسجلة بالفيديو خلال الدورة الخامسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في مارس 2014 تتضمن:

"المجتمع المدني الحر والمستقل يشكل محور الحوكمة الديمقراطية والمتجاوبة على الأصعدة المحلية والوطنية والعالمية".²

لذلك فإن بيئة السياسة العامة تُقدر وتشجع المساهمة المدنية من حيث الممارسة، مؤسسات وموظفين عموميين متجاوبين مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في تفاعلهم المنتظم.³ إن الدور الفعلي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في التأثير على السياسات العامة هو التأثير والضغط على صانع القرار لبلورة سياسة عامة رشيدة، إضافة إلى أدوارها المختلفة في طرح النقاش حول القضايا ذات الشأن العام منها التعديل الدستوري من حيث إشراكها كقوة فعالة في تقديم الاقتراحات بهدف الوصول إلى وثيقة دستورية متكاملة، إضافة إلى تقديم الحلول والبدائل الممكنة لحل القضايا بطريقة سلمية عبر فتح مجال الحوار وإبداء الرأي والاتفاق بما يتوافق وتطلعات الشعب، لذا فإن المجتمع المدني والسياسة العامة نجدها ذات علاقة تكاملية إذ أنها تشارك في مختلف دورات السياسة العامة.

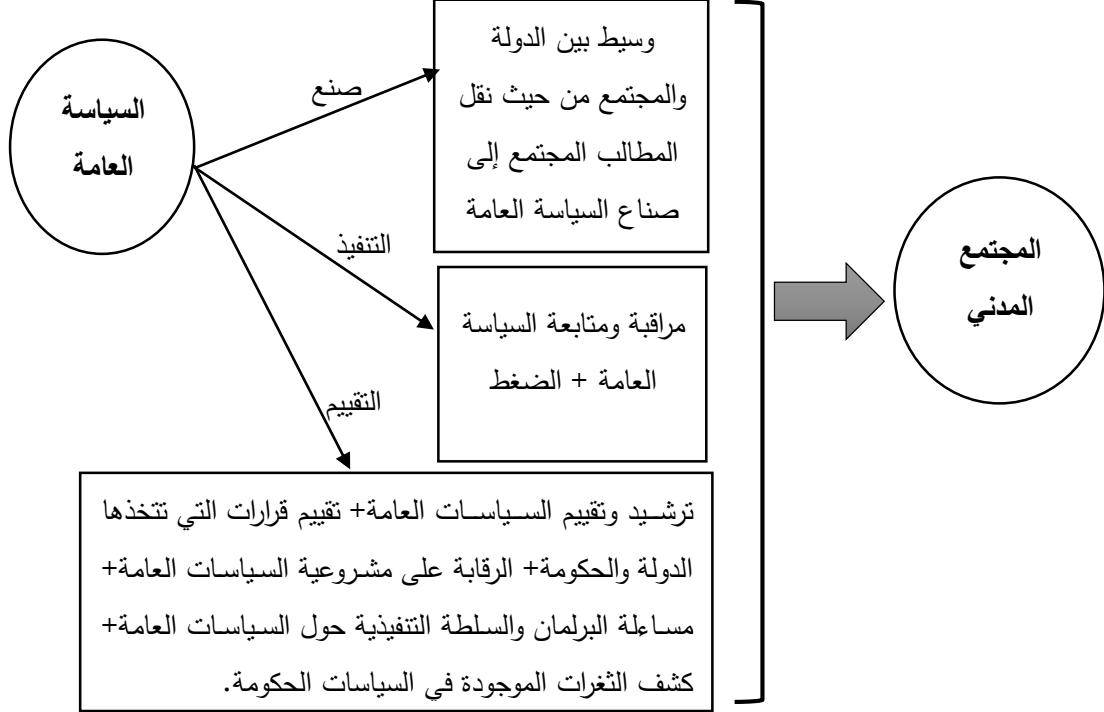
¹ Jessica Ayesha Northey, **Civil society in Algeria Activism, Identity and the Democratic Process**. New York: Published I.B Tauris & Co. Ltd London, 2018, p 105.

² الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص: 07-08.

³ المرجع نفسه.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

مخطط رقم (21): تأثير المجتمع المدني في السياسة العامة



المصدر: إعداد الباحثة استنادا إلى المكتسبات القبلية

إذن عملية رسم السياسة العامة عملية جد معقدة نظرا لتداخل الأطراف ووجود جهات مختلفة المشاركة في صياغتها، هذه العملية متباينة حسب الاعتبارات، والاختيارات المدروسة لأهداف جماعية وهذه نقطة مهمة في عملية رسم السياسة العامة، لأن القرارات المتخذة من الجميع تأخذ صفة السياسة العامة، بذلك فإن الفواعل المشاركة لها تأثير كبير، وتتخذ طرق عديدة نرصدها في النقاط التالية:

- ❖ **المساومة:** هي عملية تفاوض بين شخصين أو أكثر، ممن يتمتعون بالسلطة أو الصلاحية للاتفاق على حل مقبول، أو جزئيا لتحقيق مصلحة أهدافها، ولا يكون بالضرورة حل نهائي.¹
- ❖ **التعاون:** يتم بعدما يحصل طرف من الأطراف على موافقة لقضية معينة، وذلك بعد إقناعه بوجود حقائق كانت غائبة أو معلومات كانت غير متوفرة أو مصالح لم تكن واضحة للطرف الآخر.²

¹ عامر الكبيسي، "صنع السياسات العامة". (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999)، ص: 107.

² المرجع نفسه، ص: 110.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

❖ **الصراع:** نشاط تقوم به مجموعتين أو أكثر للسعي نحو تحقيق أهدافها، ونجاح مجموعة معينة يلغي

نجاح مجموعة أخرى ويلحق الخسارة، ويتخذ الصراع شكلا إما سلميا أو عنيفاً.¹

❖ **المنافسة:** هي نشاط يقوم به طرفين أو أكثر بهدف الوصول إلى الغاية نفسها، تحصل عند وجود

شخصين أو أكثر تتعلق رغبتهم بالحصول على شيء ما يمتاز بالندرة النسبية، كما يعتمد كل منهما

إلى تحقيق غايته دون تقديم نفع للطرف الآخر، ويتم اللجوء إلى المساومة في حالة وجود خطر

يعترضهما كتكوين الحكومات الائتلافية.²

إن ما يلاحظ على دور منظمات المجتمع المدني في رسم السياسة العامة هو دور محدود، إذ أن

إشراكها كفاعل محوري بجانب الدولة يبرز إلا في المناسبات الرسمية، بالنظر إلى دور النقابات، فإننا

نجدها لم تعتمد سياسة فعالة في نشاطها، فمثلا الزيادات التي حققتها في الأجور قابلتها دوماً زيادة في

الأسعار بالنسبة إلى المواد الاستهلاكية، إضافة إلى أن محاولة محفظتها على مناصب العمل نتج عنه

تسريح حوالي نصف مليون عامل عن طريق منحهم تعويضات أو خروجهم إلى التقاعد المسبق أو

تحويلهم إلى الصندوق الوطني للبطالة، ولم ينتج عنه إلا العمال الذين أصبحوا مساهمين في المؤسسات

الذين أسسوا ما يعرف "شركات الاجراء"، إذ تم خوصصة الشركات لصالح العمال الاجراء، كما انصب

النشاط النقابي على المطالبة بدفع الأجور المستحقة للعمال، لأن الإضرابات التي حدثت ركزت على هذا

الجانب، في حين لم تكن هادفة إلى تحسين الأجور.³

إذن وجود النقابة كفاعل للدفاع والكفاح من أجل أجر أحسن للعامل، وهذا هو سبب وجودها إلى

يومنا هذا، كما أنها تساهم في قضايا أخرى كالتوظيف وكل ما هو علاقة بظروف الاجراء، وبخصوص

العمال نادرا ما يتحصلون على مطالبهم إذا ما تم مناقشة أجرهم بشكل فردي، إلا في فترات الأزمة

الاقتصادية حيث يكون عجز في اليد العاملة، ومن ثم تحالف العمال فيما بينهم من أجل خلق نوع من

¹ فهمي خليفة الفهداوي، "السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل". (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001)، ص: 260.

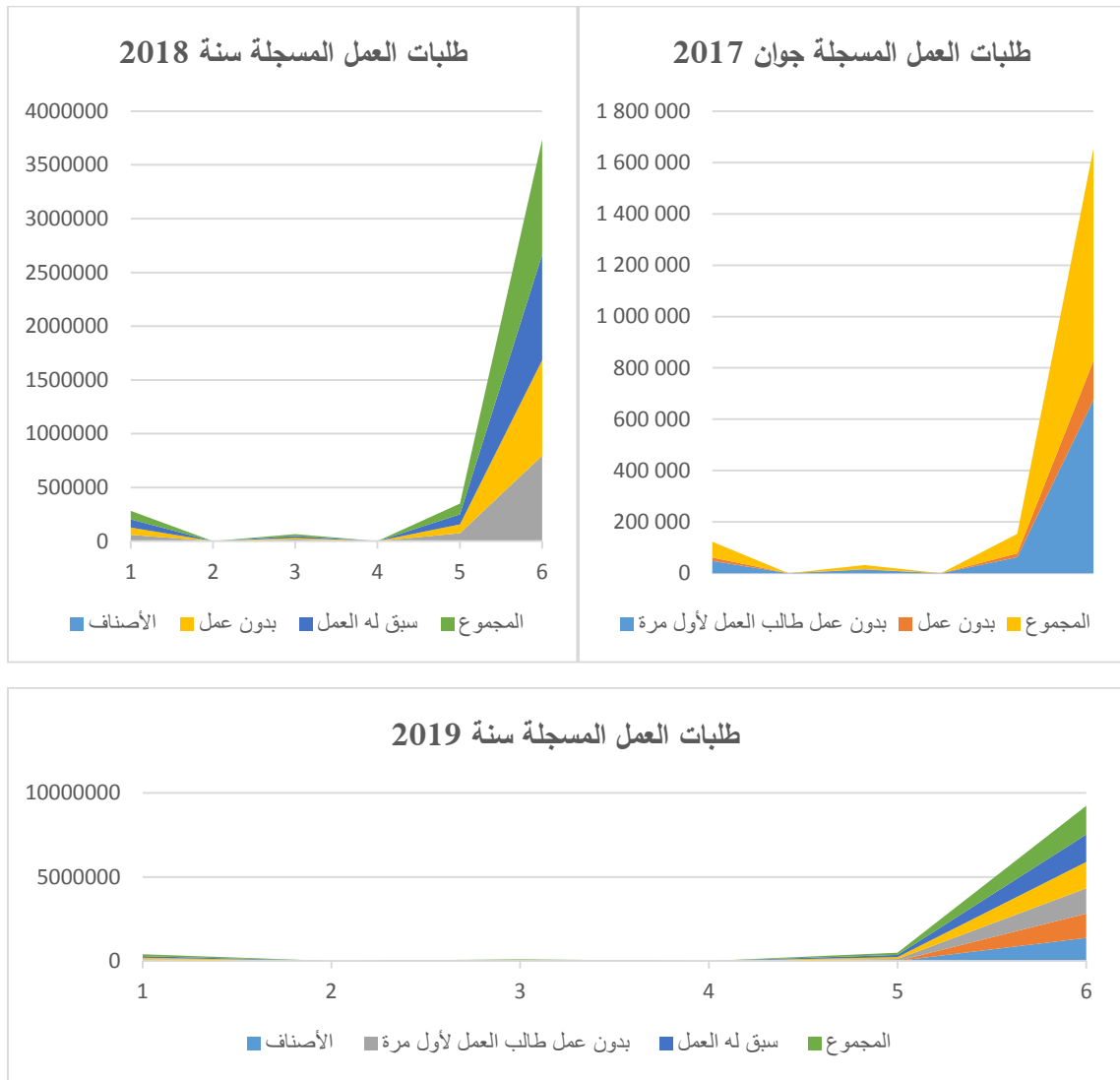
² المرجع نفسه.

³ نعيم بومقورة، "الحركة النقابية في الجزائر وسياستها المطالبية: الاجر نموذجا". مجلة إضافات، عدد(01)، 2008، ص: 28.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

التوازن مع أصحاب العمل إن لم يكونوا في وضعية مفضلة، ولهذا السبب فالكثير من أصحاب العمل يسعون إلى عدم وجود تنظيمات نقابية داخل مؤسساتهم.¹ بذلك فإن وجود النقابات يلعب دور مهم في التأمينات الاجتماعية من خلال تقديم الخدمات الصحية، وتقديم القروض المالية لأعضاء، وتقديم تعويضات، والأكثر من ذلك الدور الريادي في سوق العمل، وهذه أهم مؤشرات سوق العمل في الجزائر التي تم إحصاءها من سنة 2017 إلى سنة 2019:

الشكل رقم(12): يبين حصيلة طلبات العمل المسجلة في الجزائر (2017_ 2019)



المصدر: اعداد الباحثة استنادا إلى موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

¹ حسين زبيري، "النقابات المستقلة في الجزائر كحركات اجتماعية". الموقع العربي الأول في الانثروبولوجيا.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

من خلال الإحصائيات المدونة في الشكل نلاحظ أن نسبة طلبات العمل للذكور تفوق نسبة الاناث حيث بلغت 76,77% ذكور في حين 23,23% للإناث، أما الذين سبق لهم العمل فقد بلغت نسبة الطلب بالنسبة للذكور 91,07%، في حين بلغت 8,93% بالنسبة للإناث مقارنة بسنة 2018، فإن نسبة بدون عمل وطلب العمل لأول مرة للذكور بلغت 82,32% في حين بلغت 17,68% للإناث، أما الذين سبق لهم العمل وبدون عمل بلغ 82,28% للذكور، في حين 17,72% للإناث، هذا دليل على عدم حدوث أي تغيير على الإصلاحات أو الدفاع عن حقوق العاملين، مقارنة بسنة 2019 فقد بلغت النسبة للذين بدون عمل وطلب العمل لأول مرة 82,14% للذكور في حين بلغت 17,86% للإناث، أما بدون عمل وسبق لهم العمل فقد بلغ 82,09% للذكور في حين 17,91% للإناث وهذا حسب الاحصائيات التي رصدتها وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي عبر موقعها الرسمي.¹

إذن إن درجة فعالية النقابات العمالية والمهنية وتأثيرها في السياسات العامة يواجه رهانات في ظل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي، فهو انعكاس على هذه الطبقة بما خلفته من آثار اجتماعية، وما يواجهه القانون والحق النقابي من تغيرات أمام تعاظم آليات الضغط على النقابيين من جهة، ومن جهة أخرى تعاظم استراتيجية النفوذ الرأس مالي خاصة لذوي الخبرة والتكنولوجيا وأصحاب المال والشركاء الأجانب في ظل غياب قوانين الضبط وتحديد الصلاحيات.²

بالنظر إلى دور النقابة في الواقع الإحتجاجي يتحدد في مستويين هما:³

❖ **المستوى الأول:** تهدف التنظيمات النقابية إلى ترسيخ مبادئ الانضباط والتضامن بين العمال، لكي يساعد على تقليص هشاشة وضع موقف العمال التفاوضي كأفراد، فضلا عن تقوية دورهم

¹ موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

<https://www.mtess.gov.dz/ar/> (17/03/2021)

² حرية بن حمزة، "إشكالية العلاقة بين العمل النقابي وواقع الطبقة العمالية". مجلة الباحث الاجتماعي، عدد(11)، مارس 2015، ص: 89.

³ عنصر العياشي، "النقابية وعلاقات العمل في اقتصاد السوق: حالة الجزائر". ص: 07.

<https://www.academia.edu> (17/03/2021)

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

وموقعهم كمجموعة خلال المفاوضات المستمرة التي تدور حول المسائل المتعلقة بالرقابة والسيطرة الممارسة عليهم من قبل هياكل وأجهزة الضبط والمراقبة.

❖ **المستوى الثاني:** يتجسد دورها في القرارات التي تتخذ على أعلى مستوى بمشاركة الإدارة العليا للمنشأة، وتنظيمات أصحاب العمل، والأجهزة المختصة للدولة ذات العلاقة بعالم الشغل، إضافة إلى سعيها لتمثيل المصالح المشتركة لأعضائها والدفاع عنها من خلال التأثير على السياسات المعتمدة والقرارات المتخذة، وتصبح النقابة الصيغة المؤسسية لتلقي المطالب المتناقضة بما فيها المصالح والفئات المختلفة من العمال، وأصحاب العمل، وأجهزة الدولة المعنية بعلاقات العمل.

لكن في حقيقة الأمر في ظل الاحتجاجات التي تعرفها البيئة الجزائرية ضمن مسار الانتقال الديمقراطي، فإن فعالية التنظيم النقابي وفق مؤشرات الدور السياسي والاقتصادي عاجز عن القيام بدوره في الدفاع عن مصالح العمال، فقد كان ثمة العلاقة بالدولة، واغتراب العمال عن تنظيمهم، وفقدان الثقة فيه، بحكم مواقف النقابة من الاحتجاجات غير المؤطرة نقابيا، باعتبارها سلبية حسب نظرة قياداتها، فهذه المواقف بمثابة السعي نحو الحفاظ على الوساطة بين الإدارة والعمال.¹

إضافة إلى ذلك كان بإمكان العمل النقابي من منطلق الشريك الاجتماعي والطرف الثالث الأساسي في الثلاثية استغلال آليات الضغط القانونية لديه للمساهمة في تحقيق توازنات اقتصادية للمجتمع والقضاء على المخرجات غير المرضية في النسق الاقتصادي المتمثل في التوزيع غير المتساوي في قوى العمل مما أدى إلى تفاقم أزمة التوزيع بين المناطق الشمالية والمناطق الجنوبية التي تعرف اختلالات في الاستثمار والمعاونة من التهميش وتفاقم أزمة البطالة، وتأزم الوضعية الصحية.²

في الوقت الذي يجب أن تمارس النقابات العمالية قوة الضغط على الحكومة لتدعيم الهياكل والمنشآت، وتنمية قدرات الموارد البشرية المؤهلة وفتح منابر التنمية، وتقديم مختلف أشكال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والمهنية، بقيت النقابات العمالية محايدة في تدخلها وتكتفي فقط بأسلوب الحوار والتشاور.³

¹ حرية، المرجع السابق، ص: 90.

² أفراح ملياني، الياس ضرفة، " إشكالية الفعل النقابي في الجزائر إتحاء المجتمع (رؤية تحليلية)". مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد(03)، جانفي 2020، ص: 07.

³ المرجع نفسه.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

هنا لابد من إبراز نقطة أساسية تتعلق بالدور السياسي والاقتصادي الذي تلعبه النقابات، لأن هذا التمييز الذي تركز عليه وتؤكد عليه تشريعات العمل، وتحفظ عليه أجهزة الدولة منها: هيئات الوساطة والتحكيم، مفتشيات العمل، تنظيمات أصحاب العمل، يفتقد إلى أساس فعلي، فالهدف منه هو إبعاد النقابات عن استخدام كامل مواردها وإمكانياتها لتحقيق أهدافها، وإجبارها على العمل ضمن الأفق المحدد من الرأس المال أو ممثليه، يحافظ هذا الإطار المؤسساتي على جوهر العلاقة غير المتكافئة بين قوة العمل ورأس المال، كما يحافظ على توزيع القوة والتفاوت بين المجتمع، مع أنه لا يقوم في الواقع إلا على تمييز إيديولوجي.¹

كما تمتلك النقابات العمالية أساليب النضال بما يتكيف والأوضاع التي يعيشها المجتمع، من خلال وضع اقتراحات بناءة تحمي الشباب الخريجين بما أنهم طاقات وكفاءة، وإقامة حوار تشاوري مع الكونفدرالية الوطنية لأرباب العمل للوصول إلى بناء استراتيجية تشغيلية تنمية تحفظ كرامة المواطن، وتفعيل دور الاتحادات الطلابية وإخراجها من دائرة التسييس التي أصبحت صبغة للعمل الطلابي وإشراكهم بدلا من ذلك توجيه المشاريع الإنمائية بما يخدم توجهات الشباب والاقتصاد الوطني لامتناس نسبة البطالة المرتفعة، ومن جهة أخرى تكثيف الجهود بين مختلف نقابات القطاعات ونقابات قطاع التكوين والتعليم ومطالبتهم بمتابعة تحسين جودة مخرجات التعليم بما يتماشى وسوق العمل بهدف القضاء على البطالة لدى الشباب الخريجين.²

إن القوانين الاجتماعية تفرض على الدولة حتمية فتح أبواب الحوار المجتمعي في كل الأزمات الاجتماعية المهنية، إلا أنه ما يلاحظ في الواقع صعوبة في الالتحاق بالحوار المجتمعي مع النقابات المستقلة، خاصة خلال المفاوضات الثلاثية، إذ تواصل الدولة تفضيل العلاقة الحصرية مع المركزية النقابية، وهي طريقة أخرى لمنع التعددية النقابية من التشكل وسم مكاسبها، وكذا عدم استدعائها للمشاركة في جولات المفاوضات الثلاث التي تنظمها الحكومة سنوياً، إذ تتولى المركزية النقابية وأرباب

¹ عنصر، المرجع السابق، ص: 08.

² أفراح، الياس، المرجع السابق، ص: 08.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

العمل بإجراء هذه المفاوضات رغم تمثيليتهم الرسمية خاصة في قطاع الوظيف العمومي الذي يوظف ملايين الأجراء.¹

منذ سنة 2011، وفي سياق الانتقال الديمقراطي، توسع نضال النقابات المهنية عن طريق الإضرابات في مختلف القطاعات منها: قطاع الأطباء، قطاع التربية الوطنية، عمال السكك الحديدية، عمال الوظيف العمومي، عمال الخطوط الجوية الجزائرية، قطاع الجمارك، في إعادة النظر في أجورهم وتأميناتهم الاجتماعية والتعاضدية، ونُظمت عديد من المسيرات والاضرابات على مستوى ولايات الوطن، بالنظر إلى نسبة التمثيل والظهور الإعلامي لها نجد النقابات المستقلة الأكثر ظهور مقارنة بالنقابة العمالية، وهذا لا يعني درجة فعالية النقابات المستقلة أعلى، لأنّ هناك عدد كبير من النقابات المستقلة التي قيدها البيروقراطية، حيث أصبحت وسيلة للتتري الاجتماعي، وهدفها الأصلي الامتيازات التي يضمنها لها الولاء، والحصول على فروع نقابية لحلفائها داخل الهياكل القاعدية.²

وهناك رهان في النضال الاجتماعي، لأن قلة من النقابات التي تُعبر عن مسألة البطالة التي تحملها حركة البطالة وهذا ما برز خلال سياق الانتقال الديمقراطي لسنة 2019 رغم الدور الفعال للنقابات المستقلة في الدفاع والضغط على الحكومة لتحقيق مكاسب عمالها.³

مقارنة مع تونس قام المجتمع المدني التونسي بدور مهم وأساسي في بناء تونس خلال المرحلة الانتقالية، من خلال المشاركة في وضع قوانين وسياسات جديدة تعد أساسية لحقوق الإنسان والديمقراطية، حيث تم اشراكها بشأن المبادرات الأولى خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي والمتعلق بمبدأ الاستشارة بشأن مرسوم عفو عام عن السجناء الرأي، وقوانين عن الانضمام إلى أربع معاهدات دولية (الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب أو العقوبة أو اللإنسانية أو المهنية، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية).⁴

¹ ناصر جابي، "النقابات في الجزائر: التاريخ، الحالة الزاهنة والسيناريوهات". مؤسسة فريدريش إيبيرت، مكتب الجزائر، جانفي 2020، ص: 20.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه، ص: 22.

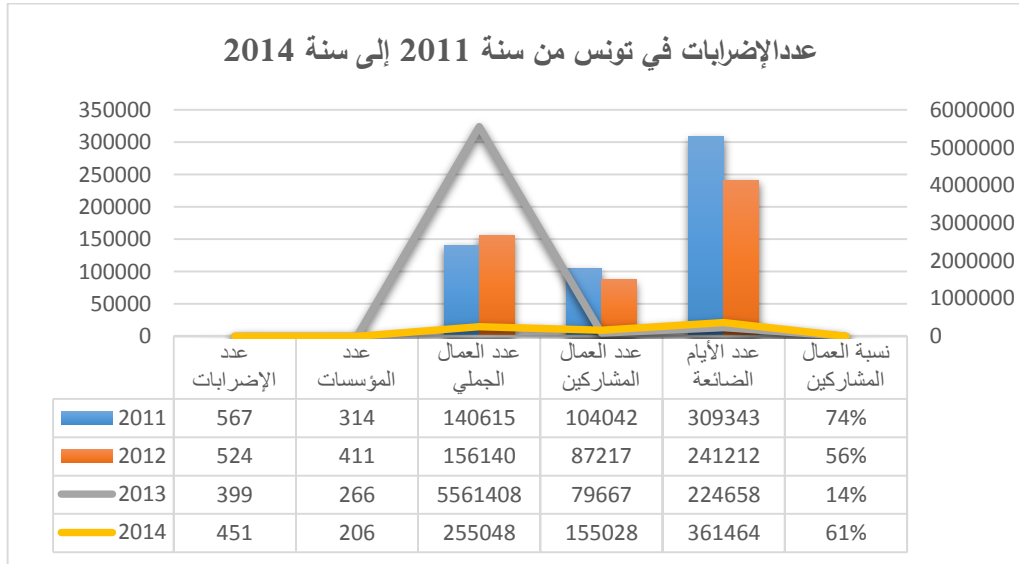
⁴ الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص: 08.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

كما شاركت منظمات المجتمع المدني في إنشاء مؤسسات ديمقراطية رئيسية أصدرت قانونا انتخابيا جديدا، واعتمدت قانونا جديدا بشأن حرية تكوين الجمعيات، والتي تضمن حكما عن إمكانية تمويل المنظمات غير الحكومية من المالية العامة، فضلا عن التمويل من الخارج، و تأسست عديد من الجمعيات، وأكدت دورها في الانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وكذا الانتخابات الرئاسية والتشريعية، إضافة إلى إعداد مسودة الدستور 2014 التي كان لها الفضل في الحفاظ على استقرار تونس من خلال الحوار والتشاور مع مختلف الأطراف الفاعلة والمشاركة في صنع القرار.¹

ما ميّز فترة الانتقال الديمقراطي في تونس منذ 2011 هو دور النقابات وخاصة فعالية نقابة الاتحاد العام التونسي للشغل، ففي ظل نظام "زين العابدين بن علي" كانت الإضرابات قانونية وفق لتعديلات قانون العمل في أواخر التسعينيات، وكانت الإضرابات قليلة جدا، إلا أن بعد 2011 فُتح المجال للاعتصامات والإضرابات على مستوى القطاعات.²

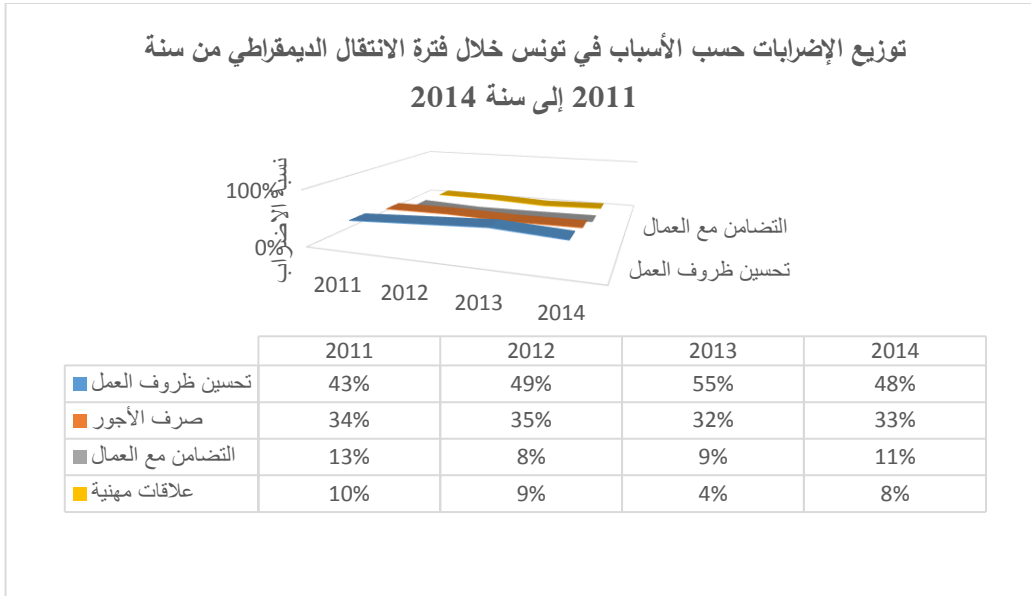
الشكل رقم (13): يبين قياس الإضرابات في تونس خلال فترة الانتقال الديمقراطي (2011 - 2014)



¹ المرجع نفسه.

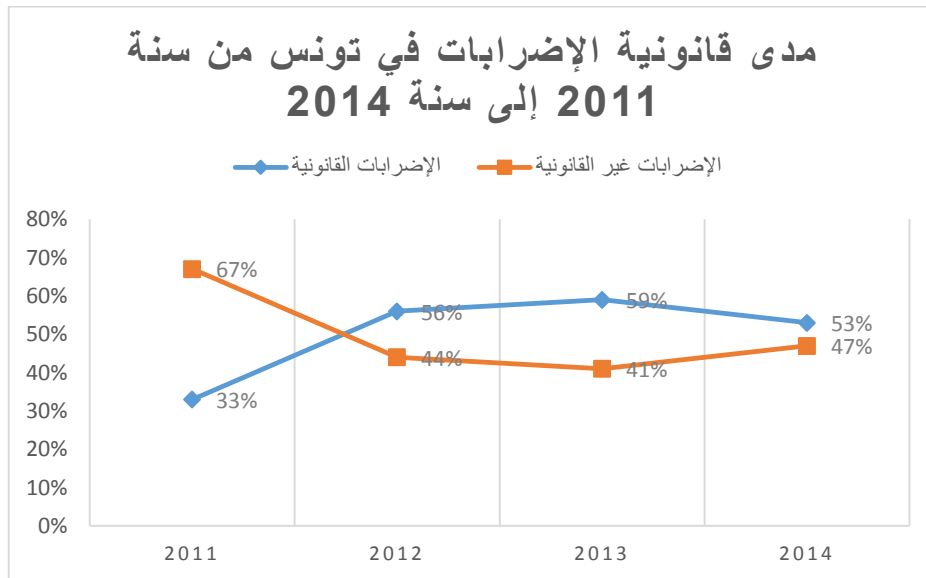
² إيان م. هارتشورن، يانيكه سترابير، "الاتحاد العام التونسي للشغل والعمال في مرحلة انتقالية: من مظلة إلى حاضنة". تقرير بحثي، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية، معهد الأصفر للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأمريكية، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2017، ص: 17.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -



المصدر: إعداد الباحثة استنادا إلى: الجمهورية التونسية، "دليل الإحصائيات الاجتماعية". وزارة الشؤون الاجتماعية، مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، 2014، ص: 07-08.

الشكل رقم (14): مدى قانونية الإضرابات في تونس خلال فترة الانتقال الديمقراطي (2011 - 2014)



المصدر: اعداد الباحثة استنادا إلى المرجع السابق.

ما يلاحظ من الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية خلال فترة الانتقال الديمقراطي من سنة 2011 هو ارتفاع حصيلة المطالب ذات الصبغة الاجتماعية، حيث ارتفع

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

عدد العمال المشاركين في الإضرابات بنسبة 108% مقارنة بسنة 2012 التي عرفت انخفاض عدد الإضرابات بنسبة 8%، أما عدد العمال المشاركين في الإضرابات فقد انخفض بنسبة 22% مقارنة بسنة 2011، كما انخفضت نسبة المشاركين في الإضرابات خلال سنة 2012 من 74% خلال سنة 2011 إلى 56% لسنة 2012، كما تواصلت نسبة انخفاض عدد العمال المشاركين في الإضرابات خلال سنة 2013 بنسبة 9% مقارنة بسنة 2012 التي بلغت 32%، كما تم تسجيل انخفاض كبير في نسبة المشاركة في الإضرابات من 56% إلى 14% سنة 2012.

أما سنة 2014 فقد بلغ عدد الإضرابات 471 مقارنة بسنة 2013 التي بلغت 399 إي ارتفاع كبير في عدد الإضرابات مقارنة بسنة 2012 و 2011، أما عدد العمال المشاركين فقد بلغت نسبة المشاركة 61% مقارنة بسنة 2013 التي بلغت 14% وهذا دليل على تمسك العمال بمطالبهم الاجتماعية.

كما نستنتج من خلال الإحصائيات المدونة مدى قانونية الإضرابات من عدمها متفاوتة، إذ أن مجمل المطالب كانت تعبر عن المطالبة بتحسين ظروف العمل حيث سجلت سنة 2011 نسبة 43% بينما ارتفعت إلى 49% سنة 2012 لترتفع في سنة 2013 إلى 55% نظرا لعدم وجود استجابة وعجز الدولة عن تقديم حلول لمطالبهم.

فُتح المجال للحوار الاجتماعي بمبادرة من نقابة الاتحاد العام التونسي للشغل، حيث تم توقيع ميثاقا اجتماعيا ثلاثيا يضم الاتحاد العام التونسي للشغل والحكومة وأصحاب العمل برعاية منظمة العمل الدولية في كانون الثاني/يناير 2013، دعا إلى ترسيخ الحوار الاجتماعي في لجنة جديدة رفيعة المستوى، والعمل على أهداف اقتصادية مشتركة، وتم إعادة النظر في تحديد الحد الأدنى للأجور في القطاعين العام والخاص.¹

في هذا السياق تميّز الإتحاد العام التونسي للشغل بمجموعة من الخصائص، وأصبح فاعلا مؤثرا في السياسة العامة نذكرها في النقاط التالية:²

¹ إيان م ، المرجع السابق، ص: 17.

² سمير كيم، وهيبه كواشي، "دور المجتمع المدني التونسي في حوكمة السياسات العامة التشغيلية: الاتحاد العام التونسي للشغل نموذجا". مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (31)، عدد (04)، ديسمبر 2020، ص: 174.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

❖ **حرية الحركة والنفوذ:** أتاحت له القدرة على التعبير عن مصالح العمال والتأثير في العملية السياسية في كل مستوياتها، وكذا المساهمة في تنشئة وتجنيد عديد من الكوادر السياسية، شكل قناة مزدوجة للاتصال بين العمال من جانب والنخبة السياسية من جانب آخر، وأصبح طرفا اجتماعيا يشارك ويُستشار في سياسة العقد الاجتماعي بجانب الحكومة.

❖ **تقديمه الدعم للحوار الوطني** بين مختلف أطراف المعارضة التونسية.

❖ **الاستقلالية:** حيث نشأ هذا المبدأ وترسخ كقاعدة عمل تمسكت بها المنظمة بتثبيتها في الممارسة بحسب الظروف والإمكانيات.

❖ **انحياز بشكل ثابت إلى قيم إنسانية متأصلة في نشأتها الاجتماعية، هي العدالة والحرية والكرامة، وانحاز مؤسسوا المنظمة النقابية لهذه القيم بتخليهم عن القبلية والقروية، ليؤسسوا إطار اجتماعيا جديدا يحمي هذه الحقوق بأدوات ومعايير جديدة.**

رغم الأدوار التي قامت بها منظمات المجتمع المدني خلال فترة الانتقال الديمقراطي في تونس، إلا أن مجالها يبقى محدود في التأثير على السياسة العامة، من منطلق علاقة الدولة بالمجتمع المدني، من الصعب تحديد قدرة المجتمع المدني التونسي في رسم السياسة العامة، نظرا للظروف ذات الصلة والتحديات التي تواجهها، لذا فإن فعالية المجتمع المدني مرتبطة بعلاقتها مع الدولة والأدوار المختلفة فيما بينها، خاصة وأن التغييرات والتطورات التي طرأت بعد 2011 فرضت تغيير نمط العلاقة طبقا للظروف المتعلقة بينهما، وعلى هذا الأساس فإن قدرة المجتمع المدني التونسي في التأثير على السياسة العامة يواجه عقبة عدم الثقة بين المواطن والدولة من جهة، ومن جهة أخرى بين المجتمع المدني والدولة النابعة من القمع، وهذا تحدي أمام إنشاء آليات مناسبة للمشاركة، إضافة إلى ذلك فإن منظمات المجتمع المدني التونسي تشعر بالقلق إزاء الافتقار لمبدأ الشفافية، وعدم الوصول إلى المعلومات في الشؤون العامة، ويعتقد أن هذا التحدي يعيق قدرتهم على المراقبة الفعالة لأداء المؤسسات العامة.¹

¹ Building Bridges report- Civil Society in Tunisia, 15 April 2013, p:12.

<https://www.ncvo.org.uk/> (05/11/2020)

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

تبقى أغلب منظمات المجتمع المدني التونسي في موقف احتياطي تجاه التطورات السياسية المستقبلية دون اتخاذ موقف بالتعاون أو المعارضة، هذا ما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين المجتمع المدني والمواطن والدولة، وقد أكدت منظمات المجتمع المدني التونسية الحاجة إلى دمج قضايا التنمية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين إلى جانب المطالب الداعية إلى الديمقراطية والحقوق السياسية وحقوق المرأة، كما يعتقدون أن البعد التنموي انعكس سلبا على السياسات الاقتصادية والاجتماعية نظرا لأزمة التوزيع غير العادلة التي لم تتبع من احتياجات الناس، بل من النخبة الحاكمة التي أعطت الأولوية للتكامل الدولي على التنمية الداخلية، ويحتاج هذا الاهتمام المتزايد في مجالات الاقتصاد والتنمية إلى تعزيز معرفة منظمات المجتمع المدني في مجالات السياسة وفي مراقبة هذه السياسات.¹

كما تبنت الجزائر ضمن توجهاتها الإصلاحية إلى تعزيز مبدأ الديمقراطية التشاركية بشراكة أوروبية أممية كما تطرقنا إليه في الفصل الثالث وذلك بإجراء مقابلة مع مسؤولين في مقر كابدال:

أولا: تقييم الديمقراطية التشاركية في الجزائر من خلال برنامج كابدال:

لقد تم تحديد طبيعة مشاركة منظمات المجتمع المدني في برنامج "كابدال"، وتم تصنيفها بالنظر إلى قدراتها الحالية إلى أربع (04) فئات هي:²

➤ **الفئة 'أ':** متابعة برنامج تكويني لتعزيز قدراتها القاعدية، من أجل تحسين تسييرها الداخلي وخبرتها في مجال نشاطها وتعزيز صلتها مع الفئات المستهدفة ومع السلطات المحلية، وهذا بهدف مشاركتها الفعلية في حياة الجماعة المحلية.

➤ **الفئة 'ب':** يسمح لها على المدى المتوسط بالارتقاء من مستوى تنفيذ أنشطة ظرفية ومنفصلو إلى مستوى إدارة مشروع متكامل يساهم في التنمية المحلية.

➤ **الفئة 'ج':** المشاركة كشريك لبرنامج "كابدال" وبرعاية من طرف جمعية ولائية أو وطنية في إدارة مشروع تتعلم من خلاله كيفية تعزيز أثر عملها على التنمية المحلية المستدامة.

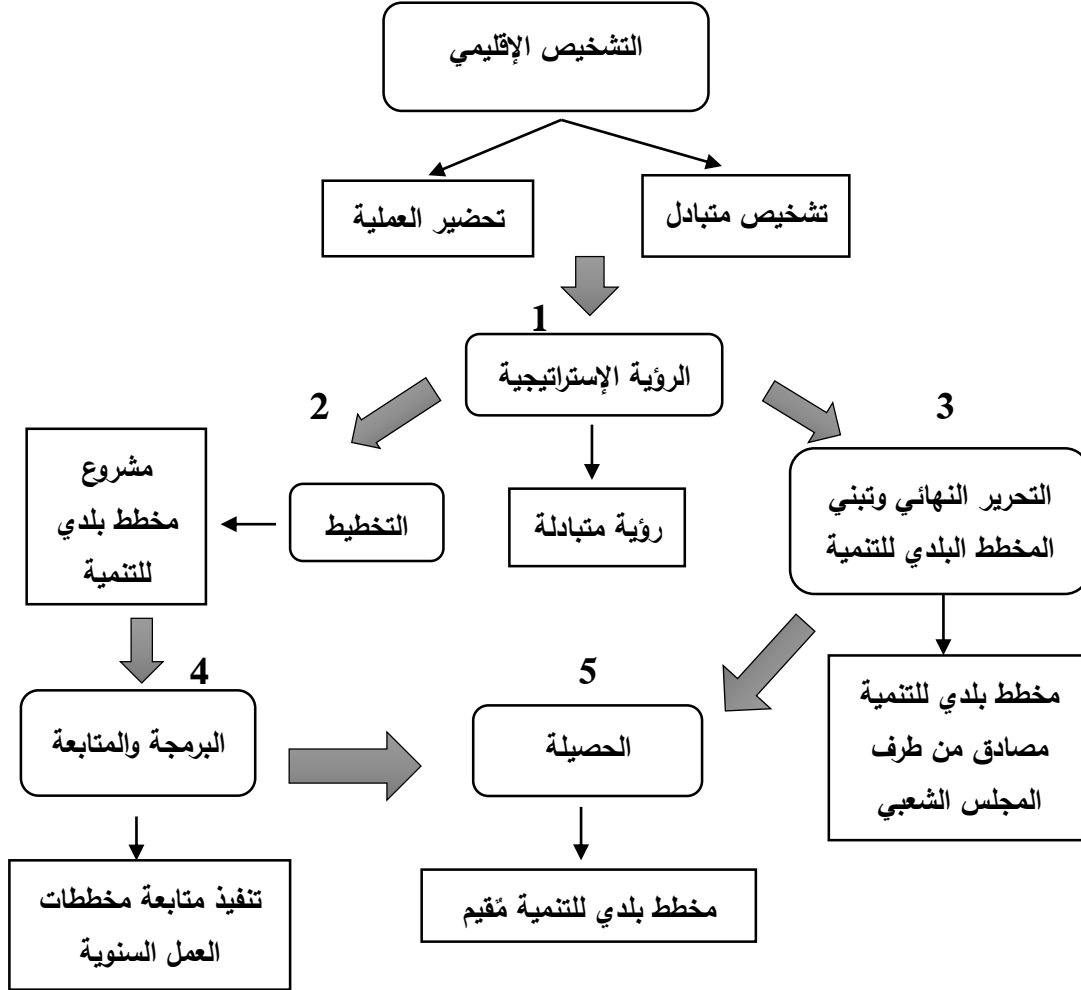
¹ Ibid.

² كابدال: شراكة ثلاثية مبتكرة من أجل الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، كراسة من طرف وحدة تسيير مشروع كابدال، تم الحصول على هذه الكراسة من خلال زيارة ميدانية لمقر مشروع كابدال، الجزائر العاصمة، يوم/ وعلى الساعة: ص: 19.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

➤ **الفئة 'ث':** تسيير مشروع استراتيجي للتنمية المحلية، كشريك لبرنامج "كابدال" وبدعم ومرافقة وثيقة من طرف فريق البرنامج للحصول على طريق الممارسة على مختلف أبعاد التنمية المحلية المندمجة والمستدامة.

مخطط رقم (22): مراحل إعداد المخطط البلدي للتنمية



المصدر: كابدال: شراكة ثلاثية مبتكرة من أجل الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، كراسة من طرف وحدة تسيير مشروع كابدال، تم الحصول على هذه الكراسة من خلال زيارة ميدانية لمقر مشروع كابدال، الجزائر العاصمة، يوم: 2020/02/06، على الساعة: 10:14، ص: 22.

إن مضامين المخطط البلدي للتنمية من مقاربة الجيل الجديد تقتضي اتباع العديد من المراحل لتوفير الظروف الملائمة لنجاح هذا المخطط المنهجي، وهذا ما تقتضيه المقاربة التشاركية من آليات رسمية لمشاركة مختلف المواطنين في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من منظور المقاربة التشاركية تحت

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

غطاء مشروع الشراكة الثلاثية (الجزائر، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة للتنمية) الذي تم التطرق اليه في الفصل الثاني، ولذلك فإن مخطط التنمية على المستوى المحلي يتخذ مراحل ترابطية التي تم ادراجها في المخطط رقم (22):

1. التشخيص الإقليمي التشاركي: يمثل مرحلة هامة على مستويين:¹

❖ **المستوى الأول:** يسمح باكتساب المعارف حول حالة وتوجهات تنمية البلدية وذلك بغية

وضع نقطة انطلاق للمخطط البلدي للتنمية.

❖ **المستوى الثاني:** يمثل التشخيص في تحليل الحالة الراهنة، وكذا السياق الخارجي للبلدية

(الإطار القانوني والمؤسساتي، التوجهات الاقتصادية...) وذلك بغية استنباط فهم مشترك لنقاط القوة والضعف، وإضافة الى الفرص والمعوقات، ومن ثم تحديد للرهانات ذات الأولوية بالنسبة للتنمية المحلية.

تسمح هذه المرحلة الأولى بوضع صورة مشتركة لواقع الإقليم من خلال وجهات النظر المختلفة

لكل فاعل من الفاعلين المحليين.²

🚩 **تحضير العملية:** ويتمثل في تحديد وبدقة المقاربة والمراحل الكبرى والموارد اللازمة والجدول

الزمنية الأولية بالإضافة إلى المسؤوليات المتعلقة بسير العملية، ويعزز التنفيذ الجيد لهذا التحضير التعاون الفعال ما بين الأطراف الفاعلة، ومن الممكن كذلك أن يعزز تعبئة مواردها وتقاسمها (الخبرات،

الموارد البشرية والمالية...) في إعداد وتنفيذ المخطط.³

كما يسمح هذا التحضير الجيد للمسار لكل الفاعلين تقاسم فهم مشترك للأهداف الواجب بلوغها

ويضمن توجيه الجهود في نفس الاتجاه، ومن بين المبادئ والقيم التي ستتوجه العمل وفق هذه المقاربة:

الديمقراطية التشاركية والشمولية والتضامن، الاحترام وأولوية الصالح العام، هذا الأسس تضمن نجاح

¹ دليل منهجي لإعداد: المخطط البلدي للتنمية "من الجيل الجديد"، برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية/ البلديات النموذجية (كابدال): الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية للتنمية الجزائرية، اصدار كابدال، 2018، زيارة ميدانية لمقر برنامج كابدال، الجزائر العاصمة (بئر خادم)، يوم: 2020/02/06، الساعة: 10:14 صباحا، ص: 21.

² المرجع نفسه، ص: 21.

³ المرجع نفسه.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

المسار من خلال المشاركة المختلفة للأطراف الفاعلة في النقاشات والقرارات التي يتم اتخاذها في اعداد وتنفيذ المخطط البلدي للتنمية.¹

1. **الرؤية الاستراتيجية:** تتمثل في جملة قصيرة مكتوبة تصيغ رؤية مستقبلية واضحة يتمناها كافة الفاعلين في أفق 15 إلى 20 سنة، وتحدد الرؤية التحسينات المرجوة في تلك الحالة المستقبلية للبلدية بما في ذلك كيفية الوصول إليها وضمان تموقع البلدية في تلك الوضعية المنشودة، ويتعلق الامر إذاً بتحديد البلدية التي نريدها في ذلك الأفق الزمني.

2. **التخطيط:** وهي مرحلة مهمة في صياغة المحاور الاستراتيجية والأهداف المنشودة واستراتيجيات العمل التي تسمح بالتقدم نحو الرؤية الاستراتيجية وذلك بتحديد النتائج التي يستوجب تحقيقها في أفق عمليتي لخمس سنوات، وبالتنسيق بين الرؤية والتشخيص، تتمثل مرحلة التخطيط للمخطط البلدي للتنمية في اختيار الوسائل التي يجب تفضيلها واستراتيجيات العمل التي يجب انتهاجها، وتشمل هذه المرحلة صياغة المشروع التمهيدي للمخطط البلدي للتنمية بما في ذلك توزيعه على كافة الفاعلين في البلدية.²

3. **الصياغة النهائية للمخطط البلدي للتنمية والمصادقة عليه:** لضمان تنفيذه يجب استكمال المخطط البلدي للتنمية وإيداعه لدى المجلس الشعبي البلدي للمصادقة عليه عن طريق المداولة.³

4. **البرمجة والمتابعة:** تهدف هذه المرحلة الى ترجمة المخطط إلى خطط عمل سنوية تترجم الأهداف واستراتيجيات العمل إلى مشاريع ملموسة، وهنا يتم التركيز على صياغة الإجراءات والمشاريع وترتيبها حسب الأولويات وتقييم مدى جدواها.⁴

تتضمن خطة العمل السنوية دقة طرق التنفيذ (المؤشرات والنقاط المستهدفة، والمسؤوليات، الميزانيات، الجداول الزمنية)، ويتركز هذا النجاح على عوامل مختلفة منها مدى تحفز الفاعلين وكذلك نوعية أدوات

¹المرجع نفسه، ص: 24.

²المرجع نفسه، ص: 21.

³المرجع نفسه.

⁴المرجع نفسه.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

المتابعة، كما يتركز على استعمال أدوات الاتصال (التوعية، الاعلام)، وآليات تعبئة الفاعلين، وتسمح المتابعة السنوية لخطط العمل بالتأكد من تقدم استراتيجيات العمل والمشاريع.¹

5. **الحصيلة:** يهدف هذا التخطيط إلى تحسين المستمر من خلال مسار دوري، ولذلك فإن أهمية تنفيذ هذا المخطط هو التقييم الذي يتضمن مراجعة العملية ومدى بلوغ الأهداف المحددة عند التخطيط.²

جدول رقم(29): أهم المشاريع المحفزة للتنمية المحلية في إطار برنامج كابدال التي تم اختيارها

اسم المشروع	الهدف من المشروع	درجة الفعالية
مشروع نور الأمل	لإنشاء ورشة أعمال حرفية وتقليدية لفائدة 50 امرأة في حالة استضعاف - جمعية "أمل الحياة" للأمراض السرطانية-بلدية الغزوات ولاية تلمسان يهدف إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي للنساء والحرفيات في حالة استضعاف في ديناميكية التنمية المحلية من خلال الحرف اليدوية.	1.تكوين وتعزيز المهارات الحرفية لفائدة مجموعة من 50 امرأة. 2.إنشاء وتجهيز ورشة حرفية، ونقطة بيع دائمة لتسويق المنتجات. 3.تثمين منتجات النساء الحرفيات، والترويج لها محليا ووطنيا.
مشروع شركتنا- برنامج مقاولاتية من أجل تنمية الصناعة المحلية	جمعية ريادة بلدية مسعد ولاية الجلفة، يهدف إلى: المساهمة في تثمين الثروة والموارد الرعوية المحلية، من خلال تعزيز الصناعات التقليدية للجلود والصوف، وكذا إتاحة فرص عمل للخريجين الشباب من معهد التكوين لمسعد، تخصص (دباغة الجلود وتحسين دخل المرأة العاملة في صناعة المنسوجات الصوفية التقليدية.	1.إنشاء(03) شركات ناشئة ((02) في مجال دباغة الجلود و01 في المنسوجات والصوف) لفائدة 16 امرأة ناشطة في صناعة المنسوجات التقليدية و26 شابة و06 من الخريجين المتكونين الشباب في المعهد الوطني المتخصص لدباغة الجلود. 2.تعزيز مهارات وقدرات الشباب في تسير المؤسسات المصغرة. 3.تحسين إنتاج منتجات الصوف. 4.إنشاء نقاط البيع.

¹المرجع نفسه.

²المرجع نفسه.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

1. تكوين 32 شابا في مجال التنشيط في الصحة المجتمعية، وتعبئتهم من أجل مدينتهم. 2. وضع نموذج لنظام تنسيق بين القطاعات في مجال الصحة المجتمعية يشمل جميع الفاعلين المحليين ذي صلة بالصحة الحضرية.	تكوين 32 شابا في مجال الصحة المجتمعية -المدينة الجديدة على منجلي جمعية مديري ومسيري ومؤطر النشاطات التربوية وتكوين الشباب.	مشروع مدينتي الصحية:
1. تكوين 45 شاب على تقنيات البستنة وتهيئة الفضاءات الخضراء، على مستوى حاضنة حي 500 سكن في الخروب. 2. تكوين 9 شباب في تسيير الحاضنات الجماعية، و 36 شاب لإنشاء حاضناتهم الخاصة. 3. إشراك سكان الإقليم والسلطات المحلية في الحفاظ على البيئة وتهيئة المساحات الخضراء في المناطق الحضرية.	إحياء مهنة البستنة في المناطق الحضرية-جمعية أصدقاء البيئة بلدية الخروب أهدافه: هو زيادة فرص العمل للشباب العاطلين في المناطق الحضرية الخروب، ماسينيسا، على منجلي) من خلال الترويج لمهنة البستنة، والحفاظ على المحيط الحضري، بالإضافة المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدية من خلال إحياء مهنة البستنة الحضرية لفائدة الشباب.	مشروع التدفق الأخضر
1. تكوين 75 حرفي 40 امرأة و 35 شاب على إتقان تقنيات الصباغة بألوان طبيعية. 2. زيادة دخل الحرفيين والحرفيات من بيع مواد الصباغة الزربية والنباتات في الأسواق المحلية والجهوية.	تثمين شباب ونساء " الغورارا" من خلال تكوين وتطوير الإنتاج الحرفي - جمعية حقوق الطفل والمراهق والمرأة الحرفية (ADEAFA) بلدية تميمون ولاية أدرار، يهدف إلى زيادة الفرص الاقتصادية المنبثقة من الأنشطة الحرفية التقليدية، من خلال إدماج الأصباغ الطبيعية في مسار الإنتاج.	مشروع ألوان تميمون

المصدر: منح الدعم المالي لفائدة 11 مشروع جمعي للتتمية المحلية، بيان صحفي، وثيقة متحصل عليها من خلال زيارة ميدانية لمقر برنامج كابدال، بئر خادم، الجزائر، بتاريخ: 06-02-2020، على الساعة 14:10 صباحا.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

في مقابلة قمنا بها مع السيد (ت.ع م) خلال زيارتنا الميدانية لمقر برنامج كابدال للاستطلاع أكثر حول واقع برنامج كابدال، وحيثيات تطبيقه وفق القرارات والمبادئ المنصوص عليها وفق القانون، والاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة، أوضح السيد (ت.ع م)، أن برنامج كابدال تم تنفيذه على المستوى المحلي وتوزيعه عبر المناطق المصنفة في الاتفاقية، إلا أنه واجه تحديات وعراقيل، وذكر في هذا الشأن أهم العراقيل:

1. **بالنسبة للمجتمع المدني:** هناك صعوبة في إشراكه خصوصا إشراك النساء، ففي بعض المناطق المتحفظة في هذا المجال وكذلك بالنسبة للشباب كانت هناك صعوبة في إشراكهم بسبب عدم ثقتهم في البرنامج بالإضافة للفهم الخاطئ من البعض الذين كانوا يتصورون أن البرنامج سيقوم بتوزيع أموال على المشاركين فيه في حين أن البرنامج جاء بخبرات لتنمية قدرات الفاعلين المشاركين من أجل تحقيق عملية التنمية وبالمقابل عدم وجود عراقيل على المستوى المؤسسي البلدية.

2. **ضعف تأهيل منظمات المجتمع المدني لإنجاز مشاريع فعالة في التنمية المحلية:** حيث أن البرنامج وضع إعلان للجمعيات لتقديم مشاريع تنموية ولكن المشاريع المقدمة لا تعبر عن مستواها أو نضجها حيث تمت المشاركة ب 43 مشروع وبعد دراسة المشاريع تم اختيار 16 مشروع وعلى هذا الأساس تم إنشاء حاضنة مشاريع تنموية مندمجة في ثلاثة أسابيع وثلاث مراحل وفي الأخير تم اختيار 11 مشروع السابق الذكر.

3. **كيفية إقناع الناس بالمشاركة في برنامج كابدال.**

4. **تعبئة الفاعلين على المستوى المحلي:** تجاوزها ولكن بعد الدورات التكوينية، كان هناك حماس من طرف الفاعلين خصوصا بعد التطرق للرؤية المستقبلية للبلدية بعد 15 أو 20 سنة¹.

مقارنة مع تونس فإن توجهاتها الإصلاحية كان ضمن الحوار الثلاثي بين الحكومة والمجتمع المدني والاتحاد الأوروبي كما تطرقنا إليه في الفصل الثالث، باعتبار تونس أحد شركاء الاتحاد الأوروبي في منطقة

¹ مقابلة مع السيد (ت.ع م)، مكلف بالإعلام في برنامج كابدال، المركز الوطني للبحوث المطبقة على السكان والتنمية **ceneap**، الجزائر، بتاريخ: 2020/02/06، على الساعة 10:00 صباحا.

***الميزانية التشاركية** : هو مجموعة واسعة من الآليات الإجرائية والممارسات السياسية، كما أنها صندوق مالي يوجد على مستوى الحي يسمح بالتصرف في مبلغ صغير من المال. للمزيد من المعلومات انظر، تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، مكتب تونس، دن، ص: 18.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

الجوار الجنوبي، وتتعرض التزامات الاتحاد الأوروبي إلى دعم الانتقال الديمقراطي في تونس التي تواجه مجموعة من التحديات المتداخلة في سياق إقليمي هش والمتمثلة في تعزيز الديمقراطية، ومعالجة الظروف السوسيو اقتصادية الصعبة، والتصدي لتهديدات الإرهاب، مقابل الوضع الذي تحظى به تونس على الطموح المشترك لتعزيز العلاقات الثنائية في كل المجالات الممكنة.¹

في إطار الشراكة المميزة يعمل الاتحاد الأوروبي من خلال سياساته القطاعية على استغلال كل الفرص الممكنة لدعم الانتقال الديمقراطي، وتقوية الروابط بين تونس والاتحاد الأوروبي، وقد تم إشراك المجتمع المدني التونسي نظرا للدور الهام الذي قام به في تعزيز الانتقال الديمقراطي وتحصله على جائزة نوبل للسلام للجنة الرباعية للحوار الوطني سنة 2015، أولا من خلال الحوارات الثلاثية المنتظمة حول أهم المجالات التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس والتي تعقد اجتماعات متعددة.²

في هذا السياق دعت منظمات المجتمع المدني التونسي * الاتحاد الأوروبي إلى عقد اتفاق حول العدل وتكافؤ الفرص في التعامل مع المهاجرين، وإلغاء التأشيرة بالنسبة للإقامة قصيرة المدى للمواطنين التونسيين والأوروبيين، كما تم الحرص على إشراك المجتمع المدني في إطار الحوار الثلاثي الأطراف لتعزيز الشفافية تجاه مختلف الأطراف الفاعلة لكنها تأسف على حرص الاتحاد الأوروبي على الشروع في هذه المفاوضات في سياق اقتصادي وسياسي واجتماعي في ظل الاضطرابات الجهوية المتزايدة.³ كما دعت منظمات المجتمع المدني التونسي الحكومة التونسية إلى الشروع في حوار بناء ودائم مع المجتمع المدني خاصة في رسم السياسة العامة وتبادل المعلومات ووضع آليات رسمية للحوار.⁴

¹ الاتحاد الأوروبي، "العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتونس"، بروكسل، 29 نوفمبر 2016.

[https://eeas.europa.eu/\(21/03/2021\)](https://eeas.europa.eu/(21/03/2021))

*تتمثل منظمات المجتمع المدني التونسي في 20 منظمة وجمعية نذكر منها: الاتحاد العام التونسي للشغل، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، جمعية الطلبة والمتدربين الأفارقة بتونس، الشبكة الأور ومتوسطة الحقوق. للاطلاع أكثر انظر المرجع السابق.

² المرجع نفسه.

³ منظمات المجتمع المدني تنتقد مشروع الاتحاد الأوروبي حول المهاجرين، أنباء تونس، أكتوبر 2016.

[http://www.kapitalis.com/anbaa-tounes/\(21/03/2021\)](http://www.kapitalis.com/anbaa-tounes/(21/03/2021))

⁴ المرجع نفسه.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

كما رافق الدور جديد للمجتمع المدني التونسي مرافقة الجماعات المحلية ومشاركته في العمليات التنموية المحلية، أقر المشرع الجديد في تونس تكليف مجلس الجماعة في أول اجتماعاته أحد أعضائه ونائبا له بالتواصل مع المواطنين ووسائل الإعلام ومكونات المجتمع المدني وفق جدول زمني محدد، كما ألزم المشرع المجالس المحلية، والمجتمع المدني وتلقي الشكايات المرفوعة من طرف المواطنين للمجلس.¹ لتعزيز هذا الدور عززت مجلة الجماعات المحلية التونسية لسنة 2018 هذه الخطوة بإمكانية إحداث لجنة خاصة بناء على طلب من مكونات المجتمع المدني تتكفل بمتابعة سير المرافق العامة في مجالات الصحة والنقل والبيئة، وقد دفع الانتقال الديمقراطي في الجهات الداخلية بالعديد من السياسيين والاجتماعيين إنشاء نسيج جمعياتي ذي طابع جهوي لتدارك النقص التنموي، إلا أنها تعيش صعوبات من الناحية الهيكلية نظرا لطبيعة الانتقال الديمقراطي وعن حداثة التجربة لدى المجتمع التونسي.²

كما تم اختيار تجربة الميزانية التشاركية* خلال سنة 2013 في 19 بلدية، فتحت جزءا من الميزانية البلدية لقار المواطنين، بمبالغ تتراوح بين 100.000 و 550.00 دينار، إلا أن البلديات مضطرة إلى التخلي عن آلية الميزانية التشاركية، تبين وفق مذكرة شارك في التوقيع عليها صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والهيئة العامة للاستشفاء ومرافقة المسار اللامركزي، تم توجيهها إلى الولاية ورؤساء النيابات الخصوصية في جوان 2017، إذ لا يقع إسناد المساعدات المالية للجماعات المحلية إلا إذا قامت بإعداد برنامج استثماري سنوي يشمل جميع الاعتمادات المدرجة في ميزانية البلدية.³

¹ عبد الرحيم، "السلطة المحلية في الدستور الثاني للجمهورية التونسية". مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد(08)، عدد(04)، 2019، ص: 61-62.

² المرجع نفسه.

³ تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، مكتب تونس، دن، ص: 18-19.

*الميزانية التشاركية: عبارة عن جهاز لصنع السياسات العامة يهدف إلى إشراك المجتمع في عملية تخصيص الميزانية العامة، كما تشير إلى مشاركة المواطنين في الموازنات العامة، بما في ذلك آليات تدخل المجتمع المدني في تحليل سياسات الإنفاق كمدخل للمشاركة في النقاش العام حول استخدام الموارد العامة، والتي تكون على المحلي للحكومة. للاطلاع أكثر: عادل إنزارن، "الميزانية التشاركية كآلية لتكريس مشاركة المواطن". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد(06)، عدد(01)، جانفي 2019، ص: 435.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

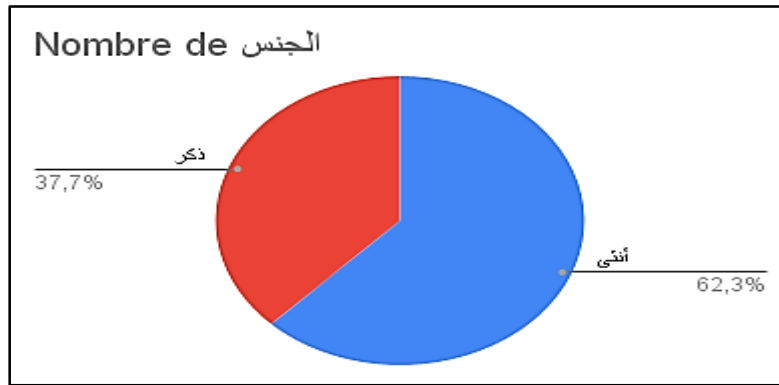
المطلب الثالث: تقييم درجة فعالية المجتمع المدني الافتراضي (دراسة استطلاعية + استمارة معلومات) -دراسة مقارنة-

تعد الاستمارة والدراسة الاستطلاعية من الأدوات والآليات المهمة التي يستند إليها الباحث في جمع المعلومات والمعطيات حول الظواهر والمشاكل التي يسعى إلى تحليلها، وفهمها واستقراء محتواها، للوصول إلى النتائج، وقد تم استخدام كل من الاستمارة في تقييم المجتمع المدني الافتراضي خلال عملية الانتقال الديمقراطي باعتباره فاعل جديد في إحداث التغيير منذ 2011، وتوزيعها على مجتمع الدراسة، حيث تم اختيار العينة القصدية، في حين تم استخدام الدراسة الاستطلاعية في تونس بهدف التقرب أكثر من المجتمع التونسي وفهم موقع المجتمع المدني الافتراضي في العملية الانتقالية، خاصة في ظل انتشار وسائل التكنولوجيا الجديدة، إضافة إلى سعينا للوصول إلى نتائج دقيقة في إطار صعوبة الحصول على المعلومات والأبحاث العلمية التي طرحت هذا الموضوع، وقد تم إجراء الدراسة الاستطلاعية في تونس بنفس الأسئلة المقدمة في الجزائر بهدف إجراء المقارنة وتحديد أيهما ذو فعالية في البيئتين.

أولاً: معالجة البيانات الشخصية (الجزائر):

تم التطرق في المحور الأول إلى البيانات الشخصية لأفراد العينة، حيث تم توجيه الأسئلة إلى النخبة المثقفة في تونس وتهدف هذه المعطيات إلى فهم مدى فاعلية المجتمع المدني بالنسبة إليهم.

الشكل رقم(15): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس



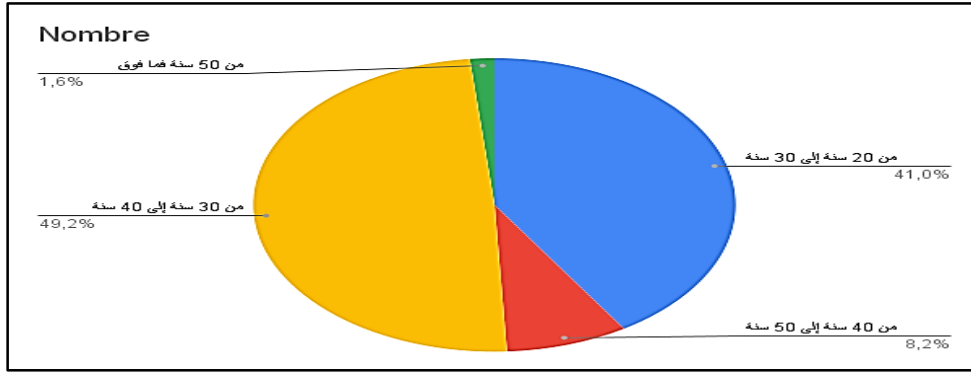
المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel

من خلال النتائج الموضحة في الشكل أعلاه يتبين لنا أن أفراد عينة الدراسة مكونة من نسبة الإناث أكثر من الذكور، حيث بلغت نسبة الإناث 63.3%، أما النسبة المتبقية كانت من نصيب الذكور

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

37.7%، نستنتج من خلال هذه النتائج على مجتمع البحث إهتمام الإناث أكثر من الذكور بموضوع المجتمع المدني الافتراضي رغم تميز المجتمع الجزائري بسيطرة الجنس الذكوري على الجنس الأنثوي.

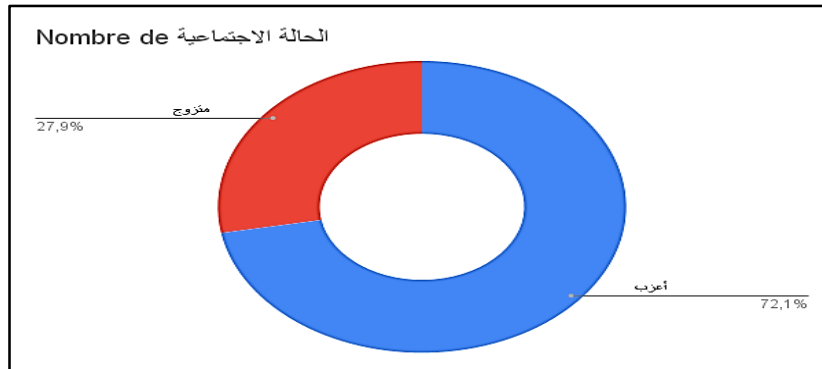
الشكل رقم(16): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن



المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel

نستخلص من النتائج الموضحة في الشكل أعلاه بعد توزيع سن المبحوثين على أربع فئات، أن النسبة الأكبر هي الفئة التي تتراوح أعمارها من 30 سنة إلى 40 سنة أي بنسبة 49.2%، ثم تليها الفئة التي تتراوح أعمارها من 20 سنة إلى 30 سنة أي بنسبة 41%، ثم في المرتبة الثالثة الفئة التي تتراوح أعمارها من 40 سنة إلى 50 سنة بسبة بلغت 8.2%، ثم تليها أخيرا فئة من 50 سنة فما فوق بنسبة 1.6%، ومنه نستخلص أن مجتمع البحث هو مجتمع شبابي بالدرجة الأولى الذي لعب دورا مهما في التغيير السياسي والمطالبة بالإصلاحات الجديدة، مقابل مكافحة الفساد والمحسوبية، وتفعيل المجتمع المدني ضمن اطار شبابي بعيدا عن سيطرة الدولة.

الشكل رقم(17): توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية



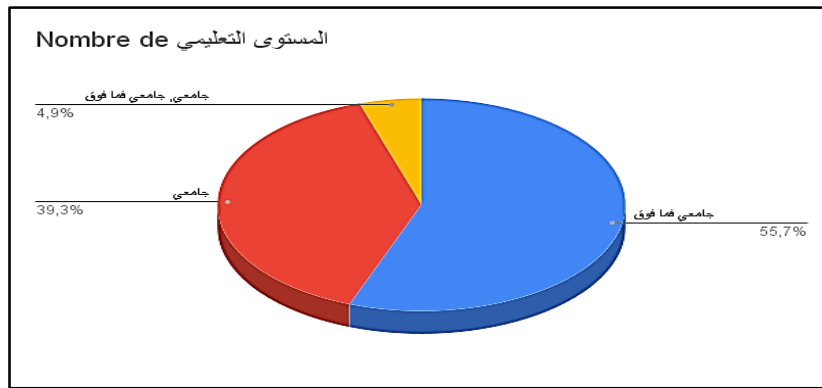
المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel

توضح البيانات في الشكل أعلاه أن أفراد العينة مثلت فئتين فقط، الأولى فئة العزاب حيث بلغت بنسبة 27.1%، ثم تليها فئة المتزوجين بنسبة 72.9%، ومنه يتضح لنا أن فئة العزاب الأكثر استخداما

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

للأنترنت وهي فئة عمرية شبابية، نظرا لتفاعلها الدائم مع وسائل التكنولوجيا الجديدة التي سبق وأن تحدثنا عنها في الفصل الرابع، وتحظى هذه الفئة بحيز زمني واسع لاهتمامها بالانترنت وخاصة استخدامها لمختلف مواقع التواصل الاجتماعي نظرا لادمانها المفرط في التعامل معها مقارنة بفئة المتزوجين حيث ترجمت النسبة ضعف استخدامها وتفاعلها مع شبكة الأنترنت نظرا للفسحة الزمنية التي تميزه عن الفئة الشبابية.

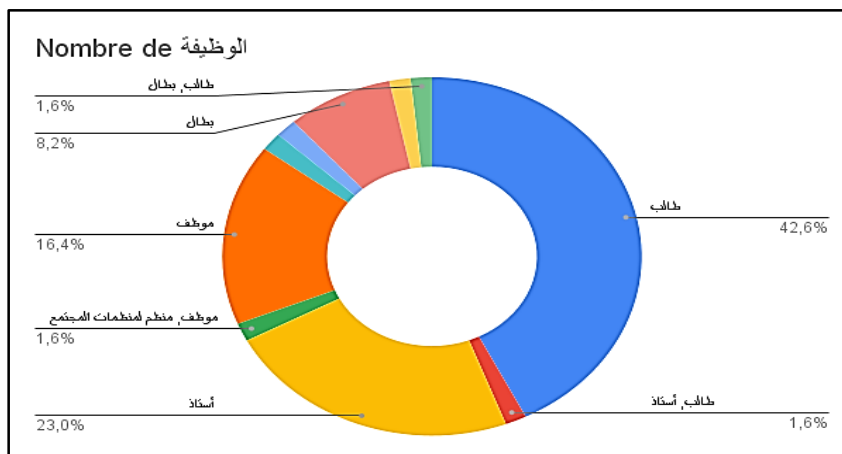
الشكل رقم(18) : توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي



المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الشكل أعلاه أن غالبية المبحوثين من فئة جامعي فما فوق حيث بلغت النسبة 55.7%، ثم تليها فئة جامعي التي بلغت 39.3%، وبعدها فئة جامعي وجامعي فما فوق 4.9%، نستنتج من خلال البيانات أن الطبقة المثقفة التي تم اختيارها تعد الأكثر تفاعلا مع التكنولوجيا الجديدة والأكثر حضورا عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

الشكل رقم(19): توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة



المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

نستنتج من خلال الشكل أعلاه أن غالبية المبحوثين هم طلبة بنسبة 42.6%، ثم يليها فئة الأساتذة حيث بلغت النسبة 23%، تليها فئة موظفين بنسبة 16.4%، ثم فئة بطالين بلغت النسبة 8.2%، في حين أن فئة طالبة بطالين وطالب أستاذ وموظف منظم للمجتمع المدني تقاسمت النسبة بينهم 1.6%، وعليه يمكن القول أن أفراد العينة في مجتمع البحث مثلت فئة الطلبة لأنهم الأكثر تفاعلا في استخدام الأنترنت، إضافة إلى اهتمامهم الكبير بالأحداث والأخبار التي تهتم مستقبلهم خاصة في مجال التشغيل والسياسات والقرارات الصادرة ذات الشأن العام، وكذا لجوئهم إلى مواقع التواصل الاجتماعي بدلا من الإعلام التقليدي مثل الجرائد والتلفزيون والغذاعة، نظرا لتمييزها بتدفق الإتصال وتبادل المعلومات والآراء بصورة آنية تفاعلية، و المشاركة في حلقات النقاش في مختلف المواضيع التي تهتم بالقضايا الراهنة.

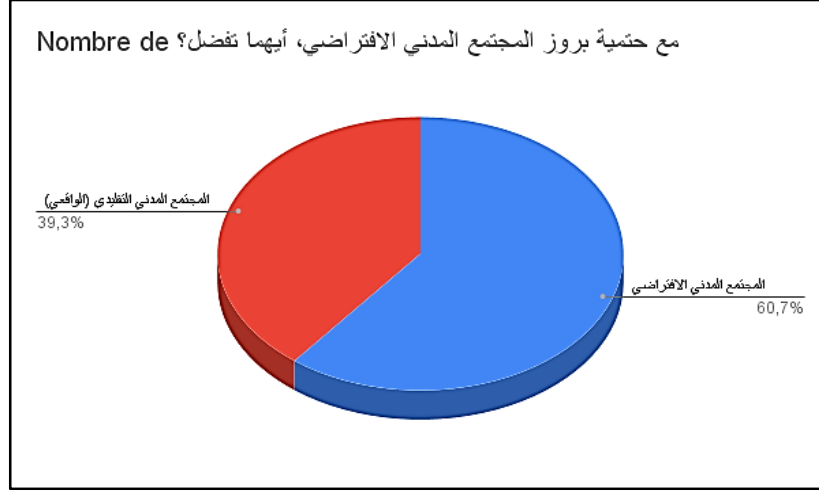
ثانيا: معالجة البيانات المتعلقة بالمجتمع المدني الافتراضي في الجزائر

تضمن هذا المحور أسئلة موجهة إلى النخبة المثقفة في الجزائر حول أفضلية المجتمع المدني الواقعي أم الافتراضي، وأهم مميزاته، وتهدف هذه الأسئلة إلى فهم وتحليل موقع المجتمع المدني الافتراضي في البيئة الجزائرية خاصة في ظل التطورات التكنولوجية الجديدة التي فرضتها العولمة وكانت إحدى الأسباب التي أدت إلى التغيير منذ 2011 عبر مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر، كما تهدف إلى تقييم مدى فاعلية وفعالية هذا الفاعل غير الرسمي الجديد في عملية الانتقال الديمقراطي، مع إبراز التحديات وتقديم مقترحات لتفعيل دور المجتمع المدني للتكيف مع المستجدات الراهنة والمستقبلية.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

الشكل رقم (20): إجابات أفراد العينة المتعلقة

أيهما أفضل المجتمع المدني الواقعي أم الافتراضي



المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel

تناول السؤال الأول الموجه لأفراد العينة في الجزائر:

مع حتمية بروز المجتمع المدني الافتراضي، أيهما تفضل: المجتمع المدني الواقعي، أم المجتمع المدني الافتراضي؟ مع تقديم تعليل عن الإجابة، وبينت النتائج من خلال الشكل أعلاه:

❖ نجد 39.3% من أفراد العينة يفضلون المجتمع المدني الواقعي عن المجتمع الافتراضي.

❖ نجد 60.7% من أفراد العينة يفضلون المجتمع المدني الافتراضي عن المجتمع المدني الواقعي.

وقد علل أفراد العينة سبب تفضيلهم المجتمع المدني الواقعي عن الافتراضي فيما يلي:

❖ الواقعي أكثر فعالية وحضورا.

❖ يجسد الموضوعية والشفافية بحضور كل المهتمين، المجتمع المدني الافتراضي لا يعتمد إلا في الضرورة القصوى.

أما أفراد العينة الذين فضلوا المجتمع المدني الافتراضي عن الواقعي كانت مبرراتهم كما يلي:

❖ إمكانية التواصل بسرعة.

❖ إمكانية التواصل مع الجميع عبر الشبكة العنكبوتية.

❖ له تأثير وحرية أكثر من الواقع.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

- ❖ على اعتباره يواكب التكنولوجيا ونشاطه يكون أكثر اتساعا وفعالية وبالخصوص في أوساط الشباب وسيكون أكثر انتشارا مستقبلا.
- ❖ كونه يساهم في تذليل العوائق والعقبات التي يتعرض لها المجتمع المدني التقليدي.
- ❖ لأنه يمثل ساحة للتعبير المرن، ولقدرته على استيعاب جميع الأطياف بمختلف أشكالها وتوجهاتها.
- ❖ تتماشى والواقع المعاش وكذلك سرعة المعلومة، وجانب آخر سلاسة التعامل بدون إحراج خصوصا بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من عدم إمكانية التواصل إما بسبب نفسي هو الحياء أو بسبب اجتماعي هو تقاليد وعرف المجتمع.
- ❖ يمنح حرية أكبر، وسريع في نشر المعلومات والتوعية والتعبئة الرأي العام.
- ❖ المجتمع المدني الافتراضي هو امتداد للمجتمع المدني التقليدي لكن في شكل أكثر تطورا وذلك من خلال توظيف وسائل التواصل الاجتماعي التي نشطت عملية الفعل الاجتماعي في المجتمع المدني وشجعت على تبادل الآراء بين مختلف فئات المجتمع داخل وخارج الوطن.
- نستنتج من خلال الإجابات المقدمة من طرف أفراد العينة أنهم يفضلون المجتمع المدني الافتراضي عن المجتمع المدني الواقعي وهذا لعدة أسباب نذكرها في النقاط التالية:
- 1. إن التطورات السريعة التي فرضتها العولمة ضمن تصورات وأفكار وسلوك متعارف عليها رسمت صورة نمطية جديدة في المجتمع الجزائري جوهره اتباع النشاط الالكتروني كفضاء افتراضي جديد هو بمثابة الوجه الحضاري الذي يمكن من خلاله الانفتاح أكثر والتفاعل بشكل كبير لتبادل الأفكار وفتح نقاشات يمكن من خلالها التأثير أكثر على الدولة وتشكل وسيلة ضغط لتغيير السياسات وتبني إصلاحات جديدة تواكب وتنكيف مع المستجدات الراهنة، اتخذت لدى الفرد الجزائري كثقافة جديدة ومنبر تواصل مستمر للتعبير عن آراءه خاصة في ظل التغيرات الحاصلة ضمن مسار الانتقال الديمقراطي، بأخذ ما يسمى الحرية والديمقراطية عبر فضاء افتراضي جديد بعيدا عن التقاليد المتعارف عليها خلال سنوات ماضية شكلت نوعا من الاستياء وخيبات الأمل في الأطراف الفاعلة منها الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

2. أصبح الواقع الافتراضي الأقرب والأنسب للارتقاء بالرؤى والتصورات التي تساعد الأفراد المستخدمين والنشطاء في أن يكونوا قيمة مضافة في عملية التنمية، والالتفاف حول القضايا المصيرية التي تحدد استقرار المجتمع نتيجة المشاركة في بناء الأفراد وتعزيز انتماءاتهم للمنظومة القيمية التي تم اختيارها بما يتلاءم مع حرياتهم ورؤاهم الجديدة للعالم، هذه الحرية مُنحت بفضل الفضاء الافتراضي الذي جعل المنظومة القيمية تتنافس لإقناعنا بالانتماء إلى إحداها دون إكراه أو شرط بفضل حرية الوصول إلى المعلومة دون رقابة بسبب الشكل الجيد الذي حققته من خلال قفزة نوعية من حيز رقابة السلطة، والاندماج في مضمار التفاعل الرقمي الذي يساعد على عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية من أجل نشر سلوكيات وقيم الثقافة الافتراضية،¹ الأمر الذي دفع المجتمع الجزائري التوجه نحو الفضاء الافتراضي بدلا من الواقعي الذي أصبح مجرد نسق قيمى مغلق من كل النواحي، خاصة وفي الآونة الأخيرة اتخذ الفضاء الافتراضي نسق قيمى مفتوح يتلاءم والقيم الاجتماعية والتفاعلية للمجتمع الجزائري.

3. إن الفئة التي فضلت المجتمع الافتراضي عن الواقعي هي فئة الشباب لأنه يعيش بين هويتين هما: هوية حقيقية يعرفون بها في مجتمعاتهم وتعد بطاقة تعريفهم في المجتمع، وهوية افتراضية يُعرفون بها في المجتمع الافتراضي، وهي الشخصية التي يتم إنشاؤها من طرف المستخدم الإنسان الذي يعمل كصلة وصل بين الشخص الطبيعي والشخص الظاهري للمستخدمين،² وقد ظهر جلياً خلال المسيرات الشعبية التي رافقت التغيير السياسي في الجزائر، حيث ظهر الشباب الجزائري الطوعي من منبر مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة الفيسبوك الذي منح مجال أوسع للشباب للتقرب أكثر سواء بأسمائهم الحقيقية أم المستعارة، وقد تضمنت مضامين تبحث عن إمكانية تحقيق الديمقراطية والحرية والتداول السلمي على السلطة، هذا الفضاء مكن الشباب الجزائري التخلص من القيود الاجتماعية والسياسية النابعة من الاستقلال الذاتي في التأثير على المجتمع ككل.

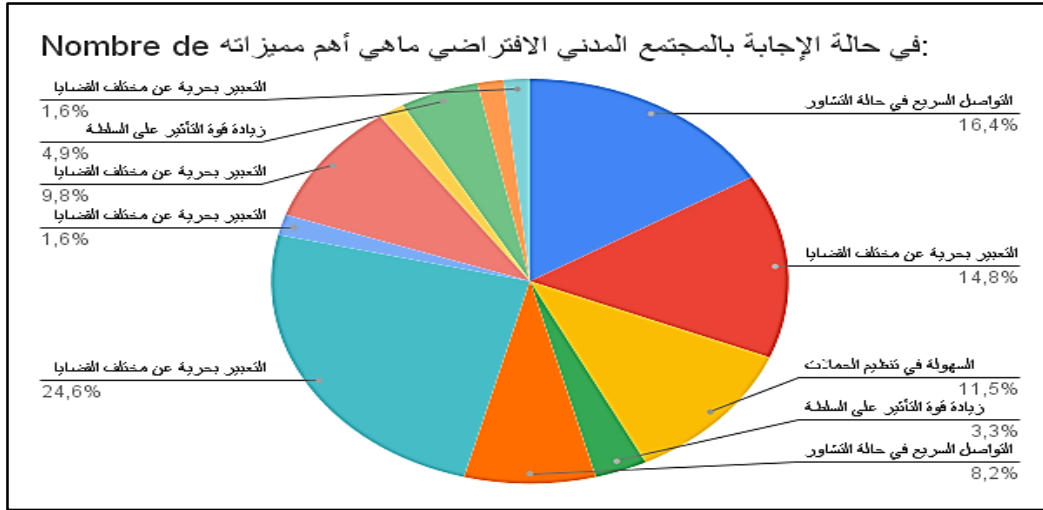
¹ منية قواسمي، " الميديا الجديدة ونشر القيم في المجتمع الافتراضي". المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، مستغانم، المجلد(04)، عدد(04)، 2019، ص: 17-18.

² زهية شابونية، وسام عطوم، "الشباب ما بين الواقع والمجتمع الافتراضي". مجلة دراسات اقتصادية، عدد(38)، أوت 2019، ص: 157.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

لذلك فإن مفهوم المجتمع المدني عند هابرماس الذي تطرقنا اليه في الفصل الأول ينطبق على المجتمع المدني الافتراضي في الجزائر، نظرا لإتاحة الفرصة لأفراد المجتمع الجزائري بالمناقشة وتبادل الآراء والحوار حول قضايا الشأن العام دون قيود مفروضة من قبل السلطة السياسية، إضافة إلى فكرة المجال العام الديمقراطي شكل نوع من التماسك الاجتماعي والترابط بين جميع أفراد المجتمع الجزائري في تحقيق التغيير السياسي والولوج إلى تحديد شعرات تحمل قيم المواطنة، سواء بين الدولة والمجتمع المدني، والمجتمع المدني والمواطنين.

الشكل رقم (21): إجابات أفراد العينة المتعلقة بمميزات المجتمع المدني الافتراضي



المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel

بقراءة النتائج المتوصل اليها والمحددة في الشكل أعلاه فإن مميزات المجتمع المدني

الافتراضي حسب إجابات أفراد العينة متباينة كما يلي:

❖ التعبير بحرية عن مختلف القضايا التي تخص الشأن العام بلغت النسبة 50.81%

❖ زيادة قوة التأثير على السلطة الحاكمة 8.2%

❖ التواصل السريع في حالة التشاور ونقل المعلومة في وقتها 24.6%

❖ السهولة في تنظيم الحملات التوعوية والتحسيسية للحفاظ على الأمن والاستقرار 0%

نستنتج أن ما يميز المجتمع المدني الافتراضي عن الواقعي من حيث الأدوار التي يقوم بها حسب إجابات أفراد العينة تنحصر في التعبير بحرية عن مختلف القضايا التي تخص الشأن العام، إضافة إلى التواصل السريع في حالة التشاور ونقل المعلومة بين أفراد المجتمع الجزائري، وهذا دليل على أن الأنشطة

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

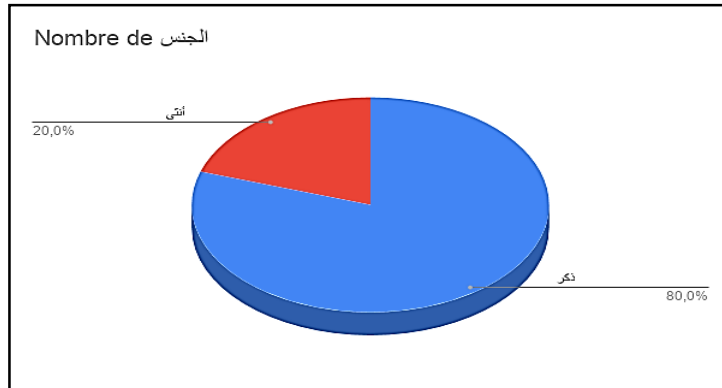
الاجتماعية مستحدثة عبر الشبكة الافتراضية أكثر تفاعلا في حشد وتعبئة المواطنين للمشاركة أكثر في التغيير السياسي والمطالبة بعدة إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية بما يتماشى وظروفهم المعيشية، إضافة إلى أن أغلب تشكيلات المجتمع المدني من الجمعيات والنقابات لجأت إلى نشر مواقفها وإعلاناتها الرسمية المساندة للحراك الشعبي عبر مواقع التواصل الاجتماعي للتقرب أكثر من المواطنين ولتأثير والضغط على صانع القرار للاستجابة المطلوبة.

مقارنة بتونس فقد تم استخدام المقابلة الالكترونية كإجراء مهم في الدراسة وكأداة لتحليل وتفسير موقع المجتمع المدني الافتراضي في تونس، خاصة وأن الظروف الراهنة فرضت علينا الاستعانة بهذه الأداة كبديل أفضل للتوصل إلى نتائج دقيقة.

أولا: معالجة البيانات الشخصية (تونس):

تم التطرق في المحور الأول إلى البيانات الشخصية لأفراد العينة، حيث تم توجيه الأسئلة إلى النخبة المثقفة في تونس وتهدف هذه المعطيات إلى فهم مدى فاعلية المجتمع المدني بالنسبة إليهم.

الشكل رقم (22): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

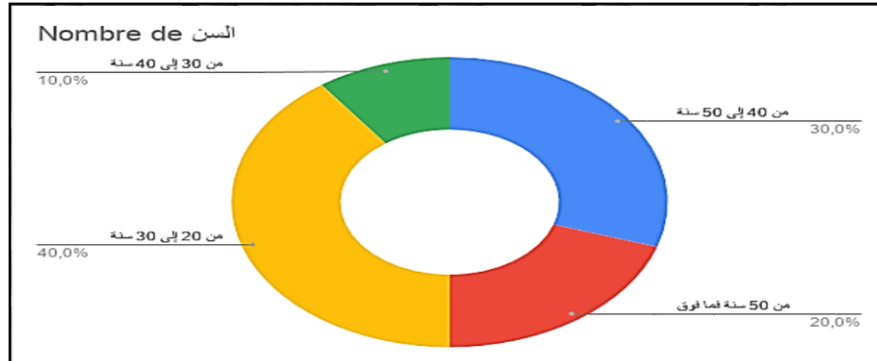


المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة الذكور الأكثر تمثيلا في دراستنا، حيث بلغ بنسبة 80%، في حيث بلغت نسبة الإناث 20%.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

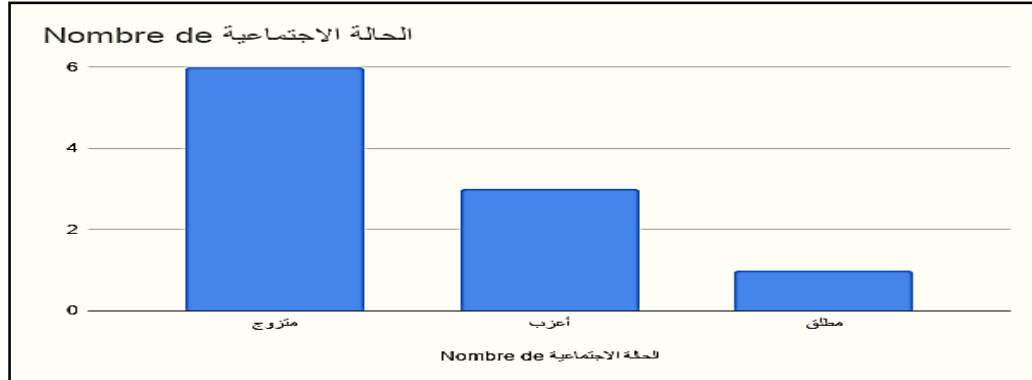
الشكل رقم(23): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن



المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel

نستنتج من خلال الشكل أعلاه، قدرت النسبة الاجمالية لأفراد العينة من سن 20 إلى 30 سنة 40%، في حين نجد من 30 إلى 40 سنة بلغت 10%، مقارنة بالسن من 40 إلى 50 سنة بلغت 30%، وباقي الأفراد في السن 50 سنة فما فوق قدرت 20%.

الشكل رقم(24): توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية

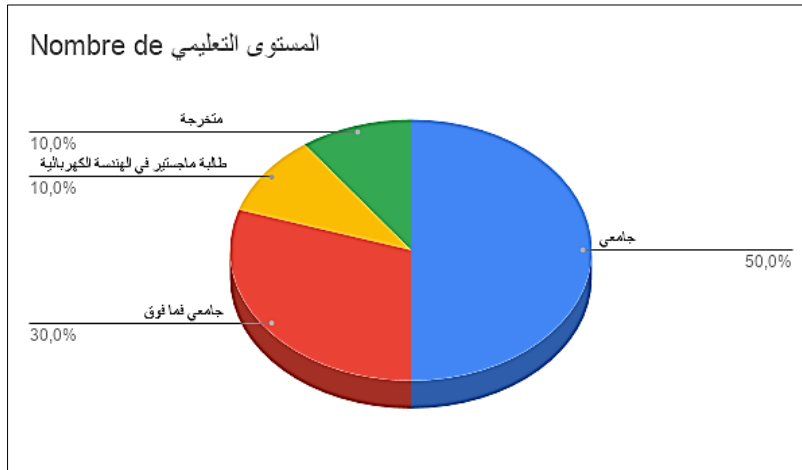


المصدر: اعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel

توضح البيانات في الشكل أعلاه أن أفراد العينة التي تمثل فئة الذكور هي الأكثر تمثيلا، وقد مثلت الحالة الاجتماعية أن عدد الذكور أكثر من عدد الإناث، بمعنى أن أفراد العينة المتزوجين مثلت فئة الذكور التي بلغت 06، في حين الإناث 0، أما شريحة العزاب مثلت فئة الإناث التي بلغت 02، مقارنة بفئة المطلقين توزعت بين 01 للإناث و 0 للذكور.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

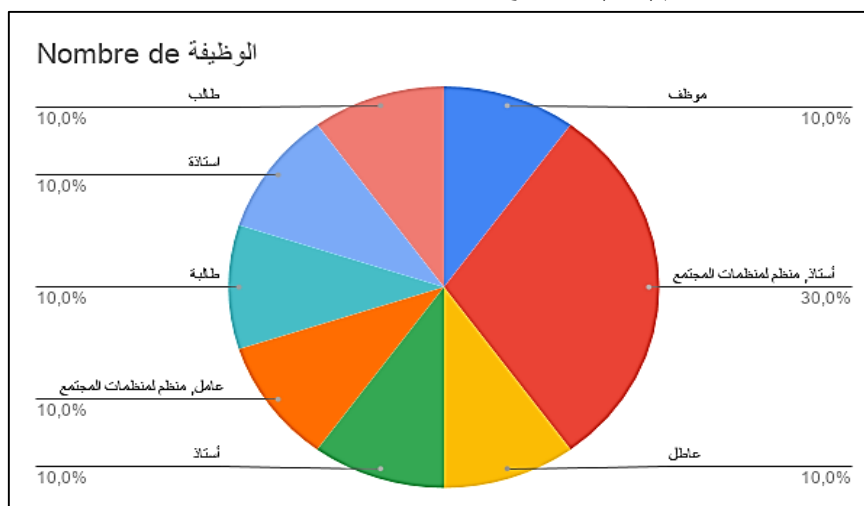
الشكل رقم (25) : توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي



المصدر: اعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel

تبين لنا نتائج الشكل أعلاه أن أفراد العينة التي وزعت على مختلف الفئات العمرية ذات مستوى تعليمي جامعي فما فوق، وهذا نظرا لاختيار أفراد العينة قصدية ذو طبقة مثقفة حتى يتضح لنا مدى وعي واهتمام المجتمع التونسي بالمجتمع المدني أي كان واقعي أم إفتراضي، توصلت النتائج إلى أن أفراد العينة ذو مستوى جامعي بلغت 50%، في حين فئة المتخرجين بنسبة 10%، أما طلبة ذات المستوى التعليمي في مرحلة الماجستير بلغت 10%، مقابل 30% مثلت فئة الجامعيين فما فوق.

الشكل رقم (26): توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة



المصدر: اعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel

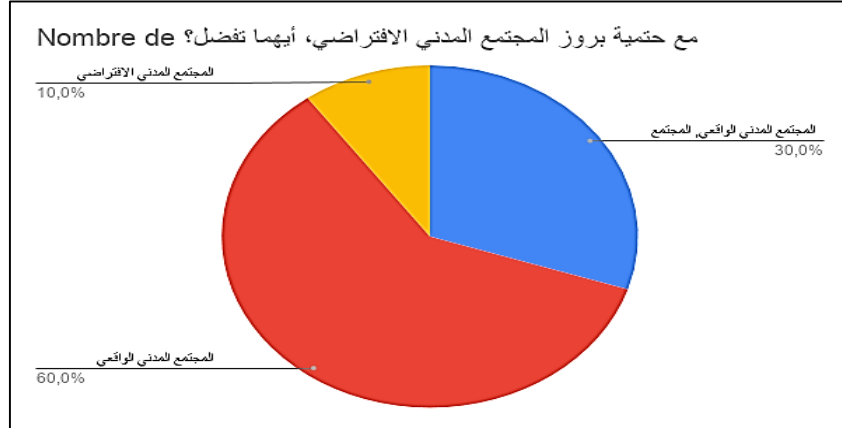
الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

نستخلص من خلال البيانات الواردة في الشكل أعلاه بأن أفراد العينة متساوية في متغير الوظيفة، شكلت فئة الذكور والإناث نسبة متساوية قدرت 10% ضمن شريحة الطلبة الجامعيين، أما شريحة الأساتذة سواء ذكور وإناث كذلك 10%، مقابل 10% فئة موظفين، ما ميّز أفراد هذه العينة عضويتهم في منظمات المجتمع المدني التي قدرت 30%، في حين فئة العاطلين عن العمل بلغت 10%.

ثانيا: معالجة البيانات المتعلقة بالمجتمع المدني الافتراضي في تونس

تضمن هذا المحور أسئلة موجهة إلى النخبة المثقفة في تونس حول أفضلية المجتمع المدني الواقعي أم الافتراضي، وأهم مميزاته، وتهدف هذه الأسئلة إلى فهم وتحليل موقع المجتمع المدني الافتراضي في البيئة التونسية خاصة في ظل التطورات التكنولوجية الجديدة التي فرضتها العولمة وكانت إحدى الأسباب التي أدت إلى التغيير منذ 2011 عبر مواقع التواصل الاجتماعي في تونس، كما تهدف إلى تقييم مدى فاعلية وفعالية هذا الفاعل غير الرسمي الجديد في عملية الانتقال الديمقراطي، مع إبراز التحديات وتقديم مقترحات لتفعيل دور المجتمع المدني للتكيف مع المستجدات الراهنة والمستقبلية.

الشكل رقم (27): إجابات أفراد العينة المتعلقة أيهما أفضل المجتمع المدني الواقعي أم الافتراضي



المصدر: اعداد الباحثة استنادا إلى برنامج Excel

تناول السؤال الأول الموجه لأفراد العينة في تونس:

مع حتمية بروز المجتمع المدني الافتراضي، أيهما تفضل: المجتمع المدني الواقعي، أم المجتمع المدني الافتراضي؟ مع تقديم تعليل عن الإجابة، وبيّنت النتائج من خلال الشكل أعلاه:

❖ نجد 60% من أفراد العينة يفضلون المجتمع المدني الواقعي عن المجتمع الافتراضي.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

- ❖ نجد 10% من أفراد العينة يفضلون المجتمع المدني الافتراضي عن المجتمع المدني الواقعي.
- ❖ نجد 30% من أفراد العينة يفضلون تواجد المجتمع المدني الواقعي مع المجتمع المدني الافتراضي.

وقد علل أفراد العينة سبب تفضيلهم بما يلي:

- ❖ كل نوع يقوم بالدور الموكول له حسب الاختصاص والكفاءة.
- ❖ المجتمع المدني الواقعي لأن الممارسة الافتراضية لازالت بدون قاعدة قانونية.
- ❖ المجتمع المدني الافتراضي يكون أكثر نشاط وأكثر قابلية على التأثير والوصول إلى أكبر شريحة.

- ❖ المجتمع المدني الواقعي والافتراضي قرب لتوعية وخدمة المواطن يعني عمليا أقرب.
- ❖ المجتمع المدني الواقعي أشجع العمل على أرض الواقع.

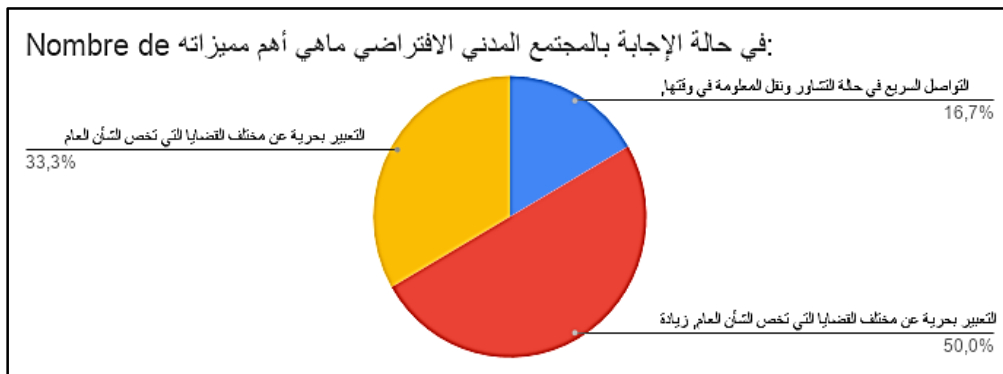
نستنتج من خلال الإجابات المقدمة من طرف أفراد العينة أنهم يفضلون المجتمع المدني الواقعي نظرا للأدوار التي يقوم بها في الميدان في عملية التأثير في صناعة السياسات العامة، والتشاور والتفاوض في إدارة الشؤون العامة واتخاذ القرار الأنسب الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والتوافق بين السلطة الحاكمة والشعب التونسي، إضافة إلى كون المجتمع المدني الافتراضي لايزال يعاني من التهميش وضعف الفعالية نظرا لعدم وجود قاعدة قانونية تنص على الممارسة الفعلية لتشكيلات المجتمع المدني عبر الفضاء الافتراضي.

يرجع هذا الإشكال إلى التضييق الذي تمارسه السلطة الحاكمة على المنشورات والمدونات التي تُنشر عبر المنصات الاجتماعية التي كانت سبباً في اندلاع موجة الانتقال الديمقراطي في العالم العربي عامة، وفي المنطقة المغاربية خاصة، نظرا لما تعرفه الأنظمة السياسية المغاربية من الانغلاق وقمع الحرية في التعبير عن الرأي، فهذه الدول التي تدعي تطبيق الديمقراطية تلجأ إلى استخدام وسيلة الحجب والحيلولة في تدفق المعلومات، و فرض الحظر على المواقع التي تنتشر فيها فيديوهات التي تعبر عن انتهاكات حقوق الانسان وتُعرض على النظام السياسي، خاصة الفيسبوك واليوتيوب تزامنا مع ارتفاع وتيرة الاحتجاجات والتظاهرات الراضية للأوضاع الراهنة التي يعيشها المجتمع التونسي.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

إضافة إلى عدم التصريح المباشر عن أصحاب هذه المدونات والمجموعات الناشطة التي تضع شعارات باسم جمعيات خيرية وطوعية، شبابية، نسائية، ما يعكس سلبا على صورة ونمط التفاعل بين هذه الفئات والمواطن التونسي خاصة وأنّ هذا الفضاء الافتراضي شكل تهديدا أمنيا على استقرار الدولة وسيادتها بعدما ارتفع عدد المواقع الالكترونية للجماعات المتطرفة والارهابية عبر الأنترنت التي تراهن من خلالها استقطاب أكبر عدد ممكن من الشباب والتأثير عليهم، وتروج لهم أفكار بما يتناسب ومطالبهم الشرعية، لذا استوجب الحذر والخوف من أدوار المجتمع المدني عبر الفضاء الافتراضي وتفضيلهم الواقعي.

الشكل رقم(28): إجابات أفراد العينة المتعلقة بسميزات المجتمع المدني الافتراضي



المصدر: اعداد الباحثة استنادا إلى برنامج Excel

أظهرت النتائج المبينة في الشكل أعلاه أن أفراد العينة الذين فضلوا المجتمع المدني الافتراضي عن المجتمع المدني الواقعي لأنه يتميز:

❖ التعبير بحرية عن مختلف القضايا التي تخص الشأن العام نسبة 50%.

❖ التواصل السريع في حالة التشاور ونقل المعلومة في وقتها نسبة 16.7%.

منه نستنتج أن أفراد العينة الذين فضلوا المجتمع المدني الافتراضي يقوم بدور فعال في التعبير بحرية عن مختلف القضايا التي تخص الشأن العام، مقابل التواصل السريع في حالة التشاور ونقل المعلومة في وقتها، بينما تتميز بضعف تنظيم الحملات التوعوية والتحسيسية، والتأثير على السلطة الحاكمة، لذا توجب اختيار المجتمع المدني الواقعي عن المجتمع المدني الافتراضي. كما توصلت النتائج حسب أفراد العينة إلى أن التحديات التي تواجه المجتمع المدني الافتراضي في الجزائر وتونس نوضحها في هذا الجدول.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

جدول مقارنة رقم (09): التحديات التي تواجه المجتمع المدني الافتراضي في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس

التحديات التي تواجه المجتمع المدني الافتراضي في عملية الانتقال الديمقراطي في تونس	التحديات التي تواجه المجتمع المدني الافتراضي في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر
1. التحديات السياسية	1. القرصنة.
2. التحديات الاقتصادية	2. المصادقية والاستقلالية.
3. التحديات الاجتماعية والثقافية	3. القوانين الرديئة التي تجرم العمل الافتراضي.
4. التحديات الداخلية (قدرات منظمات المجتمع المدني)	4. عدم وجود أطر قانونية تنظمه هذا من أهم بالإضافة لنقص الوعي لدى المواطن بأهمية المجتمع المدني الافتراضي ومدى فعاليته.
5. الثقافة السياسية	5. عملية التشويه الذي قد يتعرض له خصوصا من قبل الدوائر الرافضة والمعارضة لعملية الانتقال الديمقراطي.
6. الثقافة المدنية	6. احتمالية تحول هذا الفضاء من منبر للتعبير عن الرأي والترويج إلى الديمقراطية ونبذ الاستبداد إلى ساحة لحروب إعلامية تنتشر الشائعات والضغينة وتهدد أمن البلد.
وتوصلت نتائج الدراسة الاستطلاعية إلى:	7. القبول، الحضور، التفاعل، المصادقية، روح المسؤولية، الشرعية.
❖ التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التحديات الداخلية، الثقافة السياسية، الثقافة المدنية بلغت النسبة 40%.	8. ضعف الإمكانيات وأشكال الاعلام في دعم أدوار المجتمع المدني.
❖ التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بلغت النسبة 10%.	9. التضيق عليه من طرف السلطة الحاكمة بحظر كل ما هو غير ملائم لها ويسبب لها ضغط رأي عام من خلال إحالته الى الشرطة الإلكترونية.
❖ التحديات السياسية والاقتصادية بنسبة 20 %.	10. غياب الأطر القانونية المنظمة للعملية .
❖ التحديات السياسية والثقافة السياسية، الثقافة المدنية بلغت النسبة 10%.	11. حادثة التجربة الديمقراطية في الجزائر .
❖ التحديات السياسية والاقتصادية، والتحديات الداخلية (قدرات منظمات المجتمع المدني) بنسبة 10%.	12. غياب ثقافة استعمال مواقع التواصل الاجتماعي في التعبير عن مختلف القضايا.
	13. ضعف الثقافة الالكترونية للمجتمع الجزائري.

المصدر: اعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

من خلال دراستنا الميدانية والاستطلاعية لواقع المجتمع المدني الافتراضي في الجزائر وتونس من منظور مقارنة نستنتج أن المجتمع الجزائري أكثر تفاعلا مع الفضاء الافتراضي القابل للتغيير مقارنة بالمجتمع التونسي الذي لا يزال يتفاعل مع الواقع نظرا لوجود عديد من الأسباب التي تم ذكرها في التحليل، هذا ما يدفعنا إلى وضع رؤية مستقبلية حول دور المجتمع المدني سواء الواقعي أم الافتراضي في التكيف مع البيئة الانتقالية من منظور مقارنة الجزائر وتونس على مدى ستة (06) سنوات بتطبيق تقنيات الدراسات المستقبلية وهذا ما سيتم تحليله في المبحث الثالث.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لدرجة فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر-تونس(2011-2019)

"دراسة الماضي مهم لمن يريد التخطيط للمستقبل"

'كونفوشيوس'

تعتبر الدراسات المستقبلية من المواضيع المهمة في الدراسات المعاصرة، خاصة وأنها تمكن صانع القرار من معرفة المستقبل وفق مسارات وتوجهات مختلفة، وبما يتماشى والظروف التي تفرضها متغيرات السياسة العالمية، وفي هذا المبحث سنحاول رصد مراحل تطور الدراسات المستقبلية في العالم الغربي، ثم في العالم العربي، ومدى اهتمام المفكرين بهذا العلم وأهميته في تحليل والتنبؤ لظواهر السياسية.

المطلب الأول: تعريف الدراسات المستقبلية أهم تقنياتها

تعددت التعاريف وتقنيات الدراسات المستقبلية في الأبحاث الغربية والعربية، لذا سنحاول في هذا المطلب تحديد مفهوم الدراسات المستقبلية وتحديد التقنيات التي سنطبقها في دراستنا.

أولاً: تعريف الدراسات المستقبلية

إن اصطلاح «علم المستقبل» مشتق من الكلمة اللاتينية Futurmes أي المستقبل، والكلمة اليونانية Logos "أو العلم، وقد ظهر هذا الاصطلاح لأول مرة عام 1943 في أبحاث نشرها العالم الألماني الاجتماعي "أوسيب فلتخايم"، الذي هاجر إلى الولايات المتحدة قبل وقت طويل من نشوب الحرب العالمية الثانية، وقد أخذ بالتعليق على الأعمال المتزايدة حول التنبؤ الاجتماعي، وكتب عن ظهور علم جديد، رغم أنه أخذ بالتبلور وفي طريقه لأن يصبح علماً قائماً بذاته، وكان ذلك علم المستقبل أو (فيوتورولوجي Futurology).¹

¹ علم المستقبل وأهمية الدراسات الاستشرافية.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

قدمت العديد من التعاريف لمفهوم الدراسات المستقبلية، وهذا ما أدى إلى عدم وجود اتفاق شامل وموحد حول مفهوم دقيق للدراسات المستقبلية نظرا للتوجهات الفكرية للمفكرين، ومن بين التعاريف نقدم:¹

❖ **زبغنيو برجنسكي (Zbigniew Brzezinski):** يجد بأن الدراسات المستقبلية هي دراسة نظرية شاملة يعني بها تقديم تصور شامل ومقنع حول موضوع معين، أما علم الدراسات المستقبلية فهو العلم الذي يهتم بدراسة مواضيع معينة ومناهج علمية وجدول زمنية تختص في التكلم عن العالم اليوم وما بعده على وفق تغيير متسارع.

❖ **جيم ديتو (Jim Deter):** يرى بأن الدراسات المستقبلية تهتم بصقل البيانات وتحسين العمليات التي على أساسها تتخذ القرارات والسياسات في مجالات السلوك الإنساني المختلفة منها الأعمال التجارية والحكومية والتعليمية، والغرض من هذا التخصص مساعدة متخذي القرارات وصانعي السياسات على أن يختاروا بحكمة في إطار أغراضهم وقيمهم من بين المناهج البديلة المتاحة للفعل في زمن معين.

❖ **وليد عبد الحي (Walid Abdel-Hay):** يعرفها: العلم الذي يرصد التغيير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال غيره. أما التعريف الإجرائي للدراسات المستقبلية فهي العلم الذي يقدم دراسة شاملة من تنبؤ وتصور واستشراف للظواهر محل الدراسة، باستخدام العديد من الأساليب الكمية والكيفية، مع وضع خطط مرتبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة، فهي بدورها تساعد صانع القرار باختيار البدائل المتاحة للفعل في زمن معين.

ثم مجموعة من الخصائص المنهجية المرغوب توافرها في الدراسات المستقبلية:²

1. الشمولية والنظرة الكلية (Holistic): وهو دراسة كل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

في تشابكها وتفاعلها مع بعضها البعض، وذلك لتتوفر رؤية شاملة ومتكاملة لمستقبل عامل واحد.

¹ عبد الفتاح نامق فكرت، مهند حميد، "الدراسات المستقبلية بين العلمية والنمطية"، ص: 07.

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=88762> (07/06/2019)

² وائل محمد اسماعيل، "التخطيط العلمي لصنع المستقبل: رؤية نظرية"، مجلة دراسات دولية، عدد (47)، ص: 81-82.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

2. **مراعاة التعقيد (Complexity):** تفادي الإفراط في التبسيط والتجريد للظواهر المدروسة، والتعمق في فهم ما يحيط بالواقع من علاقات وتشابك ولا يقين وهو ما يتطلب النظر إلى الظاهرة المركبة في مجملها من خلال منهج عابر للتخصصات.

3. **القراءة الجيدة للماضي:** القراءة الجيدة لتجارب الآخرين وخبراتهم واستخلاص دروس منها قد تفيد (بمنطق المحاكاة) في فهم آليات التطور وتتابع المراحل، وكذلك في التعرف على القيود على الحركة وإمكانات تجاوزها.

4. **المزج بين الأساليب الكيفية والأساليب الكمية في العمل المستقبلي:** يتيح المزج بين أساليب متعددة (كيفية وكمية) تجاوز قصور النظريات والنماذج التي تبنى عليها عن طريق اللجوء إلى أساليب كيفية لمحاكاة الواقع بتفاصيله وتعقيداته الكثيرة، وللتعرف على ردود الفعل المحتملة لبعض التصرفات من جانب الفاعلين في النسق محل الدراسة.

5. **الحياد العلمي:** حيث أن المستقبل يدرس من خلال بدائل متنوعة، يمثل كل منها خياراً أو مساراً مستقبلياً يتوافق مثلاً مع رؤية أو مصالح هذه القوة الاجتماعية-السياسية، أو تلك في المجتمع، فأن على دارس البدائل في المستقبل أن يتحلى بدرجة عالية من الحياد والموضوعية والأمانة العلمية.

6. **التعلم الذاتي والتصحيح المتتابع للتحليلات والنتائج:** الدراسات المستقبلية عملية متعددة المراحل يتم فيها إنضاج التحليلات وتعميق الفهم، وتدقيق النتائج من خلال دورات متتابعة للتعلم الذاتي والنقد الذاتي وتلقي تصورات أطراف وقوى مختلفة وانتقاداتهم واقتراحاتهم وتفاعلهم بالتعديلات وتطوير النتائج للخروج بدراسات مستقبلية راقية ومدى ارتباطها بالواقع الاجتماعي.

هناك عديد من الصعوبات التي تواجه المختصين والباحثين في تقديم قراءة مستقبلية في العالم

العربي:

1) غياب الرؤية المستقبلية في بنية العقل العربي، مع إضفاء الطابع السلبي في بناء المستقبل نظراً لثقافتنا العربية التي تتسم بهيمنة الأفكار التقليدية دون تبني أفكار جديدة التي تبنى على أساس نظري تستند إليه الدراسات المستقبلية.¹

¹ إبراهيم محمد منصور، "توطئ الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية: الأهمية والصعوبات الشروط". (مصر: وحدة الدراسات المستقبلية، 2016)، ص: 48.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

(2) قصور المعلومات مع فرض القيود عليها، مقابل غياب أنظمة قانونية وتشريعية منظمة لتداول المعلومات وحمايتها، إضافة إلى غياب مراكز أبحاث دقيقة في الدراسات المستقبلية في إطار الجامعات والمعاهد العربية وهذا بسبب ضعف الطلب على منتجاتها من جانب الحكومات والشركات والمؤسسات.¹

ثانياً: أهم تقنيات الدراسات المستقبلية

تخلق الدراسات المستقبلية مستقبلاً بديلاً من خلال جعل الافتراضات الأساسية إشكالية، فمن خلال طرح الأسئلة حول المستقبل وتحليل القضايا الناشئة والسيناريوهات، يكون الهدف هو الخروج من الحاضر وخلق إمكانية لمستقبل جديد.²

في هذا السياق لقد تعددت تقنيات الدراسات المستقبلية، وتباينت مسمياتها منها ما يطلق عليها "أساليب الدراسات المستقبلية" ومنها "تقنيات الدراسات المستقبلية"، وكذا "مناهج الدراسات المستقبلية"، إلا أنه ما يلاحظ ضمن هذا الاختلاف هو التنسيق في تواجد هذه التسميات من خلال مضمونها، كما أنها متداخلة فيما بينهما، و نظراً لتعددتها، يتوجب علينا التركيز على تقنيتين التي سيتم توظيفها في الدراسة تتمثل في "مصفوفة التأثير المتبادل"، و "تقنية التنبؤ"، وقد تم الاعتماد عليهما بهدفين، الأول هو الاستشراف لمستقبل تأثير البيئة الداخلية والخارجية على المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي من منظور مقارن كما سبق الذكر، والثاني هو قياس درجة فعالية المجتمع المدني من خلال الأدوار التي يقوم بها خلال عملية الانتقال الديمقراطي من منظور مقارن بين الجزائر وتونس (2011-2019)، وهذا باعتمادنا نفس المؤشرات والمعايير التي تم تحديدها من بداية الدراسة إلى نهايتها، والتي سيتم توضيحها أكثر في المطلب الثالث.

1. مصفوفة التأثير المتبادل Cross Impact Matrix

تعتبر مصفوفة التأثير المتبادل أو ما يطلق عليها كذلك "مصفوفة التأثير المتقاطع" تقنية من تقنيات الدراسات المستقبلية، تم تطويرها من قبل الباحثين "غوردون Gordon" و "هيوارد Hayward".

¹ المرجع نفسه.

² Sohail Inayatullah. « Futures Studies : Theories and Methods ». Open Mind, January 2013, p : 40.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

أثناء عملهما في إنجاز بحث يستخدم تقنية دلفي في أواخر الستينيات من القرن الماضي، وبعدها تم تطوير هذه التقنية في عام 1972 بعد تقنية دلفي.¹

وتتشكل العلاقة بين المتغيرين في مصفوفة التأثير المتبادل في ثلاث علاقات تتضمن:²

1. عدم وجود ترابط أو تأثير متبادل (على الأقل حتى تلك اللحظة التي نبحث فيها وتشير لنا معارفنا المتوفرة عن عدم وجود علاقة)

2. تعزيز أحدهما للآخر سواء بإبرازه للعيان أو بتعزيز دوره الموجود أصلاً.

3. على عكس الحالة السابقة يتم تقليص دور أحدهما أو إضعاف تأثيره.

لتطبيق مصفوفة التأثير المتبادل لا بد من التنبيه لبعض الجوانب:³

1. التأثير المتبادل بين المتغيرات ليس متساوياً بالضرورة، بمعنى أن تأثير المتغير (س) على المتغير (ص) لا يتساوى بالضرورة مع تأثير المتغير (ص) على المتغير (س)، وذلك يستدعي البحث عن كيفية تحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً في غيرها من ناحية، وتحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً بغيرها من ناحية أخرى.

2. لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الوسيطة، بمعنى أنها تؤدي دوراً في تحديد مدى التأثير والتأثر بين متغيرين.

3. في أساس العلاقة الترابطية بين متغيرين أو أكثر هي علاقة غير مستقرة عبر الزمن، بمعنى هذا الترابط والتأثير المتبادل بين المتغيرات قد يشهد أو يضعف بحكم العوامل الجديدة التي قد تدخل إلى دائرة هذه المتغيرات، مما يعني أن الزمن يمثل عنصراً أساسياً في قياس التأثير والتأثر بين المتغيرات.

4. ضرورة إعطاء الأولوية للمتغيرات الأكثر تأثيراً عند رصد حركة الظاهرة مستقبلاً، إذ تتحول هذه المتغيرات إلى متغيرات حاکمة، بمعنى المتغيرات المسؤولة عن تطور الظاهرة.

¹ عبد الحي وليد، "مدخل إلى الدراسات المستقبلية" (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2002)، ص:112.

² المرجع نفسه.

³ وليد عبد الحي، "مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي" (الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2007)، ص:56.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

ينظر إلى مصفوفة التأثير المتبادل على أنها طريقة لمعالجة آراء الخبراء بطريقة منهجية واضفاء الطابع الرسمي عليها، غالبًا ما يكون جمع آراء الخبراء ومعالجتها تحديدًا منهجيًا مركزيًا في الدراسات المستقبلية.¹

2. تقنية التنبؤ:

ارتبط مصطلح "التنبؤ" بالعديد من العلوم، وقدمت له تعاريف كل حسب تخصصها الأكاديمي وتوجهاتها المعرفية والفكرية وانتماءاتها للمدارس الفكرية، نجد خاصة علم الاقتصاد والاجتماع، إلا أننا دراستنا ستركز على العلوم السياسية وارتباطاتها في الدراسات المعاصرة، بمصطلح "الاستشراف"، ومن بين المفكرين الذين ركزوا على هذا العلم "وليد عبد الحي" حيث اعتبره بأنه:

" أن الواقعة أ" ستحدث في الزمن "ب"، ولكن القدرة على إصدار مثل هذا الحكم مرهون ما تسميه الدراسات المستقبلية بالظروف التمهيديّة للتنبؤ (Initial Conditions)، أي توفر قدر كاف من المعطيات التي تضع أساسا للتنبؤ".²

وقد ميّز "عبد الحي" بين مصطلح "التنبؤ" و "الاستشراف" نرصده في هذا الجدول.

جدول مقارنة رقم(10): الفرق بين التنبؤ والاستشراف

التنبؤ Forecasting	الاستشراف Prediction
يقتصر على الظواهر الجزئية	معني بظواهر شمولية كلية
فترات زمنية قصيرة	فترات زمنية طويلة

المصدر: وليد، المرجع السابق، ص:59.

هناك مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأساليب والنماذج التي تهدف إلى التنبؤ بالجوانب المستقبلية، وهي نقطة البداية للدراسات المستقبلية، الفرضية الرئيسية هي أن المستقبل هو امتداد للحاضر، إضافة إلى ذلك أنه من الممكن تحديد الطرق والقوانين لوصف السلوكيات السابقة والحالية والمستقبلية للقضايا التي تمت دراستها.³

¹ Juha Panula-Ontto. « EXIT method for cross-impact analysis ». Working Paper, 27 July 2016, p : 12.

² وليد، المرجع السابق، ص:59.

³Marika Puglisi. « The study of the futures : an overview of futures studies methodologies ». Options Méditerranéennes, Série A, N=01, p :443.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

هناك أربع طرق رئيسية لطرق التنبؤ:¹

1. استكشافية: (نقطة البداية هي جمع البيانات) التي يتم بناء عليها التسلسل الزمني للموضوع المراد دراسته، بدءاً من الفرضية القائلة بأن السلاسل الزمنية تتضمن جميع المعلومات اللازمة للتنبؤ، فإن الخطوة الثانية هي تعريف النمط (يمكن أن يكون إما اتجاهًا أو نمطًا أكثر تعقيدًا) لسلوكه ليتم استخدامه في التنبؤ.

2. المقارنة: (الفرضية المتعلقة بالتنبؤ) في هذه الحالة هي أن السلسلة الزمنية للعنصر الذي تمت دراسته لها نفس سلوك السلسلة الزمنية لعنصر آخر مع تأخير الوقت، ثم يتم استخدام هذه السلسلة الزمنية الثانية للحصول على معلومات عن مستقبل الأول.

3. السببية: (الفرضية البدائية) هي أن العلاقات السبب والنتيجة من موضوع الدراسة معروفة ويمكن وصفها بالمصطلحات الرياضية (أو النماذج الميكانيكية) وتستخدم للتنبؤ.

4. احتمالية: بينما سعت المناهج السابقة إلى تحديد قيمة دقيقة لأشياء التنبؤ، تسعى الطرق الاحتمالية إلى توزيع احتمالي لسلسلة من القيم الممكنة.

هناك بعض القضايا التي يجب مناقشتها عند استخدام تقنيات التنبؤ في دراسة مستقبلية:²

1. قد تكون التوقعات دقيقة للغاية ولكنها في نفس الوقت غير دقيقة.

2. لا يمكن الوثوق بها، حيث من المرجح أن تكون التوقعات خاطئة. يمكننا بسهولة توسيع الاتجاهات، ولكن هذا الإجراء لن يعطينا نتيجة صحيحة إلا إذا كان السلوك سوف يستمر في اتباع الاتجاه الدقيق الذي ننظر فيه، وإذا كان شكل المستقبل سيعتمد فقط على نفس العناصر التي أثرت في الماضي.

3. التوقعات غير مكتملة لأن الأحداث والآثار التي لا يتم النظر فيها في الدراسة تحدث عادة.

¹Ibid.

²Marika ,Ibid, p : 443.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

على الرغم من القيود المختلفة، فإن أساليب التنبؤ مهمة للغاية في دراسات العقود المستقبلية. ومع ذلك، عند استخدام هذه الأساليب، من الضروري أن تكون على دراية بالقيود، إذا كان الأمر كذلك، يمكن أن يكون استخدامها جزءًا لا يتجزأ من نهج لفهم الاحتمالات المستقبلية.¹

المطلب الثاني: رؤية مستقبلية لدرجة فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي-بتطبيق مصفوفة التأثير المتبادل - (دراسة مقارنة)

بعد عرضنا للإطار المعرفي والنظري للدراسات المستقبلية وتطورها في الأدبيات المعاصرة، ونظرا لتعدد تقنياتها في تحليل الظواهر السياسية ورسم مسارها على المدى القصير، أو المتوسط، أو القصير، منها يتم وضع فرضيات لاختبارها، وكما سبق وأن عرضنا سبب اختيارنا للتقنيتين "مصفوفة التأثير المتبادل"، و"تقنية التنبؤ"، سيتم وضع رؤية مستقبلية بناء عليهما.

بعد تحليلنا لتأثير البيئة الداخلية والخارجية على دور المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي، طبقا للمؤشرات التي تم تحديدها، ومنها يتم التنبؤ لمسار التأثير على فعالية المجتمع المدني، وتحقيق النظام الديمقراطي وتطبيق دولة الحق والقانون ضمن هذه المصفوفة، سيتم دراسة أثر البيئة الداخلية والخارجية في بناء الدولة وفق النظام الديمقراطي في الجزائر وتونس.

1 . تحديد المتغيرات: تم تحديد المتغيرات بناء على تقسيمها إلى متغيرات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية:

التعديل الدستوري، الاحتجاجات، التغيير السياسي، الإصلاحات السياسية، قانون الجمعيات، التمثيل السياسي، الثقافة السياسية، النظام الانتخابي، البطالة، الفساد والمحسوبية، المواطنة، احترام حقوق الانسان، التدخل الأجنبي، سيطرة المؤسسة العسكرية، تراجع الأحزاب السياسية، الحوار الوطني، تأثير العولمة السياسية، التبعية للدولة، تأثير التكنولوجيا الجديدة، بروز المجتمع المدني الافتراضي.

2. وضع مصفوفة تتقابل فيها كل المتغيرات على المحور الأفقي، ونفسها في المحور العمودي

نوضحها في الجدول الذي يوضح وضع المتغيرات في مصفوفة التأثير المتبادل.

¹ Ibid.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

المتغير	التعديل الدستوري	الاحتجاجات	التدخل الأجنبي	الإصلاحات السياسية	قانون الجمعيات	التمثيل السياسي	الثقافة السياسية	النظام الانتخابي	البطالة	الفساد والمحسوبية	سيطرة المؤسسة العسكرية	تأثير العولمة السياسية
التعديل الدستوري	x											
الاحتجاجات		x										
التدخل الأجنبي			x									
الإصلاحات السياسية				x								
قانون الجمعيات					x							
التمثيل السياسي						x						
الثقافة السياسية							x					
النظام الانتخابي								x				
البطالة									x			
الفساد والمحسوبية										x		

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

سيطرة المؤسسة العسكرية												x
تأثير العولمة السياسية												x

مصفوفة رقم (02)

المتغير	التعديل الدستوري	الاحتجاجات	التدخل الأجنبي	الإصلاحات السياسية	قانون الجمعيات	التمثيل السياسي	الثقافة السياسية	النظام الانتخابي	البطالة	الفساد والمحسوبية	سيطرة المؤسسة العسكرية	تأثير العولمة السياسية	محصلة التأثير الإيجابي
التعديل الدستوري	x	4	3	2	5	5	2	5	1	4	5	0	36
الاحتجاجات	4	x	-5	5	4	5	2	5	5	5	4	-1	33
التدخل الأجنبي	-1	-5	x	-5	-3	-4	-5	-4	-5	-4	-4	-3	-43

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة
تقييمية مستقبلية -

34	-2	5	5	5	5	4	5	5	x	-5	5	2	الإصلاحات السياسية
20	-2	4	4	-1	0	4	0	x	5	-3	4	5	قانون الجمعيات
35	2	4	4	5	5	4	x	0	5	-4	5	5	التفعيل السياسي
30	2	4	4	4	5	x	4	4	4	-5	2	2	الثقافة السياسية
26	-1	-3	5	4	x	5	5	0	5	-4	5	5	النظام الانتخابي
16	-1	-1	0	x	4	4	5	-1	5	-5	5	1	البطالة
26	-1	0	x	0	5	4	4	4	5	-4	5	4	الفساد والمحسوبية

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة
تقييمية مستقبلية -

سيطرة المؤسسة	-5	-5	5	-3	-4	-5	-4	-3	-1	0	X	0	-25
تأثير العولمة السياسية	-2	4	0	4	-3	-3	5	-1	4	-3	-4	x	1
محصلة التأثير الجمالي	20	29	-27	32	11	21	25	26	21	24	14	-7	189

ملاحظة: مع الأخذ ببعض القيم التقريبية

المقياس: 5 سم
5 سم

مصفوفة رقم (04):

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة
تقييمية مستقبلية -

								40								
								35				أ س		ب د		
								30					ص			
								25					ع ه			
								20		ر						
								15				ل				
								10								
							ي	5								
-40	-35	-30	-25	-20	-15	-10	-5	0	5	10	15	20	25	30	35	40
								-5								
								-10								
								-15								
								-20								
								-25			و					
ج								-30								
								-35								

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

أ التعديل الدستوري (المنطقة الثانية)، ب الاحتجاجات (المنطقة الثانية)، ج التدخل الأجنبي (المنطقة الثالثة)، د الإصلاحات السياسية، (المنطقة الثانية)، ر قانون الجمعيات، (المنطقة الثانية)، س التمثيل السياسي، (المنطقة الثانية)، ص الثقافة السياسية، (المنطقة الثانية)، ع النظام الانتخابي، (المنطقة الثانية)، ل البطالة، (المنطقة الثانية)، ه الفساد والمحسوبية، (المنطقة الثانية)، و سيطرة المؤسسة العسكرية (المنطقة الرابعة).

تحليل المصفوفة:

المنطقة الأولى: وهي المنطقة التي تمثل المتغيرات المؤثرة بقوة في غيرها، ولكن تأثير غيرها عليها ضعيف، ويطلق عليها اسم المتغيرات أو القوى المحركة، وهي التي تعطى لها الأهمية الأكبر في التنبؤ.¹ دراستنا تضمنت المنطقة الأولى "ي" تمثل العولمة السياسية.

هنا نستنتج أن متغير العولمة السياسية هو المتغير المحرك، والأكثر قوة، ولكن لا يتأثر بالمتغيرات الأخرى، لذلك فإن درجة فعالية المجتمع المدني من ناحية مرتبط ارتباطا وثيقا بالعولمة السياسية ويتأثر بها، ومن ناحية أخرى متغير رئيسي في مسار الانتقال الديمقراطي خاصة في ظل المستجدات التي فرضتها السياسة العالمية الجديدة.

المنطقة الثانية: تمثل المتغيرات التي تؤثر في غيرها ولكنها تتأثر بقوة في غيرها.² في دراستنا وقعت فيها المتغيرات التالية: "أ" التعديل الدستوري، "ب" الاحتجاجات، "د" الإصلاحات السياسية والاقتصادية، "ر" قانون الجمعيات، "س" التمثيل السياسي، "ص" الثقافة السياسية، "ع" النظام الانتخابي، "ل" البطالة، "ه" الفساد والمحسوبية.

نستخلص أن هذه المتغيرات تؤثر وتتأثر بغيرها من المتغيرات منه العولمة السياسية، والتدخل الأجنبي، سيطرة المؤسسة العسكرية، بذلك فإن ترسيخ معالم النظام الديمقراطي وتفعيل دور المجتمع المدني ذات علاقة تكاملية فإذا توفرت النزاهة والشفافية في الانتخابات، مع تعديل قانون الجمعيات وفق الإصلاحات السياسية التي تبناها صانع القرار، فإن المجتمع المدني يستطيع التكيف والاستمرارية في لعب

¹وليد، المرجع السابق، ص: 115.

²المرجع نفسه.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية-

أدواره المهمة في الحياة السياسية، ونحو إمكانية بناء مجتمع مدني مستقل عن الدولة، مقابل حيادية الدور للمؤسسة العسكرية، و غلق منافذ التدخل الأجنبي، هو منبر إصلاحي لتحقيق الديمقراطية، وبناء دولة القانون، والحفاظ على قيم المواطنة، وتجسيدها لنظام ديمقراطي حقيقي.

المنطقة الثالثة: تمثل متغيرات ضعيفة التأثير والتأثر.¹ دراستنا احتوت على المتغير "ج" التدخل الأجنبي".

وعليه يمكن القول أن متغير التدخل الأجنبي ضعيف التأثير والتأثر في دراستنا، وهذا بعدما حددنا في الفصل الثاني معيار الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس، وهو معيار الانتقال بالإكراه لان النظام القائم ينتهي من موقف الرفض، نظرا لعدم وجود اتفاق بين النظام القائم وقوى التغيير الديمقراطي، وعدم قدرته على احتواء مطالب الشعب بما يخدم مصالحه، فلم يكن هناك انتقال ديمقراطي من تدخل أجنبي، رغم وجود فواعل خارجية تحاول التأثير في عملية الانتقال الديمقراطي (كما تطرقنا في الفصل الثالث موقف القوى الخارجية) من دواعي تطبيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان من أجل بسط سيطرتها ونفوذها ضمن أطروحاتها الفكرية وسياساتها وتفكيرها الاستراتيجي، منها تمويلها لتطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر وتونس، وكذلك تقديم الدعم المالي لتونس من أجل دعم اقتصادها الهش، فقد أكدت كل من الجزائر وتونس في تجربتها الانتقالية من فتح عملية الديمقراطية التي تحقق الأمن والاستقرار بعيداً عن التغيير الراديكالي العنيف تجنباً لأي تدخل أجنبي.

المنطقة الرابعة: تمثل المتغيرات محدودة التأثير ولكنها كبيرة التأثير بغيرها.² ضمن هذه المنطقة "ي" سيطرة المؤسسة العسكرية.

بذلك لابد من توضيح فكرة جوهرية حول المؤسسة العسكرية من حيث محدودية التأثير وكبيرة التأثير، هنا يجب التدقيق في دورها "غير مباشر"، رغم ان مواقفها المتباينة إزاء الانتقال الديمقراطي في الجزائر يبين أنها صاحبة السلطة الفعلية منذ الحقبة الاستعمارية إلى يومنا هذا، فإنها تتدخل بشكل غير مباشر تحت مظلة "الحفاظ على الأمن واستقرار الدولة حفاظا على أي تهديد خارجي"، وقد أثبت الانتقال

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

الديمقراطي منذ 1989 إلى يومنا هذا الدور الريادي للمؤسسة العسكرية التي أقرت سلسلة من الإصلاحات الرمزية، منها تنظيم الانتخابات الرئاسية، وخاصة تدخلها في مكافحة الفساد سنة 2019 أين تم اعتقال المسؤولين المعنيين بالفساد، وهذا من أجل تهدئة الأوضاع خلال "الحراك الشعبي" وكسب ثقة الشعب الجزائري، وقد اعتبرت مجرد تدخل تعسفي، وأن الجزائر دولة مدنية وليست عسكرية، إضافة إلى أنها دورها ثابت في حماية مؤسسات الدولة وضمان استمراريته.

شأنها شأن تونس التي وجدت نفسها المؤسسة العسكرية بعد 2011 مدفوعة للتدخل في العملية السياسية لحماية مؤسسات الدولة من التوترات الاجتماعية المتصاعدة على إثر عجز الأجهزة الأمنية من السيطرة على الاحتجاجات والاشتباكات.

نظرا لارتباط تقنيات الدراسات المستقبلية ببعضها البعض، نجد تقنية دولايب المستقبل Futures Wheel هي مكملة لتقنية مصفوفة التأثير المتبادل في تفسير وتحليل مسار تطور الظاهرة وتدايعات كل متغير على باقي المتغيرات، لذلك قمنا باختيار هذه التقنية لتتبع مسار فعالية المجتمع المدني خلال عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس، بنفس المتغيرات والمؤشرات، وسيتم التنبؤ بها انطلاقا من نتائج المحتملة لمصفوفة التأثير المتبادل خلال 5 سنوات.

المطلب الثالث: رؤية مستقبلية لدرجة فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي - بتطبيق تقنية التنبؤ - (دراسة مقارنة)

يتم قياس درجة فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي من منظور مقارن بين الجزائر وتونس (2011-2019)، وبناء على المؤشرات التي تم تحديدها من بداية الدراسة، وبإتباع خطوات منهجية لوضع التنبؤ كما حددها "وليد عبد الحي" وهي كالتالي:

1. الهدف من إجراء التنبؤ: هو قياس درجة فعالية المجتمع المدني خلال الانتقال الديمقراطي من منظور مقارن: الجزائر-تونس (2011-2025).

2. تحديد المتغيرات التي لديها دور مهم في فعالية الأدوار التي تقوم بها تشكيلات المجتمع المدني، وترتيبها حسب أهميتها في الجزائر:

1. استمرارية سيطرة الدولة على المجتمع المدني

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية-

2. وجود عقبات تأسيسية من ناحية الاستقلالية
3. غياب أهداف مسطرة تنشأ منها تشكيلات المجتمع المدني
4. استمرارية الاحتجاجات
5. ضعف الثقافة المدنية
6. ضعف الثقافة السياسية
7. تأثير العوامل الاقتصادية على فعالية المجتمع المدني
8. تبعية التمويل الحكومي
9. عدم استمرارية التكيف مع المستجدات الوطنية والدولية
10. التبعية الأجنبية
11. تضيق نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين في الحوار الاجتماعي
12. محدودية اشارك المجتمع المدني في عملية صنع القرار
13. البيروقراطية في التسيير
14. ضعف الحملات التوعوية والتحسيسية
15. سحب الثقة من المجتمع المدني من طرف المواطن
16. ضعف القدرات الذاتية للمجتمع المدني
17. ضعف التمويل الذاتي
18. تأثير التكنولوجيا الجديد
19. عزل وسائل الاعلام عن دعم تشكيلات المجتمع المدني
20. إشكالية الديمقراطية داخل تشكيلات المجتمع المدني
3. إعطاء قيمة رقمية تحدد درجة أهمية المتغير، أي نأخذ المتغير الأكثر خطورة ونعطيه قيمة تتراوح بين 19-20 نقطة، أما المتغير الذي يليه يكون أقل قيمة نعطيه قيمة 18 وهكذا تتم العملية مع باقي المتغيرات إلى أن نصل إلى آخر متغير الذي نعطيه قيمة تتراوح بين 0-1، وهي في الترتيب التالي:
20. استمرارية سيطرة الدولة على المجتمع المدني
19. وجود عقبات تأسيسية من ناحية الاستقلالية

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية-

18. غياب أهداف مسطرة تنشأ منها تشكيلات المجتمع المدني
17. استمرارية الاحتجاجات
16. ضعف الثقافة المدنية
15. ضعف الثقافة السياسية
14. تأثير العوامل الاقتصادية على فعالية المجتمع المدني
13. تبعية التمويل الحكومي
12. ضعف استمرارية التكيف مع المستجدات الوطنية والدولية
11. التبعية الأجنبية
10. تضيق نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين في الحوار الاجتماعي
9. محدودية اشراك المجتمع المدني في عملية صنع القرار
8. البيروقراطية في التسيير
7. ضعف الحملات التوعوية والتحسيسية
6. سحب الثقة من المجتمع المدني من طرف المواطن
5. ضعف القدرات الذاتية للمجتمع المدني
4. ضعف التمويل الذاتي
3. تأثير التكنولوجيا الجديد
2. عزل وسائل الاعلام عن دعم تشكيلات المجتمع المدني
1. إشكالية الديمقراطية داخل تشكيلات المجتمع المدني
4. تحديد الفترة الزمنية التي ستغطيها الدراسة وهي 5 سنوات.
5. قياس قيمة المتغيرات:

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة
مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية-

المتغير	الحد الأقصى	سنوات الحد الأقصى	الحد الأدنى	سنوات الحد الأدنى	المجموع
استمرارية سيطرة الدولة على المجتمع المدني.	(-20)-	4	19	1	99
وجود عقبات تأسيسية من ناحية الاستقلالية.	19	3	18	2	93
غياب أهداف مسطرة تنشأ منها تشكيلات المجتمع المدني.	18	2	17	1	53
استمرارية الاحتجاجات.	17	2	16	2	66
ضعف الثقافة المدنية.	16	3	15	3	93
ضعف الثقافة السياسية.	15	1	14	1	29
تأثير العوامل الاقتصادية على فعالية المجتمع المدني.	14	3	13	2	68
تبعية التمويل الحكومي.	13	2	12	3	62
ضعف استمرارية التكيف مع المستجدات الوطنية والدولية.	12	4	11	1	59
التبعية الأجنبية	11	2	10	1	32
تضييق نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين في الحوار الاجتماعي	10	2	9	2	38

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية-

51	3	8	3	9	محدودية اشراك المجتمع المدني في عملية صنع القرار
30	2	7	2	8	البيروقراطية في التسير
20	1	6	2	7	ضعف الحملات التوعوية والتحسيسية
39	3	5	4	6	سحب الثقة من المجتمع المدني من طرف المواطن
18	2	4	2	5	ضعف القدرات الذاتية للمجتمع المدني
15	1	3	3	4	ضعف التمويل الذاتي
10	2	2	2	3	تأثير التكنولوجيا الجديد
11	3	1	4	2	عزل وسائل الاعلام عن دعم تشكيلات المجتمع المدني
2	2	0	2	1	إشكالية الديمقراطية داخل تشكيلات المجتمع المدني
888	المجموع				

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على نموذج وليد عبد الحي، المرجع السابق.

4. حساب درجة فعالية المجتمع المدني: 84,57 %

المعادلة: $\frac{\text{مجموع نقاط التأثير} \times 100}{1050}$

1050

إذن: $84,57 \% = 1050 \div 100 \times 888$

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

وطبقا للدراسات المستقبلية تصنف درجة فعالية المجتمع المدني حسب النتيجة التي توصلنا اليها على أنها ضعيفة قياسيا، وذلك حسب النسب المئوية التي تم تحديدها في الدراسات المستقبلية فإذا كانت فما فوق 50% فهي ضعيفة الفعالية، أما إذا كانت أقل من 50% فهي قوية الفعالية.

ثانيا: تونس

سيتم اتباع نفس الخطوات التي تم تطبيقها في قياس درجة فعالية المجتمع المدني في الجزائر.

1. الهدف من إجراء التنبؤ: هو قياس درجة فعالية المجتمع المدني خلال الانتقال الديمقراطي من منظور مقارن: الجزائر-تونس (2011-2025).

2. تحديد المتغيرات التي لديها دور مهم في فعالية الأدوار التي تقوم بها تشكيلات المجتمع المدني، وترتيبها حسب أهميتها في تونس:

1. تداخل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

2. التعاون بين الدولة والمجتمع المدني في اصلاح الحياة السياسية.

3. مراقبة الأداء الحكومي.

4. المشاركة في اتخاذ القرار.

5. التمويل الأجنبي.

6. الحوار والتشاور.

7. تبادل الأدوار بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

8. ضعف استقلالية المجتمع المدني.

9. ضعف الثقافة المدنية.

10. ضعف الثقافة السياسية.

11. الاحتجاجات.

12. تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

13. التبعية الأجنبية.

14. محاولة التكيف مع المستجدات الوطنية والدولية.

15. تأثير التكنولوجيا الجديدة.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

16. ضعف التمويل الذاتي.
17. ضعف القدرات الذاتية.
18. تبعية التمويل الحكومي.
19. فعالية المنظمات الحقوقية.
20. ضعف دعم المجتمع المدني من طرف وسائل الاعلام.
3. إعطاء قيمة رقمية تحدد درجة أهمية المتغير، أي نأخذ المتغير الأكثر خطورة ونعطيه قيمة تتراوح بين 19-20 نقطة، أما المتغير الذي يليه يكون أقل قيمة نعطيه قيمة 18 وهكذا تتم العملية مع باقي المتغيرات إلى أن نصل إلى آخر متغير الذي نعطيه قيمة تتراوح بين 0-1، وهي في الترتيب التالي:
20. تداخل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.
19. التعاون بين الدولة والمجتمع المدني في اصلاح الحياة السياسية.
18. مراقبة الأداء الحكومي.
17. المشاركة في اتخاذ القرار.
16. التمويل الأجنبي.
15. الحوار والتشاور.
14. تبادل الأدوار بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية.
13. ضعف استقلالية المجتمع المدني.
12. ضعف الثقافة المدنية.
11. ضعف الثقافة السياسية.
10. الاحتجاجات.
9. تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية.
8. التبعية الأجنبية.
7. محاولة التكيف مع المستجدات الوطنية والدولية.
6. تأثير التكنولوجيا الجديدة.
5. ضعف التمويل الذاتي.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية-

4. ضعف القدرات الذاتية.
3. تبعية التمويل الحكومي.
2. فعالية المنظمات الحقوقية.
1. ضعف دعم المجتمع المدني من طرف وسائل الاعلام.
4. تحديد الفترة الزمنية التي ستغطيها الدراسة وهي 5 سنوات.
5. قياس قيمة المتغيرات:

المتغير	الحد الأقصى	سنوات الحد الأقصى	الحد الأدنى	سنوات الحد الأدنى	المجموع
تداخل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.	20--	2	19	3	97
التعاون بين الدولة والمجتمع المدني في اصلاح الحياة السياسية.	19	1	18	2	55
مراقبة الأداء الحكومي.	18	2	17	1	53
المشاركة في اتخاذ القرار.	17	3	16	3	99
التمويل الأجنبي.	16	4	15	2	94
الحوار والتشاور.	15	3	14	1	59
تبادل الأدوار بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية.	14	2	13	2	54
ضعف استقلالية المجتمع المدني.	13	4	12	3	88
ضعف الثقافة المدنية.	12	2	11	1	35
ضعف الثقافة السياسية.	11	3	10	2	53
الاحتجاجات.	10	4	9	1	49

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

60	3	8	4	9	تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية.
31	1	7	3	8	التبعية الأجنبية.
26	2	6	2	7	محاولة التكيف مع المستجدات الوطنية والدولية.
22	2	5	2	6	تأثير التكنولوجيا الجديدة.
27	3	4	3	5	ضعف التمويل الذاتي.
11	1	3	2	4	ضعف القدرات الذاتية.
11	1	2	3	3	تبعية التمويل الحكومي.
11	3	1	4	2	فعالية المنظمات الحقوقية.
2	1	0	2	1	ضعف دعم المجتمع المدني من طرف وسائل الاعلام.
937	المجموع				

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على وليد عبد الحي، المرجع السابق.

4. حساب درجة فعالية المجتمع المدني: 89,23 %

$$\text{المعادلة: } \frac{\text{مجموع نقاط التأثير} \times 100}{1050}$$

$$\text{إذن: } 89,23 \% = 1050 \div 937 \times 100$$

وطبقا للدراسات المستقبلية تصنف درجة فعالية المجتمع المدني ضعيفة الفعالية.

نستخلص من خلال تقنية التنبؤ لدرجة فعالية المجتمع المدني في كل من الجزائر وتونس على مدى 5 سنوات أن فعالية المجتمع المدني محدودة ولكن بدرجة متفاوتة، وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها التمويل الأجنبي التي تتلقاه منظمات المجتمع المدني في تونس الأمر الذي يدفع إلى إمكانية التدخل

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية-

الأجنبي بطريقة غير مباشرة، من خلال الدعم المالي الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية وكذلك المؤسسات المالية تحت ذريعة تدعيم فعالية المجتمع المدني لتطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، مقابل دعم الديمقراطية التشاركية من خلال تنمية المجتمع المحلي واشراك المواطنين في مناقشة مختلف القضايا ذات الشأن العام، كما أن العامل الاقتصادي والاجتماعي يؤثر بقوة على درجة فعالية المجتمع المدني خاصة وأن تونس تعتمد بالدرجة الأولى على التصنيع، أي أن البنية الاقتصادية والاجتماعية ذات تأثير مباشر على فعالية المجتمع المدني التونسي، مقارنة بالجزائر التي تعتمد على النفط في محاولة منها تقديم بدائل تنمية منها الطاقات المتجددة كبعد من أبعاد تحقيق التنمية المستدامة، إذن فإن المجتمع المدني ضمن المقاربة الانتقالية في الجزائر أقل درجة لأن قانون الجمعيات قيد المجتمع المدني من حيث التمويل الأجنبي وفرض شروط تضيق تقديم الدعم الخارجي إلا في اطار التعاون أو الشراكة الثلاثية بين الدولة والمؤسسات المالية المانحة والمجتمع المدني، يضاف إلى ذلك تأثير طبيعة النظام السياسي على فعالية المجتمع المدني.

وبناء على ذلك يمكننا بناء سيناريوهات حول درجة فعالية المجتمع المدني الجزائري والتونسي خلال الانتقال الديمقراطي:

السيناريو الخطي: يفترض هذا السيناريو "محدودية دور المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي"

➤ نظرا لارتباط المجتمع المدني بالدولة وتطورها ودستورها وقوانينها، فإن العلاقة بينهما ترتبط بدرجة التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذ ان ظهور الدولة ونشأتها بمفهومها الحديث، مقابل تضخم الأجهزة الإدارية والبيروقراطية في التسيير، وكذا اتساع مركزية الدولة وسيطرة المؤسسة العسكرية في ظل محاولات الاحتواء وإخضاع المجتمع المدني لتبعية الدولة خضوعها، يبقى تأثيرها على المجتمع المدني في الجزائر وتونس متواصل لأن هذه الأطراف الفاعلة تستخدمها لأغراضها السياسية أو الحزبية أو الدينية.¹

¹ عبد الحسين شعبان، المجتمع المدني العربي هل هو قوة ثالثة، مجلة دراسات دولية، عدد(46)، 7 تشرين الأول 2010، ص: 02.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

➤ كما يعد التضييق القانوني الذي يتعرض إليه المجتمع المدني في الجزائر وتونس بمثابة عملية اقصائية في تفعيل نشاطه، خاصة فيما يتعلق بجانب منح الاعتماد من طرف الجهة الوصية، أو من حيث التمويل ومنح المقرات، وخير دليل على ذلك في الجزائر مثلا الاتحادية الوطنية للمجتمع المدني منذ منحها الاعتماد و بدأ نشاطها على المستوى الوطني والمحلي، إلا أن على مستوى المحلي بقيت في إشكالية منحها مقر خاص بها، وهذا يدل على خضوع الدولة لجميع الهيئات للرقابة والمساعدات المالية التي تتلقاها منظمات المجتمع المدني من الخارج إلى الرقابة، وهذا ينعكس سلبا على فعاليتها ونشاطها.¹ في هذا السياق عبرت الرابطة الوطنية الجزائرية للدفاع لحقوق الانسان بأن القانون 06-12 الخاص بالجمعيات يقيد المجتمع المدني في ممارسة نشاطه، ويمنح السلطات القدرة على رفض تسجيلها أو تمويلها وتعليق نشاطها أو حلها، وكذا عديد من المواد في القانون الجزائري تتعارض مع التزامات الجزائر بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يحمي الحقوق في حرية التعبير والتجمع والتجمع.²

كما قدمت الرابطة العراقية التي تواجه منظمات المجتمع المدني في ممارسة نشاطها وأدوارها منها:³

- عدم الحصول على تراخيص لاجتماع عمومي.
 - عدم وجود مقرات للنشاط.
 - عدم وجود تمويل.
 - عدم تجاوب الإدارة مع الجمعيات إلا في القضايا ذات الشأن السلطوي، عوض بناء مجتمع مدني قادر على حل المشاكل واشراكها في رسم السياسات العامة.
- بقاء الأوضاع الداخلية مضطربة تسودها الاحتجاجات والمسيرات الشعبية وأعمال الشغب، نظرا للتحويلات الجيو - اقتصادية المتتالية، ما أدى إلى سحب ثقة المواطنين في حكوماتهم، والمساءلة امام

¹ آسيا بلخير، المجتمع المدني وسؤال الديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية، ج1، عدد(08)، ديسمبر 2017، ص: 24

² قدور هوارى، رئيس المكتب الوطني للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، تقرير السنوي 2018 حول حقوق الانسان في الجزائر، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، 2018/12/07.

<https://laddh-algerie.org/?p=1197> (21/02/2021)

³ المرجع نفسه.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية-

المواطنين والأطراف المعنية، وهي المساءلة الضرورية للشرعية، أضعفتها العولمة، وفي ظل عزز الحكومات عن تلبية مطالب شعبها وغير متأكدة من السياسات الكفيلة بتحقيق أهدافها، تتواصل الاحتجاجات عبر شبكات التواصل الاجتماعي، كما نجد الحكومات والطبقة السياسية تقاوم هذه التغيرات وستواصل امتصاص غضب شعبها من خلال ادخال إصلاحات جديدة وفق العملية السياسية.¹

➤ نظرا لتوسع وارتفاع عدد الجمعيات في الجزائر وتونس خلال فترة الانتقال الديمقراطي، فإن دورها وفعاليتها يبقى محدود لأنها تواجه عديد من التحديات خاصة منها الهدف من تأسيس الجمعية، وعلى هذا الأساس نجد أن أغلب الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني تبني أهدافها في مرحلة التأسيس على أهداف معينة بهدف الحصول على الاعتماد، وبمجرد تسلم الموافقة، نلاحظ تصورات أخرى وأهداف خفية أسست من خلالها الجمعية وهذا ما يؤثر على طبيعة الجمعية أو المنظمة نظرا لعدم وضوح الأهداف والاتفاق عليها من قبل الأعضاء المؤسسين والمنتسبين لها، بذلك تعجز عن تحقيق أهدافها ومشاركتها في بناء السياسات والاستراتيجيات وتقديم البدائل لصانع القرار وهذا ما أثر حتى على تفعيل المقاربة التشاركية (الديمقراطية التشاركية).

➤ على مستوى البيئة الخارجية يستمر الصراع الدولي والوطني، حيث تمارس الحكومات ضوابط أمنية قوية على كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني، وهذا ما سيؤثر على فعالية المجتمع المدني.² أما بالنسبة لمستقبل الجزائر وتونس في ظل الرهانات الإقليمية وتوتر الأوضاع الأمنية في دول الجوار، نتوقع بقاء الجزائر في موقفها الثابت في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأن القضية تبقى داخلية يتم فك النزاع والصراع من خلال أسلوب الحوار، لذا تثبت الجزائر مرة أخرى موقفها في معارضة التدخل العسكري وسعيها في فتح الحوار السياسي في تسوية أزمة الساحل الأفريقي من خلال الأزمة مع مالي من منطلق مبدأ المصالحة الوطنية البناءة، ما يجري منذ 08 جوان بواغادوغو من حوار ومفاوضات بين أطراف من شمال مالي والحكومة المركزية المالية بواسطة بوركينافاسو.³

¹ العالم في 2030: اتجاهات وتحولات وفرص وتحديات، المنتدى الاستراتيجي العربي، ص: 16.

<http://arabstrategyforum.org/ar/stream-report/the-world-in-2030> (22/02/2021)

² Klaus Schwab. « The Future Role of Civil Society ». World Economic Forum, January 2013, p : 21.

³ إسماعيل، المرجع السابق، ص: 82.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية-

وهذا بهدف الحفاظ على أمنها الخارجي في ظل تفاقم الأزمة الداخلية من احتجاجات الرفض للوضع القائم الأمر الذي يدفع إلى زيادة تأثير قوة الدولة على واحتواءها للاضطرابات القائمة، إضافة إلى محاولتها إعطاء دور شكلي للمجتمع المدني في إشراكه في مختلف القضايا بما يتوافق وسياساتها واستراتيجياتها.

على مستوى قضية الصحراء الغربية تتضمن ثلاثة احتمالات:¹

- إمكانية انضمام الصحراويين إلى المغرب، وهذه الفرصة بعيدة الاحتمال، لأن القضية سجلت حضورياً ودبلوماسياً كبيراً وأحرزت تأييد الجمعية العامة في كل لوائحها تقريباً، مما ينفي هذا الاحتمال.
- في حالة الضغوط على أطراف النزاع وإصرار المجتمع الدولي على ضرورة القضاء على كل أشكال الاستعمار، وهذا لن يتم بمعزل عن ترتيبات الوضع الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بمعوية القوى الناشئة، هذا الاحتمال يبقى أسير التكتيكات الدول الفاعلة.
- مسألة تأجيل الاستفتاء نفسه لمدة أطول، ونحن نعلم كيف أن إسبانيا المستعمر القديم قررت في 22 أوت 1974 إجراء الاستفتاء، لكن القوى الأكثر تحكماً في المنطقة قررت تأجيله، ومنذ ذلك الوقت ومسألة الاستفتاء خاضعة إلى التأجيلات.

- استمرارية عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس حيث أن بناء النظام الديمقراطي وفق مبادئ الديمقراطية يستمر على فترات تاريخية طويلة، تعرف عديد من الأزمات والصراعات وحتى الاضطرابات، لكنها تستقر وتصبح نموذج ناجح ومتطور مقارنة بالدول العربية الأخرى، وهذا ما يشكل ضغطاً من أجل الإسراع في عملية الانتقال الديمقراطي في البلدان التي لم تمسها هذه الأحداث، وكل تأخر يمكن أن يؤدي إلى انفجار الوضع وضرب الاستقرار الوطني.²

- حسب التقارير الصادرة من البنك الدولي وصندوق العربي الذي تم تحليله في الفصل الثاني يدفعنا للتنبؤ بأن بناء مجتمع مدني قوي ودولة ديمقراطية يتطلب تحسين مبدأ الحقامة، ستبقى الجزائر وتونس تواجه تحديات في بناء دولة القانون، التوزيع غير العادل للموارد اللازمة لإقامة دينامية التنمية المحلية،

¹ إسماعيل، المرجع السابق، ص: 27.

² رابح لونيبي، "انعكاسات الفوضى في العالم العربي على الأمن الاستراتيجي للجزائر (دراسة استشرافية)". مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية، عدد (01)، 2014، ص: 114-115.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

ضعف الديمقراطية التشاركية لاسيما لدى الشباب الجزائري والتونسي، مركزية صنع القرار، ضعف الحملات التوعوية والتحسيسية لإشراك المواطنين في تحديد السياسات والإجراءات اللازمة للتغيير الذي يطالبون به، لأن معظم تشكيلات المجتمع المدني تعمل تحت سيطرة الدولة أو الأحزاب السياسية، مقابل ضعف الأداء والدور الجمعي في التكيف مع المستجدات الجديدة نظرا لمحدودية الموارد الذاتية، إضافة إلى محدودية المساءلة ومكافحة الفساد، لذلك يتطلب نهج طويل لتفعيل دور المجتمع المدني في تعزيز النظام الديمقراطي.

➤ موقع الأحزاب الإسلامية في ظل عملية الانتقال الديمقراطية يبقى مستبعد في الجزائر لعدة أسباب منها وصول التيارات الدينية إلى السلطة لن ينال مشروعية الشعب الجزائري، مقارنة بتونس ستجعلها في سباق نحو القوة واحتكار السلطة (حزب النهضة) مع مختلف التيارات الحزبية الأخرى، وتحاول أخذ مكان الأنظمة السابقة باستخدام الدين، بالرغم من ظهورها بمظهر ديمقراطي وتحالفها مع قوى علمانية وديمقراطية، ولكن من حيث توجهاتها الخفية توحى لنا بأن خطاباتها وممارساتها تسعى لإقامة نظام شمولي يفرض أيديولوجيتها الدينية وتأويلاتها على المجتمع.¹

➤ بخصوص طبيعة النظام السياسي وتأثيره على مكانة وفعالية المجتمع المدني، نظرا للتعديلات الدستورية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى سنة 2019، بقي الجدل والنقاش الفكري بين الخبراء في القانون الدستوري والسياسيين حول طبيعة النظام السياسي القائم في الجزائر، بعدما تعهد رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" بإجراء تعديلات على الوثيقة القانونية منها تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات التي تخص صلاحيات رئيس الجمهورية، وتعزيز مكانة المجتمع المدني، فمن المتوقع أن النظام السياسي الجزائري يبقى في غموض وضبابية، لأنه النظام الوحيد الصعب فهمه في النظم السياسية، حتى أن التعديل الدستوري جديد 2020 لم يأتي بجديد حول طبيعة النظام السياسي.

شأنه شأن النظام السياسي التونسي الذي بقي في غموض ومحل نقاش منذ بداية الأزمة السياسية، وصياغة مشروع الدستور 2014، تقريبا بقي النظام السياسي التونسي بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني، لم يتم الفصل في طبيعته رغم ملامحه تبين أنه نظام رئاسي.

¹ المرجع نفسه.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية-

بذلك يعتبر تحديد طبيعة النظام السياسي مبدأً وعامل أساسي في تحديد مدى فعالية المجتمع المدني من حيث حجمه وأدواره، ففي ظل سعي نحو ترسيخ النظام الديمقراطي يتطلب فاعلية وفعالية المجتمع المدني بعيدا عن القيود السياسية المفروضة عليه من الجانب الدستوري والقانوني لأن في ظل الغموض والضبابية السائدة على طبيعة النظام السياسي في الجزائر وتونس، فإن دور المجتمع المدني يبقى محدود وفق توجهات الدولة وسياساتها وبرامجها، إضافة إلى تضيق الأدوار على منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان خاصة في الجزائر نظرا للتضييق والقيود المفروضة عليه، فيبرز بأن المجتمع المدني بتشكيلاته المختلفة لم يرتقي إلى شريك فاعل بجانب الدولة في رسم السياسات العامة، وتبقى الدولة الفاعل الوحيد والمؤثر في تحقيق التنمية بكل أبعادها.

السيناريو الإصلاحي (التفاولي): يفترض هذا السيناريو إمكانية إعادة دور المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي

القوى الدافعة التي قد تعيد تشكيل السياق المستقبلي للمجتمع المدني بشكل كبير:¹

- مستوى ومصادر التمويل لأصحاب المصلحة في المجتمع المدني.
- التأثير الاجتماعي والسياسي لزيادة فرص الحصول على التكنولوجيا.
- مدى مشاركة المواطنين وتفاعله في مواجهة التحديات المجتمعية.
- حالة الاستقرار الجيو سياسي العالمي والإقليمي والتكامل العالمي للأسواق.
- أثر التدهور البيئي وتغير المناخ على السكان.
- مستوى الثقة في الحكومات والشركات والمنظمات الدولية.

➤ إن جوهر بناء المجتمع المدني في إطار البناء الديمقراطي يتطلب الوعي بضرورة ترسيخ الثقافة المدنية في الأوساط الاجتماعية، لأن الاعتراف بالحقوق الأساسية منها التجمع، التعبير عن الرأي، وحرية الاعتقاد جزء لا يتجزأ من فعالية المجتمع المدني، باعتباره فاعل مهم في نشر هذه الثقافة ويتبلور ذلك من خلال إشراكه في المشاركة السياسية بالاقتراع المباشر في الانتخابات التي أصبحت ضرورة حتمية في كل الخطابات الرسمية للرئيس الجمهورية الجزائري " عبد المجيد تبون"، لأن المشاركة السياسية هي آلية ترتبط

¹ Klaus, Ibid, p :19.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية-

بالديمقراطية التمثيلية ونجاحها مرهون بمدى قدرة المجتمع المدني على المتابعة والرقابة ومحاسبة الممثلين أمام الجهات المختصة، لذلك نتوقع باشتراك المجتمع المدني في الانتخابات التشريعية والمحلية القادمة بعد حل المجلس الشعبي الوطني وصدر المرسوم الرئاسي في الجزائر سنة 2021، مقابل ذلك في تونس في محاولة اشراكه عبر آليات التشاور والحوار للخروج من الازمة الداخلية التي تعرف عزوف الشباب التونسي عن المشاركة السياسية.

➤ اعتمدت الجزائر سنة 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، تم مراجعة هذه الوثيقة المرجعية واعتمادها من قبل مجلس الوزراء سنة 2016، وتستند إلى نهد متجدد للسياسة المالية مع مسار 2016-2019 ومن ناحية أخرى على منظور تنويع وتحول الاقتصاد بحلول سنة 2030.¹ من المتوقع ارتفاع نسبي في النمو الاقتصادي خلال فترة 2020-2030 في الجزائر، حيث تشارك كل من الحكومة والقطاع الخاص في معالجة التحديات المجتمعية، من خلال رفع مستوى الإنتاجية، وزيادة الاهتمام بالسياسة الطاقوية كبديل اقتصادي.²

أما من حيث التنوع الاقتصادي وتحويله، يضع نموذج النمو الجديد أهدافا يمكن الوصول إليها خلال الفترة 2020-2030:³

- تحسن في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن أن تغطي معظم نفقات التشغيل.
- تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.
- مسار مستدام لنمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة 6.5 %
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة من 5.3 % في سنة 2015 إلى 10 % من الناتج الداخلي الخام بحلول سنة 2030.
- تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وتحقيق إمكانيات تنوع الصادرات.
- تنوع الصادرات لدعم تمويل تسارع النمو الاقتصادي.

¹ كريمة حبيب، عادل زقير، إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في أفق 2030. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، عدد(05)، ديسمبر 2018، ص: 120.

² Klaus, Ibid, p :19.

³ كريمة، عادل، المرجع السابق، ص: 120.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية-

وهذا ما يسمح بتوقع زيادة الشراكة بين الدولة والحكومة ومنظمة أرباب العمل من خلال الاتفاقيات الثلاثية، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري خاصة والاقتصاد العالمي عامة، هنا تبرز أكثر أهمية الحوار الاجتماعي الذي يجمع كل أطراف الإنتاج (الحكومة، وأرباب العمل، وممثلي العمال في ظل استراتيجية وطنية قائمة على أساس التشاور والتفاوض حول كل ما يخص العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المتوازن.¹

السيناريو الراديكالي (التشاؤمي): يفترض هذا السيناريو تراجع دور المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي

➤ ستواجه منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية في الجزائر وتونس عديد من التحديات الصعبة على مستوى القدرات الذاتية، نظرا لارتباط مسؤوليها بالقيادة الشخصية، وهذا ما يشكل عجزها عن تحقيق أهدافها، إضافة إلى افتقار معظم تشكيلات المجتمع المدني الديمقراطية والشفافية الداخلية، نظرا لغياب روح الفريق والعمل المشترك في التشاور والحوار، كما أنها ستبقى تحت مظلة الدور المحدود نظرا لعدم توفر قاعدة بيانات ومعلومات دقيقة في المواقع الرسمية وغير الرسمية وهذا ما تم ملاحظته خلال مختلف الزيارات الميدانية التي قمنا بها، ما شكل ضعف القدرة الذاتية والمؤسسية في تفعيل نشاطها.

حسب التقارير الدولية والوطنية الصادرة من البنك الدولي التي تم عرضها في الفصل الثاني، نتنبأ باستمرار ارتفاع نسبة البطالة خاصة في ظل التطورات الديمغرافية، وأزمة سوق العمل التي أصبحت غير قادرة على استيعاب الباحثين عن العمل خاصة لدى فئات الشباب ذو الشهادات الجامعية، على رغم من تبني سلسلة من الإصلاحات في محاولة امتصاص شبح البطالة، إلا ان النتائج لم تكن مشجعة للغاية، مقابل تراجع دور القطاع الخاص في خلق فرص العمل نظرا لتدخل المباشر للدولة في كل المجالات.²

¹ عواد بلعبدون، دور الحوار الاجتماعي في دعم استقرار المؤسسات وتحقيق السلم الاجتماعي في الجزائر. مجلة قانون العمل والتشغيل، عدد(04)، جوان 2017، ص: 47.

²Florence Gaub, Alexandra Laban. "Arab Futures: Three scenarios for 2025." Report Issue N=22, 2015, p:23.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

كما أن القدرات الصناعية والتصنيعية الضعيفة التي عجزت عن تطويرها في الوقت الراهن وغير القادرة على الارتقاء بالخدمات المصرفية عبر المنصات والبرمجيات الرقمية، لن تتمكن من المنافسة في اقتصاد تغلب عليه الصفة الرقمية، وبذلك سترتفع نسبة البطالة ما يؤدي إلى تفاقم أزمة الاحتجاجات والاضطرابات التي ستؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، وكذا تراجع دور المجتمع المدني نظرا لإمكانيات المحدودة في التطورات الاقتصادية والرقمنة التي أصبحت مؤشر أساسي في تفعيل دور المجتمع المدني.¹

إضافة إلى كون اقتصاديات الجزائر وتونس يتم الاعتماد فيها على مصدر واحد للدخل (الجزائر النفط) و (تونس التصنيع)، بذلك نجد المصدر الأساسي للثروة الوطنية في يد الدولة تستعملها كأداة ولاء عن طريق لعب دور الموزع أو تجسيد لدور "الحاكم المانح" وذلك لا يسمح المطالبة بالحقوق أو الاعتراض على سياسات الدولة، وهذا ما يحد من دور المجتمع المدني، لأن الظروف الاقتصادية المتميزة بالسيطرة على منبع الدخل الواحد مع غياب نشاط اقتصادي منتج من قبل المجتمع، تصبح الدولة المالكة لوسائل الإنتاج (الخضوع والتبعية للدولة)، رغم المساعدات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية والاعانات الخارجية التي تتلقها تونس في كل ظرف طارئ، وهذا ما أدى إلى محدودية الدور لدى منظمات المجتمع المدني في تقديم المساعدات بجانب الدولة ولحل المشاكل العامة للمواطن التونسي.²

➤ إن تداعيات جائحة كورونا على علاقة الدولة بالمجتمع المدني ستأثر بشكل كبير، حيث يرى الخبير في المنتدى الاقتصادي العالمي "جوناريك" هناك توجهات تحمل مطالب العقد الاجتماعي الجديد، وطالب في مقاله الذي نشره وشارك فيه عديد من الباحثين بالمنتدى بضرورة التأسيس لعقد اجتماعي جديد قادر على تجاوز المحنة التي تسبب فيها التوجه النيوليبرالي، وطالب بأن يلعب المجتمع المدني دور كبير في دفع هذا العقد الاجتماعي للخروج من الأزمة، فالمنظمات القائمة تفقد مواردها التمويلية بالنظر لتوجه عدد كبير من الحكومات لتقليص موازاناتها، هذا التوجه قد يؤدي إلى زيادة متسارعة في مساحة

¹ العالم في 2030، المرجع السابق، ص: 12.

² سفيان فوكة، أزمة الديمقراطية في العالم العربي: بحث في أسباب الاستدامة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، عدد(08)، جانفي 2016، ص: 191.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية-

النشاط المدني غير الرسمي مقارنة بالصورة المؤسسية التي اعتادت منظمات المجتمع المدني ان تأخذها.¹

➤ أثرت جائحة كورونا (كوفيد-19) على فعالية المجتمع المدني رغم المبادرات الخيرية التي قامت بها، إضافة إلى الحملات التوعوية والتحسيسية التي شاركت بها لتوعية المواطنين بمدى خطورة الوباء وانتشاره السريع، من حيث الجانب التمويلي، فقد أثبتت الجائحة محدودية الدور للمجتمع المدني بسبب ضعف التمويل الذاتي، وهذا دليل على التدخل المباشر للدولة في تقديم الرعاية الاجتماعية، وهو ما يعني أزمة المجتمع المدني ستنزل بدون أفق طالما بقيت الدولة الفاعل الوحيد في مواجهة التحديات الصعبة في ظل محدودية دور المجتمع المدني والقطاع الخاص.

➤ إن التقديرات المتوقعة لسنة 2022 بتأثير جائحة كورونا المستجد على البنى الاجتماعية والاقتصادية، تشي على تعرض أسعار النفط لضغوط نحو الانخفاض، وحالة الضبابية في السياسة المحلية، والتوترات الجيوسياسية، وأعيد فرض تدابير للتخفيف في أجزار بعض البلدان منها الجزائر، حيث تشير تقديرات البنك الدولي أن إجمالي الناتج المحلي لسنة 2020 في الجزائر تصل إلى 2,1 بأسعار السوق (الدولار)، ونظرا لارتفاع وتيرة الإصابات الجديدة من المتوقع أنها تؤدي إلى هبوط أسعار النفط أو حدوث تقلبات سريعة أو تمديد خفض إنتاج أوبك، إضافة إلى عرقلة النمو في اقتصاديات الأسواق الناشئة المصدرة للنفط، وهذا ما ينعكس سلبا على استقرار البيئة الداخلية للدولة.²

مقارنة بتونس فإن الحكومة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الممول من طرف صندوق النقد الدولي لمدة أربع سنوات تنتهي في سنة 2020 لتعزيز النمو الاقتصادي، والحد من البطالة، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة، من المتوقع أن يكون لفيروس كورونا تأثير على النمو الاقتصادي التونسي، حيث سينخفض مستويات الطلب الكلي نتيجة التأثير المحتمل للفيروس على القطاعات التصديرية وعلى عدد

¹فؤاد وسام، أزمة كورونا - آفاق العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 5 أغسطس 2020، ص: 21-22.

² مجموعة البنك الدولي، "الآفاق الاقتصادية العالمية"، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يناير/كانون الثاني 2021.

[http://pubdocs.worldbank.org/ \(01/03/2021\)](http://pubdocs.worldbank.org/ (01/03/2021))

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية-

من القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل: السياحة والخدمات، كما سيضغط على المتحصلات من النقد الأجنبي نتيجة انخفاض تحويلات العمالة التونسية من دول منطقة اليورو ومن باقي الدول الأخرى.¹

➤ إن ظهور وبروز العولمة السياسية فرضت على النظم السياسية المغاربية عامة، والجزائر وتونس خاصة التزامات جديدة على الدولة والأمة، نتيجة تأثيراتها على المستوى الوطني والمحلي، لذلك نتوقع استمرار الاحتجاجات الشعبية والاضطرابات سواء الداخلية أو الخارجية مع دول الجوار والساحل، التي ستؤدي إلى تعميق المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي يؤدي إلى إشكالية بناء الدولة القومية والمدنية، إضافة إلى أزمة بناء دولة القانون واحترام حقوق الانسان، تضيق الحريات العامة وحرية التعبير والتجمع، تضيق المقاربة القانونية على الجمعيات.

إضافة إلى التحديات التي تواجهها الجزائر وتونس في مواكبة المستجدات العالمية التي تتضمن تحولا كبيرا في اهتمام الفرد ومحيطه الإنساني والذاتي الذي فرضته معالم العولمة السياسية، حيث أصبحت الدولة تكاثف جهودها في عصرنة عالمية حقوق الانسان، والأزمات والتطلعات من حيث ضمان البقاء، والتكيف مع المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والبيئة ذات طابع عالمي، هذا الاتجاه المتزايد نحو العالمية سيدفع الدولة إلى إعادة النظر في خصوصية بيئتها التي تحرص على ضمان الاستقرار الداخلي بعيدا عن التدخلات الأجنبية، سعيا منها حماية ثرواتها الوطنية، وشعبها وسيادتها، وممارسة صلاحيتها وسلطاتها بما يحقق لها الأمن والاستقرار في ظل التطورات التي فرضتها العولمة السياسية وحتى الاقتصادية.

➤ من المتوقع أن تؤدي التكنولوجيات الرقمية الجديدة تقدم لتفعيل دور المجتمع المدني من خلال النشاط الواسع عبر مواقع التواصل الاجتماعي في ظل الإشكاليات التي يواجهها في العالم الحقيقي، حيث أن الجهود المبذولة من طرف الجمعيات الافتراضية في نشر الثقافة المدنية، ونشر قيم المواطنة بين الشعب الجزائري، وكذا في تونس، للحفاظ على التماسك الاجتماعي والتغيير السياسي، تجنباً لأي تدخلات أجنبية، إلا أن استغلالها اللاعقلاني من طرف النشطاء المستخدمين للمواقع التواصل الاجتماعي ستؤدي

¹ صندوق النقد العربي، "تقرير آفاق الاقتصاد العربي". الإصدار (11)، أبريل 2020، ص: 24.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

إلى ارتفاع وتيرة الاحتجاجات والمسيرات الشعبية نظرا للمشاركة الفعالة في الحياة السياسية، مقابل تكاثف الجهود أمام الجهات الفاعلة المختلفة لفرض الرقابة الصارمة على النشاط الافتراضي.

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

خلاصة الفصل الخامس

من خلال تحليلنا لموضوع هذه الدراسة يمكن القول إن العملية التقييمية مهمة جدا في الدراسات المقارنة، لأنها تلعب دورا مهما في قياس الأداء، حيث يستلزم على المقيم أن يكون ذو كفاءة عالية في إجراء عملية التقييم، التي تتضمن في جوهرها شروط أساسية منها الهدف من التقييم، تحديد معايير واضحة وموضوعية بما يكفي لفهم وقياس مستوى الأداء، ثم تحديد المؤشرات النوعية والكمية باعتبارها خطوة أساسية في عملية التقييم.

قد تبين لنا من خلال عرض المفاهيم ذات الصلة بالتقييم منها الفاعلية والفعالية، أن الحديث اليوم عن الديمقراطية، والأمل في تحقيق النظام الديمقراطي في الجزائر وتونس من منظور مقارن، يكتسب أهمية بالغة في ظل وجود فاعل غير رسمي جديد برز منذ تبني الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر بعد 2011، وفي تونس بعد سقوط نظام بن علي، حيث قام بأدوار مرتبطة بتفعيل الحوار الوطني، ونشر الثقافة المدنية، ومساعدة الدولة في الحفاظ على الأمن والاستقرار وسيادة الدولة من التدخل الأجنبي رغم المحاولات المتكررة، وكذا التهديدات الأمنية التي واجهتها، فإن فاعليتها وفعاليتها نشاطها ودورها بمختلف تشكيلاتها، إلا أنها وصفت بالضعيفة سواء من حيث الفاعلية رغم تزايد عددها، استقلاليتها بقيت بتبعية الدولة وتتنقد لعنصر التمويل الذاتي، إذ ظلت تابعة للأطراف الممولة لها سواء الدولة أو الأحزاب السياسية.

كما أن هناك تحديات ورهانات أدت إلى نقص فعالية المجتمع المدني في الجزائر وتونس بعدما قمنا بإجراء المقابلات الميدانية مع مختلف المسؤولين المنظمين والمشرفين على المجتمع المدني في الجزائر وتونس، توصلنا إلى استنتاج مفاده من الأسباب والعوامل التي جعلته يتصف بالضعف وعدم المصداقية في أدواره ونشاطاته تركز على النية والإخلاص في مرحلة تأسيس الجمعيات، حيث تكون لها في مراحل تأسيسها أهداف محددة بمجرد الحصول على الاعتماد وإجراءات التأسيس مع تكيفها بالمستجدات الراهنة تظهر بصورة مغايرة عن ما كانت تهدف إليه، إذ معظمها تهتم بتغليب المصلحة الشخصية على العامة، إضافة إلى كونها تتصف بضعف الأداء لدى الموظفين والأعضاء المنظمين والمنخرطين فيها، إذ ما تم ملاحظته أنها تفتقد إلى التدريب والتنظيم، مقابل تميزها بالمرحلية التي جعلتها ذات محدودية الدور منها البيروقراطية في التسيير، الاستقلالية المالية، التجانس، والأكثر من ذلك

الفصل الخامس: قياس فعالية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي دراسة مقارنة: الجزائر - تونس (2011-2025) - دراسة تقييمية مستقبلية -

محدودية العلاقة بين الدولة والمجتمع، إذ لا يزال قانون الجمعيات في الجزائر والمرسوم التونسي يخضعها للتبعية، إلى جانب محدودية اشراكها في عملية صنع القرار، وضعف العلاقة التشاركية بينها وبين مختلف السلطات (التنفيذية، التشريعية، القضائية).

من هنا فإن المجتمع المدني في الجزائر وتونس متباين الأدوار من منطلق المقاربة عبر الفضاء الافتراضي، بمعنى أن المجتمع المدني في الجزائر في ظل وجود العوائق والتحديات السالفة الذكر، فإن المواطن الجزائري فقد الثقة والمشروعية في المجتمع المدني، وتوجه نحو المجتمع المدني الافتراضي كفضاء احترافي مكنه من كسر حواجز التضييق والتقييد وهذا ما توصلت اليه نتائج الدراسة الميدانية عبر توزيع الاستمارة، مقارنة مع تونس فإن المواطن التونسي لا يزال متمسك بالمجتمع المدني الواقعي فضلا عن المجتمع المدني الافتراضي خوفا منه لانتشار تنظيمات جديدة تهدد سيادة الدولة واستقرارها، خاصة في ظل انتشار التهديدات الأمنية الجديدة منها الإرهاب الإلكتروني، وظل سعيهم لتدعيم المسار الديمقراطي مرتبط بالمجتمع المدني الواقعي.

الخاتمة

نختم موضوع دراستنا أن موضوع المجتمع المدني وبروزه كفاعل جديد غير رسمي خلال موجة الانتقال الديمقراطي التي شهدها العالم العربي عامة، والدول المغاربية خاصة، منها الجزائر وتونس منذ 2011، يعتبر من المواضيع الحيوية التي أصبحت محل نقاش وحديث الجميع في الفترة الراهنة، ووفق إشكالية الدراسة المطروحة وفق الدراسة المقارنة، وطبقا للدراسة الميدانية، في محاولة منا الإجابة عنها وعن التساؤلات المحورية، توصلت دراستنا بعد التحليل والتفسير ما بين النص والممارسة ضمن متغير المجتمع المدني، وبين الأطر النظرية ومحاولة إسقاطها على البيئة المغاربية عامة، والبيئة الجزائرية والتونسية خاصة إلى النتائج الآتية:

1. يعتبر المجتمع المدني تنظيم غير رسمي يضم في تشكيلاته التطوعية: جمعيات ومنظمات، اتحادات، النقابات، له دور فعال في دعم الدولة في إطار دستوري قانوني، من شأنه المساهمة في إدارة الصراعات نحو السلمية، من خلال تبني أسلوب الحوار، يقوم بدور رقابي للبرامج والمشاريع التي تضعها الدولة، كما أنها تتميز عن الفواعل الأخرى بالطابع غير الربحي.

كما توصلت الدراسة إلى أن مفهوم المجتمع المدني الذي نشأ في البيئة الغربية الذي ارتبط بظهور الدولة القومية الحديثة، وبروز فلاسفة العقد الاجتماعي، يليها مفاهيم عديدة قدمها فلاسفة أمثال "هيجل"، "غرامشي"، "يورغن هابرماس" يصعب تطبيقها في البيئة العربية، نظرا لهيمنة السلطة الحاكمة، والخبز السياسية، التي قيدت من ناشطه، وهذا ما توصلنا إليه في تحليلاتنا التي بينت أن مؤسسات المجتمع المدني منذ انتشار موجة التغيير السياسي في المنطقة المغاربية، وبعث روح التقاؤل نظرا للدور الذي قام به في إحداث التغيير، إلا أنه بقي محدود النشاط والدور، حيث تقتقد جل المؤسسات إلى وجود أهداف وخطط لمواجهة التحديات، وكذا التضيق الذي تمارسه سلطة الدولة على المجتمع المدني، فلا يمكن الحديث عن مجتمع مدني قوي يتمتع بفاعلية وفعالية في تعزيز الممارسة الديمقراطية، والانخراط بشكل قوي في التغيرات الإقليمية والدولية في ظل غياب توافق فكري ومعرفي في تحديد مفهوم دقيق وشامل للمجتمع المدني الذي برز كشريك فاعل في دعم عملية الانتقال الديمقراطي، كما أن العقبة الرئيسية التي تحول دون تقدم مسيرة الديمقراطية هي بناء الدولة المدنية، إذ الواقع بين صعوبة فهم طبيعة النظام السياسي في البيئة المغاربية، وفي الجزائر وتونس خاصة، حيث لم يتم لحد الآن فهم طبيعة النظام السياسي رغم التعديلات الدستورية، مقابل ضعف المجتمع المدني من حيث الاستقلالية المالية لأنه مازال مرتبطا بثروة الدولة "الريع النفطي للاقتصاد الجزائري"، كما أن نتيجة الدراسة توصلت إلى أن وجود

مجتمع مدني قوي مرتبط ارتباطا وثيقا بوجود دولة مؤسسات دستورية ممثلة تمثيلا حقيقيا، دولة الحق والقانون واحترام حقوق الانسان، وتحقيق التنمية المستدامة، هنا يمكننا الحديث عن مجتمع مدني مبادر في العملية التحديثية التي تهدف إلى تبني نظام ديمقراطي لأننا بعيدين كل البعد عن نقطة جوهريّة وهي الترسّخ الديمقراطي.

2. رغم الإصلاحات السياسية التي جاء بها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة سنة 2012، بقي قانون الجمعيات يسوده العديد من التساؤلات المحورية والثغرات القانونية التي لا بد من إعادة النظر فيها، حيث حد المشرع الجزائري من استقلالية الجمعيات في تأسيسها وممارسة نشاطها، وأداء أدوارها، إضافة إلى ذلك القيود المفروضة على الجانب التمويلي، مع العلم أن الجمعيات الجزائرية لا تخضع للتمويل الأجنبي، هذا ما انعكس سلبا على طبيعة وفعالية المجتمع المدني لأنها بقيت خاضعة لها، ولا تستطيع مخالفة أو مناقشة القرارات والسياسات الصادرة منها، وبذلك تدعم كل سياساتها مع العمل على مساندتها في كل السياسات والإصلاحات التي يتبناها صانع القرار في كل المناسبات السياسية.

3. إن التداخيات السلبية للعولمة تفرض علينا طرح عديد من الأسئلة الجوهرية حول الأدوار التي تقوم بها تشكيلات المجتمع المدني وعلاقتها بالدولة كما يطلق عليها في الجزائر (الجزائر الجديدة) وفي تونس (الجمهورية الثانية الجديدة)، في ظل بيئة يسودها اضطراب اجتماعي تحمل شعارات منادية لتغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ومحاسبة المسؤولين السياسيين و كبار رجال الأعمال، إضافة إلى القيود المفروضة على حرية الصحافة، حرية التعبير، والحق في المظاهرات والتجمع، حرية تكوين الجمعيات هذا ينعكس سلبا على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، إذ حصر أدوارها ومهامها خاصة وأن الحالة الاقتصادية التي فرضت تشكيل الطبقة الوسطى (الجزائر، تونس)، فرضت تشكل طبقات تعتمد على رواتب الدولة الأمر الذي دفعها إلى تبني أسلوب الحوار والتفاوض بما يخدم مصالحها وعلاقتها مع الدولة تحت غطاء "الحفاظ على استقرار الدولة والخوف من التدخل الأجنبي"، وهذا ما تبنته النقابة المركزية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد العام التونسي للشغل)، انعكس سلبا وشكل عائقا كبيرا في أدوار باقي تشكيلات المجتمع المدني من حيث ممارسة الضغط، وهنا ما يسعنا إلا القول أن هذه الطبقة التي تمثل المجتمع المدني لا تدفعنا للتفاوض وللحديث عن مجتمع مدني قوي غير حكومي، طوعي، ذي تمويل ذاتي، استقلالي، فعال التأثير في السياسة العامة وهذا راجع للفجوة الموجودة بين الدولة والمجتمع.

4. توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن البيئة الخارجية (القوى الدولية الكبرى) في ظل تشكيلات النظام الدولي الجديد ورسم خارطة طريق جديدة من منظور اقتصادي، تكنولوجي يتوافق وسياساتها واستراتيجية ضمان بقائها وهيمنتها على دول المنطقة المغاربية باسم احترام حقوق الإنسان، الثورة التكنولوجية تحت مظلة العولمة، اقتصاد السوق، التجارة الخارجية، فإننا نجد المنظرين ومنهم "هنتجتون"، "فوكوياما" يعتبرون أن هذه الأفكار الغربية وتطبيقها على بيئة النظام الدولي الجديد التي تساند التغيير والانتقال الديمقراطي، من منطلق مكافحة الفساد وتطبيق دولة الحق والقانون، ومكافحة الإرهاب، هي بمثابة شروط أساسية وضعتها لكي تدعم العولمة، هي في أصلها محاولة التدخل الأجنبي واختراق سيادة الدول، وهذا ما نجده في الجزائر وتونس التي تحاول استغلال الوضع الحالي من الانتقال الديمقراطي، بمعنى تسعى دائما لتقديم المساعدات المالية بدواعي الحفاظ على الاستقرار وتعزيز الديمقراطية، وتوسيع المجال لمشاركة المجتمع المدني، دعم الديمقراطية التشاركية، هذا يوحي لنا بوجود مخاطر تهدد الدولة وسيادتها من جهة، ومن جهة أخرى تهدد قيام مجتمع مدني قوي خاصة في ظل الفضاء الإلكتروني الجديد الذي فرضته العولمة ودخوله ضمن هذه الشبكة لدعم أكثر للتغيير في محاولة ترسيخ معالم الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس.

5. إن مسألة الاستقلالية والطوعية في ممارسة النشاط الجمعي في الجزائر وتونس يبقى ضمن تبعية الدولة، بسبب القيود القانونية والدستورية المفروضة على المجتمع المدني الجزائري والتونسي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لذا لا يمكننا وضع تصور ومسار تفاؤلي عن بناء مجتمع مدني مستقل عن الدولة، وبذلك يظل ضمن المجتمعات غير المدنية لأنها تعتمد على التمويل العام في تسيير مهامها ونشاطها، لأن التمويل الذاتي يبقى محدودا في ظل نقص التأطير والدعم الداخلي أي محدودية قدرات المجتمع المدني.

6. ساهمت التكنولوجيا الجديدة في فتح أفاق لتفعيل المجتمع المدني والمساهمة في دعم الانتقال الديمقراطي من خلال مشاركة الناشطين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ورغم جهود الفاعلين في الحفاظ على قيم المواطنة، والهوية، وتجنب أي تدخل أجنبي باعتباره قضية داخلية تخص الجزائريين والتونسيين، إلا أن مواقف القوى الخارجية تباينت في كل دولة، خاصة في الجزائر التي بقيت ثابتة بجيشها وشعبها وفواعلها في عدم تقبل أو إصدار أي موقف تجاه الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتبقى قضية داخلية، لأن الجزائر ضمن سياستها الخارجية ومواقفها في مختلف القضايا الدولية سواء مع دول الجوار أو الدول

العربية موقفها ثابت حفاظا على سيادتها وأمنها الداخلي والإقليمي، رغم محاولات من فرنسا، والاتحاد الأوروبي، إلا أنها متمسكة بمبادئها وشرعية سيادتها.

7. إن الدور المحوري للمجتمع المدني في الجزائر وتونس في دعم النظام الديمقراطي، يتطلب مجموعة من المعايير التي يجب توفرها منها تعميق الممارسة الديمقراطية، والتأثير في السياسات العامة، المشاركة في التعبئة، والتنشئة السياسية والاجتماعية، وتنمية المجتمع المحلي، مع ضرورة نشر مفهوم الثقافة المدنية لديه لكسب أكبر عدد ممكن من المنخرطين في الجمعيات، مع توفر الإرادة الفردية والجماعية، الطوعية في ممارسة العمل الجماعي، خاصة وأن مختلف تشكيلات المجتمع المدني منها الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد العام التونسي للشغل نظرا لدوره الريادي التاريخي ونضاله منذ الحقبة الاستعمارية اكتفى بدور الوساطة خلال فترة 2011-2019 حفاظا على توازنه في علاقته مع الدولة، كذلك سعيًا منه لحماية التعددية السياسية والحريات العامة من خلال تقديم البدائل وفتح الحوار مع مختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.

8. إن العلاقة بين الدولة والمجتمع ضمن سياق الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتونس تبقى مرتبطة بطبيعة النظام السياسي وقدرة المجتمع المدني بتشكلاته المختلفة في تفعيل أدواره في رسم السياسات العامة خاصة من حيث الرقابة والمتابعة والمشاركة في إدارة المشاكل ذات الشأن العام، وهذا وفق منظور "مجدال" الذي وضح طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، فإذا بقيت الدولة قوية وليست بنظام تسلطي كما هو الحال في الجزائر فإنها تواجه تحديات باتساع الفجوة بين الدولة والمجتمع الأمر الذي دفع إلى استمرارية الاحتجاجات والمسيرات المطالبة بالتغيير، مقابل الوضعية الاقتصادية التي تعيشها الدولة خاصة في ظل الوباء الصحي العالمي المستجد كوفيد-19، إنها بمثابة تهديد للسلم الاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى مؤثر سلبي على ثنائية الدور بين الدولة والمجتمع المدني، مقارنة مع تونس فإن طبيعة العلاقة الثنائية ضعيفة نظرا للأوضاع والتفاوتات السياسية والاقتصادية التي تعيشها الدولة، حيث ستشكل بؤرة التفاوت الاقتصادي تهديد لاتساع درجة الاحتجاجات ضد الأوضاع المعيشية المتعلقة بالأمساواة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع التونسي والفروقات في توزيع الموارد بين الجماعات، إضافة إلى تأثير كوفيد-19 على الوضع الاقتصادي المتدهور مما شكل تهديدا مباشرا على السلم الاجتماعي، مقابل ضعف سيطرة النظام الحاكم على الأوضاع السائدة، وكذا التنافس والصراع بين الأحزاب السياسية من المعارضة والإسلامية.

9. رغم توفر معايير فاعلية المجتمع المدني في الجزائر وتونس في دعم الانتقال الديمقراطي والحفاظ على الاستقرار الداخلي في ظل الاحتجاجات والمسيرات الشعبية، إلا أنه يبقى ضعيف الفاعلية بسبب تطبيق الحريات والممارسة الديمقراطية النابعة من النخبة الحاكمة، حيث تستخدم الدولة المجتمع المدني كآلية وأداة بديلة عن الأحزاب السياسية بعدما فقدت مشروعيتها من المواطن الجزائري، مقابل التنافس والسباق على السلطة بين المعارضة والإسلاميين في تونس، إذ تظل تستعملها في دعم برامجها ومرشحيها على البقاء في السلطة ضمن النسق الإعلامي (مغالطة الرأي العام)، وذلك يدفعنا للقول بأنه كلما منحت الدولة للمجتمع المدني الاستقلالية وإشراكه في مختلف القضايا وفي صنع القرار، كلما ضمنت بقاءها واحتواءها لها.

10. إن أوجه القصور في أدوار المجتمع المدني تشمل محدودية أدوارها في الرقابة وتقييم السياسات العامة، كما أنها بقيت مهمشة في الضغط على السلطة التنفيذية والبرلمان (علاقة البرلمان بالمجتمع المدني منعدمة) في اتخاذ القرارات للخروج بسياسة عامة رشيدة، فتم إشراكها فقط بعد إصدار المرسوم التشريعي والتنفيذي (النظام الانتخابي)، إضافة إلى تدخلها الضعيف ضمن المشاركة الفاعلة في تمثيل مصالح المواطنين والتفاوض مع السلطة لتحقيقها.

11. إن أهم تحدٍ يواجهه المجتمع المدني في الجزائر وتونس هو انعدام الاستقرار الداخلي لتشكيلات المجتمع المدني، نظرا لوجود اختلاف من حيث التوجهات والأيديولوجيات ونمط القيادة الجموعية التي تؤدي إلى الانقسامات، لذلك تؤدي الديمقراطية التشاركية داخل تشكيلات المجتمع المدني دورا مهما في توفير مناخ الانفتاح الديمقراطي وتوسيع مجال المشاركة في صنع القرار، لتصبح منبر الحوار، وهو ما ينعكس إيجابيا على ظروف المشاركة في العملية السياسية، إضافة إلى كونها ذات تأثير إيجابي ضمن مخرجاتها، أي تحقيق أهداف المجتمع المدني وتسيير فعال لإدارة المسار الديمقراطي وفق مبادئ ديمقراطية راسخة.

12. إن غياب عنصر الثقافة المدنية وضعف الديمقراطية التشاركية يؤثر على آليات تنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات العامة في الدولة، وكل القضايا التي تهم الشأن العام منها مشاركة المواطن، التفاعل السلبي بين المركزية والمحلية لدى صانع القرار، تأثير الدعم الخارجي على دور تشكيلات المجتمع المدني.

من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة، قدم عديد من المبحوثين خلال دراستنا الميدانية اقتراحات لتفعيل دور المجتمع المدني لدعم الانتقال الديمقراطي من ناحية، ومن ناحية أخرى إمكانية تعزيز موقعه ومكانته في مواجهة المستجدات الراهنة:

أولاً: الجزائر

1. تطوير أساليب الحماية في العالم الافتراضي حتى يتسنى للمجتمع المدني العمل بأريحية.
2. فتح المجال أمام المواطنين لتأسيس جمعيات ومنح المجتمع المدني استقلالية عن السلطة.
3. التركيز واعطاء الفرص للشباب للولوج في منظمات المجتمع المدني.
4. خلق مجتمع مدني فعال ومستقل.
5. تفعيل النشاطات التي يقوم بها المنخرطون في مجتمع المدني الافتراضي والمجتمع المدني الواقعي وإيجاد أطر للتعاون وتكاثف الجهود بينهما، وكذا رفع القيود التي تعيق نشاطاته وأدواره.
6. عدم الفصل بين دور المجتمع المدني التقليدي والمجتمع المدني الافتراضي، إضافة إلى تقديم حيز إعلامي لمؤسسات المجتمع المدني من شأنه أن يساهم في إيصال الرؤى والأفكار والمشاريع الإصلاحية، دون إغفال إشراك الشباب والنخب المثقفة وتشجيع انخراطها ضمن هذه المؤسسات.
7. منحه الاستقلالية الكاملة وإبعاده عن سيطرة الدولة ورقابتها، والاعتراف به كشريك أساسي في عمليات التنمية بكافة مجالاتها.
8. العمل الميداني المستمر وليس المناسباتي فقط، الحياد في العمل، روح المسؤولية، التشاركية والتطوعية وعدم المركزية في عملية اتخاذ القرار.
9. توضيح الإطار القانوني لممارسة مهامه، واستقلالته ومتابعة نشاطاته الفعلية.
10. أن يكون مجتمعا مدنيا موحدا في أهدافه لخدمة المواطن قبل خدمة السلطة.
11. أن يكون متحررا ومستقلا من الناحية المادية وليس تابعا لتمويل الدولة أو الأحزاب السياسية.
12. أن تكون قاعدته الجماهيرية من جيل الشباب الواعي المثقف المتطلع لبناء دولة مدنية حضارية بكل المقاييس، وبالتالي منحه الفرصة للتعبير عن رأيه في بناء الجزائر الجديدة بعيدا عن الشعارات البالية التي سئم منها المواطن الجزائري.
13. تكوين المشرفين والمسيرين للجمعيات وفعاليات المجتمع المدني باستمرار.
14. تبادل التجربة والخبرات ما بين أفراد المجتمع المدني فيما بينهم.

15. العمل الميداني والتعبئة والتنشئة السياسية وأن يكون أكثر تطوعية.

16. الإرادة الحقيقية لتمثيل المواطن الجزائري.

17. التكيف مع التغيرات البيئية والتكنولوجية.

ثانياً: تونس

1. المزيد دعم القدرات وتبادل التجارب والمعارف بين مختلف مكونات المجتمع المدني التونسي.

2. المزيد من التدريب وإقرار ضمانات التمويل والمتابعة.

3. انفتاح المجتمع المدني على كل التحديات السياسية وخاصة تسهيل عملية الولوج إلى المعلومة

التي هي من أهم العناصر لتفعيل دور المجتمع المدني.

4. عدم مقارنة الجمعيات بالشركات التجارية، مثلاً وجوب الحصول على رقم بسجل المؤسسات.

5. إعادة النظر في قانون الجمعيات بهدف دعم حرية التكوين.

6. العمل على مصلحة المواطن أولاً وأخيراً.

وفي أخير نقدم توصيات الدراسة:

❖ ضرورة إشراك المجتمع المدني في الجزائر وتونس ليس فقط في تقديم البدائل والسياسات العامة، وإنما لابد من إشراكه مع السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية) بهدف تفعيل أدواره من ناحية، وفتح مجال أوسع للنقاش وتبادل المعارف في وضع النصوص القانونية والتشريعية المطروحة، إضافة إلى إشراكه بجانب السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان لتقييم البرامج والسياسات ضمن أجندة جدول أعمال الحكومة.

❖ ضرورة إشراك المجتمع المدني في الجزائر وتونس في رسم السياسة العامة من خلال إدخاله ضمن البيئة الرقمية، حيث يتم فتح أرضية إلكترونية تتضمن كل المعلومات المتعلقة بالمجتمع المدني بهدف فتح آفاق جديدة تساهم في تفعيل أدواره من خلال تقديم بدائل ومقترحات لمعالجة المشاكل الاجتماعية الراهنة، خاصة في ظل المستجدات الجديدة التي فرضتها الأزمة الصحية العالمية "جائحة كورونا" التي شكلت تحدياً ورهاناً أمام الدول للحفاظ على توازنها المرتبط بمؤشر أساسي وهو الاقتصاد.

❖ يجب إعطاء الأولوية للبعد الذاتي للمجتمع المدني، من خلال إعادة النظر في مجموعة من المسائل منها المساءلة الذاتية للقائد قبل مساءلة الأعضاء المنخرطين والمنتمين للمجتمع المدني وهذا ينطبق على الجزائر وتونس.

❖ تكثيف الجهود لتفعيل الدور الجماعي من خلال تنظيم دورات تدريبية، وورشات لتبادل الخبرات بين مختلف تشكيلات المجتمع المدني، مع التعاون والتنسيق لإعادة الثقة فيه من خلال ترسيخ قيم الثقافة المدنية.

❖ ضرورة البحث عن حلول استعجالية عن كيفية التكيف مع المستجدات التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية من خلال وضع أهداف عقلانية وتفكير استراتيجي يتماشى والخيارات الاقتصادية لمواجهة التحديات والرهانات التي تواجه نشاطاته وأدواره المختلفة في مختلف المجالات على المستوى الوطني والمحلي، بهدف تعزيز الديمقراطية التشاركية وتطوير التنمية المحلية.

❖ تنمية القدرات الذاتية بما يتوافق وأهدافها وقيمتها وامكانياتها التي تسمح لها بتبادل الخبرات وتوسيع نطاق التفاعل بينها وبين مختلف الأطراف التي تسعى لتعزيز النظام الديمقراطي وتكريس دولة الحق والقانون واحترام حقوق الانسان، ونشر قيم المواطنة.

الملاحق

أولاً: ملاحق المقابلات:

دليل المقابلة

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الباحثة: أسماء صالحى / Asma Salhi / المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-الجزائر-

إشراف الدكتور: لقمان مغراوي

الموضوع: دور المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية:

دراسة مقارنة: الجزائر-تونس (2011-2019)

يشرفني أن نتقدم إلى سيادتكم الموقرة بإجراء مقابلة معكم ضمن إطار انجاز أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسات العامة بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر-، وهذا بهدف تطوير وترقية البحث العلمي وضمان جودته.

ونؤكد لكم بأن المعلومات المقدمة من طرفكم ستكون بمثابة إضافة علمية أكاديمية في مجال بحثنا في موضوعنا فقط، ولا يستخدم ضمن أغراض وأهداف أخرى.

تقبلوا منا فائق التقدير والشكر على قبولكم استقبالكم، وعرفنا منا على تعاونكم معنا في مجال البحث العلمي.

دليل المقابلة الأولى مع السيد:

أ.ق. الأمين الوطني المكلف بالعلاقات العامة بالاتحاد العام للعمال الجزائريين

أسئلة المقابلة:

السؤال الأول: هل استطاعت منظمات المجتمع المدني المحافظة على وظائفها التقليدية في مسار الانتقال الديمقراطي بعد 2011؟

.....

السؤال الثاني: هل استطاعت التكيف مع مختلف المطالب الشعبية؟

.....

السؤال الثالث: ما دور النقابات العمالية وبالأخص الاتحاد العام للعمال الجزائريين: هل هو دور سياسي؟ أم دور اجتماعي؟

.....

السؤال الرابع: ما علاقة العمل النقابي بالمجتمع السياسي خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي في الجزائر؟

.....

السؤال الخامس: في رأيكم: هل مبدأ القيادة يشكل إحدى الإشكاليات في الممارسة السياسية والاجتماعي؟

.....

السؤال السادس: في ظل التغيرات والتحولات الحاصلة في البيئة الداخلية: ماهي أهم مطالبكم ودوركم في المرحلة القادمة للرئاسيات المقبلة 2019؟

.....

السؤال السابع: ماهي التحديات التي تواجه العمل النقابي في إطار مواكبة عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر؟

.....

دليل المقابلة الثانية مع السيد:

أ.ق. الأمين الوطني المكلف بالعلاقات العامة بالاتحاد العام للعمال الجزائريين

السؤال الأول: ماهي أهم مطالبكم في مسار الحراك الشعبي:

نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين هي جزء لا يتجزأ من الحراك الوطني، مطالب الحراك هي نفس مطالب النقابة، فلا يمكننا الاستغناء عن الشعب الجزائري والأمة، وهذه من سمات ونشاط (UGTA)، لما قامت الثورة التحريرية بقيادة "عيسات ابيدير" وكان هدف تحرير الأرض والانسان الجزائري، فلا يمكننا الآن التراجع عن أهدافه.

السؤال الثاني: ما هي الوسائل والإجراءات التي تستعملها (UGTA) في الحراك الشعبي؟

نحن نستعمل دائما أسلوب الحوار والتشاور المنصوص عليه في الاتفاق المبرم وهو عقد الوطني الاجتماعي والاقتصادي للنمو، تضمن:

1. المؤسسة ومناصب العمل وبالتالي ضمان العيش الكريم للعامل وأسرته.
2. طرح نقاش لكل القضايا التي تتطلب النقاش للوصول إليه، ودائما تدخل في إطار الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال (تحسين الظروف المعيشية بمختلف مكوناتها) وهذه سمات ونشاط (UGTA).

❖ الإجراءات:

الحوار والتشاور إذ لم تكن الغرف الاجتماعية في المحاكم، وإذ اقتضت الضرورة مثلا القيام بإضراب ولكن بعد التحقق أن حق الاضراب من صالحنا ولا نورط الاقتصاد الوطني في الخسارة، لأننا نحن في الجزائر نختلف عن كل الدول، هناك العجزة، المعوزين، المجاهدين، الطلبة، جميع الفئات عليها أن تستفيد من إعانة الدولة، حيث تقوم بتطوير الإنتاج وإضافة قيمة مضافة بالنسبة لمداخل الدولة، حتى تستمر في إعانة هذه الفئات.

السؤال الثالث: في إطار الحراك الشعبي، ما هي الأدوار التي قمتم بها خاصة في إطار التشاور والحوار؟

حاليا: قمنا بالحفاظ على أسلوب الاضراب لأنه وسيلة ضغط للنظام لكي يُغيّر ويلبي مطالب الحراك، كنا سوف نعتد الأمور خاصة من الناحية الاقتصادية (المداخل)، خاصة نحن بحاجة إلى مداخل ومصاريف في ظل الأزمة المالية العالمية، مستحيل الاتحاد العام للعمال الجزائريين يساهم كذلك

في انهيار الاقتصاد الوطني، وهذا ما يؤثر على الوضع الاجتماعي للشعب الجزائري في مختلف القطاعات (الصحة، الشغل...)، لقد حفطنا على جو الاستقرار، فقمنا بالإضراب مع استخدام أسلوب الحوار والتشاور، وحث المسؤولين على التعقل، والنظر إلى وضع رؤية دقيقة، حتى لا نعاقب أو نُشكل خطر على انهيار الاقتصاد الوطني.

السؤال الرابع: هل كان هناك ضغط على الدولة أو تأثير على السياسات العامة داخل النظام السياسي الجزائري؟

قمنا في هذه المرحلة باستخدام أسلوب الحوار والتشاور والدليل على ذلك: في ظل الأزمة التي تشهدها البلاد، لا توجد أي مؤسسة قامت بالغلق، ولا عامل تأخر رتبته وأجره، بغض النظر عن مطالب الحراك، قمنا بتغيير في الأسلوب، في الأنماط، الأشكال وهذا تحصيل حاصل، فلما تُعقد الانتخابات، بطبيعة الحال سوف يتم اعداد برنامج الذي يتأقلم ويُلبي مطالب الحراك لوضع حد للفساد، ونهب الأموال بالطرق المُلتوية، المحسوبية، الجهوية، هذه من مطالب الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ربما يطرح تساؤل: ما طبيعة الوضع القائم؟

الدولة كانت تدير بنظام واحد، سواء من مسؤولين، صحافة، وسائل الاعلام، إلا القليل منهم التي تسمى بالمعارضة التي كانت لديهم فكرة معينة حافظوا عليها من حيث كيفية الوصول إلى الحكم، ولكن لم تكن هناك مطالب حول مكافحة الفساد، أو مساءلة الحكومة، أو أي دور للبرلمان؟

حتى المؤسسات المكلفة بدور الرقابة مثل مجلس المحاسبة، من حيث النص موجود، ولكن من حيث الممارسة منعدم، لأنه ممول من ميزانية الدولة، كما أن طبيعة النظام هو رئاسي وليس برلماني، لو كان برلماني، كان رئيس الحكومة مسؤول على المشاريع، لأن النظام الرئاسي أو شبه الرئاسي، الحكومة تقدم عملها وليس برنامجها، بينما في البرلماني تقدم برنامج الحكومة، لأنه منبثق من البرنامج المقدم في الحملة الانتخابية والذي يصادق عليه الشعب لينفذ على في الميدان، أما رئاسي يتضمن المحاور الكبرى لبرنامج الرئيس، تقدم الحكومة مخطط عملها مصادق عليه من طرف البرلمان، وبذلك الرئيس يقدم برنامج للشعب، والشعب ينتخب الرئيس.

السؤال الخامس: في الأخير.... ما هي اقتراحاتكم المقدمة في ظل الحراك الشعبي وإمكانية الخروج بحل سلمي متوافق؟

إذا تم استدعاؤنا من الجهات التي تريد الحوار والتشاور وتقديم رؤى واقتراحات للخروج من هذه الأزمة، نحن مستعدون لذلك، نحن في خدمة الوطن والحفاظ على استقراره وأمنه وسيادته.

دليل المقابلة مع السيد:

ز. ل. رئيس الديوان بالأكاديمية المجتمع المدني في الجزائر

- السؤال الأول:** بداية سيدي الفاضل :كيف تم تأسيس هذه المنظمة؟ وماهي أهدافها؟ وأهم نشاطاتها؟
- السؤال الثاني:** هل منظمتم متحصلة على الاعتماد من طرف الدولة؟ وهل هناك توجهات نحو تطويرها إلى حركة أم حزب سياسي؟
- السؤال الثالث:** من حيث العضوية :هل الأعضاء المنتسبين للجمعية لديها كفاءات؟
- السؤال الرابع:** ما مدى الاستقلالية المالية للعمل الجمعوي في الجزائر؟ وما مدى تأثير التبعية المالية على نشاط الجمعية؟
- السؤال الخامس:** نظرا للأحداث الأخيرة في الجزائر والتي تمخض عنها بروز نشاط المجتمع المدني وجمعيات ناشئة، هل كان لهذه الجمعية دور في الضغط نحو تحسين الأوضاع السياسية في البلد؟
- السؤال السادس:** ماهي أهم المطالب التي قمت بتدوينها ضمن أجندة مطالب المنظمة؟ وهل هناك تنسيق بين المنظمة ومختلف الفاعلين في الساحة السياسية؟
- السؤال السابع:** هل يمكن أن يكون لأكاديمية المجتمع المدني تأثيرا على عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر؟ وماهي آليات هذا التأثير؟
- السؤال الثامن:** بعد مرور قرابة تسعة أشهر من الحراك الشعبي في الجزائر، هل كان لكم أي اتصال أو مشاركة أو تفاعل مع الخيارات المطروحة من قبل السلطة؟
- السؤال التاسع:** كيف ترون الظروف الحالية لمسار الانتخابات الرئاسية المزمع تنظيمها في 12/12/2019؟
- السؤال العاشر:** انطلاقا من عملكم الجمعوي، ما هو تقييمكم لعمل مختلف فصائل المجتمع المدني في الجزائر؟

السؤال الحادي عشر: ما مدى فعالية نشاطاتكم وأدواركم خلال مسار الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ فبراير 2019 ؟

السؤال الثاني عشر: الى أي مدى تأثر الاعتقالات السياسية للنشطاء في الحراك الشعبي على مسار الانتقال الديمقراطي في الجزائر؟

السؤال الثالث عشر: هل ساهم الاعلام الجزائري في أداء مهامه الحيادية لدعم مسار الانتقال الديمقراطي في الجزائر؟

السؤال الرابع عشر: ماهي أهم التحديات التي تواجه نشاطاتكم وأدواركم في مختلف القضايا ذات الشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي؟

دليل المقابلة مع السيد:

رئيس الحركة الجمعوية بمقر وزارة الداخلية والجماعات المحلية

السؤال الأول: هل هناك قواعد البيانات والبريد الالكتروني لدى مؤسسات المجتمع المدني في المنصة الوزارية؟

السؤال الثاني: اتخذت الدول العربية وخاصة المغربية جملة الإصلاحات السياسية بهدف امتصاص غضب شعوبها ولتجميد موجة التغيير، فأقرت الجزائر العديد من الإصلاحات السياسية ومنها القانون المتعلق بالجمعيات: لماذا اعتمد المشرع الجزائري على مبدأ التصريح، ولم يعتمد على مبدأ الترخيص كما هو معمول به في الدول المغربية؟

السؤال الثالث: هل يمكنكم منحنا احصائيات الجمعيات الوطنية المعتمدة منذ سنة 2011؟

السؤال الرابع: ماهي الآليات المعتمدة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية في مجال الرقابة على نشاط الجمعيات وتمويلها؟

السؤال الخامس: هل سبق في تاريخ الجزائر منذ الاستقلال الى مرحلة الانفتاح الديمقراطي لحل الجمعيات لأسباب مختلفة؟

السؤال السادس: في رأيكم: ماهي الأطر القانونية التي يجب إعادة النظر فيها والتي تحتاج للتغيير في مجال حرية تكوين الجمعيات في الجزائر؟

- السؤال السابع:** كما تعلمون سيادتكم الجزائر خلال عملية الانتقال الديمقراطي وخاصة في سنة 2019، مرت بالعديد من الأوضاع التي شكلت نوعا من التخوف للحفاظ على الامن والاستقرار: هل تم منح اعتماد للجمعيات للتأسيس من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية؟
- السؤال الثامن:** في رأيكم: هل أثر الوضع السياسي للدولة منذ 22 فيفري 2019 على حرية تشكيل المجتمع المدني في الجزائر؟
- السؤال التاسع:** هل ثقافة التطوع تلعب دورا هاما في فعالية المجتمع المدني بالجزائر؟

دليل المقابلة مع السيد:

ت.ع م مكلف بالإعلام في برنامج كابدال، المركز الوطني للبحوث المطبقة على السكان والتنمية

ceneap

السؤال الأول: قامت الجزائر بتبني المقاربة الإصلاحية في سياق البحث عن آليات تطبيق الديمقراطية التشاركية التي جاء بها التعديل الدستوري 2016، لجأت إلى عقد شراكة ثلاثية تجمع الثلاثي (الحكومة، الاتحاد الأوروبي، برنامج الأمم المتحدة للتنمية): ما تعليقكم على ذلك؟

السؤال الثاني: هل الشراكة الثلاثية التي عقدتها الجزائر تأتي في إطار تحسين البعد التنموي المحلي بتطبيق مشروع كابدال؟

السؤال الثالث: في رأيكم: هل المقاربة التشاركية هي آلية رسمية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ضمن برنامج كابدال؟

السؤال الرابع: ما تقييمكم لتجربة مشروع كابدال في الجزائر؟

السؤال الخامس: ما هي أهم التحديات والعراقيل التي تواجه برنامج كابدال وتنفيذه في الجزائر؟

دليل المقابلة في تونس:

البيانات الشخصية للسيد:

الاسم واللقب:.....المهدي المبروك.....

تاريخ ومكان الازدياد:.....1963/12/21 /الجم/تونس.....

البلد: تونس.....

الجنسية:.....تونسية.....

البريد الالكتروني:.....mehdimabrouk@gmail.com.....

رقم الهاتف:.....00216 98650343.....

أسئلة المقابلة:

في ظل الانتشار الواسع والكبير لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي أحدثت ثورة في المجال الرقمي بتأثيرها في مختلف المفاهيم التقليدية وإعادة تشكيلها في صيغ جديدة نذكر منها: مفهوم المجتمع المدني الذي أصبح يتشكل أكثر من خلال الفضاءات الافتراضية التي تمنحها مواقع التواصل الاجتماعي بالتحديد، سؤالي في هذا الإطار هو:

السؤال الأول: هل الفضاءات الافتراضية بالنسبة لكم لعبت دورا مهما في تشكيل ديناميكية جديدة للمجتمع المدني؟

إلى حدود التسعينات كان المجتمع المدني في البلدان العربية هزيلا ونحيفا لا يحتوي إلا على بعض الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تم توظيفها لفائدة السلطة أو ظلت حرة ولكنها محاصرة ولكن مع الثورة التكنولوجية العارمة في مجال تقنيات التواصل ثم خلق مساحات افتراضية واسعة يصعب مراقبتها وتتيح للمواطنين التعبير والتفاعل الحر مع حاجات المجتمع وقضايا الحقيقة وأعتقد أن المجتمع المدني هو الذي انفتح على هذا العالم الافتراضي. أصبح الرأي العام مستندا الى ما يطرحه هذا الفضاء من قضايا ومواقف وما يعالجه من إشكاليات.

لا شك أن وسائل التواصل وهذا الفضاء الذي يعسر مراقبته وسرعة التفاعل الآنية خلقت مجتمعا مدنيا افتراضيا يتيح النقاش العمومي الحر والمتساوي تقريبا.

السؤال الثاني: ماهي العوامل التي ساهمت في تفعيل عملية الانتقال الديمقراطي في تونس؟

اعتقد أن هناك جملة من العوامل التي يسرت الانتقال الديمقراطي في تونس لعل أهمها:

- دولة وطنية حكمتها نخب مدنية ولم يكن للجيش التونسي من دور سياسي فيورقية كان مدنيا رغم نزوعاته الفردانية وانغلاق نظامه السياسي.

- وجود نخب حديثة مدنية ومجتمع مدني فعال رغم محاولة تهيمشه وقمعه (جمعيات منظمات وطنية فاعلة وقوية على غرار الاتحاد العام التونسي للشغل، حركة نسوية، تعليم مدني شبه لائقي..)

- تونس بلد صغير ليس له ثروات كبيرة تكون مطمع الدول العظمى لذلك ترك لها هامش مناورة.

السؤال الثالث: في رأيكم: ماهي الوسائل الأكثر تأثيرا في الواقع الافتراضي (الفيديو، التويتر، اليوتيوب...الخ)؟

المجتمع التونسي من المجتمعات الأكثر استعمالا للفايسبوك تحديدا حتى قيل ان ثورته ثورة فايسبوكية، غير أن السنوات الأخيرة شهدت بعض التعديلات، فالشباب غدا أكثر استعمالا للإنستغرام ، التويتر..الخ) ولكن يظل الفايسبوك هو المهيمن.

وهل تجدون أن مثل هذه الفضاءات لها دورها البارز في إعادة تشكيل مجتمع مدني أكثر فعالية ونشاط؟

اعتقد أن هذا الفضاء الافتراضي أتاح للتونسيين عموما القدرة على التعبير والاقترار واثارة قضايا الرأي العام بل استطاع الفايسبوك ان يبدي فيتنو على تشكيل الحكومات والاعتراض على تسميات وزراء و مسؤولين، غدا هذا الفضاء رهيب و مخيف حقا من خلال قدرته على كشف كلفات الفساد، التقصير..الخ.

السؤال الرابع: هل هناك حوارات بين مختلف الفاعلين من: الحكومة، أحزاب سياسية، وغيرها مع المجتمع المدني في صياغة السياسة العامة في إطار تدعيم الانتقال الديمقراطي في تونس بعد سنة 2011 إلى سنة 2019؟

الحوار هو الذي أنقذ تجربة الانتقال الديمقراطي وجنب البلاد مخاطر الاحتراب الأهلي وما آلت إليه الأمور في تجارب عربية مجاورة. كلنا نتذكر تجربة الحوار الوطني الذي فاده الرباعي الراعي للحوار (الاتحاد العام التونسي للشغل، عمادة المحامين، الرابطة التونسية لحقوق الانسان، اتحاد الصناعة والتجارة.) ومع ذلك فان الحوار حول أمهات القضايا يتسم بالنقطع والتشنج. لا يوجد إطار هادئ للحوار حتى البرلمان تحول إلى حلبة لصراع الثيران.

السؤال الخامس: في رأيكم: ما تقييمكم لفعالية الحوار بين مختلف الاطراف السياسية في تدعيم مسار الانتقال الديمقراطي في تونس؟

كما ذكرت لكم فإن الحوار جنب التونسي الانحراف إلى العنف خصوصا بعد حادثة اغتيال الشهيد شكري بلعيد ولكن ما عدى هذه الخصلة فان الحوار السياسي بين مختلف الفقراء السياسيين ظل متعثرا، هناك جبال من العنف السياسي يلقي بها الفرقاء يوميا في بلاتوهات الاعلام وعلى شبكات التواصل الاجتماعي ومواقعه.

السؤال السادس: بالنسبة لعلاقة الدولة بالمجتمع: ما تأثير المعطى الاجتماعي على العمل المؤسسي لمؤسسات المجتمع المدني؟ هل تخضع للإطار القانوني؟ أم الاجتماعي؟

لا يمكن للانتقالات الديمقراطية أن تتجح دون تحديد قواعد اللعبة وهي قواعد البعض منها يتم التنصيص عليه في القوانين (تشريعات، اتفاقيات، مواثيق..) والبعض الآخر يتم التوافق عليه اجتماعيا. واعتقد أن المجتمع المدني في تونس تطور كَمَا وآداء ومهامها من خلال القانون الجديد (مرسوم الجمعيات 2011).

ولكن اتساع الفضاء العمومي والحركات الاحتجاجية وعنفوان النخب هو الذي غذى طبيعة التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني.

السؤال السابع: في رأيكم: ما هي سبيل تفعيل دور المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي في تونس خاصة من ناحية الإصلاح بعد سنة 2011؟

اعتقد أن تطور التشريعات مهم في مسار تطوير آداء المجتمع المدني وتفعيل دوره في ترسيخ الانتقال الديمقراطي ولكن سيكون من المهم أيضا "تربية" المجتمع المدني على الحياد والموضوعية لأن تخشى أن ينحرف المجتمع المدني عن أدواره و "يتغول" على الدولة ويستضعفها بماله من مال وطني وأجنبي وقدرة على التشبيك الدولي.

ثانيا: ملاحق الصور.

ملحق رقم (01): شعار أكاديمية المجتمع المدني



المصدر: تم الحصول عليها في مقر اكاديمية المجتمع المدني، الشارقة، الجزائر العاصمة.

ملحق رقم (02): المؤسسات والهيئات التابعة لأكاديمية المجتمع المدني في الجزائر



المصدر: تم الحصول عليها في مقر اكاديمية المجتمع المدني، الشارقة، الجزائر العاصمة.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (03): الجمعيات الطلابية المعتمدة للسنة الجامعية 2019-2020 في الجزائر

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

النقابات المعتمدة والنشطة بالقطاع

المعلومات الخاصة بالجمعيات الطلابية المعتمدة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية للسنة الجامعية 2020-2019. طبقا لقانون الجمعيات 06/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 والمرخص لها بالنشاط بقطاع التعليم العالي وهي الجمعيات الطلابية المذكورة في الجدول التالي:

الترقيم	الجمعية الطلابية	ممثل الجمعية	الصفة
01	الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين (U.N.E.A)	عمر عبد اللطيف بوضياف	أمين عام
02	الاتحاد العام للطلبة الحر (U.G.E.L)	سمير عنصل	أمين عام
03	الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين (L.N.E.A)	بو بكر مولاي	رئيس
04	الاتحاد العام للطلبة الجزائريين (U.G.E.A)	منذر برون	رئيس
05	التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني (A.R.E.N)	خالد مرواح	أمين عام
06	المنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين (O.N.E.A)	فارس بلقفلوني	أمين عام
07	التضامن الوطني الطلابي (S.N.E)	عبد الحكيم مقدود	رئيس
08	المنظمة الوطنية للتضامن الطلابي (O.N.S.E)	توفيق كشود	أمين عام
09	تجمع الطلبة الجزائريين الأحرار (R.E.A.L)	عبد الرحمن سلوحي	أمين عام
10	الحركة للطلبة الجزائريين (M.N.E.A)	مسعود بن عقون	أمين عام
11	الصوت الوطني للطلبة الجزائريين (V.N.E.A)	يقتة عبد اللطيف	أمين عام
12	المنظمة الوطنية للطلبة الأحرار (O.N.E.L)	كرابعية خالد	أمين عام
13	المنظمة الطلابية الجزائرية الحرة (O.E.A.L)	فاتح سريفي	رئيس

المصدر: متحصل عليها من الطالب ن.س.م، رئيس نادي فكرة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

ملحق رقم (04): بيان أكاديمية المجتمع المدني الجزائري خلال الانتقال الديمقراطي في الجزائر 2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
أكاديمية المجتمع المدني الجزائري
ACADEMIE DE LA SOCIETE CIVILE ALGERIENNE

بيان

الجزائر في: 03 سبتمبر 2019

تلقت أكاديمية المجتمع المدني الجزائري، خطابي السيد الفريق نائب وزير الدفاع رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، ليوي الإيتين 02 و الثلاثاء 03 سبتمبر 2019 ، لارتياح كبير ، لا سيما ما تعلق منها بضرورة الإسراع في تنظيم الانتخابات الرئاسية ، وتفاعله الإيجابي مع تقارير وتوصيات مختلف مبادرات الحوار ، حيث سبق لمبادرة الأكاديمية و شركائها ، الدعوة إلى المضي قدما في تنظيم الانتخابات الرئاسية ، و التشكيل القوي لسلطة وطنية مستقلة لتنظيم ومراقبة الانتخابات ، بعد صياغة قانون عضوي خاص بها ، يحولها كافة الصلاحيات لتنظيم إنتخابات نزيهة و شفافة .

كما نتمن ما جاء في الخطابين من دعوة إلى إجراء تعديلات جزئية للقانون العضوي للانتخابات ، بما يكفل تحقيق مطالب الحراك الشعبي في التغيير الجذري للنظام ، والانتقال الديمقراطي السلس إلى دولة الحق و القانون ، و إنكاسا علنيا صريحا لما عبرت عنه مؤسسة الجيش منذ إنطلاق الحراك الشعبي المبارك، من مراقبة وضمان لتحقيق مطالب الشعب ، والعودة الآمنة إلى الوضع الطبيعي للدولة .

كما تدعو أكاديمية المجتمع المدني الجزائري ، إلى مواصلة دعم وتشجيع جهاز العدالة في محاربة الفساد ، وملاحقة كل المتورطين بلا إستثناء، وتوفير كافة الإمكانيات لأداء وظائفه على أكل وجه .

فالأصوات التي تعارض كل مسعى للخروج من الأزمة الراهنة ، عن طريق إجراء الانتخابات الرئاسية ، و البقاء ضمن الأطر الدستورية، دوماً تقدم بدائل جديفة لمنع البلاد من الإنهيار نحو الجهول، نجد مواقفها للأسف تتناغم مع أجندات خارجية ، غايتها إذكاء الفتن و إشاعة الفوضى ، لإعادة تشكيل المنطقة وفق إستراتيجياتها ومصالحها.

إن الحراك الشعبي بعد مكسبا وطنيا هاما، لا يقل أهمية عن المكاسب الوطنية الأخرى، مثل الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية ، وتأميم المحروقات ، ومجانبة التعليم والعلاج ، لا تتناقى ثماره إلا من خلال المحافظة على مؤسسات الدولة ، و الإسراع في إنتخاب رئيس الجمهورية، بما يحقق طموحات الشعب الجزائري ، في بناء دولة وطنية قوية، في خارطة عالمية لا تعترف إلا بالأقوياء.

الاعتماد رقم 16 الصادر يوم 2003/09/15 عن وزارة الداخلية ، المقر الوطني : حي دار الشياف رقم 176 الشراقة ، الجزائر - الهاتف : 023.27.91.47 / 023.27.92.17 ، الفاكس : 023.27.91.43 البريد الإلكتروني : uscaorg@hotmail.com

المصدر: صفحة الفيسبوك، أكاديمية المجتمع المدني الجزائري. الشبكة الجزائرية لحقوق الانسان-ميلة، بين يتضمن المستجدات الوطنية، ودعوة قائد الأركان لتنظيم الانتخابات الرئاسية في الجزائر، تاريخ نشره 3 سبتمبر 2019، على الساعة 09.20.

ملحق رقم (05): مبادرة أكاديمية المجتمع المدني في الحفاظ على الحوار الوطني 2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
أكاديمية المجتمع المدني الجزائري
ACADEMIE DE LA SOCIÉTÉ CIVILE ALGERIENNE



أكاديمية المجتمع المدني الجزائري
مبادرة الأكاديمية وشركائها
تحت شعار
"من أجل بناء جزائر الغد"



الجزائر في : 27 ثوت 2019

إن الندوة الوطنية المنعقدة بمقر أكاديمية المجتمع المدني الجزائري ، وبحضور رؤساء وممثلي المنظمات النقابية والمهنية والحقوقية والطلابية ، ومسؤولي مؤسسات المجتمع المدني من شتى الحقول والخصائص ، ومدوني مختلف مناطق القطر ، من أعيان وحكماء وقواعل الحراك الشعبي وبحب علمية وإعلامية، وممثلي جالية الوطنية في المهجر و ممثلي وسائل الإعلام الوطنية.

انطلقت فعاليات الندوة بالعرض الذي قدمه الأمين العام للأكاديمية ، متناولا فيه الخطوط العريضة المتعلقة بأهداف و ضوابط وآليات تجسيد المبادرة في الميدان ، و آجالها ووزناتها تجسيدها ميدانيا .

تم فسح المجال للمتدخلين الذين عبروا عن آرائهم وقدموا تساؤلات حول المبادرة، وبعد التدخلات و المناقشات والحوار الثري الذي تميزت به فعاليات الندوة خلصت إلى التوصيات التالية:

الاعتماد رقم 16 الصادر يوم 2003/09/15 عن وزارة الداخلية - المقر الوطني : حي دار الشياف رقم 176، الشراقة - الجزائر.
الهاتف: 023.27.91.47 / 023.27.92.17 الفاكس 023.27.91.43 البريد الإلكتروني: ascaorg@hotmail.com

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
أكاديمية المجتمع المدني الجزائري
ACADEMIE DE LA SOCIÉTÉ CIVILE ALGERIENNE



أولا:

إن الحوار كقيمة وطنية وإنسانية هو الوسيلة الوحيدة لتقريب وجهات النظر والخروج بحلول لكل الإشكالات التي تطرح ، بشرط أن يكون منظبطا و محدد من حيث الموضوع والأهداف و الآليات ليكون منتجا و مفيدا.

ثانيا:

إن مبادرة أكاديمية المجتمع المدني الجزائري ، إذ تضمن كل المبادرات الصادرة عن فعاليات المجتمع المدني والقوى الوطنية المختلفة ، فإنها سعت إلى رسم آليات وأطر واضحة و أهداف محددة ، وتدعو كل فئات المجتمع وشرائحه ، إلى دعم الذين يريدون الخروج من الوضع الحالي للبلاد ، أن يدعم المبادرات الخيرة والمساهمة في إنجاحها.

ثالثا:

لقد خلص المشاركون في الندوة الوطنية إلى ضرورة تجسيد مطالب الحراك الشعبي ، وتضمن مواقف الجيش الوطني الشعبي ، و المطالبة بانتخابات رئاسية نزيهة في أقرب الآجال ، ومواصلة محاربة المفسدين ، بدون هوادة ، مع دعم جهاز العدالة في هذا المسعى .

رابعا:

أكد المشاركون في مناقشاتهم على ضرورة الإسراع بإعداد القانون المتعلق بتشكيل المفوضية العليا لنظم و مراقبة الانتخابات وتحديد مهامها وتعديل القانون العضوي للانتخابات ، على أن يكون تشكيل هذه المفوضية من أوساط الفاعلين في الحراك الشعبي ، و شخصيات و قضايا من ذوي النزاهة و الكفاءة وهذه المطالب تضمنتها المبادرة المعروضة عليهم .

الاعتماد رقم 16 الصادر يوم 2003/09/15 عن وزارة الداخلية - المقر الوطني : حي دار الشياف رقم 176، الشراقة - الجزائر.
الهاتف: 023.27.91.47 / 023.27.92.17 الفاكس 023.27.91.43 البريد الإلكتروني: ascaorg@hotmail.com

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
أكاديمية المجتمع المدني الجزائري
ACADEMIE DE LA SOCIETE CIVILE ALGERIENNE



خامسا

إن الندوة تلمن موقف الحش الوطني الشعبي، و كل الأحرار و المخلصين في بلادنا للتصدي وكشف كل المحاولات الرامية للمساس بوحدة الشعب الجزائري و القيم الوطنية وثوابت الأمة.

سادسا

وأخيرا دعت الندوة كل إدارات أكاديمية المجتمع المدني الجزائري، و منتسبيها إلى مواصلة وتكثيف جهودهم، بالتعاون مع كل الشركاء إلى تنظيم الندوات الشعبية المبرمجة و إحترام الزنامة المحددة من طرف الأكاديمية، مع مراعاة إحترام كل النصوص القانونية والظوابط المتعلقة بتبليغ المؤسسات الرسمية، بكل النشاطات التي تنظم على مستوى البلديات و الولايات.



المصدر: أكاديمية المجتمع المدني الجزائري الشبكة الجزائرية لحقوق الانسان-ميلة. تم نشر هذه البيان بتاريخ 30 أوت 2019، على الساعة: 01.02.

ملحق رقم (06): بيان النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية

حول مساندة مطالب الحراك الشعبي 2019

النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية
UNPEF-CNAPESTE-SNTE-SNAPEST-CELA-SATEF

بيان: 2019/06

النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية من الشعب ومع الشعب وهي تعيش وتتابع بعق واقع الأحداث وتطوراتها في البلاد، عقدت اجتماعا استثنائيا يوم الأربعاء 06 مارس 2019 لدراسة الأوضاع الحالية وتحديد إستراتيجية التفاعل والتعامل معها. وبعد تحليل ونقاش جاد ومسؤول تم الاتفاق على القرارات التالية:

- 1- استنادا إلى موقفنا كنقابات مستقلة لمختلف القطاعات بتاريخ 28 فيفري 2019 فإننا نعلن مواصلة دعمنا للحراك الشعبي القائم وندعو جميع الأساتذة وموظفي وعمال قطاع التربية الوطنية للمشاركة ويقوة في المسيرات الشعبية السلمية لأيام الجمعة.
- 2- إضراب وطني شامل في قطاع التربية يوم الأربعاء 13 مارس 2019 مرفوقا بمسيرات سلمية في كل الولايات على الساعة العاشرة صباحا (10سا) انطلاقا من أمام مديريات التربية الوطنية في إطار الحراك الشعبي.
- 3- التمسك بمقاطعة كل النشاطات المنظمة من طرف وزارة التربية الوطنية في ظل الحراك الشعبي الذي تشهده البلاد.

ختاما:

إن النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية واحتراما للمستور وقوانين الجمهورية الجزائرية وإذ تدعو إلى إحترام إرادة الشعب والعمل على دعم و حماية سلمية الحراك الشعبي فإنها تدعو السلطات العليا للبلاد إلى حماية وتأمين المتظاهرين والوقوف بجانب قرارات الشعب الجزائري.

لا صوت يعلو فوق صوت الشعب



المصدر: صفحة الفيسبوك، الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين، بيان نقابات التربية رقم 06-19 بتاريخ 06-03-2019: نقابات التربية من الشعب ومع الشعب. نشر هذا البيان بتاريخ 6 مارس 2019، على الساعة: 06.56

ملحق رقم (07): بيان الجمعية التونسية للنهوض بجرحى الثورة 2013



المصدر: صفحة الفيسبوك، الجمعية التونسية للنهوض بجرحى الثورة، تم نشر هذا البيان بتاريخ: 13 سبتمبر 2013، على الساعة 19.00

ملحق رقم (08): بيان صادر من الاتحاد العام لطلبة تونس 2017



المصدر: صفحة الفيسبوك، الاتحاد العام لطلبة تونس، نشر البيان بتاريخ 13 أبريل 2017، على الساعة 15.45.

ثالثا: ملاحق الاستمارة



المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

التخصص: سياسات عامة

استمارة معلومات

الموضوع:

دور المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية

دراسة مقارنة: الجزائر-تونس (2011-2019)

إشراف الدكتور:

إعداد الباحثة:

د/ لقمان مغراوي

أسماء صالح

في إطار إنجاز أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، وسعيا منا لتطوير وترقية البحث العلمي.

قمنا بإعداد استمارة المعلومات، وتمثل أحد الجوانب الهامة في تحليل وتفسير بحثنا، وتهدف إلى دراسة وتقييم مدى فعالية المجتمع المدني التونسي خلال مسار الانتقال الديمقراطي الذي عاشته تونس منذ سنة 2011،

أرجوا منكم والإجابة على الأسئلة المطروحة وتزويدنا بأرائكم القيمة من خلال وضع إشارة (X) على الإجابة التي ترونها مناسبة.

ونحيطكم علما أن المعلومات المقدمة من طرفكم ستستخدم لأغراض بحثية فقط.

في الأخير أتقدم إليكم بخالص عبارات الشكر والامتنان لتعاونكم ومساعدتكم لنا في نجاح هذه الدراسة.

قائمة الملاحق

الاستمارة رقم (01): خاصة بتونس

المحور الأول: البيانات الشخصية

1. الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
2. السن: من 20 إلى 30 سنة ☐
من 30 إلى 40 سنة ☐
من 40 إلى 50 سنة ☐
من 50 سنة فما فوق ☐
3. الحالة الاجتماعية: أعزب ☐ متزوج ☐ أرمل ☐ مطلق ☐
4. المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ جامعي فما فوق ☐
5. الوظيفة: أستاذ ☐ موظف ☐ عامل ☐ منظم لمنظمات المجتمع المدني ☐ بطل ☐

المحور الثاني: موقع المجتمع المدني الافتراضي في تونس

1. مع حتمية بروز المجتمع المدني الافتراضي، أيهما تفضل؟

- ☐ المجتمع المدني الواقعي ☐ المجتمع المدني الافتراضي

علل إجابتك:

.....
.....

في حالة الإجابة بالمجتمع المدني الافتراضي ماهي أهم مميزاته:

- ☐ التعبير بحرية عن مختلف القضايا التي تخص الشأن العام
- ☐ زيادة قوة التأثير على السلطة الحاكمة
- ☐ التواصل السريع في حالة التشاور ونقل المعلومة في وقتها
- ☐ السهولة في تنظيم الحملات التوعوية والتحسيسية للحفاظ على الامن والاستقرار

2. في رأيك ما هي التحديات التي تواجه المجتمع المدني ؟

- السياسية ☐ الاقتصادية ☐ الاجتماعية والثقافية ☐
- القدرات الداخلية ☐ ضعف الثقافة السياسية والمدنية ☐

3. في رأيك ماهي الابعاد القانونية التي تحتاج للتغيير:

- ☐ ثقافة التطوع
- ☐ فك القيود المرتبطة بمنح التصريح بتأسيس الجمعيات

قائمة الملاحق

- مصادر التمويل من القطاع العام والخاص والخارجي ☐
4. ماهي الاقتراحات التي تقدمها لتفعيل دور المجتمع المدني في تونس مستقبلا ؟

.....

.....

.....

.....

الاستمارة رقم (02): خاصة بالجزائر

المحور الأول: البيانات الشخصية

6. الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
7. السن: ☐ من 20 إلى 30 سنة
☐ من 30 إلى 40 سنة
☐ من 40 إلى 50 سنة
☐ من 50 سنة فما فوق
8. الحالة الاجتماعية: أعزب ☐ متزوج ☐ أرمل ☐ مطلق ☐
9. المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ جامعي فما فوق ☐
10. الوظيفة: أستاذ ☐ موظف ☐ عامل ☐ منظم لمنظمات المجتمع المدني ☐ بطل ☐

المحور الثاني: موقع المجتمع المدني الافتراضي في الجزائر

1. مع حتمية بروز المجتمع المدني الافتراضي، أيهما تفضل؟

☐ المجتمع المدني الواقعي ☐ المجتمع المدني الافتراضي

علل إجابتك:

.....

.....

في حالة الإجابة بالمجتمع المدني الافتراضي ماهي أهم مميزاته:

- التعبير بحرية عن مختلف القضايا التي تخص الشأن العام

☐

☐

قائمة الملاحق

▪ زيادة قوة التأثير على السلطة الحاكمة

▪ التواصل السريع في حالة التشاور ونقل المعلومة في وقتها

☐☐

▪ السهولة في تنظيم الحملات التوعوية والتحسيسية للحفاظ على الامن والاستقرار

2. في رأيك ما هي التحديات التي تواجه المجتمع المدني؟

☐

الاجتماعية والثقافية

☐

الاقتصادية

☐

السياسية

☐

ضعف الثقافة السياسية والمدنية

☐

القدرات الداخلية

3. في رأيك ما هي الابعاد القانونية التي تحتاج للتغيير:

☐

ثقافة التطوع

☐

فك القيود المرتبطة بمنح التصريح بتأسيس الجمعيات

☐

مصادر التمويل من القطاع العام والخاص والخارجي

4. ماهي الاقتراحات التي تقدمها لتفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر مستقبلا؟

.....

.....

.....

.....

.....

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: باللغة العربية

1. المصادر:

أ. القرآن الكريم:

ب. الوثائق الرسمية:

1/ الدساتير:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.
5. التعديل الدستوري الجزائري 2016.
6. دستور الجمهورية التونسية، الصادر يوم الاثنين 10 ربيع الثاني 1435 - 10 فيفري 2014،
الرائد التونسي للجمهورية التونسية.
7. دستور المملكة المغربية، ظهير شريف رقم 91.11.1. صادر في 27 من شعبان 1432، 29
يوليو 2011، الجريدة الرسمية، عدد 5964-مكرر-28 شعبان 1432، 30 يوليو 2011.
8. دستور ليبيا الصادر عام 2016/06/02، ومشروع دستور 2017.
9. دستور ليبيا الصادر عام 2011 شاملا تعديلاته لغاية عام 2012.

2/ القوانين:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 91-3 بتاريخ 21 كانون الأول/ ديسمبر
1991 يعدل ويتم القانون رقم 90-14 المؤرخ في 2 تموز/ يوليو 1990 المتعلق بكيفية ممارسة الحق
النقابي، الجريدة الرسمية، عدد 68، الصادرة في 25 كانون الأول/ ديسمبر 1
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 12 يناير
2012 كيفية توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، عدد 46.
3. الجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد 16 لسنة 2014 مؤرخ في 26 مايو 2014، قانون
الانتخابات والاستفتاء.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي 06/12 المؤرخ في 15 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد 02، الصادرة بتاريخ: 15 يناير 2012.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 19-07 المؤرخ في 14 محرم عام 1441 الموافق 14 سبتمبر سنة 2019، المتعلق بالانتخابات.

3/ البلاغ الرسمي:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة الإقليمية، بلاغ حول تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، صادر بتاريخ: 2019/04/04.
- 6/ وثائق حكومية:

1. الجمهورية التونسية، الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وثيقة العقد الاجتماعي تتعلق الاتفاقية الثلاثية: الحكومة التونسية، 14 جانفي 2013.
2. القواميس والمعاجم والموسوعات:

1. بن صحراوي، كمال معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19: شخصيات-أماكن-أحداث-معارك. تيارت: ألفا دوك، 2019.
2. الجاسور، ناظم عبد الواحد. موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية. لبنان: دار النهضة العربية، 2008.
3. الجاسور، ناظم عبد الواحد. موسوعة علم السياسة. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
4. طشطوش، هایل عبد المولى. الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
5. طشطوش، هایل عبد المولى. الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
6. عبد الفتاح عبد الكافي، إسماعيل. الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية: عربي - انجليزي. القاهرة: د ن، د س.

7. الرائد، مسعود جبران. معجم ألفبائي في اللغة والاعلام. بيروت: دار العلم للملايين للتأليف والترجمة والنشر، 2005.

3. الكتب:

1. ابراهيم، سعد الدين. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. القاهرة: دار النشر والتوزيع، 1995.

2. ابن منظور، بن مكرم محمد. لسان العرب. بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، 2004.

3. أزغيد، محمد لحسن. مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962. الجزائر:

دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

4. الأنصاري، عبد الحميد. الشورى وأثرها في الديمقراطية. القاهرة: دار الفكر العربي، 1996.

5. براهومي، منعم. المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية. تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014.

6. بروكتور، بيل، إقبال بن موسى. تحليل النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي التونسي. تونس: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2012.

7. بن نبي، مالك. شروط النهضة، ترجمة: كامل مسقاوي، عبد الصبور شاهين. دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1986.

8. البناء، دعاء أحمد. دراما المخابرات... وقضايا الهوية الوطنية. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2019.

9. بوتومور، توم. علم الاجتماع السياسي، ترجمة: وميض نظمي. بيروت: دار الطليعة للنشر والتوزيع، ط1، 1986.

10. بوحوش، عمار. التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997.

11. بودريان، جان، ادغار موران. عنف العالم، ترجمة: عزيز تزما. سوريا: دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1، 2005.

12. تابسكوت، دون. جيل الانترنت: كيف يغير جيل الانترنت عالماً، ترجمة: حسام بيومي محمود. القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، ط1، 2013.

13. تانسي، ستيفن، جاكسون، نايجل. أساسيات علم السياسة، ترجمة: محي الدين حمدي. سورية: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2026.
14. التميمي، سونيا، العجاتي، محمد. الشباب التونسي ووسائل المشاركة غير التقليدية: كيف ينتج القمع وسائل مقاومته؟. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2013.
15. ثناء، فؤاد عبد الله. آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997.
16. الجموسي، جوه. الافتراضي والثورة: مكانة الانترنت في نشأة مجتمع مدني عربي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016.
17. جوني، عاصي. نظرية الانتقال إلى الديمقراطية إعادة نظر في براديغم التحول. فلسطين: مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، 2006.
18. حسن، إيمان. المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي. معهد البحرين للتنمية السياسية، ط1، 2017.
19. حسن، إيمان. المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي: إطار نظري ومفاهيمي. البحرين: سلسلة كتيبات برلمانية، ط2، 2017.
20. الخزرجي، ثامر كامل محمد. النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة-دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004.
21. رفعت، محمد مصطفى. الرأي العام في الواقع الافتراضي بين قوة النشاط الالكتروني وحدود التعبئة الافتراضية. القاهرة: دار العربي للنشر، 2018.
22. روبيرا جيرون، شارل. تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور. باريس: منشورات عويدات، ط1، 1982.
23. السبيطلي، محمد. حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة. السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2019.
24. السحمراني، سعد. صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية. بيروت: دار النفاس للنشر والتوزيع، ط1، 2000.

25. السدي، تامر كاظم، الشبوط، محمد غسان. عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.
26. الشريف، محمد الهادي. تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال. تونس: دار سراس للنشر، ط3، 1993.
27. شنة، احمد. سلالم على أسوار المستقبل-مقاربات في أكاديمية المجتمع المدني الجزائري. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2018.
28. عبد الحي، وليد. تكامل التقنيات المنهجية الكمي، والكيفية في الدراسات المستقبلية. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
29. عبد الحي، وليد. مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي. الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2007.
30. العجاتي، محمد، وآخرون. المواطنة وحقوق النساء في مصر بعد الثورات العربية. القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، ديسمبر 2014.
31. عرفة، سيد سالم. اتجاهات حديثة في إدارة التغيير. الأردن: دار اليازة للنشر والتوزيع، 2012.
32. الفهداوي، فهمي خليفة. السياسة العامة "منظور كلي في البنية والتحليل. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001.
33. فيشر، مارتينا. المجتمع المدني ومعالجة النزاعات التجاذبات والإمكانيات والتحديات، ترجمة: يوسف حجازي. مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات، 2009.
34. قاسم، مصطفى محمد عبد الله. التعليم والمواطنة. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ط1، 2006.
35. قداس، شوقي، أحلام الضيف، وآخرون. المسار التأسيسي: الدستور التونسي تحت المجهر. تونس: فريدريش إيبيرت، 2014.
36. القذافي، معمر. الكتاب الأخضر. طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والاعلان والتوزيع، 1978.
37. فريد، سمير، علي، سموك. المجتمع المدني الجزائري واشكالية تأسيس ثقافة المواطنة. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، 2018.

38. الكبيسي، عامر. صنع السياسات العامة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999.
39. كلفت، خليل. خارطة اليسار العربي: تونس-مصر-اليمن-السودان-المغرب-الجزائر. لكسبمبورغ: مؤسسة روزا، 2014.
40. لقرع، مريم. رهانات المجتمع المدني بين الواقع الاجتماعي والواقع الافتراضي. قسنطينة: ألفا للوثائق، ط1، 2019.
41. لكرين، ادريس، وآخرون. أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015.
42. مالكي، أحمد. من أجل تصورات جديدة للمواطنة، اعداد مجموعة من الخبراء المغاربة بعنوان: المواطنة في المغرب العربي، عدد(09)، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، نوفمبر 2012.
43. مدني، محمد، إدريس المغروي. دراسة نقدية للدستور المغربي للعام 2011. الرباط: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2012.
44. مرزود، حسين. تأثير الفساد وانعكاساته على قوة الشارع وحركات المجتمع المدني وعلى سيناريوهات التغيير السياسي في الجزائر؟"، في المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغربية. الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2012.
45. منصور، إبراهيم محمد. توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية: الأهمية والصعوبات الشروط. مصر: وحدة الدراسات المستقبلية، 2016.
46. موساوي، حليلة، زعرور، نعيمة. الدور الجديد للمجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية في إطار الديمقراطية التشاركية في الجزائر، "نموذج التنمية الجديد وجودة الحياة. جامعة طاهري محمد، بشار، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، ديسمبر 2019.
47. نافع، بشير، آخرون. المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004.
48. النجار، أحمد السيد، وآخرون. دولة الرفاهية الاجتماعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006.
49. هوستروب هوجبول، ريكي، أمين غالي، وآخرون. الحوار الوطني في تونس عام 2013 إدارة الأزمة السياسية. ألمانيا: برغوف فاونداتيش، 2017.

50. ولدب، سيدي محمد. الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

51. وليد، عبد الحي. مدخل إلى الدراسات المستقبلية. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2002.

4. المجلات:

1. ابرادشة، فريد. "قراءة تحليلية مقارنة في التعديل الدستوري الجزائري 06 مارس 2016، اصلاح واقعي أم تكيف استراتيجي مع التغيرات الدولية المعاصرة"، مجلة جيل الدراسات المقارنة، مركز جيل البحث العلمي، عدد 08. ديسمبر 2018.

2. إنزارن، عادل. "الميزانية التشاركية كآلية لتكريس مشاركة المواطن"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 06، عدد 01. جانفي 2019.

3. باب، محمد الأمين ولد سيدي، صديقي، محمد لمين. "الإصلاحات السياسية والدستورية في موريتانيا: الواقع والتحديات"، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، عدد 02. ديسمبر 2019.

4. بحري، عبد الرزاق. "دور وظيفة الدولة في ظل العولمة"، مجلة صوت القانون، المجلد 06، عدد 02. نوفمبر 2019.

5. بحري، عبد الرزاق. "مبدأ الفصل بين السلطات كضمانة قانونية للرقابة على نفاذ القواعد الدستورية-دراسة تحليلية على ضوء التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016"، مجلة الدراسات القانونية، المدنية، المجلد 06، عدد 01. جانفي 2020.

6. بخوش، فاطمة، عثمان، كريمة. "الاتصال الجمعي في الجزائر: قراءة في المؤشرات والدلالات"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 49. 2018.

7. بشكيط، خالد. "التحديات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة - دراسة في حدود العلاقة"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، عدد 06، جوان 2018.

8. بلاو، علي. "الازمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر: الأسباب... الآثار والحلول المقترحة"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 07، عدد 11 مكرر. جوان 2019.

9. بلخير، آسيا. المجتمع المدني وسؤال الديمقراطية. *مجلة العلوم الإنسانية*، ج1، عدد08. ديسمبر 2017.
10. بلعبدون، عواد. "دور الحوار الاجتماعي في دعم استقرار المؤسسات وتحقيق السلم الاجتماعي في الجزائر"، *مجلة قانون العمل والتشغيل*، عدد04. جوان 2017.
11. بلعلمي، كلثوم. "المجتمع المدني والديمقراطية جذور وآفاق"، *مجلة دراسات اجتماعية*، عدد 15، د.س.ن.
12. بلغيث، عبد الله. "انعكاسات النظام الانتخابي على الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية في الجزائر بعد 1989"، *مجلة الراصد العلمي*، المجلد 01، عدد 01. 2015.
13. بلفكرات، رشيد. "إدماج مقارنة الديمقراطية التشاركية وآليات تفعيل الحوكمة المحلية"، *مجلة الراصد العلمي*، المجلد 06، عدد10. ماي 2019.
14. بلهوارى، كريمة. "النخبة الحاكمة في الجزائر بين المحافظة والتغيير"، *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، عدد08. أكتوبر 2015.
15. بن حمزة، حرية. "إشكالية العلاقة بين العمل النقابي وواقع الطبقة العمالية"، *مجلة الباحث الاجتماعي*، عدد11. مارس 2015.
16. بن حمو، الطاوس. "مبدأ الفصل بين السلطات في ظل التعديل الدستوري 2016 من خلال علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية"، *مجلة الدراسات والبحوث القانونية*، المجلد 05، عدد02. 2020.
17. بن خليف، عبد الوهاب. "أزمة المواطنة في المجتمع الليبي في ظل التوازنات بين القبيلة والدولة"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، عدد 01. جوان 2014.
18. بن سعيد، محمد سالم محمد. "واقع وتحديات مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا في الفترة من 2011-2015"، *مجلة كلية الآداب*، عدد 06. أغسطس 2016.
19. بن طاهر، علي. "التحدي الديمقراطي ومستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في منطقة المغرب العربي"، *مجلة أكاديميا*، عدد01. جانفي 2013.

20. بن محمد بن عبد الله نوييرة، إسماعيل. بن عبد الله العبودي، شيماء بنت حميد. "دور جمعيات المجتمع المدني في التنمية المحلية"، *مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، المجلد 01، عدد 03. 2021.
21. بن ناصر، بوطيب. "النظام القانوني للجمعيات في الجزائر - قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12"، *مجلة دفاتر السياسة والقانون*، عدد 10. جانفي 2014.
22. بن ناصر، بوطيب. "النظام القانوني للجمعيات في الجزائر - قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12"، *دفاتر السياسة والقانون*، عدد 10. جانفي 2014.
23. بوحفص، حاكمي. "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا. دراسة مقارنة بين الجزائر - المغرب-تونس"، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، عدد 07. ديسمبر 2009.
24. بوسنة، محمود. "الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، *جامعة منتوري قسنطينة*، عدد 17. جوان 2002.
25. بوطيب، بن ناصر. "النظام القانوني للجمعيات في الجزائر - قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12"، *مجلة دفاتر السياسة والقانون*، عدد 10. جانفي 2014.
26. بوقرين، عبد الحليم. "طبيعة نظام الحكم في الجزائر وأثره على تعديل الدستور لسنة 2008"، *مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية*، المجلد 02، عدد 01. د.س.ن.
27. بولرباح، عسالي. "مشكلات الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي في البلدان العربية"، *مجلة المستقبل العربي*، عدد 357. 2008.
28. بولكعبيات، إدريس. "الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين"، *مجلة العلوم الإنسانية*، عدد 12. 2007.
29. بومقورة، نعيم. "الحركة النقابية في الجزائر وسياستها المطالبية: الاجر نموذجا"، *مجلة إضافات*، عدد 01. 2008.
30. تركي، وليد. "الإشكالية الدستورية في تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس"، *دفاتر المتوسط*، عدد 02، ملف خاص حول: إشكالية الانتقال الديمقراطي في جنوب المتوسط. جانفي 2016.
31. جاسم، خيرى عبد الرزاق. "التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي"، *مجلة دراسات دولية*، عدد 43. د.س.ن.

32. جاسم، خيري عبد الرزاق. "التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي"، *مجلة دراسات دولية*، عدد 43، د.س.ن.
33. جمال الدين، هبة. "المجتمع المدني الافتراضي وسيناريوهات المستقبل: الحالة المصرية"، *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، عدد 02، أبريل 2018.
34. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. *التعديل الدستوري*، مجلة الوسيط، عدد 13، الصادرة عن وزارة العلاقات مع البرلمان، الجزائر. سنة 2016.
35. حبشي، كميلة ليلي. "استقلالية السلطة القضائية في التشريع الجزائري"، *مجلة مقاربات*، مجلد 03، عدد 05، أكتوبر 2015.
36. حبيب، كريمة، زقير، عادل. "إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في أفق 2030". *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*، عدد 05، ديسمبر 2018.
37. حسين، زبير، عبد الله، نادين. "تحديات الحركة النقابية الجديدة أو المستقلة في مصر والجزائر"، *مجلة الديمقراطية*، عدد 59، يوليو 2015.
38. حمام، سهام غنية. "تاريخ الانتخابات الرئاسية في الجزائر: الطريق إلى المرادية"، ترجمة: ل. سهام، *مجلة الجيش*، عدد 677، ديسمبر 2019.
39. حماميد، حسينة. "المجتمع المدني في الجزائر-الواقع والمعوقات-"، *مجلة الصراط*، عدد 24، جانفي 2012.
40. حمداني، الوناس. "الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر (1989-1992): التجربة والاليات"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، عدد 08، ديسمبر 2017.
41. حميطوش، يوسف. "إشكالية المجتمع المدني في الجزائر"، *مجلة المفكر*، عدد 12، د.س.
42. الحوراني، محمد عبد الكريم. "المجتمع المدني ضرورة وظيفية للدولة"، *مجلة علوم الإنسان والمجتمع*، عدد 08، ديسمبر 2013.
43. الحوكي، شاكر. "الشباب والثورة: هل تصلح المقاربة الجيلية أساساً لقراءة الثورة التونسية"، *سياسات عربية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 32، أيار/ مايو 2018.

44. خضرون، عطاء الله، شقاف، ابتسام فاطمة الزهراء. " التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة بين النصوص القانونية وقيود الواقع"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 03، عدد06. جوان 2017.
45. خطير، نعيمة، بوقاعدة، توفيق. "النموذج الأوروبي لدمقرطة المنطقة المغاربية: التصور وآليات التنفيذ"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، عدد 02. سبتمبر 2019.
46. خلفه، نادية. "المواطنة كمؤشر للديمقراطية وكمسألة دستورية: الجزائر نموذجا"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، عدد 09. جوان 2016.
47. خنيش، سنوسي. " النظام السياسي الجزائري: بين الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، **مجلة أبحاث**، المجلد 01. جوان 2016.
48. دبابش، عبد الرؤوف، تمام قطاف، أسماء. "ظاهرة الفساد في الدول المغاربية دراسة في أهم: الأسباب، المظاهر، الانعكاسات"، **مجلة الحقوق والحريات**، عدد02. مارس 2016.
49. دحمان، نور الدين، شيخي، رادية. "التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي وأثره على تنمية الوعي السياسي لدى شباب الحراك الشعبي في الجزائر-دراسة ميدانية خلال فترة 2019/02/22 إلى 2019/04/26"، **دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد12، عدد 04. أكتوبر 2020.
50. دراجي، المكي، سويد، عبد الفتاح، "المجتمع المدني وعملية الانتقال الديمقراطي في تونس"، **المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 01، عدد03. ديسمبر 2017.
51. درقاوي، عبد القادر شريف. " الفيس بوك في الوطن العربي: دراسة علمية لظاهرة المنظمات الافتراضية"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، عدد 01. يناير 2015.
52. الدريسي، محرز. " المنظومات التربوية المغاربية: ملاحظات ومداخل إصلاحية"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد476. تشرين الأول/ أكتوبر 2018.
53. دندن، جمال الدين. " نظام الحصص كإلية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 07، عدد06. 2018.
54. ديهوم، علي محمد. "المجتمع المدني في الوطن العربي وعلاقته بالإسلام، **مجلة آفاق اقتصادية**، عدد 03. 2016.

55. الزيري، حسين. "ظروف بروز الحركات العمالية في الجزائر 1880-1956"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، (د.س.).
56. زرهوني، إسعد فايزة. "دور مواقع التواصل الاجتماعي في تفعيل الحراك الشعبي في الجزائر الفيسبوك أنموذجاً"، مجلة حوليات الجزائر 01، المجلد 34، عدد 03. 2020.
57. زروق، جمال بن، عزري، أمال. "استخدام جمعيات المجتمع المدني في الجزائر للشبكات الاجتماعية الإلكترونية (دراسة ميدانية على جمعيات المجتمع المدني في ولاية سكيكدة)"، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، عدد 07، مارس 2017.
58. زريق، نفسية. "المواطنة في الجزائر: قراءة في أبعاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد 06، عدد 11. 2017.
59. زنقيلة، سلطان. "ضمانات الممارسة النقابية في الجزائر"، مجلة آفاق، مجلد 12، عدد 01. 2020.
60. زيان، صالح. "الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية"، مجلة دفاتر، عدد خاص. 2013.
61. زيان، صالح. "تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 17. ديسمبر 2007.
62. زيتونة، حبيب. "التنمية في تونس بين تأثيرات الفساد وتحديات مكافحته"، منبر المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، عدد 07. جوان 2015.
63. سابل، سعيد. "العلاقات الأوروبية- المتوسطية في ظل التحولات السياسية الجديدة بالعالم العربي 2011-2015"، مجلة دراسات وأبحاث، عدد 25. ديسمبر 2016.
64. السحاتي، خالد خميس. "ملامح التجربة الحزبية في المملكة المغربية: دراسة حالة المشاركة الحزبية لحزب الاستقلال (1997-2007)"، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المركز العربي الديمقراطي، المجلد 02، عدد 05. مارس 2019.
65. سمير، زياد، الدباغ، زكي. "العلاقة بين تطور مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (مصر أنموذجاً)"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 09، عدد 02. سبتمبر 2009.

66. السيد، ياسين. "مؤشرات فعالية منظمات المجتمع المدني"، *مجلة المستقبل العربي*، عدد 380، أكتوبر 2010.
67. سيدي، موسى، ، حاج ميهوب، عقيلة. "مضامين عملية تقييم السياسات العامة: المعايير والمؤشرات"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، المجلد 06، عدد 02. 2019.
68. شابونية، زهية، عطوم، وسام. "الشباب ما بين الواقع والمجتمع الافتراضي"، *مجلة دراسات اقتصادية*، عدد 38. أوت 2019.
69. شبري، عزيزة، خلاف، فاتح. "سلطات رئيس الجمهورية في الظروف العادية طبقا للتعديل الدستوري لسنة 2016"، *مجلة أبحاث قانونية وسياسية*، عدد 02. فيفري 2018.
70. شعبان، عبد الحسين. *المجتمع المدني العربي هل هو قوة ثالثة*. *مجلة دراسات دولية*، عدد 46. 7 تشرين الأول 2010.
71. شليغم، عبير. "واقع الديمقراطية في الجزائر في ظل الربيع العربي"، *دفاقر المتوسط*، عدد (02) ملف خاص حول: إشكالية الانتقال الديمقراطي في جنوب المتوسط. جانفي 2015.
72. الشيخ، محمد عبد الحفيظ. "المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل"، *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية*، مركز جيل البحث العلمي، عدد 21. ديسمبر 2018.
73. صالح، بن صالح، حاروش، نور الدين. " (كابدال) كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية لتنمية المحلية في الجزائر"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، المجلد 10، عدد 01. أفريل 2019.
74. صايل، علي سلمان. "النظام السياسي في المملكة المغربية (قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستورية)"، *مجلة دراسات دولية*، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، عدد 53. 2012.
75. صديقي، محمد لمين، سيدأب، سيدي محمد ولد. "تأثير السلطة التشريعية على عمل السلطة التنفيذية في التعديل الدستوري الجزائري رقم 01/16، *مجلة العلوم الإنسانية*، تندوف، عدد 06). سبتمبر 2018.
76. ضويقي، حمزة، بوكريد، عبد القادر. "دراسة تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام مع الإشارة إلى حالة الجزائر (2012-2018)"، *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، المجلد 12، عدد 02. 2020.

77. طالب، حفيظة، عي الطالب، مبارك. "العمل التطوعي ودوره في تنمية ثقافة المواطنة لدى الشباب الجزائري-الجمعيات الخيرية أنموذجا-، **مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع**، عدد 07. سبتمبر 2018.
78. عباس، عائشة. "التحول الديمقراطي في تونس وتجربة حركة النهضة في الحكم: الفرص والتحديات"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، عدد 03. فيفري 2014.
79. عبد الرحيم، "السلطة المحلية في الدستور الثاني للجمهورية التونسية"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 08، عدد 04. 2019.
80. عزري، أمال، بن زروق، جمال. "استخدام جمعيات المجتمع المدني في الجزائر للشبكات الاجتماعية الالكترونية (دراسة ميدانية على جمعيات المجتمع المدني في ولاية سكيكدة)"، **مجلة آفاق للعلوم**، عدد 07. مارس 2017.
81. عفيف، أحمد خليف. "الثورة الليبية شباط 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 42، العدد 03. 2015.
82. عقاري، حمزة، فراح، عادل. "المجتمع المدني الافتراضي: محاولة في التحديد النظري"، **Journal of the Geopolitics and Geostrategic Intelligence**, Vol 3, N=01 Aug 2020.
83. علي خليفة، الكواري. "عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 415. سبتمبر 2013.
84. العلي، زيد. "دستور تونس الجديد: تحليل سياقي"، **مجلة سياسات عربية**، عدد 18. كانون الثاني/يناير 2016.
85. عبد الحي، أحمد تهامي، "الحراك الجيلي في سياقات الانتقال الديمقراطي: مدخل نظري في المفاهيم والمقولات التأسيسية". **سياسات عربية**، عدد 32، أيار/مايو 2018.
86. عمار عباس، تعزيز الدور الرقابي والتشريعي والتمثيلي للبرلمان الجزائري في التعديل الدستوري لسنة 2016، **مجلة الوسيط**، عدد (14)، صادرة عن وزارة العلاقات مع البرلمان، الجزائر، (2017)، ص: 67.

87. العوير، محي الدين خير الله. "الجمعيات الخيرية: تعريفها وتأسيسها وصلتها بالمؤسسة الوقفية"، *مجلة الإحياء*، العددان 17-18. 2015.
88. عيشوبة، عمار. "متطلبات ومعايير فعالية مؤسسات المجتمع المدني"، *مجلة الرائد في الدراسات السياسية*، المجلد 02، عدد 03. نوفمبر 2020.
89. غزالة، زبير. "المجتمع المدني في الجزائر، الجمعيات نموذجا"، *مجلة التنمية البشرية*، عدد 10. مارس 2018.
90. غزالة، زبير. "المجتمع المدني في الجزائر، الجمعيات نموذجا"، *مجلة التنمية البشرية*، عدد 10. مارس 2018.
91. فاضل، خديجة. "فعالية التفاوض الجماعي بين النظري والواقع"، *مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال*، عدد 08. ديسمبر 2019.
92. فخار، هشام. "حقوق الانسان بين العالمية والخصوصية"، *مجلة الدراسات القانونية*، المجلد 03، عدد 02. 2018.
93. فوكة، سفيان. "أزمة الديمقراطية في العالم العربي: بحث في أسباب الاستدامة"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، عدد 08. جانفي 2016.
94. فيداح، صالح. "قيم المواطنة في الفكر الجزائري-الواقع والأفاق-"، *مجلة أبعاد*، عدد 06. جوان 2018.
95. قاسم، ميلود. "الفساد والبيروقراطية: دورهما في تآكل مضامين الديمقراطية في الجزائر"، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، عدد 29، جوان 2017.
96. قاسمي، إبراهيم، بن طرمول، عبد العزيز. "واقع المجتمع المدني ومدى فاعليته في الدولة الجزائرية"، *مجلة أفاق فكرية*، المجلد 04، عدد 08. مارس 2018.
97. قسيم، أدريس، "الانتقال الديمقراطي في المغرب: تفاعلات الشراكة الاقتصادية مع أوروبا والربيع العربي"، *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية*، مركز جيل للبحث العلمي، عدد 22. مارس 2019.
98. قواسمي، منية. "الميديا الجديدة ونشر القيم في المجتمع الافتراضي"، *المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي*، المجلد 04، عدد 04. 2019.

99. كاهي، مبروك. " إصلاح التعليم العالي في الدول المغاربية وفق متطلبات سوق العمل"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد15. جوان 2016.
100. كربوسة، عمراني. "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن... أي دور"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 16. سبتمبر 2014.
101. كرفالي، هبة الله، شاعة، محمد. "عودة المفهوم وفضاءات المشاركة في تسيير الشأن المحلي"، مجلة الحقيقة، مجلد 04، عدد 41. ديسمبر 2017.
102. كيم، سمير، كواشي، "دور المجتمع المدني التونسي في حوكمة السياسات العامة التشغيلية: الاتحاد العام التونسي للشغل نموذجا"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31، عدد 04. ديسمبر 2020.
103. لرقم، رشيد. "دسترة الحقوق السياسية للمعارضة -أتجاه نحو تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلد 17، عدد 01. أبريل 2020.
104. لقرع، مريم. "رهانات المجتمع المدني بين الواقع الاجتماعي والواقع الافتراضي"، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، المجلد 03، عدد 03. سبتمبر 2016.
105. لوني، نصيرة. " النظام النقابي للحق النقابي في الجزائر، مجلة دراسات أبحاث، مجلد 11، عدد 04. أكتوبر 2019.
106. لونيسي، رابح. "انعكاسات الفوضى في العالم العربي على الأمن الاستراتيجي للجزائر (دراسة استشرافية)"، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية، عدد 01. 2014.
107. مباركية، منير. "علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011.
108. محرز، مبروك، لعبيدي، الأزهر. " الرقابة الدستورية في الدول المغاربية في ظل الإصلاحات الدستورية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 14. أكتوبر 2016.
109. محمد اسماعيل، وائل. "التخطيط العلمي لصنع المستقبل: رؤية نظرية"، مجلة دراسات دولية، عدد 47.
110. محمود، أنور محمد فرج. "المجتمع المدني العالمي بين الفاعلية والشرعية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد 37. جانفي 2012.

111. مراح، حميد. "الاستحقاق الرئاسي ليوم 12 ديسمبر 2019: كل الظروف مهيأة"، مجلة الجيش، عدد 677. ديسمبر 2019.
112. مرزوقي، عمر، صحراوي، فايزة. "الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر طبيعة العلاقة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، عدد 08. جانفي 2016.
113. مسعودي، يونس. "التحول الديمقراطي: مقارنة مفاهيمية نظرية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، عدد 0. مارس 2014.
114. معاشو، جيلاني كويبي، موساوي، فاطمة. "العمل النقابي في الجزائر: الاتحاد العام للعمال الجزائريين نموذجا"، مجلة متون، عدد 01. د.س.
115. معو، زين العابدين. "دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية"، مجلة العلوم الانسانية، عدد 05. جوان 2016.
116. معيفي، فتحي. "دور الأحزاب السياسية في التغيير السياسي-حالة تونس-"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 17. جانفي 2018.
117. ملاح، سعد. "عتبات الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، عدد 05. جوان 2013.
118. ملياني، أفراح، ضرفة، الياس. "إشكالية الفعل النقابي في الجزائر إتجاه المجتمع (رؤية تحليلية)"، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 03. جانفي 2020.
119. ناجي، عبد النور. "الانتخابات الرئاسية الجزائرية عام 2014 وعسر المرحلة الانتقالية"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 11. تشرين الثاني/نوفمبر 2014.
120. نزيه، عبد الرحمان. "سياسات التعليم العالي في الدول المغاربية: تونس والمغرب نموذجا (دراسة مقارنة ما بين 2003-2013)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 13. جوان 2015.
121. هلال، علي الدين. "العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في التحليل السياسي المعاصر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 15. 2008.
122. هميسي، رضا، دقدوق، سميرة. "الحق في تأسيس الجمعيات في القانون التونسي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 18. جانفي 2018.

123. واضح، رشيد. "الحرية النقابية في الجزائر: من الأحادية إلى التعددية"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، عدد 10. جوان 2018.
124. وحشي، أمير، فرحاتي، عمر. "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، عدد 02. جويلية 2020.
125. ويكن، فازية. " دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، عدد 08. ديسمبر 2013.
126. ياموت، خالد. " الحداثة السياسية والتحديث السياسي-مقاربة نظرية ودعوة للتجاوز"، مجلة سياسات عربية، عدد 09. يوليو 2014.

5. التقارير:

1. الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الأوسط (V): فهم الصراع في ليبيا. تقرير الشرق الأوسط، رقم 107، 6 حزيران/ يونيو 2011.
2. الأمم المتحدة، " الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الانسان في الأمم المتحدة"، دليل عملي للمجتمع المدني، الأمم المتحدة لحقوق الانسان.
3. بجي، محمد سميح، الثورة الهادئة: الجيش التونسي بعد بن علي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تقرير حول إعادة تموقع الجيش التونسي، 24 مارس 2016.
4. البنك الدولي، ديناميكية سوق العمل في ليبيا: إعادة الاندماج من أجل التعافي، تقرير صادر عن البنك الدولي، 2016.

<http://documents1.worldbank.org/> (07/08/2020)

5. توظيف قدرات وامكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المحلية، دليل توجيهي عملي في خدمة صانعي القرار للسياسات المحلية عبر حوض البحر الأبيض المتوسط، نشرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التكامل المتوسطي، 2012.
6. الجمهورية الإسلامية الموريتانية، مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تقرير التقييم المتبادل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مايو 2018.
7. الجمهورية التونسية، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التقرير السنوي 2018.

8. الجورشي، صلاح الدين، أربع تونس: التآرجح بين الأمل والخوف، مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية" العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيع العربي، 2014.
9. رابطة الناخبات التونسيات، " المسار الانتخابي ومشاركة النساء في تونس"، تقرير حول ملاحظة الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014، أبريل 2015.
10. روبرتو مارتينيز، كوكوتشكا جون فروشي، مقياس الفساد العالمي الشرق الأوسط وشمال افريقيا 2019: آراء المواطنين وتجاربهم مع الفساد، منظمة الشفافية الدولية، 2019.
11. زيري، حسين، " معهد السياسات بالجامعة الأمريكية في بيروت، معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة، تقرير بحثي الحركة العمالية والنقابية والبحث عن العدالة الاجتماعية في الجزائر، فبراير 2017.
12. الشبكة الأوروبية-المتوسطة لحقوق الانسان، الشبكة الأوروبية المتوسطة للدفاع عن حقوق الانسان، تقرير يتعلق اصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع، وللمجال السياسي في الجزائر؟ تحليل نقدي، 2012.
13. صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار (11)، أبريل 2020.
14. صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار 09، أبريل 2019.
15. عبد المنعم، هبة، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، صندوق النقد العربي، يناير 2012.
16. عبد المنعم، هبة، محمد إسماعيل، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، فبراير 2018.
17. كارنزا، روبن، الزواري، محمد آزر، " شغل، حرية، كرامة وطنية"، تقرير المركز الدولي للعدالة الانتقالية ICTJ، فيفري 2020.
18. مجموعة البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، يناير/ كانون الثاني 2021، تقرير يتعلق الآفاق الاقتصادية العالمية.
19. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "العلاقات العربية- الأوروبية في الوقت الراهن". تقرير صادر من المركز -باريس حول الندوة، قطر، 28/ تشرين الثاني/ نوفمبر 2018.

20. المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، تقرير يتعلق بمتابعة تطبيق الدستور التونسي وتجسيده على مستوى الإطار القانوني، الفترة من 1 أكتوبر 2016 إلى 31 مارس 2017.
21. منظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، مكتب تونس، تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، د.ن.
22. هارثشورن، إيان م، يانيكه سترايمر، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية، معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأمريكية، بيروت، تقرير بحثي "الاتحاد العام التونسي للشغل والعمال في مرحلة انتقالية: من مظلة إلى حاضنة"، تشرين الأول/أكتوبر 2017.
23. هوارى، قدور، رئيس المكتب الوطني للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، تقرير السنوي 2018 حول حقوق الانسان في الجزائر، 2018/12/07.
24. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مكتب الديمقراطية والنزاعات والمساعدات الإنسانية، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعامي 2014/2015 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
6. الجزائر:
1. بن صالح، جعفر، "الدستور الجزائري الجديد خطوة إلى الوراء"، صحيفة الخبر، 7 فبراير 2016.
2. بيان لشيوخ الزوايا حول الحراك الشعبي، جريدة الخبر اليومية، بتاريخ 20/03/2019.
7. الرسائل الجامعية:
1. ثامري، عمر. التعددية النقابية في الجزائر من الحظر إلى التقيد، أطروحة دكتوراه. الجزائر 01: قسم القانون العام، 2012/2013.
2. زوييري، عبد الله. النخبة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012/2013.
3. الشيباني، أحمد ولد. فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير. جامعة سطيف: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2013.

4. صحراوي، شهر زاد. **هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية-دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير. بسكرة: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2014.
5. عبد الكريم، هشام. **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999**، رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة في العلوم السياسية، 2009.
6. ناشط، سفيان، تليمة، عثمان. **الانتقال الديمقراطي بالمغرب الاكراهات والرهانات**، بحث لنيل شهادة الإجازة في القانون العام. جامعة الحسن الأول: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات، 2013/2014.
7. **الندوات والملتقيات:**
 1. اميمه، فتحي محمد، "الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية: دراسة وصفية تحليلية، ثورة 17 فبراير في ليبيا نموذجا". مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر، بعنوان: ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية-العوامل-التمثلات، بتاريخ 6-8 نوفمبر 2012.
 2. بن حسين، خديجة، "الحركة النسوية والمشاركة السياسية للمرأة في تونس". مساهمة باحثين وباحثات في مؤتمر من تنظيم مؤسسة فريديريش إيبيرت ومساواة/ مركز دراسات المرأة بعنوان: مشاركة النساء في السلام، الامن والعمليات الانتقالية في العالم العربي، بيروت، 16-17-18 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.
 3. بن يمينه، رقية، جبر، زهيرة، " الجامعة الجزائرية وعلاقتها بسوق العمل (نظام ل م د نموذجا). مداخلة في الملتقى الوطني الأول: إشكالية البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، مؤسسة الأصالة، مركز الدراسات والبحوث، ديسمبر 2016.
 4. الجالي، عبد السلام سالم، "المسار التدريبي الموازي ودوره في نوعية مخرجات التعليم العالي بالتطبيق على سوق العمل الليبي". المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 2016.
 5. حميدوش، علي منذر، "سيادة الدولة في ظل العولمة السياسية". ورقة بحثية قدمت في المركز الوطني للمتميزين، سوريا، 2015/2016.

6. داهندال، ليز، باهي الدين، حسين، "حقوق الانسان عبر الثقافات"، ترجمة: كريم منصور. مؤتمر نظم في الفترة ما بين الخامس عشر والسادس عشر من ديسمبر 2010، الدنمارك بالاشتراك مع مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان.
7. رحايل، يمين، "بين سلطة الدولة ونخب الجماعات الافتراضية: أي مصير للحركة الجموعية في الجزائر؟". مداخلة قدمت في ندوة علمية دولية حول: المجتمع المدني والمجتمع الافتراضي أيام: 4-5-6 ماي 2017 بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية 9 أفريل بجامعة تونس.
8. لعروسي، رابح، "فاعلية المجتمع المدني في الجزائر والسيناريوهات المستقبلية". أعمال الملتقى الوطني الثالث: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، يومي: 7-8 ديسمبر 2011، الجزائر، 2012.
8. أبحاث ودراسات:
 1. أوتاوي، مارينا، ميريديث، رايلي، " المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟"، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2006.
 2. بلخير، نجية، استقلالية المجتمع المدني في الجزائر بين الهيمنتين السلطوية والدولية: دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، 7 مارس 2019.
 3. جابي، ناصر، "دستور الجزائر: ثرثار يتحدث عن حقوق لا يضمنها"، مبادرة الإصلاح العربي، بدائل سياسات، أيلول/سبتمبر 2016.
 4. جابي، ناصر، "الخارطة النقابية الجديدة في الجزائر: ضعف التجنيد وقوة القبائل"، مبادرة الإصلاح العربي، 5 يونيو 2020.
 5. جابي، ناصر، "الخارطة النقابية في الجزائر في زمن الحراك: واقع وتحديات"، مبادرة الإصلاح العربي، 6 أيار/مايو 2020.
 6. جابي، ناصر، "النقابات في الجزائر: التاريخ، الحالة الراهنه والسيناريوهات"، مؤسسة فريدريش إيبيرت، مكتب الجزائر، جانفي 2020.
 7. حسينيوفيتش، كمال، " التمهيد لتكنولوجيا الجيل الخامس (G5): الفرص والتحديات 2018". الاتحاد الدولي للاتصالات، 2018.

8. حلا، أحمد، "العالم الافتراضي للشباب من الثورة إلى الوصاية"، المعهد المصري للدراسات، 25 جانفي 2019.
9. الدريسي، سهام، "السلوك الانتخابي لدى المواطن التونسي في سياق التحول الديمقراطي: دراسة في ديناميكيات ودوافع الاختيار الانتخابي"، برنامج دعم البحث العربي-الدورة الثانية، مبادرة الإصلاح العربي، أكتوبر 2017.
10. زيري، حسين، "الحركة العمالية والنقابية والبحث عن العدالة الاجتماعية في الجزائر"، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية، بيروت، شباط/فبراير 2017.
11. سامح، محمد، "العلاقات المدنية العسكرية ومستقبل النظام السياسي الجزائري"، أركان للدراسات والأبحاث والنشر، 2019.
12. السبيطي، محمد، "أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة"، دراسات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، مارس 2019.
13. صايح، مصطفى، "ثلاثة محددات ترسم مستقبل الجزائر وتحدد مكانتها العربية والإقليمية والأفريقية"، مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع، 2 يناير/كانون الثاني 2020.
14. صديقي، العربي، "الانتماء الإقليمية في تونس: تداعيات التهميش المركب"، موجز السياسة، يناير 2018.
15. عبيد، منى حسين، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، دراسات دولية، عدد 51، 2012.
16. عكنان، أسامة، "دور الانترنت في الثورات العربية"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2 سبتمبر 2019.
17. غريوال، شاران، العلاقات المدنية العسكرية في الدول العربية، ثورة تونس: الجيش التونسي بعد بن علي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 24 شباط/فبراير 2016.
18. قنديل، أماني، "مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، اصدار رقم 33، 2010.
19. لبدي، علي، "المقاربات الإستراتيجية في الانتقال الديمقراطي"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 21 يوليو 2018.

20. لبدي، علي، " في الديمقراطية والدمقرطة والانتقال الديمقراطي"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 15 يوليو 2018.
21. لقرع، بن علي، " الانتخابات التشريعية في الجزائر 4 ماي 2017: دراسة تحليلية"، المركز الديمقراطي العربي، 21 أغسطس 2017.
22. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، " الانتخابات الرئاسية في تونس: قراءة في نتائج الدور الأول"، تقدير موقف، قطر، سبتمبر 2019.
23. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، " حركة النهضة وانتخابات الرئاسة في تونس: الحسابات والدوافع"، تقدير موقف، قطر، 20 أغسطس 2019.
24. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، " مستقبل المسار الديمقراطي في تونس بعد السبسي"، سلسلة تقدير موقف، أغسطس 2019.
25. المصطفى، أحمد محمد، اليعقوبي، حياة، " الدور السياسي لل نقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي (التجربتان المصرية والتونسية في العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات)"، منظمة فريدريش إيبيرت المشروع النقابي الاقليمي، 2015.
26. المفوضية الأوروبية، " الحوار الاجتماعي في المغرب وتونس والأردن: آليات تنظيم الحوار الاجتماعي ووقائعه". مركز التدريب الدولي، منظمة العمل الدولية، 2015.
27. المناعي، عفيفة، " المشاركة السياسية للمرأة في تونس". مؤسسة رائد للفكر المستقبل: مبادرة الإصلاح العربي، 23 أغسطس 2018.
28. نوفل، أحمد سعيد، الجولاني، عاطف وآخرون، " الأزمة الليبية إلى أين؟"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عدد 13، مارس 2017.
29. وحدة الدراسات السياسية، " الجزائر 2019: من الحراك إلى الانتخابات"، سلسلة تقارير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.
30. وحدة الدراسات السياسية، " هل يمكن أن تكون الانتخابات الرئاسية حدثاً مفصلياً في تاريخ الجزائر؟"، مركز الدراسات للأبحاث ودراسة السياسات، 16 كانون الأول/ ديسمبر 2019.
31. وسام، فؤاد، أزمة كورونا - آفاق العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 5 أغسطس 2020.

9. المحاضرات:

1. حسين قوادة، "الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر". محاضرات قدمت في مقياس الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014/2015.

10. المواقع الإلكترونية:

الدولة والمجتمع المدني... حدود التأثير والتأثر، إدراك للدراسات والاستشارات، 13 جوان 2016.
<http://idraksy.net/state-and-civil-society/> (2019/09/26)

مؤشر المجتمع المدني وعلامات البنية".
(29/07/2018) ملحق-رقم-4-العلامات-التفصيلية-للمكونا/.../index.cso-index.net

نادية أبو زاهر، قراءة في مقالة داتكوارت رستو -التحول الديمقراطي.
(22/05/2018) www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=11470

مستقبل المغرب العربي ودور المجتمع المدني 17 فبراير 2019، مركز الجزيرة للدراسات، تونس 2019.
(22/07/2019) <http://www.youtube.com/watch?v=j32zjaGW-GK>

أهم مداخلات الأحزاب السياسية في فعاليات المجتمع المدني خلال المنتدى الوطني للحوار.
(2019/08/28) <http://www.youtube.com/watch?v=wqoth-mlclw>

نشرة شهرية للامانة العامة لإتحاد المغرب العربي، المملكة المغربية، 09/10/2017.
(17/07/2020) <http://maghrebarabe.org/wp-content/uploads/2019/03/Indice>

اتحاد المغرب العربي. "فكرة التأسيس".
(15/08/2020) <https://maghrebarabe.org/%d9%81%d9%83%d8%b1%d8%a9->

الموقع الرسمي للهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات.
(06/09/2019) <http://www.isie.tn/ar>

مركز كارتر يهنئ المجلس الوطني التأسيسي على المسودة النهائية للدستور ويحثه على تكريس حقوق الانسان.

<https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/pr/tunisia-full-report-061213-arabic.pdf> (09/08/2019)

كاتيا برادة، " جهود المجتمع المدني " المستقل " من أجل التأثير"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، أفريل 2019.

<https://mipa.institute/6726> (02/07/2020)

الموقع الرسمي لمجلس الأمة.

<http://www.majliselouma.dz/index> (13/09/2019)

الموقع الرسمي لمجلس الأمة.

<http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-10-05-06-52-20/2520->

2019-09-13-13-48-14 (14/09/2019)

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

<http://ina-elections.dz/%d8%aa%d8%b9%d8%b1%d9%8a%d9%81->

[%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%84%d8%b7%d8%a9/](http://ina-elections.dz/%d8%aa%d8%b9%d8%b1%d9%8a%d9%81-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%84%d8%b7%d8%a9/) (15/01/2020)

أحمد ولد جدو، "موريتانيا: الشعب يريد إسقاط النظام".

<https://www.jadaliyya.com/Details/28340> (13/01/2020)

الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

<http://aohr.net/portal/wp-f> (13/01/2020).

"رئاسيات 22 يونيو... حظوظ المرشحين وآفاق المستقبل"، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

<https://www.cmers.org/989869/193--22-> (13/01/2020)

زين العابدين على بتيش، "أولويات المجتمع المدني الموريتاني في المرحلة القادمة"، الإصلاح، 12 أكتوبر 2019.

<http://elislah.mr/?p=2909> (13/01/2020)

الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المادة 10، دستور 1992- يونيو 2006.

<http://www.arabwomenlegal-emap.org/> (14/01/2020)

القانون رقم 64-098 بتاريخ 9 يونيو 1964 يتعلق بالجمعيات، المادة الأولى.

<http://www.protectionproject.org/wp-content/uploads/2013/12/Mauritania->

[Law-on-Associations-Law](http://www.protectionproject.org/wp-content/uploads/2013/12/Mauritania-Law-on-Associations-Law) (14/01/2020)

المركز الدولي للاستشارات، " إعداد خريطة وظيفية تفاعلية (ديناميكية) للمجتمع المدني في موريتانيا ما بين فترتي تنفيذ الصندوق الأوروبي ال 10 وال 11: خريطة المجتمع المدني". بلجيكا، ابريل 2015.

https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/cartographie_ar.pdf (14/01/2020)

الاقتصاد في ليبيا. فنك، يونيو 2020.

<https://fanack.com/ar/libya/economy/> (17/07/2020)

البوابة العربية للتنمية، موريتانيا.

<https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/country/> (17/07/2020)

التطورات الاقتصادية الدولية.

https://www.amf.org.ae/sites_0.pdf (17/01/2020)

الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر.

http://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie2019_bis.pdf (23/07/2020)

المعهد الوطني للإحصاء في تونس.

<http://www.ins.tn/ar/themes/population#sub-3701> (23/07/2020)

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، المملكة المغربية.

<https://www.finances.gov.ma/ar/Pages/9.aspx> (23/07/2020)

محمد أحمد المحبوبي، "العمل غير المهيكل في موريتانيا"، شبكة المنظمة العربية غير الحكومية للتنمية.

<http://www.annd.org/cd/arabwatch2016/pdf/arabic/15.pdf> (10/08/2020)

الفريق قايد صالح التزم قيادة الجيش الوطني الشعبي بمساعدة العدالة على فتح ملفات الفساد الثقيلة.

وكالة الأنباء الجزائرية يوم: 08 أغسطس 2019 على الساعة 15:02.

<http://www.aps.dz/ar/algerie/74956-2019-08-08-14-04-38> (10/08/2020)

منظمة الشفافية الدولية الدفاع والأمن، "التصدي لمخاطر الفساد في قطاع الدفاع في تونس".

<https://ti-defence.org.pdf> (10/08/2020)

الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر، ص: 07.

http://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie2019_bis.pdf (23/07/2020)

المعهد الوطني للإحصاء في تونس.

<http://www.ins.tn/ar/themes/education> (23/07/2020)

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، المملكة المغربية.

<https://www.finances.gov.ma/ar/Pages/9.aspx> (23/07/2020)

المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، التعليم العام في ليبيا: المختنقات والتحديات وسبل المعالجة، أبريل 2016.

<http://loopsresearch.org/media/images/photofmkdgao2jn.pdf> (05/08/2020)

الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتقنيات الاعلام والاتصال. "حصيلة أهم إنجازات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتقنيات الاعلام والاتصال من 2015 إلى 2020.

http://www.mesrstic.gov. MESRSTIC_AR.pdf (04/08/2020)

موقع اتحاد المغرب العربي، فكرة التأسيس.

<https://maghrebarabe.org/%d9%81%d9%83%d8%b1%d8%a9-> (25/07/2020)

موقع وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

https://www.msnfcf.gov.dz/?p=mouv_collectif (23/07/2019)

بيان 18 مايو 2017 الصادر من موقع المجلس الدستوري الجزائري.

<http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017> (13/07/2019)

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

<http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/244-> (25/07/2019)

كمال الجندوبي، محمد ليمام، " من أجل رؤية للشراكة استراتيجية تونسسية مع الاتحاد الأوروبي". الأورو-متوسيطية للحقوق، جوان 2019.

<https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2019/07/-من-اجل-رؤية-استراتيجية->

(07/08/2019) تونسسية-للشراكة-مع-الاتحاد-الأوروبي

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "كابدال.

<http://www.interieur.gov.dz/images/Fiche-Infos-ARABE.pdf> (20/12/2019)

أنا يقظ، رجمة: وفاء قاسمي، " دراسة نظام النزاهة الوطني". منظمة أنا يقظ ومنظمة الشفافية الدولية، تونس 2015.

<https://www.iwatch.tn/ar/uploads/NIS-WEB-IWATCH.pdf> (16/01/2020)

سلسيل كليبي، "الفصل والتوازن بين السلطات في الدستور التونسي ل 26 جانفي/ يناير 2014" تونس.

<https://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/Compendium%20Arabic>

(17/01/2020)

منير سنوسي، " البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والافاق".

<http://www.ijnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.pdf>

(22/04/2018)

رضا السكرافي، "الحق في تكوين الجمعيات في تونس: بين النص القانوني والممارسة الفعلية". تونس.

<http://www.pointjuridique.com/2017/10/21/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A> (17/07/2019)

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

<http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/244-> (25/07/2019)

موقع بوابة الوزارة الأولى ، "السيرة الذاتية للرئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون".

http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministrel_ (12/12/2019)

موقع الرسمي لحزب المستقبل، السيرة الذاتية "بلعيد".

<http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre> (12/12/2019)

للسيرة الذاتية "ميحوبي".

<https://www.mihoubipresident.com/ar/cv-mihoubi/>(12/12/2019)

السيرة الذاتية "بن قرينة".

<https://bengrina.com/bengrina-cv/> (12/12/2019)

بيان المجلس الدستوري الجزائري، "النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية في الجزائر 12 ديسمبر 2019.

<http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/111-2017-02-28-10-40-00/1554-17122019> (12/12/2019)

للسيرة الذاتية لنبيل القروي.

<https://ultratunisia.ultrasawt.com> (10/12/2019)

السيرة الذاتية للدكتور عبد الفتاح مورو .

<https://ar.tunivisions.net> (22/09/2019)

"مقاطعة غالبية الأحزاب لمشاورات الرئاسة الجزائرية"، موقع موننت كارلو الدولية/ أ ف ب، بتاريخ: 2019/01/22.

<https://www.mc-doualiya.com/articles/20190422> (22/01/2019)

أنانیوز / ماکرون.

<https://ana.news/news/algeria/3000.html> (09/07/2020)

فرنسا تتابع احتجاجات الجزائر، 06 مارس 2019.

<https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN1QN1WL> (09/07/2020)

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، " كابدال: برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية" ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية".

<http://www.interieur.gov.dz/images/Fiche-Infos-ARABE.pdf> (20/12/2019)

الترا الجزائر، " النص الكامل للقرار الأوروبي المقترح بخصوص الجزائر 28 نوفمبر 2019".

<https://ultraalgeria.ultrasawt.com/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5->

%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84- (26/12/2019)

مشروع الحوار الثلاثي بين: "المجتمع المدني، تونس، الاتحاد الأوروبي"، تعبئة المجتمع المدني لمتابعة العلاقات بين تونس والاتحاد الأوروبي، الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، جوان 2019.

<https://euromedrights.org/wp-.pdf> (09/08/2019)

كمال الجندوبي، محمد ليمام، " من أجل رؤية للشراكة إستراتيجية تونسسية مع الاتحاد الأوروبي"، الأورو-متوسيطية للحقوق، جوان 2019.

<https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2019/07/-من-اجل-رؤية-استراتيجية->

(07/08/2019) **تونسية-للشراكة-مع-الاتحاد-الأوروبي**

منية فاضل، "الجزائر ودول الخليج العربي: اختلافات كبرى ودبلوماسية ناجحة"، البيت الخليجي للدراسات والنشر، ديسمبر 2015.

<https://gulfhouse.org/posts/1143/> (18/03/2020)

أحمد القلعي، عضو الهيئة المديرة للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، "المجتمع المدني التونسي: فاعل أساسي قبل الثورة وبعدها"، ص: 06-07. مقال نشر عبر موقعه الخاص في أكاديميا.

<https://www.academia.edu/38531552/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%8>
(12/10/2020)

هيومن رايتس ووتش، "ثمن الاستقلال إسكات نقابات العمال والطلاب في تونس: أكتوبر 2010".

<https://www.hrw.org/ar/news/2010/10/21/240870> (14/10/2020)

الحواس كعبوش، "علاقة الدولة بالمجتمع في المنطقة المغاربية... قراءة في الحالة التونسية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، مارس 2020.

<http://www.acrseg.org/41557> (14/10/2020)

أحمد مقري الأمين العام المكلف بالمسائل المدنية والسياسية، "لا للعهد الخامسة"، بيان صادر من الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، بتاريخ: 2019/03/07.

<https://laddh-algerie.org/?m=201903> (01/11/2020)

هوارى قدور رئيس المكتب الوطني، "الشؤون الداخلية خط احمر"، بيان صادر من الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، بتاريخ: 2019/03/07.

<https://laddh-algerie.org/?m=201911> (01/11/2020)

واعر محند بن الحاج، الأمانة العامة، بيان رقم 01 صادر من الموقع الرسمي للمنظمة الوطنية للمجاهدين.

<https://onmalgeria.org/2019/03/06/%d8%a8%d9%8a%d8%a7%d9%86-%d8%b1%d9%82%d9%85-1/> (04/11/2020)

الاتحادية الوطنية للمجتمع المدني، "مشروع تعديل الدستور يكرس أسس الدولة المدنية والفصل بين السلطات"، وكالة الانباء الجزائرية، بتاريخ 2020/10/15.

<http://www.aps.dz/ar/algerie/93863-2020-10-15-18-38-45> (20/10/2020)

محرزية العبيدي، برلمانية تونسية، مساهمة المرأة في بناء الديمقراطية من خلال التجربة التونسية.

<https://daamdth.org/wp-content/uploads/2018/10/MEHREZIA-ABIDI.pdf>
(16/11/2020)

ميثاق تونس للمساواة والحريات الفردية.

https://www.fidh.org/IMG/pdf/tunisia_-_pact_for_equality_individual_freedom_-_arabic.pdf (16/11/2020)

موقع رسمي بوابة التشريع-تونس، دستور الجمهورية التونسية. 2020/09/30.

www.legislatitnon.tn/ (30/09/2020)

الجمهورية التونسية، وزارة الشؤون الاجتماعية، "الشغل والعلاقات المهنية".

<http://www.social.gov.tn/?id=48> (01/12/2020)

كمال الشيرازي، " النقابات المستقلة: المساس بالحراك الشعبي مرفوض"Liberté .

<https://www.liberte-algerie.com/> (29/09/2020)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين، بيان مجلس الاتحاد يوم 2019/10/12، بمقر الاتحاد والكائن بالمحكمة العليا بالجزائر بحضور جميع منظمات المحامين.

<http://www.unoa.dz/> (29/09/2020)

موقع الاتحاد العام التونسي للشغل "لمحة عن الاتحاد العام التونسي للشغل".

<http://www.ugtt.org.tn/> (30/09/2020)

قائمة الأمناء العاممين الذين ترأسوا اتحاد الشغل منذ تأسيسه.

<https://www.nessma.tv/ar/> (30/09/2020)

تونس: الاتحاد العام التونسي للشغل لجائزة نوبل للسلام.

http://www.worldpsi.org/sites/default/files/attachment/news/ar_ugtt_tunisia_for_nobel_prize.pdf (30/11/2020)

جائزة نوبل للسلام للجنة التونسية الرباعية للحوار الوطني، 9 أكتوبر 2015.

<https://pop-umbrella.s3.amazonaws.com/> (30/11/2020)

إعلان جائزة نوبل للسلام لعام 2015، Den Norske Nobel Komite: The Norwegian Nobel Committee.

<https://www.nobelprize.org/uploads/2018/06/press-ar.pdf> (30/11/2020)

عبد السلام هرشي، " هل خفت صوت المدّوين في تونس؟"، تونس ULTRA بتاريخ: 30 أبريل 2019.

<https://ultratunisia.ultrasawt.com/> (27/11/2020)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، "تقرير المؤشر التحليلي للمجتمع المدني في الأردن"، الصادر 2013/11/14.

<https://www.arabstates.undp.org/> (12/01/2021)

حسين زيبيري، "النقابات المستقلة في الجزائر كحركات اجتماعية"، الموقع العربي الأول في الانثروبولوجيا. <http://www.aranthropos.com/> (17/03/2021)

موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

<https://www.mtess.gov.dz/ar/> (17/03/2021)

الاتحاد الأوروبي، "العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتونس"، بروكسل، 29 نوفمبر 2016.

<https://eeas.europa.eu/> (21/03/2021).

منظمات المجتمع المدني تنتقد مشروع الاتحاد الأوربي حول المهاجرين، أنباء تونس، أكتوبر 2016.

<http://www.kapitalis.com/anbaa-tounes/> (21/03/2021)

عنصر العياشي، "النقابية وعلاقات العمل في اقتصاد السوق: حالة الجزائر".

<https://www.academia.edu> (17/03/2021)

علم المستقبل وأهمية الدراسات الاستشرافية.

<http://www.massarate.ma/> (07/06/2019)

عبد الفتاح نامق فكرت، مهند حميد، "الدراسات المستقبلية بين العلمية والنمطية".

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=88762> (07/06/2019)

العالم في 2030: اتجاهات وتحولات وفرص وتحديات، المنتدى الاستراتيجي العربي.

<http://arabstrategyforum.org/ar/stream-report/the-world-in-2030>

(22/02/2021)

ثانيا: باللغة الأجنبية

أ/ اللغة الإنجليزية:

1. **The book :**

1. Carabain ,Christine, Shelena, Keulemans. **Global Citizenship: From Public Support to Active Participation**, Amsterdam: The National Committee for International Cooperation and Sustainable Development, February, 2012.

2. Ghali, Amine, Mnasri, Anwar. **Enabling Environment National Assessment of Civil Society in Tunisia**, Tunisia : Kawakibi Democratic Transition Center, September 2016.

3. Huntington, Samuel p. **The Clash of Civilizations and The Remaking of World Order**, New York: Rockefeller Schuster, 1996.

4. Northey, Jessica Ayesha. **Civil society in Algeria Activism, Identity and the Democratic Process**, New York: Published I.B Tauris and Co. Ltd London, 2018.

2. Article :

1. « Assessment Tools for Measuring Civil Society's Enabling Environment ». **Global Trends in NGO Law**, Vol 5, ISSUE=01, 1992.

2. Alharbi, Ahmed. »The Role of Social Media in Arab«, Independent Study Research Paper, **Journal For Education And Science Publications (MECSJ)**, ISSUE 14, Nov 2018.

3. Ansani , Andrea, Daniele, Vittorio. » About a revolution. The economic motivations of the Arab Spring », **International Journal of Development and Conflict**, Vol. 3, 2012.

4. Ansani ,Andrea, Daniele, Vittorio. « About a revolution. The economic motivations of the Arab Spring », **International Journal of Development and Conflict**, Vol. 3, 2012.

5. Ansani, Andrea, Daniele, Vittorio. « About a revolution. The economic motivations of the Arab Spring », **International Journal of Development and Conflict**, Vol. 3, 2012.

6. Beissinger, Mark R. «Conventional and Virtual Civil Societies in Autocratic Regimes », **Comparative Politics**, April 2017.

7. Bettez, Sonia. » Qualitative and Quantitative Evaluation », **UNM the University of New Mexico**, Summer 2018.

8. Boymuratovich, Rasulov Bekzod .« Assessment Criteria for Civil Society Institutes », **UDK 328.1** (575.1) ,27 June 2019.

9. Djellouli ,Mohamed, Boumediene, Mohamed Amine, Other. « Corruption and Economic Growth Arabic Countries : Econometric Study From 2002-2017 », **Revue D'économie et de Statistique Appliquée**, vol 17, N=17, June 2020.

10. Epstein, David L, Bates, Ebert ...” Democratic Transitions “. **American Journal of political Science**, V=50, N=3, July2006.

11. Estelle, Emily. « A Strategy for Success in Libya », **American Enterprise Institute**, November 2017.

12. Gaub, Florence, Laban, Alexandra. "Arab Futures: Three scenarios for2025. **Report**, Issue N=22, 2015.

13. Ghanem ,Dalia. « Algeria's Crisis Outlook and Regional Implications », Med dialogue series, N= 22, August 2019.

14. Gocer ,Ismet, Cinar, Sertan. « The Reasons and Economic and Political Consequences of Arab Spring ? », **Khazar Journal of Humanities and Social Sciences**, Vol 17, N= 2, 2014.
15. Jonathan, Winer. « Origins Of The Libyan Conflict and Options For Its Resolution », **Policy Paper**, May 2019.
16. Kaldor, Mary. “The Idea of Global Civil Society”,**International Affairs**, Vol.79, Issue.3, 2003.
17. Keane, John,” **Global Civil Society?**”. **New York: Cambridge University of Westminster**, 2003.
18. Khalid, Mouna. “The Role of Civil Society in Marocco : Towards Democracy Or Authorcracy ?”, Working Papers, **MEDRESET**, N= 13 ,June 2018.
19. Kittilson , Miki Caul, J .Dalton, Russell ” Virtual Civil Society: The New Frontier of Social Capital?”, **This article is published with open access at Springerlink.com**, 2010.
20. Kruger, Laura-Theresa, Ratka, Edmund. “The Perception of European Policies in Tunisia the Arab Sprin”, **L’Europe en Formation**, N=371, 2014.
21. Magnus, Wilson, Wnuk, al , Krzysztof». A Literature Review on the Effectiveness and Efficiency of Business Modeling », **E-Informatica Software Engineering Journal**, Volume 12, Issue 1, 2018.
- 22.Maurushat, Alana, Mohamed, Chawki ». The Impact of Social Networks and Mobile Technologies on the Revolutions in the Arab World—A Study of Egypt and Tunisia », **Journal Laws**, ISSN 2075-471X, 2014.
23. Mezran ,Karim. » Libya: Stuck in Transition », Geographical Overview/Maghreb, **Panorama, Mediterranean Yearbook**, 2018.
24. Northey, Jessica Ayesha. « Associations and Democracy in Algeria », '**Associations and Democracy in Algeria' Democratization**, vol 24, N= 2, 2017.
25. Nyadera, Israel Nyaburi, Agwanda, Billy. « Algeria’s Turbulent Path to Democracy: Missed Chances and The Fall of Abdelaziz Bouteflika », **International Journal of Politics and Security**, 2019 ,1(2).
26. Oji, Okey, Adibe, Raymond, Other.” Neoliberal democratic reforms in post-gaddafi era : implications for political stability in libya, 2011-2016”, **Journal of Social Research**, v=12, Issue: 02, (30.05. 2018).
27. Osiadacz, Evelina. « Global Citizenship », **Brock Education Journal**, 27(2), 2018.
28. Paciello ,Maria Cristina. « The Arab Spring : Socio-economic Challenges and Opportunities », **Istituto Affari Internazionali**, 11 | 15E – December 2011.
29. Puglisi , Marika. « The study of the futures : an overview of futures studies methodologies », **Options Méditerranéennes**, Série A, N=01.
30. Redissi , Hamadi, Boukhayatia, Rihab. « The National Constituent Ass Embly of Tunisia and Civil Sociatey Dynamics”, **Working paper**, N=2.

31. Resul, Ali. « Democracy and Democratization in The Middle East: Old Problem New Context», **Turkish Review of East Studies**, Annual 2004.

32. Solid South Med Social Dialogue : **Morocco: Economic, Sosial, Political and Institutional** ,Situation and its Connection With Social Dialogue, Study dated 15 August 2016, Not to be circulated or used without prior authorisation by the Arab Trade Union confederation.

3. Report :

1. Capasso ,Matteo, Czerep ,Jedrzej, « Libya Country Report », **European Unions Horizon**, 2020.

2. The Middle East and North Africa, 6 th Edition, the Report **2017 Civil Society Organisation Sustainability Index**. December 2018.

4.UNIVERSITY LETTERS :

1. Baker ,Veronica. **The Role of Civil Society in the Tunisian Democratic Transition** , A thesis submitted to the faculty of The University of Colorado, at Boulder in consideration for graduation with honors in the International Affairs Program, Defended November 4, 2015.

2. Boeke , Sergei, Zuijdewijn , Jeanine de Roy van. **Transitioning From Military Interventions To Long-term Counter-Terrorism Policy The case of Libya(2011-2016)**, Leiden University- Institute of Security and Global Affairs, April 2016.

5. MEETING AND SEMINARS :

1. Arato,Andrew.« **Civi Society,Tansition and Consolidation of Democracy** »,International conference Democratic Transitions in latin America and in Easteur Europe:Repture and Continuity:4-5-6 Martch 1996, Paris ,France.

2. Garbarino , Sabine, Jeremy Holland. »Quantitative and Qualitative Methods in Impact Evaluation and Measuring Results »,Issues Paper, GSDRC Emerging Issues Research Service, March 2009.

3. North Africa Economic Outlook 2018. African Devlopment Bank 2018.

<https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/2018AEO/African-4. Economic-Outlook-2018-North-Africa.pdf> (13/07/2020)

4. Vanclay ,Frank. »Guidance for the design of qualitative case study evaluation » , **A short report to DG Regio**, University of Groningen,15 Feb 2012.

5. Veugeliers , Wiel. « **The Moral The Political In Global Citizenship: Appreciating Differences In Edcation**», Paper Presented at The 2 nd Symposium on Moral Democratic Education; 30 August-2 September 2010.

6. Wild ,Leni. « **Strengthening Global Civil Society** ». This paper results from an international conference held at the Rockefeller Foundation's Bellagio Study and Conference Centre in Italy, July 2005 Institute for Public Policy Research, April,2006.

6. Studies and Research

1. Bishara, Dina. « Labor Movements in Tunisia and Egypt Drivers vs. Objects of Change in Transition from Authoritarian Rule », **Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs**, January 2014.

2. Boudina , Ramzi , « Political Instability in Algeria », **Contingency Planning Memorandum**, Center for Preventive Action, No=35, March 07, 2019.
 3. Dalton , Kittilson, Miki Caul, Russell J.»**The Internet and Virtual Civil Society : The New Frontier of Social Capital** », Irvine :Center for the Study of Democracy, An Organized Research Unit University of California, 2008-04-16.
 4. Inayatullah ,Sohail, « Futures Studies : Theories and Methods », **Open Mind**, January 2013.
 5. Kavanaugh ,Andrea, Steven D, Sheetz. »The Use and Impact of Social Media during the 2011 Tunisian Revolution »,**Association for Computing Machinery**, Shanghai, China, June 08-10, 2016.
 6. Khan , Mohsin, Karim, Mezran. »No Arab Spring for Algeria », **Atlantic Council Rafik Hariri Centre for the Middle East**, May 2014.
 - 7 Michael Quinn Patton , »Qualitative Evacuation Methods», **Sage Publications**,London 1980.
 8. Ontto ,Juha Panula-, « EXIT method for cross-impact analysis »,**Working Paper**, 27 July 2016.
 9. Patton ,Michel Quinn, »Qualitative EVACUATION Methods », **Sage Publications**, London, 1980.
 10. Schwab, Klaus,« The Future Role of Civil Society »,**World Economic Forum**, January 2013.
 11. United Nations Development Programme, « A User's guide to civil society Assessments», Untied States, 2010.
 12. Yazbeck , Dalia Ghanon-."Limiting Change through Change: The Key to the Algerian Regime's Longevity", **Carnegie Middle East Center**, Lebano, April 2018.
- 7. WEB SITES :**
- Habermas on Civil Society, "Lifeworld and System: Unearthing the Social Transformation Theory Ted Fleming". National University of Ireland Maynooth.
<http://eprints.maynoothuniversity.ie/1058/1/HabermasTFleming.pdf> (18/06/2018)
- .Professor Mary Kaldor, The London School of Economics and Plitical Science.
<https://www.lse.ac.uk/international-development/people/mary-kaldor> (14/04/2021)
- Transitions to Democracy and Democratic Consolidation - CiteSeerX .
citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1...pdf (30/12/2017)
- Tarek Cherkaou , Michael Arnold, Yasmina Allouche, "Algeria: A Grassroots Movement for Change or Elite Political Gamesmanship?", Research centre, policy outlook.
https://researchcentre.trtworld.com/images/files/policy_briefs/Algeria_Outlook.pdf (26/08/2019)
- The good country.
<http://goodcountry.org/index/result> (06/03/2020)

Democracy Index 19, A year of democratic Setbacks and Popular Protest- Intelligence Unit.

<https://www.in.gr/wp-content/uploads/2020/01/Democracy-Index-2019.pdf>(06/03/2020).

MENA Voter Registration-AR- Tunisia.

https://www.ndi.org/sites/default/files/MENA%20Voter%20Registration_AR_Tunisia.pdf (16/07/2019).

Tarek Cherkaoui Michael, Arnold Yasmina Allouche.” Algeria: A Grassroots Movement for Change or Elite Political Gamesmanship? ». Research Centre, policy outlook,

https://researchcentre.trtworld.com/images/files/policy_briefs/Algeria_Outlook.pdf (28/06/2019)

Audrey Pluta, “The role of the Tunisian military during the revolution and after: toward a redefinition of civil-military relations in Tunisia”.

<https://www.academia.edu/30703170/> (21/01/2020)

Industrial relations Dictionary : Troika. Eurofound European.

<https://www.eurofound.europa.eu/> (08/07/2020)

Alexander Stepanov Annayarovich, Tomasz Wolwiec, “Political and Economic Globalization- Selected Issues of Globalization Process”, GSI Journal.

<http://www.gsjournal.bg/gsjournal/> (20/06/2021)

Democracy Index 19, A year of democratic Setbacks and Popular Protest- Intelligence Unit.

<https://www.in.gr/wp-content/uploads/2020/01/Democracy-Index-2019.pdf>(06/03/2020).

Dejlla Smaine, « The Future of Algeria 2019 ».

<https://www.geopolitica.ru/en/article/future-algeria> (26/09/2019)

Tunisia - US Relations with Tunisia - United States ... 20/09/2019.

<https://www.state.gov/u-s-relations-with-tunisia/> (02/01/2020)

“Tunisia: In Brief Updated”. Congressional Research Service report, July 5, 2018.

<https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RS/RS21666/62> (02/1/2020).

Djallel Khechib, »The crisis of democracy in Algeria; Why was the "Arab Spring" stumbled there? » August 8, 2018.

https://insamer.com/en/the-crisis-of-democracy-in-algeria-why-was-the-arab-spring-stumbled-there_1581.html (27/09/2019)

Pnudai dep AR 13-3-2017.

<https://www.undp.org/content/dam/algeria/docs/gouvernance/capdel/D%c3%a9pliantCapedelA.pdf> (21/12/2019)

IPB Mourns the Death of Lina Ben Mhenni. International Peace Bureau Disarmament for Development.

<https://www.ipb.org/yesterdays-news/ipb-mourns-the-death-of-lina-ben-mhenni/>
(27/11/2020)

Award-winning blogger says she'll try to protect 'fruits of the revolution ». DW Global Media Forum,

<https://www.dw.com/en/award-winning-blogger-says-shell-try-to-protect-the-fruits-of-the-revolution/a-6553106> (20/06/2020)

Rosina Salerno. « Question and Answers on Evaluation »

file:///C:/Users/pc/Downloads/Basic_concepts_in_evaluation.pdf (03/11/2020)

Building Our Understanding : Key Concepts of Evaluation What is it and how do you do it?. Creating a Culture of Healthy Living1.

<https://www.cdc.gov/> (03/11/2020)

« The Difference between Effectiveness and Efficiency Explained ».

<https://www.insightsquared.com/> (09/12/2020)

« A Short Guide to Research and Evaluation Methods »

<https://www.albertahealthservices.ca/> (06/12/2020)

Building Bridges report- Civil Society in Tunisia, 15 April 2013, p:12.

<https://www.ncvo.org.uk/> (05/11/2020)

ثالثا: باللغة الفرنسية

Rapport :

1. Alger, Union Générale des Travailleurs Algériens, **Rapport d'activité 2015-2019**, 13^{ème} Congres National de L'UGTA 21-22 Juin 2019.
2. Banque d'Algérie. **Rapport annuelle économique et monétaire en Algérie et Bulletin monétaire et financier de premier semestre**, 2017-2018.
3. Conseil Nationale Economique et Social, **Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015**, Quelle place pour les jeunes dans la perspective du Développement Humain durable en Algérie, Alger.
4. **Pacte National Economique et social De Croissance**, Alger, Fevrier 2014.
5. **Pacte National Economique et social De Croissance**, Alger, Février 2014.
6. République Islamique de Mauritanie , Honneur- Fraternité- Justice, **Ministère de Economie et Industrie Office National de la Statistique, Annuaire Statistique 2018**, Juin 2020.
7. SAMI ADOUANI AND SAÏD BEN SEDRINE, **Trade Unions in Transformation Trade Union Power and Democratic Transition in Tunisia The UGTT : A Unique Story, An Unprecedented Experience**. Friedrich Ebert Stiftung.
8. Union Générale des Travailleurs Algériens, **Communiqués Communs des Tripartites Gouvernement-UGTA-Patronat (Du 28Mai 2011 Sommet Economique/Des 29-30 septembre2011)**, Alger, Aout2013.
9. Union Générale des Travailleurs Algériens, **Communiqués Communs des Tripartites Gouvernement -UGTA-Patronat (Du 28Mai 2011 Sommet Economique/Des 29-30 septembre 2011)**, Alger, Aout2013.

10. Union Générale des Travailleurs Algériens, **Les principaux points sur lesquels s'appuie la contribution de l'UGTA au Pacte National Economique et Social**, Mai 2006, Alger.

11. Union Générale des Travailleurs Algériens, **Les principaux points sur lesquels s'appuie la contribution de l'UGTA au Pacte National Economique et Social**, Alger, Mai 2006.

2.sites Web :

Le Syndicat, Les Travailleurs et le Pouvoir en Algérie.

http://aan.mmsh.univ-aix.fr/Pdf/AAN-1964-03_25.pdf (21/03/2020)

المختص باللغة العربية والانجليزية

الملخص:

عرفت البيئة المغربية منذ 2011 تطورات سياسية فرضتها التحولات والتغيرات التي يعرفها النظام الدولي، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في تركيبة النظام السياسي ومؤسساته في الدول المغربية، إذ استجذبت الشعوب المغربية مواكبة هذه التغيرات وفق مبدأ التغيير واسقاط النظم التسلطية، والتوجه نحو الانفتاح الديمقراطي، والتعددية السياسية، التي يمكن من خلالها فتح المجال للنشاط الديمقراطي ضمن سياق تكريس دولة الحق والقانون، واحترام حقوق الانسان انطلاقا من توسيع نطاق الحريات المدنية والسياسية، وبناء دولة بمؤسساتها قوية.

نتجت عن مجمل هذه المتغيرات التي أثرت على البنى الاقتصادية والاجتماعية إلى تبني مفاهيم وشعارات وخطابات أغرقت الحياة السياسية في تجسيد مراحل الانتقال الديمقراطي التي شكلت صراعات داخلية منها من تجاوزت الاختلالات الهيكلية عن طريق الإصلاحات السياسية التي جسدت بناء شرعية جديدة للنظام السياسي، ومنها وقعت في شبكة التدخل الأجنبي وعجزت في بناء مؤسسات فعالة مع الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي.

شكلت سلسلة التحولات السياسية إلى اكتشاف فاعل جديد في إدارة المرحلة الانتقالية عُرف "المجتمع المدني" من خلال الأدوار والوظائف التي قام بها خلال تجربة الانتقال الديمقراطي في البيئة المغربية، وما ميّز هذه التجربة عبر إجراء المقارنة هو الاختلاف والتباين حول أداء المجتمع المدني ومسار الانتقال الديمقراطي عبر فترات زمنية مختلفة وبيئة مغايرة، حيث نجد دول اتخذت مسار الإصلاح (الجزائر، المغرب، موريتانيا)، التغيير (تونس)، الثورة (ليبيا) نظرا لتأثير العامل الخارجي على إعادة بناء الدولة والحفاظ على سيادتها.

تمكن المجتمع المدني عبر إجراءنا لدراسة مقارنة بين الجزائر وتونس (2011-2019) من الضغط والمشاركة في صناعة القرار السياسي من خلال إدارة المرحلة الانتقالية بالتعاون مع الدولة والنخب الحاكمة في رسم فضاء استقراري آمن وفق أطر دستورية تحدد صلاحيات ممارسة النشاط السياسي، خاصة في ظل توسع وتصاعد الاحتجاجات والمطالبة بتغيير قواعد ممارسة السلطة، وكيفية إدارة الشأن العام ضمن سياق تجديد المسيرة الديمقراطية.

أضف الطابع الديمقراطي في الجزائر وتونس وفق المؤشرات والمعايير المحددة إلى النظر في جغرافية الأدوار والوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني انطلاقا من مبدأ علاقة الدولة بالمجتمع، وهذا

وفق إشكالية الدراسة التي تمحورت حول مدى فعالية أدوارها خلال مسار الانتقال الديمقراطي خاصة بعد الخروج من الأطر التقليدية، والتوجه نحو الانفتاح الديمقراطي عبر الفضاء الافتراضي الذي أعطى متفرد جديد للربعة في التغيير من خلال افتكاك مفاهيم جديدة كالديمقراطية التشاركية وإدارة الصراع ومعالجة الأزمات السياسية عبر استراتيجيات وسياسات وبدائل تشاركية بين الدولة ومختلف الفاعلين التي تؤثر بأساليب متنوعة ومتعددة منها الضغط على السلطة الحاكمة والتأثير في السياسات العامة عبر قدراتها التعبوية، وإرساء الديمقراطية من خلال تبني نظام انتخابي يتمشى وطبيعة النظام السياسي.

لذلك تهدف دراستنا إلى تحليل وتفسير طبيعة الدور الحقيقي للمجتمع المدني وموقعه في عملية الانتقال الديمقراطي ضمن خطة عملية نظرية وتطبيقية، تم تقسيمها إلى خمسة فصول، فيما يتعلق بالفصل الأول تم معالجته ضمن سياق الأطر المفاهيمية والنظرية لمتغيرات الدراسة "المجتمع المدني" و"الانتقال الديمقراطي" والعلاقة التي تربط بينهما، وقد توصلت نتائج الدراسة النظرية أن مفهوم المجتمع المدني يخضع لتغيرات البيئة التي برز فيها كفاعل بجانب الدولة، لأن متغير البيئة يؤثر بدوره على صياغة المفهوم الذي يتمشى والاطار العام الذي تحويه من العوامل السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، إضافة إلى أن شكل النظام السياسي هو الذي يحدد معالم النظام الديمقراطي وفق سيرورة تاريخية حددتها دراسات غربية وعربية وفق تجارب مرت بها الدول الغربية، إلا أن بيئة العالم الثالث مجرد استتساخ لمفاهيم ونظريات غربية تفرض نفسها في بيئة مختلفة عبر الأزمنة.

أما الفصل الثاني رصدنا فيه تأثير البيئة الداخلية والخارجية خلال عملية الانتقال الديمقراطي على طبيعة دور المجتمع المدني وفق معايير ومؤشرات التي تم تحدها لإجراء المقارنة، وتوصلت نتائج الدراسة فيها على أن البيئة المغاربية تخضع لعوامل داخلية (البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، وعوامل خارجي (العولمة السياسية وموقف القوى الدولية الغربية والعربية).

أما الفصل الثالث والرابع عالجتنا فيه موقع المجتمع المدني خلال عملية الانتقال الديمقراطي وفق معايير ومؤشرات المقارنة التي مكنتنا من تحديد أهم النقاط التي بموجبها نحاول تقييم التجربة جديدة لهذا الفاعل غير رسمي من خلال الاعتماد على المقاربة الدستورية والقانونية التي تحدد طبيعة العلاقة الدولة بالمجتمع المدني، وكذا حدود الأدوار والوظائف التي تقوم بها.

توصلت دراستنا إلى نتائج تبين أن المجتمع المدني من حيث النص والممارسة وفق المنظور المقارن (الجزائر - تونس) يخضع بالدرجة الأولى إلى العامل السياسي والاجتماعي، ويبقى في دائرة

الخضوع والتبعية لأن المقاربة القانونية بينت وجود ثغرات لابد من إعادة النظر فيها خاصة من مبدأ الاستقلالية في التأسيس وممارسة النشاط، وكذلك من جانب التمويل مع العلم أن الجمعيات الجزائرية لا تخضع للتمويل الأجنبي مقارنة بالجمعيات التونسية، وأمام هذا التحدي فإن مسألة الطوعية والاستقلالية في الجزائر وتونس يبقى خاضع وتابع للدولة، فلا يمكن تصور مجتمع مدني قوي مستقل عن الدولة، لأن معايير تطبيق النظام الديمقراطي يستلزم تعميق الممارسة الديمقراطية والمشاركة التعبوية، والتأثير في السياسات العامة، ونشر الثقافة المدنية، والأكثر من ذلك وجود إرادة حقيقة في تفعيل المجتمع المدني انطلاقا من التأسيس بوجود أهداف إلى التوجهات ومدى تنفيذ هذه الأهداف من مبدأ الكفاءة والفاعلية، فهذه المؤشرات والمعايير تبين الفجوة الموجودة بين الفعالية والفاعلية في دعم الانتقال الديمقراطي في ظل وجود إرادة نابغة من السلطة والنخبة الحاكمة بدل من وجود مجتمع مدني قوي يسعى لبناء دولة قوية ومدنية، وهذا ما أثر على الاستقرار الداخلي للمجتمع المدني واستمرارية وجوده في الحياة السياسية والاجتماعية.

انطلاقا من الفصول السابقة التي ركزت على المقارنة، التحليل والتفسير، قمنا بإضافة الفصل الخاص كإجتهاد منا لتقييم دور المجتمع المدني وفق المعلومات والمعطيات الواردة في المقاربات الدستورية والقانونية، كذا الأبحاث العلمية الأكاديمية والربط بينهما، وسعينا منا معرفة مستقبل المجتمع المدني في ظل الظروف الحالية قمنا بإجراء دراسة مستقبلية بتطبيق تقنياتها على مدى خمس سنوات القادمة، بناء على ما تم تحليله والبيانات والمعلومات التي تحصلنا عليها خلال الدراسة الميدانية والاستطلاعية.

إلا أن الدراسة توصلت إلى نتائج قمنا من خلالها اختبار صحة الفرضيات، وقد تم إثبات صحة الفرضية الرئيسية على أن فعالية المجتمع المدني تحدد ضمن سياق المتغير البيئي الذي يؤثر على طبيعة المفاهيم التي يتم تبنيها، إضافة إلى الاختيار المناسب للنظريات التي نفسر بها الانتقال الديمقراطي، وكذا نمط البيئة الداخلية والخارجية نظرا للتغيرات التي فرضتها العولمة والسباق نحو الهيمنة بين القوى الغربية، فإن الأدوار التي قام بها المجتمع المدني من منظور مقارن بين الجزائر وتونس في إدارة المرحلة الانتقالية من تأطير المسيرات الشعبية، والمشاركة في صياغة الدستور، والحوار الوطني، وإشراكه في صناعة القرار يبقى مرهون بإرادة السلطة الحاكمة وطبيعة النظام السياسية والثقافة السياسية السائدة التي تحدد نمط علاقة الدولة والمجتمع المدني، وهذا ما توصلنا إليه في الدراسة المستقبلية.

كما تم تقديم اقتراحات من طرف المبحوثين في الجزائر وتونس لتفعيل دور المجتمع المدني، مع تقديم توصيات للدراسة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الانتقال الديمقراطي، البيئة المغاربية، العوامل الداخلية، العوامل الخارجية، التقييم، المستقبل.

Abstract:

Since 2011, the Maghreb environment has witnessed political developments imposed by the transformations and changes which the international system lives in. This fact has led to a review of the composition of the political system and its institutions in the Maghreb countries, as Maghreb peoples have been asked to keep up with these changes in accordance with the principle of changing and overthrowing authoritarian regimes, and to move towards democratic openness and political pluralism, through which democratic activity can be opened within the context of enshrining the state of right and law, respecting human rights based on the expansion of civil and political freedoms, and building a state with its strong institutions.

The result of all these changes, which affected economic and social structures, resulted in the adoption of concepts, slogans and speeches that plunged political life into the embodiment of the stages of democratic transition. This constituted internal conflicts, including those that went beyond structural imbalances through political reforms that embodied the building of a new legitimacy of the political system, including falling into the network of foreign intervention and failing to build effective institutions while maintaining internal and external security and stability.

The series of political transitions to the discovery of a new actor in the management of the transition defined "civil society" through the roles and functions he performed during the experience of democratic transition in the Maghreb environment. What characterized this experience, through making a comparison, is the difference between the performance of civil society and the path of democratic transition over different periods of time and environment, where we find countries that have taken the path of reform (Algeria, Morocco, Mauritania), change (Tunisia), revolution (Libya) due to the influence of the external factor on the reconstruction of the state and maintaining its sovereignty.

Civil society managed, according to our study comparing Algeria and Tunisia (2011-2019), to press and participate in political decision-making by managing the transition in cooperation with the state and ruling elites in drawing up a security stability space in accordance with constitutional frameworks that define the powers of political activity, especially in the light of the expansion and escalation of protests and demands for a change in the rules of exercise of power, and how to manage public affairs within the context of renewing the democratic process.

One adds the democratic character in Algeria and Tunisia according to the indicators and criteria specified to consider the geography of the roles and functions carried out by civil society based on the principle of the state's relationship with society, according to the problem of the study, which focused on the effectiveness of its roles during the democratic transition, especially after the exit from traditional frameworks, and the orientation towards democratic openness through virtual space, which gave a new outlet for the desire for change through the violation of new concepts such as participatory democracy, conflict management and the treatment of political crises through strategies participatory policies and alternatives between the State and various actors, which affects in a variety of ways, including by pressuring the ruling power, influencing public policies through its tactical capabilities, and establishing democracy through the adoption of an electoral system that is in line with the nature of the political system.

Therefore, our studies aim to analyze and interpret the nature and location of the real role of civil society in the democratic transition process within a theoretical and practical plan. The latter was divided into five chapters. The first chapter was treated within the context of the important and theoretical frameworks of the study variables "civil society" and "democratic transition" and the relationship linking them. The results of the theoretical study realized that the concept of civil society is submitted to environment changes in which it appeared as active element beside the State, since the environment variety affects in its role the institution of the concept that walks together with the general framework it contains in terms of political, social and economic factors, in addition to the form of the political system that defines the contours of the democratic system according to a historical process determined by western and Arab studies according to the experiences of western countries. However, the third world environment is merely a reproduction of western concepts and theories that impose themselves in a different environment through ages.

In the second chapter, we monitored the impact of the internal and external environment during the democratic transition on the nature of the role of civil society in accordance with the criteria and indicators identified to make comparison. The study results found that the Maghreb environment is submitted to internal factors (political, economic and social structures), external factors (political globalization and the position of Western and Arab international forces).

In chapters 3 and 4, we treated the position of civil society during the democratic transition process in accordance with the criteria and indicators of

comparison that enabled us to identify the most important points under which we try to evaluate the new experience of this informal actor by relying on the constitutional and legal approach that determines the nature of relationship between the State and civil society, as well as the limits of the roles and functions that it performs.

Our study found that results indicate that civil society is submitted, in terms of text and practice according to a comparative perspective (Algeria-Tunisia), primarily to the political and social factors. It remains in the circle of submission and dependency because the legal approach showed gaps that need to be reviewed, especially from the principle of independence in activity founding and exercising, as well as from the side of funding, knowing that Algerian associations do not receive foreign funding at the contrary of Tunisian associations. In the face of this challenge, the question of voluntariness and independence in Algeria and Tunisia remains submitted and dependent to the State. One cannot imagine strong civil society independent from the State. The reason is that the criteria of applying the democratic system requires deepening democratic practice and mobilization participation, influencing public policies, spreading civic culture, and what is more, the existence of real will to activate civil society from the foundation of the existence of objectives to orientations and the extent of these objectives from the principle of skill and efficiency. These indicators and standards show the gap between efficiency and effectiveness in supporting democratic transition in the presence of a strong will coming from power and the ruling elite instead of a strong civil society seeking to build a strong and civil State. This has affected the internal stability of civil society and its continued presence in political and social life.

Based on previous chapters that focused on comparison, analysis and interpretation, we added our own chapter as an effort to assess the role of civil society in accordance with the information and data contained in constitutional and legal approaches, as well as academic scientific research their linkage. In order to find out the future of civil society under the current circumstances, one conducted a future study by applying its techniques over the next five years, based on what was analyzed, and the data and information we received during the field and reconnaissance study.

However, the study reached results through which we tested the validity of the hypotheses, and the main hypothesis was that the effectiveness of civil society is determined within the context of the environmental variable that affects the nature of the concepts adopted, in addition to the appropriate choice of theories

we interpret the democratic transition, as well as the pattern of the internal and external environment due to the changes imposed by globalization and the race for hegemony among Western powers, the roles played by civil society from a comparative perspective between Algeria and Tunisia in managing the transition from framing popular marches, participating in the drafting of the Constitution, national dialogue, and its involvement in decision-making, it depends on the will of the ruling authority, the nature of the political system and the prevailing political culture that determines the pattern of the relationship between the state and civil society, and this is what we have reached in the future study.

Proposals have also been made by searchers in Algeria and Tunisia to activate the role of civil society, with recommendations for the study.

Keywords: Civil society, democratic transition, Maghreb environment, internal factors, external factors, assessment, future.